

نحن والمستقبل

الدكتور قسطنطين زريق

التيار القومي العربي

(*) صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب، في بيروت، ١٩٧٧، والطبعة الثانية ١٩٨٠.

ليكون لنا مستقبل
وليكون مستقبلاً أفضل

قسطنطين زريق

التيار القومي العربي

المحتويات(*)

توطئة

منذ بضع سنوات وضعت كتاباً عنوانه **نحن والتاريخ**[1] حاولت فيه تبيان مبادىء الصناعة التأريخية والتفكير التأريخي، واستقراء واقعنا التاريخي الحاضر والموقف الذي يجب أن نتخذه من ماضينا. ومع أن ذلك الكتاب كان متجهاً إلى الماضي، فإنه لم يتخلَّ عن الحاضر أو عن المستقبل، بل كان الحسّ بهذا وذاك منساباً في ثناياه، وبرز في الفصلين الأخيرين بخاصة، وهما: «صنع التاريخ» و «نحن والتاريخ». وكذلك كان الأمر ـ لا سيما من حيث التوجه المستقبلي ـ في كتب لي أخرى ظهرت في السنوات الفائتة[2].

والواقع أن هذا التوجه تمليه واجبات العمل الذي أضطلع به مؤرخاً، ومربياً، ومفكراً، ومواطناً. فالتأريخ ـ كما أبديت في كتابي المذكور ـ يظل عملاً آلياً تمهيدياً إذا اقتصر على تحقيق الأصول والتثبت من الأحداث ورواية الأخبار ولم يتقدم من هذه الجهود، الضرورية حقاً، إلى التفكير التأريخي. أما إذا بلغ هذه المرتبة، وكان سليماً حياً، فلا بُد للقائم به من مجابهة الحاضر والتطلع إلى المستقبل، نظراً للارتباط الحياتي بينهما وبين الماضي، ولأن معرفة الماضي إنما تتم وتفيد بقدر ما تسهم في إدراك الحاضر والإعداد

(١) قسطنطين زريق، **نحن والتاريخ** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩؛ ١٩٦٣؛ ١٩٧٤).

(٢) قسطنطين زريق: **أي غد؟ دراسات لبعض بواعث نهضتنا المرجوة** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٧)؛ **هذا العصر المتفجر: نظرات في واقعنا وواقع الانسانية** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٣)، **وفي معركة الحضارة** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٤؛ ١٩٧٣). والكتابان المستوحيان من صراعنا مع الصهيونية واسرائيل: قسطنطين زريق: **معنى النكبة** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٨)، **ومعنى النكبة مجدداً** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٧).

للمستقبل. أما العمل التربوي، فهو عمل مستقبلي في جوهره، لأنه يتوخى تهيئة النشء للحياة المقبلة وتأهيله للإسهام في صنعها، فإن لم يكن للمربي تطلع نافذ إلى آفاق تلك الحياة وتوقُّع صادق لما ستكون عليه، عجز عن تأدية مهمته تأدية صحيحة، مهما ينقل لطلابه من معلومات ويكوّن فيهم من خصائص ومهارات. وعندما يوسع المؤرخ أو المربي نظرته لمهمته يتحقق أن عليه واجبات فكرية ووطنية تتعدى اختصاصه، لا سيما إذا كان يعيش في زمان متغير متقلب كزماننا، وإذا كان مجتمعه، كمجتمعنا العربي، يجوز أزمات عصيّة وتحولات خطيرة. ولما كانت هذه الأزمات والتحولات وسواها من قوى الحاضر ذات نتائج فاعلة في تكوين المستقبل، ولما كان للصورة التي نكوّنها للمستقبل أثرها المقابل في تفهم هذه النتائج وفي توجيه قوى الحاضر لإحداث أقل النتائج ضرراً وأكثرها نفعاً، فلا غنى للمفكر والمواطن ـ الذي يبغي أن «يحيا» فكره ويلتزم مواطنيته ـ من أن يكون متطلعاً دوماً إلى الأمام، محاولاً تصور الغد الآتي، طامحاً إلى أن تكون له يد ـ وإن صغيرة ـ في صنعه.

وما تقتضيه المهمات التي ذكرت، من تطلع وإعداد، ينطبق على أية مهمة أخرى في أي زمان أو مكان. على أن هذا الواجب قد تضخم في الزمان الحاضر نظراً للتغيرات المتسارعة التي يَخبُرُها إنسان اليوم، أينما كان، والتي يبدو أن تسارعها سيشتد في مقبل الأيام. إن هذه التغيرات وغيرها من العوامل التي تزخر بها الحياة المعاصرة أخذت تدفع المفكرين والعاملين، أكثر مما كان عليه الأمر في أي وقت مضى، إلى التساؤل عن المستقبل، وإلى السعي لاستكشاف بشائره ونذره ولاستجلاب خيراته ودفع شروره. وقد قويت هذه النزعة وانتشرت وتجلت سواء في الدراسات والبحوث النظرية والاتجاهات الفكرية عامة أو في الجهود العملية التي تلجأ إليها المجتمعات إعداداً لمستقبلها. أما الأولى فالأدلة عليها كثيرة كما سيبدو من فصول هذا الكتاب. وأما الثانية فأبرزها اهتمام المجتمعات، على تباين ايديولوجياتها ونظمها، بالتخطيط أو التصميم، وإنشاؤها أجهزة متكاثرة له، ومحاولاتها، الصادقة الجريئة حيناً الضعيفة المتخاذلة حيناً آخر، لاعتماده في معالجة مشكلاتها القائمة والقادمة. وإذا اقتصرنا على هذه الظاهرة وحدها، التي غدت من أهم شواغل هذا العصر، أمكننا تقدير التوجه المستقبلي المنطلق حالياً عند مختلف الشعوب وفي مختلف الأصقاع.

من هنا ـ من الإحساس بهذا التوجه والاستجابة له ـ كان هذا الكتاب. إنه، كالكتاب السابق الذي أشرت إليه، ذو وجهين: تقني وصفي، وتقييمي توجيهي. فكما حاولت في ذاك وصف «صناعة» التأريخ وعرض أهدافها ومناهجها، ثم انتقلت إلى تقييم

موقفنا التاريخي وتوجيه القارىء إلى ما يجب أن تكون عليه علاقتنا بماضينا، كذلك سعيت في هذا إلى وصف الأنماط المختلفة لريادة المستقبل، مؤكداً بخاصة النمط العلمي الذي غدا اليوم علماً قائماً بذاته وجهداً متغلغلاً في كثير من الدراسات النظرية والتطبيقات العملية، وتقدمت بعدئذ إلى تحليل موقفنا المستقبلي: ما هو، وماذا يجب أن يكون إذا أردنا أن نبني المجتمع القادر الفاضل والإنسان العربي المتحرر الكريم. لقد كان لكتاب **نحن والتاريخ** عنوان ثانوي، هو: «مطالب وتساؤلات في صناعة التأريخ وصنع التاريخ»، ولولا خشية الظهور بمظهر التكلف والحذلقة لجعلت لهذا الكتاب عنواناً مقابلاً لذاك، هو: «مطالب وتساؤلات في صناعة الريادة وصنع المستقبل».

وبعد، إن القارىء سيجد تماثلاً بين بعض الآراء والأفكار التي جاءت في هذا الكتاب وبعض ما ورد في سياقات أخرى في الكتب السابقة. وإني لأرجو أن يكون هذا التماثل قد أتى، لا كمجرد ترديد وتوكيد، بل نتيجة لاتجاه فكري متماسك ومتطور في آن. وهذا الاتجاه، عندما يصح، يكون خير ما يمكن أن يطمح إليه ويحققه رجل الفكر. فالفكر كالحياة: يغتني ويغني بقدر ما ينتظم ويتكامل، وينفتح ويتطور.

وبديهي أن هذا التطور لا يحصل بما يقبل عليه رجل الفكر من مطالعة ودراسة ومن جهد ومعاناة فحسب، بل بما يناله أيضاً، من الذين يعايشهم ويحاورهم، من مدد ظاهر حيناً وخفي أحياناً وفاعل مؤثر في كل حال. وإني لسعيد بما تلقيته وأتلقاه من هذا المدد من زملائي الأساتذة والطلاب في قاعات الدرس وخارجها، ومن الأصدقاء والمواطنين وسواهم ممن كان لي حظ الاتصال بهم والإفادة منهم. وهؤلاء وأولئك هم من الكثرة بحيث يعسر عليَّ حصرهم وتعيينهم. فإليهم جميعاً أتوجه بعاطفة الشكر والامتنان، وبواجب التقدير والوفاء.

وأخيراً: في هذه المرحلة من حياتنا العربية التي سيكون لها كبير الأثر في تقرير مصيرنا، لما تجيش به من تطورات ولما تضطرب به الإنسانية قاطبة من تفاعلات وتحولات، تعظم وظيفة الفكر وتتضخم تبعة الكلمة. ومهما تكن وجوه قصور هذا الكتاب عن الغاية التي يتقصدها، فلعله يبقى أميناً لتلك الوظيفة ومؤدياً حق هذه التبعة. ولعله، بذلك، يرتفع إلى مستوى الواجب الذي تفرضه على كل منا هذه المرحلة المصيرية من حياتنا «ليكون لنا مستقبل، وليكون مستقبلاً أفضل».

آب (اغسطس) ١٩٧٥ **قسطنطين زريق**

الفصل الأول
أصالة الاهتمام المستقبلي وتطوُّره

١ ــ جذور الاهتمام المستقبلي وارتباطه بدينامية المجتمع

ليس الاهتمام بالمستقبل أمراً طارئاً أو غريباً، وإنما هو مغروس في الطبيعة الانسانية، وقد لازم الإنسان منذ نشأته وخلال تاريخه. بل لا بد من القول إنه إحدى الميزات الأساسية التي يتصف بها الإنسان. إن تاريخ الفكر يطالعنا بتعريفات عديدة للإنسان تحاول اكتناه جوهره وتحديد ميزاته عن سائر الكائنات. ولعلّ أشهر هذه التعريفات وأكثرها تداولاً على العصور قول أرسطو: «الإنسان حيوان ناطق». ومع الإقرار بهذه الميزة الجوهرية للإنسان، ميزة النطق أو العقل، يحق لنا أن نضيف إليها ميزة أخرى متصلة بها، وتكاد توازيها أثراً في تطوره: نعني بها تلك الملكة التي تشده إلى الزمن وما يجري فيه، وتوزع شعوره بين ماضيه وحاضره ومستقبله.

ولو عدنا إلى البدء، لوجدنا أن ظهور إنسانية الإنسان مرتبط ببدء إحساسه بما حدث وتذكره إياه، وبتساؤله عمّا سيحدث والتطلع إليه أو ترقبه. إن الإنسان، لا شك، حيوان «ناطق»، ولكنه كذلك حيوان «تاريخي» بأعرق معاني هذه الكلمة وأشملها، أي بإحساسه الأصيل بمجرى الزمن وبما يحتويه الزمن من أحداث وخبرات ومتطلبات، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

على أن الحاضر، على أهميته، ليس في الواقع سوى برهة تستقر آناً ثم لا تلبث أن تنضم إلى سوابقها. ولما كانت هذه البرهة الحياتية هي في الواقع نتيجة لما حدث ولتصور الإنسان لما سيحدث، فإن الإنسان هو بالفعل ملتقى الماضي والمستقبل ينفعل بهما ويفعل فيهما. من جهة يتلفت إلى ما عبر مستذكراً محيياً مستلهماً، ومن جهة يتطلع إلى ما سيطل حالماً متخيلاً أو مستكشفاً جاداً في تحقيق ما يصبو إليه. فهو، حيثما وجد وخلال

مراحل وجوده، كائن متذكر ومتوقع معاً. ومستوى إنسانيته وقدر نتاجه وقيمة أثره تتوقف على نوع تذكره وصفة توقعه، وعلى كيفية تواصلهما وتفاعلهما في تكوين الحاضر وتطوير الحياة.

على أن التلفت إلى ما كان والتطلع إلى ما سيكون، وإن كانا أصيلين في الإنسان وملازمين له خلال مراحل تطوره، فإنهما يختلفان قوة وشأناً باختلاف هذه المراحل. ففي بعضها يغلب على الأفراد والشعوب الحنين إلى الماضي والتغني به والعيش في كنفه أو تحت وطأة سحره، فتراهم يستسلمون إليه أو يحاولون إعادته، وتراه يكيّف أحاسيسهم وأفكارهم وتصرفاتهم، ويشدهم إلى نطاقه فلا يكادون يتجاوزون هذا النطاق أو يشعرون بالحاجة إلى ذلك. وفي مراحل أخرى، يقوى، على العكس، تشوّف المستقبل فتمتد الرؤية وتثور الرغبة في استكشاف المجهول، وتنبعث روح المغامرة والمجازفة، وينطلق الأفراد والشعوب إلى آفاق جديدة في مواطن الشعور والفكر والعمل.

ليس الفرق بين هذين الاتجاهين فرقاً مطلقاً قاطعاً، إذ ليس يمكن أي فرد أو مجموع أن يعيش كله في الماضي أو كله في المستقبل. فالإنسان، كما قلنا، هو دوماً ابن هذا وذاك معاً، وموئل تواصلهما وتفاعلهما. ولكن الغلبة تكون حيناً لهذا وحيناً لذاك، تبعاً لأحوال الفرد وأوضاع البيئة. وتشتد هذه الغلبة في بعض الأحيان، بحيث يكاد أحد العاملين ينفي أثر الآخر أو يطمسه ولكنه لا يتوصل إلى ذلك بصورة باتة أو نهائية.

وإذا نحن تحرَّينا تجارب الأمم وتقلباتها خلال العصور، وجدنا أن غلبة التعلق بالماضي تحدث، أكثر ما تحدث، في المجتمعات الراكدة، سواء منها التي لم تتقدم في ميادين الإنشاء والإنجاز، أو التي همدت واستكانت بعد تحرك وتقدم. وشأن المجتمعات في هذا شبيه بشأن الأفراد. ففي مرحلة الطفولة والصبا يكون المرء منفعلاً أكثر منه فاعلاً: يتلقى المؤثرات من ذويه ومن بيئته، وهذه المؤثرات تكون في الأغلب من تراث الماضي وتقاليده، فيخضع الطفل أو الصبي لها ويتكيف بها. وكذلك الحال في المجتمعات البدائية، التي تعيش في مرحلة الطفولة، فإننا نشهد الأعراف والتقاليد الموروثة عن الأجيال الماضية متحكمة بها، ونجدها هي راضية بوضعها هذا أو عاجزة عن تخطيه.

أما في مرحلة الفتوة والشباب، فإن المرء يكون أميل إلى الحركة والاندفاع، وإلى النظر إلى الأمام، وإلى الإعداد والتدبير والعمل والإنجاز، وإلى المغامرة والمجازفة في ارتياد المجهول أو في اقتناص الحظوظ والمغانم. ومثل ذلك الشعوب التي تلج مرحلة الشباب أو التي تستعيد شبابها وحيويتها بعد همود، فإنه يغلب عليها الإحساس بالحاجة إلى

الانطلاق والإقدام، والاهتمام بالمستقبل وبما يخبئه، والنزوع إلى الاستكشاف والإنشاء والتطوير وما إلى ذلك.

وهذا كله يضعف في مرحلة الشيخوخة والهرم. فالفرد حينئذ يعود إلى الذكريات - ذكريات أحواله وأعماله الماضية - ويستعيدها، مستعذباً حلاوتها مستنكراً مرارتها، حامداً شاكياً، مكتفياً في الأغلب بها، عاجزاً عن التحرر من قيودها والانطلاق إلى مثل ما كان ينطلق إليه في عهد فتوته وشبابه. وإذا انتقلنا من الفرد إلى المجتمع، ألسنا نشهد الظاهرة نفسها في عهود جمود المجتمعات وانحطاطها؟ ألسنا نرى هذه المجتمعات أسيرة ماضيها وسجينة تقاليدها، مكتفية راضية بما أبدعه أسلافها، تستلذ تخيله واستعادته، وتسترخي بفعل سحره وسيطرته؟

إن كل تشبيه محفوف بالشبهات والمزالق. ولذلك، فإنّا لا ندّعي أن مقارنتنا للشعوب بالأفراد في هذه المراحل المختلفة تنطبق على الواقع كل الانطباق. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن حياة الإنسان لا تقاس دوماً بالسنوات والأعمار، بل بالشعور والعقلية والاستعداد. فكأيّ من شاب سنّاً هو أقرب إلى الشيخوخة استكانة وقعوداً وانصياعاً إلى التقاليد واكتفاء بما حصل، وكأيّ من امرىء بلغ عمر الشيخوخة ولا يزال دم الشباب يغلي في عروقه، يقدم ويقتحم، ويعمل للحاضر وللمستقبل، أو يحلم بهما وينزع إليهما إن أعوزته القدرة أو استبدت به الظروف والأحوال.

على أنه، سواء انطبق هذا التشبيه على الواقع أو لم ينطبق، فإن حكمنا على المجتمعات - من حيث ارتباط ركودها بتعلقها بالماضي وحركيتها بانطلاقها إلى المستقبل - يبقى في جوهره سليماً وموافقاً للاختبار الانساني بمختلف ظواهره. وإنا لنكتفي من هذه الظواهر العديدة بشاهدين اثنين نرجو أن يكون فيهما دلالة على ما نقول.

الأول مستمد من التاريخ العربي. فلقد كان العرب في جاهليتهم على العموم أسرى تقاليدهم الاجتماعية والعقلية والنفسية، يدورون في حلقات مفرغة من المنازعات القبلية المرتبطة بأنسابهم وولاءاتهم الموروثة، ولم يخرجوا من هذا الدوران المعطِّل ويحرزوا تقدماً ملموساً إلا عندما كانوا يتخطون هذه الولاءات والتقاليد أو يخضعونها لحاجاتهم المستجدة فينطلقون عبر الصحارى والبحار روّاداً مبادرين أو تجاراً مغامرين يشقون طرقاً ومنافذ ويقيمون مدناً ودولاً وحضارات ويتصلون بغيرهم من الشعوب، أي عندما كانت أنظارهم وجهودهم متجهة إلى الأمام، لا إلى الوراء. ثم جاء الإسلام، فكانت الانطلاقة العربية الكبرى، التي تخطى بها العرب حدود جاهليتهم وتخوم

جزيرتهم، واقتحموا الحواجز الطبيعية والبشرية، واندفعوا إلى البلدان القريبة والبعيدة ينشرون الدين الجديد وينشئون ملكاً ترامت أطرافه ويبدعون حضارة أشرقت ونوَّرت في ذلك الدور من تاريخ الإنسانية واحتلت مكانتها بين الحضارات العالمية الكبرى. بقي هذا شأنهم في الإنشاء والإبداع، ما داموا متجهين قدماً لا يكتفون بأمجاد أمسهم ولا بمنجزات يومهم، بل يتطلعون إلى فتوحات أعظم وأنفذ في بسط السلطان أو إعمار الأرض أو اقتباس المعرفة أو التوق إلى العطاء. وعندما اكتفوا وركنوا، واستبد بهم الازدهاء والتباهي بما أنتج أسلافهم، فقدوا روح المبادرة والمغامرة ودخلوا في طور الركود والانحطاط، فأخذوا يعيدون ويستعيدون، وعجزوا عن التقدم والتخطي. وليس أدلّ على ذلك من إنتاجهم العقلي والأدبي في هذا الطور، فقد اقتصر أو كاد على اجترار التراث بشتى الأشكال كوضع الملخصات وملخصات الملخصات والشروح وشروح الشروح والحواشي وما إليها دون ابتكار أو ابداع.

أمَّا شاهدنا **الثاني**، فهو ما حصل في عهد النهضة في أوروبا في مطلع العصر الحديث. فلقد كان الإنسان الغربي في العصور الوسطى راكداً نسبياً نظراً لما كان يقيّده من تقاليد عقلية ودينية، ثم تضافرت عوامل مختلفة، اقتصادية واجتماعية وسياسية، على إخراجه من حالته تلك إلى حالة الانتفاض والانعتاق والتحرك التي كانت مبعث النهضة والتي تتابعت آثارها وتضخمت نتائجها في العهود التالية. فانطلق الإنسان الغربي من حدوده الطبيعية، وأخذ يجوز البحار والمحيطات ويكتشف القارات، ويختط طرق التجارة ويزرع جالياته ومستعمراته في مشارق الدنيا ومغاربها. وخرج كذلك من قيود نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وجعل يحوّل هذه النظم ويطوّرها تبعاً للحاجات والظروف الجديدة. وطفق يتحرر من تقاليده العقلية والدينية ويرود آفاق الرؤية والخيال والفكر والاختراع التي كانت خافية عليه من قبل والتي أخذ يتوق بشدة متزايدة إلى استكشافها والتغلغل فيها.

إن ما نريد أن نستخلصه من هذين الشاهدين، وأمثالهما كثيرة، هو أن الدينامية المجتمعية مرتبطة بالوعي التاريخي[1]، وأن هذه الدينامية هي أقوى وأفعل وأسرع في الأدوار التي تتجه فيها الشعوب نحو مستقبلها وتمضي في صنع هذا المستقبل بالتساؤل

(١) نطلق «التاريخي» هنا بمعنى شامل لا يقتصر على الماضي، بل يمتد عليه وعلى الحاضر والمستقبل. فالتاريخ هنا منبسط على مجرى الزمن بكامله، وبما يموج فيه من أحداث وتحولات وما يثيره في النفس من ذكريات وحوافز وآمال.

والارتياد والإنجاز، مما هي في الأدوار التي تكون فيها واقعة تحت سطوة ماضيها، متلفتة إليه قانعة به، غير شاعرة بالحاجة إلى تخطّيه أو قادرة على ذلك.

٢ ـ ملاحظات وإيضاحات بشأن هذا الارتباط

لا بد لنا من أن نحيط هذا الحكم العام الذي نطلقه ببعض إيضاحات وتحفظات كي يأتي كما نريده سليماً وخالياً من الشبهات.

لا بدّ لنا من أن نؤكد، أولاً، أن الحياة المجتمعية والتطور التاريخي هما من التشابك والتعقد بحيث إن أي حكم عام عليهما يأتي حتماً مبسطاً لا ينطبق على الواقع بصفة مطلقة بل بصفة غالبة فحسب. فليس ثمة مجتمع راكد كل الركود، أو آخر متحرك كل التحرك. إذ ما دام الإنسان إنساناً، فإن حياته لا تخلو من قدر من التحرك. ونحن إذا تحرينا أحوال المجتمعات وجدنا أدلة على التحرك في الراكدة منها، وأدلة على الركود في المتحركة. وليس ثمة دور تاريخي اتصف بالتعلق بالماضي وحده دون أي تطلع إلى المستقبل، أو دور طغى فيه المستقبل عن الماضي طغياناً تاماً. وإنما هناك، كما قلنا، صفة غالبة. وبهذا المعنى أطلقنا حكمنا على المجتمعات والأدوار التاريخية.

ولا بُدّ كذلك من أن نؤكد أيضاً أن هذا التعقد والتشابك ذاته يفرض علينا أن نكون حذرين عندما نربط بين ظاهرتين من الظواهر الحياتية، فلا نتورط في خلط السبب بالنتيجة وفي الحكم الحاسم بينهما. فأكثر هذه الظواهر هي علل ومعلولات في الوقت ذاته، وإذا رجحت إحدى هاتين الصفتين (العلّية أو المعلولية) على الأخرى فقلّما تنفيها نفياً تاماً. لقد ربطنا بين المستقبلية والدينامية، وبين تسلط الماضي والركود. إن كلاً من هذه السمات هي سبب ونتيجة معاً. فالمجتمعات الراكدة يغلب عليها التعلق بالماضي، وهذا التعلق الغالب يزيد بدوره في ركودها. وكذا شأن المجتمعات المتحركة التي تتسم بالحس المستقبلي، فإن هذا الحسّ يعمل من جهته في تقوية حركيتها. وجلّ ما نريد إبرازه هنا هو ارتباط حالة المجتمعات من حيث جمودها أو تحركها باتجاه نظرتها الزمنية التاريخية، ارتباط فعل وانفعال في آن.

ونتقدم من هذين التحفظين إلى تحفظ ثالث. لقد ذكرنا في ما سبق أن الماضي والمستقبل يتفاعلان في النفس الإنسانية. على أن فعل الأول منهما لا يوازي فعل الثاني ولا يرتفع إلى مرتبته. فإن تسلط الماضي قلّما يقود بذاته إلى التحفز لاستطلاع المستقبل والإقبال على سلوك مجاهله. أما الاهتمام بالمستقبل والتساؤل عن المصير، فإنه يؤدي

غالباً إلى محاولة استعادة الماضي وإلى إحياء التراث وتقييمه لإدراك معناه ولاستلهامه في صنع الحياة الحاضرة والمقبلة.

وهنا نعود إلى ما ذكرنا عن النهضة الأوروبية في مطلع العصر الحديث. فإن هذه النهضة التي أطلقت الإنسان الغربي إلى آفاقه الجديدة قد اصطحبها عودة إلى التراث الكلاسيكي - اليوناني والروماني - ومحاولة تاريخية كبرى لاستكشافه وإحيائه واستلهامه. فكانت هذه العودة من أهم ميزات النهضة ومن أبرز مآثرها ومن أخلد مآتيها في تاريخ الثقافة الغربية. بل أكثر من هذا: إن الشعوب الغربية تقدمت في ما بعد من الاهتمام بتراثها الخاص إلى الاهتمام بتراثات سواها من الشعوب. فكانت أسبق من هذه الشعوب، التي ظلّت تعيش في ماضيها وتجترّ بقاياه، إلى تحرّي أصول ذلك الماضي وحفظها وتدقيقها ونشرها وإلى القيام بالبحوث العلمية الجادة لكشف حقيقته. وهذا ما خبرناه نحن في تراثنا العربي. فلقد كان المستشرقون الغربيون أسبق منا إلى إحياء تراثنا، ولم نشرع نحن بالاهتمام بهذا التراث إلا بفعل نهضتنا الحديثة التي أخذت تهيب بنا إلى تبديل الحاضر والإعداد للمستقبل. وها إن هذه المهمة تنتقل الآن تدريجاً من العلماء الغربيين إلى العلماء العرب بنتيجة تقدم هذه النهضة. ولم يكن لهذا التحول أن يحصل، بل لم يكن لنا أن نبدأ نحس بالحاجة إلى إحياء ماضينا، أو نسلك السبيل الشاق إلى هذا الإحياء، لو بقينا نعيش في ظل الماضي وحده وننحصر ضمن نطاقه.

٣ ــ الاهتمام المستقبلي في العصور الوسطى وفي العصور الحديثة

ذكرنا في ما سبق مثلين على الاتجاه المستقبلي: أحدهما عند العرب حين ظهور الاسلام وامتداد سلطته وتكوّن الحضارة العربية الاسلامية، والثاني عند أهل أوروبا في نهضتهم التي انبثق منها العصر الحديث. ومع أن هذين الحدثين التاريخيين الضخمين يتشابهان، في ما يخص موضوعنا، من وجوه، فإنهما أيضاً يختلفان من وجوه. وإنّا نجد من الضروري أن نبرز وجهاً مميزاً من وجوه اختلافهما للكشف عن خلفية الاهتمام المستقبلي الملحّ المتزايد الذي يسم أيامنا هذه والذي سنعالجه في الفصل التالي.

إن الانطلاق العربي كان مبعثه الإيمان بدين إلهي هو الإسلام. والإسلام، شأن الأديان الموحدة الأخرى، يؤكد قدرة الله الأحد ومشيئته وحكمه. فالله تعالى هو خالق الكون والإنسان والمهيمن على مصيرهما. وهو الذي أوحى بتعاليمه إلى الرسل والأنبياء لهداية البشر في دنياهم ولإعدادهم لآخرتهم. وآخر الرسل والأنبياء وخاتمهم هو النبي محمد الذي أنزل الله عليه وحيه وكلامه في القرآن الكريم. فمن اهتدى من البشر

بالتعاليم الإلهية حظي بنعم الآخرة الباقية، ومن ضل وغوى شقي بعذاب أبدي. ومع أن الإسلام كيان متكامل يعنى بالدنيا وبالآخرة، وتتضمن قواعده المعاملات إلى جانب العقائد والعبادات، وتنظم شريعته سلوك الفرد والجماعة في شؤونهم الحياتية المختلفة، فإن مقاييس قيمه النهائية تبقى «أخروية»، إذ إن هذه الحياة الدنيا ـ على خطورتها ـ ليست سوى فترة زائلة فانية أو جسر يعبره البشر إلى الحياة الأبدية الباقية. وفي نهاية هذا الجسر حساب من الله عسير، ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فأولئِكَ هُمُ المُفلِحون. وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فأولئِكَ الّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُم في جَهَنَّمَ خَالِدون﴾[٢]. ويوم الحساب هذا هو اليوم الذي يجب أن يظل ماثلاً للنظر والفكر والضمير، وباعثاً دائماً لمحاسبة النفس لأن فيه يتقرر مصير الإنسان، فإمّا إلى نعيم دائم لا تدانيه جميع متع الدنيا وإما إلى عذاب باقٍ لا يقاربه أيّ حرمان أو سوء أو شقاء فيها.

فمستقبلية الإسلام هي، في نهاية الأمر، «أُخروية». وتماثلها، من هذا القبيل، مستقبلية المسيحية التي طبعت الحضارة الغربية في العصور الوسطى كما طبع الإسلام الحضارة العربية حيثما قامت وانتشرت. ولكن عندما حدثت النهضة في غرب أوروبا في نهاية تلك العصور انبعثت مستقبلية من نوع آخر، مستقبلية نستطيع أن ندعوها «دنيويّة». فمع بقاء الغرب الأوروبي مسيحياً، جرى فيه، بفعل النهضة وبنتيجة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعقلية التي صاحبتها أو تلتها، تحوّلات أساسية في الاتجاهات والقيم، تحولات طوّرت مفاهيم الغرب المسيحية، بشكل تدريجي أحياناً وثوري أحياناً أخرى، وانتهت في بعض ظواهرها الحديثة والمعاصرة إلى مواقف وعقائد مختلفة عن الرسالة المسيحية الأصلية أو مناقضة لها.

أهم هذه التحولات الأساسية ثلاثة: **أولها** التحول إلى العالم الدنيوي ـ إلى الاعتقاد بأهميته الذاتية وبقيمة الحياة فيه. لم يعد هذا العالم مجرّد وسيلة إلى غاية، أو معبراً مؤقتاً إلى موئل البقاء والقرار، بل غدا أهلاً لأن يطلبه الانسان لذاته ولأن يحقق مكاسبه ويستمتع ببدائعه وروائعه. من هنا كان الإقبال على الطبيعة لاستكشاف أسرارها وللسيطرة على قواها من أجل دفع مضارها واستغلال مواردها لخير الإنسان وسعادته. ومن هنا كان التبرم بما في هذه الحياة من فقر وحرمان وشقاء وغيرها من المساوىء التي لم تعد تعتبر أموراً نازلة مقدرة، أو ثمناً مفروضاً لنيل نعم العالم الآخر ـ تلك النعم التي يهون كل عذاب أرضي في سبيلها. ويمكننا أن نلخص هذا التحول الخطير بقولنا إنه إذا

(٢) **القرآن الكريم**، «سورة المؤمنون،» الآيتان ١٠٢ ـ ١٠٣.

كان الناس في العصور الوسطى، بفعل العقيدة الدينية الغالبة، يتطلعون إلى الجنّة فوق هذه الأرض وبعد هذه الحياة، أخذوا عموماً في العصر الحديث يصبون إلى أن يجعلوا من الأرض ذاتها جنّة ومن الحياة الدنيا ميدان عناية ونشاط واستمتاع.

أمّا التحول **الثاني** فكان تحولاً إلى الإنسان، وتركيزاً عليه فرداً وجماعة. وذلك من ناحيتين: الإنسان عاملاً فاعلاً، والإنسان غاية مستهدفة. فمن الناحية الأولى برز الاعتقاد أن أحداث هذا العالم ليست كلها نتيجة مشيئة إلهية مسيرة أو قوى خفية محتمة، بل هي، في الأكثر، حصيلة إرادة الانسان وقدرته وفعله. إن الإنسان هو الذي يقبل على الطبيعة مستكشفاً ضابطاً مستغلاً، هو صانع نفسه وحياته وبيئته، وهو قادر على هذا كله إذا ما حُرّر من قيوده، أو بالأحرى إذا ما جاهد هو ذاته ـ فرداً ومجموعاً ـ للتحرر من هذه القيود. وهو، في نهاية الأمر، مسؤول عمّا يعتريه أو يعتري بيئته من سوء أو فساد لأنه جدير بمعالجة السوء وإصلاح الفساد.

وليس هذا فحسب. لم تكن المرتبة الجديدة التي احتلها الإنسان عائدة لمجرد أنه غدا العامل المؤثر والفاعل الصانع، بل لارتفاع قدره أيضاً في سلَم المقاصد والغايات. فتحرير الإنسان أصبح أول هدف يجب أن يُسعى إليه وأجزل مكسب يمكن أن يحقق. الإنسان بات أثمن ما في هذا الوجود، ومن أجله ـ من أجل تحريره وترقيته وإسعاده ـ يلزم أن تبذل الجهود وتنظم الحركات وتعلن الثورات. إنه «القيمة» العليا، والخير كل الخير يكمن في الحرص عليه وفي العمل من أجل توفية حاجاته وتمكينه من معرفة قدره وتنمية قواه ومواهبه لاكتساب كرامته الذاتية.

بقي التحول الأساسي **الثالث،** ولعله أهم هذه التحولات وأبعدها أثراً. إنه التحول من الإيمان بالوحي إلى الإيمان بالعقل. لقد كان التفاعل بين هذين الإيمانين هو العامل المكيف لعقلية العصور الوسطى في الشرق والغرب. والطابع المميز للحضارتين الإسلامية والمسيحية في مختلف مظاهرهما حينذاك. وعلى الرغم من ظهور بعض المحاولات في تلك العصور، كمحاولات المعتزلة ونفر من الفلاسفة وفي مقدمتهم ابن رشد، لإبراز العقل وتبيان قدرته المستقلة في الوصول إلى الحقيقة، فإن العقل ظل في الأغلب خاضعاً للوحي، وظلّ دوره في «الكلام» هنا وفي «اللاهوت» هناك محصوراً في الدفاع عن التعاليم المنزلة. ثم اجتمعت عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية في الشرق الإسلامي على تشديد هذا الحصر وتضييق نطاق الفعل العقلي، حتى خبا هذا الفعل وهمد في أدوار الركود والانحطاط التي تلت. وفي حين كانت هذه العوامل تهيمن على الشرق أخذت عوامل أخرى معاكسة ـ لا مجال هنا لبسطها ـ تتكون وتفعل في الغرب فتنتج

تلك التحولات الأساسية التي اتسم بها العهد «الحديث»، ومنها التحول العقلاني الذي نشير إليه. هذا التحول جاء مؤيداً للعقل، مثبتاً وموسعاً الإيمان به وبقدرته، مؤثراً في التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتابعت في الأعصر التالية ومتأثراً بها. وهو مرتبط بالتحولين الآخرين: إلى الحياة الدنيوية، وإلى الإنسان. فإذا كان للحياة الدنيوية قيمتها وأهميتها الذاتية، وإذا كان الإنسان هو الفاعل الصانع فيها وتحريره هو الغاية المبتغاة، فإن الأداة الصالحة لتحقيق هذا كله هي العقل. إن العقل هو الذي يثير فينا التوق إلى كشف المجهول من أحوال الطبيعة وحياة الإنسان، وهو الذي يحدد الطريق ويرسم الخطى إلى هذا الكشف ويكفل لنا بلوغه وتحصيل منافعه المادية والمعنوية. ومن هذا الإيمان نشأ، في ما نشأ، العلم الاختباري الحديث بنهجه الاستقرائي في تحري الحقائق واختبارها وتنسيقها بفرضيات ونظريات وقوانين، وبإنجازاته الرائعة في الميادين النظرية والتطبيقية على السواء. وهذا العلم هو، كما نعرف، الطابع المميز للعهد الحديث، والقوة الكبرى الفاعلة فيه تغييراً وتطويراً، المتحكمة في شتى مجالاته والطاغية على جميع ظواهر الحياة فيه.

٤ ــ الصفة الغالبة على الاهتمام المستقبلي في العصور الحديثة

هذه التحولات، وسواها مما ارتبط بها وتفاعل وإياها، تضمنت مستقبلية من نوع جديد. لقد نشأت هذه المستقبلية في عهد النهضة، ولكنها لم تكتمل في ذلك العهد لما ظلّ للنظرة أو للعقيدة المسيحية من أثر، ولارتداد العقلية الغربية حينذاك إلى تراثها الكلاسيكي. على أنها نمت وترعرعت في الآونة التالية، وبدت بارزة في القرن السابع عشر، وما فتئت تتطور وتنتشر وتكتسب قوة وفاعلية حتى قرننا هذا. ولقد اتصفت هذه المستقبلية بدينامية منطلقة مشتدة متسعة، شبيهة بما حصل للأديان السائدة في عهود انبعاثها وانتشارها، على اختلاف الدينامية الجديدة عن سابقتها في انصرافها إلى تحسين الحياة الدنيا وإلى بناء «المدينة السماوية» في هذا العالم. إن الرمز الأساسي لهذه الدينامية هو الروح «الفاوستية»[٣] التي عبر عنها غوته أبلغ تعبير، الروح التي يتملكها الحنين إلى المعرفة، والمندفعة بفعل هذا الحنين اندفاعاً مستمراً متزايداً إلى طلب الاستمتاع بالمعرفة وبما تولده من سلطة على الطبيعة ومن قدرة على توجيه الحياة الإنسانية وتنظيمها. إن الإنسان الغربي أخذ يشعر، كما لم يشعر في أي عهد مضى، بأنه سيد الطبيعة لا عبدها، وبأنه

(٣) انظر تحليل أوزوالد شبنجلر لهذا الرمز للحضارة الغربية في كتابه: **انحطاط الغرب**، مج ١، الفصلان ٤ و١١.

ضابط قدره لا أسيره، وبأن قواه المنطلقة كفيلة بأن تزيد مغانمه على الدوام وأن تجلب له حظوظاً متصاعدة من القدرة والسيادة والرقي.

ليس بإمكاننا أن نبسط هذه الظاهرة وتطورها منذ نشأتها في عصر النهضة الأوروبية إلى وقتنا هذا، إذ إن ذلك يؤدي بنا إلى عرض تاريخ الغرب وما اتصل بالغرب وتأثر به في القرون الخمسة الأخيرة. وإنما نكتفي من هذا كله ببضع ملاحظات عامة تتعلق بموضوعنا(٤).

أولى هذه الملاحظات هي أن الروح الجديدة، الناشئة عن التحولات التي ذكرنا، أنجزت وعوداً كثيرة وأحدثت نتائج إيجابية وافرة سواء في التقدم العلمي، النظري والتطبيقي، أو في تحسين الأوضاع الإنسانية. إنها ولّدت ذلك الكيان الضخم المتضخم، المتماسك النافذ، الذي هو العلم الحديث، كما أنها جاءت بالاختراعات المتتابعة قبل الثورة الصناعية الأولى وعبرها وبعدها إلى الثورة الصناعية الثانية الحاضرة ـ هذه الاختراعات التي مكّنت سلطة الإنسان على الطبيعة وبسطتها، فوفرت له الأدوات والمصنوعات والطاقات والثروات، وقلصت المسافات والأبعاد، وعمّرت المدن والبلدان وفتحت العوالم والأجواء، بشكل لم يكن يخطر للخيال أو يبدو للتصور في ماضي الأيام. وكما أن هذه الروح المؤمنة بذاتها وبقدرتها تصدَّت لحواجز الطبيعة فاخترقتها، كذلك توجهت إلى أطر التقاليد والنظم الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعملت في تعديلها وتطويرها، باعثة الحركات والثورات الديمقراطية، وناشرة مبادىء الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ومحرزة لهذه المبادىء انتصارات متلاحقة ومكاسب متزايدة حيثما حلّت وفعلت. لقد كانت، وما تزال، روحاً ثورية تفعل بهدوء ولين حيناً وبعنف وسرعة حيناً، في الحقول الطبيعية والإنسانية على السواء، فعل تحريك وتبديل وتطوير.

أما ملاحظتنا **الثانية**، فهي أن وفاء هذه الروح بوعودها بهذا القدر الجبّار وبهذه الصورة الباهرة نشر في المجتمعات الغربية التي حملت لواءها تفاؤلية بمستقبل الإنسان ظلّت سائدة حتى مطلع هذا القرن. فالأفراد المفكرون أو العاملون والجماعات الجاهدة أو الثائرة كان يحدوهم الإيمان الواعي أو غير الواعي بأن الإنسان سائر حتماً في طريق التقدم والرقي، وأنه يستطيع أن يتطلع إلى مستقبل أفضل فأفضل بتفتح إمكاناته، بل

(٤) هنا أيضاً لا بد لنا من التأكيد أننا، مع اطمئناننا إلى الخطوط العامة التي نرسمها مقيدين بإطار موضوعنا، نقر بأنها، كأية خطوط من هذا النوع، لا تكوّن صورة وافية للواقع التاريخي المتشابك المعقد ولا تستنفد حقيقته.

بحركة التاريخ ذاته التي تبقى في جوهرها حركة تقدمية على رغم ما يقف في طريقها من حواجز وما يصيبها من عثرات وردات. وقد تبدّت هذه التفاؤلية في اتجاهات الرجل العادي الفكرية والسلوكية، كما تجلّت في المعتقدات والفلسفات التي كونت وازدهرت وعمّت، وبخاصة في القرنين الثامن عشر (عهد «التنوير» أو «العقل») والتاسع عشر. ومن هذه المعتقدات فكرة «التقدم» التي حمل لواءها وبسط مضموناتها عدد من كبار العلماء والفلاسفة والأدباء في مختلف بلاد الغرب مثل ليبنتز[٥] ولسِنغ[٦] وهردر[٧] في المانيا، ومونتسكيو[٨] وفولتير[٩] وترغو[١٠] وديدرو[١١] وكوندورسيه[١٢] في فرنسا، ولوك[١٣] وهيوم[١٤] وآدم سميث[١٥] في انكلترا، وفرانكلن[١٦] وجفرسن[١٧] في الولايات المتحدة. ولعلنا لا نجد تعبيراً عن هذه الفكرة أوضح وأبلغ مما ذكره الفيلسوف والسياسي كوندورسيه في مقدمة كتابه **مخطط لصورة تاريخية لتقدم العقل الانساني** حيث قال: «هذا هو مقصد الكتاب الذي وضعته، وستكون نتيجته أن نظهر، بالاستناد إلى الاستنتاج العقلي وإلى الوقائع، أن الطبيعة لم تضع حدوداً لاكتمال الملكات الإنسانية، وأن اكتمالية الإنسان هي حقاً غير محدودة، وأن تقدم هذه الاكتمالية، الذي غدا من الآن مستقلاً عن أية قوة قد ترغب في إيقافه، لا يحده أي حدّ غير دوام هذه الكرة التي ألقتنا الطبيعة عليها»[١٨].

---

(٥) ت ١٧١٦.

(٦) ت ١٧٨١.

(٧) ت ١٨٠٣.

(٨) ت ١٧٥٥.

(٩) ت ١٧٧٨.

(١٠) ت ١٧٨١.

(١١) ت ١٧٨٤.

(١٢) ت ١٧٩٤.

(١٣) ت ١٧٠٤.

(١٤) ت ١٧٧٢.

(١٥) ت ١٧٩٠.

(١٦) ت ١٧٩٠.

(١٧) ت ١٨٢٦.

(١٨) Marie Jean Antoine Nicolas Cartiat de Condorcet, *Esquisse d'un tableau historique des progrès de l'esprit humain,* texte revu et présenté par O.H. Prior, nouv. éd. présentée par Yvon Belaval, bibliothèque des textes philosophiques (Paris: J. Vrin, 1970), p. 3.

ثم جاء القرن التاسع عشر برؤى ونظريات فلسفية شاملة تشرح القوى العاملة في هذا التقدم وتبين مسالكه ومراحله. ولعل أهم هذه الرؤى والنظريات هي تلك التي أفصح عنها هيغل[١٩] وأوغوست كونت[٢٠] وماركس[٢١]. فالحركة التاريخية عند هيغل تمثل تطوّر «العقل» - وليس يعني بالعقل القدرة العقلية في الإنسان كما نفهم عادة من هذه الكلمة، بل الكيان العقلي الشامل للوجود، المنبث في الطبيعة، المتحرك في التاريخ - في سيره الديالكتيكي الذي يجوز فيه مراحل متتابعة يكتسب فيها أقداراً متزايدة من معرفة الذات، وبالتالي من الحرية. وهو يعبّر عن نفسه أفضل تعبير في «الدولة» التي تجسد «روح» الشعب وحضارته، ويحقق أرقى مراتبه في الدول الجرمانية بتأثير المسيحية. أما عند أوغوست كونت، فإن سير التاريخ تقدمي أيضاً، وإن لم يكن ديالكتيكياً. ومراحله المتتابعة تتميز بعضها عن بعض بنوع تصورنا للأشياء وإدراكنا لها. وأهم هذه المراحل ثلاث، جعلها كونت ستّة التطور الحضاري، وهي المراحل اللاهوتية والميتافيزيقية والعلمية الوضعية. والمرحلة الأخيرة هي التي ينظر فيها المجتمع إلى الأشياء والأحداث بحسب العلاقات القائمة بينها وبحسب القوانين الوضعية التي تسودها، وهي المرحلة التي بلغها الإنسان الغربي وجاء كونت بفلسفته ليعلنها ويبشر بها. وأخيراً، نجد ماركس يعود إلى التقدم الديالكتيكي الذي قال به هيغل، ولكنه يعاكس رأي هذا الفيلسوف المجلّي في حقل الديالكتيكية في تفسيره لمضمون الحركة التاريخية وباعثها الأول. فليس هذا عنده «العقل»، بل نظام الإنتاج الذي يحدد النظم الاجتماعية والسياسية والعقلية وسواها. فهذا النظام، في أية مرحلة من مراحل التاريخ، يعكس ملكية قوى الإنتاج، والعلاقات بين أبناء المجتمع تتقرر بحسب هذه الملكية وتتجسد بطبقات اقتصادية واجتماعية. والطبقة التي تملك هذه القوى تكون السائدة اقتصادياً وبالتالي اجتماعياً وسياسياً وايديولوجياً. وإذ يتطور الانتاج تقوم طبقة ثورية، تتسلم القوى الجديدة وتصارع الطبقة السائدة لتتغلب عليها وتحل محلها. وهكذا يتطور التكوين الطبقي والسيادة الطبقية والصراع الطبقي، وتمر المجتمعات بأدوار تتميز أساساً من هذه الوجوه، وذلك ضمن خط عام محدد أوله الاشتراكية البدائية ومنتهاه - عبر العبودية والإقطاعية والبرجوازية والرأسمالية - الاشتراكية العلمية في المجتمع البروليتاري، حين تزول ملكية قوى الانتاج فتزول بالتالي الطبقية والصراع الطبقي.

---

(١٩) ت ١٨٣١.
(٢٠) ت ١٨٥٧.
(٢١) ت ١٨٨٣.

إن هذه النظريات الثلاث، وأهمها طبعاً الماركسية من حيث نفوذ الأثر وانتشاره، تختلف من حيث تعليلها لجوهر الوجود والقوة الدافعة وللمراحل التاريخية وللهدف النهائي. ولكنها تتفق في اعتقاد أساسي، هو الاعتقاد بالتقدم المستمر باتجاه الهدف المرموق، وبحتمية هذا التقدم. وهذا الاعتقاد يتفق والتفاؤلية المستقبلية التي أعربنا عنها في ملاحظتنا الثانية هذه، بل لعله ـ هو والنظريات التي تجلى فيها ـ أفصح التعابير عن هذه التفاؤلية وأبلغها أثراً. وقد ظلّت هذه التفاؤلية سائدة في الغرب حتى مطلع هذا القرن، ثم تعرضت لصدمة شديدة في الحرب العالمية الأولى، وما تبعها من اضطرابات سياسية وهزات اجتماعية وأزمات اقتصادية مهدت للحرب العالمية الثانية التي جاءت أشد هولاً من الأولى وأفظع تقويضاً وتبديداً، فكان هذا كله مدعاة لقلقلة التفاؤلية في العالم الغربي (مع بقائها سائدة في العالم الماركسي الشيوعي)، ولانتشار الشك في حقيقة التقدم وحتميته، وتردد التساؤل عن مستقبل الشعوب ومصير الانسانية. وسنعود إلى هذا في الفصل التالي الذي يتناول المستقبلية المعاصرة.

بقيت الملاحظة **الثالثة** والأخيرة. ومؤداها أن التحولات الأساسية التي جرت في الغرب خلال العصر الحديث أخذت تتسرب منذ أواسط القرن الماضي إلى المناطق الأخرى من العالم فتنبه الشعوب من سباتها، وتثير فيها عوامل النهضة، وتدعوها إلى طلب التحرر والنمو والتقدم. إنها جوهر عملية «التحديث» التي تكتسح الشعوب المتخلفة أو النامية وتحثها على اللحاق بمن سبقها. وإذا كان هذا «التحديث» لم يجلب معه (إلا حيث تسود الأيديولوجية الشيوعية) ما جلب في الغرب من إيمان يكاد يكون مطلقاً بالتقدم، ومن تفاؤلية ثابتة بالمستقبل وبالمصير، فإن هذا يعود لسببين: أولهما الشقة المتباعدة بين هذه الشعوب والشعوب المتقدمة علمياً وتقنياً والشك المتزايد بإمكان اجتيازها، أو على الأقل بتحقيق هذا الإمكان بالسرعة المنشودة. أما السبب الثاني، فهو ما ذكرنا من قلقلة هذين الاعتقادين (التقدم والتفاؤلية) في العالم الغربي ذاته، وهو العالم الذي له تأثيره الكبير في المجتمعات المتخلفة والذي يحيط بها وينفذ إليها لا بوسائله الحربية وسلطاته الاقتصادية فحسب، بل بمعتقداته وأفكاره، وبشكوكه واضطراباته وأزماته، ومنها تلك التي تدور حول مجرى الماضي وتحولات الحاضر ومآل المستقبل.

وهذا يقودنا، في نطاق موضوعنا، إلى النظر في الاهتمام المستقبلي المعاصر الذي اتخذ أشكالاً جديدة واكتسب حدة وانتشاراً متزايدين في جميع أصقاع العالم.

الفصل الثاني

الاهتمام المستقبلي المعاصر وبواعثه

١ ـ البواعث العامة للاهتمام المستقبلي المعاصر

إن الاهتمام بالمستقبل الذي له، كما قلنا، جذوره الأصيلة في الكيان الإنساني والذي اشتد وانتشر في المجتمعات الحديثة بفعل التحولات الاجتماعية والعقائدية التي ألمعنا إليها، قد ازداد شدة وحدّة وانتشاراً بعد الحرب العالمية الأولى، وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية وأواسط هذا القرن. فحيثما قلّبنا أنظارنا اليوم، سواء في المجتمعات الغربية أو الاشتراكية المتقدمة أو النامية، وجدنا تطلعات إلى المستقبل وتساؤلات عن المصير ومحاولات للإعداد للغد الآتي. وهذه التطلعات والتساؤلات والمحاولات تختلف اتجاهاً وشكلاً وقدراً، بحسب اتجاهات الشعوب وأوضاعها والعقائد أو الايديولوجيات السائدة فيها. ولكنها تأتي كلها دلالة على أن استطلاع المستقبل والاهتمام به والتهيؤ له أخذت تحتل في نفوس الأفراد والجماعات مكاناً أبرز مما كان لها في الماضي وتحدث فيها آثاراً بليغة وتدفعها إلى ارتياد سبل جديدة في مجالات الفكر والعمل.

لهذه الظاهرة المعاصرة المميزة أسباب عديدة: منها ما هو عام، ومنها ما هو ناشيء عن الأوضاع التي تعيش المجتمعات المختلفة في ظلّها. ولعلّ أهم الأسباب العامة وأنفذها فعلاً هو التغيّر المتسارع الذي يسطو على جميع أشكال الحياة في هذه الأيام. لقد ربطنا في الفصل السابق بين الركود والتعلق بالماضي من جهة، وبين الدينامية والتطلع إلى المستقبل من جهة ثانية. فكلما أمعن مجتمع في ركوده قوي تسلط الماضي عليه، وبالعكس. وكلما حميت ديناميته احتدّ تشوّفه إلى المستقبل، وبالعكس كذلك. ونحن إذا نظرنا إلى المجتمع المعاصر ألفيناه يتصف بدينامية هائلة وبتبدل متسارع في الأفكار والأوضاع، فلا بدع إذن أن نجده يتميز أيضاً باهتمام متزايد متسع بالمستقبل وبالمصير.

وبقدر ما يسرع التبدل ويتتابع، يشتد التساؤل عمّا سيأتي ويثور الاضطراب والقلق على ما هو كائن وعلى ما سيكون، وبمدى ما تندفع الحياة قدماً بفعل ديناميتها، تتحوّل وجهة الإنسان واهتماماته إلى الأمام.

قلنا إن هذا التبدل المتسارع هو ظاهرة عامة شاملة، ونزيد إن شموله يبدو بوجهين: أولهما هو انتشاره في جميع الشعوب والمجتمعات، مع اختلاف في الدرجة وفي الشكل. إن هذا التبدل قد أصبح ثورياً، والفترة التي تجوزها الإنسانية اليوم فترة ثورية، لا يكاد يخلص منها أيّ شعب من شعوب الأرض. حتى الشعوب التي لا تزال في طور بدائي أو حالة راكدة، فإن عوامل التحديث تحاصرها من كل ناحية وتنفذ إليها من كل جانب، فتدخلها - شاءت أو أبت - في غمرة التبدلية المعاصرة المتصاعدة المتسعة. أما الوجه الثاني لشمول التبدل، فهو انبساطه على جميع شؤون الحياة: من الأدوات والوسائل المادية والأبعاد والحواجز الطبيعية، إلى العلاقات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والسياسية والأفكار والمعتقدات والمناهج السلوكية. وهنا أيضاً نرى اختلافات في مدى الانطلاق والتسارع. فالاختراعات الجديدة والتغيرات في المصنوعات والأدوات ووسائل العيش هي أشد سرعة وأكثر اندفاعاً من التغيرات والتبدلات في النظم الاجتماعية والاتجاهات العقلية والسلوكية، مما يكوّن مفارقة رهيبة هي من أهم مسببات أزمة الحياة المعاصرة. والآراء والمعتقدات والايديولوجيات تتباين أيضاً في سرعة التبدلات التي تعتريها، وفي درجة نفوذ هذه التبدلات وانتشارها، ولكنها كلها، في ما نرى، معرضة، إما اليوم أو في الغد القريب، لتغيرات وتحولات لن تستطيع أن تمنع حدوثها مهما تتحصن عنها أو تقم الحواجز دونها.

إن هذه التبدلات المتلاحقة في المجتمع المعاصر، الطاغية على مختلف الشعوب وسائر مظاهر الحياة، تعود إلى عوامل ثورية عديدة يجيش بها هذا الزمن. وأهم هذه العوامل اثنان: ثورية المعرفة، وثورية المطامح والآمال.

إن التبدلات المادية الرائعة التي تحفل بها أيامنا في ميادين الاستنباط والاختراع والإنجاز - سواء في الزراعة والصناعة والتجارة والإعمار والمواصلات، بل في جميع حقول الإنتاج والاستثمار والاستهلاك - ومثلها التغيرات الاجتماعية والفكرية، هي كلها، إلى حد كبير، وليدة المعرفة المتدفقة التي تتسارع وتتضخم وتزداد قوة وأثراً وتتحول إلى ثورة علمية وتكنولوجية يهب لهيبها على العالم أجمع. قلنا علمية وتكنولوجية لأن هذه الخصائص التي ذكرنا تسم المعرفة العصرية بصنفيها النظري والتطبيقي على السواء. والواقع أن هذين الصنفين هما وجهان لجوهر واحد، كل منهما يتأثر بالآخر ويؤثر فيه.

فتقدم الاختراعات العملية يحدو إلى المزيد من الاكتشافات النظرية ويضيف إلى الثروة العلمية الخالصة، وهذه بدورها تدفع قدرات الاختراع والصنع والتقنية قدماً وتزيدها فعلاً وإنتاجاً.

ولسنا بحاجة إلى شواهد عديدة لتحقيق التقدم التقني المتسارع في عصرنا هذا. عصر النفاذ إلى الذرّة واستخدام طاقتها، والعبور إلى الفضاء، والأوتوماتية المتسعة والسيبرنية المتطورة، وأمثالها من المنجزات الخارقة التي تطلع علينا كل يوم، وتثير فينا مختلف الأحاسيس من إعجاب وازدهاء، ورهبة وذهول وارتياع. فلنقتصر على شاهد واحد لهذا التسارع ننتقيه من حقل المواصلات. لقد كانت أسرع وسيلة للنقل لمسافات بعيدة عرفها الإنسان في مطلع التاريخ (حوالى ٦٠٠٠ق.م.) قافلة الجمال التي كان معدل سرعتها ثمانية أميال في الساعة، وظلّ الأمر على هذه الحال أكثر من أربعة آلاف سنة إلى حوالى عام ١٦٠٠ق.م. حين اختُرعت المركبة التي تجرها الخيل فارتفع أقصى سرعة الانتقال إلى ٢٠ ميلاً في الساعة. ولم يستطع الإنسان في مدى ينيّف على ثلاثة آلاف سنة أخرى أن يتعدى هذا الحدّ الأعلى. بل إن القاطرة البخارية الأولى التي استعملت في انكلترا سنة ١٨٢٥ لم تكن سرعتها تتجاوز ثلاثة عشر ميلاً في الساعة، بينما المراكب البخارية كانت حينذاك تجري بأقل من نصف هذه السرعة. ولم تبلغ سرعة القاطرات البخارية المتطورة مئة ميل في الساعة إلا حوالى سنة ١٨٨٠، أي إن الإنسان قضى ملايين السنين على هذه البسيطة، وآلاف السنين منذ بدء حضارته، إلى أن توصل إلى هذا الإنجاز في حقل المواصلات. وبالمقابل، نرى أنه لم يحتج إلى أكثر من ثمان وخمسين من السنوات الأخيرة ليرفع هذا الإنجاز إلى أربعة أضعافه حين بلغت سرعة الطائرات عام ١٩٣٨ أربعمائة ميل في الساعة. وبمضي عشرين سنة فقط (١٩٥٨) استطاع أن يضاعف هذه السرعة. وفي الستينات بلغت سرعة الطائرات الصاروخية خمسة أضعاف السرعة الجديدة أي أربعة آلاف ميل في الساعة، وأخذ غزاة الفضاء يدورون حول الأرض في كبسولات فضائية تبلغ سرعتها ثمانية عشر ألف ميل في الساعة. وهكذا إلى فتوحات أروع فأروع تنجز في فترات أقصى فأقصر[1].

ومثل هذا، بل لعل أعظم من هذا وأجلّ، حدث في الحقول التقنية الأخرى. وإذا نحن انتقلنا من الماضي والحاضر إلى ما ينتظر حدوثه في المستقبل، جاءت الصورة أشد روعة وإرهاباً. ومن أخطر ملامح هذه الصورة تخطي القدرة العلمية التكنولوجية

(١) Alvin Toffler, *Future Shock* (New York: Bantam Edition, 1971), p. 26.

المتصاعدة تطويع الطبيعة إلى التأثير في الإنسان ذاته، جسداً وعقلاً ونفساً، بالوسائل البيولوجية والكيميائية والنفسية والاجتماعية. إن الخيال ليعجز عن متابعة هذه التطورات، وإن الفكر المسؤول ليضطرب أيما اضطراب إزاء الإمكانات الرائعة والأخطار المروّعة التي تتضمنها هذه القدرة الجديدة للأفراد والمجتمعات وللبشرية كلها[٢].

هذ التفجر الناشب في المعرفة التطبيقية يتناول أيضاً المعرفة النظرية، لما بين المعرفتين من ارتباط عضوي ومن تفاعل حيّ مستمر. والواقع أن رجل العلم في أي من الحقول النظرية، شأن زميله في الحقول التطبيقية، لا يكاد يستطيع أن يلحق بتقدم المعرفة في حقله، مهما يبلغ شأوه في الاطلاع أو ينحصر اهتمامه واختصاصه. فهو دائماً لاهث متعب إذا أراد مجاراة هذا التقدم أو مجرد الاحتفاظ بعلمه ومكانته. ذلك أن نمو المعرفة هو في هذه الأيام نمو مركب[٣] شبه النمو الاقتصادي المادي. والمهتمون بـ «علم العلم»، أي بدراسة نمو العلم وتفرعه ومستقبله وأثره في البيئة الاجتماعية وأثر هذه البيئة فيه، يستخدمون مقاييس مختلفة لقدر هذا النمو. من هذه المقاييس تكاثر المجلات العلمية، وهو أمر يخبرهُ كل من سلك أي سبيل من سبل العلم. ومع أن تقديرات عدد هذه المجلات الصادرة حالياً تختلف في ما بينها اختلافاً واسعاً (بين ٣٠,٠٠٠ و ١٠٠,٠٠٠ نظراً للتباين في تحديد نطاق العلوم التي يشملها التقدير وفي تعيين مستوى المجلات الداخلية في هذا النطاق)، فإنه يبدو أن عدد المجلات المنشأة للأغراض العلمية ما زال منذ منتصف القرن الماضي يتضاعف مرة كل خمس عشرة سنة[٤]. وقد أدى هذا التكاثر في النشر العلمي الدوري، وعجز رجل العلم عن مجاراته، إلى قيام مجلات ونشرات تحوي مختارات أو مجتزآت من المقالات العلمية في علم ما أو في علوم متقاربة. وهذه المجلات

---

(٢) انظر على سبيل المثال جدولاً لمئة ابتكار تقني يرجح حدوثها في الثلث الأخير من القرن العشرين وجدولين آخرين لابتكارات مهمة ممكنة غير مرجحة (خمسة وعشرين) ولابتكارات ممكنة مستبعدة (عشرة) في الفترة نفسها، وفقاً لتحسب: Herman Kahn and Anthony J. Wiener, *The Year 2000, a Framework for Speculation on the Next Thirty-Three Years* (New York: Hudson Institute, 1967), pp. 51-57,

وكذلك كتاب: Dennis Gabor, *Innovations: Scientific, Technological and Social* (Oxford: Oxford University Press, 1970),

حيث يحاول المؤلف، الحائز لجائزة نوبل في الفيزياء لعام ١٩٧١، تعديد الابتكارات المرتقبة في الحقول الصناعية والبيولوجية والاجتماعية وتصنيفها وتقدير أزمنة حدوثها.

(٣) Exponential.

(٤) L. Lukasiewicz, «The Ignorance Explosion...,» *Transactions of the New York Academy of Sciences*, Ser. 2, vol. 34, no. 5 (May 1972), p. 375.

التلخيصية[٥] يتضاعف عددها أيضاً بنفس المعدل (مرة كل خمس عشرة سنة)، وقد قدّر مجموعها عام ١٩٦٣ بـ ١,٨٥٥[٦].

لا مراء إذن في حدة الثورية العلمية النظرية المصاحبة للثورية العلمية التكنولوجية[٧]، ولا بدع أن تحدث هذه الثورية المزدوجة تبدلات منطلقة متسعة في فنون العيش ووسائله وأدواته وفي الأوضاع الاجتماعية والفكرية والسلوكية. ولا بدع بالتالي أن تغدو عاملاً من العوامل الأساسية التي تدعو الإنسان المعاصر، أنى كان، إلى التساؤل عن مجرى هذه التبدلات في القريب والبعيد وعمّا سيجلب من مغانم ومنافع ومن خسائر وأضرار، وإلى التوجه أكثر فأكثر إلى المستقبل استطلاعاً واستكشافاً، بثقة وإيمان أو بحيرة وقلق وتردد.

أما الثورية الأخرى التي تفعل في هذا السبيل أيضاً، فهي ثورية المطامح والمطالب المتصاعدة التي نجدها عند جميع شعوب الأرض هذه الأيام. ولقد اعتدنا، منذ أن انطلق الكلام عن هذه الثورية، أن نخص بها الشعوب النامية. ولا شك أنها تتخذ عند هذه الشعوب صورة بارزة ودرجة مرتفعة من الحدّة والانطلاق، كما سنبين في ما يلي من هذا الفصل. على أنها في الواقع لا تقتصر على هذه الشعوب، بل تشمل المجتمعات المعاصرة أنى توجد ومهما تكن عليه من تقدم أو تخلّف. قد تتنوع المطالب والمطامح: قد تكون، في المجتمعات المتخلفة، متجهة إلى التحرر من الظلم وإلى تعزيز القدرة على الإنتاج وإلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وقد تهدف، في المجتمعات المتقدمة، إلى المزيد من التقدم والسلطة والثروة وإلى المضي في الاستمتاع بوسائل الرفاه، أو إلى التحول عن التسلط

---

(٥) Abstracts.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٧٥.

(٧) ومن الدلائل على هذه الثورية المشتركة ما ذكره Gabor عن التسارع في تطبيق الاكتشافات النظرية عملياً وتكنولوجياً. فلقد قال مثلاً (ص ١٥) إنه لم ينقض أكثر من ست سنوات بين اكتشاف الانشطار النووي وصنع قنبلة نووية عام ١٩٤٥، بينما كانت في الماضي تنقضي عقود وأجيال قبل أن يوضع اكتشاف علمي نظري موضع التنفيذ. انظر كلامه عن تطور العلاقة بين العلم والتكنولوجيا في: Gabor, *Innovations: Scientific, Technological and Social*, pp. 4-6.
انظر أيضاً مقال العالم المستقبلي الألماني: Robert Jungk, «Break through to Tomorrow,» *The Courier* (UNESCO) (April 1971), p. 10,
حيث يورد جدولاً يمثل «الفجوة المتقلصة بين الاكتشاف والتطبيق». فلقد امتدت هذه الفجوة الزمنية في التصوير الفوتوغرافي على ١١٢ سنة، وفي المحرك الكهربائي على ٦٥ سنة، بينما تقلصت في الترانزستور إلى ثلاث سنين وفي البطارية الشمسية إلى سنتين.

والاستمتاع إلى مطالب عقلية ونفسية جديدة. وقد تختلط هذه المطالب وغيرها هنا أو هناك وتتقارب أو تتنافر. غير أنها، على تنوعها واختلاطها، تفصح عن واقع واحد يشملها جميعاً: هو أن الحياة الانسانية المعاصرة، حيثما كانت، تتسم بدينامية الرغبات والمطالب، وأن هذه الدينامية آخذة في النمو والانتشار وازدياد الأثر، وأنها مندفعة في الحثّ على التغيير والتبديل في أساليب العيش ومذاهب الفكر ومناهج السلوك، وأن اندفاعها هذا لا يكاد يوقفه حاجز أو يعيقه عائق أو يعطله أو يبطله مثبط من خارجه أو من داخل ذاته.

نخلص من هذا إلى القول إن دينامية المطالب، شأن دينامية المعرفة، تثير عند شعوب العالم بأسره، بفعل التبدلات العديدة التي تحدثها أو تدعو إليها، اهتمامات متصاعدة بالمستقبل، تفاؤلية في بعض الجهات، تشاؤمية في غيرها، تائقة في كل حال إلى اختراق ستائر الغد وكشف مخبآته. ولا غرو أن تتفاعل هاتان الديناميتان، وأن تقوى بالتالي آثارهما المفردة والمشتركة، وأن يغدوا عاملين رئيسيين، إن لم نقل العاملين الرئيسيين، في ما نشهد من تطلعات وتساؤلات وجهود مستقبلية في عالمنا المعاصر بوجه عام.

٢ ــ البواعث الخاصة بالمجتمعات الغربية المتقدمة

بالإضافة إلى هذه العوامل العامة، التي أبرزنا اثنين منها، نجد في الكتل المختلفة للمجتمعات الإنسانية عوامل خاصة تحرّك هذا الاهتمام المستقبلي المحتد المنتشر وتوجهه وجهات مختلفة. وسنشير بإيجاز إلى هذه العوامل في الكتل الإنسانية الكبرى: المجتمعات الغربية المتقدمة، والمجتمعات الاشتراكية المتقدمة، والمجتمعات النامية في العالم الثالث[٨].

لقد كانت المجتمعات الغربية المتقدمة حتى الحرب العالمية الأولى، كما ذكرنا، مطمئنة على العموم إلى أوضاعها، معتزة بقدرتها ورفاهها، متفائلة بالمستقبل، شاعرة بأن قوى التقدم التي امتلكت ناصيتها كفيلة بأن تسير بها قدماً وتستمر في زيادة قدرتها ورفاهها، وبأن تؤدي أيضاً إلى تحسين الأوضاع الإنسانية بوجه عام ودفع عجلة التقدم في

---

(٨) نقصر عبارة «الاشتراكية المتقدمة» على المجتمعات الاشتراكية القائمة على الايديولوجية الماركسية والمتطورة علمياً وتكنولوجياً. أما المجتمعات المتقدمة التي لها أنظمة اشتراكية ليبرالية غير ماركسية، فإنها تقع في تصنيفنا هنا في نطاق المجتمعات الغربية. وأما المجتمعات المتخلفة «الاشتراكية» أو «الشعبية»، فإنها تندرج ضمن مجتمعات العالم الثالث.

العالم بأسره. ولكن الحرب العالمية الأولى جاءت تهزّ هذا الاطمئنان والتفاؤل هزاً عنيفاً، لم يبلغ شأوه أيّ من الارتيابات أو التساؤلات السابقة. ثم تلت هذه الحرب أزمة اقتصادية عاتية وأزمات سياسية خطيرة متلاحقة بين الدول الكبرى، وانفجرت إثر ذلك الحرب العالمية الثانية، وبرزت في نهاية هذه الحرب الهائلة القنبلة النووية التي أسقطتها الولايات المتحدة على هيروشيما وناغاساكي والتي أحدثت من الخسائر في الأرواح والخراب في الممتلكات ما لم تحدثه أية أداة تدميرية سالفة. ثم عمدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ـ وقد أصبحتا فعلاً الدولتين الكبريين(٩) ـ وبعض الدول الكبيرة في حدود قابلياتها ومواردها، إلى «تحسين» القنبلة النووية، وإلى رفع فاعليتها بأقدار متصاعدة، وإلى استحداث أسلحة نووية أخرى وغيرها من الأدوات والوسائل الحربية الفتاكة، وإلى تخزين هذه الأسلحة والأدوات وتوزيعها وإعدادها للقتال، وإلى التنافس في السيطرة على المراكز الاستراتيجية الجديدة براً وبحراً، بل إلى اقتحام حدود كوكبنا للتمركز في أجواء الفضاء. وهذا كله كان قميناً بأن يثير الارتباك والخوف، وبأن يبعث في أفئدة الناس القلق على السلام. ذلك أن السلام لم يعد مستقراً ثابتاً، بل غدا مختلاً مقلقلاً مهدداً في كل آن، لا يسنده سوى «توازن الرعب» بين الدول الكبيرة، وبين الدولتين الكبريين بخاصة، الرعب من حرب نووية تقضي على معالم المدنية وتعيد ما قد يبقى من الجنس البشري إلى الهمجية الأولى، بل إلى ما هو أشد فظاعة وهولاً. وهذا كله كان جديراً أيضاً بأن يصدع أركان التفاؤلية الغربية السابقة، وأن يثير روح التشاؤم، وأن يحرّك التساؤل عن المستقبل والحيرة والاضطراب والخوف على المصير.

ومع أن هذا الخوف قد تقلص في الآونة الأخيرة، فإنه لم يتبدد. ولئن أخذ رجال الحكم والفكر والناس عموماً يستبعدون وقوع حرب نووية شاملة في مدى قريب، فإن هذا الخطر الرهيب لم يزُل تماماً. ومردّ هذا الاستبعاد هو إلى تصاعد أحوال هذه الحرب، وتيقن المسؤولين أنها لن تبقي منتصراً ومهزوماً بل ستقضي عليهما معاً، وإلى ما يبدو من اقتناع هؤلاء المسؤولين في الدول المتسلطة، وفي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على وجه التعيين، بأنه أجدى لهم، درأ للمخاطر والمغارم واستجلاباً للمنافع والمغانم، أن يسلكوا سبل التعايش واقتسام المصالح والمكاسب بدلاً من التنازع والتصادم والتناحر.

على أن استبعاد كارثة نووية مزلزلة غاشية لم يُعد إلى النفوس كامل اطمئنانها ولم يبدّد الاضطراب والقلق حول تطورات المستقبل، بل ظل ثمة الخوف من كارثة أو

---

(٩) Superpowers.

كوارث، إن لم تأتِ مجلجلة ماحقة، فإنها لن تكون خفيفة عابرة. وأجواء عالمنا مليئة بنذر هذه الكوارث ودواعيها. فالأطماع الفردية والطبقية والدولية لا تزال سائدة، والقوى السياسية والاقتصادية لا تفتأ تتربص بعضها ببعض وتحتال بعضها على بعض، والأمراض الاجتماعية والعقلية والخلقية تنتشر وتتفاقم في جميع المجتمعات على اختلافها.

فأين إذن هو «التقدم» الذي كانت تعتز به الشعوب الغربية المتطورة؟ إن هذه الشعوب لتجد اليوم أن ما كانت تحلم أو تؤمن به من تطور مستمر محتم بفعل نمو قدرة الانسان ومضيّه في استثمار موارد الطبيعة من أجل رقيه ورفاهه ـ أن هذا الحلم، أو الإيمان، أخذ يبدو سراباً، أو ما هو أدعى إلى الخيبة من السراب وأشد إثارة للقلق نظراً لما أخذ ينتشر من طيّات «التقدم» من مساوىء وشرور. فلقد كان في أكثره تقدماً مادياً، يقاس بالمقاييس الكمية، كزيادة الإنتاج وتوافر الاستهلاك، ولكنه لم يؤدِّ إلى تقدم كيفي في نوع الحياة، أو إلى رقي في كيان الإنسان. لقد ضخم قدرة الإنسان على الطبيعة وجهّزه بأدوات مسخرة ومصنوعات موفرة، ولكن قدرة الانسان على ذاته ومحاسبته لنفسه وضبطه لأهوائه وأطماعه ظلّت على ما هي، أو إن ارتقت فبقدر ضئيل جداً بالنسبة إلى ارتفاع القدرة الصنعية المادية. ومن هنا كانت المفارقة الرئيسية التي تنشأ عنها المفارقات الكثيرة الطاغية في هذا العصر والمتضمنة شتى الأخطار لسلامة الشعوب واستقرارها وازدهارها.

بل إن التقدم المادي ذاته، في نطاق المقاييس الكمية البحتة، أصبح مثار اشتباه وتحرٍّ ونقد. ذلك أن المقياس الذي اعتاد الباحثون والمحلّلون أن يتخذوه معياراً لهذا التقدم هو النمو الاقتصادي، كما يتجلى في نمو الناتج الوطني القائم[١٠]، بمجموعه، أو بحظ الفرد منه[١١]، سنة بعد سنة أو فترة تلو فترة. وقد أخذت دول اليوم تضع هذا النوع من النمو نصب أعينها عندما ترسم خططها الإنمائية. من أجله تبذل الجهود وتستدعي التضحيات، وعلى أساس إنجازاتها فيه يحكم لها أو عليها. فكثيراً ما نرى في الكتب والمقالات الحديثة الباحثة في شؤون العصر لوائح ترتب فيها الدول المختلفة بحسب هذا المقياس أو يصور مستقبلها تبعاً له. وهذا المقياس: النمو في الانتاج الوطني أو في الدخل الفردي، هو الذي تعتمده أيضاً المنظمات والهيئات الدولية في خططها وبرامجها الإنمائية وفي توصياتها ومساعداتها للدول وفي المشروعات التطويرية التي ترعاها.

(١٠) Gross National Product (G.N.P.).

(١١) Per Capita.

هذا النمو المادي الاقتصادي، القائم على غزو الطبيعة والتقدم في استغلال مواردها، والذي تحث شعوب اليوم خطاها لاستزادته ورفع معدلات انجازاتها فيه ـ هذا النوع من النمو أخذ يكشف وجوهه البشعة في إهدار موارد الطبيعة وغلاء المعيشة وتلويث البيئة، وفي تضخيم المدن وتقليص الأرياف وعرقلة المواصلات وزيادة المناطق المتخلفة عدداً واتساعاً وقبحاً ورذيلة. إن هذه الوجوه البشعة للتقدم المادي المعاصر وأمثالها أصبحت بيّنة يراها الرجل العادي ويحس بها ويشعر بضغوطها في حياته اليومية، كما أنها غدت مبعث قلق للسلطات الحاكمة ولرجال الفكر والمسؤولية وللرأي العام على الإجمال لما تنم عنه من أمراض بارزة ودفينة في المدنية المعاصرة. على أن الأمر لا يقتصر على القبح والبشاعة والضغوط المعيشية فحسب، بل يتعداها إلى أخطار أشد فداحة وأدهى عاقبة. فقد أخذ يبدو للعيان أن هذا النمو المادي المتسارع يحمل في طياته بذور شلله وتوقفه وخراب مجتمعاته. ذلك أنه إذا ظلّ على جريه الحاضر، ولم تعمد الانسانية إلى ضبطه وتعديله، فإنه سيصطدم بحدود امكانات عالمنا الطبيعي من جهة، وبالمشكلات المتفاقمة التي يخلقها هو ذاته من جهة أخرى، وسينتهي به الأمر إلى كارثة أو كوارث، آجلة أو عاجلة، تنزل بالمجتمعات البشرية كافة. إن لهذا النمو الأرعن نتائج عدة خطيرة، أهمها ثلاث: ١) إهدار الموارد الطبيعية التي هي في نهاية الأمر محدودة مهما تضخم أقدارها، ٢) زيادة عدد سكان العالم زيادة ترتفع ارتفاعاً مذهلاً بحيث إن هذا العدد آخذ في التضاعف الآن مرة كل ثلاثين سنة، وها هو قد بلغ ما يزيد على ثلاثة مليارات من البشر ويقدّر أن يبلغ عام ٢٠٠٠ حوالى سبعة مليارات، ٣) تلوث البيئة بنفايات المصانع المتدفقة وغازات السيارات المنتشرة وبسواها من الأوساخ والأدران التي تلقي بها وسائل الانتاج والاستهلاك الحديثة فتشوه وجه الطبيعة وتسمم الأجواء وتقضي على الأحياء المائية والبرية وتبدد الموارد الغذائية وتبث الأمراض الطبيعية الاجتماعية.

إن هذه الأخطار الثلاثة، وغيرها مما يصاحبها أو ينشأ عنها، أخذت تستدعي اهتمام الباحثين والعاملين من أفراد وجماعات وحكومات وهيئات دولية، فتوضع فيها البحوث والنشرات، وتنظم لها الندوات والمؤتمرات، وترسم لمعالجتها الخطط والتدابير في النطاقات القومية والاقليمية والعالمية. وليس من سبيل للإحاطة بهذه الجهود كلها، أو لتوفيتها حقها أو بعض حقها في هذا البحث. فلنكتفِ بمثل واحد قريب العهد كان له عند المهتمين بهذه الشؤون أصداء كثيرة مثيرة لا تزال تتردد في أجواء العالم الغربي. نعني به المحاولة التي قام بها فريق من الصناعيين والاقتصاديين والعلماء والمربين ورجال الفكر والثقافة من جنسيات وبلاد مختلفة، اتخذوا لأنفسهم اسم «نادي روما» نظراً لأن

اجتماعهم الأول كان في تلك المدينة بدعوة من أحد كبار الصناعيين الإيطاليين. فقد تصدى هذا الفريق إلى تلك المشكلات الكبرى التي يجابهها عالم اليوم وخططوا لمشروع دراسي شامل حول «المأزق الذي تعانيه الإنسانية»[١٢]، وعهدوا، كخطوة أولى، إلى نفر من الباحثين في معهد ماستشوستس التكنولوجي[١٣] وضع تقرير أولي في الموضوع. وقد ظهر هذا التقرير، بشكل مبسط، في كتاب عنوانه: **حدود النمو**[١٤]. وهو محاولة لدراسة المشكلات التي ذكرنا بصورتها التفاعلية ونطاقها العالمي بالأساليب العلمية الدقيقة والوسائل الرياضية والنُهج الاستطلاعية المتطورة[١٥]. ولقد أدت هذه المحاولة إلى استنتاجات إن لم ندعها تشاؤمية مرعبة، فهي على الأقل خليقة بإثارة القلق البليغ والاهتمام الدقيق لما تكشف من تحديات مصيرية للبشرية في حاضرها ومستقبلها القريب. ومن أهم الاستنتاجات العامة التلخيصية التي توصلوا إليها قولهم: «إذا ظلت الاتجاهات الحاضرة في نمو سكان العالم والتصنيع والتلويث وإنتاج الغذاء واستنزاف الموارد قائمة دون تعديل، فإن الإنسانية ستبلغ حدود النمو على هذا الكوكب في خلال المئة سنة المقبلة. وأرجح ما سيحصل هبوط فجائي وغير قابل للضبط في السكان وفي القدرة الصناعية»[١٦].

ولقد تبعت هذه المحاولة الأولى محاولة ثانية رعاها أيضاً «نادي روما»، وقام بها العالمان ميهايلو ميزاروفيش (الأميركي من أصل يوغوسلافي)، وإدوارد بيستل (الألماني) بمعاونة فريق من العلماء والمهندسين والمخططين، وصدرت خلاصة بحوثها حديثاً في كتاب مبسط آخر بعنوان: **البشرية في نقطة التحول**[١٧]. وقد انتقد هذان الباحثان التقرير الأول بأن نظرة واضعيه مبسطة وأسلوبهم ونموذجهم غير وافيين. أما من حيث النظرة، فقد ذكرا أنه لا يصح أن يعتبر العالم الإنساني كياناً متماثلاً، بل يجب ملاحظة

---

(١٢) «Project on the Predicament of Mankind», «La Problématique humaine».

(١٣) Massachussets Institute of Technology.

(١٤) Dennis Meadows [et al.], *The Limits to Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind* (New York: Universe Books, 1972).

(١٥) مبنية على «تحليل الأنظمة» والحاسب الالكتروني ومستخدمة «نموذجاً» استنبطه العالم الأمريكي Jay Forrester، الأستاذ في معهد ماستشوستس التكنولوجي ووصفه في كتابه، انظر:
Jay Wright Forrester, *World Dynamics* (Cambridge, Mass.: Wright-Allen, 1971).

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(١٧) Mihajlo D. Mesarovic and Eduard Pestel, *Mankind at the Turning Point: The Second Report to the Club of Rome* (New York: Dutton, 1974).

حاجات مناطقه المختلفة وإمكاناتها، فإذ يقتضي تحديد النمو في بعضها يجب تنشيطه في سواها، وعلى هذا فقد قسما العالم عشر مناطق متمايزة. وأما من حيث الأسلوب والنموذج، فإنهما فصّلا الوقائع المتعددة المستويات والمتفاعلة في ما بينها، من بيئية وتكنولوجية وديمغرافية - اقتصادية وجماعية وفردية، التي «تُدخل» في «النظام الشامل»[١٨] فكان نموذجهما بالتالي أشد تعقيداً من النموذج المستخدم في التقرير الأول[١٩]، وخرجا باستنتاجات وتوقعات اعتبراها مخالفة لما ورد في ذلك التقرير[٢٠]. على أننا نرى أن هذا التقرير الثاني متمم للأول، ولا يخالفه في القضايا الجوهرية، وهي تفاقم الأزمات البيئية والتكنولوجية والبشرية تفاقماً متزايداً، وضرورة الإقبال السريع على معالجتها، وذلك بتحليلها أدق تحليل وإبراز خطرها للرأي العام وللسياسيين ومتخذي القرارات بخاصة، والإحاطة بها والتصدي لها تصدياً جريئاً منتظماً وعلى نطاق عالمي. وإذا لم يحصل هذا كلّه في السنوات الخمسين التالية، فإن الأزمات المتفاقمة ستتجاوز طاقات الإنسانية وستؤدي بها إلى التهلكة، وستفشل الإنسانية في المعركة الأساسية التي تخوضها الآن، وهي معركة البقاء.

وإذا كنا قد أبرزنا المحاولات التي يقوم بها «نادي روما»، فليس لأنها الوحيدة في هذا المضمار، بل كمثال للدراسات العديدة التي تجري في الغرب من قبل أفراد أو هيئات وطنية أو دولية لمعالجة «أزمة» الإنسانية ومصيرها المقبل. وهذه الدراسات تأتي على درجات مختلفة من التشاؤم أو التفاؤل[٢١]. فمنهم من يستسلمون إلى التشاؤم ويكادون ينتهون إلى الاعتقاد بحتمية تدهور الحضارة المعاصرة بل خرابها الداهم. ومنهم من يتخذون موقف التنبيه والتحذير مؤكدين شدة الأزمة واستفحالها، وداعين إلى التصدي الجذري السريع لها، ومنذرين بالأخطار الكاسحة في السنوات القادمة إذا ظلت الانسانية تتابع مجراها الحاضر[٢٢]. ومنهم، على عكس هؤلاء وأولئك، من ينتقدون المواقف

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٨ - ٢٩، والفصل الرابع، ص ٣٢ - ٥٥.

(١٩) «في نموذجنا حوالى مئة ألف علاقة مختزنة في الحاسب الالكتروني، بينما المخزون في نماذج عالمية أخرى مشهورة لا يتعدى بضع مئات»، المصدر نفسه، ص ٣٤، الحاشية.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٤ - ٥٥.

(٢١) ثمة أوصاف وتحليلات جمة لهذه المواقف، انظر: Emma Rothschild, «How Doomed Are We?,» *New York Review of Books*, vol. 22, no. 11 (June 1975), pp. 31-34.

(٢٢) من هؤلاء الذين يتخذون موقفاً مماثلاً لموقف جماعة «نادي روما»، فريق من العلماء البريطانيين وضعوا وثيقة بهذا المعنى أو أيدوها. وقد ظهرت هذه الوثيقة بعنوان **مخطط للبقاء**: =

التشاؤمية أو «الترويعية»، ويقولون إنها تتسم بكثير من التجريد والتبسيط، ولا تقيم وزناً كافياً لقدرة الإنسان على مجابهة الأوضاع العصيبة والسيطرة عليها، أو تفي إمكانات العلم والتكنولوجيا حقها في مواصلة التقدم والتطور بوسائل متجددة، كاكتشاف موارد مجهولة أو غير مستغلة وطاقات دفينة، أو ابتداع أساليب مستحدثة وتدابير مبتكرة لمعالجة المشكلات الطارئة. إن الإيمان بالعلم والتكنولوجيا لا يزال صامداً قوياً عند بعض المهتمين بهذه الشؤون، ولا يزال لديهم اقتناع بأن هذه القوة المبدعة المندفعة قادرة على حلّ المعضلات الناشئة عن التطور وعلى اختراق الحدود التي نراها الآن قائمة في وجه النمو المستمر. ويدعم هذا الايمان بالعلم إيمان بطاقات الإنسان الأصيلة وبالأنظمة التي أنشأها ـ هذه وتلك التي مكنته من اجتياز الأزمات السابقة والتي هي خليقة، في نظر هؤلاء، بأن تجوز به الأزمات اللاحقة مهما تشتد وتستفحل[٢٣].

على أن نزعة التفاؤل المحض قد غدت ضئيلة في هذه الأيام. والغالب على النظرات المستقبلية في المجتمعات الغربية اليوم هو نزعة القلق، وهو قلق يختلف شدة وليناً ويراوح بين التشاؤم المثير والتفاؤل الحذر، ولكنه قائم على كل حال ومنتشر في مختلف الأوساط. ولا شك أن القلق عامل رئيسي ـ إن لم نقل العامل الرئيسي ـ في توجيه النظر إلى المستقبل وفي إثارة الاهتمام به، وفي حث الأفراد والجماعات على التساؤل عمّا يخبئه الغد وعمّا سينتهي إليه المصير. وهذا ما نبغي الإشارة إليه وتوكيده في هذا البحث، الذي نحاول فيه كشف نوازع الاهتمامات المستقبلية في مختلف أنواع المجتمعات في العالم الحاضر.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا القلق الذي يسود المجتمعات الغربية يموج ويفعل، بصفة خاصة، في صدور الأجيال الصاعدة. إن هذه الأجيال هي بطبيعتها شديدة الحساسية، فلا غرابة أن تبلغ بها النقمة على الأوضاع القائمة وعلى مراكز القوة

= *A Blueprint for Survival* (Harmondsworth, Eng.: Penguin Books, 1972).
وقد انطلق هؤلاء من أربعة اعتبارات، أولها: «أن تفحص المعلومات المتيسرة وذات الصلة بموضوعنا قد أظهر لنا بصورة جلية الخطورة القصوى التي يتصف بها الوضع المالي الحاضر، ذلك أنه إذا أتيح للنزعات الجارية أن تظل على ما هي، فإن انهيار المجتمع وتمزق الأنظمة التي تدعم الحياة تمزقاً لا رجوع عنه يغدوان أمراً محتماً ربما في أواخر هذا القرن ومؤكداً في زمن أولادنا،» التوطئة، ص ٩. وقد دعا هؤلاء إلى الخروج من نطاق الدراسة والبحث إلى نطاق العمل، وأنشأوا لهذا الغرض هيئة سموها «الحركة من أجل البقاء»، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٢٣) من آخر الكتب التي ظهرت بهذا المعنى: Wilfred Beckerman, *Two Cheers for the Affluent Society: A Spirited Defense of Economic Growth* (London: [n.pb.], 1974).

والنفوذ وعلى التقدم الصناعي المادي مبلغاً بعيداً. وتبدو هذه النقمة الناشبة بمظاهر عدة، منها نزعات «الاغتراب»(٢٤) عن عالم اليوم، ومنها حركات الرفض، العنيفة وغير العنيفة، التي نشهدها عند طلاب الجامعات وغيرهم من فئات الشباب. إن هؤلاء يرفضون أن يظلوا طعماً لمنازعات وفريسة لحروب لا يؤمنون بغاياتها وجدواها، بل، على العكس، يجدونها شروراً عدوانية واستغلالية يقتضي فضحها ومقاومتها، ويأبون أن يكونوا أداة للمطامع والمصالح المسيطرة ويعمدون إلى كشف ما تنطوي عليه مواقف أصحابها ودعاواتهم من خداع وتغرير. إنهم يثورون على «المؤسسة القائمة»(٢٥)، بل على القيم السائدة كالتكالب على الاستهلاك والتقدم المادي(٢٦) والتقاليد الفكرية والسلوكية الموروثة. فمنهم من يدعو إلى ثورية عنيفة، ماركسية أو متجاوزة للماركسية، تقضي على هذه الأوضاع والتقاليد والقيم، أو إلى ثورية دائمة مهما يكن مؤداها، ومنهم من يرتد عن المدنية المعاصرة بمجملها، رافضاً تهافتها على المادة وعبث مطالبها وتعقدها، عائداً إلى بساطة الطبيعة، متحولاً عن الأشياء الحسية والمظاهر الخارجية إلى عالم الذات الداخلي، معرضاً عن العقلانية الطاغية التي يعتبرها تجريدية اصطناعية نفعية إلى الانطلاق العفوي والحدس النفسي، وحاملاً لواء حضارة مضادة(٢٧) تقوم على قيم ودوافع جديدة.

إن الكلام في هذا الموضوع واسع متشعب. غير أن جلّ ما يهمنا تبيانه في نطاق بحثنا هو أن نوازع الاضطراب والقلق والاغتراب والرفض التي نشهدها اليوم في دوائر الشباب في المجتمعات الغربية المتقدمة، هي ظاهرة حادة من ظواهر الاضطراب والقلق التي تسيطر على هذه المجتمعات، والتي تدفع أبناءها عادة إلى التوجه نحو المستقبل. على أن هذا التوجه يتخذ شكل التساؤل والارتياب خلافاً للتفاؤل الذي كان يسود هذه المجتمعات قبل أن تعصف فيها أحداث هذا القرن. ولا بد من الإضافة أن هذا التساؤل الناتج عن القلق يعود ليزيد القلق ثورة وانتشاراً. ذلك أن الموقف المتخذ من المستقبل هو، في آن، نتيجة للأوضاع السائدة، وعامل في تطوير هذه الأوضاع. هكذا الأمر على العموم في جميع المجتمعات وفي مختلف أدوار التاريخ.

---

(٢٤) Alienation.

(٢٥) The Establishment.

(٢٦) بين الشعارات التي علقها طلاب السوربون على الجدران ابان ثورتهم في أيار (مايو) ١٩٦٨، قولهم: «لا يمكن أحداً أن يقع في حب معدل نمو [اقتصادي]»:
«On ne tombe pas amoureux d'un taux de croissance».

(٢٧) Counterculture.

٣ ــ البواعث في المجتمعات الاشتراكية المتقدمة

هذا في المجتمعات الغربية المتقدمة. أما في المجتمعات الاشتراكية المتقدمة، القائمة على الايديولوجية الماركسية، فإن الموقف لا يزال في جوهره تفاؤلياً. ذلك أن هذه الايديولوجية تقول بحتمية التقدم والارتقاء عن طريق الديالكتيكية المادية التي تسري وتفعل في الطبيعة والحياة والتاريخ. إن هذه الديالكتيكية هي عندهم منطق عالمنا الطبيعي والبشري وشرعته. وفي هذه المرحلة من التاريخ البشري، تتمثل هذه الديالكتيكية في النزاع الطبقي بين البروليتاريا والرأسمالية، وستؤدي حتماً إلى تقوض الرأسمالية والاستعمار (وهو مظهر الرأسمالية الحديث)، وإلى غلبة الجماهير البروليتارية. ولا تأتي هذه الغلبة عفواً واعتباطاً، وإنما بنتيجة تلاحم العوامل الإرادية الذاتية والعوامل الواقعية «الموضوعية»، وتتمثل الأولى بكفاح الجماهير المنبثق من وعيها لتكوينها الطبقي وإدراكها لمصالحها وحقوقها ولأعدائها ومراكز نفوذهم ومصادر سيطرتهم. وهذا الوعي آخذ حتماً في النمو والتوسع بفعل تطور العوامل الموضوعية، وأهمها التقدم العلمي الاقتصادي وتفاقم التناقضات في المجتمع الرأسمالي الاستعماري. فلا بد إذن للمدّ الثوري من أن ينتشر ويكتسح، ولا بد آخر الأمر للبروليتاريا من أن تنتصر، وللنظام الاشتراكي فالشيوعي من أن يتحقق في هذا العالم أجمع، مهما تقم الحواجز والعوائق في وجهه، ومهما تتضخم وتتفاقم القوى المعادية له. هذه الايديولوجية هي، في نظر أصحابها، نظرية علمية، أو بالأحرى حقيقة علمية، تثبتها وقائع التطور الطبيعي والحياتي والتاريخي، فلا يرقى إليها الشك ولا يتناولها الخطأ. حتى عندما يحدث خطأ في تطبيقها، و «انحراف» عن مطالبها ومجراها ـ كما يبدو من اتهام بعض هذه المجتمعات لغيرها بـ «الانحرافية» ـ فإن القوة الديالكتيكية التطورية كفيلة بأن تصحح الخطأ وأن تسدّد الانحراف وأن تحقق للجماهير البشرية مطالبها في العدالة والإخاء والمساواة والسلام. ومن هنا قلنا إن هذا الموقف من المستقبل هو في جوهره موقف تفاؤلي، يؤمن بالتقدم المستمر وبالفوز المحتم، مهما تعترض العقبات، أو يتأخر الزمن، أو تغلُ مطالب الكفاح ومقتضيات الثورة.

ومما يدعم هذه التفاؤلية إيمان هذه المجتمعات إيماناً مطلقاً بالعلم وقدراته. إنهم يدعون الاشتراكية التي يحملون لواءها «الاشتراكية العلمية»، لأنها عندهم قائمة على العلم نظرياً وعملياً. أما نظرياً، فلأنهم يعتبرون أن عقيدتهم هي وليدة العلم الاختباري، المتحرر من الغيبيات والمثاليات، والمنصرف إلى إدراك الواقع وإلى تطويره. وأما عملياً، فلأن الاهتمام بالعلم ـ ولا سيما العلوم الطبيعية ـ يقع في صلب سياسة الدولة

ونشاطاتها. والواقع أنه لم يكن لهذه المجتمعات أن تتمكن من الانطلاق السريع في سبل الإنماء الصناعي وتكوين القدرة العسكرية التي تتمتع بها لولا إقبالها المندفع على العلم الطبيعي والتكنولوجيا التطبيقية وعلى بناء أجهزتهما وتطوير وسائلهما. ولا يساور هذا الإقبال أو يحدّ من نشاطه ما يماثل القلق المنبعث في المجتمعات الغربية حول الأسواء التي يجابهها عالم اليوم وعالم الغد من جراء التقدم التكنولوجي المتسارع، كتكاثر السكان وتقلص الموارد وتلويث البيئة. ذلك أن العلم قادر في نظرهم على التغلب على هذه الأخطار والأسواء، والعلماء ـ بقيادة الحزب والدولة ـ يبحثون ويعملون ويخططون بوحي هذا الإيمان.

غير أن ثمة دلائل تشير إلى أن بذور الشك والارتياب بدأت تنبت هنا وهناك في المجتمعات الاشتراكية المتقدمة. وهذا أمر طبيعي، إذ لا بدّ للعلم، عندما يتطور إلى الحد الذي بلغه في هذه المجتمعات، وفي الاتحاد السوفياتي بخاصة، من أن يؤدي بالعقل إلى الشك والنقد والتساؤل على رغم القيود التي تقيده بها الايديولوجية والحزب والدولة. ولكن الايديولوجية الماركسية لا تزال مهيمنة في هذه المجتمعات، وموقفها المستقبلي ما فتىء، كما قلنا، في جوهره تفاؤلياً نابعاً من الإيمان بحتمية التطور التاريخي، عبر مراحله المتتابعة، إلى غاياته المنشودة التي ليس في نهاية الأمر محيد عنها أو بديل لها. قلنا إنها مهيمنة، ولعلّ الأحرى بنا أن نقول إنها مفروضة بالوسائل الهائلة التي يملكها الحزب والدولة. ولو لم تكن تدعمها هذه الوسائل لاعتراها على الأرجح ما يعتري سائر الأوضاع والعقائد هذه الأيام من تبدلات وردّات ومن شكوك وريَب، ولما اختلفت آثارها في تكوين النظرة المستقبلية وفي السمات التي تتخذها هذه النظرة عما هي الحال في المجتمعات الغربية.

٤ ـ البواعث في المجتمعات النامية

نأتي أخيراً إلى المجتمعات المتخلفة أو النامية. إن الظاهرة البارزة في هذه المجتمعات، من وجهة موضوعنا، هي أيضاً ظاهرة الاضطراب والقلق. ولكنه قلق يصدر عن سبب مخالف، بل مناقض، لما نجده في المجتمعات الغربية المتقدمة. إنه ليس ناشئاً عن الشك بالتقدم المادي الاقتصادي وعن النقمة على نتائجه والتخوف من أخطاره، وإنما هو، على العكس، صادر عن الشعور بالتخلف في هذا المضمار وبالضعف المتولد من هذا التخلف، وعن يقظة الوعي لضرورة الجري السريع من أجل اللحاق بالركب واكتساب القدرة والرفاه والعزة التي تتمتع بها المجتمعات المتقدمة. لقد تكلمنا في ما سبق عن ثورية

المطالب والمطامح، وذكرنا أن هذه الثورية التي تعم شعوب الأرض تتصف عند الشعوب الثانية بدرجة عالية من الحدة والاندلاع. ولا غرو في ذلك، فإن هذه الشعوب كانت، إلى أمس قريب، في حالة ركود وجمود، مستسلمة للمشيئة الإلهية أو للقدر الطاغي أو للسلطات البشرية المختلفة التي كانت تتحكم بها. وعندما نفذت إليها مؤثرات العصر الحديث وأخذت تفعل فيها، تنبهت وتحركت وقامت تطالب بحقوقها وتسعى إلى تحسين أوضاعها. ولقد اشتدت حدة هذا التنبه والتحرك في العقود الأخيرة، ومنذ الحرب العالمية الثانية بخاصة، وطفقت تزداد اشتداداً والتهاباً، وتتخذ أشكال الثورات على الاستعمار، ثم الثورات والانقلابات الداخلية التي كان من عوامل نشوبها، ولا شك، الرغبة المنتشرة في التغير الجذري والتحسن السريع.

اتجهت هذه الشعوب أولاً إلى التخلص من القيود الخارجية والظفر بالسيادة والاستقلال. وعندما حققت منهما ما حققت، أخذت تتحسس أمراضها الداخلية وتخلفها في مختلف الميادين. وتعددَت مطالب جماهيرها وتشعبت: في الحقول العسكرية والدفاعية لمقاومة الأخطار الخارجية وصيانة الاستقلال، وفي الاقتصاد لاستثمار الموارد والتصنيع وزيادة الانتاج الوطني، وفي الاجتماع لاكتساب حظوظ أوفر فأوفر من العدالة الاجتماعية، وفي التعليم والتربية لرفع مستوى الأفراد والجماهير علمياً وتقنياً وإعداد الأجهزة البشرية الضرورية لمقتضيات الحاضر والمستقبل. وغدا الهدف الشامل لهذا كله، الهدف الذي تتطلبه لنفسها، والذي يدعوها إليه سواها: هدف «الإنماء»، على اختلاف في مدلوله ومضمونه ونطاقه. وأصبح «الإنماء» في مقدمة هموم هذه الشعوب، بل في مقدمة شواغل هذا العصر، حتى لكأنه دعوته البارزة وسياقه المميز.

وإذ سارت الشعوب النامية في هذا الطريق، بدأت تشعر بـ «الفجوة» التي تفصل بينها وبين الشعوب المتقدمة علمياً وصناعياً. وأخذت هذه الفجوة تُثير التساؤل والقلق، لا لدى الشعوب النامية فحسب، بل لدى الشعوب المتقدمة والهيئات الدولية كذلك. ذلك أنها فجوة واسعة، وأهم من هذا وأخطر، أنها ماضية في الاتساع، ممعنة في تأخير الشعوب الضعيفة الفقيرة عن الشعوب القوية الغنية. وعلى الرغم مما تبذله تلك الشعوب من أجل دفع نموها قدماً واللحاق بالركب المتقدم ومما تتلقاه من الدول المتقدمة من «مساعدات» بشكل معدات أو خبرات (وهي مساعدات طفيفة جداً بالنسبة إلى الحاجات الملحة والآجلة، فضلاً عن كونها مشوبة بمصالح هذه الدول وأطماعها)، وعلى الرغم من المحاولات التي تقوم بها المنظمات الدولية لنشر فكرة الإنماء والحث على تطبيقها واستثارة الجهد الوطني والتعاون الدولي في سبيلها ـ على الرغم من هذه

التطورات وسواها يبدو أن القوى الدافعة لحياتنا الحاضرة سائرة في طريق إغناء الدول المتقدمة وزيادة قوتها من جهة، وإفقار الدول المتخلفة وإضعافها نسبياً من جهة أخرى. إن الشقة التي تفصل طبقات الشعب الواحد أخذت تلتقي شقة أوسع على الصعيد العالمي، شقة تشطر شعوب الأرض فريقين متناقضين. وإذا كانت الأنظار قد اتجهت أولاً إلى الشقة الأولى وقامت الشعوب تناضل لتحقيق العدالة الاجتماعية داخل كل منها، فإن هذه الأنظار بدأت تلحظ الشقة الثانية وتهتم بها وتشعر بخطرها. إنها تقف واجفة قلقة، إذ تجد عالم اليوم ينقسم شعوباً غنية قادرة تزداد غنى وبأساً وشعوباً محرومة ضعيفة تزداد فقراً وضعفاً، إن لم يكن بالمقاييس المطلقة فبالمقاييس النسبية. ولهذه المقاييس النسبية أثرها الخاص في النفوس لما يثير وعيها من شعور مرير ومن تذمر ونقمة، ولما يولده من تباعد نفسي وأدبي بين هذين الفريقين من الشعوب يضاف إلى تباعدهما الاقتصادي المادي، ولما لهذا التباعد المزدوج من آثار سلبية خطيرة على السلام العالمي وعلى استقرار الشعوب وازدهارها وعلى مصير الإنسانية بوجه عام.

ومن هنا نلحظ أن الأمم النامية أخذت، في تحركاتها الحديثة، تعي وعياً مشتداً أن سبيلها إلى صون سيادتها وتحقيق كرامتها هو المضيّ قدماً في إنماء مواردها الطبيعية والبشرية وفي مجاراة التطور الاقتصادي والاجتماعي والعلمي. إنها ترجع إلى الماضي لاستعادة تراثها والحفاظ عليه وتحقيق ذاتيتها القومية. ومع أن بعضها يغلو في هذا الرجوع فيجعله أساس دعوته ومحور اهتمامه، فإن قوى العصر تدفعها جميعاً إلى التوجه نحو المستقبل، وإلى اتباع الطرق والأساليب التي انتهجتها الأمم المتقدمة. إنها تجد نفسها مسوقة إلى السعي في سَبيل «التقدم» على تنوع مفاهيمها له ومستويات إيمانها به. وترتفع حرارة هذه الأحاسيس في صدور الأجيال الصاعدة بخاصة - كما هي الحال في المجتمعات الغربية المتقدمة، وإن اختلفت اتجاهات هذه الأحاسيس عمّا هي هناك - فيشتد توق الأجيال هنا إلى التقدم السريع والتغير الجذري والتحول الشامل، ويضطرب القلق من التلكؤ والبطء والمعالجات السطحية والجزئية. إن هذه الأجيال تموج بالنقمة على الأنظمة والتقاليد والأساليب السالفة وتعتبرها مصدر ما تعانيه شعوبها من فقر وعجز وتخلف، وهي تصبو إلى اختصار السبل وسبق الزمن والقفز إلى نوع من الحياة يتسم بالقدرة والحرية والعدالة. ومن هنا كانت الانقلابات العسكرية والثورات الشعبية التي اجتاحت وما تزال معظم شعوب العالم الثالث والتي سلّمت بها هذه الشعوب مقدراتها لزعماء عسكريين أو مدنيين تصوراً منها أو تصويراً لها بأن الحكم القوي المباشر هو الأداة الصالحة للتغلب على الخلافات الداخلية والمصالح الفئوية وعلى بطء التقدم، والوسيلة

الفاعلة لإحداث التغير الجذري الشامل السريع. ومن هنا أيضاً كان ارتماء الأجيال الصاعدة في أحضان أية دعوة، صادقة أو خادعة، تعد بهذا التغير المنشود.

إن هذا العرض المجمل للشعوب النامية لا يخلو من شيء من التبسيط، ويحتاج إلى تدقيق وتفصيل ليأتي أقرب إلى الواقع وألصق بالحقيقة. وليس هذا الموضوع مقصدنا بالذات، فإنه حري ببحث منفرد بل ببحوث عديدة، وإنما مقصدنا أن نستخرج من أوضاع الشعوب النامية عامة موقفها تجاه المستقبل، ومقارنة هذا الموقف بما وجدناه عند الشعوب المتقدمة، الغربية منها أو الاشتراكية. على أنه لا بد، على الأقل، من ملاحظة أساسية تحفظاً وتحوطاً وتقريباً للصورة من الواقع.

هذه الملاحظة هي أن الشعوب النامية أو المتخلفة ليست على درجة واحدة من التخلف، ولذا فالفجوة التي تفصلها عن الشعوب المتقدمة تتباين سعة وشكلاً. ولئن شملناها كلها في نطاق واحد، فعلينا أن نذكر أن هذا النطاق يحوي فئات وأصنافاً ذات خصائص متميزة تبعاً لدرجة تطورها الاقتصادي ولما تملكه من إمكانات التطور. وعلينا بصفة خاصة أن نبرز منها فئة أصبح لها، في ما يتعلق بنا وبالعالم أجمع، مكانتها الخطيرة ودورها البارز، تلك هي الدول المنتجة للنفط. إن هذه الدول، وإن تكن تعدّ من الدول المتخلفة، أخذت تحتل مركزاً فريداً بين هذا الفريق من الدول، بل بين دول العالم جميعاً، بسبب مواردها المتدفقة التي تؤهلها للانطلاق في مجالات النمو والتقدم، بل للتأثير في تطور العالم المتقدم ذاته. ولا حاجة إلى تأكيد هذه الظاهرة التي تبدو واضحة في ما نقرأ ونسمع كل يوم من أنباء تعاظم ثروات البلدان المنتجة للنفط، وأزمة الطاقة التي تحيق بالعالم الصناعي المتقدم، وأثر هذه الثروة الجديدة في تبديل موازين القوى بين كتل العالم المختلفة.

هذا من جهة الموارد والطاقات. وهناك أيضاً اختلاف آخر بين الدول النامية ناتج عن تباين الأنظمة السياسية والاجتماعية التي تتبعها. إن هذه الأنظمة تتراوح بين ما هو تقليدي موروث، وما هو مقتبس من النماذج الغربية أو الاشتراكية، مع تحول بيّن في اتجاه الاشتراكية للوعود التي تحملها هذه العقيدة بشأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي السريع، ولنفور الشعوب النامية من الاستعمار الغربي الذي كانت ترزح تحته، وللتأييد الذي تناله من الدول الاشتراكية في التسلح والتجهز وفي الدفاع عن قضاياها في المحافل الدولية. وفي ما يختص بموضوعنا بالذات، نجد الشعوب التي اقتبست الاشتراكية أو «الشعبية» واتبعت الايديولوجية الماركسية، قد استمدت من هذه الايديولوجية تفاؤليتها، فهي تؤمن بالتقدم الحتمي وبظفر القوى التقدمية الذي يحدده منطق التاريخ وصراع الطبقات والذي

سيتحقق بقيام المجتمع البروليتاري.

وصفوة القول إن الشعوب النامية تضع اليوم نصب أعينها هدف «التقدم»، على اختلاف مفاهيمها له، وتحس بالحاجة إلى أن تجدّ في السير نحوه، لأنها تجد فيه حماية لها من سيطرة الدولة المتقدمة، ووسيلة لرفع مستوى أفرادها وجماعاتها وبلوغ ما تصبو إليه من عدالة اجتماعية. إنها كلها «تقدمية» بشكل أو بآخر. حتى تلك التي ترفض هذا الوصف، لأنه أصبح ملتصقاً بالحركات والنظم الاشتراكية والشيوعية وموقوفاً عليها، نجدها تسير عملياً، وإن بخطى متفاوتة، في سبل الإنماء والتقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي. وهذا الإيمان بالتقدم والتقدمية يبرز وتبرز شعاراته في المجتمعات الاشتراكية أو الشعبية، ولكنه يبدو أيضاً في غير هذه المجتمعات بحلل مغايرة وضمن عقائد وسياسات مخالفة للاشتراكية أو مناقضة لها. على أنه مشوب، في بعض هذه المجتمعات، أو في بعض أوساطها، بتساؤل وحيرة وقلق، تثيرها الفجوة المتسعة بينها وبين المجتمعات المتقدمة.

ومهما يكن من أمر، فإن هذا الإيمان بالتقدم، أو هذا السعي إليه، أخذ يفرض على الشعوب النامية أن تتجه إلى المستقبل. ولكن مفاهيم هذا الاتجاه «المستقبلي» لا تزال غامضة ومتطلباته العسيرة لا تزال مضطربة في الأذهان، ولذا كان من الضروري في المواقف الحالية الحاسمة من حياة هذه الشعوب ـ ونحن منها ـ العمل على إيضاح تلك المفاهيم وتبيين هذه المتطلبات، ليكون السير نحو المستقبل أميناً ومحققاً للآمال المعلقة عليه. لقد غدا ضرورياً أن نفهم حق الفهم كنه «المستقبلية» ودعائمها ومقتضياتها. ومن الاقتناع بهذه الضرورة كانت التساؤلات والمحاولات التي تمثلها فصول هذا الكتاب.

الفصل الثالث
الأنماط التاريخية للاهتمام المستقبلي

١ ـ النمط البدائي

لقد كان الاهتمام بالمستقبل، كما قلنا، ملازماً للإنسان منذ ظهوره، وقد اشتد وانتشر في الآونة الأخيرة بفعل الأزمات التي تجابهها الشعوب وتتعرض لها الإنسانية جمعاء. وهذا الاهتمام الماضي والحاضر ناشىء عن الرغبة في معرفة ما ينطوي عليه المستقبل وما ستأتي به الأيام. وتحدو هذه الرغبة عوامل مختلفة، منها الخوف مما يخبئه الغيب، ومنها الحرص على نجاح الجهود المبذولة، ومنها مجرّد المعرفة والاستكشاف. على أن العامل المؤثر في غالب الأحيان هو القلق. فالإنسان الحيّ هو بطبيعته قَلِق. وقلقه يفور أو يفتر حسب الظروف والأحوال، ولكنه يظل قائماً وفاعلاً ما دام الإنسان إنساناً.

ومن هذا القلق الأصيل، ومن العوامل الأخرى التي تلابسه وتتفاعل وإياه، كانت النزعات التنبؤية التي نجدها عند جميع شعوب الأرض منذ فجر التاريخ. ويحسن بنا، إذا أردنا في هذه الأيام أن نستبصر مستقبلنا وأن نعدَّ له إعداداً وافياً، أن نستعرض هذه النزعات وما صحبها من محاولات، وأن نتبين الصور التي اتخذتها والأنماط التي تجلت بها، لنتبيّن الزائف منها ونسعى إلى التخلص من عناصره التي لا تزال عالقة بنا، ولنميز الصحيح الذي يجدر أن نقف عنده ونستجلي مقوماته وسبله ونفيد من إمكاناته.

أهم أنماط هذه المحاولات التنبؤية أربعة: أولها وأقدمها هو ما ندعوه التنبؤ البدائي. وهو نمط عرفته جميع الشعوب البدائية الماضية والحاضرة، وظل منتشراً في العصور القديمة والوسيطة، ولا تزال بعض ظواهره ورواسبه باقية عند الشعوب المتطورة في يومنا الحاضر. إن أشكال هذا النوع من التنبؤ عند الشعوب البدائية تتقارب وتتماثل، لكونها ناشئة عن العقلية البدائية ذاتها التي لها خصائصها المعينة ونظراتها المتشابهة إلى الكون وما وراء الكون ومفاهيمها الشائعة لحياة البشر ودوافعهم وعلاقاتهم. وهي أيضاً تختلف وتتباين

تبعاً لاختيارات هذه الشعوب وأحوالها الطبيعية والاجتماعية. على أنه يمكننا بوجه عام أن نقسم هذه الأشكال نوعين، وإن كان هذان النوعان يمتزجان أحياناً ويجتمعان في شخص واحد أو في فئة معينة من فئات المجتمع. النوع الأول هو الذي يقوم على الاتصال بالآلهة أو بالأرواح أو الجنّ أو سواها من قوى الغيب، والثاني هو الذي يدور على الاستدلال بالظواهر الطبيعية كمواقع النجوم وحركاتها، وأحوال الطقس، ووجهات الطيور في طيرانها، والإشارات والعلامات في أحشاء الضحايا من الحيوانات، والكتابات والخطوط وما إلى ذلك من ظواهر طبيعية أو بشرية[1].

وكل من يدرس أحوال الشعوب البدائية يجد عندها هذا النمط من التنبؤ بنوعيه المذكورين أو بأنواع أخرى مشابهة، كما يجد له دوره الخطير في حياة تلك الشعوب. وقد ظل له مقامه وأثره لدى الشعوب القديمة بعد أن جازت الطور البدائي وولجت باب التاريخ وأنتجت مدنيات رفيعة، كالمصريين والبابليين والفرس واليونان والهنود والصينيين. واختص بهذا التنبؤ أشخاص أو فئات معينون في المجتمع كالكهان والعرافين والمنجمين والسحرة والأطباء وما إليهم، واحتل هؤلاء مراكز بارزة مميزة، سواء في الحكم والرئاسة أو في الدين والاجتماع. فإليهم كان يلجأ الملوك والعظماء وسائر الناس لاستكشاف الغيب واستطلاع الحظوظ، وإلى هياكلهم أو غيرها من مقراتهم، كانوا يهرعون في الملمات، وإلى قواهم «الخارقة» و «علمهم» المحفوظ المتوارث كانت ترنو الأبصار وتهفو النفوس، استجلاباً للخير أو دفعاً للأذى والضرر. ويكفينا أن نذكر ما كان للكهنة في مصر، وللمنجمين في بابل، وللمتنبئين ووسطاء الوحي[2] عند اليونان، وللعرافين[3] عند الرومان، ولأمثالهم عند الشعوب الأخرى - ما كان لهؤلاء جميعاً من مقام وأثر، لنتبين أهمية هذه النهج التنبؤية في حياة القدماء العامة والخاصة، سواء أكان الأمر يتعلق بشنّ معركة أم بتتويج ملك أو بتشييد بناء أو بعقد مجلس أو اجتماع أم بالإقدام على سفر أم بحدوث ولادة أو مرض أو موت، أم بغير ذلك من الشؤون[4].

---

(١) للباحثين في هذا الموضوع تصنيفات مختلفة لأنواع هذا التنبؤ حسب اتجاهات دراساتهم، انظر مثلاً: René Alleau, «Divinatoires (Techniques),» in: *Encyclopedia Universalis* (Paris: [n.pb.], 1968), vol. 5, pp. 713-717.

(٢) Oracle.

(٣) Augur.

(٤) انظر مثلاً: Lynn Thorndike, *History of Magic and Experimental Science*, 8 vols. (New York: Macmillan Company, 1923), and «Divination,» in: *Encyclopedia of Religion and Ethics* (New York: [n.pb.], 1955), vol. 4, pp. 775-830.

ولعل أشد هذه النهج التنبؤية رسوخاً وأكثرها شيوعاً وأعمقها أثراً الاستدلال بمواقع البروج وحركات النجوم. فقد عرف هذا النهج عند جميع الشعوب القديمة، نظراً للربط العفوي بين ظواهر السماء وأحوال الأرض. وازدهر «التنجيم»[٥] عند البابليين والكلدانيين بخاصة، وتكوّن له تراث ضخم أسهمت فيه شعوب أخرى، وعلا قدره في الأزمنة القديمة والوسيطة، وأصبح «علماً» مبرزاً من «علم» تلك الأزمنة. ويعرّف حاجي خليفة «علم النجوم» بقوله: «وهو علم يعرف به الاستدلال إلى حوادث عالم الكون والفساد بالتشكيلات الفلكية وهي أوضاع الأفلاك والكواكب كالمقارنة والمقابلة والتثليث والتسديس والتربيع إلى غير ذلك...»[٦]. ومع أن هذه الغاية التي استهدفها تبعده عن المعنى المقصود بالعلم في أيامنا هذه، فمما لا شك فيه أن المعلومات التي توصل إليها بشأن الأجرام السماوية ومواقعها وحركاتها كانت مصادر لعلم الفلك[٧] الحديث الذي بدأ عندما أخذ العلماء يتحرون تلك الظواهر الفضائية للوقوف على حقيقتها وواقعها بالذات، دون الربط بينها وبين الأحداث الأرضية ومصائر الأفراد والشعوب.

وكان للعرب قبل الإسلام نصيبهم من هذا النمط التنبؤي البدائي. كانت عندهم الكهانة، ولكل قبيلة كاهنها أو كاهنتها أو كهانها، وغدت الكهانة أيضاً «علماً»: «المراد منه مناسبة الأرواح البشرية مع الأرواح المجردة أي الجنّ والشياطين والاستعلام بهم عن الأحوال الجزئية الحادثة في عالم الكون والفساد بالمستقبل...»[٨]. وكان لعرب الجاهلية أيضاً العرافة والعرافون، وأعمالهم شبيهة بأعمال الكهان، وقد اختُلف في الفرق بين هؤلاء وأولئك. وكذلك كانت الفراسة، والعيافة وهي التنبؤ بأحوال الطيور وغيرها من الحيوانات، والقيافة وهي التنبؤ والإخبار عن شيء بتتبع الأثر والشبه، والاستقسام بالأزلام، والطَرق وهو الضرب بالحصى للتنبؤ عن المستقبل، والزجر وهو زجر الطيور ومراقبة حركات طيرانها (يمناً أو يسراً وبالتالي تفاؤلاً أو تشاؤماً، ومنها الطِيرة وقد استعملت أصلاً للفأل عموماً ثم اختصت بالفأل الرديء)، ومراقبة الأجرام السماوية والظواهر الطبيعية، وغير هذه من صنوف التنبؤات البدائية. وجاء الإسلام فقضى عليها شرعاً إذ لا كهانة أو عرافة أو سحراً بعد النبوة، كما قضى على أكثرها فعلاً. على أن

---

(٥) Astrology.

(٦) مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون** (استنبول: [د .ن.]، ١٩٤٣)، ج ٢، ص ١٩٣٠.

(٧) Astronomy.

(٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٥٢٤.

بعضها بقي قائماً عند عامة الناس وعاد إلى الانتشار في عهود الانحطاط، وانتظم بعضها الآخر في «علوم»، أهمها «علم النجوم» الذي أشرنا إليه والذي كان له شأنه في العصور الاسلامية الزاهرة، وإسهامه في نشوء علم الفلك الحديث[٩].

ولا يحسبن أحد أن هذه النهج والأساليب التنبؤية التي صنّفناها نمطاً بدائياً قد زالت بالخروج من البدائية وقيام الحضارات، فقد ظلت، كما قلنا، ظاهرة بينة في العصور القديمة والوسيطة[١٠]، بل لا تزال لها آثار باقية في المجتمعات المتقدمة في هذه الأيام. لا يزال كثير من الناس يستطلعون حظوظهم من مواقع الأبراج عند ولادتهم[١١] ومن استقراء كفوفهم[١٢] أو تفسير أحلامهم وسوى ذلك من المظاهر الطبيعية أو الإنسانية، ولا تزال ثمة صحف ومجلات وكتب تزودهم بهذا الضرب من الاستدلالات التنبؤية، كما أن هناك جماعات وهيئات حتى في «أرقى» المجتمعات الغربية الحالية تحاول إحياء التنجيم والسحر ومناجاة الأرواح وأمثالها. ولعلّ من أسباب هذه الرغبة المتجددة النقمة الثائرة في المجتمعات الغربية على أمراض المدنية المعاصرة و «تقدمها» الاصطناعي، ونزعة الارتداد إلى الطبيعة وإلى المنطلقات البدائية. أما في مجتمعنا العربي، فعندنا «البصارون» و «البراجون»، والضاربون بالرمل، وقراء الكف، ومبصّرو فناجين القهوة و «شدة» اللعب، وأمثالهم من رجال ونساء يتوجهون إلى هذه الغريزة الطبيعية البدائية عند العامة والخاصة يستثيرونها ويلبونها، ويستغلون الرواسب التي لا تزال عالقة في صدور الناس وقلوبهم والتي تدفعهم إلى استطلاع حظوظهم واستكشاف مخبآت أقدارهم، بأساليب تنقاد للوهم والخيال وتخرج عن أحكام العقل وضوابطه.

٢ ــ النمط العقائدي

ثمة نمط آخر من أنماط الاهتمام بالمستقبل ومحاولة التنبؤ به هو، كالأول، عميق

---

(٩) انظر بشأن هذه الأساليب التنبؤية في الجاهلية: جواد علي، **تاريخ العرب قبل الاسلام**، ٨ج (بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٩٥١ - ١٩٦٠)، ج ٥، ص ٣٠٤ - ٣٥٦.

(١٠) من أشهر الكتب التنبؤية التي ظهرت في مطلع العصر الحديث، كتاب *Centuries et Prophéties* (١٥٥٥) المصوغ بشكل رباعيات شعرية للطبيب والمنجم Michel de Notredame (١٥٠٣ - ١٥٦٦) المعروف بـ Nostradamus. وقد أصاب هذا الكتاب شهرة في زمنه ولقي مؤلفه بفضله حظوة في بلاط كاثرين دي مديتشي والبلاط الفرنسي. وطبع بعد ذلك مراراً وعني به الشارحون والنقاد، ولا تزال تنبؤاته تثير التساؤل والتعجب.

(١١) Horoscope.

(١٢) Palmistry, Chiromancy.

الجذور في الحياة الانسانية بادي المظاهر عند مختلف الشعوب. إنه يعود أيضاً إلى أقدم الأزمنة التاريخية، وقد ماشى الحضارات في نشوئها وتطورها، ولم يخفّ أثره، كما كان شأن التنبؤ البدائي، بل ظل قوياً فاعلاً، وما زال كذلك في هذه الأيام. ويصحّ أن ندعو هذا النمط «النمط العقائدي»، لأنه يقوم على عقائد أو نظرات شاملة إلى الكون والحياة تنسحب على الماضي والحاضر والمستقبل. فمنذ فجر التاريخ، حاول الإنسان، حيثما وجد، أن يتخيّل أو يتصور أو يتفهم علل الأحداث الطبيعية والبشرية والقوى المسيطرة عليها. وفي البدء كان هذا التعليل مطبوعاً بطابع التوهم والتخيل. وكان ينصرف إلى الأحداث المتفرقة دون أن يربطها معاً، وينسب أسبابها إلى قوى إلهية أو روحانية خارقة للطبيعة. ثم أخذ الإنسان، بعد فترة مديدة من التطور، يتصور الكون بمجمله ويتساءل عن أصله ومآله وعن مصدر الحياة ومصيرها، وجرى خياله يحوك الميثولوجيات والأساطير، وفكره ينسج العقائد والمذاهب، ودخلت هذه وتلك في صلب الأديان والآداب والفلسفات والثقافات ولا تزال آثارها قائمة فاعلة حتى اليوم. أما التعليل العقلاني الطبيعي فقد ظهرت بوادره عند اليونان، ثم تجلت تجلياً بطيئاً ومتدرجاً في تطورات العلم الطبيعي الوضعي، وانتهت أخيراً إلى سيادة النهج الاختباري والتعليل العلمي سيادة كاملة أو شبه كاملة. ومع هذا، فقد ظل للتعليل العقائدي غير الاختباري سلطته وانتشاره، وتجلى بمظهرين متميزين أحدهما ديني والآخر فلسفي، مع تلاقٍ وتفاعل بينهما، وما زال الأمر كذلك إلى الوقت الحاضر.

نجد المظهر **الأول** عند الشعوب القديمة التي تطور فيها الفكر الديني، كالشعوب الساميّة والفرس والهنود والصينيين. إن لكل من هذه الشعوب نظرته الخاصة الشاملة إلى الكون الطبيعي والحياة الإنسانية. فعند الفرس الزرادشتيين مثلاً نجد أن الوجود كله هو ميدان صراع بين آلهة الخير بقيادة أهورا مازدا وآلهة الشر بقيادة أهرمان، وهو صراع يمتد من بدء الكون إلى نهايته ويهيمن على الحياة البشرية بكاملها ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. أما في الأديان الهندية، فإن الوجود هو مظهر للروح المطلقة الكبرى (براهما)، ويتبدل الوجود الكوني، ومن ضمنه الوجود الانساني، تبعاً للتبدلات المتعاقبة التي تحصل لهذه الروح في حقب زمنية مديدة منتظمة متكررة تكرراً لا بداية له ولا قرار، وشبيه بهذا ما نراه عند الصينيين القدماء في تصورهم للكون ولكل ما فيه، إذ تتعاقب عليه حالتا السكون (ين) والحركة (يَنغ) تعاقباً متماثلاً مستمراً يتناول أحوال الوجود والحياة البشرية، ويمكن الاستدلال بقديمه على حاضره والتنبؤ من هذا وذاك بمستقبله.

أما الشعوب الساميّة فقد ارتبطت نزعاتها الدينية بالآلهة والأرواح ثم تطورت إلى

أن بلغت إلى الاعتقاد بوحدانية الله، فنشأت الأديان الموحدة: اليهودية والمسيحية والإسلام. وهذه الأديان، على ما بينها من اختلاف، تتفق في الاعتقاد المبدئي بإله واحد هو مبدع السموات والأرض وكل ما فيها، وهو الذي خلق الإنسان وأبلغه تعاليمه وشرائعه بواسطة الرسل والأنبياء أو بتجسده إنساناً على الأرض. فكان للعالم بدؤه وستكون له نهايته. وكان للبشر أيضاً بدؤهم في جدّهم آدم الذي منه انحدروا وتسلسلوا، ثم ألفوا قبائل وشعوباً وانتشروا في الأرض وسلكوا فيها مسالكهم المختلفة. فمنهم من آمن واهتدى وعمل صالحاً، ومنهم من كفر وضلّ وغوى. على أن ثمة اختلافاً جوهرياً بين اليهودية من جهة، والمسيحية والإسلام من جهة أخرى. فالله في اليهودية هو يهوه، إله اليهود وحدهم وقد عاهدهم عهداً خاصاً بهم، وجعل منهم شعبه المختار الذي يكوّن لبّ الإنسانية ومحور التاريخ. والغاية التي يسير إليها التاريخ هي خلاص هذا الشعب وإقامة مملكة اسرائيل على الأرض. ولم تتطلع أنظار اليهود إلى عالم آخر فوق العالم الأرضي وبعده إلا في الأزمنة المتأخرة من تاريخهم القديم، وذلك بنتيجة الخيبة واليأس والمآسي التي أصابتهم من جراء فشلهم في بلوغ غايتهم في هذه الدنيا. ولكن هذه التطلعات لم تحوّل معتقداتهم عن مجراها الأصلي، فظلّت فاعلة فيهم خلال العصور إلى أن انبثقت قوية هدّارة في الحركة الصهيونية التي عمدت إلى تحقيق حلمهم التاريخي، بل عهد إلههم لهم حسب تعاليم دينهم، وهو إنشاء مملكة اسرائيل في فلسطين. أما المسيحية والإسلام فجاءا دينين عالميين للبشر جميعاً، لا لشعب متفرد متميز أو لفريق معين من البشر. فالله هو «أبونا الذي في السموات» و «رب العالمين»، ومشيئته هي التي تحكم مصائر الأفراد والشعوب طرّاً، وكل امرىء خاضع لها ومسؤول عن أعماله، وهو ملاقٍ جزاءه العادل عن هذه الأعمال إن لم يكن في هذا العالم ففي العالم الآخر حيث الثواب الدائم أو العقاب الأبدي. فثمة إذن خط أساسي للتاريخ البشري من منطلقه إلى غايته عبر التغيرات والتطورات التي تعتريه، وهو الخط الذي رسمته الشريعة أو العناية الإلهية والذي على ضوئه يمكننا أن نتفهم أحوال الأفراد والشعوب ونستدل على مصائرهم. ولا حاجة إلى التأكيد أن هذه العقيدة الشاملة، التي تتناول حياة البشر ووجود الكون بكامل مداهما والتي تتطلع إلى الحياة الحقيقية الباقية بعد زوالهما ـ أن هذه العقيدة برزت وفعلت بصيغتها المسيحية في العهود القديمة (وقد عرضها عرضاً لاهوتياً وفلسفياً رائعاً القديس أوغسطين[١٣] في كتابه البعيد الأثر **مدينة الله**)، وسادت بصيغتها المسيحية في الغرب والاسلامية في الشرق سيادة تامة في العهود الوسيطة وطبعت تلك العهود

---

(١٣) ت ٤٣٠ م.

بطابعها الخاص، ولا تزال سائدة أو شبه سائدة، إيماناً أو تقليداً، في المجتمعات المتمسكة بهذا الدين أو ذاك، ويمكننا أن نضيف: إن العقيدة المسيحية كان لها أيضاً فعلها في العقائد الفلسفية التي قامت في المجتمعات الغربية منذ مطلع العصر الحديث، ذلك أنه لم يكن لهذه المجتمعات أن تتخلص من التراث المسيحي المتركز في صلب كياناتها وسياق توجهاتها حتى عندما كانت تثور على هذا التراث وتستنّ لأنفسها سبلاً فكرية أو سلوكية جديدة. ومن هنا جاءت العقائد الفلسفية التعليلية الشاملة، سواء منها المشابهة أو المخالفة أو المناقضة للعقيدة المسيحية، متأثرة بهذه العقيدة مضموناً أو شكلاً.

هذه العقائد الشاملة تبدو في المظهر **الثاني** للنمط التنبؤي العقائدي، وهو المظهر الفلسفي. ولعله كان لهذا النوع من التعليل بذور عند الشعوب القديمة المتحضرة مشتبكة بالتعليل الديني، غير أن هذه البذور لا تبدو واضحة إلا عند اليونان حيث انفصلت عن هذا التعليل انفصالاً إن لم يكن تاماً قاطعاً فقد أكسبها سمتها الخاصة وشكلها المتميز. وقد تفتحت هذه البذور وازدهرت عند أفلاطون وأرسطو بخاصة، وعند بعض الفلاسفة المتأخرين والأدباء والمؤرخين اليونانيين والرومانيين. ثم طغت عليها العقيدتان المسيحية والإسلامية في العصور الوسيطة حين كانت وظيفة الفلسفة، في الأعم الأغلب، الدفاع عن الدين. ولم يبدُ التعليل الفلسفي بصورة جليّة في تلك العصور إلا عند مفكر واحد بارز هو المفكر العربي عبد الرحمن بن خلدون(١٤). على أن هذه الصورة الخلدونية العجيبة في ذاتها، والتي ما زالت تثير الإعجاب عند الباحثين، ابتُكرت في عصر انحطاط المدنية العربية الاسلامية، وفي الوقت الذي تراخى فيه الاتصال بين الحضارتين الإسلامية والمسيحية، فلم تحدث أثراً ملحوظاً في أية منهما. وعندما طلع العصر الحديث في الغرب عادت التعليلات الفلسفية إلى الظهور، فكان لها ممثلوها المتتابعون كالإيطالي فيكو(١٥) والفرنسيين مونتسكيو(١٦) وفولتير(١٧)، والقائلين بالتقدم المستمر الذين ذكرناهم في الفصل السابق، وأصحاب مدرسة العقد الاجتماعي، وأمثالهم. وقد جاء بعض هذه التعليلات شاملاً للحضارات الإنسانية وممتداً على الماضي والحاضر والمستقبل، وجاء بعضها مجزّاً لا يؤلف عقيدة منتظمة كاملة. ومن الأمثلة البارزة على النوع الأول، وهو

---

(١٤) ت ٨٠٨هـ./١٤٠٦م.
(١٥) ت ١٧٤٤.
(١٦) ت ١٧٥٥.
(١٧) ت ١٧٧٨.

الذي يهمنا هنا، فلسفة هيغل(١٨) الديالكتيكية التاريخية، والمذهب الوضعي لأوغست كونت(١٩)، ومدرسة النشوء والارتقاء التي طبقت مبادىء داروين(٢٠) البيولوجية عن التاريخ البشري، ومذهب ماركس(٢١) المادي الاقتصادي، والتعليلات الشاملة لبعض المفكرين المعاصرين كشبنجلر(٢٢) وكروتشي(٢٣) وتيلار دي شاردان(٢٤) وسوروكين(٢٥) وياسبرز(٢٦) وتوينبي(٢٧).

ليس هنا مجال البحث في هذه التعليلات الشاملة، الفلسفية أو الدينية(٢٨) التي تتضمن، في ما تتضمن، اهتماماً بالمستقبل وتطلعاً إليه وتنبؤاً به تتخذ أشكالاً مختلفة ولكنها تنخرط جميعاً في نمط واحد دعوناه النمط العقائدي. فلنكتفِ إذن أن نقول بإيجاز إن هذه التعليلات تختلف في ما بينها في ثلاثة أمور: أولاً في نظرتها إلى جوهر الكيان الكوني والإنساني (أهو المادة، أم الفكر، أم الروح، أم شيء آخر يختلف عنها؟)، وفي العامل أو العوامل التي أوجدت هذا الجوهر وطورته وما تزال تفعل في التغيرات الكونية والانسانية (أهو الله تعالى، أم القدر المجهول، أم المثل الكاملة الثابتة كما عند أفلاطون، أم المادة الأزلية التي تحتوي في ذاتها القدرة على التطور، أم التفاعل بين الإنسان ومحيطه الطبيعي، أم أصل الإنسان وتكوينه الجنسي، أم التفاعلات الاجتماعية أو الاقتصادية أو العقلية أو السياسية، أم عامل أو عوامل غيرها؟). ثم هي تختلف ثانياً في الشكل الذي تتصوره للتغيرات التاريخية: أهو خط مستمر يسير، عبر التغيرات المختلفة، من بداية معينة إلى نهاية معروفة تختلف عن البداية، أم هو خط دوري(٢٩) يعود إلى

(١٨) ت ١٨٣١.
(١٩) ت ١٨٥٧.
(٢٠) ت ١٨٨٢.
(٢١) ت ١٨٨٣.
(٢٢) ت ١٩٣٦.
(٢٣) ت ١٩٥٢.
(٢٤) ت ١٩٥٥.
(٢٥) ت ١٩٦٨.
(٢٦) ت ١٩٦٩.
(٢٧) ت ١٩٧٥.
(٢٨) انظر بحثنا في هذه التعليلات في الفصلين السادس والسابع من: قسطنطين زريق، **في معركة الحضارة** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٤؛ ١٩٧٣).
(٢٩) Cyclical.

منطلقه ثم يكرر دورانه في فترات زمنية محددة، أم هي خطوط دورية متعددة متماثلة تجري فيها حضارات مستقلة بعضها عن بعض لكل منها روحها ورمزها وفاعليتها الخاصة بها ولكنها كلها تجوز ذات المراحل من ولادتها إلى مماتها؟ ثم في هذه الحالات وغيرها، هل سير الخط الواحد أو الخطوط المستقلة، في مجمله، تقدمي ارتقائي، أم تراجعي انحطاطي، أو دوري لا تقدم مستمراً فيه ولا تراجع نهائياً؟ وأيضاً: هل لهذا السير اتجاه واحد أو اتجاهات متعددة؟ هل صورته بسيطة أو مركبة معقدة؟[٣٠] وأخيراً، تختلف هذه التعليلات في مدى ما تفرضه في الحركة الكونية أو الانسانية من حكم قدري أو تحتيم خارجي عن إرادة البشر. فبعضها يوسّع نطاق هذا التحتيم فيكاد يجعله مطلقاً لا أثر فيه لاختيار الانسان وقدرته وفعله، وبعضها يقر بهذا الأثر ويؤكده على درجات متفاوتة من الإقرار والتأكيد.

ومهما يكن من أمر، فإن الذي يهمنا إبرازه في نطاق بحثنا هو أن هذه التعليلات بنوعيها الفلسفي والديني، وعلى ما بين هذين النوعين وما في داخل كل منهما من تباين واختلاف، تتفق جميعاً في أنها تتوجه إلى المستقبل الكوني أو الانساني في نظراتها الشاملة إلى تطور التاريخ والقوى الدافعة له. وهي تنتظم في نمط واحد، إذ إنها كلها تقوم على عقائد كلية منبثقة من الخيال والايمان والفكر بدرجات ونسب مختلفة، عقائد تدور حول جوهر الوجود، وحركيته واتجاه هذه الحركية، والقوة أو القوى المسيرة لها، وغيرها من أسرار الكون والحياة التي إذا اكتشفناها استطعنا أن نخترق حجب المستقبل فندرك المراحل المقبلة ونستبصر نهاية المصير. وختاماً نقول إن هذه التصورات المستقبلية لم تكن ذات أثر نظري فحسب، بل كان لها فعلها العملي في دفع الأفراد والجماعات إلى بذل الجهود لتبديل مصائرهم، وبالتالي في تحريك التاريخ وتوجيه قوافله. وكفى بالأديان الموحدة أو بالماركسية مثلاً على ضخامة هذا التأثير واتساعه وعمقه واستمراره. وهذا دليل على سنّة من سنن الحياة الناشطة المبدعة، وهي أن إدراك التاريخ، ماضياً ومستقبلاً، إدراكاً حيّاً نافذاً يؤدي إلى صنع التاريخ، أي إلى صنع المستقبل، كما أن هذا الصنع يفضي إلى ذاك الإدراك، وأن التفاعل بينهما يعزز نتائج كل منهما ونتائجهما المشتركة.

---

(٣٠) حول هذه الأشكال المتصورة، وبخاصة الشكل الدوري المتكرر، انظر:
Grace Edith Cairns, *Philosophies of History; Meeting of East and West in Cycle-Pattern Theories of History* (New York: Citadel Press, 1962).
وفي ما يتعلق بالنظرات المعاصرة: Pitrim Aleksandrovich Sorokin, *Social Philosophies of an Age of Crisis* (Boston: [n.pb.], 1950).

٣ ــ النمط التخيّلي

لا يخلو النمطان اللذان ذكرناهما ـ البدائي والعقائدي ـ من عنصر التخيّل، بل إن هذا العنصر يلعب فيهما دوراً كبيراً. غير أن ثمة نمطاً آخر، للتخيل فيه المقام الأول والدور الأكبر. وفي مقدمة مظاهر هذا النمط ومنتجاته المحاولات الأدبية التي تتجه إلى المستقبل راسمة صورة عالم مثالي يتحقق فيه. وتتصف هذه المحاولات بالنزعة التي عرفت بـ «اليوتوبية» أو «الطوباوية»[٣١]، وهي كلمة مأخوذة من عنوان كتاب **يوتوبيا**[٣٢] الذي وضعه سير توماس مور[٣٣] باللاتينية عام ١٥١٦ وترجم للإنكليزية لأول مرة عام ١٥٥١، فغدا أصلاً ونموذجاً لمحاولات كثيرة تصوّر المجتمع الانساني الذي يسوده الخير والسعادة والكمال. لقد ظهرت في تاريخ الفكر الغربي مؤلفات عديدة من هذا النوع[٣٤]، وهي إذ ترسم للمجتمع المثالي صوراً مختلفة، حسب مواهب مؤلفيها ونزعاتهم، تعبّر ضمناً عن انتقادات هؤلاء المؤلفين لمجتمعاتهم القائمة، ولما يعتريها من نقائص وشرور بالمقابلة مع المجتمعات المتخيَّلة التي يضعونها في أمكنة مجهولة من الأرض أو في أزمنة آتية أو ماضية. بل لعل هذا الشعور بالنقائص والشرور الماثلة هو الدافع الأصلي لهذا التصور، وهو تصوّر تداخله الرؤيا المستقبلية، إذ إن الغاية منه حث الناس على اكتساب ما أمكن من صفات المجتمعات المثالية المتخيّلة وبالتالي على السعي المستقبلي فكراً وعملاً. حتى عندما كانت هذه التصورات تعود إلى حالة الانسان الطبيعية وتمجّدها وتعتبرها الحالة المثالية، كما نجد عند جان جاك روسو[٣٥]، فإن الدافع كان في الواقع تقدمياً يرمي إلى إصلاح المجتمع الإنساني بتحقيق مبادىء أساسية مثل «العقد الاجتماعي» وأشباهه. وكذلك كان الأمر أيضاً، وبتأثير من روسو، عند المفكرين

---

(٣١) Utopian.

(٣٢) Utopia، وهذه اللفظة مشتقة من كلمتين يونانيتين بمعنى «لا مكان»، تدليلاً على أن الجزيرة التي يقوم فيها المجتمع الكامل الذي يصفه المؤلف غير موجودة في الواقع.

(٣٣) Sir Thomas More (d. 1535).

(٣٤) حول مظاهر هذا التفكير اليوتوبي وتطوراته وآثاره في الفكر الغربي والحياة الغربية ومميزاته وحدوده، انظر: Lewis Mumford, *The Story of Utopias*, with an Introduction by Hendrik Willem Van Loon (New York: Boni and Liveright, [1922, 1924]), and Joyce Oramel Hertzler, *The History of Utopian Thought* (New York: Macmillan Company, 1923).

(٣٥) ت ١٧٧٨.

الاجتماعيين الإصلاحيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الذين تصوروا، وحاول بعضهم أن يحقق فعلاً، مجتمعات اشتراكية تتميز بالاكتفاء الذاتي وبالتآلف الاجتماعي: أمثال سان سيمون(٣٦) وفورييه(٣٧) وروبرت أوين(٣٨) وبرودون(٣٩). إن جهود هؤلاء المفكرين النظرية والعملية التي عرفت بالاشتراكية اليوتوبية لغلبة عناصر الرؤيا والتخيل المثالي عليها، تدخل ضمن النمط الذي نتحدث عنه من أنماط الاهتمام بالمستقبل والتنبوء به لأنها، وإن تكن تنطوي على نوع من الارتداد إلى طبيعة الإنسان الأصيلة وتهتم بإصلاح الحاضر، تندرج فعلاً ضمن الأفكار والحركات المستقبلية التي ترمي آخر الأمر إلى بناء مجتمع مثالي جديد تتخلص فيه الإنسانية من شرور أوضاعها ومساوىء حاضرها.

ولعل من أهم العوامل التي عززت هذا النمط التخيلي التقدمَ العلمي الذي ظهر في أوائل العصر الحديث والذي أخذ ينشر الإعجاب بمآثر العلم وإمكاناته ويشيع التفاؤل بفتوحاته المقبلة وبما ستحدث من تحسين للأوضاع البشرية. نجد هذا في إبّان الثورة العلمية الأولى في القرن السابع عشر في الكتب التخيّلية اليوتوبية أمثال **مدينة الشمس** للفيلسوف الإيطالي توماس كامبانيلا(٤٠)، وبخاصة **أطلنطس الجديدة** لفرنسيس بيكون(٤١) الفيلسوف والسياسي الانكليزي الذي كان له أثر عظيم في الدعوة إلى الأخذ بالأسلوب الاختباري العلمي، وفي بث الإيمان بطاقة هذا الأسلوب وطاقة العلم الناتج عنه على دفع عجلة التقدم وضمان الرقي المستمر(٤٢). وكذلك ظهرت في القرن ذاته، بتأثير علم الفلك الجديد، كتب تخيلية تصف أسفاراً فضائية إلى القمر وسواه من الأجرام السماوية.

---

(٣٦) ت ١٨٢٥.

(٣٧) ت ١٨٣٧.

(٣٨) ت ١٨٥٨.

(٣٩) ت ١٨٦٥.

(٤٠) Tommaso Campanella (d. 1639).

انظر: Tommaso Campanella, *Civitas Solis Poetica. Idea Reipublicae Philosophicae* (Vltraiecti: Apud Loannem à Vvaesberge, 1643).

(٤١) Francis Bacon, (d. 1626).

انظر: Francis Bacon, *The New Atlantis* ([n.p.: n.pb.], 1627).

(٤٢) أحد مظاهر هذا الأثر إنشاء الجمعية الملكية The Royal Society في لندن عام ١٦٦٠، وهي من أقدم الجمعيات العلمية وأرفعها مقاماً وأعظمها أثراً في بريطانيا وفي سائر أنحاء العالم.

على أن هذا الشكل من «التخيل العلمي» لم يزدهر فعلاً إلاّ إثر التقدم الباهر الذي حدث في العلم والتكنولوجيا في القرن التاسع عشر، إذ أنتج نوعاً جديداً من الأدب هو «القصص العلمي»، عرف باسمه الفرنسي (roman scientifique) ثم شاع بالاسم الانكليزي (science fiction). لقد أسهم في هذا الأدب علماء وأدباء من بلدان مختلفة، ولكن المؤلف الذي أطلقه إطلاقة قوية زاخرة هو الروائي الفرنسي جول فِرن[٤٣] الذي يمكن اعتباره رائد هذا النوع الجديد وعلماً من أبرز أعلامه. وقد تميّز إنتاجه في هذا المجال بالغزارة والذيوع والتأثير في العقلية العامة. وتجلى في روايات علمية أو وصف أسفار خيالية «غير عادية» في مجاهل الأرض وأطرافها وبطونها وفضائها، مثل: **خمسة أسابيع في المنطاد**[٤٤]، **ورحلة إلى مركز الأرض**[٤٥]، **ومن الأرض إلى القمر**[٤٦]، **وعشرون ألف فرسخ تحت البحار**[٤٧]. وقد أثار هذا الانتاج الروائي التنبؤي مخيلة فريق كبير من أهل الغرب وأسهم في تنبيه وعيهم لأهمية العلم والتكنولوجيا، ولإمكاناتهما العجيبة في الاكتشاف والاختراع، وللتطورات البالغة التي سيحدثانها في الحياة البشرية.

على أن زعيم هذا النمط من التخيل العلمي، والمفكر الذي أحدثت مؤلفاته في هذا الحقل أثراً تعدى جماهير القراء إلى دوائر المفكرين والأدباء، هو الكاتب الإنكليزي هـ .ج. ولز[٤٨]. فلقد تميزت سيرة هذا الكاتب بنتاج غزير من المقالات الصحفية ومن الكتب الروائية والاجتماعية والأدبية والتاريخية، مما جعله من أشهر كتاب عصره وأبعدهم نفوذاً وأكثرهم اهتماماً بالقضايا الحضارية وبالتطورات المستقبلية. ويهمنا من هذا النتاج الغزير نوعان من الكتب: أولهما الروايات العلمية التخيلية، ومنها: **آلة الوقت**[٤٩]، **وجزيرة**

---

(٤٣) Jules Verne (d. 1905).

(٤٤) Jules Verne, *Cinq semaines en ballon; Voyages de découvertes en Afrique par trois anglais* (Paris: Bibliothèque d'éducation et de récréation, J. Hetzel, 1863).

(٤٥) Jules Verne, *Voyage au centre de la terre* (Paris: Bibliothèque d'éducation et de récréation, J. Hetzel, 1864).

(٤٦) Jules Verne, *De la terre à la lune, trajet direct en 97 heures 20 minutes* (Paris: J. Hetzel, 1865).

(٤٧) Jules Verne, *Vingt mille lieues sous les mers* (Paris: J. Hetzel, 1870).

(٤٨) Herbert George Wells (d. 1946).

(٤٩) Herbert George Wells, *The Time Machine, an Invention* (New York: Holt, c1895).

الدكتور مورو[٥٠]، **والرجل الخفي**[٥١]، **وحرب العوالم**[٥٢]، **وأوائل البشر على القمر**[٥٣]، **والحرب في الجو**[٥٤] وأمثالها[٥٥]. أما النوع الثاني فهو المؤلفات الفكرية التي عرض فيها نظرته إلى حضارة البشرية ومستقبلها وضمّنها معتقداته الأساسية وآراءه الإصلاحية، ومنها: **توقعات**[٥٦]، **ويوتوبيا حديثة**[٥٧]، **والأشياء الأولى والأخيرة**[٥٨]، **وإنقاذ الحضارة: مستقبل الإنسانية المرجح**[٥٩]، **وشكل الأشياء المقبلة**[٦٠]، وغيرها. إن في إنتاج وِلز التخيّلي التنبؤي إعجاباً بالعلم، وتفاؤلاً بالمستقبل الإنساني إذا استطاع الإنسان أن يضبط الطبيعة وأن يحكم نفسه بعقله وجهده، ولكن في هذا الإنتاج أيضاً تساؤلات وشكوك اعتبرها بعضهم بذوراً للروايات والمؤلفات التشاؤمية التي ظهرت في قرننا هذا[٦١]. ولعل بروز طغيان الدولة التوتاليتارية، وزعزعة أركان الحرية وتقلص مداها، وسطوة التكنولوجيا التطبيقية والقيم المادية وأمثالها من مساوىء هذا القرن، هي العوامل

---

(٥٠) Herbert George Wells, *The Island of Dr. Moreau* (Garden City, N.Y.: Garden City Pub. Co., ©1896).

(٥١) Herbert George Wells, *The Invisible Man*, with an Introduction by Frank Wells (London: Collins, 1897).

(٥٢) Herbert George Wells, *The War of the Worlds* ([n.p.: n.pb.], 1898).

(٥٣) Herbert George Wells, *The First Men in the Moon* (London; Bombay: George Bell, 1901).

(٥٤) Herbert George Wells, *The War in the Air* ([n.p.: n.pb.], 1908).

(٥٥) انظر: Herbert George Wells: *Seven Science Fiction Novels* (New York: Dover Publication, 1950), and *28 Science Fiction Stories* (New York: [n.pb.], 1952).

(٥٦) Herbert George Wells, *Anticipations of the Reaction of Mechanical and Scientific Progress Upon Human Life and Thought*, 6th ed. (London: Chapman and Hall, 1902).

(٥٧) Herbert George Wells, *A Modern Utopia* (London: Chapman and Hall, 1905).

(٥٨) Herbert George Wells, *First and Last Things; a Confession of Faith and a Rule of Life* (New York; London: G.P. Putnam's Sons, [1908]).

(٥٩) Herbert George Wells, *The Salvaging of Civilization: The Probable Future of Mankind* ([n.p.: n.pb.], 1921).

(٦٠) Herbert George Wells, *The Shape of Things to Come* (New York: Macmillan Company, 1933).

(٦١) انظر: Mark Robert Hillegas, *The Future as Nightmare: H.G. Wells and the Anti-Utopians* (New York: Oxford University Press, 1967).

التي حولت تفاؤلية القرن التاسع عشر إلى تشاؤمية، وأنتجت روايات تخيلية تمثل هذه النزعة[٦٢]، وفي مقدمتها روايتان اتسع انتشارهما وامتد أثرهما، هما: **عالم جديد جريء** لألدوس هكسلي[٦٣]، **وألف وتسعمائة وأربعة وثمانون** لجورج أورول[٦٤].

وسواء أكانت نزعة هذا النمط من التأليف الأدبي تفاؤلية أم تشاؤمية، فالمهم هنا أنها تحاول استطلاع المستقبل، وأن سبيلها إلى ذلك هو التخيّل. وهي تختلف في مدى خضوعها لهذا التخيل وانسياقها له، فمنها ما يستسلم له استسلاماً مطلقاً أو قريباً من المطلق، ومنها ما هو أكثر انضباطاً وارتباطاً بالواقع وبالتطورات الحادثة والمرتقبة مثل كتابات هـ .ج. ولز الدراسية. ولكن حتى هذه الكتابات تنقصها الميثودولوجية العلمية الصارمة، والنظرة الشاملة إلى القوى الفاعلة في المجتمع الانساني والمتفاعلة في ما بينها. ومع هذا، ومهما تكن نقائص هذا الإنتاج التخيلي، الروائي منه والدراسي، فقد كان له منذ أواخر القرن الماضي - في بلدان الغرب وحيثما قرىء أو ترجم في البلدان الأخرى - أثر ملحوظ في توجيه الناس نحو المستقبل وفي تفتيح خيالاتهم وأذهانهم لأهمية التطورات المستقبلية ولما تحمله هذه التطورات من مغانم ومنافع أو من مغارم وأخطار.

هذه الأنماط الثلاثة - البدائي والعقائدي والتخيلي - هي أهم الأنماط التي تمثلت بها الاستطلاعات المستقبلية في الأزمنة الماضية، البعيدة منها والقريبة. وقد تكون ثمة أنماط أخرى، نظراً لاختلاف أوضاع الشعوب الطبيعية والاجتماعية وتشعب مسالكها وخبراتها، وبالتالي تعدد اتجاهاتها المستقبلية وتنوعها. فمهما نحاول أن نجمل هذه الاتجاهات ونصنفها، فإننا واجدون أن أي إجمال أو تصنيف يعجز عن أن يحيط بها كلها أو يستوعب جميع ظواهرها. ومع هذا، فإننا واثقون بأن هذه الأنماط الثلاثة المذكورة تبرز الاتجاهات المستقبلية الرئيسية التي عرفتها البشرية حتى السنوات الأخيرة، وتؤلف معاً صورة للاهتمام المستقبلي التاريخي، إن لم تأتِ كاملة مستنفدة فهي صحيحة

(٦٢) أخذ بعض الكتاب المحدثين يطلقون على الأثر الأدبي الذي ينزع هذه النزعة لفظة dystopia أي اليوتوبيا المختلة، كما يدعى الأدب بمجموعه anti-utopian.

(٦٣) Aldous Huxley (d. 1963).

انظر: Aldous Leonard Huxley, *Brave New World* (New York: Harper and Brothers Publishers, ©1932).

(٦٤) George Orwell (d. 1950).

انظر: George Orwell, *Nineteen Eighty -Four* (New York: Harcourt, Brace, 1949).

الدلالة ووافية على الأقل بمرادنا في هذا البحث.

بقي نمط رابع عظم شأنه في السنوات الأخيرة وانتشر ذكره وبرز الإقبال عليه: هو النمط العلمي الريادي (أو التحسبي). ونظراً لما له اليوم من سكانة وخطورة، وتجنباً للإطالة في هذا الفصل، آثرنا أن نفرد له فصلاً خاصاً فيما يلي.

الفصل الرابع
النَّمطُ العلميّ الرّيادِيّ المعاصر

١ ـ نشأته وتطوره والمشتغلون به

بدأ هذا النمط من الأنماط التنبؤية يظهر إلى الميدان في العقود الأخيرة، وبعد الحرب العالمية الثانية بخاصة، وأخذ ينمو وينتشر ويجتذب عدداً وافراً من المفكرين والعاملين البارزين، فتنظم له المشروعات والبرامج، وتؤلف فيه المقالات والكتب، وتنشأ له الأجهزة والهيئات، وتعقد في مجاله المؤتمرات والندوات. لقد دعوناه النمط العلمي، لأنه يحرص على أن يظل ملتصقاً بالواقع، ويتبع أسلوباً تجريبياً ويخضع نتائجه وأسلوبه للنقد والامتحان، ويحاول أن يفي ـ على الرغم من صعوبة مادته ـ بشتى مقتضيات البحث الاختباري الموضوعي. بل إن دعاته يجعلونه موضوع علم جديد يطلقون عليه أسماء مختلفة، منها «علم المستقبل»[١]، وهو الاسم المنتشر في البلاد الأنكلوسكسونية، أو «علم الريادة»[٢]، وهو الاسم الذي ابتدعه رائد فرنسي كبير من رواد هذا النمط، غاستون برجيه[٣].

ومع أن هذا النمط يتميز بصفته العلمية، فليس معنى هذا أنه منفصل كل الانفصال عن الأنماط التي ذكرناها في الفصل السابق. فهو مثل النمط البدائي في أنه ينبع من نزعة أصيلة في النفس الإنسانية، نزعة الاستطلاع والاستبصار والتحسب. وهو

---

(١) Futurology. وقد ابتدع هذا الاسم المؤلف الألماني Ossip Flechtheim. انظر:
Ossip Kurt Flechtheim, *History and Futurology,* with a foreword by Robert Jungk (Meisenheim am Glan, Hain, 1966), p. 72.

(٢) Prospective.

(٣) Gaston Berger (d. 1960).

يشبه النمط العقائدي في كونه يقوم على إيمان معين، وإن يكن هذا الايمان يختلف عما نجده في ذلك النمط. إنه إيمان بالعلم الموضوعي وبأسلوبه المنطقي الاختباري وسيلة لبلوغ الحقيقة. أما بشأن اتصاله بالنمط التخيلي، فمن ينكر أن هذا النمط الريادي، أو أن الجهد العلمي بصفة عامة، يخلو من عنصر الخيال والتخيّل؟ إن العالم المبدع هو الذي يتميز بالرؤية، فلا يحصر همه في الحقائق الجزئية بل يعمد إلى تصوّر الروابط التي تجمعها، ولا يقف عند الواقع المعلوم بل يطلق خياله لاختراق آفاق المجهول. ولولا هذا وذاك، لما قام علم أو جرى كشف أو اختراع.

على أن جوهر العلم ـ الذي ينتمي إليه هذا النمط الريادي ـ ليس في لجوئه إلى الخيال، بل في تمسكه بالأسلوب المنطقي الاختباري. وهذا التمسك المفروض هو العامل الذي يحوّل النزعة البدائية الأصيلة إلى جهد بحثي منتظم، وهو الذي يصون العقيدة الدينية أو الفلسفية من الغلو والانفلات، ويكبح الخيال المنطلق عن الجموح، ويخضع كلَ نزعة أو عقيدة أو تخيّل للنقد والامتحان والتجريبي، فيصحح بهما الخطأ ويقوّم الاعوجاج ويؤيد الصواب والسداد. ومن هنا كان تميز هذا النمط تميزاً نوعياً عن الأنماط الأخرى.

ومع أن هذا النمط هو وليد العلم، فإنه لم يبرز إلى الميدان بروزاً واضحاً إلا في الأيام المعاصرة، ولا سيما منذ الحرب العالمية الثانية. وقد بدأ فعلاً في خلال تلك الحرب، وبضغط الضرورات العسكرية لتطوير الأسلحة الحربية والاستراتيجية القتالية. ولا بد من الإقرار بحقيقة مرّة ولكنها واقعة، وهي أن الحروب والاستعدادات الحربية كانت خلال التاريخ مصدراً لكثير من الاختراعات والاكتشافات، بسبب ما تثيره في النفوس من إحساس بالخطر وتوق إلى الغلبة أو إلى ضمان السلامة، ولما يوفره هذا الإحساس والتوق من موارد مالية وبشرية يقدمها الشعب ـ أو يدفع إلى تقديمها ـ برضى وسخاء وتضحية تصعب استثارتها في أيام الدعة والسلم. وتبدأ هذه الاختراعات والاكتشافات عادة في الحقول الحربية الصرفة، ثم لا تلبث أن تتعداها إلى سواها، بسبب ترابط قوانين الطبيعة ومبادىء العلم وطاقة الأساليب التكنولوجية على الانتشار والتطور والتطوير.

لقد جاءت الحرب العالمية الأولى غزيرة النتائج العلمية التطويرية. ولكن هذه النتائج تبدو الآن ضئيلة كماً وكيفاً إزاء ما أحدثته الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب تسارع التقدم العلمي، وتضخم الموارد المادية والبشرية التي غدا بوسع الدول ـ والدول الكبرى بخاصة ـ أن تدفع بها إلى هذا الجهد التطويري. ونظراً لعظم الموارد التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأميركية، أحرزت هذه الدولة الكبرى سبقاً بارزاً في هذا المضمار.

فعمدت في خلال الحرب العالمية الثانية، بما أنفقت من أموال وجندت من اختصاصيين، إلى تعزيز طاقتها موجهة إياها إلى الحاجات العسكرية التطويرية، أسلحةً وأجهزةً، وخططاً وفنوناً استراتيجية. ومن طبيعة هذا التطوير أن يتضمن النظر إلى المستقبل لتحسّب النتائج، وتبيّن الإمكانات والاختيارات، وتوقع ردود الفعل والتهيؤ لها.

ولعل أول مشروع هام معروف أقيم في الولايات المتحدة للأغراض المذكورة هو المشروع الذي أنشأه، في أواخر عام ١٩٤٥، سلاح الجو الأميركي وعهد به إلى شركة دوغلاس لبناء الطائرات، وأطلق عليه اسم Rand[٤]. وقد حشدت هذه الشركة له فريقاً من العلماء والتكنولوجيين وغيرهم من الخبراء لتزويد سلاح الجو الأميركي وسواه من الأجهزة العسكرية بالبحوث المتصلة بتطوير الأسلحة والاستراتيجية الحربية. وبعد ثلاث سنوات استقل هذا المشروع، وانتظم في هيئة خاصة اسمها Rand Corporation سجلت في ولاية كاليفورنيا، وغدت، بسعة اهتماماتها وغزارة نتاجها، من أهم الهيئات في الولايات المتحدة التي تعنى بالتطوير والاستطلاع والتخطيط في الشؤون العسكرية وسواها، ومثلاً يحتذى في البلدان الأخرى.

كانت الضرورات الحربية العامل الأصلي في بروز هذا الجهد الاستطلاعي. وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، أخذ هذا الجهد يتعدى المجالات الحربية البحتة إلى مجالات الحياة الأخرى، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية. وتضافرت عوامل متعددة على اللجوء إليه للاستعانة به في كشف التطورات المقبلة، فقوي عوده وانتشرت فروعه وغدا نمطاً سائداً، بل النمط السائد، للريادة والتنبؤ في يومنا هذا. وفي مقدمة هذه العوامل: ١) تتابع المنجزات العلمية والتكنولوجية الباهرة التي أخذ يحث العلماء وغيرهم من رجال الفكر أو العمل على التطلع إلى الامكانات والتطورات المقبلة في حقول الاكتشاف والاختراع ويثير توقهم إلى تخيلها أو توقعها[٥]؛ و٢) تسارع التغيرات في الأوضاع البشرية وفي البيئات الطبيعية، وما تحدثه هذه التغيرات من آثار في وجوه الحياة كافة، وما تجر إليه من أزمات قائمة وما تنبىء به من أخطار قادمة؛ و٣) التوترات السياسية والهزات الاجتماعية والاقتصادية والاختلالات التربوية والخلقية. كل هذا أخذ يدعو العلماء والمفكرين والمخططين، أفراداً وهيئات، إلى الإقبال الجاد على استطلاع التطورات المحتمة، سواء أكان هذا الاستطلاع محصوراً في منحى معين

(٤) اختصار Research and Development: البحث والإنماء.

(٥) انظر على سبيل المثال: Flechtheim, *History and Futurology*, p. 40, footnote 2.

- كالعلم والتكنولوجيا أو الاقتصاد أو الاجتماع أو الاستراتيجية العسكرية - أم جامعاً لأكثر من منحى، وسواء أكان محدوداً في نطاق شعب من الشعوب أم شاملاً للإنسانية جمعاء. ولا بد من أن نذكر أيضاً، بين العوامل التي أدت إلى انتشار هذا النمط من الاستطلاع التنبؤي، جدته وطرافته. فإن لكل جديد جاذبيته وسحره، ودعاته المتحمسين له. والواقع أن المحققين المحترزين بين العاملين في هذا الحقل يبدو تخوفهم من هذا التحمس المتفشي والإقبال المتكاثر، ويخشون على هذا النمط المستجد أن يغدو هواية أو «موضة» عابرة، ولذلك نراهم يحرصون على تأكيد مقتضياته الصعبة وقواعده المعقدة وحدوده المتحكمة ويدعون إلى أقصى الدقة والصرامة في تناوله.

إن المجال ليضيق عن ذكر جميع العلماء والمفكرين، من أفراد وهيئات، الذين يعملون في هذا الحقل. ولا حاجة بنا في الواقع إلى الإحاطة بهم، بل يكفينا أن نذكر على سبيل التمثيل، لا الاستقصاء، بعض المقدمين منهم. كذلك لا نتوخى استيفاء البحث في أعمالهم أو في النمط الذي تنتظم به، فقد كثرت الكتابة في هذا الموضوع في الآونة الأخيرة، وإنما نشير بإيجاز إلى خصائص هذا النمط وإمكاناته وحدوده[٦].

وفي مقدمة الأفراد البارزين في هذا الحقل: Gaston Berger و Jacques Ellul و Bertrand de Jouvenel في فرنسا، و Nigel Calder و Dennis Gabor و George Thomson في إنكلترا، وOssip Flechtheim و Robert Jungk في ألمانيا الغربية، و Radovan Richta في تشيكوسلوفاكيا، و Igor Bestuzhev-Lada و Sergei Gouchev و Mikhail Vassiliev في الاتحاد

---

(٦) للاطلاع على هذا الموضوع بصورة عامة، انظر: Paul T. David, «The Study of the Future,» *Public Administration Review*, vol. 28, no. 2 (March-April 1968), pp. 187-193; Henry Winthrop, «The Sociologist and the Study of the Future,» *American Sociologist*, vol. 3, no. 2 (May 1968), pp. 136-145, and Ossip Kurt Flechtheim, «Futurology Today: Directions and Scope,» *Law and State: A Biannual Collection of Recent German Contributions to these Fields* (Institute for Scientific Cooperation, Tubingen), vol. 2 (1970), pp. 19-27.

أو «What Futurology?» *The Courier* (UNESCO) (April 1971).

ومن شاء المزيد من الاطلاع يمكنه الاسترشاد بقوائم الدراسات المذكورة في مقال Winthrop وفي العدد المذكور من مجلة *The Courier*؛ وفي: Alvin Toffler: *Future Shock* (New York: Bantam Edition, 1971), and *The Futurists* (New York: [n.pb.], 1972),

وفي القسم المخصص للكتب في أعداد مجلة *The Futurist* التي تصدر في واشنطن عن جمعية مستقبل العالم World Future Society.

السوفياتي، و Daniel Bell و Harrison Brown و Kenneth Boulding و Olaf Helmer و Herman Kahn و John McHale و Hasan Ozbekhan و Alvin Toffler في الولايات المتحدة، وغيرهم كثيرون في البلدان المذكورة وفي سواها من البلدان المتقدمة. هؤلاء العلماء أو الكتاب وغيرهم من المعنيين بهذا الشأن ينتمون إلى اختصاصات واتجاهات مختلفة، فهم يتوزعون بين العلوم الرياضية والطبيعية والحيوية والاجتماعية والإنسانية، وينقسمون نظريين منصرفين إلى البحث الصرف وتطبيقيين عاملين في حقول الاختراع والصناعة والتكنولوجيا. ذلك أن هذا الجهد الاستطلاعي يستمد من هذه العلوم والاختصاصات كلها، مستعيناً بأساليبها ووسائلها ومفيداً من اختباراتها ونتائجها.

على أنه بجانب هذه الجهود الفردية، ثمة جهود أشد أهمية وأبعد أثراً، وهي التي تقوم بها هيئات أو مؤسسات أو جمعيات منشأة لهذا الغرض، وكثيراً ما يكون للأفراد الذين ذكرنا اتصال بهذه الهيئات أو إسهام في أعمالها. وهذه الجهود المشتركة تتميز عن العمل الفردي، بأنها أوسع مدى وأوفر فاعلية وأدعى إلى التكامل والاستمرار والتراكم. ولنذكر منها ـ وهذا أيضاً على سبيل التمثيل لا الاستقصاء ـ في فرنسا «مركز الدراسات الريادية»[7] الذي أسسه عام ١٩٥١ في باريس المفكر والمربي الفرنسي الرائد في هذا المجال Gaston Berger، وفي باريس أيضاً مؤسسة «المستقبلات الممكنة»[8] التي ساعدت في تمويل إنشائها مؤسسة فورد الأميركية والتي يشرف عليها Bertrand de Jouvenel[9]؛ وفي الولايات المتحدة Rand Corporation التي ذكرناها سابقاً، و «لجنة عام ٢٠٠٠» التي أنشأتها الأكاديمية الأميركية للآداب والعلوم[10] عام ١٩٦٥ بمعونة مالية من مؤسسة كارنغي والتي أعدت خلال عامين دراسات مفصلة في نواح مختلفة من حياة المستقبل ونشرت خلاصة عنها في مجلة الأكاديمية *Daedalus* (صيف ١٩٦٧)، و «جرد الموارد العالمية»[11]، و «مؤسسة هدسن»[12] التي يديرها

---

(٧) Centre d'études prospectives.

(٨) Futuribles، وهي كلمة مستنبطة من دمج كلمتي Futurs و Possibles.

(٩) مؤلف أحد الكتب الشهيرة في فن التكهن: Bertrand de Jouvenel, *L'Art de la conjecture*, collection futuribles (Monaco: Editions du Rocher, 1964).

(١٠) Commission on the Year 2000 of the American Academy of Arts and Sciences.

(١١) World Resources Inventory.

(١٢) The Hudson Institute.

Herman Kahn[١٣]، و «مؤسسة المستقبل» في جامعة وزليان في ولاية كنكتكت[١٤]، و «جمعية مستقبل العالم»[١٥] التي تأسست في واشنطن عام ١٩٦٦؛ وفي بريطانيا «اللجنة المعنية بالثلاثين السنة القادمة» التي أنشأها المجلس البريطاني للبحوث في العلوم الاجتماعية[١٦]؛ وفي الاتحاد السوفياتي «شعبة الاستطلاع الاجتماعي» التابعة لأكاديمية العلوم السوفياتية[١٧]؛ وفي غربي أوروبا مشروع «البشرية عام ٢٠٠٠»[١٨]؛ و «أوروبا عام ٢٠٠٠» الذي تشرف عليه الوقفية الأوروبية للثقافة[١٩]؛ وفي اليابان جمعية اليابان المستقبلية[٢٠]؛ وهكذا في كثير من البلدان الغربية والاشتراكية وفي بعض بلدان العالم الثالث. ومن فعاليات هذه الجمعيات واللجان المشروعات الوافرة التي وضعتها والمؤتمرات العديدة التي عقدتها، سواء في النطاق القومي أو المدى العالمي، وسواء في موضوع محدود (كالعلم أو التكنولوجيا أو الثقافة أو الإسكان) أو في المستقبل البشري بوجه عام. ومن فعالياتها كذلك البحوث الصادرة في العديد من الكتب والنشرات والمجلات، ومن هذه المجلات ما هو مختص بهذه الشؤون وموقوف عليها[٢١]، ومنها ما له اختصاصات أخرى أو اهتمامات عامة.

ولتقدير اتساع الجهود وتغلغلها في الأجهزة الحكومية والخاصة نكتفي بإيراد ما قاله العالم السوفياتي Igor Bestuzhev-Lada مدير «شعبة الاستطلاع الاجتماعي» المذكورة أعلاه: «إن هذا النمو (في المشروعات الاستطلاعية) يمكن أن يقدّر من الحقيقة

---

(١٣) مؤلف كتب عديدة في هذا الموضوع، أشهرها: Herman Kahen and Anthony J. Wiener, *The Year 2000, a Framework for Speculation on the Next Thirty - Three Years* (New York: Hudson Institute, 1967).

(١٤) The Institute for the Future, Wesleyan University.

(١٥) World Future Society: An Association for the Study of Alternative Futures.

(١٦) The Committee on the Next Thirty Years of the British Social Science Research Council.

(١٧) Section for Social Forecasting of the Institute of Concerted Social Research (U.S.S.R. Academy of Sciences).

(١٨) Mankind 2000.

(١٩) Fondation Européenne de la culture, Plan Europe 2000.

(٢٠) The Futurology Association of Japan.

(٢١) مثل *Analyse et Prévision* في فرنسا، و *The Futurist* في الولايات المتحدة، و *Futures* في بريطانيا، و *Futurum* في المانيا الغربية، و *Trend* في تشيكوسلوفاكيا.

التالية، وهي أنه في عام ١٩٧٠ كان يوجد في أوروبا الغربية ٢٩٣ منظمة تقوم باستطلاعات[٢٢] اجتماعية معقدة وذات مدى بعيد، منها ٨٤ في بريطانيا و٧٠ في فرنسا و٣٣ في المانيا الغربية و٢٢ في ايطاليا، الخ. كما أنه كانت ثمة عشرات من الهيئات المماثلة تعمل في اليابان. وهذه الأرقام لا تشمل وحدات البحث المنصرفة إلى استطلاعات قريبة المدى أو بحوث مستقبلية في مشروعات محدودة. وفي عام ١٩٦٧، كانت ثمة ٦٠٠ مؤسسة مماثلة تعمل في الولايات المتحدة الأميركية، ولكن انتشار هذه المؤسسات بلغ حد الإشباع فتوقف، وقلما كنا نجد هيئة كبيرة، شركة كانت أو مجلساً أو مؤسسة، ليس لها جهازها الاستطلاعي. وبعد ذلك تحوّل القيام بالاستطلاعات المعقدة الطويلة الأمد إلى هيئات البحوث الأميركية الكبرى وإلى الخبراء المتقدمين في هذا الحقل. ومن الـ ٣٥٦ هيئة من هذا النوع العاملة عام ١٩٧٠، كان حوالى نصفها مداراً أو ممولاً من قبل سلطات حكومية، وثلثها تابعاً لشركات، وسدسها لجامعات، وعشرها لمؤسسات وقفية مختلفة»[٢٣].

٢ ـ ميزاته وأغراضه، وموقفنا منه

على أنه لا يكفي، لإدراك شأن هذا النمط العلمي الريادي، أن نقدر نموه وانتشاره فحسب، بل لا بد من تبيّن خصائصه ووجوه تميزه عن الأنماط الأخرى. إن أهم هذه الميزات ثلاث:

الأولى هي أن الأنماط الأخرى تمثل، في الأغلب، جهوداً فردية يقوم بها كهنة أو عرّافون أو فلاسفة أو كتاب متخيلون أو روائيون أو سواهم. أما هذا النمط فيتمثل، في الأكثر، بجهود مشتركة تعاونية في هيئات أو مؤسسات أو مراكز تتوخى تنسيق الرؤى وتلقيح الأفكار وتعزيز النتاج بالتبادل والمشاركة. والعنصر الأساسي في هذه الهيئات وأمثالها ـ بل في كل جهد مجدٍ في أيامنا هذه ـ هو العمل الجماعي، عمل الفريق[٢٤]، وبوجه أخص الروح التعاونية التبادلية، المتسقة الموجَّهة، التي تسود هذا العمل. وقد أخذت الحكومات والهيئات الخاصة، عندما تجابه مشكلة معينة وتتوخى حلها بأدق الطرق وأسلمها، تندب لها فريقاً (أو فرقة) للانصباب على دراستها وتحليلها وتقديم المقترحات والتوصيات بشأنها. بعض هذه الفرق يكون لغرض عارض وينتهي بزواله،

---

(٢٢) Forecasts.

(٢٣) *The Courier* (April 1971), p. 24.

(٢٤) Teamwork.

وبعضها يستقر ويغدو قسماً من الجهاز القائم. ولهذا النوع من الفرق اسم جديد ظهر وانتشر في الآونة الأخيرة، وهو «خزان الفكر»[٢٥] أو «مجمع الفكر». وقد تعددت هذه الخزانات أو المجامع الفكرية واتسع نطاقها بحيث إنها أصبحت عنصراً هاماً من عناصر البحث والتخطيط في الإدارات الحكومية والأجهزة العسكرية وفي الشركات التجارية والصناعية وفي الجامعات والمؤسسات العلمية وسواها. إن الهيئات الريادية التي ذكرنا بعضاً منها هي من هذا النوع، أي إنها خزانات فكرية موجهة إلى استطلاع المستقبل وتحري امكاناته وأخطاره وسبل الإعداد له. وبالإضافة إلى هذه الهيئات المنصبة على الموضوع بالذات، نرى الروح الاستطلاعية الريادية في الخزانات الفكرية الأخرى المتغلغلة في جسم الدولة والمجتمع والتي تتخذ اليوم، أكثر منها في أي يوم مضى، اتجاهاً مستقبلياً.

أما الميزة **الثانية** للنمط العلمي الريادي المتمثل في هذه الهيئات فهي تعدد اختصاصات العاملين فيه والمتعاونين في نطاقه. إن هؤلاء يعون وعياً واضحاً أن الحياة الحاضرة غدت من التعقد والتشابك بحيث لا تصح معالجة أية ناحية من نواحيها على انفراد أو بنوع محصور من أنواع المعرفة أو بأسلوب معين من أساليبها. وإذا كانت هذه المعالجة الجامعة للاختصاصات المختلفة[٢٦] مطلوبة في دراسة الحاضر، فالأولى أن تطلب وتطبق في البحوث المستقبلية ما دامت الحياة سائرة إلى مزيد من التعقد والتداخل والتفاعل. بل إن السائد عند هؤلاء الباحثين اليوم هو أن العلاقات الحياتية تنتظم في «أنظمة» متكاملة ومتفاعلة، مما أدى إلى قيام مناهج أو ميثودولوجيات أو علوم جديدة (منها مثلاً «تحليل الأنظمة» أو «هندسة الأنظمة»)[٢٧] أخذت تتسع وترقى يوماً بعد يوم وتتغلغل في المحاولات البحثية والتخطيطية في شؤون الحاضر والمستقبل وفي الهيئات التي تقوم بها أو تشرف عليها. ومن هنا كان تنوع الاختصاصات وتفاعلها في هذه المحاولات والهيئات. فثمة المعنيون بالعلوم الرياضية والطبيعية، وبجانبهم أصحاب العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومن هؤلاء وأولئك من يهتم بالأبحاث النظرية البحتة ومنهم من يعمل في مجالات التقنية والتطبيق. وبجانب تعدد الاختصاصات نرى في أكثر الأحوال تعدد الأصول والجنسيات، فلم يعد أي بلد من البلدان، مهما تتوافر فيه عناصر البحث أو العمل الريادي، قادراً على استيعاب متطلباته كلها. ولذا أخذت الجهود المستقبلية المشتركة، المتمثلة بهيئات مستقرة أو بمؤتمرات وندوات مؤقتة أو بنشريات دورية، تجمع

---

(٢٥) Think Tank.

(٢٦) Interdisciplinary.

(٢٧) Systems Analysis, Systems Engineering.

الخبراء والاختصاصيين من بلدان وأمم مختلفة، فتتسع بذلك الآفاق ويزداد تفاعل الكفاءات والخبرات، وتتعدى الاهتمامات المستقبلية المجالات القومية إلى المجالات العالمية.

وأخيراً ــ بل الأحرى أن نقول أولاً ـ يتميز هذا النمط من الاهتمامات المستقبلية بأن أصحابه يحاولون أن يظلوا ملتصقين بالواقع، يتفحصون المتغيرات[٢٨] الفاعلة في المجتمع وتفاعلاتها واتجاهاتها ويمدون هذه الاتجاهات إلى المستقبل[٢٩] فيستقرئون تطوراتها ونتائجها المقبلة. ونعود فنؤكد أن هذا النوع من الاستقراء ليس خالياً من عنصر التخيل، ولكن تخيله مماثل لذلك الذي يتضمنه أي جهد علمي ناشط، وهو التخيل الذي ينطلق إلى الاكتشاف والإبداع ويظل مع هذا مرتبطاً بالوقائع القائمة والحقائق المكتشفة. ثم إنه يُفرض في هذا الاستقراء ألاّ يخضع لعقيدة معينة، وألا ينحرف عن العلم وأسلوبه التجريبي. ولذا قلّما تأتي نتائجه بشكل مطلق أو محتم، وإنما تكتسي في الأغلب صور احتمالات متعددة ومختلفة دون حكم جازم أو اختيار حاسم بينها، نظراً لتعقد النزعات الحاضرة والمقبلة وتشابكها ولما يتخلل هذه النزعات من عوامل إنسانية إرادية يصعب التنبؤ بقدرها وفعلها واتجاهها.

ولسنا نريد أن يفهم من كلامنا هذا أن جميع المحاولات التي يضمها هذا النمط من الاهتمامات المستقبلية تتميز بهذه الميزات، أو أنها كلها تلتزم الروح العلمية الخالصة وتتقيد بمقتضياتها الصارمة، فإن منها ما يتسم بالانفعالية والتسرع والسطحية، أو بالتغرض والتحيز. وإنما كلامنا ينصرف إلى المحاولات الجادة، وهي الجديرة بالنظر والعناية والمتابعة، لما لها من فاعلية وأثر في تبيّن المستقبل؛ وفي حسن التصميم والتخطيط الذي غدا أساس العمل المجدي في القطاعات الخاصة والقومية والإنسانية.

على أن ثمة أمراً خطيراً يجب التوقف عنده. وهو أن بعضاً من أهم هذه الهيئات والمؤسسات، وبخاصة في الولايات المتحدة الأميركية، قامت في الأصل لأغراض عسكرية. فقد ذكرنا أن Rand تعود في منشأها إلى سلاح الجو الأميركي، وأنها عنيت أول ما عنيت، بالبحوث المتصلة بتطور الأسلحة والاستراتيجية الحربية. ومع أنها وسعت مجالات عملها، فإنها لا تزال تقوم ببحوث للأجهزة العسكرية وللشركات الصناعية والتجارية الكبرى. وكذلك شأن مؤسسات أخرى أنشأتها هذه الأجهزة أو الشركات ـ منفردة أو مشتركة ـ ومولتها بهبات أو بعقود أو بوسائل أخرى للقيام ببحوث أو

(٢٨) Variables.

(٢٩) Extrapolation.

مشروعات معينة، فغدت مرتبطة، بأقدار وأشكال مختلفة، بما أخذ يدعى «المركب العسكري الصناعي»[٣٠]. يضاف إلى هذا أن أكثر المناهج أو الأساليب البحثية المتقدمة التي تستخدمها هذه الهيئات والمؤسسات قد ابتُدعت أو طورت أو طبقت أصلاً، وعلى مدى أوسع، في البحوث العسكرية. نعني بذلك: «تحليل الأنظمة» أو «هندسة الأنظمة»، و «بحث العمليات»[٣١] و «نظرية المباراة»[٣٢] و «إجراءات المحاكاة»[٣٣] وابتداع «النماذج»[٣٤] واستعمالها، واعتماد الآلات الحاسبة الالكترونية، وسواها من المناهج والأساليب والأدوات المعقدة القائمة على أحدث المكتشفات الرياضية والتطبيقية، والتي غدت عماد البحوث المتطورة في شتى المجالات.

وبتغير الأوضاع العالمية، وبروز الطاقات والمخزنات النووية عند الدول الكبرى، وتطور موازين القوى والعلاقات بين هذه الدول، وقيام الحرب الباردة بينها، ونشوب التغيرات والانقلابات في العالم الثالث وصراعات الدول الكبرى حوله وفي داخله، واندلاع حرب فيتنام، والصراع العربي الصهيوني، وشيوع الاضطرابات في مختلف أصقاع العالم ـ بفعل هذه التطورات أخذت أعمال بعض هذه الهيئات تتعدى نطاق البحث في الأسلحة وفي الاستراتيجية العسكرية بمعناها الضيق إلى نطاق أوسع يشمل الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية والسياسية الخارجية والداخلية. فنتجت عن هذا التوسع بحوث في فنون الردع، ومجابهة حرب العصابات والحركات الشعبية، وتحريك الثورات المضادة، وشن الحرب الاقتصادية، وخلخلة الأنظمة القائمة، واستغلال الدبلوماسية والرصد والإعلام والاستخبارات وسواها من أساليب الصراع الظاهر والخفي، وأمثالها من الفنون والشؤون.

من هنا كانت الشبهات والشكوك التي حامت حول هذه الهيئات في المجتمع الأميركي، والاحتجاجات والاضطرابات التي حدثت في الأوساط الجامعية بسبب العلاقات القائمة بين بعض مؤسسات البحث فيها و «المركب العسكري الصناعي» (والتي أدت إلى انفصال عدد من هذه المؤسسات عن الجامعات أو فصل الجامعات لها)،

---

(٣٠) The Military Industrial Complex.

(٣١) Operations Research.

(٣٢) Game Theory.

(٣٣) Simulation Procedures.

(٣٤) Models.

والانتقادات التي ما زالت توجه في الصحف والمجلات وفي الأندية الرسمية والخاصة إلى النشاطات التي تقوم بها هذه الهيئات في خدمة أغراض الأجهزة العسكرية ودوائر الاستخبارات والشركات التجارية والصناعية الكبرى.

ومن هنا أيضاً ما نلقاه خارج الولايات المتحدة الأميركية، وبخاصة في الاتحاد السوفياتي وسواه من البلدان الاشتراكية وفي بعض بلدان العالم الثالث، من انتقادات لأعمال هذه الهيئات وحملات عليها. ومن الحملات ما هو موجّه بصورة عامة إلى الهيئات المذكورة باعتبارها أداة من أدوات السياسة التوسعية الأميركية، ومنها ما هو منصرف بوجه خاص إلى الاهتمامات المستقبلية التي تعنى بها. إن هذه الاهتمامات، في نظر هؤلاء الناقدين، ليست سليمة لا من ناحية الغرض ولا من ناحية الأسلوب. أما من حيث الغرض، فإنها تمثل وجهاً من وجوه «الاستعمار الجديد» الذي يرمي إلى السيطرة على العالم الثالث بوسائل الاقتصاد والعلم والإعلام وسواها من الأسلحة الجديدة النافذة التي تبدعها عقول أبناء الطبقات المسيطرة في المجتمع الرأسمالي. وبكلام آخر، إن هذه المحاولات لتحرّي المستقبل، في الولايات المتحدة وسواها من الدول الغربية المتقدمة، إنما هي محاولات برجوازية رأسمالية ترمي إلى «استعمار المستقبل» أو الانتقال من استعمار الأرض إلى «استعمار الزمن»، وذلك بتجنيد طاقات الطبقات الحاكمة للتحكم في الاتجاهات العالمية الحاضرة والمقبلة وإخضاعها لمصالحها. وأما من حيث الأسلوب، فإن هؤلاء المنتقدين والمهاجمين يرون أن جميع هذه المحاولات، التي تدعي صفة العلم، قد أخفقت في الماضي وستخفق في المستقبل لأنها تتنكر للوقائع «الموضوعية» التي تحتم مجاري التطور التاريخي والتي أوضحتها التعاليم الماركسية اللينينية. ومن هذا القبيل ما قاله الكاتب السوفياتي A. Sergiyev: «إن الخلل الأول والرئيسي في علم المستقبل، كما هي الحال في علم الاجتماع البرجوازي بوجه عام، هو مثاليته وذاتيته وإنكاره أن العلاقات السياسية تحتمها الوقائع الموضوعية... وفي الوقت ذاته إن علماء السياسة البرجوازيين يتجاهلون كلياً محتوى السياسة الرئيسي ووجوهها الموضوعية، وبكلام آخر، إنهم يتجاهلون حقيقة السياسة في أنها تمثل علاقات بين الطبقات المختلفة، وبين الطبقات والمنظمات والمؤسسات التي تمثل مصالحها، وأهم هذه المؤسسات الدولة بجميع أجهزتها... إن تنبؤ المستقبل كان وما زال سلاحاً نافذاً في الصراع السياسي. والدوائر الحاكمة من البرجوازية، إذ تدرك إدراكاً تاماً الدور السياسي الهام الذي يمثله توجيه الجماهير إلى احتمالات التطور الاجتماعي، تسعى إلى استخدام الاستطلاع الاجتماعي لمصالحها الخاصة وإلى اتخاذه سلاحاً في محاربة النظرية الماركسية اللينينية للتنبؤ السياسي

الاجتماعي، وفي مكافحة نظرية الاشتراكية وتطبيقها»(٣٥).

فما هو موقفنا من هذه القضية؟

إننا لا نشكّ في أن بعض التهم الموجهة إلى هيئات البحث و «خزانات الفكر» التي أشرنا إليها صحيحة، وأن للعديد من هذه الهيئات ارتباطات بالأجهزة العسكرية أو الصناعية أو بهما معاً، فهي تزود هذه الأجهزة بالبحوث المتقدمة والأساليب المبتدعة لخدمة الأغراض العسكرية والمصالح الاقتصادية، بل لا ريب في أن بعض هذه البحوث والأساليب قد استخدمت في مجابهة حركات التحرر و «ردعها» وفي تحريك الثورات المضادة في بلادنا وسواها من أصقاع العالم الثالث. فعلينا إذن أن نتبين هذه الأخطار على حقيقتها، وأن نطلع الرأي العام عندنا على قدرها ومداها. ولكن يجب أن ندرك أيضاً أن هذه البحوث والأساليب المتطورة غدت عند جميع الدول الكبرى، على اختلاف نظمها وميولها، عنصراً أساسياً من عناصر السياسة الخارجية والحربية والاقتصادية، وسلاحاً من أهم أسلحة الصراعات القائمة بينها، وبخاصة بين الجبهتين الرأسمالية والاشتراكية، وأنها إذا لم تبلغ في دولة من الدول الكبرى أو جبهة من الجبهتين ما بلغته في سواها، فليس ذلك لنبل الغاية أو سلامة الغرض بل للتخلف في الإبداع أو التشدد في السريّة. ولذا، فليس يكفينا أن نندّد بهذه النشاطات والفاعليات أو أن نتبين ونعلن أخطارها، بل يتوجب علينا أن نقتبس منها ما نستطيع، وأن نكوّن لأنفسنا القدرات العلمية والتنظيمية التي تمكنّا من الإفادة منها والاستعانة بفنونها وأساليبها للدفاع عن أنفسنا وصيانة كياننا القومي. وهذا هو بالضبط ما يفعله العدو الصهيوني الإسرائيلي. فإنه يقبل على البحوث المتقدمة والأساليب المتطورة فيقتبس منها ويشارك فيها، ويستخدمها في أجهزته العسكرية وفي سواها من منظماته ومنشآته. وليس لنا غنى، إذا أردنا أن ندفع شرّه ونتغلب عليه، وأن نردّ عنا الأخطار الاستعمارية التي يرتبط بها ويمثلها، من أن نباريه في السباق الشاق الحاضر، وفي السباق الأشق المقبل، في ميادين البحث والتطبيق والتنظيم وفي ما يتصل منها بخاصة بريادة المستقبل واستطلاع تطوراته والإعداد له. وليستقرّ في روعنا استقراراً ثابتاً أنه لا يجدينا مطلقاً أن نجابه أسلحة الحاضر

---

(٣٥) A. Sergiyev, «Bourgeois Pseudo-Science about the Future,» *International Affairs* (Moscow), no. 2 (February 1972), pp. 82-83 and 85.

انظر أيضاً: Igor Bestuzhev-Lada, «Utopias of Bourgeois Futurology,» *New Times* (Moscow), no. 32 (August 1970), pp. 19-21.

وفنونه المتطورة، بلهَ أسلحة المستقبل وفنونه الأشد إمعاناً في التطور، بأسلحة الماضي وفنونه المتخلفة.

ومن ناحية ثانية، ليست جميع الهيئات والمؤسسات والجمعيات المعنية بالمستقبل داخلة في النطاق الذي وصفنا. فإن بينها ما هو مهتم اهتماماً خالصاً باستقراء الأحداث والتغيرات واستطلاع المستقبل استطلاعاً علمياً، تحقيقاً للإمكانات المتوافرة ودرأً للشرور البارزة، وضماناً لسلامة النمو وصحة التقدم، سواء على الجبهة القومية أو الجبهة الإنسانية. ثم إن هذا الاهتمام، وما يرتكز إليه من مناهج وأساليب علمية آخذة في التطور السريع والتقدم النافذ، هو الشرط الأساسي للتخطيط المجدي. ولا نظن أحداً ينكر اليوم ضرورة التخطيط وخطورته أو يتنكب عنه، بل، على العكس، إننا نجد شتى الحكومات، ومنها حكوماتنا العربية، تنشىء له الوزارات والمجالس والهيئات، وتسعى إلى تنظيم المشروعات التخطيطية الإنمائية، المحدودة منها والشاملة. فإذا أردنا أن نقبل على الجهد التخطيطي إقبالاً منتجاً، توجب علينا أن نقوم بمقتضياته الحقيقية. وفي مقدمة هذه المقتضيات العقلية المستقبلية، والهيئات والمؤسسات التي تجسّد هذه العقلية وتنشط للبحث والتحري ولاستخدام مناهج الريادة والاستطلاع العلمية وأساليبها المتطورة.

على أنه لا بد لنا من أن نعود إلى تحفظنا فنؤكد ضرورة التثبت مما يتضمنه هذا النمط من أساليب سليمة ومن نتائج محققة موثوق بها، والاحتراز من المحاولات والهيئات التي تحمل شعاره وتلبس لبوسه دون أن تحتوي جوهره وتتقيد بشروطه الدقيقة. ولا شك أن ثمة محاولات ومشروعات عديدة من هذا النوع؛ إن سلمت من سوء الغرض، فهي لا تسلم من الخفة والانفلات، أو من شبهات الكسب أو طلب الشهرة. إن هذا النمط العلمي الريادي ليس فناً من فنون السحر، ولا هو قادر على صنع الخوارق والمعجزات، والصحيح الثابت منه لا يدعي هذه القدرة ولا يؤمن بها أصلاً. وهو بعد في نشأته، لم تتركز أصوله، ولم يصلب عوده، ومهمته من أصعب المهمات - إن لم تكن أصعبها - لشدة تعقد موضوعاته وتعدد مجهولاته. ولذا يجدر تناوله بالعقلية العملية ذاتها التي يفرض فيه أن يجسّدها، أي بالتساؤل والنقد والتجربة والاستيثاق، والقدرة على التمييز بين الصواب والخطأ والفصل بين الثابت والمرجح والممكن وأضدادها.

بعد هذا الاستعراض لأنماط الاهتمام بالمستقبل وريادته، وتوكيدنا على النمط العلمي بخاصة، لكونه النمط الوحيد الذي يجاري مقتضيات العصر، نتقدم الآن إلى

نظرة استطلاعية نحاول بها أن نتبين الملامح الكبرى لذلك المستقبل الذي نقبل عليه، أو الذي يقبل علينا، بحسناته وسيئاته، والذي يتحدانا ـ نحن وسوانا من أبناء هذا العصر ـ تحدياً لعله أجسم وأخطر من أي تحدّ سابق عرفته البشرية في تاريخها المديد.

الفصل الخامس
ملامح المستقبل

١ ـ ملاحظات تمهيدية، وبواعث الملامح المستقبلية

إذا كان واجباً علينا أن نعدّ أنفسنا لمجابهة تطورات المستقبل إعداداً وافياً، وإذا كان هذا الواجب، كما نعتقد وكما نحاول أن نبرز في هذه الفصول، يتزايد خطورة وإلحاحاً لجيلنا وللأجيال القادمة، فلا بد من أن نكوّن لأنفسنا صورة لذلك المستقبل، كي تأتي مرامينا وجهودنا متسقة وإياها، فلا نخبط في تفكيرنا وأعمالنا خبط عشواء، ولا نهدر مواردنا وامكاناتنا في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى الانضباط والفاعلية والإنتاج. فلنحاول إذن رسم هذه الصورة، ولنمهد لهذه المحاولة بملاحظات ثلاث:

أولى هذه الملاحظات هي أن التغير المتسارع الذي نعيش في خضمه يجعل من العبث أن نطلق أنظارنا إلى المستقبل البعيد. فإن التطورات التي تتمخض بها حياتنا الحاضرة والمقبلة خليقة بأن تمضي في تبديل المستقبل تبديلاً مستمراً، وكلّما امتد الزمن ازدادت صعوبة التكهن، وعسر (بل استحال) علينا أن نرسم صورة للآتي يصح الركون إليها. ولذا نجد أكثر المحاولات الجادّة التي بذلت في هذا السبيل لا تتجاوز العقود الثلاثة أو الخمسة التالية. ولا شك في أن قربنا لنهاية الألف الثاني بعد الميلاد أسبغ على السنة ٢٠٠٠ سحرها الخاص، فجعل هذه السنة الألفية هدفاً وعنواناً للعديد من الدراسات التوقعية التي يقوم بها الأفراد أو المؤسسات في شتى ميادين الحياة المقبلة. ومع أن دراستنا لا تحمل هذا العنوان ولا تدخل في حيّز أحد هذه المشروعات الألفية، فإنها تقتصر مثلها على المستقبل القريب الذي ينسحب على العقود القليلة القادمة، دون أن نقيد نفسنا بحدّ زمني معين، لأن الحدود الزمنية هي بطبيعتها مائعة متموجة وستغدو أكثر ميعاناً وتموجاً في المستقبل، ولأننا لا نملك الأدوات العلمية والإحصائية التي تملكها المؤسسات المنشأة

لهذا الغرض والمجهزة تجهيزاً بشرياً ومادياً ضخماً راقياً يساعدها على ما تذهب إليه من ضبط وتحديد.

أما **الملاحظة الثانية** فهي أن افتقارنا إلى هذه الوسائل يضيق قدرتنا على رسم صورة للمستقبل بالدقة والوضوح اللذين نبغيهما. فلا بدّ لمن أراد التعمق في هذا الموضوع من أن يعود إلى المؤلفات والنشرات الكثيرة التي صدرت وما زالت تصدر عن المراجع العديدة التي ذكرنا بعضها في الفصل السابق. وما غرضنا هنا سوى الإشارة إلى بعض الملامح العامة التي سيكتسبها مستقبل الحياة الإنسانية ـ ومن ضمنها حياتنا العربية ـ كما تبدو من التطورات الحاضرة والمنتظرة. وإذا كانت هذه المحاولة تقف دون الغاية التي يجب الطموح إليها، فلعلّها، على الأقل، تسهم في إثارة المجتمع العربي، وفي حثه على التطلع الرائد وعلى التجهز بالصفات والأساليب العلمية التي يتطلبها هذا التطلع وعلى سلوك السبل المستقبلية، فكراً وتصميماً وتنفيذاً، طبقاً لمقتضيات هذه الفترة الحاسمة من التاريخ. ولعل أن يكون من نتائج هذه الإثارة إقدام مجتمعنا على إنشاء المؤسسات الريادية المطلوبة، المجهزة بالوسائل البشرية والمادية الوافية، والتي تستطيع أكثر مما يستطيع أي فرد من الأفراد أن تعيننا على تبيّن التطورات المقبلة والتصرف تجاه الاختيارات الخطيرة التي تتفتح أمامنا. وإذا استطاعت هذه الدراسة أن تعبر عن حاجة العقل العربي إلى التمرس بهذا التفكير المستقبلي وعن حاجة المجتمع العربي إلى إنشاء مثل هذه المؤسسات الريادية، وأن تأتي دعوة ملحة إلى هذا التمرس والإنشاء وتسهم في تحقيق شيء منهما، فهذا حسبها.

ونتقدم الآن إلى **الملاحظة الثالثة**، فنبسطها بشيء من التفصيل لأهميتها ولتعلقها بمادة هذه الدراسة بكاملها. إننا عندما نحاول، ضمن إطارنا المتواضع، أن ننفذ إلى الآفاق الممتدة أمامنا على ضوء النزعات الحاضرة، يبدو لنا ـ أول ما يبدو ـ أن العالم الذي ترتسم بوادره في تلك الآفاق سيكون إلى حدّ بعيد وليد القوى السائدة في هذا العصر، وأهمها، كما ذكرنا في فصل سابق، العلم والتكنولوجيا، ومطالب الشعوب ومطامحها. ولما كانت هاتان القوتان الجبارتان هما أعظم العوامل الفاعلة في تطوير الحاضر وفي صنع المستقبل، فلا بد من العودة إليهما لبسط مقوماتهما وآثارهما في سياق المحاولة التي نعمد إليها لاستشراف المستقبل واستبانة ملامحه.

أ ـ لقد كان للعلم عصوره الذهبية في مراحل مختلفة من التاريخ: عند البابليين والصينيين والهنود واليونان في العصور القديمة، وعند العرب في العصور الوسيطة، وفي غربي أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر (اللذين يسميهما المؤرخون؛ «عصر

العقل» أو «عصر التنوير»). وكذلك التكنولوجيا، فقد كان لها دورها الفعّال منذ فجر التاريخ، حتى إن بعض المؤرخين يعمدون إلى جعلها محور التطور البشري، فيميزون عصور التاريخ حسب الإنجازات الصنعية التقنية البارزة في كل منها من اكتشاف النار واصطناع الأدوات البدائية في فجر الحضارة الإنسانية إلى التكنولوجيا المعاصرة. وهم يتخذون أحياناً من المادة الصنعية السائدة رمزاً للتقدم التقني وبالتالي للتطور التاريخي. فثمة مثلاً العصور الحجرية، القديم منها والوسيط والحديث، وعصر النحاس، وعصر البرونز، وعصر الحديد، وعصر البخار، وعصر الكهرباء، وعصر الذرّة، وأمثالها. على أنه مهما تكن الأهمية التي نسجلها للعلم وللتكنولوجيا على مدى التاريخ، فهي لم تبلغ في أي عصر من العصور ما بلغته اليوم من قدر وخطر. إن هذا التفوق العلمي والتكنولوجي الحاضر يبدو بوجوه عدّة، منها:

(١) سرعة التقدم والكسب وتزايد المحصول العلمي النظري والتطبيقي. فالباحثون يقدرون مثلاً أن حجم المعرفة الإنسانية يتضاعف اليوم في مدة[١] تتراوح بين سبع سنوات وعشر[٢] تبعاً للمقياس المعتبر (الاكتشافات العلمية، المنشورات، عدد العاملين في الحقول العلمية، الخ.)، أي أن التطور العلمي في هذه المدة القصيرة يعادل التطور المديد السابق منذ نشوء المعرفة، وأن هذه المدة القصيرة آخذة في التقلص بحيث يقدّر لها أن تقصر إلى أربع سنوات حوالى العام ٢٠٠٠.

(٢) روعة النتائج التي حققها العلم والتكنولوجيا والإمكانات الهائلة الطالعة في الآفاق، وأهمها إمكانات تبديل طبيعة الإنسان.

(٣) تصاعد أعداد المشتغلين بشؤون العلم والتكنولوجيا في المجتمعات المتطورة، كما يبدو من القول المردد إن ثمانين إلى تسعين بالمئة من جميع العلماء الذين ظهروا في التاريخ يعيشون في هذا العصر[٣].

(٤) تضخم الموارد المالية التي تخصص الحكومات والمؤسسات الأهلية بها الشؤون العلمية، وارتفاع معدلات هذه المخصصات بالنسبة إلى الموازنة السنوية أو إلى الناتج الوطني القائم.

---

(١) Doubling Period.

(٢) Derek J. de Solla Price, «Measuring the Size of Science,» *Proceedings of the Israel Academy of Sciences and Humanities*, vol. 4, no. 6, p. 102.

(٣) ٩٠ بالمئة حسب de Solla Price، انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٢.

فمهما تكن الزاوية التي منها ننظر إلى العلم والتكنولوجيا في هذه الآونة، ومهما يكن المقياس الذي نستخدمه لقدر فعلهما وخطرهما في حياة المجتمع المعاصر، فلا مراء في أننا نخرج إلى نتيجة قاطعة بيّنة، هي أن هذا الفعل لا يساويه أو يدانيه أي فعل أو أثر سابق، وأن الثورية التي يتسمان بها في مرحلتنا الحاضرة لا توازيها أو تشابهها أية ثورية في أية مرحلة ماضية، ومنها مثلاً مرحلة الثورة الصناعية التي حدثت في انكلترا في القرن التاسع عشر.

هذا التقدم الرائع المتسارع يعود إلى عدة أسباب، منها: طبيعة العلم التراكمية، سواء في الحقول النظرية أو التطبيقية. فكل نتاج علمي جديد ينضم إلى ما سبقه وينميه ويغذيه ويقوي فاعليته. ومهما يحدث لتطور العلم من توقف أو انقطاع لأسباب خارجة عنه، كالحروب والاضطرابات والأزمات الاقتصادية والضغوط السياسية والاجتماعية والدينية، أو لأسباب عائدة إليه كهموده وضعف تسلطه على العقول والنفوس، فإنه قمين، بما له من قدرة ذاتية على التنبه والتحرر والانطلاق، بأن يتغلب على هذه الأسواء، وأن يعود إلى إنجازاته السابقة فيكتسبها مجدداً ويمضي في إغنائها. وهكذا نجد أن طاقته العامة ـ مقيسة سواء بحجم إنجازاته أو بقدرته الانطلاقية ـ تتزايد على الأيام، على الرغم مما يعترضها من حواجز أو يعتورها من مصائب. وهذا التزايد المستمر خلال الأجيال، المتسارع في الآونة الأخيرة، هو مصدر التقدم العلمي الرائع الذي نشهده في هذه الأيام. ومن أسباب هذا التقدم أيضاً، ظهور فوائد العلم والتكنولوجيا في كل جانب من جوانب الحياة مما يهيب بالمجتمعات الانسانية إلى الاهتمام بهما أكثر فأكثر وإلى خصّهما بموارد ووسائل أضخم فأضخم. ومنها اتساع الميدان العلمي جغرافياً وانسانياً (وهذا الاتساع هو بدوره نتيجة للتقدم العلمي في حقول المواصلات والإعلام) الذي يفسح في مجال التفاعل وتبادل الأفكار والخبرات، ويؤدي بالتالي إلى المزيد من النشاط والإنتاج. ومنها أخيراً، الالتحام القوي الذي نراه اليوم بين العلم والتكنولوجيا، والذي لم يكن قائماً في المراحل الماضية. فكثير من الابتكارات النظرية السابقة كانت بعيداً عن الميادين التقنية أو الصناعية. ومن ناحية أخرى، نجد أن كثيراً من الاختراعات البارزة، حتى تلك التي حدثت إبّان الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، أنجزت بعيداً عن الجامعات وغيرها من الدوائر المعنية بالقضايا العلمية النظرية[٤]. أما اليوم، فالتفاعل شديد بين هذين

---

(٤) انظر: Eric Ashby, *Technology and the Academies: An Essay on Universities and the Scientific Revolution* (London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1958), esp. chap. 3.

النشاطين، ولا يستطيع أي فرد أو أي جهاز علمي يشتغل بأحدهما أن يهمل الآخر، بل لا نكاد نستطيع أن نذكر أحدهما - العلم أو التكنولوجيا - إلا مقروناً برديفه. وهذا الالتحام والتفاعل بينهما يزيد فاعليتهما، ويمضي في إشعال ثورة كل منهما وثورتهما المزدوجة.

ب - هذا فيما يتعلق بالثورة الأولى الفاعلة في حياتنا الحاضرة والمهيئة لحياتنا المقبلة. أما الثورة الثانية: ثورة المطالب والمطامح، فهي أيضاً فريدة في التاريخ البشري من حيث الضخامة والحدّة والانتشار.

إن الإنسان مطبوع على التطلع إلى تحسين أحواله. وهذه الطبيعة فيه هي من جوهر إنسانيته، وهي أحد الدوافع الرئيسية التي حركته خلال القرون والأجيال إلى التقدم والرقي واكتساب حقوقه الفردية والجماعية. ولقد كانت حركته في هذه السبل هادئة رفيقة أحياناً، هادرة عنيفة أحياناً أخرى. وكانت مكاسبه، شأن المكاسب العلمية والتقنية، تغذي بعضها بعضاً وتتراكم وتتضخم خلال الزمن. وبوسع مؤرخ الحضارة الإنسانية أن ينظر إلى تطورها بهذا المنظار، وأن يرسم هذا التطور حسب تقدم الإنسان، فرداً ومجموعاً، في نيل حقوقه المختلفة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية وسواها. غير أن أياً من التحركات الإنسانية السابقة لنيل الحقوق وتحسين الأوضاع لم يرتفع، ولم يكن له أن يرتفع، إلى مستوى التحرك المعاصر ضخامة وحدّة وانتشاراً. وذلك لأسباب، منها: أن التحرك المعاصر هو امتداد للتحركات السابقة، البعيدة منها والقريبة، وقد انصبت وتجمعت فيه، فلا غرو أن يأتي أوفر حجماً وأكثر شدة وأبعد انطلاقاً من أي منها. يضاف إلى هذا أن الثورة العلمية التكنولوجية قد أحدثت، في ما أحدثت، ثورة في الاتصال والإعلام، فهدمت الحواجز التي كانت تقوم بين الأقطار والشعوب، وقلصت الأبعاد، وشدت أطراف العالم بعضها إلى بعض بما ابتدعته واستخدمته من الوسائل السريعة والأدوات النافذة. ونتج عن هذه الثورة الاتصالية الإعلامية واقع جديد، وهو أن أي تحرك في أية بقعة من بقاع المعمور أخذ يحدث صداه وأثره في البقاع الأخرى، مهما تكن بعيدة أو منعزلة. ومن هنا كان هذا التفاعل الفريد في التحركات الإنسانية المعاصرة الذي أدّى بدوره، مع سواه من العوامل، إلى إلهاب الثورة الناشبة في المطالب والرغبات وإلى حث السباق الملحاح لاقتناص الحقوق ورفع مستويات الحياة. وثمة عامل ثالث - وقد أتى أيضاً، إلى حدّ بعيد، بفعل تقدم العلم وانتشار المعرفة - وهو أن السلطات المهيمنة أو الضاغطة التي كانت في الماضي تمنع الأفراد والطبقات والشعوب من التحرك والمطالبة قد ضعفت أو تجلّت مواطن ضعفها. فالاستعمار التقليدي قد زال أو كاد عن كثير من

أصقاع المعمور. ولئن اتخذ أشكالاً وأساليب جديدة سواء في هذه الأصقاع أو في سواها، ولئن ظلّ أصحابه يجندون قواهم للمحافظة على سيطرتهم واستقلالهم، فإن محاولاتهم، بغاياتها القديمة وأشكالها وأساليبها المستجدة، معرضة للتقهقر والخسران لأن الشعوب غدت أكثر وعياً لحقوقها، وأوفر إيماناً بأن الاستعمار، مهما ينتعش وينتفض، آيل إلى زوال، وأنها مدعوة إلى النضال للتخلص منه وإزالته. وكذلك التحكم والاستغلال داخل المجتمعات - تحكم الفئات والطبقات الغنية المستغلة بالفئات والطبقات المحرومة المستغَلّة - فلئن ظلت له وجوه فظيعة شنيعة أو يكن بدّل بها وجوهاً أفظع وأشنع، فإن هذه الفئات والطبقات الأخيرة أصبحت أكثر تنبهاً له وإحساساً بأخطاره وأخذت تندفع بفعل آمالها ومطامحها المتصاعدة إلى مجابهته والسعي إلى التحرر منه. وما يهمنا لفت النظر إليه هو أن تراجع الاستعمار الخارجي والاستغلال الداخلي لم ينتج عن ضعفهما الذاتي بقدر ما جاء عن تنبه وعي الشعوب والطبقات المغلوبة وتفتح مشاعرها وأذهانها بأثر انحلال القيود الاعتقادية والنفسية التي طغت عليها قروناً عدة. فإنها لم تعد تستسلم اليوم إلى ما كانت تستسلم إليه قبلاً من قدر محتوم يتحكم بمصائرها، ولم تعد ترضى بحرمان وتعاسة في هذه الدنيا في سبيل نعيم وسعادة في الآخرة. وإذا وجدت بينها من لا تزال راضية أو مستسلمة، فإن الدعوات الداوية تتوجه إليها من كل جانب وتعمل لإثارة الشك والنقمة والمطالبة في ثناياها ولبثّ الأحاسيس التي تحررها يوماً بعد يوم من الرضى والاستسلام.

ولا بد لنا هنا من أن نؤكد أن هذه الثورة في المطالب والمطامح لا تقتصر على الشعوب المتخلفة النامية، وعلى الفئات والطبقات المحرومة، بل تتعداها إلى الشعوب والطبقات الغنية القادرة التي لا تكتفي بما لديها من متعة ورخاء وسلطة بل ترغب في استزادتها أو في تبديلها، مما يجعل هذه الثورة عالمية بكل معنى الكلمة ومنبثة في خلايا المجتمعات على اختلافها.

إن هذه الثورة هي إذن ظاهرة فريدة بين مثيلاتها في التاريخ. وهي تتفاعل وشريكتها - الثورة العلمية والتكنولوجية - فتغذي كل منهما الأخرى وتعززها. هذا في الآونة الحاضرة. أما بشأن الآونة المقبلة، فإن الدلائل تدل على أن هاتين الثورتين ستمضيان في الانطلاق والتفاعل والتعزيز المشترك وفي اكتساب المزيد من القدرة والحدة والانتشار. فهما، بلا جدال، أقوى العوامل الفاعلة في تكوين الحاضر، وسيظل لهما هذا الفعل، بل فعل أشد وأنفذ، في صوغ شكل المستقبل، وهو الشكل الذي نحاول رسم خطوطه في هذا الفصل.

٢ ـ تسارع التغير وشموله وجذريته

ولعل أول آثار الثورتين، وأول ما يتجلى لنا من ملامح المستقبل، هو استمرار التغير الذي نشهده في الأوضاع البشرية وتصاعده. إن هذا التغير المندفع يتسم بصفات ثلاث، أولها تسارعه. وهذه الصفة تبدو في كل ناحية من نواحي الحياة: في الأدوات والوسائل المادية، وفي البحث والاكتشاف والاختراع، وفي الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والخلقية. والأمثلة على هذا التسارع عديدة واضحة، وقد ذكرنا بعض ما يتصل منها بتسارع المعرفة اكتشافاً وتطبيقاً. ولنضف إليها الآن مثلاً واحداً فحسب، هو التكاثر السكاني. فلقد كان هذا التكاثر يحدث في القرن الماضي بمعدل يجعله يبلغ الضعف في حوالى ثمانين سنة، أما اليوم، فإن التضاعف يحدث في أقل من نصف هذه المدة، والدلائل تشير إلى أن هذه المدة ستقصر في القرون، بل العقود، التالية. وقد أخذ هذا التكاثر المتزايد يثير مخاوف السلطات ورجال الفكر والعمل في النطاقات القومية والعالمية ويهيب بهم إلى وضع الخطط وانتهاج السبل لكبح جماحه ومنعه من تعطيل الجهود التي تبذل لرفع مستويات الشعوب والطبقات المتخلفة.

ومع أن تسارع التغير يبدو في بعض قطاعات الحياة أشد منه في القطاعات الأخرى ـ ذلك أن التغيرات المادية والعلمية تكون دوماً أسرع من التغيرات الاجتماعية والفكرية وأوضح ـ فإنه يسري الآن في جميع القطاعات حتى تلك التي تتلكأ عادة عن سواها. ودليلنا على هذا أن التغير الاجتماعي أو العقلي أو الخلقي الذي كان يتطلب في الماضي قروناً أو عقوداً أخذ يحدث الآن في سنوات. والجيل الذي كان يمتد على أربعة عقود أو ثلاثة[٥] أخذ يضيق حتى إننا غدونا نرى في الزمن الواحد عدة أجيال بدلاً من جيلين أو ثلاثة. وبينما الأجيال تضيق زمناً، فإن الفروق ـ أو «الفجوات» ـ تتسع بينها. وإذا كانت ثمة «فجوة» في الماضي بين ابن السبعين وابن العشرين، فإننا نرى اليوم مثلها، أو أوسع منها، بين ابن الثلاثين وابن العشرين. بل إنه ورد على لسان بعض طلبة الجامعات في أميركا أن هناك «فجوة جيلية»[٦] بين طلبة السنة الرابعة النهائية من الكليات وطلبة السنة الأولى أو الثانية. وهذه الفجوات بين الأجيال المتقاربة سناً هي أوسع وأعمق من

(٥) عرّف ابن خلدون الجيل بأنه «عمر شخص واحد من العمر الوسط فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته». انظر: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **المقدمة** (بيروت: المطبعة الأدبية، ١٩٠٠)، ص ١٧٠.

(٦) Generation Gap.

الفجوات التي كانت تفصل فيما مضى بين الأجيال المتباعدة، وثورة التالي منها على السابق أشد وأشمل، إذ لم تعد حيية رفيقة بل أصبحت صريحة شديدة وأخذت تتسم في كثير من الأحيان بالنقمة الصارخة والعنف الهادر. كما أنها لا تقتصر على ظواهر الحياة وسبل السلوك العادية، بل طفقت تتناول الاعتقادات الأصيلة وأساليب التفكير والقيم الفردية والجماعية. وهذا أمر بيّن لا يحتاج إلى دليل، إذ نرى مظاهره في الأسرة والمدرسة والجامعة والمعبد والمنتدى والحزب وسواها من خلايا المجتمعات. وإذا كان هذا هو شأن التغيرات الاجتماعية والفكرية والخلقية، فأحرِ بالتبدلات المادية، في الاختراع والإنتاج وفي الأدوات والوسائل وأمثالها، أن تكون أكثر تسارعاً وأشد وضوحاً وبروزاً.

أما الصفة الثانية التي يتسم بها التغير المعاصر والمقبل، فهو شموله، وهذا الشمول ذو وجهين: أولهما ما عرضناه في كلامنا السابق من أنه ينفذ إلى جميع قطاعات الحياة ويسري في مختلف ثناياها، لا يكاد يقف في وجهه حاجز أو يمنع انبثاثه مانع أو يخرج عن حكمه وفعله أي جانب أو قطاع. وثانيهما أنه قائم في الدنيا كلها. ففي الأزمنة الغابرة كانت تقوم مجتمعات متحركة متبدلة في بعض الأصقاع، ومجتمعات ساكنة راكدة في أصقاع أخرى. كانت مراكز المدنيات، سواء في الشرق الأدنى أو الشرق الأقصى أو أوروبا أو سواها، لا تتعدى، مهما تتسع، حدوداً معينة. بل حتى الأمس القريب، وبعد قرون من قيام المجتمعات المتطورة، ظلت أصقاع واسعة وشعوب عديدة وكثيفة في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية غرقى في سباتها لا تتغير ولا تشعر بضرورة التغير. أما اليوم فإنها تنهض من كل جانب وتفتح صدورها لما يهب عليها من كل جهة، وتسعى هي ذاتها إلى التغير كما يسعى هو إليها. وإن بقي اليوم منها جزء أو جانب معزولاً أو شبه معزول عن التغير أو قليل التأثر به، فإن التطورات المقبلة كفيلة بأن تخرجه من عزلته النسبية، وأن تعرّضه وتخضعه لهذا التأثر. فالتغير المتسارع هو إذن ظاهرة شاملة حياتياً وانسانياً، ومضيّه في التسارع يسير جنباً إلى جنب مع إمعانه في الشمول.

ومن الطبيعي أن يمتد فعل هذا التغير المتسارع الشامل إلى ما دون المظاهر والنتائج وأن ينفذ إلى البواطن والأصول. فإن القوى الثائرة التي تطلقه تنفذ به عمقاً كما تدفع به اتساعاً. ولكن من الطبيعي أيضاً، أن يكون نفاذه العمقي أقل من اتساعه الأفقي، فالنار تلتهم أوراق الأشجار وأغصانها قبل أن تتسرب إلى مغارسها ومنابتها، وجدران الأبنية وأعمدتها تتهاوى في الزعازع والزلازل قبل أن تتهدم أسسها. وهكذا في العواصف واللواهب الإنسانية، فإنها تتناول ما يقع على سطوح الحياة قبل أن تتغلغل إلى أعماقها، أو هي إن بلغت الأعماق وشيكاً فإنها لا تسري فيها مثل سريانها في السطحيات والمظاهر.

وها نحن نشاهد أن التبدلات في مظاهر العيش هي اليوم أكثر انتشاراً من التبدلات في النظم الفكرية والنفسية التي تمس صميم الحياة. فالمسافر المنتقل من بلد متطور إلى بلد متخلف، يستخدم اليوم نفس الوسائل النقلية التي تستخدم في بلده، وينزل فنادق متماثلة أينما حلّ، ويجد البضائع ذاتها معروضة في واجهات المخازن، ولا يكاد يطلب شيئاً من الأشياء التي تعوّدها في بلده إلا وجده. ولكن هذا التماثل في الأدوات والمستحدثات والوسائل الظاهرة لا يقابله تماثل موازٍ في البواطن والدافع، أي في الشؤون الاجتماعية والعقلية والثقافية، وفي الأفكار والقيم التي منها تنشأ التصرفات الفردية والجماعية.

على أنه لا بد لنا من أن نؤكد أن هذه التبدلات الباطنية، وإن كانت تتخلف في الواقع عن التبدلات الظاهرة سرعةً وفعلاً، قد أصبحت مثار إحساس وتنبه واهتمام، وبدأت تستجذب الرغبات وتستقطب المطالب. وينطبق هذا بخاصة على الطبقات والشعوب المحرومة، وعلى الأجيال الصاعدة أينما كانت. فالأولى منها أخذت تحس بأنها تعجز عن التغلب على تخلفها وتقليص الشقة بينها وبين الطبقات والشعوب المنعمة بالتغيرات السطحية أو بالتطورات البطيئة، وأنها مدعوة إلى إحداث تغيرات جذرية في النظم والعقائد وفي منطلقات الفكر والسلوك. ولذلك أخذت دعوات «الانقلابية» و «الثورية» ترتفع من صفوفها، وغدت هي أكثر انقياداً لهذه الدعوات. ويقوى هذا الشعور عند أجيالها الصاعدة بخاصة، وغالباً ما تكون هذه الأجيال هي التي تطلق تلك الدعوات أو التي تبادر قبل غيرها إلى تبنيها والتجند في سبيلها. وكذلك شأن الأجيال الصاعدة في المجتمعات المنعمة، فإنها ـ على اختلاف منطلقاتها عن منطلقات أمثالها في المجتمعات المتخلفة ـ تماثلها أصلاً في النقمة على التقاليد والأوضاع والنظم الموروثة، وفي ضرورة العمل الانقلابي السريع لإحداث التغيرات الجذرية والتبدلات الأساسية المنشودة. هذا الإحساس المنتشر في شتى الأصقاع بضرورة هذه التغيرات والتبدلات له خطره البليغ، إذ إن الإحساس بالحاجة هو العامل الأول والشرط المبدئي لتحقيقها، ولسنا نستطيع أن ننكر أثره المحرك للأفكار والنفوس والأمزجة والمناخ العام، مهما يكن قدر التحقيق ومستواه. بل إن تلكؤ التحقيق وتباطؤه يزيد الإحساس قوة والمطالبة اندلاعاً. وفي أي حال، لا نظننا مخطئين إذا زعمنا أن التغير الذي سيتسم به المستقبل سيكون، بالإضافة إلى تسارعه وشموله، تغيراً جذرياً، وإذا تقدمنا، بالتالي، إلى زعم آخر، هو أن مظاهر هذا التغير لن تنحصر في الكم والدرجة فحسب، بل ستتعداهما إلى الكيف والنوع. إننا نرى أن المستقبل الذي تبدو ملامحه في الآفاق سيكون، ببعض وجوهه ومميزاته الأساسية على الأقل، مختلفاً اختلافاً جوهرياً وكيفياً عمّا خبرناه في الماضي أو ما

نخبره في الحاضر. ولعلّ قولنا هذا سيتضح ويتأيد بما سنعرض من الملامح المستقبلية الأخرى.

٣ ــ تزايد خطورة المبتكرات العلمية والتكنولوجية

نجدنا مدفوعين إلى العودة مجدداً إلى الثورة العلمية والتكنولوجية الحاضرة والمقبلة. ولكننا لا نتناولها هنا، كما فعلنا في ما سبق من هذا الفصل، من حيث إنها عامل مؤثر مقرّر، بل من حيث نتائجها المتوقعة وإمكاناتها المنبثقة التي ستسبغ طابعها على المستقبل. لا شك في أن هذه النتائج ـ ما تحقق منها وما يلوح في الآفاق ـ تأتي رائعة متلاحقة مكتسحة حقول الطبيعة والحياة، وستزداد روعةً وتلاحقاً واكتساحاً على الأيام. وهي بيّنة أنّى تطلعنا، وفي أية جبهة من الجبهات أجلنا أبصارنا. ففي جبهة الموارد والمواد الخام، ثمة مصادر لا تزال مهملة نسبياً ستتوجه إليها فاعليات الاستخراج والاستثمار، وأهم هذه المصادر البحار والأوقيانوسات. وفي جبهة القوة الصناعية، ستتصاعد هذه القوة ـ كمّاً وفاعليةً ـ سواء من مصادرها المعروفة كالماء والفحم والنفط وسواها، أو من مصادر جديدة كالذرّة والشمس (على نطاق واسع). وفي جبهة المواد، ستصطنع مواد مبتكرة كانت أولى طلائعها اللدائن، وسيكون اصطناعها مبنياً على تغيير تركيب جزيئاتها وعلى المعرفة الفيزيائية أكثر منه على المعرفة الكيميائية. وفي جبهة الأساليب التكنولوجية، ستزداد هذه الأساليب دقةً وتفنناً وأثراً في ابتداع الأدوات واستنباط الوسائل وفي اتساع استخدامها في الزراعة والصناعة والتجارة والإدارة وما إليها. وستكون أهم هذه الأساليب والوسائل: الأوتوماتية، والحساب الالكتروني، والسيبرنية. إن آثار هذه الموارد، والمواد، والقوى، والأساليب، المبتدعة أو التي ستبتدع، ستبرز في كل ناحية من نواحي الحياة الإنسانية، من أبسطها كالغذاء واللباس والسكن إلى أرقاها كالأوضاع العقلية والخلقية، وستسهم، كما قلنا، في جعل المستقبل مختلفاً عن الماضي والحاضر لا كماً ودرجةً وعرَضاً فحسب، بل كيفاً ونوعاً وجوهراً.

غير أن ثمة مبتكرات علمية تكنولوجية أخرى بدأت تبدو للعيان وتخرج بوادرها للتحقيق، وهي تدل، أكثر مما تدل المبتكرات التي ذكرنا، على التبدلات الكيفية القادمة وعلى التغيرات الجذرية التي تلوح في الآفاق الطالعة. فإن المبتكرات العلمية التكنولوجية التقليدية كانت تقوم في حقول الإنتاج المادي: في استنباط الموارد، وصنع الأدوات، وتجهيز الوسائل التي يستخدمها الإنسان. أما هذه المبتكرات الجديدة فإنها تنصرف إلى الإنسان ذاته بهدف التأثير في طبيعته، بل «صنع» هذه الطبيعة أو «إعادة صنعها»، كما

يستدل من اللفظ الذي أخذ يطلق على هذه المحاولات، وهو «الهندسة الحياتية» أو «هندسة الحياة»[٧]. ويدخل في هذا النطاق: استئصال أعضاء الجسم الحيوية (كالقلب أو الكلية) عندما تهرم أو تفسد وزرع أعضاء حيّة أو اصطناعية مكانها، وتقوية مناعة الجسم وقدرته الذاتية على ترميم أعضائه وأنسجته وتجديدها، والتغلب على أسباب العلل التي ما زالت مستعصية كالسرطان، وما ينتج عن هذه المبتدعات وأمثالها من قدرة مستجدة للسيطرة على الآفات الجسدية. ولهذه القدرة خطورتها التي قد لا نستطيع الآن تقديرها، ولكن لا بد من أن نؤكد أحد وجوهها البارزة، وهو التصدي للهرم، ومضاعفة حياة الإنسان الناشطة، وإقصاء الموت الطبيعي، وما لهذا كله من آثار في الحياة الفردية وفي الأوضاع السكانية والحضارية. وتشمل هذه «الهندسة» أيضاً استخدام العقاقير وسواها من الوسائل في ما يتعدى مكافحة الأمراض وإطالة الحياة، ونعني بذلك تغيير طبيعة الانسان الجسدية وبالتالي طبيعته النفسية والعقلية والخلقية، كأن يصبح أكثر ذكاءً أو نشاطاً أو أقل بغياً واعتداءً. يضاف إلى هذا تطور الأساليب المتبعة الآن في التأثير النفسي المباشر التي يستنبطها ويطبقها المشتغلون بعلوم النفس والاجتماع وفنون الدعاوة والإعلام. وأشد هذه الإمكانات المتوقعة خطورة ما يتعلق بتكييف «الجينات»[٨] أو الجزيئات الموروثة، سواء من حيث التحكم بجنس الفرد ذكراً أو أنثى، أو من حيث إيلائه خصائص معينة. إن التمكن من هذه الوسائل التوريثية بشكل نافذ يفتح الباب مشرعاً لتبديل طبيعة الأجيال الجديدة. وفي هذا ما فيه من إمكانات لترقية الإنسانية إذا أحسن استعمال هذه الوسائل، ومن الأخطار والشرور التي لم يسبق لها مثيل إذا أسيء الاستعمال.

وتتصل بهذه الابتكارات المتوقعة في تعديل طبيعة الإنسان، ابتكارات أخرى في توليد العقول الاصطناعية. إن تطور صنع الحواسب الإلكترونية في السنوات الخمس والعشرين الماضية يدل على ما يمكن أن تقوم به الآلات الاصطناعية من عمليات عقلية كانت مقصورة على الدماغ الإنساني وحده أو تتعدى بتعقدها وسرعتها طاقة هذا الدماغ. ولم يعد استخدام هذه الآلات محصوراً في العمليات الحسابية الرياضية، بل تجاوزها إلى التطبيقات التكنولوجية والاهتمامات العلمية وإلى الحقول التجارية والإدارية والتربوية والفنية. يقول أحد كبار علماء الفيزياء في الولايات المتحدة: «وهكذا فإن من

(٧) Bio-Engineering.
(٨) Genes.

المرجح أن ظهور آلات عاقلة سيتبعه قريباً ظهور آلات متفوقة في قدرتها العقلية[٩]، كما يحتمل أن تصنع آلات غير هذه وتلك يكون لها ما للبشر من قدرات أخرى كانت حتى اليوم حكراً لهم كالإبداع الفني، ثم تتفوق عليهم في هذه المجالات. إن هذه الإمكانات تقدم للمجتمع الإنساني فرصاً جديدة ومشكلات جديدة»[١٠].

ويدخل في نطاق هذه الآفاق المتفتحة الاكتشافات المتوقعة في عوالم الفضاء، وبخاصة ما يتعلق بوجود حياة أو كائنات حية في بعض أجرامها، وإمكان الاتصال بهذه الكائنات التي قد تكون دون الكائنات الأرضية قدرة ورقياً أو تفوقهم في ذلك. ولا حاجة إلى القول إن الاهتمام بهذا الموضوع لم يعد أمراً خيالياً، بل غدا موضع دراسات علمية وتطبيقات عملية لا بد من أن تبدو آثارها في المستقبل القريب أو البعيد[١١].

في ختام عرضه لهذه التطورات العلمية والتكنولوجية المتوقعة، يقول العالم الفيزيائي المذكور: «إني أعتقد اعتقاداً مكيناً أن واقع مستقبل التكنولوجيا خليق بأن يتعدى أقصى رؤانا»[١٢]. وهذا القول يتسق وما يردد هو وغيره من المعنيين بهذه الشؤون المستقبلية من أن المستقبل، حتى القريب منه، لن يكون مجرد «امتداد»[١٣] للحاضر والماضي، بل سيمثل، من وجوه أساسية عديدة، «انقطاعاً»[١٤] عنهما وولوجاً في عهد جديد من عهود الإنسانية له خصائصه الفريدة التي لم نخبرها من قبل والتي يجب أن نبادر إلى إدراك كنهها والاستعداد لها.

٤ ــ إطلال الطور «بعد الصناعي»[١٥]

إن التغيرات الكيفية التي تتسم بها وتحدثها الثورة العلمية التكنولوجية الجديدة

(٩) Superintelligent Machines.

(١٠) Gerald Feinberg, *The Prometheus Project; Mankind Search for Longrange Goals* (Garden City, N.Y.: Doubleday, ©1969), pp. 78-79.

(١١) حول المؤلفات المعنية بهذه الابتكارات المتوقعة والآفاق المتفتحة في مجالات «الهندسة الحياتية» وسواها، انظر: المصدر نفسه، الفصل الثالث، ص ٥٤ - ١٠٩، و Dennis Gabor, *Innovations: Scientific, Technological and Social* (Oxford: Oxford University Press, 1970), esp. pp. 34-54 and 67-75.

(١٢) Gabor, Ibid., p. 109.

(١٣) Continuity.

(١٤) Peter Ferdinand Drucker, *The Age of Discontinuity; Guidelines to Our Changing Society* (New York: Harper and Row, [1969]).

(١٥) Post-Industrial.

ستؤدي، حسب ما يرى الباحثون التطلعيون، إلى تغيرات كيفية مماثلة في المجتمع الإنساني تنبىء بافتتاح طور جديد من أطوار تاريخه. إننا إذا التفتنا إلى هذا التاريخ المديد، واتخذنا تطوّر وسائل الإنتاج وسبل العيش دليلاً، أمكننا بإيجاز وتبسيط، أن نتبيّن ثلاثة أطوار رئيسية وطوراً رابعاً يبدو في الآفاق: أولها الطور الطبيعي القنصي الذي كان الإنسان فيه يعيش مما توفره له الطبيعة من أعشاب ونباتات ومما تعلّم أن يقنصه من حيوانات. ويمتد هذا الطور من ظهور الانسان على وجه البسيطة إلى اكتشافه وسائل الزراعة، تلك الوسائل التي مكنته من الاستقرار، ومن إنشاء القرى والمدن، وبالتالي من ولوج ميادين «التمدن» أو «التحضر». هذه التبدلات الكيفية التي حدثت حوالى الألف الثامن قبل الميلاد أفضت إلى الطور الثاني، الطور الزراعي، الذي امتد حتى منتصف القرن الثامن عشر بعد الميلاد، وساده في عهوده الأولى نظام الرق وفي عهوده التالية نظام الإقطاع. ثم قامت الثورة الصناعية في الغرب بعد أن مهدت لها «النهضة» الفكرية والفتوحات الجغرافية والتوسعات التجارية والإصلاح الديني وظهور الطبقات الوسطى، فأخذت تصنّع وسائل الإنتاج وتمضي في القضاء على الإقطاع، وكان من هذا كله الطور الثالث الذي أطل على الإنسانية ـ الطور الصناعي ـ والذي جاء مختلفاً كيفاً ونوعاً عن الطور الزراعي السابق اختلاف هذا عن الطور الطبيعي القنصي الأول. أما الآن، فإن الباحثين التطلعيين، يرون، كما قلنا، أننا على عتبة طور رابع يختلف كيفاً ونوعاً عن الطور الصناعي، وأن هذا الطور الجديد الذي تمهد له التغيرات الحاضرة، العلمية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، سيتركز ويبرز واضحاً إلى الوجود في أواخر هذا القرن أي حوالى العام ٢٠٠٠ بعد الميلاد[١٦].

ومما يلاحظ في هذا التحديد للأطوار الثلاثة الرئيسية التي جازها التاريخ البشري حتى الآن أن الطور الأول كان أطولها إذ امتد حوالى خمسمائة ألف سنة من ظهور الجنس الإنساني إلى قيام المدنيات القديمة. أما الطور الثاني فقد دام حوالى عشرة آلاف سنة، ثم تبعه الطور الثالث الذي لم ينقضِ على ظهوره أكثر من مئتي سنة حتى بدأت

---

(١٦) ثمة من يبسط هذا التقسيم إلى حد أبعد فيجعله مؤلفاً من ثلاثة أطوار:

١ ـ الطور «قبل الحضاري» الذي يمتد على حوالى خمسمائة ألف سنة، من ظهور الجنس الانساني الذي تحدرنا منه Homo Sapiens.

٢ ـ الطور «الحضاري» ويمتد على عشرة آلاف سنة من ٨٠٠٠ قبل الميلاد إلى ٢٠٠٠ بعد الميلاد.

٣ ـ الطور «بعد الحضاري» الذي سيبدأ حوالى العام ٢٠٠٠ بعد الميلاد.

تبدو نهايته في المجتمعات المتقدمة وتطل طلائع الطور الرابع الذي يليه. وفي هذا ما يدل على تقلص مدى التغيرات الحضارية الأساسية عبر التاريخ، وعلى تسارع هذه التغيرات العجيب في الآونة الأخيرة، فنحن اليوم نخبر في عقود ما كان يخبره أسلافنا الأقربون في قرون، وأسلافنا الأبعدون في عشرات أو مئات من القرون. وهكذا سيكون الأمر ـ بل أعظم منه وأعجب ـ لمن سيأتي بعدنا.

وثمة ملاحظة ثانية، وهي أن هذا الطور الجديد «بعد الصناعي» لن يتيسر في ختام هذا القرن لشعوب الأرض قاطبة، بل سيميز بعضاً من الشعوب السبّاقة في مجال التطور، كالولايات المتحدة الأميركية واليابان وكندا والدول السكندنافية وفرنسا وألمانيا الغربية والشرقية وبريطانيا والاتحاد السوفياتي، على تفاوت فيما بينها في مدى ولوجها فيه واتسامها بصفاته. وستبقى شعوب أخرى متطورة قاصرة عنه في مراحل متدرجة من الطور الصناعي، بل ستظل شعوب متخلفة في أطوار «ما قبل الصناعة». وهذا كشأن التفاوت في الطور الصناعي الحاضر، الذي يقتصر أيضاً على بعض شعوب الأرض، مع تباين في درجة تطورها فيه، بينما تتخلف عنه شعوب عديدة أخرى. وهكذا أيضاً كان الأمر في الطور الزراعي. غير أن هذا التفاوت بين الشعوب، وإن كان قائماً في الأطوار كلها، فقد اتسع بتقدم التطور، فكان قليل المدى والخطر في الطور الزراعي بالنسبة إلى ما بلغه في الطور الصناعي، وهو في هذا الطور دون ما سيكونه في الطور المقبل. ومردّ ذلك إلى التغيرات الثورية التي جاءت بها الثورة العلمية ثم الصناعية الأولى، وإلى التغيرات الأكثر ثورية التي تحملها الثورة العلمية الصناعية الحاضرة، وإلى القدرات والكفاءات المتضخمة التي تضعها هذه الثورات في أيدي الشعوب التي تقتحمها بالنسبة إلى الشعوب التي تتلكأ عنها أو تتجاهلها.

ومع أن أكثر الباحثين المستقبليين متفقون على أننا على عتبة طور جديد من أطوار الحياة الإنسانية، فهم يختلفون في تحديدهم لسمته البارزة وفي النعت الذي ينعتونه به. إن اللفظ الأكثر شيوعاً في هذه الأيام هو، كما قلنا، الطور أو المجتمع «بعد الصناعي»، وقد صاغه العالم السوسيولوجي الأميركي دانيال بِل[١٧]، وأخذه عنه وأسهم في تعميمه هرمن كاهن في مؤلفاته وفي منشورات مؤسسة هدسن التي يديرها[١٨]، وغيره من

---

(١٧) Daniel Bell, «Notes on the Post-Industrial Society,» *Public Interest*, no. 6 (Winter 1967), pp. 24-35, and no. 7 (Spring 1967), pp. 102-118.

(١٨) Herman Kahn, The Hudson Institute.

الباحثين والمؤلفين كجان جاك سرفان شرايير في كتابه **التحدي الأميركي**(١٩) الذي أصاب انتشاراً واسعاً وأحدث أثراً كبيراً في فرنسا وخارجها. على أن هذا التعبير: «بعد الصناعي»، لا يتضمن أي محتوى إيجابي معين، وإنما يدل فقط على أن هذا الطور سيأتي بعد الطور الصناعي المعروف وسيتخطاه. ومثله التعبير: «بعد الحديث»(٢٠) أي الذي سيلي الطور القائم، تبعاً للتقسيم الثلاثي المعروف للتاريخ البشري ـ القديم، والوسيط، والحديث ـ وكذلك التعبير: «بعد الحضاري»(٢١)، أي الذي سيتبع طور الحضارة البشرية كما عرفناها منذ نشوئها حتى الوقت الحاضر.

وعندما يحاول الذين يتطلعون إلى الطور القادم لاستخلاص محتواه واستجلاء سماته، نجدهم ينسبون إليه عدة صفات وخصائص، دون أن يكون ثمة اتفاق بينهم على ما هي أشدها تمييزاً له وانطباقاً عليه. فمنهم من يبرزون الزيادة المرتفعة في الانتاج الوطني وفي معدل الدخل الفردي السنوي، ويتخذونها معياراً للتقدم وللانتقال من طور إلى طور. يقول بعضهم مثلاً إن معدّل الدخل الفردي السنوي في الطور البدائي يقدّر بحوالى خمسين دولاراً، وقد ارتفع في الطور الزراعي إلى ما بين خمسين وخمسمائة دولار، وهو يتراوح في الطور الصناعي أو الحديث بين خمسمائة وخمسة آلاف دولار(٢٢)، أي عشرة أضعاف ما كان عليه في الطور الزراعي. وهم يعتبرون أن أي مجتمع يرتفع معدل الدخل الفردي السنوي فيه إلى ما يوازي خمسة آلاف دولار على الأقل يتخطى الطور الصناعي القائم ويلج الطور الجديد، ويبدأ باكتساب خصائص طريفة تميزه عن المجتمعات التي لا تزال تعيش في الأطوار السابقة. ومن هذه الخصائص التي يعددها الباحثون التحول من التصنيع المعروف كصناعات الحديد والفولاذ والألبسة والسيارات وما إليها من التصنيع الذي يقوم على التكنولوجيا العلمية الراقية أو المتفوقة(٢٣) كالصناعات الالكترونية وأمثالها. ويتعدى بعضهم هذا ليقولوا إن التصنيع بكامله سيفقد سيطرته في الطور الجديد، فكما ضعف شأن الزراعة بالنسبة إلى الصناعة في طورنا الحاضر ستضعف

---

(١٩) Jean-Jacques Servan-Schreiber, *Le Défi américain* (Paris: [s.n.], 1967), pt. 1, chap. 3, pp. 43-48.

(٢٠) Post-Modern.

(٢١) Post-Civilized.

(٢٢) Herman Kahn and B. Bruce-Briggs, *Things to Come* (New York: [n.pb.], [1972]), pp. 222-223.

(٢٣) High Technology.

الصناعة في الطور المقبل بالنسبة إلى القطاع الثالث[٢٤] من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أي قطاع «الخدمات». بل يذهب بعض هؤلاء إلى أنه سيتولد عن قطاع الخدمات قطاع رابع[٢٥] لا يتصدى للإنتاج المادي أو للربح، وإنما للنشاطات التي تراد لذاتها أي النشاطات العلمية والفنية والدينية والثقافية والرياضية والترفيهية. وبسبب أهمية المعرفة، سواء في التصنيع المتفوق وفي الخدمات وفي هذا القطاع الرابع الذي ذكرناه، فإن بعض الباحثين يؤكدون أن امتلاك المعرفة وتجديدها وابتكارها ونشرها ـ أن هذه النشاطات «المعرفية» ستكون هي الطابع الغالب للطور المقبل، ولذا تراهم يدعون هذا الطور «طور المعرفة» ويطلقون على المجتمع الذي يلجه «مجتمع المعرفة». ويركّز آخرون على اتساع مجالات الفراغ والراحة في المجتمعات القادمة بفعل الابتكارات التكنولوجية المتلاحقة والقدرة الانتاجية المتسعة، فيعتبرون أن ملء الفراغ بالنشاطات المرفهة والنافعة سيكون من أهم متطلبات تلك المجتمعات ومن أعقد مشكلاتها في الوقت ذاته. إن هذه السمة من سمات الطور المقبل، مضمومة إلى سمات أخرى كأهمية المعرفة وكتضاؤل الرغبة في الإنتاج والاستهلاك، تدفع بعض الباحثين إلى الذهاب إلى أبعد مما يذهب إليه من يدعون هذا الطور: «بعد الصناعي»، فيدعونه: «بعد الاقتصادي»[٢٦].

هي ذي بعض الخصائص التي تنسب إلى الطور التاريخي المقبل، والتي يعمد الباحثون إلى شرحها وتحليلها، كل حسب المبادىء الأصلية التي ينطلق منها. أما نحن فنكتفي بذكرها ذكراً إجمالياً: ارتفاع الإنتاج الوطني ومعدل الدخل الفردي، التكنولوجيا المتفوقة، تضخّم قطاع الخدمات، ارتفاع شأن المعرفة، اتساع فرص الراحة والترفه، تقلص الدوافع الاقتصادية ـ آملين أن يكون في هذا الإجمال دلالة أولية على محتوى الطور الجديد واتجاهاته، وعلى ميزات المجتمعات التي ستخطو إليه. ولنؤكد مرة ثانية أننا عندما نتكلم عن هذا الطور الجديد المقبل لا نعني أنه سيشمل شعوب الأرض جمعاء. إنه سيقتصر على الشعوب التي ستلجه بتطورها المتفوق، بينما شعوب أخرى تبقى متخلفة عنه. فالأوصاف التي ذكرنا من «بعد صناعية» أو «بعد اقتصادية» أو «معرفية» تنطبق على هذه المجتمعات فحسب، وهي تميّز مجتمعاً عن مجتمع، كما تفرّق طوراً عن طور.

---

(٢٤) Tertiary Sector.

(٢٥) Quaternary Sector.

(٢٦) Post-Economic.

٥ ـ ارتفاع شأن «المعرفة»

ومن هذه الخصائص المتنوعة والمترابطة في آن، ثمة خاصة يجدر بنا أن نقف عندها، للخطورة الكبيرة، بل، حسبما يقول البعض، للخطورة الكبرى التي يتوقع أن تكون لها في مقبل الأيام بحيث إنها ستسبغ على الطور الجديد والمجتمع الجديد طابعهما الرئيسي. نعني بذلك تمكن المعرفة وتفوقها وانتشارها، مما يدعو هذا النفر من الباحثين إلى أن يسمّوا المجتمع المذكور، كما قلنا، «مجتمع المعرفة»[٢٧]. ويقول أحدهم: «اللدائن والترانزستورات والحواسب ـ قد لا يكون لأي من هذه الشواهد الرائدة وحده دلالته الكافية، ولكن عندما نجمعها بعضاً إلى بعض تسطع الحقيقة التالية، وهي أن مجتمعاً جديداً قائماً على المعرفة هو في سياق البروز من المجتمع الصناعي الحاضر، كما برز المجتمع الصناعي في القرن الثامن عشر من مجتمع قائم على الزراعة... ومع صعود المجتمع القائم على المعرفة (وما يرجح من انحطاط الصناعة التقليدية)، يتكوّن أمامنا انقطاع يبدو أنه سيأتي باتاً واضحاً يشبه الانقطاع الذي كان بين المجتمع الزراعي القديم (ذي الطابع الأرستقراطي) والمجتمع الصناعي (ذي الطابع الديمقراطي)»[٢٨].

ويقول هؤلاء، ونقول معهم: «المعرفة» لا «العلم»، لأن المفهوم المقصود يتعدى العلوم بمعناها الصرف لينسحب على الثقافة بمختلف جوانبها، بل ليشمل جميع أنواع المعلومات والمهارات التي يكتسبها الإنسان بالتحقيق والاختبار، والأساليب التي يمارسها لصنع حاجاته وتنظيم شؤونه وترقية عقله ونفسه. وقد سمّى باحث اقتصادي أميركي هذه النشاطات «صناعة المعرفة»[٢٩]. وتحوّط بعض الشيء في هذه التسمية للفروق القائمة بين هذه «الصناعة» والصناعات التقليدية في البنية والوسائل والنتاج. ولعلّ تعبير

---

(٢٧) The Knowledge Society.

انظر: Drucker, *The Age of Discontinuity; Guidelines to Our Changing Society,* pt. 4, pp. 261-380.

«La Société des connaissances»:

انظر: François Hetman, *La Maîtrise du futur,* économie et société (Paris: Edition du Seuil, 1971), pp. 114-158.

La Société basée sur le savoir:

انظر: Lucien Gérardin, *Les Futurs possibles* (Paris: Hachette, 1971), pp. 48-51.

(٢٨) Gérardin, Ibid., pp. 50-51.

(٢٩) Fritz Machlup, *The Production and Distribution of Knowledge in the United States* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1962), p. 44.

«قطاع المعرفة»، أو التعبير الأشمل الذي يطلقه المؤلف ذاته: «الصناعات والأعمال المنتجة للمعرفة»[٣٠]، هو أقرب إلى المقصود. ذلك أن ثمة فاعليات مجتمعية مختصة بإنتاج المعرفة ونقلها ونشرها يمكن أن تدعى على وجه التشبيه «صناعات» كالتعليم والبحث والطباعة والنشر والإعلام بفروعها المختلفة. وهناك، بالإضافة إليها، فاعليات في الصناعات الأخرى، تتجه إلى شؤون المعرفة وتطويرها وتطبيقها (كأعمال الباحثين في الصناعات الكيميائية أو الزراعية)، وإن تكن الغاية الأولى لهذه الصناعات إنتاج السلع والخدمات المادية. وقد حلّل هذا الباحث تطور قطاع المعرفة في الولايات المتحدة في منتصف هذا القرن، فخرج بعدة نتائج، منها: (١) أن نسبة العاملين في هذا القطاع إلى مجموع القوى العاملة ارتفعت من ١٠,٧ بالمئة عام ١٩٠٠ إلى ٢١,٦ بالمئة عام ١٩٣٠ إلى ٣١,٦ بالمئة عام ١٩٥٨[٣١]، و (٢) أن نسبة دخل أولئك العاملين إلى الدخل الوطني الإجمالي بلغ ٢٦,٨ بالمئة عام ١٩٥٨[٣٢]، و (٣) أن نموه (حسب الإحصاءات المتوفرة) في السنوات الإحدى عشرة حتى عام ١٩٥٨ كان بمعدل ١٠,٦ بالمئة سنوياً، بينما أن نمو الدخل الوطني الإجمالي (مع تعديل الأسعار) كان بمعدل ٥,٩ بالمئة، مما يجعل النمو في إنتاج السلع والخدمات الأخرى بمعدل ٤,١ بالمئة[٣٣]. لقد استخدم هذا الباحث الاقتصادي الأساليب التحليلية والتقييمية الدقيقة في تقديراته، وأحاط استنتاجاته بكثير من التحفظ. وعلى رغم هذا التحفظ، نجد حقيقة واضحة تظهر من هذه الاستنتاجات، وهي أن قطاع المعرفة، مهما يكن المقياس أو مجموعة المقاييس التي تتخذ لقدر حجمه وأثره ـ عدد العاملين فيه ومستواهم، أو درجة انسيابه في فاعليات المجتمع، أو نصيبه من الدخل الوطني، أو غير ذلك ـ أن هذا القطاع آخذ في الاتساع، وأن إنتاج المعرفة ونقلها ونشرها تغدو، أكثر فأكثر، الجهد المميز للمجتمعات المتطورة.

وإذا اقتصرنا من هذه الصناعات على «صناعة التعليم» وحدها، وجدنا أن العاملين في حقولها يتكاثرون عدداً ويعظمون أهمية في العالم كله. يستدل على هذا من المبالغ المتزايدة التي تنفق على هذه الصناعة سواء قيست بمجموعها أو قدّرت بنسبتها المئوية إلى الموازنة أو إلى الناتج الوطني القائم. وينطبق هذا على الدول المتخلفة مثل ما ينطبق على الدول المتقدمة، بل إن تلك الدول لتجهد في تخصيص مبالغ ونسب مرتفعة من

---

(٣٠) موضوع الفصل الثالث وفي ثنايا الكتاب.

(٣١) Machlup, Ibid., pp. 384-385.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٩٩.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٧٤.

مداخيلها المحدودة تلبية لمطامح شعوبها في التنمية السريعة حتى ليأتي هذا التزايد أحياناً أوفر مما هو عليه في الدول المتقدمة[٣٤]. وفي تقرير حديث وضعته لليونسكو لجنة دولية برئاسة وزير التربية الفرنسي السابق إدغار فور، يقدّر أن دول العالم بأسرها (عدا الصين الشعبية وكوريا الديمقراطية وفيتنام الديمقراطية) أنفقت على التعليم عام ١٩٦٧ خمسة بالمئة من مجموع ناتجها الوطني القائم، وأن هذه النسبة تتراوح بين ٣,٦ بالمئة في أميركا اللاتينية، و٣,٨ بالمئة في آسيا (عدا الدول الثلاث المذكورة آنفاً)، و٤,٢ بالمئة في افريقيا، و٤,٥ في أوقيانوسيا، و٤,٧ بالمئة في أوروبا والاتحاد السوفياتي والدول العربية، و٥,٩ بالمئة في أميركا الشمالية[٣٥]. والدلائل تدل على أن هذه النسب ترتفع باطراد ولعلّها ستبلغ حوالى عام ١٩٨٠ بين ٨ بالمئة و١٢ بالمئة، وسيغدو التعليم على الأرجح في مقدمة النشاطات الاقتصادية الاجتماعية، وسيكوّن مع بقية صناعات المعرفة، في كثير من البلدان، بين الثلث والنصف من الناتج الوطني القائم[٣٦].

ويمكن تقدير الخطورة الفائقة التي ستكتسبها المعرفة من الاتجاهات الثلاثة التالية:

أ ـ ما ذكرنا من اتساع صناعات المعرفة وتكاثر المشتغلين بها، كمّاً وشأناً، سواء بشكل مطلق أو بالنسبة لسائر صنوف العمالة. وقد ذكرنا مثلاً على ذلك تطور صناعة قديمة ـ ولعلها أقدم الصناعات ـ وهي التعليم، ونضيف إليها صناعة حديثة جداً، وهي صناعة جمع المعلومات وتصنيفها وخزنها وتجهيزها وعرضها[٣٧] بيسر وسرعة فائقة بالحواسب الالكترونية وسواها من الوسائل المتطورة. وهذه الصناعة الجديدة تتضخم وتنتشر، كما نعرف، بتسارع مذهل ويعظم شأنها وأثرها في شتى الحقول الاقتصادية والعلمية وسواها.

ب ـ حتى في الصناعات التقليدية، سيكون للمعرفة شأن أجلّ مما كان لها حتى

---

(٣٤) Philip Hall Coombs, *The World Educational Crisis: A Systems Analysis* (New York: Oxford University Press, 1968), pp. 52-63.

(٣٥) UNESCO, *Learning to Be* ([n.p.]: UNESCO, 1972), p. 289.

وقد صدر هذا التقرير عن اليونسكو أيضاً بالفرنسية ونقله حنفي بن عيسى إلى العربية بعنوان: **تعلم لتكون** (الجزائر: [د.ن.]، ١٩٧٤). ومما يلاحظ من هذه التقديرات (ص ٢٨٩) أن مجموع الدول المتخلفة تنفق ٣,٤ بالمئة من مجموع مداخيلها على التعليم، فيما أن النسبة في الدول المتقدمة هي ٥,٢ بالمئة.

(٣٦) Hetman, *La Maîtrise du futur*, p. 121.

(٣٧) Data Collection and Processing.

الآن. ذلك أن المهارة العملية التي كانت تكفي لغالبية العمال الصناعيين، لم تعد تفي بمطالب التكنولوجيا المتفوقة، وسيحل العامل المتعلم العارف مكان العامل المتدرب الماهر، وستغدو المعرفة أهم مورد أو «مُدخَل»[٣٨] في الأنظمة الاقتصادية. إنها ستكون الطاقة الأولى في المستقبل، كما أن الكهرباء هي الطاقة الأولى في العصر الصناعي الحاضر. إن هذا العصر لم يبلغ ما بلغه في التصنيع والإنتاج وفي تيسير وسائل الرفاه لولا توفر الكهرباء بغزارة ورخص ولولا سهولة انتشارها وتعدد وسائل استعمالها. ويبدو أن المعرفة ستتوفر كذلك وتعم وتصبح قريبة المنال وسريعة التداول فيصبح لها أثر مماثل في المجتمع المقبل.

ج - لن تكون للمعرفة أهميتها كطاقة انتاجية استثمارية فحسب، أي إنها لن تُطلب لمجرد كونها وسيلة أو عاملاً لسواها، بل سيكون لها، أكثر فأكثر، مكانتها المستقلة وستطلب غايةً في ذاتها. ذلك أن تضخم الإنتاج المادي وتوافر السلع والخدمات وتناقص حدة الدوافع الاقتصادية وتوسع أوقات الفراغ وفرص التثقف والترفه - كل هذا سيفسح في مجالات السعي المتسع لاكتساب المعرفة وتقصي أسباب الرقي العقلي والنفسي بواسطتها.

هذه هي إذن بعض المؤشرات التي تدل على تعاظم شأن المعرفة في الآونة القادمة، وعلى بروز هذه السمة من السمات التي سيتميز بها المستقبل.

٦ ــ تصاعد قدر الكفاءة الإنسانية

لقد جرينا على تصنيف الشعوب وتقسيمها فئات شتى وقياسها بمقاييس مختلفة، فنقول شعوب بدائية ومتمدنة، وبدوية ومتحضرة، وزراعية وصناعية، وشرقية وغربية، وكبيرة وصغيرة، وغنية وفقيرة إلى غير ذلك. أما التصنيف السائد منذ الحرب العالمية الثانية وقيام المنظمات الدولية، والذي أوردناه مراراً في سياق هذه الدراسة، فهو الذي يقسمها شعوباً متقدمة ومتخلفة (أو نامية) ويرتبها في مراحل من التقدم أو التخلف. والمقياس المتخذ في الأغلب أساساً لهذا التقسيم والتصنيف هو الدخل الفردي السنوي. إن هذا الدخل يتراوح بين عشرات الدولارات عند أفقر الشعوب وبضعة آلاف عند أغناها (حوالى ٤٣٠٠ في الولايات المتحدة عام ١٩٧٠). ويعتبر البعض أن مرحلة «الانطلاق» من التخلف إلى التقدم تحدث عندما يصبح الدخل الفردي السنوي حوالى

---

(٣٨) Input.

خمسمئة دولار. ويقول آخرون إن العامل المؤثر في هذا الانطلاق وفي تعيين مرحلته ليس مبلغ الدخل ذاته بقدر ما هو تسارع نموه حتى لو كان دون المبلغ المذكور. وثمة تساؤلات عديدة حول هذا المقياس المتخذ، منها ما هو اقتصادي فني يتعلق بالصعوبات والأخطاء الناشئة عن حساب الدخل في جميع البلدان على أساس الدولار، ومنها ما يدور على اختلاف الأنظمة الاقتصادية وغلبة القطاع العام أو الخاص فيها. ومنها ما يتصل بدلالة هذا المقياس على حقيقة توزيع المداخيل بين الأفراد، فإن مجرد قسمة الدخل الوطني القائم على عدد سكان بلد من البلدان لا يدلّ دلالة وافية على الدخل الفردي، إذ قد تكون ثمة مداخيل فائقة جداً محصورة في أيدٍ قليلة، بينما مداخيل الكثرة تبقى في الواقع هزيلة. على أن أدق التساؤلات وأعمقها هو ما إذا كان المقياس المذكور - في الواقع - معياراً صحيحاً للتقدم. ذلك أنه يقوم على الإنتاج المادي، فهل هذا الإنتاج هو الحَكَم الفاصل في نوع الحياة ومستواها وإنجازاتها؟ إننا إذا طبقناه على مختلف الشعوب التي ظهرت في التاريخ خرجنا بنتائج عجيبة. فلسنا مثلاً نجد تناسباً بين إنتاج الاغريق المادي ودخل أفرادهم من جهة، وعطائهم الفكري والأدبي الرائع من جهة ثانية. وكذلك لا نرى أن المسيحية والإسلام وسواهما من الديانات الكبرى التي أسهمت ما أسهمت في ترقية الشعوب وإغناء الحضارات قد ظهرت في مجتمعات تميزت بازدهارها الاقتصادي ومعدل غنى أبنائها.

إن هذا المقياس - الدخل الوطني القائم أو الدخل الفردي السنوي - شاهد من الشواهد على التقييم الكمي المادي السائد في هذه الأيام. ولا بدّ لنا، للأسباب الفنية التي ذكرنا، من الحذر والاحتياط عندما نستعمله في إطار هذا التقييم. ولا ننسَ، بعد هذا، أنه ليس سبباً وعاملاً، بل ظاهرة وحصيلة. إنه دليل على القدرة الإنتاجية الصنعية التي هي الأصل والسبب. ولكن، هنا أيضاً، نجد شواذ هامة تحول دون اتخاذنا إياه دليلاً قاطعاً أو مطلقاً، لأن ارتفاعه مثلاً في بعض دول الخليج العربي الغنية بالنفط إلى مستوى ما هو عليه في أقوى الدول وأكثرها تقدماً علمياً وصناعياً، لا يأتي دليلاً على هذا النوع من القدرة. على أننا، إذا تجاوزنا هذه الأمثلة الاستثنائية، أمكننا أن نقول بوجه عام إنه مقياس للتقدم العلمي التكنولوجي وللقدرة على إنتاج السلع وتوفير الخدمات.

وإذا نحن مضينا في التحليل ألفينا أن هذه القدرة الإنتاجية هي ذاتها أيضاً حصيلة عوامل أخرى أشد منها أصالة، نعني بذلك الموارد الطبيعية والبشرية التي يتمتع بها المجتمع. ولا جدال في أن الموارد البشرية هي أهم هذين النوعين وأعظمهما أثراً. ذلك أن الإنسان هو العامل الذي يخرج الثروة الطبيعية إلى حيز التحقيق والذي بدونه لا يكون

لها وجود فعلي أو أثر واقعي. على أن قدر هذا العامل الإنساني ليس منوطاً، في المقام الأول، بكثرة البشر الذين يتألف منهم المجتمع. فالإنسان كائن مستهلك ومنتج في آن واحد. وإذا ضؤلت قدرته الإنتاجية غدت كثرته العددية وضخامة الحاجات الاستهلاكية الناتجة عن هذه الكثرة عبئاً على المجتمع وعائقاً خطيراً لنموه وتقدمه. إن فعل الإنسان، فرداً ومجموعاً، يقوم أولاً على ما اكتسب من قدرة وما يتسم به من كفاءة: قدرة في اكتشاف المجهول والسيطرة على الطبيعة، وكفاءة في التنظيم والتخطيط وفي تبيّن الغايات وحشد الوسائل الكفيلة ببلوغها. وهذا كله يتوقف على مستوى التعليم ومدى انتشاره، وعلى قيمة المهارات الفنية والتكنولوجية المكتسبة، والمغانم العلمية المحصلة، والقابليات الإدارية والتنظيمية، والفضائل العقلية والنفسية. فلا غرابة إذن أن يعود تباين المجتمعات في ما بينها واختلاف حظوظها من القدرة والتقدم إلى ما تملكه من هذه الكفاءات: من تقنيين وصناعيين ومهندسين وأطباء ومعلمين وإداريين واقتصاديين ومخططين وعلماء، وبكلمة موجزة: ما تضمه من العناصر المدربة العارفة ذات العمل النافذ في استثمار الطبيعة وفي تنظيم المجتمع. ولما كان الإنتاج الصنعي لا يصح أن يتخذ وحده معياراً للتقدم والرقي، فلا بد للمجتمع من أن يجهز نفسه أيضاً بالكفاءات الفلسفية والأدبية والفنية وسواها من القدرات العاملة في مجالات القيم الإنسانية والحضارية. إن هذه الكفاءات تقدَّر بأعدادها وبمستواها، بكمّها وبكيفها. وتقدم المجتمع يحصل من اتساع الكمّ وارتقاء الكيف. والكيف لا يقتصر على مستوى المهارة العلمية أو التفتح العقلي فحسب، بل يتناول أيضاً رقي السلوك الخلقي والتعامل الاجتماعي. وإذا كان هذا الحكم يصح على التطور الإنساني السابق، فإنه أخلق بأن ينطبق على التطور المقبل، بسبب اندلاع الثورة العلمية التكنولوجية وتسارع التغير وتعقد المشكلات الإنسانية.

وخلاصة القول:إننا، إذ نحاول أن نستشف حجب المستقبل لنكشف ملامحه، نرى بين أبرز هذه الملامح تصاعد أهمية الكفاءة الانسانية المحققة سواء في الأفراد أو في الشعوب. إن هذه الكفاءة ستكون في المستقبل، أكثر مما كانت في أي وقت مضى أو مما هي الآن، العامل الفاعل في تكوين قدرة المجتمعات البشرية والدليل الراجح على نصيبها من التقدم، أي إن المجتمعات ستقاس، أكثر فأكثر، بما تحتوي من المهارات المنماة المدربة، والعقول المنتظمة الفاعلة، والنفوس المنضبطة الباذلة. ولن يرقى، بل لن يسلم، أي مجتمع في الطور المقبل ـ طور الكفاءات الرفيعة ـ إلاّ بقدر ما يملك من هذه الكفاءات.

٧ ـ توثّق التواصل والترابط والتعقد

ومن ظواهر المستقبل الذي يطل علينا ظاهرة تمثّل، شأن مثيلاتها، امتداداً صاعداً لنزعة بارزة من نزعات هذه الأيام، هي ظاهرة التواصل والترابط والتشابك بين بلدان العالم وشعوبه، وبين مختلف النشاطات الإنسانية. فالثورة العلمية التكنولوجية قد قلصت الأبعاد وقربت المسافات وهدمت الحواجز أو كادت، وكل يوم تأتينا بدليل جديد على توثيق الاتصال بين أطراف الأرض وتسريعه، سواء بالطيران أو بالوسائل البرقية واللاسلكية والالكترونية أو باستخدام الأقمار الصناعية وسواها. وبنتيجة هذا التوثيق والتسريع، ترتبط شعوب الأرض وبلدانها بشبكات من الروابط الحسية وغير الحسية تزداد انتشاراً وتعقداً. لقد صغر العالم، بل غدا... في حقل التواصل التكنولوجي، وحدة شاملة متماسكة. على أن البشر لم يحققوا بعد مثل هذا الشمول والتماسك في الحقول الأخرى من الحياة الإنسانية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقلية وسواها. وهذا الاختلاف، بل التناقض، يكوّن مشكلة خطيرة من مشكلات الحاضر والمستقبل سنتصدى لها في الفصل التالي.

إن هذا التقلص الأرضي ـ من الوجهة التكنولوجية ـ يزداد وضوحاً وأثراً في النفس كلما توغل الإنسان في استكشاف أسرار الفضاء وفي اقتحام عوالمه. فالكرة التي كانت عند الأقدمين مركز الكون، والتي فقدت مركزيتها في مطلع العصر الحديث عندما اكتشف أنها تدور حول الشمس وليست الشمس هي التي تدور حولها، لم تعد تحتل سوى نقطة متناهية الصغر متضائلة الشأن في المحيط الكوني المترامي الأطراف الذي يتفتح أمام العلم الحديث ـ هذا المحيط الذي تتعدد أجرامه وتتضاعف أبعاده ويتقادم نشوؤه وتطوره بشكل يكاد يستعصي على الإدراك العقلي بل على التصور الخيالي. فلا غرو أن يعمد بعض العلماء والباحثين اليوم إلى إطلاق عبارة: «المركب الفضائي»[٣٩] على الكرة الأرضية، وأن تتقلص يوماً بعد يوم، لدى ركاب هذا المركب الصغير الدائر في نطاقه المحدود من خضم الفضاء الواسع، الفروقُ والأبعاد الطبيعية الأرضية، بل الفروق والأبعاد الحياتية الإنسانية.

إن التواصل المتزايد الذي تحدثنا عنه لا يقتصر على أصقاع الأرض، بل يشمل وجوه الحياة كلها. فكما أنه غدا من الصعب، إن لم نقل من المستحيل، أن نعزل صقعاً

---

(٣٩) Spaceship.

عن صقع، كذلك أصبح صعباً أو مستحيلاً أن نفصل بين وجه وآخر من وجوه الحياة الإنسانية ونشاطاتها. هذا التواصل والترابط والتفاعل بين النشاطات الإنسانية أصيل في الحياة، ولكنه نما واشتد بفعل التطورات التقنية وتناقل الخبرات التي اكتسبتها الشعوب. وهو اليوم أشد وثوقاً وأكثر تشابكاً وأعظم فعلاً منه بالأمس، وسيكون غداً أوثق وأفعل مما هو عليه اليوم. إننا نجده ونلحظ تطوره أنّى تطلعنا. فإذا نظرنا في النشاط العلمي مثلاً، رأينا، على رغم تفرع الاختصاصات فيه، تداخلاً وتفاعلاً بين الاختصاصات داخل كل علم، وتداخلاً وتفاعلاً مماثلين بين علم وعلم: بين الفيزياء والكيمياء وعلوم الأحياء، بين علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع، بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية، بين العلوم التقليدية المعروفة والعلوم المستحدثة. وقد نتج عن هذا التداخل والتفاعل، في جملة ما نتج، أن كثيراً من القضايا لم تعد تنقاد دراستها لاختصاص واحد أو علم واحد، بل غدت تتطلب جهداً مشتركاً بين عدة اختصاصات أو علوم(٤٠). وإذا نظرنا إلى صلة العلم بالتكنولوجيا، وجدناها تزداد هي أيضاً حدة وشمولاً وأثراً. وكذلك الأمر بين سائر النشاطات الإنسانية: بين العلم (بما فيه التكنولوجيا)، والاقتصاد، والاجتماع، والإدارة، والسياسة، وغيرها. ومن هنا ما أخذ يدركه المعنيون بشؤون التخطيط والتنمية. فإن أي تعديل أو تطوير في ناحية من نواحي الحياة، أو في قطاع من قطاعاتها، قمين بأن يكون له أثر في النواحي والقطاعات الأخرى. ولذا أصبحت شؤون التخطيط والتنمية شؤوناً معقدة، ممعنة في التعقد. ومن أهم المزالق والأخطار التي تتعرض لها أن يصرف أصحابها اهتمامهم إلى قطاع خاص ـ كالقطاع الاقتصادي أو التعليمي ـ دون أن يتحسبوا تحسباً دقيقاً وافياً لتأثره بالقطاعات الأخرى وتأثيره فيها.

والواقع أن حقل التنمية ـ وهو الحقل الذي يستقطب اليوم اهتمامات الشعوب وتطلعاتها ـ يمدنا بأدلة عديدة صريحة على هذه الظاهرة التي نتكلم عنها، ظاهرة التواصل والترابط والتفاعل، سواء في الجبهة العالمية أو في الجبهة الحياتية، إذ إنه يبدو بصورة متضحة أن التنمية لن تؤتي ثمارها كاملة، ما لم تشمل العالم بأسره، وتتناول في الوقت نفسه قطاعات الحياة كلها. وما يصدق عن التنمية يصدق، في ما نعتقد، عن أي جهد آخر من الجهود الإنسانية التي يؤمل أن يكون لها نجاح أو أثر فاعل في المستقبل.

هذه هي بعض الملامح والظواهر التي تبدو لنا في آفاق المستقبل القريب. وإننا لا

---

(٤٠) Multidisciplinary.

ندّعي أنها تؤلف صورة كاملة أو وافية لهذا المستقبل، بل حسبنا أن تأتي بمجموعها صورة تقريبية قابلة للتصحيح والتحسين والتكميل. والواقع أن ليس من طبيعة هذه الصورة المستقبلية أن تتكون تكوّناً كاملاً نهائياً في أي وقت من الأوقات، أو على يد أي شخص بمفرده، لأن المستقبل ليس شيئاً ثابتاً جامداً، وإنما هو كيان دينامي متطور. ولذا لا يمكن إدراكه على وجهه الصحيح إلا بفكر يماثله دينامية وتطوراً. فعسى أن تكون محاولتنا في هذا الفصل مثاراً لمثل هذا الفكر المتجدد المطلوب.

الفصل السادس
مشكلاتُ المستقبَل

١ ـ عالمية المشكلات

لسنا من الذين يذهبون مذهباً «يوتوبيّاً»، أي من الذين يعتقدون أن البشرية سائرة حتماً إلى مزيد من التقدم والتحسن، وأنها ستبلغ يوماً مرحلة تتحقق فيها أحلامها وتتخلص فيها من شوائبها، وتحيا حياة رقيّ وأخوة ورضى ونعيم. بل ثمة شك في ما إذا كان المستقبل القريب الذي نحاول استطلاعه سيأتي بمجموعه خيراً من مرحلتنا الحاضرة. إننا بالأحرى نميل إلى الاعتقاد أن الثورية العلمية والحياتية التي نعيشها اليوم، والتغير المتسارع الذي نعانيه، لا ينطويان على تقدم حتمي وتحسن مطلق قدر ما ينطويان على توسيع وتعقيد: توسيع للإمكانات والفرص والمغانم المنفسحة أمام شعوب الأرض من ناحية، وتعقيد للمشكلات والأخطار التي ستتعرض لها هذه الشعوب من ناحية أخرى، أي أنهما سيؤديان إلى مزيد من الخيرات وإلى مزيد من الشرور في آن. وسيؤدي هذا التطور بدوره إلى تصعيد التحديات التي يتضمنها المستقبل، وإلى تضخيم المطالب التي تقتضيها هذه التحديات.

ومن هنا لا بدّ لنا، ونحن نستطلع المستقبل، من أن نحاول تبيّن هذه المشكلات وتقدير نوعها وجسامتها وأثرها، وأن نستخلص بالتالي التحديات التي تمثلها وما تتطلبه منا ومن سوانا، لكي نحسن الإعداد والمجابهة ولا نكون عرضة للتضعضع والخسران. وسنتناول القسم الأول من هذه المهمة في هذا الفصل، تاركين القسم الثاني إلى الفصل اللاحق.

وأول ما نلاحظه في ما يتصل بمشكلات المستقبل هو أنها ستزداد اتصافاً بالعالمية والشمولية. وهذا التطور ناتج من الظاهرة التي أشرنا إليها في نهاية الفصل السابق: ظاهرة

تقلص العالم، وتفاعل النزعات الحياتية والنشاطات الانسانية فيه. فالمشكلات الرئيسية التي سنجابهها في المستقبل ستكون عامة النطاق: أي أنها لن تقتصر، مدى وأثراً، على بلد دون بلد، أو على شعب دون شعب، بل ستلفّ البشرية بمجموعها، كما أن مجابهتها ستستدعي جهوداً عالمية شاملة. هكذا شأن مشكلات الحرب والسلم، والفقر والجهل والمرض، والتنمية، وتزايد السكان، وتناقص الموارد الطبيعية، وتلويث البيئة، وتيسير المواصلات والإعلام وتنظيمهما، وتقليص الفجوة أو الفجوات القائمة بين الشعوب، وتطوير التقدم العلمي وضبطه، وتنسيق التعامل الاقتصادي والمالي، وأمثالها من المشكلات التي تعانيها الإنسانية اليوم، والتي يبدو أنها ستعانيها بشكل أشد وأشمل في المستقبل.

إن الحربين الكبريين الأخيرتين لم تكونا حربين «عالميتين» لاشتراك الدول الكبرى فيهما فحسب، بل لأن أثرهما عمّ شعوب الأرض قاطبة. ولئن تكن الحروب المحدودة التي نشبت بينهما أو بعدهما، قد حدثت في بقاع معينة من العالم، فإن نتائجها قد تسربت إلى البقاع الأخرى وفعلت فيها. وعندنا من ثورة كوبا ومن حرب فيتنام ومن الصراع العربي الاسرائيلي وغيرها، الأدلة الوافرة على ذلك. ولا حاجة إلى التأكيد أن عالمية مشكلة الحرب تزداد بروزاً ووضوحاً بتطوّر الأسلحة التقليدية والمستحدثة وتضخم فعلها وقوتها التدميرية. إن حرباً تندلع اليوم أو غداً بين الدول الكبرى ستكون بلا مراء أعظم هولاً من الحربين السابقتين وأوسع شمولاً، وستقرر مصير الحضارة والحياة الانسانية بمجموعها. وهذا الوضع هو الذي يكبح قادة الدول الكبرى اليوم عن الانسياق إليها، ويدعو إلى شبه الاطمئنان بأنها ستغدو بعيدة الاحتمال. أما الحروب المحدودة التي يعتقد البعض أنها ستظل تندلع هنا وهناك، فإن أثرها العالمي سيقوى وينتشر أيضاً حتى لو ظلت محصورة ضمن نطاق معيّن وأحجمت الدول الكبرى عن التورط المباشر فيها.

والواقع أن مشكلة الحرب قد سبقت سواها من المشكلات في اتخاذ صفة العالمية وفي إحساس الشعوب بصفتها هذه. ولقد تكونت «عالميتها» بنتيجة عدة عوامل حديثة - أهمها تطور الثورة الصناعية واتساعها، والتقدم في ابتداع الأسلحة وفنون القتال، وبروز الدول القوية في أوروبا وخارجها، وامتداد سيطرة هذه الدول واستعمارها على أكثر أصقاع الأرض - وبرزت للعيان عندما اندلعت الحرب «العالمية» الأولى وانتشرت الاضطرابات التي نجمت عنها. وسبب هذا السبق هو طبيعة الحرب ذاتها وقابليتها للتفجر والتوسع ولاختطاف الأبصار والبصائر وإحداث الآثار المباشرة البيّنة. أما المشكلات الرئيسية الأخرى، كالفقر والجهل والمرض، وتزايد السكان، وتناقص الموارد الطبيعية،

وأمثالها، فإن ترابطها العالمي لم يتكوّن ويقوَ، بل لنقُل إنه لم يظهر للعيان، بمثل هذه السرعة والوضوح. ولكن «عالميتها»، وإن تلكأت، أو تلكأ إدراك الناس لها، عن «عالمية» الحرب، أخذت تتسع وتتضح بفعل التطورات الثورية الأخيرة، وهي خليقة بأن تزداد اتساعاً واتضاحاً، وبأن يزداد الشعور بها انتشاراً وبروزاً بنتيجة التطورات الحاضرة والمقبلة.

ليس معنى هذا أنه لن تبقى مشكلات ذات نطاقات أضيق: محلية، أو قومية، أو اقليمية. وإنما معناه أن هذه المشكلات المحدودة ستكون أكثر تفاعلاً في ما بينها وأشد تأثراً بالنزعات والتيارات العالمية وتأثيراً فيها، ولن يمكن إدراكها على حقيقتها ومعالجتها معالجة صحيحة إلا من ضمن الأطر المتسعة المتشابكة التي ستفرض نفسها يوماً بعد يوم. وأيّ شعب يعتقد أن بإمكانه أن يحلّ المشكلات التي تجابهه اليوم، بل المشكلات التي ستجابهه غداً، دون اعتبار أبعادها واشتباكاتها العالمية، يخطىء خطأً فادحاً وينحرف عن الإدراك الصحيح والمعالجة الناجعة. وهذا الواقع ناتج في المقام الأول، كما قلنا، عن انطلاق العلم والتكنولوجيا، وتفجر الرغبات الإنسانية، اللذين ينبثان إلى كل ناحية من نواحي المعمور ويفعلان في كل جانب من جوانب الحياة.

٢ ـ الانقسامات الإنسانية

البشرية، منذ وجودها، منقسمة مجتمعات. وهذه المجتمعات تختلف في ما بينها جنساً، وإقليماً، ولغةً، وديناً، وتقدماً وما إلى ذلك. وفي داخل كل منها فوارق ناتجة في الأغلب عن علاقات السيادة بين أفرادها وبين فئاتها: أي من هم السائدون ومن المسودون، وما نوع السيادة ومبلغها. ولذا يمكننا القول إن ثمة فوارق أفقية في داخل المجتمعات، وفوارق عامودية في ما بينها. وإذا نحن جزنا الأطوار التاريخية القديمة والوسيطة إلى العصور الحديثة، وجدنا أن هذه الفوارق كافة أخذت تكتسب دينامية وفاعلية، وتتطور تبعاً للعوامل المؤثرة في هذه العصور، وأهمها النهضة العقلانية وتقدم العلوم والحركة التصنيعية. وإذا نظرنا إلى تطوّر الفوارق الأفقية أولاً، ألفينا أن هذه العوامل قد دعت إلى تقليصها وتخفيفها من ناحية، وإلى توسيعها وتقويتها من ناحية ثانية. فالنهضة وما تضمنته من نزعة إنسانية، وقيام الطبقة الوسطى وحرصها على تحصيل حقوقها من السلطات المدنية والدينية المستبدة، وظهور مواكب المفكرين والفلاسفة حاملي لواء الحرية والمناضلين في سبيل المواطن والإنسان، وسائر القوى التي شاركت في إطلاق الثورة الفرنسية وسواها من الثورات والحركات التحريرية ـ هذه العوامل والقوى

أدت إلى تخفيف الفوارق بين المواطنين وإلى تحقيق حظوظ من المساواة بينهم تمثل تقدماً جلياً عمّا كانت عليه الحال في العصور السابقة أو عمّا هي عليه في المجتمعات التي لم «تتحدث». هذا من ناحية. أما من ناحية ثانية، فإن النظام الصناعي الذي بني على الآلة المستحدثة وعلى توفير المال واستثماره قد جلب لقادة الصناعة وللرأسماليين منافع جليلة ووضع في أيديهم قوة ضخمة لم يتلكأوا عن استعمالها في استغلال العمال والمحتاجين والكادحين. فنشأ عن ذلك اتساع في الفجوة القائمة بين هاتين الطبقتين، وفي القدرة التي للأولى منهما على الثانية. وأخذ العمال وقادتهم، كما أخذ رجال الفكر المعنيون بهذه القضايا والمناضلون في سبيلها، يرفعون لواء الحقوق الاقتصادية ويؤكدون خطورتها (وعند بعضهم أولويتها)، مما أدى إلى الحركة الاشتراكية الحديثة التي ترمي إلى تحقيق الديمقراطية أو العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والتي اتخذت وجهتيها الرئيسيتين: الغربية المتدرجة، والماركسية الثورية. وقد أصابت هذه وتلك نجاحاً مرموقاً، وأخذت الفوارق الاقتصادية والاجتماعية تتقلص في داخل المجتمعات الحديثة، ولا يزال النضال قائماً في سبيل زيادة تقليصها وكسب أقدار متسعة من العدالة والمساواة. على أن الخبرة التاريخية تدل على أن الفئات والطبقات النافذة لا تتخلى عن أطماعها ومصالحها واستغلالاتها تلقائياً وبيسر وسهولة، وأن كل كسب من الحرية أو العدالة أو المساواة قد انتُزع منها انتزاعاً بالكفاح الشاق المستمر في ميادين الفكر والعمل. وبناء على هذا، فإن المكاسب التي حققت في هذه الميادين لم تحلّ المشكلات القائمة حلاً حاسماً أو وافياً. بل لعلّ هذه المشكلات قد تفاقمت بتقاطب القوى والمصالح المتنازعة وازدياد قدرتها ونشاطها بنتيجة التطورات العلمية التكنولوجية والاجتماعية النفسية التي تكتسح عالم اليوم. وهنا نجد دليلاً آخر على الأثر الاجمالي لقوى العصر الحديث، الذي ألمعنا إليه في مقدمة هذا الفصل، أثر التوسيع والتضخيم: للمنافع والإمكانات من جهة، وللمساوىء والمخاطر من جهة أخرى.

ولنلتفت الآن إلى الفوارق العمودية، أي تلك التي تقوم بين المجتمعات. ولنلحظ قبل كل شيء أنه من الخطأ المضلل أن نفصل هذه الفوارق عن السابقة. ذلك أن التفاعل الحياتي لا يسمح بمثل هذا الفصل، بل يربط بين هذين الصنفين من الفوارق ويصل بين مصائرهما. وإذا نحن ميزنا بينهما من أجل النظر والدراسة، فلا يعني هذا التمييز أنهما في الواقع مستقلان منفصلان. ولنتساءل بعدُ: ما هو أثر العوامل الفاعلة في العصر الحديث في الفوارق العمودية؟ إن التطورات الحديثة والباعثة على التحديث قد قوّت ونشّطت الحركات والتكتلات القومية. ومع ما أنتجته هذه الحركات من تماسك قومي

داخلي، ومن إثارة للجهود وتعزيز للنضال، ومن إبراز للخصائص وإحياء للتراث وإسهام في الحضارة والفكر، وسواها من الإنجازات الإيجابية، فلا مراء في أنها عدّدت وشدّدت الفوارق بين المجتمعات، وأقامت بينها من الحواجز والفواصل ما يصعب إزالته أو تخطيه. إن الطاقة الهائلة التي ولّدها الشعور القومي كانت قوة مجمّعة مكتلة لكل من الأمم التي حققتها، وفي الوقت نفسه قوة مفرقة بين الأمم مضعضعة للكيان العالمي. وكثيراً ما جاءت قوةً اعتدائية عززت غرائز الغزو والتسلط، ودفعت الأمم ذات القومية القوية والتطور المتقدم إلى إخضاع الشعوب المتخلفة واستغلالها. وكثيراً أيضاً ما أدّت إلى حروب ومنازعات بين الأمم القوية ذاتها: حروب ظاهرة وخفية، حامية وباردة، أنهكت هذه الأمم وسواها، ولا تزال مساوئها وشرورها بادية وفاعلة في المجتمع الإنساني عامة. وفي مقابل التوزع والتنازع والتحارب، بل إلى حد بعيد نتيجة لها، قامت دعوات وحركات وتنظيمات لتحويل جهود المجتمعات القومية من هذه الميادين إلى ميادين التعاون والمشاركة. ولكن هذه الجهود لم تفتأ بطيئة متعثرة، ولم تحرز بعد تقدماً محسوساً، بسبب تمسك الأمم بسيادتها وحرصها على مصالحها وتمنعها عن التضحية بها في سبيل مصالح أشمل وأبقى، وبسبب ما بين هذه الأمم من فوارق في القدرة والغنى وحرص القوية الغنية منها على الاحتفاظ بسيطرتها واستغلال سلطتها.

على أن التطورات الحديثة، وإن لم تنجح في تخفيف حدّة القومية وما جسمته من فوارق بين الشعوب، قد نجحت في تكوين مجتمع عالمي مترابط صناعياً واقتصادياً، فإذا هذا المجتمع الشامل يعاني، بالإضافة إلى الفوارق القومية، فارقاً أفقياً جديداً يوازي على النطاق العالمي الفوارق القائمة بين طبقات المجتمعات المفردة التي تكوّنه. إنه الفارق بين الشعوب التي ابتدعت الآلة الحديثة أو اقتبستها واستخدمتها استخداماً حثيثاً في استثمار موارد الطبيعة وتصنيعها وفي تنظيم الحياة، وبين الشعوب التي لم تقدم على ذلك. فلقد حقق النظام الصناعي لتلك التي سارت في ركابه قدرات - في الإنتاج والتسلح، وفي النقل والمواصلات، وفي الإدارة والسياسة والتعليم وغيرها - أتاحت لها الانطلاق من مواطنها إلى العالم المتخلف بحثاً عن المواد الأولية لصناعاتها وعن الأسواق لمنتوجاتها، وإرساءً وتوسيعاً لنفوذها، وبسطاً لسيادتها الاقتصادية والسياسية والثقافية. وهذا هو الحدث التاريخي الخطير. حدث الاستعمار، الذي أقام الفارق الأفقي العالمي بين البلدان القوية المتقدمة والبلدان الفقيرة المتخلفة. وقد استمر هذا الفارق الجديد، بخطورته وآثاره الرهيبة التي أحدثها، سواء في حياة الشعوب المستعمَرة أو في المنازعات والحروب بين الأمم المستعمرة، يتفاعل والفوارق الأخرى بين طبقات المجتمع الواحد وبين المجتمعات

القومية المختلفة فيزيد في تقاطب القوى واشتداد تصارعها.

وكما قامت دعوات وحركات لتقريب الفوارق القومية وتجاوزها، كذلك قامت دعوات وحركات لإزالة الفوارق الاستعمارية، ونهضت الشعوب المستعمرَة تناضل وتكافح في سبيل تحررها واستقلالها. بدأت هذه النهضة في القرن الماضي، وتتابعت أمواجها في النصف الأول من هذا القرن، ثم تسارعت واتسعت بعد الحرب العالمية الثانية، وأعانتها في ذلك الحركة الماركسية الشيوعية التي أطلقت دعوتها العنيفة الجارفة إلى مكافحة الاستعمار الرأسمالي، كما أعانها قيام منظمة الأمم المتحدة التي وفّرت، في أدنى الأحوال، منبراً عالمياً تدافع فيه الحركات الاستقلالية عن حقوق شعوبها وتفصح عن مطامحها وتبث من خلاله دعواتها إلى الرأي العام العالمي. وهكذا أحرزت هذه الحركات مكاسب جليلة، عمت الكثرة الغالبة من الشعوب المستعمرَة، فنالت هذه الكثرة استقلالها السياسي وانضمت إلى أسرة الأمم المتحدة. أما القلّة التي لا تزال خاضعة للاستعمار وتكافح للتخلص منه، فإنها سائرة في الطريق ذاتها، طريق نيل الاستقلال وتقرير المصير.

على أن هذا الكسب السياسي لا ينفي واقعاً قائماً هو أن معظم هذه الشعوب، وإن استقلت، لا تزال دون الشعوب المتقدمة قدرة وغنى. وبمعنى آخر: إن الفارق الذي تكلمنا عنه لا يزال سائداً حتى بعد تضاؤل الاستعمار التقليدي وسيره نحو الزوال. وهو الفارق الذي يفصل اليوم «العالم الثالث» عن سواه (أي عن العالمين المتقدمين الغربي والشيوعي)، والذي يتحكم بالشعوب المتخلفة أو النامية، على درجاتها المتباينة من التخلف أو النمو. وهذا الفارق ـ أو الفجوة، حسب التعبير الشائع ـ من أهم القضايا المعاصرة التي تشغل الباحثين والمنظمين على المستويات القومية والدولية. لقد تعددت فيها البحوث والنظريات، وتوافرت بشأنها المؤتمرات[1] والجهود العملية، وعمدت من أجلها منظمة الأمم المتحدة إلى دعوة الستينات بـ «عقد الإنماء»، وعندما وجدت أنه لم يحقق الأغراض المنشودة، اعتبرته عقداً «أولاً» وأتبعته بعقد ثانٍ أطلقته على السبعينات، ولعلها ستتبعه بعقد ثالث ثم برابع ـ كل ذلك وغيره في سبيل تسريع إنماء البلدان المتخلفة، وتقليص الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة.

لسنا نريد هنا أن ندخل في مسالك هذا الميدان المتشعبة. وإنما نريد، في نطاق

---

(١) انظر بحوث أحد المؤتمرات الحديثة التي عقدت في هذا الشأن في يوغوسلافيا:
Gustav Ranis, ed., *The Gap between Rich and Poor Nations* (London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1972).

استطلاعاتنا المستقبلية، أن نؤكد أمرين فحسب. ولئن كان هذان الأمران لا يزالان مثار نقاش، فإنهما يدلان على بعض الاتجاهات والتطورات وعلى بعض المشكلات العالمية المرتقبة التي يجب أن تكون محطّ نظر وتدبّر. **أولهما** أن هذه الفجوة هي عند كثير من الباحثين والمراقبين، إن لم نقل عند أكثرهم، آخذة في النمو والاتساع. لقد قال أحدهم إنه، مع افتقارنا إلى معلومات موثوق بها عن المداخيل الوطنية قبل القرن العشرين، يمكننا أن نخمن أن الفرق في الدخل الفردي بين أغنى الأمم وأفقرها حوالى عام ١٧٠٠ لم يكن يتجاوز على الأرجح نسبة خمسة إلى واحد، بينما هو الآن بنسبة ثلاثين إلى واحد على الأقل، بل لعلّه بنسبة خمسين إلى واحد[٢]. ولئن نجد ثمة اختلافات بين المقدّرين، لأن الإحصاءات والمعلومات المتعلقة بالمداخيل القومية والفردية هي حديثة العهد ولا يزال أسلوب تقديرها موضع تحرّ وجدال، فمن المرجح أن هذا الفارق سيمضي في الاتساع وسيفسح في المجال للتباعد بين العالم الثالث وسواه، وأن الشعوب الغنية ستزداد غنى والشعوب الفقيرة ستزداد فقراً، إن لم يكن بصورة مطلقة، فبصورة نسبية. ولهذا التباعد نتيجتان خطيرتان: إحداهما الانفصام العالمي وخطره على السلام وعلى ازدهار الشعوب، وهو خطر سيعظم شأناً في المستقبل بسبب تقلص العالم وتضاؤله، والثانية بقاء شعوب العالم الثالث في ضعفها النسبي، بل تزايد هذا الضعف، إزاء الشعوب المتقدمة في العلم والتصنيع وفي القدرة الناجمة عنهما. وفي هذا التفاوت مجال لطغيان «الاستعمار الجديد» الذي بدت طلائعه في أيامنا هذه، وهو ذلك النوع من الاستعمار الذي يدرك أن زمن الغزو والاحتلال قد زال، فينبث من خلال الاستقلال السياسي، ويفعل في الشعوب المتخلفة استغلالاً وسيطرة بما ييسره له التفوق في القدرة والغنى من وسائل خفية فعالة. ولا يتردد المستطلع المعروف هرمن كاهن وزميل له عن القول: «إن هذا الاضطراب الذي سينتشر في العالم الثالث سيؤثر بشدة على الشعوب المعنية التي تعدّ بالمليارات، ولكن، بالنسبة إلى العالمين الأول والثاني، فإن الأمر الهام الذي يجب أن يُلحظ بشأن ما سيجري في العالم الثالث في السبعينات والثمانينات هو أن هذا العالم لن يكون أهم مما هو عليه الآن. إن العالم الثالث يملك قوة اقتصادية ضئيلة، وقوة عسكرية أشد ضآلة، وحتى وفرة سكانه التي يكثر التحدث عنها، قد بولغ في أهميتها... إن شأن الدول الجديدة هو في كونها مشكلة إنسانية، وميداناً لمنافسات الدول الكبرى ومكاناً ممكناً لإثارة الحروب أو

---

(٢) Kenneth Boulding, «Gaps between Developed and Developing Nations,» in: C.S. Wallia, ed., *Toward Century 21: Technology, Society and Human Values* (New York: Basic Books, 1970), p. 126.

لمنع وقوعها»[٣]. وإذا صدق هذا القول، فمعناه أن شعوب العالم الثالث لن يكون مصيرها بيدها، بل بيد الشعوب المتقدمة، وستظل موضع استغلال هذه الشعوب واصطدام مصالحها وتنازع قواها.

أما الأمر **الثاني** الذي نبغي توكيده فيستخرج من هذا القول الأخير ومن أمثاله، وهو ضم العالمين الأول والثاني معاً عند تمييزهما عن العالم الثالث. فكأن هذين العالمين المتقدمين ـ الغربي والشيوعي ـ سيتقاربان على رغم الفوارق الايديولوجية التي باعدت بينهما حتى الآن وكانت مثار تنافس وتصارع بينهما. وبمعنى آخر: إن التقدم العلمي والصناعي سيكون عاملاً أقوى من العقائد والايديولوجيات في تطوير حياة الشعوب والعلاقات القائمة بينها. ويبدو أن للنظام الصناعي المتقدم المعاصر منطقه الخاص، وأن له متطلبات ـ في التنظيم والتخطيط، وفي حرية التقرير من جهة والتناسق والخضوع لضوابط الدولة من جهة أخرى ـ خليقة بأن تأتي أقوى وأفعل من العقائد والايديولوجيات والشعارات. ولذا، فالنظامان الرأسمالي والشيوعي سيتقاربان بفعل تقدمهما الصناعي المتسارع، بل سيتجهان إلى التشابه والتفاهم والتبادل، باتساع سلطة الدولة ونطاق العدالة

(٣) Herman Kahn and B. Bruce-Briggs, *Things to Come* (New York: [n.pb.], 1972), pp. 73-75.

إن هذا القول الذي صدر في كتاب ظهر عام ١٩٧٢ عجز عن تقدير أثر ازدياد تدفق النفط وعلو أسعاره في ارتفاع شأن الدول التي تنتجه (ولا سيما تلك التي تقع في العالم الثالث الذي نعته المؤلفان بأنه «يملك قوة اقتصادية ضئيلة») وفي اتجاهات الاقتصاد العالمي والاهتمامات البشرية عامة ـ هذا الأثر المزدوج الذي برز بوضوح في السنة التالية (١٩٧٣)، والذي بدا وكأنه أعظم الأحداث وأخطرها في حياة الدول جمعاء، والدول الصناعية المتقدمة بخاصة. وفي هذا دليل على أن الاستطلاعات المستقبلية، حتى عندما تكون مبنية على الأساليب الدقيقة، معرضة لأخطاء تأتي أحياناً فادحة سواء لقصر نظر أصحابها أو لانحراف أغراضهم. ولقد جاء الحدث النفطي ليقلب بعض توقعات الاستطلاعيين رأساً على عقب أو ليقضي بتعديلها. ولا شك في أن حيازة الدول المتخلفة لمخزونات ضخمة من المواد الخام الأخرى التي تحتاج إليها الصناعة أو مطالب العيش في الدول المتقدمة سيكون لها أثر مماثل، وإن لم يأتِ بهذا الشكل البارز المفاجىء. على أنه يحسن بأبناء الدول المتخلفة الغنية بالنفط أو بغيره من موارد الطاقة أو من المواد الخام أن يأخذوا من هذا القول، مهما يكن نصيبه من الصحة، عبرة لهم، وذلك من وجهتين: أولاهما تنبههم للنظرة التي ينظر بها إليهم وإلى دولهم البعض على الأقل من مفكري الدول المتقدمة والكثيرون من قادتها وساستها لاتخاذ الحيطة ولحسن التهيؤ لما تنطوي عليه هذه النظرة من أخطار، والثانية إدراكهم أن موارد الطاقة والمادة الخام هي، في نهاية الأمر، ثروة خام، وأنها لا تصبح «قوة» اقتصادية أو غير اقتصادية، حقيقية فاعلة، إلا بقدر ما يبرزها أصحابها للوجود ويحسنون استخدامها في تقوية أنفسهم، أي بقدر ما يحولونها إلى قوة ذاتية.

الاجتماعية في النظام الأول وبالإفساح في مجالات الحرية والتقرير في النظام الثاني. وفي مقدمة من قال بهذه النظرية ـ نظرية «التقارب» أو «التجمع»[٤] العالم الاقتصادي الأميركي جون غالبريث حتى انها كادت ترتبط باسمه[٥]. وهذه النظرية مدار خلاف بين الباحثين والمستطلعين من اقتصاديين وعلماء اجتماع وسياسة، فمنهم من يوافق عليها ومنهم من يخالفها على درجات من الموافقة أو المخالفة. على أن ما نراه اليوم من اتجاه بيّن للتعايش والتبادل بين الولايات المتحدة زعيمة العالم الرأسمالي من جهة والاتحاد السوفياتي والصين الشعبية زعيمتي العالم الشيوعي من جهة أخرى ـ هذا الاتجاه الذي لم يبرز إلى الوجود إلاّ بعد أن قطع العالم الشيوعي مراحل مديدة في الانتاج والتنظيم الصناعيين ـ يدعم رأي غالبريث ومن يقولون بقوله، ويومىء إلى أن الاختلافات الايديولوجية ستخف أثراً في المستقبل، وأن العامل المؤثر في التقريب أو التفريق بين الشعوب سيكون مقدار التقدم العلمي الصناعي. فهل ستتسع الشقة بين العالم الثالث من جهة والعالمين الأول والثاني من جهة أخرى، وهل ستضيق الشقة بين هذين العالمين، فتتغير بذلك تدريجاً صورة المستقبل بحيث نرى فيه عالمين اثنين فحسب: عالماً متقدماً علمياً وصناعياً (تتقارب فيه النظم الرأسمالية والشيوعية)، وعالماً متخلفاً (مهما تكن نظمه)؟ إن هذا أمر ممكن، بل لعله أمر مرجح، وقد بدأ بعض الباحثين والساسة يتحدثون عن الشقة الفاصلة بين الشعوب بأنها بين الشمال (حيث أغلب الشعوب المتقدمة) والجنوب (حيث أغلب الشعوب المتخلفة) أكثر مما هي بين الشرق والغرب[٦]. فإذا صح هذا التوقع، فإنه جدير بأن يكون للشعوب المتخلفة موضع تدبر ومثار قلق، لأنه يشير إلى

---

(٤) Convergence.

(٥) John Kenneth Galbraith, *The New Industrial State* (Penguin: [n.pb.], 1970), pp. 390-393.

(٦) قال يو ثانت، وكان الأمين العام للأمم المتحدة، في خطاب له عام ١٩٦٣: «لقد قلت مراراً ـ وأشعر أن هذا القول حري بأن يكرر ـ أن التوترات بين الشمال والجنوب لها في الواقع من الخطورة مثل ما للتوترات بين الشرق والغرب، وأن الأمم المتحدة تستطيع أن تسهم إسهاماً فريداً في تخفيف حدة هذين النوعين من التوترات». وفي حديث صحفي له بعد خمس سنوات (عام ١٩٦٨) قدم الخطورة الأولى على الثانية: «أظن أنه يحسن بنا أن نكرر القول إننا نميل عادة إلى تركيز اهتمامنا على الفجوة المتسعة أو الفجوة المتضيقة بين الشرق والغرب. على أن الفجوة التي تفوقها كثيراً أهمية ومغزى، والتي ستكون في المدى البعيد أخطر تفجراً، هي الفجوة المتسعة بين الشمال والجنوب. فما لم، وإلى أن، يقدر قادة البشر وقادة الفكر هذه الظاهرة، فإني أخاف من التفكير بما سيأتي به المستقبل».
United Nations, Office of Public Information, *Portfolio for Peace* (New York: U.N., 1969), pp. 81 and 84.

خطر تضاؤل وزنها وفاعليتها بالنسبة إلى الدول المتقدمة، فتغدو أعجز فأعجز تجاه هذه الدول وأكثر تعرضاً لاستغلالها ولاستعمارها الجديد. ولعلّه يوحي لها بأن مقامها في المستقبل سيكون منوطاً بما تكوّن لنفسها من قدرات علمية إنتاجية تقدمية وبمدى المراحل التي ستجوزها في هذا المضمار، وبنوع شعورها بالروابط التي تربطها وتجسيدها لهذا الشعور تعاوناً فعالاً ومشاركة متصلة.

وثمة بوادر عديدة تدل على أنها سائرة في هذا المضمار، وأنها لن تكون منفعلة تجاه التطورات الجديدة وخاضعة لها فحسب، بل فاعلة فيها أيضاً ومؤثرة. فقد بدأت تكتشف ضخامة مواردها وقابليات هذه الموارد في عملية الإنماء وفي تكوين القدرة الذاتية، وغدت تستشعر المصالح المشتركة التي تربط بينها، فتقيم المنظمات والهيئات، من سياسية واقتصادية، ومن إقليمية وقاريّة وجامعة لبلدان العالم الثالث (أو للدول غير المنحازة)، وتحاول الإفادة من التناقضات التي لا تزال قائمة بين العالم الرأسمالي والعالم الشيوعي. وهذا كله يدل على أن الفارق العالمي الملحوظ اليوم بين «الشمال» المتقدم و «الجنوب» المتخلف قد تضيق شقته وتخف حدّته في المستقبل الذي نستطلعه. فهذا الفارق، كالفوارق الأخرى التي ذكرناها، ليس ثابتاً جامداً، بل يتحول بفعل التغيّرات المتسارعة، وعلى وجه الخصوص بقدر ما تتضح رؤية شعوب العالم الثالث وتنشط إرادتها في التغيير وفي الأخذ بوسائل العصر وفي تقوية أواصر التعاون والتآزر في ما بينها.

٣ ــ مشكلات «التقدم»

من أهم المضاعفات البادية اليوم والجالبة للنظر أن البلدان المتخلفة مدعوة إلى الجري في سبل «النمو» و «التقدم» في الوقت الذي أخذت البلدان المتقدمة تحسّ بما جرّ عليها إقبالها على هذه السبل من مشكلات متفاقمة وأضرار وأخطار متضخمة. فقد بدأ الناس عموماً في هذه البلدان يحسون بما يتعرضون له من مساوىء وشرور ويتذمرون منها، وقام فريق من رجال الفكر وأرباب المسؤولية ينبهون ويحذرون، ويدعون إلى السعي الجادّ السريع لتدارك الخطر ولكبح انطلاق «التقدم»، كي لا تتغلب مغارمه على مغانمه، بل كي لا يؤدي في نهاية الأمر إلى تخلخل الحضارة الإنسانية(٧). ونكتفي هنا

---

(٧) يقول العالم الزراعي الفرنسي رينه ديمون René Dumont مؤلف كتاب صدر حديثاً بعنوان **اليوتوبيا أو الموت** في جواب له على سؤال مجلة **نيوزويك** الأميركية: «أجل. إن جميع الدلائل تدل على انهيار حضارتنا انهياراً تاماً محتماً في خلال القرن الحادي والعشرين إذا نحن لم نصلح أساليبنا».
انظر: *Newsweek*, vol. 81, no. 21 (May 1973), p. 60. =

بالإشارة إلى أهم هذه المشكلات المتفاقمة في نطاق استطلاعنا لهويّة المستقبل وصورته.

أ ـ **التفجر السكاني**. إن سكان الأرض يتزايدون اليوم بمجموعهم بمعدل ٢ بالمئة سنوياً، فيتضاعفون مرة كل ٣٥ سنة تقريباً. وقد كان تزايد السكان بطيئاً في بادىء الأمر، ثم أخذ يتسارع في الآونة الأخيرة تسارعاً مخيفاً، ويقدّر أحد الباحثين أن سكان المعمورة كانوا يعدون عام ٦٠٠٠ق .م. حوالى خمسة ملايين، ولم يبلغوا خمس مئة مليون إلاّ حوالى عام ١٦٥٠ب .م.، [فلو فرضنا تجوزاً أن معدل ازديادهم كان ثابتاً خلال هذه الفترة، فإنهم كانوا يتضاعفون مرة كل ألف سنة أو أكثر]. ثم نجدهم يتضاعفون في مدة مئتي سنة فيبلغون المليار[٨]. ويقول آخر لقد قضى البشر على الأرض مليوني سنة قبل أن يبلغ عددهم المليار (عام ١٨٣٠)، ولكن بلوغ المليار الثاني حدث في خلال مئة سنة (١٩٣٠) فحسب، والمليار الثالث في خلال ثلاثين سنة (١٩٦٠)، ويقدّر أن المليار الرابع سيتحقق في خلال خمس عشرة سنة (١٩٧٥)، والخامس بمدة إحدى عشرة سنة (١٩٨٦)، والسادس بمدة ٩ سنوات (١٩٩٥)[٩]. وإن دلّ هذا على شيء، فعلى تقاصر فترات التضاعف، بسبب ما لهذا التزايد من تسارع مذهل. ويقدّر أن مجموع السكان سيبلغ ١٢ ملياراً عام ٢٠٣٥، و٢٤ ملياراً عام ٢٠٧٠، وهكذا[١٠].

إن هذا التزايد يعود إلى التقدم في ميادين الزراعة الذي وفّر المنتجات الزراعية للإطعام، وإلى التحسّن في ميادين الصحة العامة الذي تغلب تدريجاً على سريان الأمراض الفتاكة وأدى إلى «تحديد الوفاة»[١١] وإطالة الحياة. فبينما كان الناس في الماضي

= وقد أشرنا إلى تحذير مماثل في: Dennis Meadows [et al.], *The Limits to Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind* (New York: Universe Books, 1972).

والأمثلة على هذه الانذارات والتحذيرات عديدة في هذه الأيام.

(٨) Paul Ehrlich, «Population and Environment,» in: Wallia, ed., *Toward Century 21: Technology, Society and Human Values*, p. 53.

(٩) Lester Brown, «An Overview of World Trends,» *Futurist*, vol. 6, no. 6 (December 1972), p. 225.

(١٠) إذا تزايد مجموع من السكان بمعدل ١ بالمئة سنوياً فهم يتضاعفون في مدة ٧٠ سنة، وإذا ارتفع المعدل إلى ٢ بالمئة تضاعفوا بمدة ٣٥ سنة. أما إذا ارتفع إلى ٢,٥ بالمئة فيحدث التضاعف في ٢٨ سنة، وإذا بلغ ٣,٥ بالمئة ـ كما هي الحال في بعض البلدان العربية ـ فإن المدة تقصر إلى ٢٠ سنة. انظر الأرقام المذهلة لتزايد السكان وأخطارها في مجلة اليونسكو: *The Courier* (May 1974).

(١١) «Death Control».

يتناسلون، كانت قلة الأغذية وغلبة الأمراض السارية وغضبات الطبيعة (كالفيضانات) تحدث من الوفيات، وبخاصة بين الأطفال، ما يوازن زيادة النسل، وإن كانت ثمة زيادة فهي ضئيلة وتراكمها بطيء. أما اليوم، وبنتيجة التقدم في الحقول المشار إليها، فإن الزيادة لا يقابلها نقصان مماثل لها أو قريب منها، فلذلك نجدها تتراكم وتتصاعد، حتى غدت أخطارها ماثلة للعيان. من هذه الأخطار أنها أكثر تسارعاً من التقدم في إنتاج مواد الغذاء. يقول مثلاً أحد الباحثين الذين ذكرناهم في كتاب صدر عام ١٩٧٠: «في عام ١٩٦٦ أرسلت الولايات المتحدة ربع محصولها من القمح، أي تسعة ملايين طن، إلى الهند. ومع هذا، فإن مجاعات هائلة لا تزال تهدّد سكان تلك البلاد... فكل شهر يولد نحو مليون ونصف من الهنود، وإذا ظل هذا التزايد لمدة عشر سنوات أخرى، فإنه سيقتضي مجموع محصول الولايات المتحدة من الحبوب لسدّ النقص الغذائي في الهند»[١٢]. وثمة أخطار أخرى لهذا التزايد، منها ما هو مباشر[١٣]، ومنها ما ينعكس في المشكلات التي سنشير إليها في ما يلي.

ومن المضاعفات الخطيرة الناتجة عن هذا التكاثر أن معدله في البلدان النامية في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية يبلغ ٢,٨ سنوياً أي أكثر من ضعف المعدل في البلدان المتقدمة النمو. فإذا ذكرنا أن ثلثي سكان العالم يعيشون في القارات الثلاث المذكورة أعلاه، وأن خمسة أسداس الزيادة المتوقعة في السكان ستتم فيها[١٤]، يتبين العبء الثقيل الذي سيقع على هذه البلدان النامية وهي تحاول النهوض وغذ السير لتقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة. فثمة سباق مرير بين الإنماء من جهة والتكاثر السكاني من جهة ثانية، ويعجز الأول منهما عن اللحاق بالثاني فتقلّ فوائده أو تنعدم. إن النتائج السلبية لهذا العبء المتضخم لن تقتصر على هذه البلدان، بل ستمتد على العالم بأسره حاملة أخطاراً فادحة للازدهار العالمي، بل للاستقرار والسلام.

---

(١٢) Ehrlich, «Population and Environment,» p. 54.

(١٣) «تذكر أنه إذا ظل سكان الأرض يتزايدون بالمعدل الحاضر، ففي عام ٣٠٠٠ سيكون هناك ١٥٠٠ نسمة لكل متر مربع من الأرض». انظر: رينه ديمون في: *Newsweek*, vol. 81, no. 21 (May 1973), p. 60.

(١٤) صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، مكتب السنة العالمية للسكان في العالم العربي، **أسئلة وأجوبة** (بيروت: [د. ن.، د. ت.])، ص ٢. يقدّر أن يبلغ سكان الدول النامية عام ٢٠٠٠ خمسة مليارات أي أكثر من ثلاثة أضعاف المجموع المقدر للدول المتقدمة (مليار ونصف). انظر: *The Courier* (May 1974), p. 9.

فلا غرو أن يعتبر بعض المراقبين تزايد السكان بمختلف آثاره من أهم المشكلات، إن لم نقل أهم المشكلات، التي ستجابهها الإنسانية في المستقبل، ولا غرو أن تعلو الدعوات وتتابع المناشدات لتحديد النسل، وأن تقبل دول متعددة على اتخاذ وسائل مختلفة لهذا التحديد، فتحرز أقداراً متفاوتة من النجاح أو الفشل، ويغدو إيقاف الزيادة وبلوغها الصفر(١٥) هدفاً من الأهداف الرئيسية التي تسعى بعض الدول إلى إدراكها.

ومن أهم الدعوات والجهود لدراسة هذه القضية الخطيرة ومعالجتها، تلك التي تتولاها منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة (اليونسكو، هيئة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة، الخ). فقد أنشأت المنظمة لجنة خاصة بهذه القضية وجهازاً في الأمانة العامة ما زال يعمل منذ سنوات، وأنشأت «صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية» لمساعدة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في هذا السبيل، وأعلنت عام ١٩٧٤ «عام السكان»، فنظمت فيه عدة ندوات وحلقات دراسية في مختلف أقاليم العالم، وجندت لهذه القضية الكثير من وسائلها الإعلامية ووسائل وكالاتها المتخصصة والهيئات غير الحكومية المتعاونة وإياها، وعقدت مؤتمراً عالمياً لهذا الغرض في بوخارست عاصمة رومانيا من ١٩ إلى ٣٠ آب (اغسطس) ١٩٧٤.

ومع أنه ظهر في هذا المؤتمر اتجاهان متناقضان أحدهما تتزعمه الدول الغربية المتقدمة وهو اتجاه يرمي إلى إبراز مشكلة تكاثر السكان والحث على حلّها، والآخر تمثله الدول الاشتراكية والمتخلفة ومؤداه أن ما يجب التصدي له أولاً هو مشكلات التخلف وسوء توزيع الموارد المحققة وخلل النظام الاقتصادي القائم لأن مشكلة السكان مرتبطة بها وناشئة، إلى حدّ بعيد، عنها ـ مع هذا، لا نستطيع أن ننكر أن التفجر السكاني حقيقة واقعة وخطيرة جداً تستدعي اهتماماً دقيقاً ومعالجة وافية سريعة. ولعل من خير ما نتج عن هذا المؤتمر إبراز ترابط هذه المشكلات بعضها ببعض وتفاعلها بعضها وبعض.

ب ـ **تناقص الموارد الطبيعية.** إن تزايد السكان وتضخم الحاجات لإطعامهم وإكسائهم وإيوائهم، وارتفاع المطالب المعاشية في مختلف البلدان وفي البلدان المتقدمة بخاصة، وتفنن وسائل الدعاوة والإغراء التي يتبعها النظام الصناعي الرأسمالي في إثارة المطالب وتعميمها، وإسراف النظام الصناعي عامة في استخدام الموارد الأولية وتبذيرها ـ إن هذه التطورات وما يتصل بها تسير سيراً سريعاً نحو استنفاد الموارد الأولية التي يحتويها عالمنا. لقد أخذت الأصوات تعلو في الأيام الأخيرة حول «أزمة الطاقة» أو «أزمة

(١٥) Zero Population Growth (ZPG).

الوقود»، وعمد العلماء ورجال السياسة والاقتصاد في البلدان المتقدمة إلى تقدير المبالغ المتبقية من الموارد التقليدية، كالنفط والغاز والفحم، وإلى تعيين الحدود الزمنية التي ستنفد فيها. وطفقوا يبحثون في إمكانات توفير موارد حرارية بديلة، كالطاقة النووية أو الشمسية أو المغنطيسية أو المائية، ويبرزون خطورة النقص المتسارع في الموارد التقليدية المذكورة والمصاعب التقنية والمالية والزمنية في تحقيق بدائلها، ويتحدثون عن الأزمات الحاضرة والقادمة التي سيعانيها النظام الصناعي، بل الحياة البشرية بكاملها، من جراء هذه التطورات. وقد يكون بعض هذا التهويل مصطنعاً لأغراض سياسية واستعمارية، ولكن جوهر الواقع يبقى صحيحاً، وهو أن موارد الطاقة التي تمتلكها محدودة، وأننا نمعن في إهدارها، ولا نتحوط لمستقبلها، بل لمستقبلنا. ومثل آخر غير الطاقة: الأرض الزراعية، وهي المورد الأساسي لإنتاج الغذاء. إن هذا المورد يتضاءل بسبب تزايد السكان وتكاثر الحاجات الصناعية والسكنية والترفيهية. ومهما تتحسن وسائل الإنتاج الزراعي والصناعي، فإنه يبدو أننا نقترب سريعاً من الحدّ الذي تصبح فيه الأرض التي يمكن تزريعها قاصرة عن إنتاج الطعام الذي تتطلبه إعالة البشرية[١٦]. ومثل موارد الطاقة والغذاء: الموارد المعدنية التي تكوّن مادة الصناعة. إن هذه أيضاً محدودة، والاحتياطي منها يبدد الآن تبديداً مسيّباً وسريعاً. ومهما تتقدم أساليب استرداد المعادن واستصلاحها من المواد المصنوعة، فإنها تبقى دون شراهة التنّين الصناعي المفترس. وخلاصة القول: إن الإنسان المعاصر أخذ يحس للمرة الأولى في تاريخ البشرية بـ «حدود التقدم»، و «حدود الكرة الأرضية». مثال على ذلك ما قاله العالم الرياضي والخبير في القضايا النووية جون فون نيومن عام ١٩٥٥ في مفتتح مقال له: «إن الكرة الأرضية الكبيرة ذاتها هي في أزمة تسير بسرعة نحو الاندلاع ـ أزمة مصدرها أن المحيط الذي يتطلبه التقدم الصناعي قد غدا أضأل مما يجب وأقل تنظيماً مما يجب... إن متسعنا، حقيقة ومجازاً، هو في طريق الزوال. وها إننا بعد مديد الزمن بدأنا نحس بشكل حاد بما لواقع حجم الكرة الأرضية وحدوده

(١٦) لقد ورد في نشرة أصدرها مركز الأمم المتحدة للاعلام الاجتماعي والاقتصادي ما يلي: «يقدر الحد الأخير لانتاجية الأرض اليابسة بثمانية أضعاف المستوى الحاضر، والانتاجية (الغذائية) للبحار بضعفين ونصف لما هي عليه الآن... وهذا يعني أن الانتاجية الكاملة الأخيرة للأرض بكاملها لا تتجاوز تسعة أضعاف قدرها الحالي... إن أرضنا عندما تبلغ انتاجيتها الحد الأقصى لا يمكن أن تعيل اعالة وافية وجديرة بالإنسان أكثر من عدد يتراوح بين مليار وخمسة مليارات من البشر أي بقدر ما هم عليه اليوم تقريباً (٣,٥ مليارات). انظر: Hans Palmstierna, *The Future Imperative for the Human Environment* ([n.p.]: United Nations, Centre for Social and Economic Information, 1972), p. 11.

من آثار»[١٧]. وقول آخر اقتبسته نشرة مركز الأمم المتحدة للإعلام الاجتماعي والاقتصادي المشار إليها أعلاه: «إن الأرض... محدودة الحجم [وليس] يمكن أية كمية طبيعية، كعدد السكان، أو معدل استهلاك الطاقة، أو معدل إنتاج أي مورد مادي، كمعدن ما، أن تنمو بمعدل مركب ثابت دون أن تتعدى في وقت قريب جميع الحدود الطبيعية»[١٨]. إن الإنسان الحديث ليبدو كالوريث الأرعن المبذّر الذي ما فتىء يبدد إرثه دون تقدير لضرورات المستقبل. وها هو الآن قد بدأ يصطدم بالواقع ويتنبه لعواقب إسرافه وسوء تصرفه. أتراه يرشد ويهتدي ويحفظ ما بقي من هذه الثروة ويحسن استعماله؟

ج ـ **تلويث البيئة**. إن التقدم الصناعي لا يبتلع الموارد الأولية فحسب، بل يخرج من جهة أخرى كميات هائلة من المواد المضرة بالحياة. فالهواء الذي نتنفس، والماء الذي نشرب، والطعام الذي نأكل ـ هذه كلها تزداد فساداً وإفساداً بما تحمله وتنقله من السموم والأمراض والأضرار وبما تبيده من الثروة النباتية والحيوانية، البرية والبحرية. من أهم هذه الملوثات: الغازات المضرة كثاني أكسيد الكبريت وأكسيدات النيتروجين وبعض الهيدروكرباتات ومتفرعاتها، وثاني أكسيد الكربون (الذي يقذف منه إحراق الوقود الأحفوري[١٩] ما يوازي عشرين مليار طن سنوياً، وهو مقدار يبدو أنه يتزايد تزايداً مركباً بمعدل ٠,٢ بالمئة سنوياً)[٢٠]، والنفايات الإشعاعية النووية، والمركبات المعدنية السامة

(١٧) John von Neumann, «Can We Survive Technology?» *Fortune* (June 1955), p. 106.

(١٨) Palmstierna, Ibid., p. 9.
نقلاً عن M.K. Hubert في تقرير للأكاديمية الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة.

(١٩) Fossil Fuel.

(٢٠) بتقدير: Meadows [et al.], *The Limits to Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind,* p. 73.
وبالإضافة إلى أثر هذه الكمية الهائلة في إفساد الأجواء، فإنها تؤثر في رفع الحرارة الأرضية. وتقول نشرة للأمم المتحدة تلخيصاً لتقرير وضعه الأمين العام يو ثانت عن مشكلات البيئة: «إن اعتماد التكنولوجيا الحديثة على الاحتراق الناتج من الوقود الأحفوري قد زاد كمية ثاني أكسيد الكربون في الجو بمعدل ١٠ بالمئة في خلال القرن الماضي. وبارتفاع معدلات الاحتراق لمواجهة تزايد طلب الطاقة، فإن هذا المعدل قد يرتفع إلى ٢٥ بالمئة حوالى عام ٢٠٠٠. إن التزايد في كمية هذا الغاز التي لا يمتصها الجو قد يحدث أثراً حرارياً فاجعاً... من مظاهره الممكنة ذوبان الأجماد القطبية، وتغيرات جذرية في بيئة البحار، وفياضانات على نطاق لم يخطر للخيال». انظر: United Nations, Office of Public Information, *The Human Environment... New Challenge for the United Nations* ([n.p.]: U.N., 1971), p. 4.

كمركبات الزئبق والرصاص، والمركبات الكيميائية مثل د .د .ت.، والنفط الذي يتسرّب إلى البحار من ناقلاته ومصافيه، والمقادير الهائلة من النفايات الصناعية أو الاستهلاكية التي تكدس في البر أو تلقى في البحر.

هذه وأمثالها من مساوىء التصنيع المنطلق والاستهلاك الشره تتفاقم تفاقماً مطرداً، وقد أخذت أضرارها تبرز حالياً وتبدو متعاظمة في المستقبل في تعطيل أسباب الحياة على الأرض وفي إفساد «الغلاف الحياتي»(٢١) الذي يلفها. ولئن تكن هذه الأضرار تشتد، ويشتد الإحساس بها، في البلدان المتقدمة صناعياً بخاصة، فإنها أخذت تتسرب إلى البلدان الأخرى لما لها من قدرة على الانتشار الواسع السريع عبر الحدود الطبيعية والإنسانية. وقد دفع بروز هذه الأخطار الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة في دورتها الثالثة والعشرين (عام ١٩٦٨) إلى إقرار دعوة مؤتمر عالمي لشؤون البيئة البشرية. وأعدّ لهذا المؤتمر إعداداً بالغاً وتمّ عقده في ستوكهولم من ٥ إلى ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٧٢، وكان للخطب التي ألقيت فيه وللمناقشات التي دارت حول موضوعه والقرارات التي اتخذت فيه صدى واسع في القطاعات الحكومية والخاصة. وكان من أثر هذا المؤتمر، والاهتمام العام المتزايد بشؤون البيئة، أن أقرت منظمة الأمم المتحدة في الدورة السابعة والعشرين لهيئتها العامة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢ إنشاء «منهاج الأمم المتحدة للبيئة»(٢٢) وعينت له مجلساً حاكماً ومديراً تنفيذياً وجهازاً خاصاً وجعلت مقرّه في نيروبي، عاصمة كينيا. وما زالت هذه المنظمة بهيئاتها ووكالاتها المتخصصة المختلفة تتابع جهودها في هذا الحقل. ولا يقتصر الأمر عليها، بل يتعداها إلى كثير من الدوائر الرسمية والخاصة، من دولية وإقليمية ووطنية، التي أخذت تعي هذه المشكلة الخطيرة، وتسعى إلى توعية الرأي العام بشأنها، وإلى الدعوة إلى الدراسات التخطيطية والمعالجات العلمية للتصدي لها والتغلب عليها. وكمثل واحد على ما نقول نذكر المؤتمر الدولي الذي عقد في حزيران (يونيو) ١٩٧٣ في بيروت، بدعوة مشتركة من الاتحاد العالمي للمدن المتحدة ومنظمة المدن العربية ومدينة بيروت، للمداولة في تلوث البحر الأبيض المتوسط واتخاذ الإجراءات لحمايته مما يفسده ويعكّر صفاءه ويحوّل جماله إلى قبح ونفعه إلى ضرر والحياة فيه إلى عفن وسم وموت. وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات حول هذا الموضوع، وأصدر بياناً عرف بـ «شرعة بيروت» متضمناً المبادىء الأساسية للمحافظة على جمال هذا البحر العريق ولحسن الانتفاع بثرواته.

---

(٢١) Biosphere.

(٢٢) UNEP: United Nations Environment Programme.

وبالإضافة إلى أنواع التلويث المادي التي ذكرنا، ثمة أنواع أخرى مثل «التلويث الصوتي» الناتج عن ضجيج الطائرات والسيارات والمعامل، والمضر بالأجسام والأعصاب والعقول. وخلاصة القول إن ثمة شعوراً آخذاً بالانتشار بأن التقدم الصناعي قد سار شوطاً بعيداً في إفساد البيئة الطبيعية والاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان المعاصر، وأن هذا الإفساد قد أدى إلى تدني «كيفية الحياة»[٢٣] تدنياً لا يوازيه الارتفاع الكمي الذي جلبه هذا التقدم. فلا بد إذن من توجيه النظر إلى هذا التدني ومن صيانة الحياة الإنسانية من الاختلال الناشىء عن التقدم المذكور.

د ـ **تضاؤل الريف وتضخم المدن.** من مساوىء التقدم الصناعي أيضاً أنه يجتذب السكان من الريف إلى المدن. وهذه الظاهرة بارزة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، ولعل سرعتها وتضخمها ومضارّها تفوق في الثانية ما هي عليه في الأولى. ومن أبرز هذه المضارّ، كما نشهد ونعلم، امتصاص حيوية الريف وتشتت مدخراته من التراث الاجتماعي والقومي، واتساع المدن وعجزها المتزايد عن توفير الخدمات الضرورية كوسائل السكن والنقل والتعليم والرفاه، وانتشار الشعور بالاغتراب والضياع والنقمة بين جماهير المهاجرين إلى المدن، وانبثاث مفاسد الحضارة في أوساطها. ولسنا بحاجة إلى أدلة كثيرة لتبيّن هذه الظاهرة وأخطارها، فإنها ماثلة حولنا في البلاد العربية: في الهجرة الريفية الهائلة، وفي التضخم السريع الذي تشهده في الآونة الأخيرة القاهرة وبغداد ودمشق وبيروت وسواها.

وهكذا في العالم كلّه. بل إن البعض أخذوا يتحدثون الآن عن «المدينة الكبرى» أو «المدينة الضخمة»[٢٤] التي تتمثل في نيويورك ولندن وطوكيو ولوس انجلس وشانغاي وسان باولو وكلكتا وسواها، ويقدّر بعضهم أن سكان كلكتا سيبلغون ستين مليوناً حوالى العام ٢٠٠٠[٢٥]، كما يقدّرون أن أكثر من نصف سكان الولايات الأميركية سيتجمعون في منطقتين مدنيتين كبريين تشمل إحداهما الولايات الشمالية الشرقية والغربية الوسطى، وتتركز الثانية في كاليفورنيا وجوارها. وفي هذا التقاطب والتناقض، بين «السرطان» المدني من جهة والضمور والتشتت الريفي من جهة أخرى، ما فيه من أخطار على حيوية المجتمعات ووحدتها وسلامتها المادية والأدبية.

---

(٢٣) Quality of Life.

(٢٤) Megalopolis.

(٢٥) Mihajlo D. Mesarovic and Eduard Pestel, *Mankind at the Turning Point: The Second Report to the Club of Rome* (New York: Dutton, 1974), p. 77.

هـ - **تزايد الانحراف والعنف والإجرام.** من هذه الأخطار تزايد الانحراف والإجرام في المدن الكبيرة. فإن تضخم هذه المدن واكتظاظها بالسكان، وطغيان معاملها وأبنيتها على النفوس والأجساد، وضيق مساكنها وتماثل هذه المساكن، وتباعد مسافاتها ومصاعب التنقل فيها، واتساع إداراتها، وعجز وسائل التعليم والتسلية والترفيه فيها عن القيام بحاجات جماهيرها[٢٦] - إن هذه وغيرها من مظاهر العيش في هذه التجمعات المدنية تؤدي إلى أمراض نفسية وخلقية تستعصي وتنتشر على الأيام. حتى إن الأمن فيها لم يعد مستقراً. فلقد أصبح خطراً في بعضها أن يتجوّل المرء في شوارعها، أو أن يلج في أي وقت من الأوقات أحياءها المتخلفة وأدغالها الموحشة. وكل يوم يأتينا بدليل جديد - من الاحصاءات الرسمية أو مما نقرأ في الصحف أو نشهد على شاشة السينما أو التلفزيون - على تفشي الاضطراب وتصاعد العنف وشيوع الإجرام في أحياء المدن الكبيرة، «المتقدمة» منها بخاصة[٢٧]، وعند ناشئتها بوجه أخص.

هذه هي بعض المشكلات الكبرى الناشئة عن «التقدم». لقد أخذت تبرز في الآونة الأخيرة وأخذ الناس يحسّون بها ويخشون نتائجها، ويبدو أنها سائرة في طريق التضخم والتفشي، وأنها ستبقى بعض أهم المشكلات التي سيعانيها المستقبل. نقول: بعض، لأننا نعتقد أنّا لم نحط بجميع هذه المشكلات، حاضراً أو مستقبلاً، كما أننا لم نفِ حق هذه التي ذكرنا في عرضنا الموجز الذي يقصد إلى الإشارة والإيماء أكثر منه إلى

(٢٦) لنذكر مثلاً ما تتحدث به الصحف الأميركية في هذه الآونة عن افلاس مدينة نيويورك، كبرى مدن الولايات المتحدة ومقر الأمم المتحدة، وعن عجز حكومتها عن ضبط شؤونها وتأدية الخدمات لسكانها.

(٢٧) تعدد الاحصاءات الرسمية من حوادث الاجرام في مدينة نيويورك عام ١٩٧٢ ما يلي: ١٦٩١ حادثة قتل، ٣٢٧١ حادثة اغتصاب بالقوة و٢٧١٣٠ تعد اجرامي. انظر:
Time (26 March 1973), pp. 10-11.
وثمة أوضاع شبيهة بذلك في بعض المدن الغربية الكبرى في أوروبا. وتقول سلطات سكوتلاند يارد أن الاجرام في انكلترا يتزايد بمعدل ١٠ بالمئة سنوياً، وكذلك تقول الـ اف. ب. اي. عن الولايات المتحدة. وفي تقرير أصدرته عام ١٩٦٩ لجنة في الولايات المتحدة برئاسة ملتون ايزنهاور أنه، إذا ظل الاجرام يتزايد بهذا الشكل، فإن السكان الأغنياء سيتجمعون في مناطق منيعة تحرسها شرطتهم الخاصة المسلحة. وسينتقل هؤلاء الأغنياء بين مناطقهم على طرق يحرسها مسلحون وفي سيارات لا يخترقها الرصاص. أما المناطق المتخلفة فستبقى مستنقعات يستشري فيها الاجرام. فكأننا نعود إلى المدن القديمة أو الوسيطية في أدنى أدوارها انحطاطاً، بل إلى ما هو أفظع من ذلك وأدهى. انظر:
Dennis Gabor, *Innovations: Scientific, Technological and Social* (Oxford: Oxford University Press, 1970), pp. 85-86.

التوغل والتقصي. ولا بد لنا هنا من ملاحظات ثلاث: الأولى هي أن هذه المشكلات ليست جامدة، بل متحركة. ثم إنها متشابكة، وتطوّر كل منها يؤثر في الأخرى، كما رأينا مثلاً من أثر تزايد السكان في تناقص الموارد الطبيعية، ومن أثر تلوث البيئة في حياة السكان. ولذا، فإن معالجة أية منها لا تأتي صحيحة وافية إذا اتجهت إليها بمفردها وبالاستقلال عن سواها. وإنما يجب أن تأتي المعالجة متعددة الجبهات متجهة إلى هذه المشكلات بمجموعها، آخذة بعين الاعتبار ما بينها من تداخلات وتفاعلات. أما الملاحظة الثانية، فهي أن هذه المشكلات هي عالمية النطاق، وإن تكن تختلف مظاهرها ودرجة حدتها ومدى انتشارها باختلاف المناطق والبلدان. فبعضها، كتزايد السكان، أبرز وأخطر في البلدان المتخلفة، وبعضها، كتلويث البيئة، أبين وأدعى إلى القلق في البلدان المتقدمة. ولكن مهما يكن من أمر هذا التباين، فإنه يمكننا أن نشملها معاً وأن نعتبرها بمجموعها «مشكلات التقدم».

بقيت الملاحظة الأخيرة. وهي أنه، على رغم الأضرار والأخطار الحالية الناشئة عن هذه المشكلات وما يخشى من تصاعدها في المستقبل، ثمة فريق من أرباب الفكر والعمل ومن عامة الناس في البلدان المتقدمة لا يزال يؤمن بأن العلم والتكنولوجيا كفيلان بالتغلب على هذه الأضرار والأخطار وأن لا حدّ لقدرتهما على معالجة المشكلات الطبيعية والإنسانية، الحاضرة والمقبلة، مهما يكن مصدرها أو نوعها ومهما تبدُ معقدة أو مستعصية. ويبرز هذا الإيمان شديداً، إن لم نقل مطلقاً، كما ذكرنا في فصل سابق، في المجتمعات الاشتراكية المتقدمة، حيث يحتل العلم (والعلوم الطبيعية بخاصة) منزلة رفيعة في الايديولوجية السائدة وفي السياسة القائمة. على أننا لا نحسب أن هذا التفاؤل يصمد للنظر الثاقب، لأن القدرة الهائلة التي نمّاها تقدم العلم والتكنولوجيا لم يقابلها بعد تقدم أدبي إنساني خليق بضبطها وحسن استثمارها وتوجيهها إلى منفعة الإنسان وخيره. وما لم تحدث تحولات جذرية في الكيان الإنساني، مماثلة للتحولات التي أحدثها العلم والتكنولوجيا الحديثان أو متفوقة عليها، فإن الأضرار والأخطار القائمة ستتزايد وتتفاقم، وسيعجز العلم والتكنولوجيا عن التغلب عليها، لأن منطلق هذا التغلب ليس في متناولهما، وسرّه خارج عن حيزهما ومنطقهما.

٤ ــ مشكلات التخلّف

لعلّ القارىء قد استغرب للوهلة الأولى أن نتحدث عن مشكلات التقدم، ونرجو أن يكون حديثنا الموجز قد أزال استغرابه وأدخل في روعه بعض متضمنات هذه

المشكلات ونتائجها. على أنه لن يستغرب إذا تحدثنا عن مشكلات التخلف، فإن التخلف هو ذاته مشكلة، إن لم نقل «المشكلة» التي تعانيها البشرية حاضراً والتي يبدو أنها ستظل تعانيها إلى زمن مديد. وهو ليس محصوراً في بعض البلدان والمناطق، بل نجده حتى في أكثر البلدان تقدماً: عند فئاتها المحرومة في المدن والريف، حيث الفقر والجهل والأمراض الجسدية والخلقية، وحيث تبدو صورة بشعة للظلم الاقتصادي والاجتماعي وللفروق الهائلة بين أبناء الوطن الواحد. ومع هذا، فإن الذي يهمنا هنا بخاصة هو التخلف المسيطر في ما يدعى بـ «العالم الثالث»، والمشكلات الناتجة عنه لأبناء هذا العالم. ونظراً للبحوث الكثيرة في هذا الموضوع، وللجهود والمحاولات المعروفة التي تقوم بها البلدان المختلفة والمنظمات الدولية لمعالجته، سنكتفي هنا ببعض حقائق وتساؤلات.

إن أول ما يجب إبرازه هو ضخامة العبء الذي يمثله التخلف. لقد قُدّر أن بين ٥٠ و٦٠ بالمئة من سكان البلدان المتخلفة لا يتغذون غذاء كافياً، وأن عدداً كبيراً من مواليدهم (تبلغ نسبته في بعض البلدان ٢٥ بالمئة) يموت بسبب قلة الغذاء والعلل الناتجة عنها. يضاف إلى ذلك الأمية التي ترتفع نسبتها في بعض البلدان إلى ٩٠ بالمئة أو أكثر. وعلى رغم النسبة العالية في الوفيات، فإن نسبة الولادات لا تزال عالية بحيث يتكاثر السكان بسرعة ويزداد تزاحمهم على الموارد الضئيلة المتيسرة للغذاء والسكن والصحة والتعليم. ولقد قدّر كذلك أن معدل الدخل السنوي الفردي في مجموع البلدان المتخلفة ـ المتفاوتة في تخلفها ـ لا يكاد يبلغ مئة وخمسين دولاراً ويهبط في بعضها إلى خمسين[٢٨]. كل هذا وأمثاله يظهر العبء الثقيل الذي ترزح هذه البلدان تحت وطأته والذي يطغى على جميع مشكلاتها الداخلية ويضعف موقفها تجاه البلدان المتقدمة.

والحقيقة الثانية هي ما ذكرناه سابقاً عن الشقة الواسعة الماضية في الاتساع بين العالم الثالث المتخلف والعالمين الأول والثاني. إن هذه السعة وهذا الاتساع يدفعان بالشعوب المتخلفة إلى محاولة الطفر والقفز، واختصار المراحل التي اجتازتها شعوب العالم الأول (الشعوب الغربية، التي جاء تقدمها في أكثره وئيداً متدرجاً خلال أربعة

---

(٢٨) وفي احدى خطب يو ثانت، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، عام ١٩٦٤: «إن ثلثي سكان العالم اليوم يعيشون على سدس دخل العالم، ومتوسط العمر المتوقع لمليار ونصف من البشر (أي نصف سكان الأرض تقريباً) هو أربعون سنة أو أقل، ومعدل الدخل الفردي في البلاد المتخلفة هو حوالى عشرة دولارات شهرياً. إنه لوضع مخيف». انظر: United Nations, Office of Public Information, *Portfolio for Peace*, p. 83.

قرون أو خمسة)، وإلى انتهاج السبل الثورية التي تقلب الأوضاع وتستحث الخطى وتسرّع التغير. وأمام تلك الشعوب أمثلة حية ناجحة للوثوب والاختصار. فثمة المثل الياباني الذي نقل اليابان في مدة نصف قرن من حالة التخلف إلى مصاف الدول الكبرى، ومكّنها من التغلب على الامبراطورية الروسية عام ١٩٠٥ وإلى الإسراع في التقدم وتنمية القدرة حتى إنها، على رغم الضربة القاصمة التي تلقتها بنتيجة الحرب العالمية الثانية والتي بدت كأنها قاضية، عاودت سيرها السابق وأغذّت فيه فإذا هي تكاد تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في القدرة الانتاجية والسطوة الاقتصادية، ويخيّل للبعض أنها ستتخطاها وترتفع إلى المرتبة الأولى في مطلع القرن القادم. وهناك المثل الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، ثم في الصين الشعبية، وهو أيضاً مثل رائع على انتهاب المراحل والفوز في عقود من السنين بمكاسب تقدمية تتطلب قروناً من التطور المتدرج. ولكن هذا الاختصار، في الأحوال الثلاثة، قد اقتضى ثمنه الباهظ ضحايا بشرية، وحرماناً وتقشفاً، وجهداً مرهقاً، وفقداناً لحريات أساسية. فالتساؤل إذن هو: هل محاولة «الاختصار» و «التسريع»، بما تستدعي من تكاليف وتضحيات، هي أمر محتم على الشعوب المتخلفة إذا أرادت لنفسها الصمود والنمو في خضم عالم الحاضر وعالم المستقبل؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو سبيلها الأسلم في المستقبل القريب والبعيد؟ وما هي الأمثولات والعبر التي يجب أن تستخلصها من الخبرات السابقة الهائلة في هذا المجال ليأتي اختصارها أعظم ما يكون نفعاً وأقل ما يكون ضرراً؟

وتساؤل آخر: إن البلدان المتخلفة تجد نفسها مدعوة إلى الانسياق في مجرى التقدم، في وقت بدأت تظهر لهذا التقدم، كما رأينا، مساوئه المتزايدة المنتشرة وشروره المتفاقمة. فهل يحتم عليها أن تصاب بهذه المساوىء والشرور، أم يمكنها أن تصوغ لنفسها مفاهيم جديدة للتقدم تضمن القدرة والنمو وتجنب في الوقت ذاته هذه المضارّ أو تخفف قدرها؟ أتكون الأزمة التي تعانيها البلدان المتخلفة مصدر تحوّل جديد في مفاهيم التقدم وفي الغايات التي يجب أن تسعى إليها الشعوب، متخلفة كانت أو متقدمة؟ إذا أدت هذه الأزمة إلى النتيجة الإيجابية المنشودة في تصحيح مفاهيم التقدم، وفي تسديد السبل التي تتبعها الشعوب لتحقيقه، يخرج من عسر البلدان المتخلفة يسراً لا لها فحسب، بل للعالم أجمع.

وأخيراً: إن البلدان المتخلفة تعاني مشكلات متشابهة، وهي بالتالي ذات مصالح متماثلة. فما هي وسائل التعاون المفروضة في هذه المعركة الشاملة العسيرة التي تخوض ميدانها؟ كيف تستطيع أن تصون ذاتها من نفوذ البلدان المتقدمة واستغلالها، ومما يبدو

من اتجاه جديد عند هذه البلدان إلى التعايش وتقاسم المصالح في ما بينها؟ هل يضيف تكتل البلدان المتخلفة الضعيفة ضعفاً إلى ضعف، وأعباء إلى أعباء، أم يكون مصدر تقوية وتساند ومنطلقاً لحشد الموارد المتوزعة لمعالجة المطالب الداخلية الضخمة ومجابهة الأخطار الخارجية المحيقة؟

هذه هي بعض التساؤلات التي يثيرها وضع البلدان المتخلفة واتجاهاته المستقبلية. وكل من هذه التساؤلات يتضمن مشكلة، بل مشكلات، أخذت تتفتق في الحاضر وتلقي بظلالها القائمة على المستقبل، وهي حرية بأن تجد لدى قادة البلدان المتخلفة وشعوبها، بل لدى قادة البلدان المتقدمة وشعوبها أيضاً، تفهماً واضحاً صريحاً ومعالجة جذرية صادقة، إذا أريد للمستقبل - مستقبل العالم جميعاً - أن يكون أقل خطراً وأكثر إشراقاً مما يبدو الآن من طوالعه ومما يرتسم في آفاقه.

٥ ـ الحرية والمسؤولية

من أهم المشكلات التي ستتضخم في المستقبل مشكلة مزدوجة لها أبلغ الآثار في حياة الأفراد والمجتمعات، هي مشكلة الحرية والمسؤولية. فإن النزعات التي تسود الحاضر والتي يبدو أنها ستبقى سائدة في المستقبل القريب ستؤدي إلى المزيد من تقييد حرية الأفراد والجماعات، وإلى التمادي في حصر السلطات في أيدي أشخاص أو فئات قليلة سيكون لها من سعة القدرة وغلبة السطوة أضعاف ما كان لأي أشخاص أو فئات حاكمة أو متسلطة في التاريخ.

هناك، من ناحية، الرغبة المتصاعدة عند الشعوب المتخلفة في تسريع التقدم واختصار المراحل. إن هذه الرغبة تستدعي حشد الموارد وتنظيم القوى وإجراء تغيرات جذرية سريعة واتخاذ تدابير فعّالة لضبط الإنتاج والاستهلاك، وغير ذلك من الأسباب والوسائل التي تفترض وجود سلطة مركزية ينبسط نفوذها على مختلف القطاعات. وهذا ما يسّر قيام سلطات من هذا النوع في بلدان العالم الثالث (العالم الشيوعي الذي خطا خطى جبارة سريعة في العلم والتصنيع والتنظيم)، وفي معظم بلدان العالم الثالث. وهذه السلطات هي إما حزبية أو عسكرية أو فئوية أو مزيج من هذه الأنواع. ومهما يكن مصدرها ومرتكزها، فإنها تجنح إلى تقييد حرية الأفراد والكثرة الغالبة المحكومة من أبناء الشعب. ولما كانت هذه الكثرة في البلدان المتخلفة لم تذق طعم الحرية ولم يتح لها أن تنعم بها وتقدّر قيمتها، فإنه يسهل لها أن تضحي بها في سبيل غايات هي عندها أولى وأشد إلحاحاً، كتوفير الطعام والصحة والتعليم، وكالقدرة العسكرية التي تتخذها سياجاً

لاستقلالها المستجد الذي تحرص عليه أشد الحرص وسنداً لها في الدفاع عن نفسها وحفظ كرامتها. ومن هنا كان انتشار النظم الدكتاتورية في هذه البلدان، وغلبة الايديولوجيات والدعوات التي تقوم عليها. وهذه النظم لا تقرّ طبعاً بتسلطها، لأنها تعتبر نفسها ممثلة لجماهير الشعب، تتكلم وتتصرف باسمها، وتجسّد مصالحها ومطامحها وتحركاتها. ولذا فهي تدعو نفسها ديمقراطية، أو شعبية، أو تتخذ أوصافاً أخرى مماثلة، وتدّعي أنها توفّر لشعوبها من الحرية والكرامة أكثر مما توفره الديمقراطية التقليدية الليبرالية. ولكن لا شك في أنها تقلّص حريات العقيدة والفكر والقول والتصرف. قد توفّر هذه النظم لجماهير شعوبها من أسباب التقدم المادي والصناعي والدفاعي، ومن دواعي الاطمئنان في مجابهة العوز والمرض والعجز وسواها من منغصات العيش، ما يوازي لدى الجماهير هذه الحريات أو يفوقها. وقد تكون هذه الحريات في البلدان الديمقراطية التقليدية أضأل جوهراً وأضيق حدوداً مما يدعيه أرباب هذه البلدان. ومع هذا، يبقى الواقع الذي لا نستطيع إنكاره، وهو أن النظم التي نتكلم عنها، والتي تقوم اليوم في أكثر البلدان المتخلفة، تؤدي إلى تقييد هذه الحريات وتضييق نطاقها. والأمر الذي نود توكيده هنا هو أن في مقدمة الأسباب التي تفرض هذا التقييد وتجعله مقبولاً لدى الجماهير الرغبة الملحة في التغيير وفي تحسين المعاش وفي حماية الوطن وفي الانطلاق في سبل التقدم. وكلما كان المنطلق عسيراً أو بعيداً عن الغايات المنشودة كانت الرغبة أشد إلحاحاً وكان قيام حكم مركزي متسلط أكثر رجحاناً. فإذا توفر الإنتاج، وتوطدت أركان السيادة القومية، وقطع الشعب مراحل مديدة في طريق التقدم، واطمأن إلى أنه يستطيع أن يتمهل في سيره وانكبابه وأن يرتاح ويتنعم، أخذ يميل إلى حلحلة القوى الضابطة، ويطالب بممارسة حرياته الأصيلة وبالمشاركة الصحيحة في التقرير والحكم. إن الأحداث لا تجري دوماً حسب هذه القاعدة، ولكن يبدو أن ثمة ترابطاً قائماً بين ظاهرتين من الظواهر الماثلة في حياة البلدان المتخلفة اليوم: مكافحة التخلف، وتقييد الحريات.

وهذه الظاهرة الأخيرة ـ تقييد الحريات ـ لا تقتصر اليوم على البلدان المتخلفة فحسب، بل نجدها أيضاً في أكثر البلدان المتقدمة إنتاجاً وتصنيعاً. فالسلطة التي يتمتع بها رئيس الولايات المتحدة الأميركية مثلاً، وهي سلطة عظيمة أصلاً، قد تعاظمت في السنوات الأخيرة حتى كادت تطغى على السلطة التشريعية، وجعلت صاحبها أقوى حاكم في العالم. وبدا الاتجاه في بعض البلدان الغربية، كفرنسا، إلى الأخذ بالنظام الرئاسي. إن ثمة عوامل متعددة وراء هذه الظاهرة: منها الحرب الباردة التي لا تزال قائمة بين الدول الكبرى ـ عسكرياً واقتصادياً ومصلحياً ـ والتي تدفع بهذه الدول إلى حشد

طاقاتها وتصعيد قدراتها، فتؤدي بالتالي إلى التخطيط والتركيز والسيطرة على القطاعات الخاصة؛ ومنها تقلقل النظام الاقتصادي وتزايد العطالة وتنافر المصالح الفئوية، مما يدعو إلى تدخل السلطة الحاكمة في تنظيم التصنيع والاستهلاك؛ ومنها الرغبة المشتدة عند شعوب هذه الدول في تحقيق العدالة الاجتماعية ورعاية الطبقات المحرومة ورفع مستوى عيشها، وغير ذلك من المطالب التي لا تتم إلا عن طريق الدولة وما تسنه من قوانين لتحديد الربح وتحصيل الضرائب وتجميع الأموال الضرورية للخدمات الاجتماعية، ولتعزيز العلم والثقافة.

إن أحداث الماضي والحاضر لتظهر أن الاتجاه إلى تقوية الحكم المركزي وتقييد الحريات يقوى في أيام الشدائد والحروب. والعالم اليوم يعاني شدائد، ويخوض غمار حروب. منها، كما قلنا، الحروب الباردة بين الدول الكبرى، والمنافسات الشديدة بينها على الأسواق والمصالح ومراكز النفوذ في بلدان العالم الثالث، ومنها الحروب التي تشنها بلدان هذا العالم على التخلف، ومنها المعارك التي بدأت تستعر في البلدان المتقدمة لمجابهة مساوىء التقدم وللحد من جشع الرأسمالية النهمة النافذة ولنشر العدالة الاقتصادية الاجتماعية ورفع مستواها. ويبدو أن هذا الاتجاه لن يبطؤ ولن يتعدل إلا عندما تخفّ حدة الشدائد والحروب، ويسيطر على العالم جوّ من الاستقرار والراحة والرخاء. ولسنا نجد أن هذا الجوّ سينبعث وينتشر ما دام حب التسلط والاستغلال هو المحرك الأول عند الطبقات الحاكمة والدول المسيطرة.

من هنا تبدو خطورة الوجه الآخر لهذه القضية: وجه «المسؤولية». هذه السلطة المتزايدة في أيدي أرباب الحكم، ما هي المسؤولية الناتجة عنها، وما نوع شعور هؤلاء الأرباب بها، وتجاه من يتحملونها؟ إنهم يقولون إنهم مسؤولون للشعوب ولجماهيرها، فهل الشعوب والجماهير هي في أوضاع تمكّنها من محاكمة هذه المسؤولية، وإبقائها ضمن حدود معقولة مقبولة؟ وهل هذه الأوضاع ستتردى في المستقبل، بسبب النزعات السائدة، فتغدو الشعوب والجماهير أعجز عن ممارسة حقوقها الأصيلة في السيادة الذاتية وعن امتحان المسؤولية ومحاكمتها وضبطها؟ إن المؤمنين بحسّ الجماهير الأصيل، وبوعيها لمصالحها وحقوقها، وباستعدادها للتضحية في سبيل هذه الحقوق والمصالح، يعتقدون أن يقظتها وثوريتها أمران مؤكدان، وأنها بالغة حتماً إلى ممارسة سيادتها الذاتية ومحاسبة ذوي المسؤولية فيها ووضع هذه المسؤولية في الأيدي الصالحة الأمينة. على أننا نرى أن الأمر ليس بهذا القدر من اليسر والسهولة، فصاحب السلطة لا يتخلى عنها طوعاً وإكراهه على التخلي عنها يتطلب يقظة دائمة وجهداً بالغاً وتحركاً ناشطاً. ثم إنه ليس ما

يضمن أن الذين ينتزعونها منه ويتولونها بعده يكونون أقل منه حرصاً عليها وتمسكاً بها وعزوفاً عن قبول المشاركة فيها. وبسبب هذا العامل الذاتي، والعوامل الموضوعية التي ذكرنا، نعتقد أن هذه القضية ـ قضية الحرية والمسؤولية ـ ستظل من أهم القضايا التي ستجابهها الشعوب، بل الإنسانية جمعاء، في المستقبل الذي نحاول استطلاعه.

وثمة أمر متصل بهذه القضية، قد لا تكون خطورته بدت بكامل حقيقتها في الوقت الحاضر، ولكنها قمينة بأن تبرز وتتأزم في المستقبل. إن التقدم العلمي التكنولوجي الهائل يوصل العلماء والصناعيين إلى اكتشاف أسرار واستنباط وسائل وابتداع أدوات فائقة الأثر وقابلة لإنزال أشد الأضرار إذا لم يحسن استعمالها. وقد كان أبرز الأمثلة على ذلك حتى الآن البحوث النووية وما أدت إليه من صنع القنبلة الذرية وتفجيرها، ثم «تحسينها» بتضخيم قوتها التدميرية، واختراع أدوات ووسائل فتاكة أخرى من هذا النوع أو من غيره. فمن المسؤول عن هذه القدرة الهائلة، المستنبطة أو التي هي قيد الاستنباط، المتعاظمة يوماً بعد يوم؟ أهم العلماء، أم الصناعيون، وأين تبدأ حرية هؤلاء وأولئك وأين تنتهي، وما هي مسؤوليتهم؟ أم هي السلطات الحاكمة، ومن يحدّد حريتها ويضبط نوازعها؟ من هم الضابطون، ومن يضبط الضابطين؟ هذه الأسئلة وأمثالها ستزداد خطورة وستفرض نفسها بمزيد من الشدة على أحاسيس الشعوب وضمائرها. ولا يقتصر الأمر على هذا. فقد ذكرنا، في ما سبق، أن التقدم العلمي التكنولوجي تجاوز الفعل في الطبيعة إلى الفعل في الإنسان ذاته، وأصبح في مقدوره أن يؤثر تأثيراً متسعاً متعمقاً في كيان الإنسان جسدياً وعقلياً ونفسياً، سواء بالوسائل الإعلامية الموجهة النافذة أو بالأدوية والمخدرات، أو بتعديل «الجينات» الموروثة، أو بوسائل أخرى ستكون أشد إحكاماً وأبعد نفاذاً. فهل تسمح الشعوب للعلماء والتكنولوجيين بأن يسيروا قدماً في هذه السبل الرهيبة، أم تقيد حريتهم؟ ومن الذي يمارس حق التقييد، أو يحكم في تطبيق اكتشافاتهم ومخترعاتهم بعد أن يتوصلوا إليها؟ إننا نذكر الأزمة الضميرية التي أصابت بعض العلماء الذين اشتركوا في صنع القنبلة الذرية، ولا شك أن أزمات مماثلة تراود الكثيرين ممن يعملون في صنع غيرها من الأدوات المقتلة المدمرة أو في استحداث الوسائل المؤثرة في الكيان البشري. فهل يكفيهم، أو يكفينا، أن يقولوا إنهم مسؤولون عن الاكتشاف والاختراع فحسب، وإن مسؤولية استخدام المكتشفات والمخترعات تقع على عاتق سواهم؟ أم إننا غدونا تجاه تحالف مروّع يؤلف «المركب العسكري الصناعي» (وما يضمه من عناصر علمية)، وغدا هذا «المركب» في البلدان المتقدمة، الغربية والشرقية على السواء، مهيمناً على السلطة متحكماً بمصير الشعوب؟ حتى إذا لم نشأ الذهاب إلى هذا

الحدّ وافتراض غايات شريرة مسبقة، فإن ثمة بحوثاً نظرية وتطبيقية قد تؤدي بذاتها، دون توجيه أو استخدام سلطوي، إلى كوارث بشرية[٢٩]. فما شأن الحرية العلمية التي تعتبر دعامة من أهم دعائم التقدم في البحث والاكتشاف، وما مستقبلها؟ إن بعض القرارات التي تؤخذ في هذه الأمور الخطيرة لها آثار يستحيل الغاؤها أو عكسها[٣٠]. فمن الذي يتخذ هذه القرارات، وما هي مسؤوليته، ومن يحاسبه على هذه المسؤولية؟

نخرج من هذا كله إلى أن هذا الوضع المزدوج المعاصر: الجنوح إلى تركيز السلطة من ناحية، وتزايد الإمكانات الرهيبة التي حققها ويمضي في تحقيقها التقدم العلمي التكنولوجي من ناحية ثانية ـ أن هذا الوضع يثير مشكلة الحرية والمسؤولية بشكل لم تعهده الإنسانية في ما مضى وبخطر يفوق أخطارها السابقة ويجعل هذه المشكلة من أهم المشكلات التي سيعانيها عالمنا في مستقبله القريب.

هذه نظرة عاجلة في المشكلات الرئيسية التي نعتقد أنها ستسِم هذا المستقبل وتطبعه بآثارها. وهذه المشكلات تلف الشعوب جميعاً، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، متقدمها ومتخلفها، فلا بد إذن من وعيها ومجابهتها إذا أردنا أن نفهم المستقبل على حقيقته، ونعد له إعداداً صحيحاً وافياً، ونكون جديرين بمطالبه وقادرين على صنعه صنعاً سوياً يصونه من الآفات والشرور ويكفل له ولنا البقاء والازدهار والتقدم والرقي الحقيقيين.

---

(٢٩) كمثل على هذه البحوث، انظر: Mesarovic and Pestel, *Mankind at the Turning Point: The Second Report to the Club of Rome*, pp. 13-14.

(٣٠) Irreversible.

الفصل السابع

تَحدّياتُ المستقبَل

١ ـــ تحديان رئيسيان، بل تحدّ مزدوج

إن كل مشكلة من المشكلات التي ذكرناها في الفصل السابق تمثّل نوعاً من أنواع التحدي للإنسانية في مستقبلها القريب، وهي بمجموعها تمثل أشد ما جابهته الإنسانية في تاريخها المليء بالمآسي والتحديات. وهذا التأزم المشتد يعود إلى عاملين رئيسيين لم يجتمعا معاً كما يجتمعان الآن هما جسامة القدرة (العلمية الصنعية من جهة، والثورية النفسية من جهة أخرى) الحاصلة للإنسان والمتصاعدة يوماً بعد يوم، وترابط الشعوب بعضها ببعض ترابطاً متوثقاً متغلغلاً يوحّد مصيرها جميعاً.

وإذا نحن أجملنا التحديات المختلفة الناشئة عن المشكلات الإنسانية، وجدناها أيضاً تجتمع في تحديين رئيسيين سنركز بحثنا في هذا الفصل عليهما، لما لهما من شمول ونفاذ وخطر.

أ ـ **تحدي البقاء أو الاندثار.** أن تبقى الحضارة أو تندثر، وأن تستمر الانسانية أو تتبدد ـ أن تكون هذه وتلك أو لا تكون، حسب عبارة شكسبير ـ تلك هي المسألة. وهي مسألة لم تعد نظرية أو أكاديمية، بل أصبحت حقيقة واقعة واختياراً حاسماً أمام شعوب الأرض في هذه الأيام. إن الطاقة التقتيلية والتدميرية ـ الذرّية والجراثيمية والكيميائية[١] ـ التي ولدها الإنسان المعاصر تكاد تفوق كل تصور، وإذا أطلقت من معاقلها، لم يقتصر أثرها على قطر أو إقليم، كما كان يحدث في الحروب والصراعات السابقة، بل شمل

(١) أو كما تختصر أحياناً بحروف ABC (Atomic, Bacteriological, Chemical).

العالم بأسره، ونشر في أصقاعه من التقتيل والتخريب ما ليس له مثيل في السابق. وهذا الخطر قد بدا واضحاً يعلنه أرباب الحكم والسياسة، ورجال الفكر وقادة الرأي، والمشتغلون بالعلم والتكنولوجيا الذين يعملون في توليد هذه الطاقة ويدركون هولها، كما تحسّ به الجماعات الواعية في مختلف أنحاء العالم.

إن هذه الطاقة الإبادية الفظيعة محصورة في أيدي الدول الكبيرة، وفي يديْ الدولتين الكبريين (الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي) على وجه الخصوص. ولا شك في أن خطرها الفائق والإحساس المنتشر بهذا الخطر في الرأي العام العالمي، وشعور زعماء الدولتين الكبريين وسواهما من الدول الكبيرة بأنها إذا أطلقت من جانب أو من آخر فستنزل صواعقها على البلدان الصناعية المتقدمة أولاً وستهدم منشآتها وتمحق شعوبها أكثر مما تفعل في البلدان المتخلفة ـ لا شك في أن هذه التطورات هي من العوامل الرئيسية التي أدت إلى بوادر الانفراج بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين الشعبية والدول الكبيرة الأخرى، وإلى تبادل الزيارات بين زعمائها، وإلى ما يجري من محاولات ظاهرة وخفية لعقد معاهدات بينها لتحديد الأسلحة ومنع انتشارها، وخاصة تلك التي لها فعل إبادي جماعي، كالأسلحة النووية وسواها. ولقد كان لمنظمة الأمم المتحدة مساعٍ مستمرة في هذا السبيل. ذلك أن هذه المنظمة ولدت من آلام الحرب العالمية الثانية ومن آمال الشعوب في الأمن والسلام، فكان في مقدمة أهدافها الحفاظ على السلام العالمي والحؤول دون النزاعات المسلحة. ولم تنقضِ بضعة أسابيع على توقيع ميثاقها حتى تفجرت الطاقة النووية المدمرة بالقنابل النووية التي أسقطتها الولايات المتحدة على اليابان، فارتاع العالم لهذا الخطر الجديد، وأخذت الدول الكبيرة تتسابق إلى امتلاك هذه الطاقة وتطويرها وتخزينها وإلى ابتداع أسلحة أخرى تدميرية بالغة التطور[٢] وعمدت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، لا سيما الدول النامية وغير المنحازة، إلى القيام بجهود دائبة لنزع السلاح. وفي الاجتماع الرابع عشر للجمعية العامة عام ١٩٥٩، قررت هذه الجمعية بالإجماع اتخاذ «نزع السلاح نزعاً شاملاً وكاملاً» هدفاً لها ولأعضائها على اعتبار أن هذه المشكلة هي «أهم مشكلة تجابه العالم اليوم». على أن هذا الهدف لم يتحقق، بالرغم من الجهود الدولية المستمرة، وذلك بسبب أطماع الدول الكبيرة وحرصها على المحافظة على قدرتها، واعتمادها السباق في تطوير أساليب المبادرة والردع و «توازن الرعب» سبيلاً لضمان غلبتها أو لتجنب كارثة الحرب. وكل ما تحقق

---

(٢) Sophisticated.

في خلال السنوات الثلاثين التي انقضت على إنشاء منظمة الأمم المتحدة[٣] هو عقد بعض المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تتناول بوجه خاص منع انتشار صنع الأسلحة النووية وتجريبها واستعمالها في الجو والفضاء الخارجي وتحت البحار، وإعلان العقد السبعيني عقد «نزع السلاح»، والمحادثات الثنائية القائمة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي لتحديد الأسلحة الاستراتيجية[٤]. على أن هذه المحاولات والإجراءات، على رغم ما تمثل من تقدم في هذا الميدان العسير، تظلّ محدودة النطاق، وسيظل أثرها واهياً ما لم تدعمها الثقة المتبادلة والإرادة السياسية الصادقة لدى الدول الكبيرة. ولما كانت هذه العوامل الإيجابية لا تزال معدومة أو ضئيلة، فإن التحدي الأول الذي نتحدث عنه ـ تحدي البقاء أو الاندثار ـ سيستمر قائماً وساطياً، وستستمر الإنسانية تعيش تحت وطأة أخطاره وأهواله، عاجزة عن الرد عليه رداً سديداً وافياً يضمن لها الاطمئنان للمستقبل والثقة بالمصير.

ب ـ **تحدي الصحة والكرامة أو الاعتلال والامتهان.** قد تنجو الإنسانية من حرب ماحقة، بسبب توازن الرعب (مع أنه ليس ضماناً أكيداً، بل هو على العكس مبعث خطر دائم وخوف جاثم فضلاً عن كونه غير خليق بإنسانية متحضرة)، أو بفضل الجهود الإيجابية التي تبذلها الدول والمنظمات الدولية واتساع وعي الشعوب المحبة للسلام واشتداد ضغوطها، فتبقى الانسانية، ولكن بقاءها يكون مقلقلاً وجسمها معتلاً وحالتها ممتهَنة وممتهِنة لكرامة الإنسان. ولذا، فالتحدي الثاني الجليل الذي تجابهه الشعوب بجمّاعها هو ليس مجرد البقاء، بل البقاء المستقر الصحيح الكريم.

أما أسباب القلقلة والاعتلال والامتهان فهي عديدة، وأهمها:

(١) الحروب الموضعية التي تندلع في أصقاع مختلفة من العالم، وما تفترسه من ضحايا بشرية ومنشآت مادية، وما تشيعه من هزات واضطرابات.

(٢) المنازعات والمنافسات التي لا تزال قائمة بين الدول الكبيرة، بالرغم من بوادر الانفراج التي أشرنا إليها، وما تجره هذه المنازعات والمنافسات من بلبلة في الكيان الدولي ومن زعزعة لأمن الشعوب وتطورها.

---

(٣) انظر: United Nations: *The United Nations and Disarmament, 1945-1970* (New York: [U.N.], 1970), and *Disarmament: Progress Towards Peace* (New York: [U.N.], 1974).

(٤) SALT.

(٣) الموارد الهائلة (المادية والبشرية) التي تغدق على التسلح، وما لها من أثر مزدوج مضنٍ في إعلال الجسم البشري. فمن ناحية إشاعة الاضطراب والقلق في الأجواء الموضعية والإقليمية والعالمية وإبقاء خطر الحرب ماثلاً للأبصار والأذهان، ومن ناحية ثانية تحويل هذه الموارد الضخمة عمّا يجب أن تصرف إليه في مكافحة التخلف وإنماء الشعوب. وقد عنيت منظمة الأمم المتحدة بهذه القضية في نطاق جهودها لنزع السلاح ولدعم الإنماء، وأعدّ السكرتير العام للمنظمة عدة تقارير في هذا الموضوع بالاستعانة بخبراء من بلدان متقدمة ونامية[٥]. وقد ذكر الخبراء في التقرير الذي رفعوه عام ١٩٦٢ أن العالم كان ينفق في ذلك الوقت ١٢٠ مليار دولار سنوياً على الشؤون العسكرية، وأن هذا الرقم كان يساوي حوالى ٨ ـ ٩ بالمئة من مجموع الإنتاج العالمي السنوي من السلع والخدمات ويتراوح، حسب التقادير المختلفة، بين ثلثي الدخل الوطني لجميع البلدان النامية ومجموع هذا الدخل، وأن عدد الأشخاص العاملين في القوى المسلحة وفي النشاطات الإنتاجية الحاصلة من النفقات العسكرية كاد يفوق خمسين مليوناً[٦]. ويبدو من التقرير الذي صدر عام ١٩٧١ أن معدل مجموع النفقات العسكرية قد ارتفع في العقد الستيني (١٩٦١ ـ ١٩٧٠) إلى ١٩٠ مليار سنوياً، وأنه قد يبلغ في أواخر العقد السبعيني ٣٠٠ ـ ٣٥٠ مليار (بأسعار ١٩٧٠)، و «أن الدول الكبيرة هي التي تصرف معظم هذه النفقات، ولكن النفقات العسكرية للدول النامية ليست أقل إهداراً لأنها تمتص الموارد التي كان يمكن أن توجه إلى الإنماء»[٧].

---

(٥) أهم هذه التقارير تقريران: *Economic and Social Consequences of Disarmament* (New York, 1962), (E/3593/Rev. 1), and *Economic and Social Consequences of the Arms Race and of Military Expenditures* (New York, 1971), (A/8469/Rev. 1).

وقد قدم التقرير الأول للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. أما الثاني فأعد بناء على طلب من الجمعية العامة وقدم لها عام ١٩٧١ فناقشته وأوصت بتوزيعه على أوسع نطاق ممكن، آملة أن يكون له أثر في مفاوضات العقد السبعيني الذي أقرته «عقد نزع السلاح».

(٦) United Nations, *The United Nations and Disarmament, 1945-1970,* p. 127.

(٧) United Nations, *Disarmament: Progress Towards Peace,* pp. 39-40.

وقد لخص مركز المعلومات الاقتصادية والاجتماعية التابع للأمم المتحدة تقرير عام ١٩٧١ في نشرة نقتطف منها ما يلي: «أنفقت ستة أقطار ما يربو على أربعة أخماس مجموع مصروفات العالم العسكرية في العقد الماضي [١٩٦١ ـ ١٩٧٠]. وهذه الأقطار هي: الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، جمهورية الصين الشعبية، فرنسا، المملكة المتحدة، جمهورية المانيا الاتحادية. ويذهب معدل ٨ بالمئة من انتاجها إلى المصروفات العسكرية».

«تصرف الأقطار النامية التي يعيش فيها نصف سكان العالم قرابة ٦ بالمئة فقط من مجموع النفقات=

(٤) أثر تضخم الأجهزة العسكرية في حكم الشعوب. بالإضافة إلى مساوىء هذا التضخم في إشاعة المخاوف الحربية وفي إعاقة الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، نجد أنه يبث في أرباب هذه الأجهزة، لا سيما في البلدان النامية، شعوراً بالسلطة والتفوق، يدفعهم إلى التدخل بالحكم أو إلى الاستيلاء عليه. ومن هنا نرى أن كثرة الانقلابات التي حدثت في هذه البلدان قد قام بها العسكريون، وأن الحكم فيها هو بيدهم بشكل مباشر أو غير مباشر. ومع ما يوفره هذا النوع من الحكم، في بداءته خاصة، من سلطة مركزية تفيد في تقليص نفوذ الطبقات المستغِلة وإحداث التغييرات السريعة التي تتطلع إليها الشعوب النامية، فإن سيطرة هذه الأجهزة تؤدي إلى طغيانها على الحرية واستهتارها بالضمانات التي يجب أن يتمتع بها الأفراد والجماعات، واستمرارها في الحكم يخلق طبقة جديدة لها مصالحها وأطماعها ولها نفوذها الذي تحرص على المحافظة عليه والتمتع به.

(٥) خلل النظام السياسي العالمي. لقد أكدنا أن العالم قد تقلص، وأن الثورة العلمية التكنولوجية قد قرّبت أبعاده وكادت تهدم الحواجز والحدود بين أصقاعه وبلدانه. ومع هذا، فإنه لا يزال منقسماً إلى وحدات سياسية، كبيرة وصغيرة، تتمسك كل منها بسيادتها وتتصرف بوحي هذه السيادة. فثمة إذن مفارقة خطيرة بين الترابط العالمي الطبيعي الذي توسعه وتوثقه تطورات العصر، وبين التشتت السياسي وتوزع إرادات الدول واتّباعها لمصالحها وأطماعها وامتناعها عن التنازل عن هذه المصالح والأطماع في سبيل ما هو أعم وأشمل، أي في سبيل المصالح الانسانية المشتركة التي يفرضها تشابك العالم المتزايد وترابط مصائر الشعوب.

(٦) خلل النظام الاقتصادي العالمي. والواقع أن لفظ «النظام» هنا وفي الفقرة

= العسكرية في العالم. وفي حين يخصص بعضها أكثر من ١٠ بالمئة من انتاجها للغايات العسكرية فإن المعدل بالنسبة لمجموع الأقطار النامية هو ٣,٥ تقريباً. وعلى الرغم من أن الانفاق العسكري للبلدان النامية منخفض بالنسبة للبلدان المتقدمة، فإن ميزانياتها العسكرية آخذة في الزيادة بشكل أسرع من المعدل العالمي ـ بغض النظر عن دخل الفرد المستمر بالتدني وحاجاتها إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

«... تبلغ النفقات العسكرية الآن ثلاثة أضعاف ما ينفق على الصحة من قبل الحكومات جميعاً، وحوالى ضعف المبالغ المنفقة على التعليم...».

يصرف على الأبحاث والتنمية العسكرية «حوالى ٢٥ مليار دولار سنوياً [بينما] كافة الأبحاث الطبية في العالم تستنفد ٤ ملايين دولار فقط». انظر: مركز المعلومات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، **نفقات التسلح: ٢٠ سؤالاً وجواباً** (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٧٢).

السابقة يجافي الحقيقة ويضلل التصور والإدراك. ذلك أنه ليس صحيحاً أن نتكلم عن «نظام عالمي» سياسي أو اقتصادي، حتى مع اعتبارنا لخلله. فنحن أمام أنظمة متفرقة متنافرة متنازعة، لكل منها علله الداخلية، وحدوده وقواهره التي تمنعه من الاندماج في نظام عالمي واحد. إن هذه الحدود المفروضة لم تعد تتفق وتطورات العلم والتكنولوجيا الآخذة في إزالة الحدود. ولم يعد ممكناً أن يقوم «نظام» اقتصادي صحيح. كما أنه يستحيل تحقيق «نظام» سياسي سليم، إلا إذا كان هذا وذاك عالميي النطاق، يلفّان الكرة الأرضية المتضائلة ويشملان شعوب الأرض قاطبة باتساق وعدالة وإدراك لوحدة المصير.

(٧) سيطرة الدول الكبيرة. ولعل العامل الأقوى في احداث الخللين الرهيبين اللذين نتكلم عنهما هو أطماع الدول الكبيرة في المحافظة على تفوقها وسطوتها وفي تمكين قدرتها وإعلاء شأوها وفي استغلالها للبلدان المتخلفة. إن هذه الأطماع كانت تتمثل في الاستعمار المعروف الذي لطّخ التاريخ الحديث بآثامه السوداء منذ قيام التوسع الأوروبي والثورة الصناعية، والذي هو اليوم في دور الاحتضار، بفضل التناقضات في داخله وتنبه الشعوب المستعمَرة وجهادها للتحرر منه. ومع هذا، فإن شهوة السطو في الدول المتقدمة لا تزال سارية وفاعلة فيها تبعثها على انتهاج شتى السبل ـ القديمة منها والمستحدثة ـ للإبقاء على هيمنتها وغناها وللتحكم في البلدان المتخلفة وامتصاص مواردها. وما دامت هذه الشهوة قائمة، فإنها ستظل عاملة في قلقلة عالمنا الحاضر وإعلاله وامتهانه.

(٨) سيطرة الطبقات والفئات المستغِلة أو المتحكمة في داخل المجتمعات. إن النظام العالمي الصحيح المطلوب يفرض أن تكون وحداته سليمة في داخلها، لا يطغى بعض أبنائها على بعض أو يستأثر بعضهم ببعض، سواء جاء هذا الطغيان أو الاستئثار لفارق جنسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو عقائدي، أو لامتلاك سبب من أسباب السلطة أو القهر. ومع أن الشعوب جاهدت جهاداً مريراً في محاربة هذا الطغيان الداخلي ومن أجل تحقيق مطامح أفرادها وجماعاتها في الحرية والعدالة والمساواة، فما فتىء لهذا الطغيان بقاياه القوية الفاعلة، بل ظهرت أنواع جديدة منه تيسرها أساليب الإخضاع والردع والقمع التي ولدتها وطورتها الوسائل العلمية التكنولوجية والتي تستخدمها الأنظمة القائمة على نطاق أوسع وأنفذ مما كانت عليه الحال في الماضي. ولذا ما زال الطريق بعيداً وشاقاً لتحقيق تحرر المواطن تحرراً وافياً جديراً بكرامته الوطنية والإنسانية.

(٩) أمراض التقدم وأمراض التخلف التي ذكرناها في الفصل السابق، ولا ضرورة لإعادة التحدث عنها هنا. على أن ثمة علّة من علل التقدم المعاصر لا بد من تبصرها نظراً

لآثارها في تفشي العلل الأخرى التي تنتاب البلدان المتقدمة وفي زيادة تخلف البلدان المتخلفة. وهي شهوة الاستهلاك التي يغذيها النظام الصناعي الرأسمالي ويسخّر لها وسائل الدعاوة والإعلان المؤثرة المنتشرة. إن أهم نتائج إذكاء هذه الشهوة هي الإهدار: إهدار الموارد الثمينة التي هي أحرى بأن توجه لمصلحة الدول المتخلفة، بل لمصلحة الدول المتقدمة ذاتها، حيث نجد، بجانب الغنى الباهر، قطاعات مظلمة يسودها الفقر والجهل والظلم، وحيث لا يزال مجال فسيح للعدالة الاقتصادية وللإنماء الاجتماعي تختلف مسالكه باختلاف أنظمة هذه الدول. وفضلاً عما لهذه العلة من آثار اقتصادية واجتماعية، فإن لها خطورتها الناجمة عن ارتباطها بالقيم الفاعلة في المجتمع، والتي تجعل معالجتها تتعدى التدابير الخارجية وتتطلب تحولاً ذاتياً في الكيان الانساني يتناول منطلقات الشعور والفكر والسلوك.

إن هذه وغيرها من أسباب القلقلة والاعتلال والامتهان في المجتمع الانساني المعاصر هي، كالمشكلات التي أوردناها سابقاً، مترابطة متشابكة ينشأ بعضها عن بعض ويؤدي بعضها إلى بعض. وكل منها هو بمثابة تحدٍّ لهذا المجتمع، وجميعها تؤلف معاً التحدي الشامل الذي نتحدث عنه ـ تحدي البقاء الصحيح الكريم ـ الذي تجابهه البشرية في حاضرها والذي يجب أن ترد عليه، كما يجب أن تردّ على التحدي الأول، ردّاً يأتي خليقاً بها وبمطامحها وكافلاً لها مستقبلاً مستقراً كريماً مشرقاً.

فكيف يكون هذا الرد؟

٢ ـ الردّ على التحدي

يخيّل إلينا أن الردّ الوافي على هذين التحديين، بل هذا التحدي المزدوج، يأتي على ثلاثة مستويات: عملي، وإيماني، وكياني ذاتي.

أ ـ المستوى العملي. وهو المستوى الذي يقبل فيه الإنسان الواعي واقعَ الحاضر والطامح للإسهام في صنع المستقبل على مناصرة كل جهد أو تحرك يكافح علّة من العلل التي ذكرناها ويعزز مكاسب التحرر والعدالة والسلام وسواها من مباعث الصحة والكرامة في الجسم الإنساني. ولهذه المناصرة جبهات عديدة في عالم اليوم، نقتصر منها على ثلاث:

الأولى هي جبهة الحركات التحررية التي تقوم بين طبقات المجتمع الواحد أو بين مجتمع ومجتمع أو بين كتلة من المجتمعات وأخرى لمناضلة الظلم والاستئثار والاستغلال

وغيرها من صنوف التعدي، ولتحصيل الحقوق الفردية والجماعية المستلبة. إن هذه الحركات عريقة في التاريخ ومجارية للتقدم الإنساني، ولكنها اشتدت واتسعت منذ مطلع العصر الحديث، وقد عملت التطورات الحديثة والمعاصرة في زيادة اشتدادها واتساعها بتنبيه الوعي للحق وإثارة النقمة على الظلم والذل، وتحسين وسائل الاتصال والإعلام، وتيسير تلاقي هذه الحركات وتفاعلها. كما أنها اتسعت واشتدت أيضاً بفضل التضحيات التي بذلتها كل منها والمكاسب التي حققتها. فكل تضحية من جانب تستثير عزماً وبذلاً من جانب آخر أو جوانب أخرى، وكل مكسب يحصل هنا يضاف إلى ما حصل هناك ويشجع على استزادة النيل والتحصيل. وهكذا نجد خطاً إيجابياً صاعداً خلال الأجيال ومتصاعداً في هذه الأيام. ولكن هذا الخط لا يزال دون الغاية المرتجاة، إذ إن القوى التاريخية والجديدة التي تؤيده وتدفعه تقابلها قوى معاكسة تاريخية وجديدة تصدّه وتغالبه. وبسبب هذين العاملين: تضافر قوى التحرر والعدالة من جهة، وتصادمها وقوى التسلط والعدوان من جهة أخرى، يحمى وطيس المعارك الناشبة وينتشر، وتشتد الحاجة إلى ولوج هذه المعارك ومناصرة القوى التحررية ليظل الخط الإيجابي سائراً في تصاعد، ماضياً في إعلاء الحق وتعزيز كرامة الأفراد والشعوب.

أما الجبهة **الثانية** لهذا التأييد العملي، فهي جبهة الإنماء التي تثور فيها أيضاً معارك ضارية، إن لم يكن لها ما للأولى من صخب ودوي فهي لا تقل عنها خطورة في معالجة علل الحاضر وفي تكييف شكل المستقبل. إنها معارك تصنيع وتحديث، وتخطيط وتنظيم، وأسلحتها هي الإرادة والعلم، والقدرة على حسن استثمار الموارد الضئيلة لتلبية الحاجات الكثيرة، والتروض على بذل الجهد وتحمل المشاق والتقشف والتضحية من أجل الأجيال التالية. إن هذه المعارك تقوم اليوم في البلدان المتخلفة، على درجات متفاوتة من السداد والشدة، وهي حرية بالمؤازرة والدعم في داخل كل بلد وبين البلدان جميعاً، المتقدمة منها المتخلفة. فعبء التخلف يثقل كاهل الإنسانية قاطبة ويتحدى حاضرها ومستقبلها، والعمل على إزالته أو تخفيفه يسهم في الردّ على هذا التحدي ويخدم أغراض العدالة والكرامة والتضامن الإنساني.

وثمة جبهة **ثالثة** هي التي تمثلها المنظمات والهيئات الدولية الإقليمية أو القاريّة أو العالمية. فهذه المنظمات والهيئات قد أنشئت للحؤول دون المنازعات بين أعضائها ولتوثيق عرى التعاون بينهم في السبل الإيجابية الآيلة للتقدم والإصلاح. ومع أنها لم ترتفع بعد إلى مستوى الأهداف والمطامح التي تضمنتها مواثيقها ودساتيرها، فلقد أدت في ميادين عملها خدمات يجدر الإقرار بها وتأييدها كي يقوى الجهد التعاوني بين الشعوب في حلّ

مشكلاتها المعقدة المتشابكة. وإذا كنا في خلال هذا البحث قد أشرنا مراراً إلى جهود منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة واقتبسنا من قراراتها وتقاريرها، فلأننا نعتقد أن هذه المنظمة العالمية، على ما أبدت من ضعف وعجز في إيقاف التعديات وصدّ أطماع الدول الكبيرة، قد أعانت الدول المستعمَرة في جهادها لنيل الاستقلال، وأثارت في النطاق العالمي قضايا التمييز والاضطهاد العنصري والتخلف والعدالة بين الشعوب، ووسعت مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين الدول، إلى غير ذلك من النشاطات الايجابية المتسعة. فهي محاولة يجدر تأييدها ودعمها لتغدو أكثر فاعلية في خدمة الأغراض السامية التي أنشئت لها وفي تلبية مطامح الشعوب إلى الحياة الحرّة الكريمة.

ب ـ **المستوى الإيماني** إن التأييد العملي للحركات والجهود والمنظمات المسهمة في الردّ على التحدي المزدوج الذي تجابهه الإنسانية يجب أن ينطلق من اعتقاد راسخ وإيمان سليم عميق. وكلما كانت الصلة بين العقيدة والجهاد حيّة فاعلة، وكلما اهتدى العمل بالإيمان، وتجدد الإيمان بالعمل، جاء النتاج أوفر وأرقى. إننا أوردنا في خلال هذا البحث ألفاظاً تتردد كثيراً في هذه الأيام: ألفاظ الحرية والعدالة والمساواة والسلام. فهل هي ألفاظ فحسب، أم هل أصبحت معاني متغلغلة في الضمائر باعثة للعقول والنفوس؟ إلى أي حدّ يؤمن الناس بها، ويتبنونها تبنياً حقيقياً يطبع شعورهم وتفكيرهم وسلوكهم؟ إن مبلغ هذا التبني هو مقياس لنوع ردّهم على التحدي ولفعل هذا الردّ فيهم وفي سواهم.

وهذه المعاني تصدر كلها عن معنى شامل، هو الذي يجب أن يكون المبدأ الأصيل المتحكم في هذه الأيام. وهو مبدأ الإخاء الإنساني. فلا حرية ولا عدالة ولا سلام إلا بقدر ما يتعزز هذا المبدأ ويتوطد في النفوس. وليست الدعوة إلى الأخذ به جديدة، فلقد تبنته الأديان العالمية ووضعته في صلب عقائدها وجاهدت من أجله في مشارق الأرض ومغاربها، وتجندت له مواكب من المفكرين والمصلحين خلال الأجيال، وقامت من أجله ثورات عارمة، فكان من هذا كله إنجازات متتابعة في رفع قدر الإنسان وفي مكافحة الفوارق التي يقيمها البشر في ما بينهم. على أن هذه الإنجازات لم تتغلب على العصبيات المتغلغلة في النفوس، الممتدة جذورها في التاريخ، التي ما فتئت تبث التفرقة وتثير الأحقاد. وجاءت التطورات الحديثة والمعاصرة لتضم إليها عصبيات جديدة، كالعصبية القومية والعصبية الطبقية، ولتيسّر لهذه العصبيات من وسائل التحكم والنفاذ ما جعلها من أقوى العوامل المفرقة التي خبرتها البشرية. ولذا، فمعركة الإخاء الإنساني

ماتزال قائمة، بل لعلّها اليوم أشد خطراً على بقاء هذا المبدأ وسيادته مما كانت في أي وقت مضى. ذلك أن ما توفّر له من قوة ومدد بفضل الجهاد من أجله في الماضي قد تزعزع في الآونة الحديثة، وهو معرّض للمزيد من التزعزع بفعل النوازع الفائرة اليوم والتي تبعثر البشر وتستقطب أهواءهم وتصرفاتهم. وفي مقابل هذا، تشتد ضرورات التضامن الإنساني بسبب تقارب العالم طبيعياً وتكنولوجياً، وتشابك مصالح الشعوب وترابط مصائرها في مصير واحد. فإذا كان البشر قد استطاعوا في العصر الماضية أن يعيشوا متنابذين متنافرين، وأن يبقوا وينتجوا على رغم الحروب والمنازعات التي أدى إليها تنابذهم والأضرار والآلام والكوارث التي جلبها، فإن القدرات الحاصلة في أيديهم والمرتقب حصولها في المستقبل ستجعل لهذا التنابذ من شدة الأثر ما يعرض حضارتهم وبقاءهم لأخطار التضعضع والزوال. وخلاصة القول: إن الحقيقة التي يجب أن تظلّ واضحة للبصائر محركة للضمائر هي أنه قد أصبح مفروضاً على البشر، أنى وجدوا ومهما اختلفوا، إما أن يؤمنوا بأخوّتهم ويتصرفوا بفعل هذا الإيمان أو ألاّ يكونوا.

ج - **المستوى الكياني الذاتي**. إن العمل والإيمان يتلاحمان أفضل تلاحم وينتجان خير نتاج عندما يصدران عن ذات إنسانية منسجمة، متجددة بفضل التحديات التي تجابهها. والتجدد المطلوب في هذه الآونة يقتضي تحوّلاً جذرياً في كيان الإنسان. إننا على أبواب عصر جديد، والمشكلات التي ستحتدم فيه تتطلب تبدّلاً إنسانياً لا يقلّ عمقاً وكيفيةً عن عمق التطورات العالمية المقبلة وكيفيتها. وإذا بقي الإنسان المعاصر على ما هو، بتفكيره ودوافعه وقيمه الحاضرة، فإنه سيعجز عن التغلب على هذه المشكلات وسيضيع آماله وفرصه في الحياة السليمة الكريمة. وعلى هذا، فإن التحدي الحقيقي الأصيل الذي يحمله المستقبل هو التحدي للإنسان نفسه: لما هو، ولما يجب أن يكون.

إن التحول الجذري المطلوب لمواجهة هذا التحدي يتناول مختلف مواقف الإنسان وتوجهاته. على أن هذه المواقف والتوجهات تدور جميعاً على محورين أساسيين هما: علاقة الإنسان بالإنسان، وعلاقة الإنسان بالطبيعة. أما بشأن الأولى، فلا ضرورة لإعادة القول في التناقض القائم في ذات الإنسان بين غرائز الأثرة والتسلط والبغض وغرائز الألفة والعطف والمحبة، بين الأنانية (الفردية والجماعية) والتعاون والغيرية. وهذا التناقض قد تمثل، حسب تغلب هذه الغرائز أو تلك، بمكاسب إيجابية غنمتها البشرية وبشرور ومساوىء تحمّلتها وما تزال تتحملها. إنما الأمر الجلل فيما يتعلق بالمستقبل القادم هو أن الشرور والمساوىء المرتقبة ستكون أعظم مما يستطيع تحمله. فلا بد له إذن من أن يصبح إنساناً جديداً. وليس هذا الشرط ضرورياً لدفع الشرور والكوارث فحسب، بل لتحقيق

المطامح وتحصيل الخيرات التي تسبغ على الحياة معناها وقيمتها. فالتحول الأساسي المطلوب هو تحول في الكيان الإنساني: من الإنسان المستأثر المتحكم الممتهن إلى الإنسان المتعاطف المتعاون، المحترم للكرامة ـ كرامة غيره وكرامته الذاتية ـ والمتصرف بوحي الأخوّة الإنسانية.

وهكذا الأمر أيضاً فيما يتعلق بعلاقة الإنسان بالطبيعة. لقد كان الإنسان في عهود طفولته وبدائيته يشعر بأنه ابن الطبيعة يتنسم هواءها ويقتات من نباتاتها وثمارها ويصاحب حيواناتها ويتنقل في أرجائها مستسلماً إليها استسلاماً يكاد يكون تاماً. ثم أخذ يقبل تدريجاً على الصنع والاختراع، وتوصل عبر مراحل عديدة إلى زراعة الأرض، التي أتاحت له أن ينشىء مجتمعات مستقرة وأن يضع أسس حضاراته الأولى. فجعل يحس شيئاً فشيئاً بقدرته على الطبيعة، ولكن هذا الإحساس بقي غامضاً مائعاً وممتزجاً بشعور الانتماء إليها. على أن التقدم الصناعي الذي أحرزه في العصر الحديث غذى في نفسه الشعور بقدرته، وتحولت علاقته بالطبيعة إلى علاقة سيطرة واخضاع واستقلال، وأصبح السبق في هذا المضمار مبعث الجهد والمنافسة ومعيار التقدم والرقي. وجرى الإنسان المعاصر في هذا السياق وتمادى في اغتصاب الطبيعة إلى أن أخذت شرور هذا التمادي تبدو في تناقص الموارد وتلويث البيئة، وبدأت تعلو الدعوات إلى الاقتصاد والاحتياط في استغلال الأرض وما تحتها وما حولها، لا حماية لها فحسب، بل حماية للإنسان ذاته. وعلى هذا، فإن التحول الجذري المطلوب في هذا الشأن، كما في شأن علاقة الإنسان بالإنسان، هو التحول من الإنسان القاهر المغتصب المتهالك إلى الإنسان المحترم المنضبط المشارك. فكما أن للإنسان حرمته، كذلك للطبيعة حرمتها، فإذا مضينا في امتهان هذه الحرمة وانتهاكها نلنا جزاء عتوّنا وإسرافنا ما ينتشر اليوم في بيئاتنا من أمراض ومساوىء.

على أن إسراف الإنسان الحديث والمعاصر لم يكن في استغلال الطبيعة واغتصابها فحسب، بل في التوجه إليها توجهاً طاغياً جعله يهمل شؤونه النفسية وموارده الذاتية. فلقد اندفع في استكشاف أسرار الطبيعة وفي استثمار مواردها فكانت له في هذه الميادين فتوحات باهرة وإنجازات رائعة. ولكنه ظل متخلفاً في استكشاف أسرار نفسه وفي تنمية كفاءاته الخلقية. ومن هنا نتبين أن التغير المنشود يتجاوز مجرد الانصراف عن اغتصاب الطبيعة إلى احترامها وصونها، ليغدو تحولاً أكثر عمقاً وشمولاً: من الطبيعة إلى الإنسان، من الخارج إلى الداخل، من البيئة إلى النفس، من التنمية الاقتصادية إلى التنمية الذاتية، من الشهوة المادية إلى الشهوة الأدبية، من الإقبال على الوسيلة إلى الاهتمام بالغاية. ولسنا

نعني هذا التحول المطلق الذي يتنكر للطبيعة وللبيئة وللوسيلة ويتنكب عنها، بل التحول المتزن المقتصد الذي يضع كل حاجة موضعها ويعطي كل قيمة حقها، حسب سلّم صحيح للأولويات، دون زيغ أو تطرف أو إسراف.

لقد أبدع الإنسان الحديث أكثر ما أبدع في صنع الأشياء. وبلغت إنجازاته في هذا الميدان حداً تعدى التصور والخيال. أما الإبداع المنتظر، الإبداع المفروض لضمان بقاء البشرية وتقدمها الصحيح، فإنه إبداع في صنع الذات، إبداع في الفكر والسلوك والقيم، إبداع في خلق كيان إنساني كريم، بكل ما للكرامة من معنى وبما توفره الكرامة من قدر وعزة ومجد. إنه الإبداع الذي يؤهل الإنسان لحسن تأدية الأمانة التي جاء ذكرها في القرآن الكريم: **﴿إنّا عَرَضْنا الأمانَةَ على السّمواتِ والأرضِ والجِبالِ فأَبَيْنَ أن يَحْمِلْنَها وأشْفَقْنَ مِنها وَحَملها الإنسانُ إنه كان ظَلوماً جَهُولا﴾**[8]. لقد قبل الإنسان بحمل الأمانة التي أحجمت عنها السموات والأرض والجبال، فلم يحسن تأديتها. فهل سيحسن تأديتها في المستقبل؟ أتراه سينقلب عما هو عليه الآن من ضيق وأثرة وطمع ليصبح كائناً كوكبي النظرة، إنساني الولاء، مغلباً العقل على الشهوة، والعدل على الظلم، والمحبة على الحقد، والواجب على الحق، والعطاء على الاستيلاء، والترقي الأدبي على الترفه المادي؟ إن في هذا الانقلاب الكياني المطلوب الردّ الأصيل على تحدي الحاضر والمستقبل.

٣ ــ مسألتان يجدر التصدي لهما

قبل أن نطوي صفحة هذا الموضوع، لا بدّ لنا من أن نتصدى لمسألتين أساسيتين تتصلان بما ذكرنا اتصالاً وثيقاً، وتثيران تساؤلات واعتراضات حول النتيجة التي خلصنا إليها.

أما المسألة **الأولى** فتتعلق بما أكدناه من ضرورة حدوث تحول جذري في الكيان الإنساني وما يستتبعه هذا التغير من اتجاهات جديدة في الإيمان والعمل. إن هذا التأكيد يتعارض والاعتقاد السائد في هذه الأيام أن سبيل إصلاح أوضاع الإنسانية، وبالتالي سبيل الردّ على التحدي الذي يواجهها، هو في تغيير الأنظمة لا في تغيير الإنسان، وأن هذا تابع لذاك وناشيء عنه. إننا لن نتوغل في هذه المسألة الآن، لأننا سنفرد لها فصلاً خاصاً في ما يلي من هذا الكتاب[9]. وجلّ ما نبغي إيراده هنا، توضيحاً وإتماماً لما ذكرنا، هو أن العلاقة بين الإنسان ومجتمعه (كياناً ونظاماً) علاقة متشابكة متفاعلة. وليس لأي

---

(٨) **القرآن الكريم**، «سورة الأحزاب،» الآية ٧٢.
(٩) الفصل الثالث عشر.

منهما وجود إلا مع الآخر وبالآخر. ولذلك فمن الخطل والعبث أن يقتصر الاهتمام بهذا دون ذاك، وعلى العكس، أو أن نبغي الإصلاح بتحسين أحدهما دون مصاحبه. وبعيد عنا أن نقلل من شأن الجهود والحركات التي تستهدف إصلاح الأنظمة، بل لقد شددنا في ما مضى من هذا الفصل على ضرورة مناصرتها والإسهام في صنوف نضالها لإقرار الحق وتعزيز مكاسب التحرر والعدالة والمساواة. على أنه لما كانت معظم التوجهات القومية والإنسانية الحاضرة هي إلى النظام دون الإنسان، ولما كانت الآمال تكاد تُعلق كلها على التبدلات في الأنظمة والعلاقات المجتمعية، ولما كانت الثورة الغالبة اليوم على الألسنة والأذهان هي الثورية على الغير، غير المصحوبة بالثورية على الذات، فقد اقتضى أن نوجه النظر إلى الإنسان نفسه، وإلى ضرورة تبدله وبعث الثورية الكيانية فيه، لأن الأخطار الجسيمة الماثلة في الحاضر والأخطار الأشد جسامة البادية في آفاق المستقبل هي في عرفنا أضخم من أن تزال بتبديل نظام بنظام، أو شكل من أشكال العلاقات المجتمعية بسواه. إنها تتطلب إنساناً من نوع جديد. وهذا التطلب يجب أن يظلّ موضع اهتمام ومبعث قلق وتحرّ ونشدان. ولا نظننا ضالّين أو مضلّين إذ نعتبر هذا التطلب التحدي الأصيل، التحدي الجلل، الذي تجبهنا به تطورات الحاضر وطلائع المستقبل.

هذا بشأن المسألة الأولى. أما المسألة **الثانية** التي قد تؤدي إلى التساؤل والتشكك والاعتراض، فهي أن الدعوة التي أثرناها، الدعوة إلى تحول جذري في الكيان الانساني، خليقة بأن توجه أصلاً إلى الشعوب المتقدمة. فهذه الشعوب هي صاحبة القوة والبسطة والسطوة، وهي التي بمقدورها أن تنقذ البشرية من الأخطار المحيقة بها أو أن تدفع بها إلى الانحلال والهلاك. ثم إنها هي التي تبدي شر أنواع الظلم والاستغلال، سواء للإنسان أو للطبيعة. أليس الأجدر إذن أن نتوجه بالمطالبة إليها وحدها دون الشعوب المتخلفة أو، على الأقل، قبلها؟ أيحق لنا أن نطالب هذه الشعوب، التي بدأت تتحرر بعد قرون من الذل والاستعباد، بأن تكون عالمية النظرة إنسانية الولاء في حين أن واجبها الأول هو أن تحمي نفسها وتكوّن شخصيتها وتجوهر قوميتها وذاتيتها؟ أيصح أن ندعوها إلى اللين والاحتياط في السيطرة على الطبيعة واستثمار مواردها حين يكون تخلفها وتردّيها ناشئين عن عجزها تجاه الطبيعة وتقصيرها في مجالات هذا الاستثمار؟ أليس الواجب، واجب أبناء الشعوب المتخلفة، أن يهيبوا بها إلى التشبه بالشعوب المتقدمة وإلى الإقبال على توليد طاقاتها الذاتية، بل على تفجير هذه الطاقات، باتباع السبل واصطناع الوسائل التي سبقت إليها هذه الشعوب؟ إن هذه التساؤلات صحيحة وجديرة بأتم تبصّر وعناية. وإن أية مقولة أو دعوة يكون من شأنها أن تحوّل الشعوب المتخلفة عن تعزيز قدراتها أو أن

تضعف عزيمتها على سلوك سبل النمو والتقدم التي رسمتها الشعوب القوية هي دعوة خاطئة، وهي، إلى ذلك، باطلة فاشلة، لأن تلك الشعوب قد وطّدت نفسها على النهوض وعقدت نيتها على التخلص من نواقص التخلف ومساوئه، فلن تعود عن ذلك ولن تصغي إلى أية دعوة مغايرة.

مع هذا، ومع انطلاقنا في معالجة قضايا مستقبل بلداننا العربية من موقع تخلفها الحاضر كما يتبين من الفصول التالية، نلفت النظر إلى الأمور الأساسية التالية:

أ ـ إن العالم، على الرغم من انقسامه مجتمعات مختلفة، قد غدا، كما أكدنا مراراً، وسيغدو أكثر فأكثر، عالماً واحداً. ولن يستطيع أي مجتمع أن ينعزل عن سواه أو أن يبني حول ذاته أسواراً تحميه من الأدواء والمفاسد المتفشية في المجتمعات الأخرى. فالتفسخ الاجتماعي والتدهور الخلقي والتلوث الطبيعي والنفسي وغيرها من العلل التي تعانيها المجتمعات المتقدمة لا تقف آثارها عند حدود هذه المجتمعات بل تجوزها إلى المجتمعات المتخلفة. فإذا هذه المجتمعات تقاسي، فضلاً عن أمراض التخلف التي تثقل كاهلها، أمراضاً جديدة تأتيها من المجتمعات المتقدمة عبر الصحف والإذاعة والتلفزيون وشتى الوسائل التي تربط العالم بعضه ببعض، أمراضاً اجتماعية وخلقية تفسد جهودها وتعطل نهضتها. حتى لو فرضنا أن هذه الأمراض لا تتوصل إليها، بل تظل محصورة في مجتمعاتها الخاصة بها ـ وهذا ليس ممكناً أو معقولاً ـ فإن اضطراب المجتمعات المتقدمة وتخلخلها وما تتمخض به من أزمات عصيّة حري بأن يكون للشعوب المتخلفة مصدر خطر وقلق، لأن مصائر الشعوب قد أصبحت مترابطة، بل قد توحدت في مصير واحد، ولأن القدرة التي تكوّنت والتي ستتكون لدى الشعوب المتقدمة تجعل لهذه الشعوب دوراً فائق الأهمية والأثر في تقرير هذا المصير.

ب ـ ليس ضرورياً ولا مفيداً للشعوب المتخلفة وهي تسعى في مسالك التقدم أن تقلد الشعوب المتقدمة تقليداً أعمى وأن تقترف الأخطاء التي اقترفتها هذه الشعوب ووقعت في شركها. فالزمن المتاح لها قصير، والواجب المطلوب منها ضخم عسير، ولذلك يجدر بها أن تعي الأخطاء فتتجنبها، وأن تدرك الأخطار فتحاول إزالتها أو تخفيفها. وبهذا يكون سيرها آمن وأسرع، وبلوغها غاياتها أضمن وأنجع. لنضرب على هذا مثلاً واحداً. لقد ذكرنا أن الشعوب المتقدمة أمعنت في اقتناص موارد الطبيعة وفي تبديد ثرواتها حتى وجدت نفسها الآن تعاني مشكلتين خطيرتين: تناقص الموارد الضرورية لصناعاتها وللمحافظة على مستوى عيشها، وتلويث بيئتها بشتى أنواع السموم والأمراض. أفليس يجدر بالشعوب المتخلفة أن تفيد من هذا الخطأ ومساوئه، فتحرص

على صيانة مواردها، وعلى استثمارها بأبعد نظر وأدق إحكام، وعلى تجنب كل وجه من وجوه العبث والإسراف والتبديد في التصرف بها؟ لقد بلغت الشعوب المتقدمة مرحلة «المجتمع الاستهلاكي» بعد أن قطعت مراحل عديدة مديدة في التصنيع والإنتاج فتجمع لها ما تتمتع به اليوم من قدرات واسعة وذخائر وافرة. أما الشعوب المتخلفة فإنها تجابه خطر الإقبال على الاستهلاك الواسع قبل أن تتوفر لها هذه الوسائل. فحري بإنسانها أن يتوخى الاقتصاد والاعتدال والانضباط وأمثالها من الصفات المطلوبة من إنسان البلدان المتقدمة، بل هو أحرى منه بذلك نظراً لسعة حاجاته وضخامة مطالبه. إنه ليس خارجاً ـ ويجب ألاّ يعتبر نفسه أو يعتبره غيره خارجاً ـ عن هذا المقتضى المستقبلي المفروض على البشر جميعاً دون استثناء.

ج ـ إن هذه الشعوب إذا نظرت إلى مصلحتها الصرف، دون اعتبار ما يجري في البلدان المتقدمة أو ما تشكو منه هذه البلدان، وجدت أنها ستعجز عن معالجة المشكلات الخاصة بها والتحديات التي تجابهها ـ وأهمها التخلف ـ إذا كان إنسانها متهالكاً على شهواته مستسلماً لأنانيته معتدياً على سواه من المواطنين. فالتحول الجذري المطلوب في هذا الإنسان، التحول من هذه النقائص إلى فضائل الغيرية والتعاون والبذل والعطاء، هو شرط أساسي، بل الشرط الأساسي، لسلامة بقاء هذه الشعوب وتحقيق الكرامة التي تصبو إليها والعزة التي تليق بها.

د ـ وأخيراً: حتى لو فرضنا أن الدعوة إلى هذا التحول الجذري يجب أن توجه أولاً إلى الشعوب المتقدمة، فلا ضير في أن تصدر من الشعوب المتخلفة، بل إن الخير كل الخير لهذه الشعوب أن تكون هي التي تتبناها وتحمل لواءها. فما أكثر الحركات الإصلاحية والهبّات التجددية التي قامت في التاريخ من صفوف الشعوب الفقيرة أو الطبقات المحرومة. منها الثورات السياسية والاجتماعية التي اندلعت للإطاحة بأنظمة فاسدة طاغية، ومنها الدعوات الدينية التي انطلقت لمكافحة الأثرة والهوى والغواية العالقة في نفس الإنسان. ولكم كان لهذه الدعوات والحركات من آثار بارزة متلاحقة في تحرير الإنسان وتحرره وفي ترقيته وارتقائه. لكأن الشعوب والطبقات المتخلفة كانت ـ في تبنيها إياها وحملها ألويتها ـ تمثل ضمير الإنسان المتحسس بالعلل، الثائر على الأسواء، الحافز إلى مراقي الصحة والكرامة والخير. أفلا يخلق بهذه الشعوب والطبقات بأن تبقى اليوم وغداً ـ على ما بها من ضعف وحرمان وتخلف ـ ضمير الإنسانية الحيّ اليقظ، الضمير الذي خفت صوته وضؤل فعله عند الشعوب المتقدمة لغرورها وتماديها في طغيانها وإمعانها في جاهليتها الحديثة؟

كل هذا يعيدنا إلى الأصل، وإلى عماد حجتنا في هذا الفصل، وهو أن تحديات المستقبل لجميع الشعوب - متقدمها ومتخلفها، غنيها وفقيرها، قادرها وعاجزها على السواء - تجتمع في تحدّ جوهري شامل، هو التحدي للإنسان ذاته، ولقدرته على التصاعد والتسامي، وأن الردّ الوافي على هذا التحدي هو التحول الجذري والتغير الكياني، الذي يقلبه إنساناً جديداً جديراً بالمطالب الخطيرة الفريدة التي يتمخض بها المستقبل، قادراً على أن يتحمل «الأمانة» الجليلة التي أحجمت عنها السموات والأرض والجبال والتي لم يستطع إنسان الماضي والحاضر أن يتحملها ويؤديها: ﴿**إنه كان ظلوماً جهولاً**﴾.

الفصل الثامن

العقلية المستقبلية

١ ــ العقلية المستقبلية متأصلة في العقلانية

لسنا نتوهم أن الردّ على تحدي المستقبل سيأتي عفواً واعتباطاً أو سيكون سهلاً ليناً. إنه يتطلب جهداً فائقاً من قبل الأفراد والجماعات والحكومات. وهذا الجهد يجب أن ينطلق من رؤية صحيحة ومن إرادة حازمة ومن تفكير سديد ومن طاقة على التخطيط والتنظيم وعلى التقشف والتضحية، كما يجب أن يتجسد بأجهزة صالحة، على مختلف المستويات، قادرة على أن تصوغ الرؤى والأفكار خططاً ومناهج، وأن تترجم الخطط والمناهج إلى أعمال ومنجزات في حقول الحياة المختلفة بترابط وتناسق وتفاعل ايجابي مبدع.

على أن هذا كله يستلزم الوفاء بشرط أوّلي هو الذي يقرر مدى صحة الجهد المبذول وجدواه أو فساده وضرره. هذا الشرط الأوّلي هو تكوّن عقلية معينة، ندعوها العقلية المستقبلية، عقلية يقتضي أن يتصف بها المفكرون والعاملون وأن تنساب في صفوف الحكم وفي طبقات الشعب، وأن تغدو الحافز الدافع والضابط الموجه والطابع المميز لكل ما يرسم من خطط وما يتخذ من قرارات وما ينفذ من أعمال.

فماذا يراد بالعقلية المستقبلية؟

«العقلية المستقبلية» تحمل في الظاهر معنيين مختلفين، أولهما العقلية المطلوبة في الحاضر المتوجهة إلى المستقبل الواعية لمشكلاته العاملة على الإعداد له، والثاني العقلية التي ينتظر أن تسود المستقبل ذاته. أو، بكلام آخر، العقلية المتطلعة للمستقبل، من جهة، والعقلية التي سيتصف بها المستقبل، من جهة أخرى. فأياً من هذين المعنيين نقصد في

هذا الفصل؟ إنّا نقصد طبعاً المعنى الأول. ولكن هذا المعنى لا ينفصل في الواقع والجوهر عن المعنى الثاني. ذلك أن العقلية الضرورية للإعداد للمستقبل هي ضرورية أيضاً لبقائه وازدهاره. فإذا لم تتحقق هذه العقلية اليوم لم يكن لنا مستقبل سليم، وإذا بطلت غداً ضاع المستقبل وتبدد مستقبله. إن هذه العقلية هي إذن الشرط اللازم للتطلع المستقبلي وللوجود المستقبلي. والتطلع والوجود هما في نهاية الأمر مترابطان، إذ لا يحصل وجود صحيح بدون تطلع صحيح، وكذلك لا يقوم مثل هذا التطلع إلا في كيان يتمتع بحدّ أدنى من الصحة والفاعلية.

والآن، ما هي صفات «العقلية المستقبلية» ومميزاتها؟

أول ما تتصف به العقلية المستقبلية هو أنها «عقلية» حريّة بهذا الاسم، أي محققة للشروط المطلوبة من أية عقلية سليمة في أي زمان أو مكان، والمفروضة على وجه الخصوص في الزمان العسير المقبل، وفي المكان الذي أخذ يمتد على البسيطة بكاملها. وجوهر هذه الشروط وجمّاعها هو العقلانية، أي الإيمان بالعقل، العقل اليقظ المتطور الفاعل، رائداً وضابطاً وحاكماً، والعمل بوحي هذا الإيمان.

إن العقلانية تقوم على عدة أركان، لا يتسع المجال لتفصيلها والتبسط فيها، ولذا نقتصر على ثلاثة منها نعتبرها أساسية.

أول هذه الأركان هو **الموضوعية والواقعية**، أي أن ننظر إلى كل ما حولنا وما فينا، كما هو بالذات، لا كما نتخيله أو كما نريده أن يكون. ليس هذا الأمر سهلاً، لأن الانسان مجموعة أهواء وأوهام وأمانيّ وعقد، يرثها من أسلافه أو يستمدها من بيئته أو يولدها لنفسه. وهو ينظر إلى ما حوله من خلال هذا كله، فيأتي نظره شائباً فاسداً مجانباً للحقيقة. ولا بد له من الجهد المستديم والمراس العسير ليروض نفسه على التجرد من هذه العلل وليأتي نظره صافياً مصوّباً إلى الواقع كاشفاً عن حقيقته. بل لا بدّ له أولاً من جهد ومراس لكي يتوق إلى هذا الكشف ويحنّ إليه ويجعله ديدنه.

وإذا كانت الموضوعية والواقعية اللتان تقوم عليهما العقلانية الصحيحة ضروريتين دوماً، فإن ضرورتهما تبرز وتشتد في زماننا هذا وفي الزمان المقبل، وذلك لأمرين: أولهما تعقد المشكلات الحاضرة والمقبلة، وتفاقم الأخطار والأضرار التي تأتي من جهلنا إياها على حقيقتها وانخداعنا عنها بأهوائنا وتخيلاتنا، والثاني أن وسائل الدعاوة والإغراء قد ازدادت في هذه الأيام اتساعاً ونفاذاً وأثراً، وهي تدفع بنا غالباً، بطرق فعّالة، ظاهرة وخفية، إلى رؤية الأشياء كما يصورها لنا أصحاب هذه الوسائل وموجهوها ـ من أرباب

حكم أو رجال أحزاب أو طالبي سلطة أو مغنم ـ لا كما هي في الأصل والواقع. يضاف إلى هاتين الصعوبتين الجسيمتين أن «الواقعية» قد غدت في خضم هذا النوع السائد من التوجيه تهمة مرادفة للتخاذل أو الانحراف والتخلي عن الأهداف والوقوع في شرك الأعداء. ولئن صحت هذه التهمة في بعض الأحيان، عندما يعتري النظرة الواقعية وهن أو فساد فتستخدم لتبرير التخاذل أو التنازل عن الحق، فإنها لا تنطبق على الواقعية الصحيحة المسؤولة التي تبقى مطلباً ضرورياً، بل لعلها أول المطالب الضرورية، لتفهم المشكلات وحلّها حلاً ناجحاً. والشر كل الشر هو في عدم التمييز بين صحيحها وفاسدها، والانسياق في محاربتها بدافع الجهل أو التجاهل، أو التخيل الجامح، أو الالتزام الجامد، أو الشهوة العمياء، فتميع هذه الصفة الأساسية من صفات الفكر السليم والعمل المجدي ويتضاءل أثرها.

العقلانية تأبى الانخداع والخداع، وتكافح الضلال والتضليل. وهي تعلم علم اليقين خطر النتائج التي تجلبها هذه الشرور. فالشعب المنخدع المضلَّل يظلّ غارقاً في مساوئه، عاجزاً عن التخلص منها والنهوض إلى مراكز القدرة والعزة، وهو لا يتخلص وينهض إلا عندما يكتسب هذه الصفة الأساسية، ومؤداها، كما قلنا، الحرص على رؤية الأشياء كما هي، بالاستقلال عن الأهواء والرغبات والدوافع، أي بمنظار الموضوعية لا الذاتية، والواقعية لا التخيّلية.

وثاني أركان العقلانية هو **الانتهاج العلمي**. وهذا الانتهاج ينطوي أيضاً على التزام، منه ينطلق وإليه دوماً يعود ويحتكم، وهو الإقبال على دراسة الواقع بالأسلوب النقدي الاختباري المنتظم الذي أفاده العقل بجهاده العسير المديد خلال الأجيال، والذي يتمثل، في ما يتمثل، بالعلم نهجاً وحصيلة. وهنا أيضاً ليس الأمر سهلاً طيّعاً ولا يحصل للمرء عفواً وبداهة. إنه مطلب دقيق شاق، ويزداد كل يوم دقة ومشقة. إنه كالصراط المستقيم لا يقوى على سلوكه إلا من استعد له استعداداً كافياً وأدّى الفرائض التي يوجبها، فإذا لم يفعل سقط في بحور الضلال والظلام المحيطة من كل جانب وجلب الشر لنفسه ولسواه. ولقد أشرنا في ما سبق من هذه الفصول إلى الثورة العلمية المتأججة في هذه الأزمنة، وإلى الدور الخطير المتزايد خطورة الذي يقوم به العلم في المجتمعات الحديثة، وإلى أثره المتفوق فيها حاضراً ومستقبلاً. وكل ما نود أن نؤكده هنا هو أن هذه المنجزات العظيمة الرائعة تنطلق من منطلق أوّلي لولاه لما كانت، وإذا هي زاغت عنه وفقدته تعطلت وفسدت وانهارت. هذا المنطلق، الذي يلازم المنطلق السابق (أي الموضوعية والواقعية) ويرتبط به، هو النهج العلمي في الملاحظة والنقد والاختبار والتحليل

والتركيب، النهج الذي ينفر من الخطأ ويتنكب عنه، وينزع إلى الحقيقة ويجهد لالتزامها، النهج المنتظم المبدع الذي استنه وطوّره الارتياد العقلي المتصل المتقدم خلال التاريخ. ولنؤكد أن هذا النهج هو غنم نفيس باهظ التكاليف، وقد غدا شرطاً مقدماً من شروط الحياة السديدة الجديرة بالبقاء والعطاء. فمن يمكّنه ويثره في مجتمع من المجتمعات يؤت نفعاً وخيراً، ومن يضعفه ويفسده ـ خصوصاً في المجتمعات المتخلفة ـ يؤت ضرراً وشراً، بل يرتكب جرماً قد لا يدانيه أي جرم آخر.

أما الركن **الثالث** من الأركان الأساسية للعقلانية فهو **الالتزام الخلقي**. هذا الالتزام هو نتيجة الالتزامين السابقين، بل لعله هو منهما الأصل والسبب. إننا لنخطىء إذا اعتقدنا أن ثمة انفصالاً واقعياً بين الجهد العقلي والجهد الخلقي، أو أن الأول قد يأتي صحيحاً ناجعاً بدون الثاني. فالمواقف العقلانية الأصيلة كالسعي إلى الحقيقة، والتزامها، واعتزام الفوز بها ونصرتها، ومجاهدة النفس للتحرر من كل ما يفسدها ـ هذه وأمثالها هي أيضاً، بل نقول أولاً، مواقف خلقية أدبية. ولقد يعترض البعض بأنّا نشهد اليوم تقدماً علمياً خارقاً لا يجاريه تقدم خلقي أدبي، فالعقلانية إذن شيء والنزاهة الخلقية شيء آخر. إن هذا الاعتراض يصح إذا صح أمران: أولهما أن يكون التقدم العلمي، على ضخامة إنتاجه وروعة إنجازه، تقدماً سليماً في جملته. والواقع أنه ليس كذلك، فإنه كما ذكرنا سابقاً، منصب على الطبيعة أكثر مما هو متوجه للإنسان، وقد أفاد الإنسان في فهم أسرار الطبيعة وفي تسخير قواها ولكن لم يفده إلاّ إفادة ضئيلة في إدراك أسرار نفسه وفي التغلب على شهواته. إنه تقدم غير متزن أو منسجم، وهو إلى ذلك قد أوغل في التفرع والاختصاص، فضاقت آفاق أصحابه ورواده، وقلّت قدرتهم على الرؤية الشاملة والفكر المتكامل والحكمة المتزنة. وهذه بعض أسباب ما يعتوره في الوقت الحاضر من ضروب الزيف والانحراف. أما الأمر الثاني، فهو أن العلم، على قدره وخطورته، ليس المظهر الوحيد أو المظهر الكامل للعقلانية المرجوة. فهو ـ ولا سيما وجهه التطبيقي السائد في هذه الأيام ـ يعنى أكثر ما يعنى بالوسائل، ويكاد لا يهتم بالغايات. أما العقلانية المتفتحة المكتملة فهي تُقبل على الغايات أيضاً، بل إنها تقبل عليها أكثر مما تقبل على الوسائل، وتعمل فيها إيضاحاً وتحديداً، وتقدّم التزامها إيّاها على التزامها لهذه. ومن هنا، فإن المفارقة المعاصرة بين التقدم العلمي والتخلف الخلقي ناتجة، من ناحية، عن علل وانحرافات في العلم الحديث ـ لا في جوهر العلم ذاته ـ ومن ناحية أخرى، عن قصر مفهوم العقلانية على العلم وحده. ومهما يكن من أمر، فإنّا نعتقد أن العقلانية إنما تصح وتكتمل عندما تصبح خلقاً، ولا نظننا مخطئين عندما نقول إن هذه العقلانية المكتملة

كانت مصدراً لأفضل الإنجازات والإبداعات في التاريخ، وإنها ستكون في المستقبل لا مصدر الإبداع فحسب، بل قوام البقاء والتقدم.

٢ ـ الخصائص البارزة للعقلية المستقبلية

إن العقلانية التي وصفنا هي السمة المميزة لأية عقلية صحيحة أينما كانت وكيفما تجلت. فهي بالتالي لبّ العقلية المستقبلية التي نرتادها في هذا الفصل ومقتضاها الأصيل. لقد نشأت نشأة بطيئة مضطربة على مدى زمن بعيد، ونمت عبر مراحل التاريخ بنتيجة الجهود التي بذلها بناة الحضارة من أفراد وشعوب. ولم يكن نموّها متصلاً زاهياً دوماً، فقد جازت أدوار قوة وتفتح، وأدوار ضعف وذبول، وتظل اليوم، بعد هذا الجهاد الطويل وعلى رغم ما أحرزت من كسب وتطور، عرضة للانتكاس الداخلي وللتعطيل والإفساد الخارجي. فلا بد من المضي في تأكيد الإيمان بها وتجديد الحرص عليها وصيانتها من كل ما ينتابها من شوائب وعيوب. فهي ضمانة الحاضر، والضمانة المطلوبة للمستقبل.

وعلى أن العقلية المستقبلية التي نحاول استكشافها تقوم أولاً على العقلانية التي وصفنا وتصدر عنها، فإن ثمة صفات أخرى تميزها وتدل عليها. ولعلنا نجد عند التحقيق أن هذه الصفات ليست منفصلة عن العقلانية، بل تصحبها أو بالأحرى تنتج عنها عندما تكون العقلانية حية فاعلة ناضجة. وعلى كل حال، إنه يحسن بنا أن نشير إلى هذه الصفات إتماماً للبحث وإيضاحاً للعقلية المستقبلية من مختلف جوانبها.

أ ـ **الارتياد والتخطيط.** لا تكون العقلية «مستقبلية» إلا إذا كانت متجهة إلى الأمام، أي إذا تميزت بالتطلع إلى المستقبل وبالرغبة في ارتياد مجاهله. وهي بهذا المعنى مخالفة بل مناقضة للعقلية الرجعية المتلفتة إلى الوراء المتركزة في الماضي. ونحن عادة نتصور الزمن خطاً مستقيماً يمتد من الماضي إلى المستقبل عبر الحاضر، فكأن الماضي والمستقبل مجرد موقعين متقابلين على خط زمني واحد. والحقيقة أنهما متقابلان، لا موقعاً وزمناً فحسب، بل طبيعةً وجوهراً أيضاً. فالماضي قد حصل وتم، وليس بإمكاننا أن نفعل فيه أو أن نبدله. أما المستقبل فهو منفتح أمامنا: إنه مجال الإمكان، وموئل الحرية والاختيار، وميدان العمل والإنتاج. فالعقلية المستقبلية تهتم لا بما حصل وصار، بل بالصيرورة والمصير، لا بما كان، بل بما يمكن أن يكون وبما يجب أن يكون. إنها عقلية الرؤية النافذة التي تجوب الآفاق وترتاد المجاهل. وكلما كانت رؤيتها أنفذ وأوضح،

استطاعت أن تكتنه الإمكانات المنفسحة، والاختيارات الماثلة، وأن تحفز إلى الجهد والعمل في سبيل تحقيقها.

إننا إذا عدنا إلى الماضي فللتعلم والاختبار فحسب، لا لإعادة الماضي كما هو، لأن الماضي ـ أي ماضٍ ـ مرتبط بظروف وأحوال هي غير الظروف والأحوال التي تجبهنا في الحاضر أو التي ستجبهنا في المستقبل. ولعل من أهم دروس الماضي ومن أجلّ عبره، أن أيّ تقدم حصل في أية فترة من فتراته، سواء أجاء عن طريق العمل الهادىء المتئد أم عن طريق الثورة العنيفة العاصفة، كان يمثل تجاوزاً لذلك الماضي وحصل استجابة لشعور الضيق به والتطلع إلى ما هو أفضل منه والإحساس بالقدرة على تحقيق هذا الأفضل. حتى الذين بهرهم الماضي ومنجزاته ـ كما حدث لأدباء عصر النهضة الأوروبية وفلاسفتها عندما حاولوا «إحياء» التراث اليوناني الروماني الكلاسيكي ـ فإن المبدعين منهم كانوا منصرفين أولاً إلى توفية حاجاتهم الحاضرة والمقبلة، ولم يعمدوا إلى استلهام ذلك التراث إلا من أجل هذه الحاجات. أما الذين استكانوا منهم إلى الماضي واكتفوا بمحاكاته ولم يحاولوا تجاوزه، فإنهم ظلّوا مقلدين له ولم يرتفعوا إلى مستواه، إذ لا سبيل للمقلد التابع أن يوازي المبدع الأصيل. وهكذا إذا مضينا واستعرضنا مواكب صنَعة التغيير ودافعي عجلة التقدم، وجدناهم جميعاً، على اختلاف فئاتهم وتنوع انتماءاتهم، رواداً تطلعيين. فالأنبياء الذين حملوا دعوات الإصلاح وجاهدوا لأدائها لم يحبسوا أنفسهم في حاضرهم وماضيهم، وإنما كانوا أناساً ساخطين على الحاضر ـ حاضر مجتمعهم أو حاضر الإنسانية ـ داعين إلى تحسينه وتخطيه، ولم يكن جوهر رسالاتهم العودة إلى الماضي بل «إتمامه» أي تجاوزه إلى ما هو أصح وأجلّ. وكذلك المصلحون الآخرون، من مفكرين أو عاملين، من دعاة التدرج واللين أو من حملة لواء الطفرة والثورة، فإن رؤاهم المستقبلية هي التي ظلّت تدفعهم وتثير الآمال والمطامح في نفوسهم وتفجر فيهم طاقات البذل والعطاء. ومثلهم العلماء، من مكتشفين ومخترعين، فإنهم إذ يتوغلون في مجاهل الواقع لا يفترون عن ارتياد آفاق المعرفة سعياً وراء حقيقة جديدة لم يصل إليها من سبقهم أو صنع متفوق على ما هو معروف أو متداول. وهكذا شأن طوائف المبدعين في شتى حقول الإبداع، فهم جميعاً منطلقون مغامرون، وعقليتهم ـ في أي زمان أو مكان وجدوا ـ عقلية مستقبلية منصبة على المقبل الآتي، تائقة إلى أن يكون، بفضل صنعهم وإبداعهم، خيراً مما هم عليه أو مما كان عليه أسلافهم.

وهنا لا بد من احتياط. قلنا «عقلية» مستقبلية. ذلك أن مجرد التوجه إلى المستقبل قد لا يحدث الأثر الإيجابي الذي نتكلم عنه. فقد يكون هذا التوجه تخيلاً جامحاً أو

حلماً مدغدغاً، وعندها لا يعود ثمة فرق بين الاستكانة إليه والاستكانة إلى أمجاد الماضي، وبين ما تبعثه هذه وتشيعه تلك في النفس من رضى واكتفاء والتهاء. إن ما يصون هذا التوجه المستقبلي هو «العقلية» المستقبلية، المتميزة بالعقلانية، والتي تأبى أن تلهو أو تنخدع بالتخيلات والأحلام غير المنضبطة. ولعل لقائل أن يقول إن المهم إذن ليس التوجه إلى المستقبل أو العودة إلى الماضي، بل هو توفر العقلانية، فهي حرية بأن تصون الرجعية وتضبطها كما تصون وتضبط المستقبلية. وهو قول له نصيبه من الحق وجدارته بالاعتبار. وحبذا لو توفرت للرجعية ما تفتقر إليه من عقلانية. على أن العقلانية لا تتوفر للرجعية ـ إن هي توفرت ـ إلاّ إلى حدّ، لأن العقلانية هي بطبيعتها تقدمية. فالعقل الحيّ اليقظ المتفتح يشق دوماً طريقه إلى الأمام في محاربته المستمرة للخطأ والانخداع، وفي حنينه الدائم إلى كشف الحقيقة والاهتداء بها، وفي ارتياده الجاد وتطلعه الملح إلى الأصلح. ومن هنا كان هذا التلاحم المخصب بين العقلانية وبين التطلع والارتياد. ومن هنا كان ما تفيده العقلية المستقبلية من الإخصاب المتبادل بين هذين العنصرين اللذين تقوم بهما وتتميز بخصائصهما، وترقى برقيهما، وتقوى بحيوية التفاعل بينهما.

وعندما تعي في هذه العقلية شروطها وتحاول الإعداد للمستقبل إعداداً وافياً فإنها لا تكتفي بمجرد الارتياد، بل تعمد إلى ترجمته إلى نهج منتظم، يحدّد الأهداف ويرتبها في سلّم أولويات، ويفصّل مراحل تحقيقها، ويحيط ما أمكن بالموارد المتوفرة، الكائنة والممكنة، وبالحدود القائمة أو التي قد تقوم، ويجسّد ذلك كله بخطة عمل وباستراتيجية مواجهة وبخطى تكتيكية حسب الظروف التي تبدو هنا وهناك. ويكون هذا كله قابلاً للتطور تبعاً لتطور المتغيرات المحسوبة أو لظهور متغيرات لم تكن في الحسبان. وهكذا يغدو الارتياد توجهاً مستقبلياً مخططاً ومخطِطاً، متسلحاً بالعقلانية المتجددة وبأحدث أدوات العلم، محاولاً ما أمكن أن يعبر إلى المستقبل من آمن الطرق وبأفعل الوسائل.

ب ـ **التساؤل والنقد**. وهما موقفان أو صفتان يمكن أن نعتبرهما أيضاً من مظاهر العقلانية الأصيلة الحية، ومن نتائجها. فالعقل يسلك دوماً سبيل الهدم والبناء: هدم الباطل الفاسد وبناء الصحيح الصالح. هكذا تكوّنت المعرفة الإنسانية، وهكذا بني صرحها المتساند المتشامخ. والتساؤل والنقد يتجهان إلى الموضوع للتأكد من صحة المعرفة الحاصلة بشأنه أو تمامها، وإلى الذات للاطمئنان إلى أن الأسلوب المتبع لتحصيل المعرفة هو أسلوب سليم منضبط. والرقي العقلي يتطلب تيقظاً مستمراً دائباً في كل من الاتجاهين: الانتقاد الموضوعي، والانتقاد الذاتي، وفيهما معاً. فالعالم الذي يقف عند

محصل من المعرفة في موضوع من الموضوعات ويعتقد أنه أصاب الغاية التي ما بعدها غاية، أو أن النهج الذي اتبعه في الكشف والمعالجة هو النهج الأمثل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، هو عالم قد قضى على علمه وعلى نفسه بالجمود والركود، بل بالتقهقر والخسران، لأن كل ما يقف عند حدّ لا بدّ من أن يتلكأ عن سواه وأن يعود فيتحجر ويفقد أسباب الحياة.

وهنا يجدر الانتباه إلى أمرين: أولهما أن نقد الموضوع هو في الأعم الأغلب أسهل للنفس من نقد الذات، لأن الإنسان مطبوع على حب الذات والتعلق بها وعلى المكابرة والمفاخرة، ويصعب عليه الاعتراف بالخطأ أو الرجوع عنه كأن في ذلك مسّاً بكرامته أو حطّاً لمكانته. فهو يحتاج إلى مغالبة نفسه ومجاهدتها بشدة واستمرار لتلين للنقد، وليصبح عنده الإقرار بالخطأ والعودة عنه من صميم الكرامة الذاتية ومن أدلّ مقتضياتها. أما الأمر الثاني، فهو أن نقد المعارف الطبيعية هو بدوره أسهل وأقرب مثالاً من نقد المعارف الإنسانية. فليس يصعب مثلاً على العالم الفيزيائي أن يرى الخطأ في ما كشفه من أمور الطبيعة وأن يسعى إلى إصلاحه. أما المؤرخ والأديب والعالم الاجتماعي والفيلسوف فإنهم إذ يعالجون شؤوناً تتعلق بمجتمعهم وتراثهم وماضيهم وحاضرهم يصطدمون بعقبات خارجية في ما حولهم وموانع داخلية في أنفسهم تقف في وجه حوافز الشك والتساؤل والنقد التي يتطلبها كشف الباطل والعمل لإزالته وارتياد السبل التي يختطها العقل.

ولسنا نقصد هنا النقد الانطباعي الفوري الجامح، وإنما نقصد النقد المنضبط المسؤول، أي الملتزم للعقلانية: النقد الذي لا ينطق عن هوى ولا يثور اعتباطاً وعشوائياً، بل الذي يحيل كل شك أو تساؤل إلى العقل ليحكم فيه والذي يتقيد بهذا الحكم مهما يكن صعباً أو مخالفاً للغريزة أو الطبع. فالعقلية المتميزة بهذا النوع من النقد، والمتجهة به إلى الموضوع وإلى الذات، وإلى الذات قبل الموضوع، هي من نتائج العقلانية الأصيلة المتطورة ومن مولداتها.

وتعظم أهمية هذه الميزة في هذه الأيام وفي الأيام المقبلة، ذلك أن التغير المتسارع القائم اليوم والذي سيشتد في المستقبل يتطلب هدماً سريعاً وبناءً سريعاً. ولذا يفرض في العقلية المستقبلية أن تكون أشد ما يمكن تيقظاً ونشاطاً، وأن لا تستكين للتقليد أو للطبع، بل أن تخضعهما إخضاعاً مستمراً قاسياً للتحري والتساؤل والنقد، فتجدّ في تتبع الباطل لإزالته وفي تطلب الحق لإثباته ودعمه. ثم إن التغير المتسارع يؤدي بطبيعته إلى رجرجة النظر وذهول البصيرة فيختلط في الذهن الحق بالباطل، كما أن قوى التغير المندلعة قد

تجرف الصالح مع الفاسد. يضاف إلى هذا وذاك أن الخطط الموضوعة والاستراتيجيات المرسومة، يجب، كما ذكرنا، أن تظل ملتصقة بالواقع وأن تتطور بتطوره، فكم من خطة اقتصادية أو اجتماعية ضلّت وفشلت، بل ألحقت أضراراً ومساوىء، لأنها جُمدت بشكلها الأول ولم تعدل تعديلاً مماشياً لتطور المتغيرات ووافياً بمطالبه. إن التنبه التساؤلي الانتقادي هو في الأوضاع الثورية القائمة والمقبلة أشد وجوباً منه في أوضاع التغير البطيء الهادىء. فلا غرو أن يكوّن عنصراً هاماً من عناصر العقلية المستقبلية وميزة بارزة من ميزاتها. غير أننا نعود فنؤكد أن المطلوب هو الانتقاد الواعي المنضبط المسؤول لا الانتقاد اللاعقلاني واللامسؤول، فكما تعظم أهمية ذاك وتشتد الحاجة إليه في الحاضر والمستقبل، يرتفع خطر هذا وتتفاقم فداحته وينتشر شره.

ج ـ **الشمول والتعاون**. ومن المميزات التي يفرض توافرها في العقلية المستقبلية شمول النظر والإدراك والعمل، والقدرة على التعاون في سبل الفكر والتنفيذ جميعاً. ذلك أن الأوضاع ستزداد تداخلاً وتعقداً وتفاعلاً. فأية قضية من القضايا في أي مجتمع من المجتمعات، مهما تكن محدودة، سيكون لها وجوه متعددة ونتائج متفرعة، وستشتبك اشتباكاً محكماً بغيرها من القضايا. لقد أصبح عسيراً اليوم، وسيصبح أشد عسراً غداً، أن ننظر إلى قضية ما، فندركها على حقيقتها أو نحسن معالجتها إذا اقتصرنا على وجه من وجوهها فحسب، أو حتى إذا تناولناها بمجموعها ولكن لم نعتبر علاقاتها بسواها. لنأخذ مثلاً قضية التربية والتعليم. إن هذه القضية ليست قضية تعميم وتيسير، أو إصلاح برامج، أو وضع كتب، أو إشادة أبنية، أو إعداد مدرسين، أو توفير نفقات، أو تلبية حاجات المجتمع الإنمائية أو تثقيف أبنائه تثقيفاً وطنياً وإنسانياً. إنها ليست أيّاً من هذه الوجوه التي قد تبرز بها، بمفرده. إنها هذه الوجوه جميعاً وسواها مما لم نعدد ومما لا يبدو ظاهراً. وليس هذا فحسب، بل إنها ترتبط بغيرها من قضايا المجتمع، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقلية والخلقية، بل بقضايا المجتمعات الأخرى المتصلة به والمتفاعلة وإياه. فلا تصلح إذن عقلية المستقبل إذا كانت ضيقة محدودة، وإنما تصلح بقدر ما تتسع لتشمل بنظرها وإدراكها ومعالجتها الوجوه المترابطة والجذور المتشابكة للقضايا التي تتصدى لها. إن الرؤية المستقبلية تمتد عرضاً وعمقاً كما تمتد طولاً: لها بعد اتساعي في الإحاطة بالقضايا، وبعد عمقي في النفاذ إلى جذورها، كما لها بعد أمامي في استكشاف تطوراتها واستطلاع آفاقها.

إن هذه الرؤية المتعددة الأبعاد، وما تدعو إليه وتتطلبه في النظر والإدراك والمعالجة، لا تتحقق بيسر، بل قلّما تتحقق لامرىء بمفرده، مهما أوتي من المؤهلات والكفاءات.

ولذا، فالعقلية المستقبلية هي عقلية التعاون والتعاضد والتكامل. إنها عقلية تدرك حدودها وإن اتسعت، فتدفع بصاحبها إلى طلب المشاركة وارتضائها في سبيل المزيد من شمول النظر وصحة الإدراك وسلامة المعالجة. ونحن نرى اليوم، أنّى التفتنا في ميادين الحياة، من علمية أو صناعية أو إدارية أو اقتصادية أو غيرها، أن الجهد المطلوب في الشؤون الفكرية والعملية على السواء قد غدا جماعياً أكثر منه فردياً، وأن نجاحه رهين بما يمثل من حشد للطاقات وتكامل للمؤهلات وتعاون بين الأفراد وبين الهيئات. وهذا المطلوب سيعلو شأنه ويعظم خطره في المستقبل بسبب ازدياد تعقد الأوضاع وتشابكها. إن العقلية المنغلقة المحدودة المكتفية بذاتها لن تفي بحاجات المستقبل، ولا غنى لأبناء اليوم والغد، إذا أرادوا أن يصمدوا للأخطار المتفاقمة وأن يسلكوا دروب التقدم التي تشتد وعورتها ويحمى وطيس التنافس فيها، من أن يروضوا نفوسهم على الانفتاح على السوى والتعاون وإياهم، والسعي الدائم إلى التكامل والتضافر في الفكر والعمل، وتغليب الجهد الجماعي والمصلحة الجماعية على الانعزالية والأنانية والغرور الذاتي.

د ـ **المرونة والتكيف**. إن الأسباب ذاتها التي تستدعي هذه الصفات وغيرها مما سبق ذكره، تستدعي أيضاً أن تكون العقلية المستقبلية متحلية بالمرونة والتكيّف. فلا يصح أن يقابل التغير المتسارع في الأوضاع بجمود في التفكير ورتابة في التنظيم، أو أن يعالج التعقد المتكاثف بعقلية تبسيطية تؤمن بأنها بلغت الحقيقة التي ما بعدها حقيقة. ولعلنا نستطيع هنا أن نفيد من مثال العلم وتراثه: فلقد كان العلم في الماضي يتطور تطوراً بطيئاً، وكانت الحلول والنظريات التي يتوصل إليها العلماء تسود قروناً أو أجيالاً، ولم ينشط العلم فعلاً إلا عندما أخذ العلماء يختبرون حلولهم ونظرياتهم ويقبلون على تبديلها عندما تخالف الواقع، أي إن تقدم العلم كان مرتبطاً بمقدار استعداد ذويه للتكيف حسب الوقائع المستجدة. فحيثما جمدوا أو جمدت عقليتهم وتمسكوا بمواقفهم، جمد العلم وما لبث أن تقهقر، وحيثما اكتسبوا مرونة في الاتجاه العقلي وفي المواقف المتخذة تقدموا في مضمار الكشف والتطبيق، فإذا هم الآن، وقد أحدثوا الثورات العلمية المتلاحقة التي أدت إلى الثورة الحاضرة المندلعة، يتخذون مواقف تقريبية غير نهائية، مدركين أن ما ثبت لديهم اليوم سوف يتغير غداً وأنهم إذا تمسكوا به ووقفوا عنده تخلفوا عن الركب العلمي في انطلاقه المندفع. هذه المرونة والقدرة على التكيف التي أكسبت العقلية العلمية قوتها وزخمها وإبداعها هي ذاتها الصفة المطلوبة في غير العلم من فاعليات الحياة الحاضرة والمستقبلة: في شؤون الفكر، والتنظيم، والإدارة، والحكم، واستثمار الموارد، والتخطيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكل ما يتصل بذلك من قريب أو بعيد.

وهنا أيضاً لا بد للمرونة من أن تأتي منضبطة. فليس المقصود أن يكون التفكير والعمل منقادين كل الانقياد لأي طارىء أو عابث، فلا يستقران على وضع ولا يثبتان في حال ولا يتميزان بأية أصالة. وإنما المقصود ألاّ يتحول الاستقرار إلى جمود، والثبوت إلى ركود، والأصالة إلى عقم وجدب. فلا جمود مجدباً ولا ميعان فالتاً، بل مرونة منضبطة وتكيف متزن وتوافق منتظم. هذا بعض ما تتطلبه العقلية المستقبلية وتقوم به.

هـ ـ **التجديد والإبداع**. إن الامكانات الايجابية والأخطار المروّعة التي يتفتق عنها المستقبل ستفسح مجالاً واسعاً للتجديد والإبداع، بل إن التنافس المشتد بين المجتمعات سيجعل من هذا وذاك شرطاً لازماً للتقدم والبقاء. إن هذا هو حكم الزمان الحاضر، وما أحراه أن يكون حكم الزمان المقبل. فالأمم التي تجري في مضامير التقدم هي الأمم المجددة المبتكرة المبدعة، وإذا توقفت عن الإبداع تخطاها من كان أكثر تجدداً وأزخر إبداعاً. ولن يكفي الأمم المتخلفة أن تحسن الاقتباس وتسرع في التقليد، إذ إنها، مهما تحسن وتسرع في هذين المضمارين، تظل متخلفة تابعة. وهذا هو، عند التحقيق، جوهر التخلف والتبعية. إن التخلف في الإبداع هو، أول الأمر وآخره، مصدر التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي. والشعوب المتقدمة قد أبدعت وما تزال تبدع في الميادين العلمية والتكنولوجية، وإذا أرادت الشعوب المتخلفة أن تلحق بها فإنه لن يكفي أن تأخذ عنها نتائج هذا الإبداع بل يجب أن تجاريها فيه. وإلى أن تبلغ هذه المرتبة، عليها أن تسعى للتفوق والإبداع في ميادين أخرى، كعمق الإيمان، وصدق العزيمة، وتلاحم الجهد، وجلال التضحية، وما إلى ذلك من الفضائل النفسية والخلقية. فإذا لم تفعل، قضي عليها بدوام التخلف وتفاقمه واستمرار التبعية واشتدادها.

وهذا ما يجعل من شروط العقلية المستقبلية أن تكون دوماً حانّة إلى التجدد والتجديد، تائقة إلى الابتكار والإبداع، قادرة على أن تستثير عند أصحابها هذا النوع من الجهد والإنجاز، وأن تدفع بهم إلى أداء الثمن الذي يتطلبه، وهو ثمن يعلو ويبهظ على الأيام.

هذه هي بعض الصفات التي يجب أن تتحلى بها العقلية المستقبلية وتتميّز، بجانب ميزتها الأصيلة، وهي العقلانية الصحيحة الحيّة المنتظمة. وبهذه الصفات مجتمعة، وبما يتصل بها وينتج عنها، تشرق هذه العقلية وتفعل فعلها سواء في الحاضر لحسن إعداد المستقبل، أو في المستقبل لضمان سلامته وازدهاره وتقدمه.

٣ ـ العقلية المستقبلية والتراث

بقي أن نعالج مسألة خطيرة لها علاقتها الوثيقة بما ذكرنا، وقد كثر تردادها في هذه الأيام التي انتشر فيها الوعي القومي والإحساس بالذات الجماعية من جهة، وهبّت الشعوب من جهة أخرى إلى الانطلاق والتقدم بفعل روح ثورية متأججة. تلك هي مسألة «التراث»: ما هو، وما موقفنا منه وواجبنا نحوه؟ وفي ما يتعلق بموضوعنا بوجه خاص: كيف تنظر إليه وتتصدى له العقلية المستقبلية؟[1].

إذا كانت العقلية المستقبلية تتجه، أول ما تتجه، إلى المستقبل، فهل معنى هذا أنها تتنكر لتراث الماضي وتهدف إلى التخلص منه أو القضاء عليه؟ أتتنافى «المستقبلية» و «الماضوية»، فلا يقوم الفكر المستقبلي والعمل المستقبلي إلا على أنقاض التاريخ والتراث؟ قد يفهم البعض المستقبلية بهذا المعنى، فيستخفون بالتراث ويسعون إلى «التحرر» منه تحرراً مطلقاً شاملاً. ليس هذا، في رأينا، هو شأن العقلية المستقبلية الصحيحة، بل نعتقد، على العكس، أن هذه العقلية هي التي تحرص على جوهر التراث وهي المؤهلة بالفعل للحفاظ على الأصالة ورعايتها وتنميتها والإفادة منها خير إفادة في تحقيق الذات وفي الإنجاز والإبداع.

إن التراث ـ تراث أي قوم من الأقوام ـ يتضمن الصالح الذي يجب أن يبقى والفاسد الذي يجب أن يزول. إنه مزيج من العناصر الإيجابية والسلبية. منه ما حصّله المجتمع في أدوار الإبداع والتقدم، ومنه ما ورثه من أدوار البدائية أو من عهود الانحطاط والتأخر. ففي تراثنا العربي، مثلاً، إنجازات رائعة وفتوحات زاهية في ميادين العلم والفكر والخلق يتوجب علينا إدراكها ببصيرة وصدق، وإحياؤها إحياء فعلياً في كياننا الحاضر وكياننا المقبل. ولا يقتصر «إحياء التراث» هذا على المعنى المحدود الذي اعتدنا أن نتداوله: أي السعي إلى النصوص القديمة، وتحقيقها ونشرها وجعلها في متناول الباحثين وعامة المثقفين. إن هذا الإحياء النصي ليس سوى الخطوة التمهيدية للعملية المنشودة، عملية درس مضمون هذه النصوص وتقييمه، واستخلاص الصالح الباقي منه وإدخاله عنصراً حيّاً محيياً في شخصيتنا الفردية والقومية والإنسانية. وفي تراثنا أيضاً عناصر أخرى، كالغيبية والوهمية والفردية والعشائرية والطائفية، يتوجب علينا أن ندرك أصولها الراجعة إلى أدوار البدائية أو الانحطاط وأن نعي أخطارها علينا حاضراً ومستقبلاً، فنعمد إلى

---

(١) سنتناول قضية التراث هنا بإيجاز، إذ سبق أن عالجناها في كتابنا: **نحن والتاريخ** (بيروت: داو العلم للملايين، ١٩٥٩؛ ١٩٦٣؛ ١٩٧٤)، الفصول الثامن والتاسع والعاشر بخاصة.

التخلي عنها والتطهر منها وتجاوزها إلى متطلبات الحاضر والمستقبل وقيمهما المنشودة.

لا بد إذن من تقييم التراث ومن التميز بين عناصره. لا بد من أن نقبل على ذلك بموضوعية تامة وبدون أي تردد أو وجل. وإننا إذ نفعل ذلك لا يكون فعلنا من أجل التراث ذاته، بل من أجلنا نحن. فالتراث يحوي كنوزاً نفيسة وبقايا فاسدة. والكنز لا قيمة له إلا بقدر ما نكتشفه ونمتلكه ونستغله. والفساد لا خلاص منه إلا بقدر وعينا له ونفورنا منه وتحفزنا لمعالجته وإصلاحه وكفاءتنا لهذا كله. فإحياء التراث هو عمل فعلي من جانبنا، ومن أجل خيرنا وخير الإنسانية، لا من أجل غرض آخر.

فما هو موقف العقلية المستقبلية من هذا الإحياء؟ إن العقلية المستقبلية لا تركز نظرها وهمّها على التراث ذاته، بل على التطورات المقبلة وما تنطوي عليه من حاجات ومتطلبات. هذه الحاجات والمتطلبات هي منطلقها إلى التمييز والتقييم. فهي تبدأ بالتساؤل: ما هي صورة عالم الغد، كيف نستطيع أن نهيىء أنفسنا له وأن نسهم في إنشائه وتطويره ليأتي سليماً معافى ولنتمكن فيه من تحقيق مطامحنا في الحياة الكريمة المبدعة؟ ماذا نريد أن نكون، بل ماذا يجب أن نكون؟ إن العقلية المستقبلية، إذا أحسنت التصور وأتقنت الإدراك، استطاعت أن تتخذ من حاجات الغد ومطالبه ومن التطلعات الراجحة والمطامح الحصيفة معياراً لتقييم التراث ولاستخلاص عناصره الخيّرة التي تسعف في تحقيق هذه التطلعات والمطامح.

وما هي، في نهاية الأمر، هذه العناصر الخيّرة؟ إنها العناصر التي تجلى فيها إبداع السلف: إبداع في كشف الحقيقة والدفاع عنها وامتلاكها وتطبيقها في تحرّي أسرار الطبيعة والإنسان واستثمار موارد الطبيعة لمنفعة الإنسان، إبداع في استبصار سبل الخير والجهاد فيها تأييداً للحرية والعدالة والأخوة وكسباً للكرامة الفردية والقومية والإنسانية، إبداع في تخيّل صور الجمال التي ترفع النفس إلى أجواء الوجود السامية ومعارج الكيان الراقية. هذه العناصر التي تتضمنها الإبداعات السابقة: في الحكم، والتنظيم، والاستثمار، والعلم، والفكر، والخلق والسلوك، تؤلف جوهر التراث الماضي الذي يجب أن نستخلصه مما علق به من أعراض وأدران ونحتفظ به وننمّيه وننمي به قابلياتنا الإبداعية لترتفع إلى مستواه، بل لتتفوق عليه كي يكون الحاضر خيراً من الماضي والمستقبل خيراً من الحاضر.

وإذا نحن ركزنا نظرنا على مظاهر الإبداع في التراث وعلى المبدعين من السلف وجدنا أنهم لم يكونوا من الذين تقيدوا بماضيهم وتراثهم، أو اكتفوا بحاضرهم، بل من الذين حاولوا أن يتجاوزوا هذا وذاك إلى ما هو أفضل وأجدى، أي أنهم كانوا مستقبليين تطلعيين، يستشفون الحجب ويرودون الآفاق، تحثهم المطامح وتغريهم المآثر، ويقلقهم -

أشد ما يقلقهم - أن يهنوا ويرتضوا فيقفوا عند حدّ من حدود التحقيق والإنجاز والبذل والعطاء.

ولقد ذكرنا في ما سبق أن من أهم ميزات العقلية المستقبلية تعلقها بالإبداع وحنينها إليه وطموحها إلى المشاركة فيه، وذلك تقديراً منها لقيمته الأصيلة في الحياة الإنسانية خلال تاريخها المديد، ولشأنه الخاص الخطير في المستقبل الآتي بسبب تعقد قضاياه ومشكلاته وازدياد حدّة التنافس في ميادينه. فلا غرو أن تكون هذه العقلية، التائقة إلى الفعل الإبداعي في الحاضر والمستقبل، هي المؤهلة، قبل غيرها وأكثر من غيرها، إلى السعي إلى مظاهر الإبداع في الماضي وتحريها وإحيائها، وأن تغدو، بالتالي، الرفيقة الصادقة والراعية الصالحة للأصالة الحقيقية. إن استخلاص الإبداع الماضي وتملكه هما جوهر التأصل وقوامه، والجهد للإبداع في الحاضر والمستقبل هو جوهر المستقبلية الصحيحة. وبهذا - بالتوق إلى الإبداع وإلى منجزاته حاضراً ومستقبلاً وماضياً - تلتقي المستقبلية والأصالة، وتثبت المستقبلية أنها هي الأمينة للتراث أمانة حقيقية. فلا خوف على التراث منها، ما دامت هي التي تتحرق سعياً إلى استكشافه واستخلاص جوهره وإحيائه في الكيان الفردي والقومي والإنساني إحياء يأتي مجدداً لأصالته مثرياً به الحاضر والمستقبل. فليطمئن إذن الحريصون على التراث والأصالة. إن العقلية المستقبلية الصحيحة ليست معادية للتراث ولا مناقضة للأصالة ولا مهدمة للذات القومية، بل هي، على العكس، المتعلقة بها جميعاً العاملة لصونها ورعايتها وتحقيق قابلياتها.

ومن الضروري، ختاماً لهذا القول، أن نؤكد أن المعني هنا هو العقلية المستقبلية الصحيحة، أي المكتسبة للصفات والميزات التي ألمحنا إليها في هذا الفصل. إذ ثمة عقلية، بل عقليات، مريضة فاسدة، غير موفية للشروط المقتضاة، تندفع إلى كل جديد لأنه جديد، لا لقيمته وجدواه. وقد شهدت الآونة الأخيرة حركات مختلفة في الفكر والأدب والفن اتخذت سمة المستقبلية فاستهانت بالتراث وتنكرت له واندفعت في منحرفات ومهاوٍ فضلّت وأضلّت، كما أننا شهدنا حركات ثورية جامحة سعت إلى نقض التراث وهدمه أو عبثت به وحرفته تطبيقاً لعقائدها. فجاءت هذه وتلك خطراً على التراث. ويقابل هذا الخطر المستجد خطر المتمسكين بالتراث تمسكاً أعمى، المحاولين «إحياءه» كما هو، الخائفين عليه من النقد والتقييم والتمييز والاستخلاص. فالمستقبلية الجامحة والرجعية المتخلفة هما الآفتان اللتان يجب أن يخشى منهما على التراث. وليس هذا في رأينا شأن المستقبلية الراجحة، المتجوهرة بالعقلانية، المستمدة منها مزايا الريادة والإبداع ومناقب الانضباط والانتظام.

الفصل التاسع
نحو مستقبلنا: مَنْ نحن؟

١ ـ الهُويّة العربية

إن الكلام في الفصول السابقة تناول الاهتمام المستقبلي والتطلع المستقبلي والعقلية المستقبلية بوجه عام. ولكنه، على انطلاقه وانطباقه على شعوب وأمم مختلفة في الدور التاريخي الحاضر، قد اتجه ضمناً، وسيتجه من الآن فصاعداً صراحة، إلى الوضع القومي المعين الذي ننتمي إليه. فما هو هذا الوضع القومي، وما خصائصه ومظاهره، وما هي المرحلة التي يجوزها الآن؟ وبعبارة أخرى: من نحن؟ ما هي هُويّتنا، وما موقعنا من محيط الحياة الإنسانية الواسع ومن مجراها الدافق؟ إن الحديث في هذا الموضوع قد طال واتسع منذ بدء النهضة العربية في القرن الماضي، أي منذ أن أخذت الشعوب العربية تحاول أن تستكشف هويتها وتنشد الحرية والاستقلال وتحيي لغتها وتراثها وتتطلع إلى التعويض عما فاتها وإلى ارتياد مجالات التقدم والرقي. وقد ازداد هذا الكلام في العقود الأخيرة خاصة وتفرع وتوزع، واندفع في دروب من الجدل والحجاج والمماحكة واللجاج، فجاء قليله صحيحاً مجدياً وكثيره هزيلاً عقيماً. ولذا، لا بد لنا هنا من الإيجاز، ومن الاقتصار على الحقائق الجوهرية، والسير قدماً في استجلاء واقعنا، محاولين ألاّ نضل في المتاهات أو نضيع في المنعرجات والمنحرفات.

من نحن؟ لنبادر إلى القول إن رؤيتنا في هذا الكتاب تمتد على المجتمع العربي ككلّ، أي على المجتمع الذي يشمل الشعوب المنضمة دولها إلى جامعة الدول العربية، ومنها الشعب الفلسطيني الذي لا يزال مهدر الحق سليب الأرض يجاهد بمساندة الشعوب العربية الشقيقة لضمان بقائه واسترداد حقه ووطنه. إننا لا نتكلم عن أي من هذه الشعوب بمفرده، ولا عن أيّ من الكيانات القائمة في هذه المنطقة دون سواه، وإن

يكن الكلام قد يأتي أحياناً منطبقاً على بعضها أكثر منه على البعض الآخر، وإنما نتوجه إلى الشعوب العربية بمجموعها وعلى رغم ما بينها من اختلافات وتناقضات، لأننا نعتقد أن الهوية القومية التي يجب أن تؤكدها هذه الشعوب والتي تصلح لها في الحاضر وفي المستقبل القريب هي الهوية العربية.

وإذ ندلي بهذا الاعتقاد، يهمنا أن نسنده ونوضحه بالحجج والاعتبارات التالية:

أ ـ إن تحديد أي فرد من الأفراد، أو أي مجتمع من المجتمعات، لهويته يتوقف في بادىء الأمر على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة، وبالتالي على درجة التطوّر الحضاري. ذلك أن ثمة روابط متعددة ومختلفة تربط أبناء المجتمع بعضهم ببعض، وتنعكس في حياتهم، أفراداً وجماعة، بولاءات يشعرون بها ويتحركون بفعلها. ودرجة تطورهم الحضاري، بأوسع معاني الحضارة، هي التي تبرز الولاء الأشد الذي يقدمونه على سواه ويجعلونه أساس هويتهم وعنوانها. فالولاء الساطي على ابن البادية مثلاً هو الولاء العشائري أو القبلي، وهو الذي يحدّد هويته. وإذا انتقلنا إلى اليونان القدماء وجدنا أن ولاءهم الأول كان لـ «المدينة» التي ينتمون إليها، فكانت الهوية الآثينية والإسبرطية والكورنثية وغيرها. أما في القرون الوسطى، فالولاء الطاغي كان مبعثه الدين، ولذلك كانت الهوية الإسلامية أو المسيحية هي التي تطبع حياة الأفراد والمجتمعات في البلدان التي اعتنقت شعوبها هذا الدين أو ذاك.

ب ـ إن تحديد الهوية مرتبط أيضاً بالأوضاع العالمية وبتطورات العصر، وأهم من هذا، بمقدار وعي المجتمعات لهذه الأوضاع والتطورات. وفي ما يخص المجتمعات المتخلفة، كمجتمعنا العربي اليوم، قد يكون هذا التحديد مرتكزاً إلى رواسب الماضي فتغلب الهويات العشائرية والطائفية والمحلية، أو قد ينطلق من وعي الحاضر ورؤية المستقبل فيغلب الولاء القومي، وهو الولاء الذي بدأت تتطلبه وتتسم به المجتمعات الناهضة منذ أوائل العصر الحديث. وبقدر ما تسعى المجتمعات المتخلفة إلى أن «تتحدث»، وبقدر الرغبة الدافعة إلى هذا السعي، تجد نفسها مدعوة إلى أن تفكر وتتصرف وتنهج وتخطط «قومياً».

ج ـ في داخل المجتمع العربي أوضاع طبيعية وروابط بشرية ماضية وحاضرة قد تُتخذ أساساً لهويات مقتصرة على قطر من الأقطار القائمة اليوم كلبنان أو مصر أو تونس، أو شاملة لأكثر من قطر كالهوية السورية (بمعنى سورية الطبيعية) أو المغربية (بمعنى شمالي افريقيا). على أننا نعتقد أن هذه الهويات المقتصرة تبقى دون ضرورات الحاضر

ومطالب المستقبل. ذلك أن وجهة التطور الإنساني هي إلى مجتمعات أوسع فأوسع، لا إلى مجتمعات ضيقة محدودة عاجزة عن مجابهة الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتعقدة ومقتضيات الثورة العلمية والتكنولوجية المتصاعدة. إن الحياة الحديثة بما يجيش فيها من تحفز وإقبال وتنافس تتطلب التجميع والتركيز: تجميع الموارد الطبيعية، والكفاءات والخبرات البشرية، ورؤوس الأموال، والطاقات الإنتاجية والشرائية؛ وتركيز هذه الإمكانات وسواها مما يمتلكه المجتمع حول الأهداف القومية، وأولها، فيما يخص الدول المتخلفة، هدف النهوض والسعي لاكتساب القدرة والجري في سبيل التقدم. ولذا، فالدول الصغيرة والكيانات الضيقة، حتى عندما يكون لها جذور في التاريخ، أصبحت قاصرة عن مجاراة الحياة الحديثة وغير مؤهلة لتوفية شروطها، فكيف بها، كما هي حال بعض الكيانات العربية، مصطنعة ومخالفة لوقائع الأرض والتاريخ والاجتماع؟

إن شعوب أوروبا التي منها انبعثت الحركة القومية الحديثة، والتي تعددت لغاتها وتضاربت تواريخها وتنوعت شخصياتها عبر قرون من التطورات السلمية والمنازعات الحربية، تجد نفسها اليوم مضطرة إلى إزالة الحواجز والحدود القائمة بينها وتمتين الروابط المصلحية المهيمنة على مصيرها والسعي إلى الانخراط في أشكال متطورة من التعاون والتعاضد والوحدة. إنها تتبين أن هذه الوحدة غدت لها ضرورة حتمية من أجل الدفاع عن نفسها وضمان مصالحها ونموها وتقدمها إزاء القوتين الكبريين وإزاء الوحدات المتسعة التي بدأت تتكون في هذه الأيام، والتي يبدو أن شأنها سيعظم، أكثر فأكثر، في الأيام المقبلة. فإذا كانت هذه الشعوب الأوروبية، على رغم ما بينها من اختلافات وأحقاد ومنازعات وحروب قديمة وحديثة، وعلى رغم كونها من الأمم المتطورة، تحاول أن تستكشف ما يربطها من علاقات ماضية وحاضرة، وبالأخص ما يتحكم بها من أهداف ومصالح مستقبلية، فما قولنا بالشعوب العربية التي، على عكس ذلك، تنعم بذخيرة من الوشائج التاريخية واللغوية والثقافية وتتقلب في الوقت ذاته في حالة من التخلف والضعف تحتاج معها إلى كل ما يعزز إمكاناتها ويغزّر طاقاتها؟ أليس يجدر بها أن تؤكد هويتها العربية الشاملة، فتنسق وتنظم ما بينها من علاقات، وتستثمر ما تمتلك من إمكانات خاصة ومشتركة، وتصنع أشكالاً من الوحدة، صحيحة الأسس قابلة للتطور، تيسر لها حشد قدراتها والنهوض بحاجاتها الضخمة المتضخمة حاضراً ومستقبلاً؟

د ـ مع أنه من الثابت علمياً أن قوام القومية ليس الجنس أو العرق، فلا بُدَّ من تأكيد ذلك نظراً لكثرة الذين ينطلقون عندنا في تحديد قوميتهم ـ العربية أو غيرها ـ من هذا المنطلق. فالجنس واقع بيولوجي، والأجناس تتمايز بخصائص بيولوجية ووراثية،

كطبيعة الجينات ولون البشرة وشكل الرأس وما إلى ذلك، لا بمقومات قومية، والعكس بالعكس، أي أن الروابط القومية ليست مستمدة من ميزات جنسية بحتة. فمنذ فجر التاريخ ونشوء الحضارة ـ بل قبل ذلك بأزمنة مديدة ـ تمازجت الأجناس واختلطت، بحيث لم يعد بالإمكان علمياً وواقعياً فصلها بعضاً عن بعض أو نسبة الخصائص القومية إليها. وإنما ترتد هذه الخصائص إلى وقائع وعوامل جغرافية ولغوية وثقافية وتاريخية ومصلحية. وإن جاز لنا أن نعد الجنس بين هذه العوامل العديدة المتفاعلة ـ على افتراض أنه يمكن استخلاص الصفات الجنسية وتحديد آثارها الحضارية، وهو أمر في غاية الصعوبة إن لم نقل الاستحالة ـ فإن الجنس لا يتعدى أن يكون واحداً منها، ولا يصح اتخاذه مصدر الرابطة القومية وقوامها.

هـ ـ ومثل ذلك أمر الدين وعلاقته بالقومية. فقد أظهر تاريخ القوميات في العصر الحديث أن الدين ـ بصفته منبع قيم ومبعث فضائل ومنطلق نظرة معينة إلى الكون والحياة ـ يكوّن عنصراً من العناصر التي توحد الشعوب، ولكنه ليس العنصر الحاسم أو المهيمن أو الكافي لتعيين قوميتها. فمن أسس المجتمع القومي أن يعترف بالمساواة المبدئية الحقوقية لجميع المواطنين، فلا يكون لمنتسب إلى دين أو طائفة أي امتياز على مواطن من دين آخر أو طائفة مختلفة. ومما يمكّن هذه الأسس أن يسعى المجتمع القومي دوماً إلى ترجمة هذه المساواة المبدئية إلى مساواة عملية في جميع حقول الحياة. ومعنى هذا السعي هو السير في علمنة الدولة. وإذا نحن راجعنا تطور القومية، وجدنا أنها مرتبطة بالعلمنة (بمعنى فصل الدين عن الدولة)، وأن كلاً منهما توجد بوجود الأخرى وتقوى بقوتها، كما أنها تضعف بضعفها وتزول بزوالها. ومن هنا كان صواب الحركة الفدائية الفلسطينية في دعوتها إلى دولة علمانية يتساوى فيها أبناء الطوائف الاسلامية والمسيحية واليهودية، وكان ضلال الدعوة الصهيونية وخطرها في إقامة دولة دينية متلبسة بالجنس تخص اليهود وحدهم وتخدم أغراضهم. ومن هنا أيضاً كان الشرط الأساسي المطروح أمام القومية العربية وهو ضمان هذه المساواة، المبدئية الحقوقية والعملية الواقعية، لجميع أبناء المجتمع العربي على اختلاف طوائفهم ومللهم. فإذا لم تستطع القومية العربية، مفهوماً وتطبيقاً، أن تتعلمن بهذا المعنى، فإنها سوف تتعثر وتعجز عن أن تتكوّن هي أو أن تغدو أداة لتكوين أمة وتطويرها.

و ـ ومع هذا، فإننا لا نرى أن الهوية العربية مدعوة إلى أن تمحو الهويات الأخرى، القطرية والجنسية والدينية، محواً تاماً وأن تصبغ الشعوب العربية جميعاً بلون واحد. فإن الكيان العربي الشامل خليق بأن يزدهر ويرتقي بتعدد عناصره وتوافر خصائصه، شرط أن

تكون هذه العناصر والخصائص متآلفة متكاملة، ومتفاعلة تفاعلاً ايجابياً مثرياً لكل منها ولها معاً.

ز ـ عندما نقول إن تحقيق الهوية العربية وإنشاء الوحدة العربية[1] هما لنا ضرورة واجبة للقيام بواجبات الحاضر والمستقبل، فليس معنى هذا القول أن هذين الغرضين المترابطين سيتمان بصورة حتمية وطبيعية كأنهما أمران مقدران لا محيد عنهما، بل معناه أنهما جديران بأن يكونا هدفاً واضحاً للشعوب العربية ومثاراً لتطلعها وطموحها ومبعثاً لجدّها وسعيها. فقد أصبح واضحاً أن التاريخ لا يحدث بنفسه، وإنما بما يبذله الأفراد والشعوب في سبيل ما يرغبون فيه ويسعون لأجله. إن الحياة الحقيقية هي ما نصنع، والتاريخ هو ما نفعل ونكوّن. وبالتالي، فإن الهوية العربية ليست حقيقة أزلية وأبدية، وإنما هي مطلوب للحاضر وللمستقبل القريب الذي نتحدث عنه في هذا الكتاب. وهي لن تأتي عفواً واعتباطاً، بل بقدر ما نعي مقوماتنا ونستثمرها في سبيل حاجاتنا الحاضرة، وأهم من هذا، بقدر ما تكون مقتضيات الغد ماثلة لأبصارنا وبصائرنا فاعلة في عقولنا ونفوسنا حافزة لجهودنا ومساعينا. ومع تأكيدنا لهذه المقتضيات المستقبلية عندما ندعو إلى «تحقيق» الهوية العربية أو القومية العربية و «صنع» الوحدة العربية، فإننا لا نريد أن نوهم أن هذه الغايات والخصائص تفتقر إلى أصول في واقعنا الماضي وتراثنا، وأنه يمكن خلقها من العدم واصطناعها اصطناعاً لمجرد أنها حاجة من حاجاتنا الملحة. لسنا نعني أنها أردية خارجية بوسعنا اكتساؤها وخلعها كما نشتهي، أو أصبغة نتلوّن بها حسب الاقتضاء. إن لهذه الخصائص والغايات مقوماتها الأصيلة المنبثة في كياننا، ولكن هذه المقومات لا تكتمل وتخرج إلى حيز الفعل وتحدث أثرها إلا بالنظر والإدراك والإرادة والسعي على ضوء الحاجات الحاضرة والمستقبلة وبأثر الاهتمامات التي تبعثها هذه الحاجات في نفوسنا. وعندنا أن هذه الحاجات والاهتمامات تفرض علينا أن نركز على مقومات هويتنا العربية ونؤثرها على سواها، ونمضي في تحقيقها لتكون لنا الدرع الواقية والأداة الفاعلة في نمونا وتطورنا.

ح ـ وهذا يؤدي بنا إلى ملاحظة أخرى، وهي أن إيثارنا للهوية العربية وللقومية

---

(١) عندما نذكر «الوحدة» هنا لا نعني الدولة الموحدة مركزياً، وإنما نعني شكلاً من أشكال الاتحاد يضمن توحيد السياسة العامة، السياسية والاقتصادية والدفاعية والانمائية، في مجابهة الأخطار الخارجية وفي التنمية الداخلية، مع الاحتفاظ بسلطات قطرية أو محلية، كما هي الحال في الدول الاتحادية، كالولايات المتحدة الأميركية واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية وجمهورية المانيا الاتحادية وأمثالها، على ما بين هذه الأشكال الاتحادية من تنوع واختلاف.

العربية التي تتجسّد بها وللوحدة العربية التي تتطلبها - الإيثار الذي تفرضه النظرة المستقبلية - يفرض بدوره أن تكون هذه النظرة المستقبلية صحيحة مخلصة وواعية حق الوعي لطبيعة القومية والوحدة. إنه يفرض ألا تكون الدعوة إلى القومية العربية والوحدة العربية شعاراً يخبىء وراءه أطماعاً ومصالح فردية أو طائفية أو حزبية أو قطرية. فالمستقبل الصارم لا يحتمل الغش والمخاتلة، ولا يقبل من الأمم التي تريد الحياة والتقدم غير الحقيقة والاخلاص، وكل زيغ أو خداع قمين بأن ينقلب على صاحبه ويعود به القهقرى. والقومية العربية - بل أية قومية - ليست وثناً يعبد، أو طقوساً تمارس، أو سحراً يلجأ إليه لإحداث العجائب والمعجزات. ثم إنها ليست الغاية التي ما بعدها غاية، والحقيقة التي تنبثق منها وترتد إليها جميع الحقائق الأخرى. إن الحقيقة الجوهرية في هذا الكون هي الإنسان، والغاية التي يجب أن تنصبّ فيها جميع الغايات هي تحرير الإنسان، جسداً وعقلاً ونفساً، من قيوده الخارجية ومن نقائصه الداخلية وتمكينه من اكتساب كرامته الذاتية ورقيه الكياني. ومبرر القومية العربية ليس سوى القسط الذي تؤديه والأثر الذي تحدثه في تحرير الإنسان العربي وترقيته فرداً ومجموعاً.

ط - لما كان لا سبيل لأحد أن يحرر غيره إن لم يتحرر هو ذاته، وأن ييسر الكرامة والرقي لسواه إن لم يكن هو قد كرم وارتقى، فلن تكون القومية العربية الأداة المرتجاة لتحرير الإنسان العربي تحريراً صحيحاً إن لم يكن القائلون بها والساعون إليها متحررين كراماً متفوقين في إحراز الفضائل العقلية والخلقية. وجدير بنا أن نضيف ونؤكد أن هذه الفضائل والقيم لا يتطلبها تحقيق القومية العربية فحسب، بل يشترطها كل تفكير مستقبلي ومسعى مستقبلي.

إن قوى المستقبل لن ترحم ولن تحابي، فحريّ بأصحاب النظرة المستقبلية أن يحرصوا على أن تكون نظرتهم صحيحة واعية في نفاذها وإدراكها، صادقة خالصة في إرادتها وسعيها، محققة للقيم والفضائل التي نوهنا بها. وحري بمن يؤكدون، على ضوء هذه النظرة، هويتهم العربية وينشطون لتحقيق القومية العربية وما تتطلب من وحدة، أن يكون فهمهم لهذه الأغراض التي يسعون إليها ملائماً لمفاهيم المستقبل موفياً حتى مطالبه الشاقة، لأن الهوية والقومية والوحدة لن تفيد، بل لن تتحقق، إلا من ضمن هذه المفاهيم والمطالب وعلى مستواها. فإن لم ترتفع إلى هذا المستوى، تخلّ الناس عنها وآثروا غيرها من الأهداف والروابط التي تلبي حنينهم المشتد إلى الحرية والكرامة والعزة الحقيقية.

ي - ولعلّ القارىء قد لحظ، خلال محاولتنا لتحديد هويتنا وعرضنا للحجج والاعتبارات التي تستند إليها، أننا ننظر إلى الوقائع في حركيتها وديناميتها لا في ركودها

وجمودها. فقد جاء هذا التحديد مرتبطاً بما نحن عليه الآن وبما نحن سائرون إليه في مستقبلنا القريب. أما المستقبل البعيد فمن الصعب استطلاعه. على أنه إذا جاز لنا التكهن، فإننا نرى التطورات تدفع بشعوب الأرض نحو الأخوة الإنسانية التي تتجاوز الروابط الصغرى من اقليمية وقومية ودينية وسواها. فإن العصر الذي نلجه هو عصر «كوكبي» أصبحت الوحدة فيه الأرضَ بكاملها والعالم بمجموعه. لقد وحّدت قوى العلم والتكنولوجيا المعمور، دانيه وقاصيه، وهدمت الحواجز الطبيعية القائمة بين أصقاعه وشعوبه، وجعلت مشكلاته الأساسية عالمية النطاق إنسانية الصفة والموضوع. فالبشرية تكاد تكون على مفترق طريقين: إما المضي في مسالك التنازع والتصارع المؤدية إلى انتحار سريع أو بطيء، أو تجاوز هذه المسالك والأسباب الدافعة إليها بوعي الحقيقة الجوهرية التي كانت في الماضي حلماً يدغدغ خيال أصحاب الرؤى وقادة الإصلاح فأصبحت اليوم فرضاً واجباً لبقاء البشرية وسلامتها، نعني بها الأخوة الإنسانية شعوراً يتغلغل في الصدور وفكرة متسلطة على العقول والنفوس ومبعث تأليف وتنظيم للحياة البشرية بمجموعها. هذا الهدف البعيد - ولعلّه أقل بعداً مما نتصور - يجب أن يكون ماثلاً لأذهاننا ونحن نبني قوميتنا ونمضي في تحقيق وحدتنا لتأتي جهودنا متسقة مع التطورات العالمية، ومستقبلية بأصح معاني الكلمة وأبقاها.

٢ ــ تخلّف المجتمع العربي

ولنعد الآن إلى واقعنا. إلى جانب هويتنا العربية، ثمة صفة أساسية أخرى لهذا الواقع، وهي أننا مجتمع متخلف. بل لعلّ هذه الصفة هي الطاغية على حياتنا الحاضرة. لعلّها هي المشكلة الأمّ التي منها تنبثق جميع المشكلات الأخرى، كتلكؤنا في تحقيق الوحدة وفي إقامة نظم سياسية واقتصادية واجتماعية وافية بأغراض اليوم والغد، وتعثّرنا في التغلب على الصهيونية واستعادة حقوقنا، وتأخرنا في رفع مستوى جماهيرنا والنهوض بالأعباء الاجتماعية والثقافية التي ورثناها عن عهود الخمود والانحلال.

ومشكلة التخلف ليست خاصة بنا، بل هي تعمّ أكثر شعوب الأرض عدداً وأوسعها موطناً. وهي المشكلة التي تنصرف إليها الأذهان والتي يحاول المفكرون والمصلحون، من أفراد وحكومات ومنظمات، سبر غورها وتحديد مقوماتها ومقاييسها ورسم الخطط لمعالجتها. ولقد تعددت المقاييس واختلفت، من مجموع الإنتاج الاقتصادي ومعدل نموه، إلى توفر وسائل الاستهلاك ومدى تطورها، إلى انتشار التعليم، إلى مستوى الصحة العامة، إلى نوع الحكم والإدارة، إلى وعي الرأي العام، إلى غير ذلك

من المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعقلية. وقد ذكرنا في ما سبق أن المؤشر الأكثر شيوعاً في هذه الأيام، والذي تعتمده المنظمات الدولية، لأنه مؤشر حسّي كمّي يسهل تقديره هو محصل الإنتاج الاقتصادي، أي الدخل الوطني القائم أو معدل الدخل الفردي، ومعدل نمو هذا وذاك.

إن هذا المؤشر يتفق والتفكير الكمّي المادي السائد في هذه الأيام، والذي يجعل النمو الاقتصادي مبعث أي نمو آخر ودليله الأوفى. والواقع أن النمو، ونقيضه التخلف، بمعناهما الكامل لا يرتبطان بالإنتاج الاقتصادي وحده، بل هما ظاهرتان شاملتان معقدتان يصعب حصرهما في نطاق محدود أو إعادتهما إلى عامل معيّن مهما يكن خطره. وإذا نحن نظرنا في المؤشر المذكور - أي الإنتاج الاقتصادي - وجدنا أنه عند التحليل نتاج لما هو أشد أصالة وعمقاً. نعني بذلك: القدرة الذاتية الفعلية التي كونها المجتمع وامتلكها وأصبح قابضاً على ناصيتها وقائماً على توجيهها واستخدامها. إن الانتاج الاقتصادي (بكميته وبمعدل نموه) هو مظهر لهذه القدرة الذاتية، ولكنه ليس المظهر الوحيد، ولعله ليس أكثر المظاهر أهمية وأعظمها شأناً. فما هي هذه القدرة التي نتكلم عليها؟

إنها قدرة ذات وجوه أربعة، اثنان منها أصليان واثنان مستمدان منهما. أما الوجه الأصلي **الأول** فهو قدرة العقل، المتمثلة بالعلم. وهذه القدرة تبدو في ميدانين: ميدان الطبيعة، وميدان الإنسان. أما في الأول، فهي تتكوّن من معرفة نواميس الطبيعة ومن المشاركة في تطوير هذه المعرفة واستثمارها لاستخراج موارد الأرض (ولعلنا نقول أيضاً مستقبلياً: موارد الأجرام الفضائية الأخرى) واستغلال ثرواتها لرفع مستوى العيش وإغناء محتواه. وأما في الميدان الثاني، فإنها تتولد من معرفة نواميس الحياة الإنسانية ومن استخدام هذه المعرفة في ترقية الفرد وتنظيم المجتمع وتعزيز نتاجهما. وظاهر هذه القدرة - لا سيما في الميدان الأول - هو التقدم التكنولوجي الذي يؤدي إلى التطور الاقتصادي والتفوق العسكري والهيمنة السياسية وتوفر الوسائل الضرورية لمكافحة الفقر والمرض والجهل وسواها من العلل. على أن هذا التقدم التكنولوجي يظل، كما ذكرنا سابقاً، مرتبطاً أوثق ارتباط بالتقدم العلمي، إذ ليس سوى تطبيق العلم في مجالات الصنع والإنتاج. فمقياس هذه القدرة الأصلية الأولى إذن هو مقدار الثروة العلمية التي يتمتع بها المجتمع من حيث انتشار المعرفة وعلو مستواها وعدد المتعلمين والمبتكرين ونوعيتهم، وعدد المؤسسات العلمية والبحثية وقيمتها، وغير ذلك من الأدلة على قدر النتاج العلمي، كماً وكيفاً، ونشاطاً واندفاعاً. وأهم هذه الأدلة على الاطلاق هو المنهجية العقلية السائدة في

المجتمع والمنعكسة في التصرف الفردي والاجتماعي، وفي تشخيص المشكلات ومعالجتها، وفي تبين الرؤى وتتبعها وتطبيقها.

إن درجة امتلاك مجتمع ما لهذه الثروة (أو القدرة) العلمية تحدّد درجة تقدمه أو تخلفه، وذلك من ناحيتين: الأولى مبلغ الرقي العقلي الذي حصله المجتمع مقيساً بسعة الانتشار وعلو المستوى، والثانية توفر الوسائل التي اكتسبها ومدى استخدامه إياها في بناء قوته الصناعية والعسكرية وفي مكافحة علله الاجتماعية والثقافية وغيرها. فالمجتمعات المتقدمة هي مجتمعات قادرة من الناحيتين المذكورتين، والمجتمعات المتخلفة هي مجتمعات عاجزة، والاختلاف بين الفئتين هو اختلاف في درجة هذه القدرة، بل إنه عندما يتسع يصبح اختلافاً في النوع لا في الدرجة فحسب.

ومن هنا نرى أننا عندما نتخذ النمو الاقتصادي معياراً للتقدم فنحن نبسّط الأمور تبسيطاً مخلاً، إذ إننا نعتمد عنصراً هو في الواقع مظهر لا أصل. الأصل هو القدرة العلمية الكامنة والفاعلة وراء النمو الاقتصادي وأمثاله من المظاهر. على أن ثمة تبسيطاً آخر مخلاً أيضاً. وهو أن هذا الأصل ذاته ليس شاملاً للقدرة الذاتية، وإنما هو وجه من وجوهها فحسب. ولعله ليس الوجه الأهم، فلا يصح الاقتصار عليه لتحديد التقدم المتزن المتكامل، الذي يقوم على القدرة الذاتية بجمّاعها وتمامها لا على أي جانب من جوانبها بمفرده.

إن للقدرة الذاتية وجهاً أصلياً **ثانياً**، هو قدرة النفس: أي القدرة الخلقية الناتجة عن عمق الإيمان، والسيطرة على الشهوات والأطماع، والإقبال على البذل والتضحية والتعاون والمشاركة في سبيل المثل العليا التي يطمح المجتمع إلى تحقيقها. ولقد أظهر لنا التاريخ أمثلة عديدة من هذه القدرة التي أتاحت لشعوب ضعيفة مادياً متخلفة في علمها وتقنيتها أن تتغلب على شعوب أكثر تطوراً في معداتها ووسائلها وأنظمتها وأرقى معرفة وأوسع بسطة وأوفر غنى. فالمسيحية لم تكتسح العالم القديم بجيوشها وأساطيلها أو بتفوق معداتها ووفرة ثروتها المادية، بل بما فجّره يسوع المسيح في أنفس رسلها وآبائها من شدة إيمان وجلال خلق وترفع وتسامٍ واندفاع في الجد والبذل والتضحية والاستشهاد. هذا التراث الذي نما في نفوس المسيحيين على تتابع الأجيال وفي الكنيسة الجامعة لهم هو مصدر الثروة الحقيقية التي حصلتها المسيحية ومبعث قوتها وفعلها النافذ في حياة الشعوب وتطور الحضارة الإنسانية. كذلك كان شأن الصحابة وسواهم من حملة لواء الإسلام الذين استطاعوا، بوحي رسالته وعلى رغم تخلفهم العلمي والمادي والحضاري، أن يتغلبوا على ما كان يحيط بهم من دول عالية الشأن ومن امبراطوريات واسعة الرقعة،

وأن ينشئوا كياناً امتد نفوذه إلى أقاصي المعمور شرقاً وغرباً وكان له مكانته المعترف بها في تاريخ البشرية وسجل الحضارة.

حتى في يومنا هذا حين ضخّم التقدم العلمي والتكنولوجي الفوارق في القدرة العلمية والتقنية، وبالتالي في السلطة الحربية والاقتصادية والسياسية، بين الشعوب المتقدمة والشعوب المتخلفة، نرى شعوباً متخلفة قد تمكنت من أن تقتنص استقلالها وتكتسب سيادتها من شعوب قوية مسيطرة مجهزة بأقوى الوسائل وأبعدها تطوراً. ويعود قسط جليل من الفضل في ذلك إلى إيمانها وبذلها وجهادها وما وفّرت لنفسها من أسباب القدرة الخلقية والنفسية. ولدينا من الجزائر ومن فيتنام ومن غيرهما من البلدان التي ناضلت وتناضل في سبيل تحررها أمثلة رائعة لما يستطيعه شعب متخلف في أسباب القدرة المادية إزاء شعب متفوق فيها، حتى عندما يكون الشعب المتفوق، كما في حالة الولايات المتحدة، أقوى شعوب الأرض علمياً وتقنياً وعسكرياً واقتصادياً.

وهذا يؤدي بنا إلى الوجه **الثالث** من وجوه القدرة الذاتية، وهو نتاج للوجهين السابقين. ونعني به قدرة المجتمع على ردّ العدوان عليه وعلى التحرر من الظلم النازل به، وقدرته كذلك على إزالة التعدي والظلم في داخله. إن عدوان الشعوب بعضها على بعض وظلمها واستغلالها بعضها لبعض هي ظواهر عريقة في التاريخ البشري، ومردها إلى الفروق في القدرة بين الشعوب الغالبة والشعوب المغلوبة. وقد جاءت تطورات العصر الحديث فوسعت هذه الفروق، وذلك بتطوير الأسلحة والأجهزة المخترعة والوسائل المستنبطة لإحراز الغلبة في الحرب، ولتمكين التحكم والتسلط في السلم. فالنصر الذي لم يكن يتم بالسيف غدا ممكناً بالبندقية والمدفع. وما لم يعد يحصل بهما أصبح في متناول الطائرة والصاروخ وغيرهما من الأدوات المستحدثة أو التي تستحدث. وهذا «التقدم» في وسائل القتال وأجهزته هو الذي أتاح للاستعمار في العصر الحديث أن يقتحم معظم بقاع الأرض وأن يخضع الكثرة من الشعوب المتخلفة لقلة من الشعوب المتقدمة. كما أن «التطور» في أساليب التحكم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والايديولوجي هو الذي يمكن الاستعمار الجديد المعاصر من التغلغل في البلدان المتخلفة للمحافظة على تفوّق أربابه ولإبقاء هذه البلدان تابعة له وخاضعة لمشيئته وخادمة لمصالحه. وما نقوله عن ظلم الشعوب بعضها لبعض وتحكمها بعضها ببعض ينطبق أيضاً على الظلم والتحكم في الشعب الواحد، فئة لفئة وطبقة لطبقة. فهذا أيضاً قديم مستمر في التاريخ قدم ذاك واستمراره، وقد تضخم مثله وتضخمت آثاره بتقدم الوسائل وتطور الأساليب.

على أنه إذا كان ثمة تصاعد في قوى الغلبة والتحكم بين الشعوب، فثمة تصاعد مقابل في قوى التحرر والانطلاق، وإذا كان التصاعد الأول قد قوي وبرز وعظم أثره في القرون الحديثة. فإن التصاعد الثاني ـ في التحرر والانطلاق ـ قد اشتد وانتشر أيضاً في الآونة الأخيرة. فأدى إلى استقلال معظم الشعوب المستعبدة وإلى اكتسابها سيادتها السياسية، وإلى مضي الشعوب التي لا تزال ضحية العدوان، كالشعب الفلسطيني، في كفاحها للتحرر وتقرير المصير، وإلى تصميم هذه الشعوب جميعاً على تمكين سيادتها السياسية التي أحرزتها أو التي تناضل لإحرازها وعلى متابعة الجهاد للنجاة من صنوف التغلب والاستغلال الأخرى، وأهمها التغلب الحضاري والاستغلال الاقتصادي. وكذلك الأمر في التحرر الداخلي، فقد ازداد انطلاقاً واشتد نضال الفئات والطبقات المقهورة لنيل حقوقها والتخلص من القيود التي رسفت فيها وإحلال العدالة والمساواة في مجتمعاتها محل الاستئثار والتسلط. وارتبطت حركات هذا التحرر الداخلي بحركات التحرر من القوى الخارجية، وتفاعلت وتعاضدت وإياها. وليس هذا غريباً، فالحرية والعدالة والمساواة لا تتجزأ، ولا تنفصل إحداها عن الأخرى، فمن الطبيعي أن تتلاقى سبل النضال من أجلها وأن تتضافر القوى والحركات الحاملة لواءها أينما كانت. وجل ما نبغي تبيانه في هذا المقام هو أن ظفر هذه القوى والحركات في ميادين جهادها المختلفة رهين بما توفره لنفسها من قدرة تحررية نضالية، وأن هذه القدرة منوطة بدورها بمصدريها الأصليين: القدرة العلمية، والقدرة الخلقية.

ونأتي أخيراً إلى الوجه **الرابع** من وجوه القدرة الذاتية، وهو قدرة المجتمع على تكوين بنيته الوطنية. ونعني بهذه البنية القوام الذي تنتظم به مختلف الروابط التي تضم أفراد المجتمع وفئاته بعضاً إلى بعض. ومعيار هذه القدرة هو درجة سلامة هذه الروابط وانتظامها وتلاحمها في حقول الحياة المختلفة: السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية وسواها. فالمجتمع القادر من هذه الناحية هو المجتمع المتميز بالانتظام والتعاطف والتماسك، والممتلك لمؤسسات وأجهزة بشرية متطورة تترجم هذه الميزات إلى وقائع عملية حيّة. وهذه القدرة مستمدة، كالسابقة، من القدرتين الأصليتين، فهي من ناحية علم، ومن ناحية أخرى خلق. إن بناء أي جانب من جوانب المجتمع لم يعد أمراً يصح تركه للأهواء والمصالح أو للعادات والتقاليد والروابط الموروثة، وإنما أصبح ميداناً لتطبيق الخبرات التي اكتسبتها الشعوب والنتائج التي توصلت إليها العلوم الاجتماعية والانسانية نظرياً وعملياً. فخليق بالمجتمع الذي يطمح إلى القدرة الذاتية أن يسلك السبل التي ترسمها هذه العلوم وأن يبني مؤسساته على ضوء نتائجها ومحصلاتها. لكن العلم وحده

لا يكفي في هذا المجال، مهما يكن ناشطاً نافذاً. إن بوسع العلم أن يتسلط على المواد الطبيعية ويتحكم بها ويستحدث منها أدوات وأجهزة دقيقة، وكلما تقدم تطورت مستحدثاته رقياً وفاعلية، واكتسب أسلوبه مزيداً من الدقة والإحكام والانتظام. غير أن الإنسان يختلف عن المادة، ولا يخضع لمثل التحكم الخارجي الذي تخضع له الطبيعة. والمجتمع ليس أداة ميكانيكية تصنع صنعاً بالعلم والتكنولوجيا فحسب، لأنه يتألف من أفراد أحياء لهم أهواؤهم ونزعاتهم وإراداتهم، وفيهم حوافز الخير ومباعث الشر. فلا بد لبنائه من عنصر آخر بالإضافة إلى العلم، هو العطاء الإنساني الخيّر الذي به تتلاحم وجوه الكيان الوطني وتتطور. إن السياسة علم، ولكنها أيضاً خلق. وكذلك الإدارة والاقتصاد والاجتماع، والبيت والمدرسة والحزب والمنتدى، وكل ناحية من نواحي الحياة الوطنية وكل مؤسسة من مؤسساتها.

إذا كان الوجه الأول للقدرة الذاتية يمثل تطويع الطبيعة وتنظيم الحياة الإنسانية بالعلم، والوجه الثاني تطويع الشهوة والهوى والأنانية بالخلق، فالوجهان الثالث والرابع إنما يمثلان ترويض المواطن على التحرر الخارجي والداخلي وعلى البناء الوطني بالعلم والخلق معاً. ولما كان المواطن إنساناً، والحياة الوطنية جزءاً من الحياة الإنسانية، فإن القيم الوطنية المبتغاة هي في نهاية الأمر قيم إنسانية، والبنى الوطنية لا تقام ولا تعلو إلا على أساس مفاهيم إنسانية صحيحة.

إن إنشاء هذه القدرة الذاتية، بوجوهها الأربعة، هو الهدف الذي يجب أن توجه إليه المجتمعات الإنسانية ـ ولا سيما المتخلفة منها ـ أنظارها وجهودها. وهو مقياس التقدم والرقي بمعناهما الصحيح الشامل. غير أن حال عالمنا الحاضر لا تزال دون هذه الغاية. فالمفهوم السائد للتقدم هو المفهوم المرتكز إلى الوجه الأول من جوانب القدرة الذاتية التي نتحدث عنها، أي الوجه العلمي التكنولوجي، بل إلى مظهر من مظاهره هو الانتاج الاقتصادي. وإذا ما رأينا اليوم الشعوب التي أحرزت تفوقاً في هذا المضمار تعاني أزمات داخلية وتعيش في أجواء من البلبلة والاضطراب شديدة الخطر عليها وعلى سواها، فما ذلك إلا لأنها لا تزال متخلفة في المضامير الأخرى، وبوجه خاص في مضمار القدرة النفسية الخلقية التي تتجلى في التغلب على الأهواء والمصالح والمطامع، وفي توجيه الوسائل المتوفرة للغايات النبيلة، وفي ايثار الغيرية على الأنانية، والعطاء على الاستيلاء، والتعاون والمشاركة على الاستئثار والتحكم، والحياة النيّرة الخيّرة على الحياة القائمة على الإنتاج والاستهلاك فحسب.

٣ ـ امكانات المجتمع العربي

لنعد ثانية إلى واقعنا. لقد قلنا إن مجتمعنا العربي هو مجتمع متخلف. ولنُضِف الآن أن تخلفه راجع إلى ضعفه في الوجوه الأربعة التي ألمحنا إليها. والخروج من موقع الضعف إلى موقع القدرة هو ضرورة واجبة وملحة له، إذا أراد أن يحمي ذاته من الأخطار الخارجية المستمرة التي تحيط به، وأن يبني نفسه بناء وطنياً كريماً قائماً على الوفرة والعدالة والانسجام، وأن يدخل ميدان الفعل الحضاري والإبداع الإنساني الذي يكفل له، آخر الأمر، البقاء والازدهار، ويثري فاعليته، ويثبت مكانته بين الأمم، ويعزز شأنه في التاريخ المستقبل كما عزز شأنه في التاريخ الماضي.

إن المجتمع العربي غني بإمكانات التقدم، فقير بإنجازاته الفعلية. إنه غني بوفرة سكانه الذين يعدون حوالى المئة والأربعين مليوناً[٢]. والوفرة البشرية قوة هائلة إذا أتيح لمؤهلاتها أن تتحقق وتفعل، أي إذا تدربت جماهيرنا وارتقت وانصرفت إلى الإنتاج، وتحررت من مختلف أنواع الظلم وأسباب التخلف. أما إذا بقيت راسفة بقيودها وظلّت فريسة للعلل والأمراض المستشرية في أجسادها وعقولها ونفوسها، فإنها تغدو عبئاً على التنمية ومانعاً من موانع التقدم المنشود.

والمجتمع العربي غني بموارده الطبيعية. ويكفينا الإشارة إلى موارده النفطية في وقت برز فيه النفط إلى المعترك الدولي أشد بروز، وأصبح في مقدمة شواغل الدول وأرباب الاقتصاد، بل من أخطر حاجات الرجل العادي، لأنه يكوّن اليوم المصدر الرئيسي للطاقة الانتاجية وللإفادة من الوسائل المستنبطة لترفيه العيش بل لسدّ ضروراته المحسوسة. ويكفينا أن نعلم أن إنتاج النفط في البلاد العربية يقارب هذه الآونة ثلث إنتاج العالم بأسره[٣]، وأن هذا الإنتاج أخذ يغدق على البلاد النفطية العربية سنوياً عشرات المليارات

---

(٢) بلغ مجموع سكان الدول العشرين الأعضاء في جامعة الدول العربية حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة لعدد سكان كل من هذه الدول في منتصف العام ١٩٧٢ أو خلاله، ما عدا العرب الفلسطينيين، مائة وثمانية وثلاثين مليون ومائة وأربعة وسبعين ألفاً. انظر:

United Nations, *Demographic Yearbook, 1972* (New York: U.N. 1972), pp. 120-124.

(٣) قدر نقولا سركيس، مدير المركز العربي للدراسات البترولية في بيروت، هذه النسبة عام ١٩٧٤ بـ ٣١,٧ بالمئة. انظر: نقولا سركيس، «أزمة الطاقة وتحدي التنمية الاقتصادية في البلاد العربية،» بحث رقم ١٣٢ (أ ـ ١)، ورقة قدّمت إلى: مؤتمر البترول العربي، ٩، دبي، ١٠ ـ ١٦ آذار/ مارس ١٩٧٥، ص ٦.

من الدولارات[٤]، وأن نسبة احتياطي النفط العربي الثابت تقارب نصف الاحتياطي العالمي الثابت[٥]، لندرك ضخامة هذه الثروة الهائلة، حاضراً ومستقبلاً قريباً، وما تمثّله من إمكانات للتنمية القومية ولبناء القدرة العربية في الميدانين الداخلي والخارجي. نقول، هنا أيضاً، إنها إمكانات، إمكانات جسيمة بل رهيبة، لما تستطيع أن تصنع وتفيد إذا استثمرت استثمارات صحيحاً، ولما قد تولد، إذا أسيء استعمالها، من أضرار وأخطار: أضرار داخلية من حيث الإسراف المهدر والخلخلة الناتجة عن المفاسد الاجتماعية والخلقية وعن التفاوت في الغنى بين البلدان المنعمة بخيرات النفط وشقيقاتها المحرومة منها، وأخطار خارجية من حيث إثارة مطامع الدول القوية والطامعة في هذا المورد الذي به قوام حياتها وازدهارها وسيادتها.

والمجتمع العربي محظي أيضاً بموقعه الجغرافي، وإن تكن التطورات في ميدان المواصلات قد خفّضت شأن الموقع الجغرافي وستمضي في تخفيضه في المستقبل. إن هذه الميزة تؤتي البلاد العربية إمكانات وافرة في ميادين التجارة والمواصلات والسياحة، خليقة، إذا حققت، بأن تعزز نموها وازدهارها ونهضتها الاقتصادية والعمرانية وقدرتها بوجه عام. على أن هذه الإمكانات الإيجابية تقابلها، هنا أيضاً، إمكانات سلبية إذا ظل المجتمع العربي عاجزاً متخلفاً، لأن موقعه الجغرافي المركزي يزيد في الأخطار الخارجية الآتية من الدول الاستعمارية المتصارعة على المصالح الاستراتيجية وشبكات المواصلات ومناطق النفوذ.

فعلى وجه الإجمال، يمكننا أن نقول إن المجتمع العربي، على تخلفه الحاضر، يمتلك إمكانات وافرة للتخلص من حالة التخلف هذه وللانطلاق في مضامير التقدم وبناء القدرة. فمشكلته الكبرى هي إذن إخراج هذه الإمكانات من حيز الإمكان إلى حيز التحقيق، بحيث تصبح قائمة في الواقع وفاعلة في المجتمع العربي وفي المجتمعات التي يتصل بها ـ هذه المجتمعات التي يأخذ نطاقها في الاتساع بحكم تطور المواصلات وتشابك العلاقات والمصالح. وإذا كان تحقيق هذه الإمكانات ضرورياً لضمان التقدم، فهو قبل هذا ضروري وملحّ لحماية مجتمعنا من الإمعان في التخلف، النسبي منه

---

(٤) قدرها سركيس لعام ١٩٧٤ بـ ٦١,٨ مليار دولار. انظر: المصدر نفسه، ص ١٠. والمعروف أن هذه العائدات بلغت قمة رفيعة في ذلك العام، وهي تتراجع الآن لأسباب اقتصادية وسياسية دولية ولكن ينتظر أن يتوقف هذا التراجع بعد سنتين أو ثلاث وتعود العائدات إلى ارتفاع.

(٥) في ١٩٧٤/١/١ كانت هذه النسبة ٤٩,٤ بالمئة، وكانت نسبة الاحتياطي العربي من الغاز الطبيعي إلى الاحتياطي العالمي ٢٦,٤ بالمئة. انظر: المصدر نفسه، ص ٦.

والذاتي. ونعني بالنسبي مدى تخلف هذا المجتمع بالنسبة إلى المجتمعات المتقدمة. فمجتمعات اليوم تخوض، كما قلنا، سباقاً حثيثاً في مجالات التقدم، وأي وقوف أو تباطؤ من قبل المتخلف يوسع الشقة بينه وبين المتقدمين ويضاعف خطرها ويعيقه عن اللحاق بهم، بل عن المحافظة على موقعه ومرتبته. أما من حيث التخلف الذاتي، فإن قعود المجتمع العربي عن تحقيق قابلياته أو تماهله في هذا المجال يزيد تخلفه سوءاً وشراً بما تولده القابليات ذاتها من خلخلات اقتصادية واجتماعية في كيانه تضاف إلى علله وأمراضه الموروثة، وبما تستجذبه من أخطار وشرور منبعثة من القوى ذات الحول والطول المندفعة بأطماعها القديمة والجديدة. وبكلمة أخرى، إن هذه الإمكانات هي، من وجوه عدّة، أشبه بسيف ذي حدّين: حدّ موجه إلى التخلف مؤهل للانتصار عليه وإنقاذ المجتمع العربي منه وتحريك هذا المجتمع للمضي قدماً في مجالات التطور، وحدّ مسدّد إلى الكيان العربي ذاته مهيأ لتمزيقه وإنهاكه واستنزاف حيويته. إن قوى العصر لن تتيح لهذا السيف أن يظلّ مغمداً مهملاً دون فعل أو أثر، فإمّا أن تشهر الشعوب العربية حده الأول فيأتي فعله فاتحاً مثيراً منجداً، وإما أن تقع فريسة حده الثاني فينقلب فعله ممزقاً معطلاً مخمداً.

إن الواجب الأساسي الذي يواجه المجتمع العربي هو واجب النهوض لتحقيق هذه الإمكانات، وإخراجها من حيز القوة إلى حيز الفعل. إن هذه الإمكانات لا تتحقق بذاتها، فلقد وجدت قروناً طويلة وكأنها لم تكن. وإنما تتحقق بقدر ما تحصّل الشعوب العربية لنفسها من وجوه القدرة الذاتية التي أشرنا إليها:الوجه العلمي التكنولوجي، والوجه النفسي الخلقي، والوجه النضالي التحرري، والوجه البنائي الوطني. وهذا كله لا يتم بمعالجات جزئية متفرقة لبعض نواحي الحياة العربية، بل بتحولات جوهرية لهذه الحياة بمجملها تنقلها من وضعها الحاضر إلى وضع جديد متميز بالمنعة والفاعلية والإبداع. وفي رأينا أن أهم هذه التحولات تحول مزدوج: من مجتمع تقليدي أسطوري جاهل إلى مجتمع حديث عقلاني علمي، ومن مجتمع متفكك عليل فاسد إلى مجتمع متماسك سليم فاضل. وبعبارة أخرى، إن التحول المنشود هو تحول يستهدف القبض على ناصية العلم من جهة، وبعث الفضائل الخلقية من جهة ثانية. وقد تبين معنا أن العلم والخلق هما المصدران الرئيسيان للقدرة الذاتية بوجوهها الأربعة. بالعلم نستكشف نواميس الطبيعة والحياة الإنسانية فنوفر لأنفسنا وسائل التحرر والرقي، وبالخلق نوجه هذه الوسائل إلى غاياتها الصحيحة فتصبح فعلاً محرِّرة مرقية بدلاً من أن تكون، كما هو شأنها الآن في جوانب عديدة من حياة المجتمعات المتقدمة علمياً وتقنياً، أدوات إعلال وإفساد وتقويض للشخصية الإنسانية.

فإلى هذا التحول المزدوج المنشود سنوجه أنظارنا في ما بقي من فصول الكتاب.

على أنه لا بدّ لنا، قبل اختتام هذا الفصل، من ملاحظة أخيرة حول موقفنا من التخلف.

إن وصف حالنا بالتخلف قد يثير ريبة أو امتعاضاً عند البعض منا. قد يعتبرونه محاولة لكشف عيوبنا وإظهار عوراتنا، ولتيئيسنا في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى الوثوق بالنفس والاعتزاز بمآثرنا الماضية ومنجزاتها الحاضرة. أما نحن فنرى أن أشد ما نحتاج إليه هو معرفة الحقيقة مهما تكن مرة كريهة، وأن هذه المعرفة، وما تقتضيه من صراحة ومصارحة وما تثيره من نقمة على العلل ورغبة في التبدل والإصلاح، هي سبيل اكتساب الثقة الذاتية ومنطلق التحولات الجذرية المطلوبة. فلا خوف علينا إذا عرفنا الحقيقة، بل الخوف كل الخوف إذا جهلناها أو تجاهلناها.

وليست حالة التخلف كلها عيباً لنا. إننا لسنا مسؤولين عنها، إلا بقدر ما هي من صنع أيدينا، أي بقدر ما نرضخ لها، فنسمح باستمرارها وبالتالي بتفاقمها وازدياد خطرها. إنا ورثناها عن الماضي بنتيجة علل داخلية وتسلطات خارجية سابقة لا مجال هنا لتفصيلها. لقد زهت الحضارة العربية في أدوار عزها وأبدعت وأعطت، ثم حدث لها ما حدث لمختلف الحضارات الأخرى من ركود وذبول وتخلف. ونحن نحصد الآن نتاج هذه المساوىء. فالعيب ليس في التخلف ذاته، وإنما العيب في الرضى به والاستكانة له والعجز عن استجماع الإرادة القاهرة والعزم المتسلط، والجدّ الدؤوب والتضحية السخيّة، للخروج من نطاقه ولتجاوزه إلى الحياة الكريمة الجديدة بفتوحات الماضي ورؤى المستقبل.

وليست حالة التخلف مدعاة لليأس أو للتيئيس. وإذا كان لنا من الماضي ما يسوّغ ثقتنا بأنفسنا، فإن لنا أيضاً من انفتاح المستقبل ومن إمكاناتنا البشرية والطبيعية الضخمة، ومن خبرات الشعوب التي عبرت في عقود قليلة قروناً من التخلف، ما يجب أن يدعم هذه الثقة. إن مجالات المستقبل منفسحة أمام هذه الشعوب، ولا فضل لشعب على آخر إلا بقدر ما يقدم على هذه المجالات غير هيّاب لضعف حاضر أو لخطر مقبل. فالمستقبل هو ملك أهله، وأهله هم أولئك الذين يستحقونه. وخليق بالتوق إلى هذا الاستحقاق أن يبدّل باليأس أملاً وطموحاً، وبالقلق والخوف صفاء وجرأة، وأن يقلب ما نعانيه من عجز عزيمة وقدرة، وما نرسف فيه من تخلف تحفزاً وهبّة واستباقاً.

الفصل العاشر
نحو مجتمع علمي

أ: طبيعة العلم ومقتضياته الأساسية

١ ـ بعض خصائص العلم ومقتضياته

يقيننا أن الوجه الأول من التحول الجذري الشامل المنشود لمجتمعنا العربي هو التحول من وضعه الحاضر إلى وضع يرقى فيه إلى مراتب المجتمعات العلمية، بحيث يغدو العلم سارياً في عروقه فاعلاً فيه واسماً إياه بسِماته منفذاً إليه ما يمتلكه من قدرات الكشف والتنظيم والإنتاج، وبواعث الدينامية والتغيير والإبداع. يقيننا أن هذا التحول هو في مقدمة الشروط التي يجب أن يحققها المجتمع العربي ليولّد لنفسه قدرة ذاتية تمكنه من الصمود في وجه الأخطار الخارجية ومن تنمية موارده الطبيعية والبشرية، وليكفل لأبنائه الحرية والكرامة ومؤهلات التطور والتقدم في شتى المجالات. ويقيننا أيضاً أن هذا التحول قد أصبح ضرورة ملحة لا تحتمل أي إهمال أو تلكؤ، بسبب ازدياد أثر العلم، نظراً وتطبيقاً، في إحداث التغيير، وفي بناء القدرة القومية، وفي إحراز طاقات المجابهة والتقدم في الميادين الإنسانية كافة. إن المجتمع العربي، بل أي مجتمع متخلف، لا يستطيع اليوم، والأحرى ألاّ يستطيع غداً، أن يجابه المجتمعات القوية المتسلطة وأن يثبت في خضم التطورات الحاضرة والمقبلة إلا بقدر ما ينقلب مجتمعاً علمياً ويتجهز بأسباب القدرة التي يوفرها العلم.

إذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت أشد حاجات مجتمعنا العربي الحاضر أن ينقلب هذا النوع من الانقلاب، فلا بد من أن نتبين طبيعة العلم الأساسية من جهة (وهذا ما نعالجه في هذا الفصل) وخصائص المجتمع العلمي الحديث من جهة ثانية (وهي

موضوع الفصل التالي)، كي تتضح لنا الرؤية ونسير على هدى في التفكير والتخطيط والدأب لإحداث الانقلاب المنشود.

على أنه يجدر بنا قبل الشروع في هذا البحث، أن نتصدى لبعض المفاهيم الشائعة للعلم التي تخطىء جوهره ولا تفي بحقيقته. فمنا مثلاً من يقصر فهمه للمجهود العلمي على مكافحة الأمية وبناء المدارس والمعاهد والجامعات، فيقيس مكانة مجتمعه العلمية بنسبة من يحسنون القراءة والكتابة أو بعدد حملة الشهادات على مختلف المستويات. إن نشر التعليم - عندما يأتي صحيحاً من حيث التخطيط والتنظيم والأسلوب والمحتوى - يسعف في إنشاء المجتمع العلمي. إنه عنصر هام من عناصر هذا الإنشاء، ولكنه ليس العنصر الوحيد، فكيف به إذا كانت تعتريه عيوب ومساوىء تجافي طبيعة العلم وتفسد أسباب اكتسابه؟

ومنّا من يعتبر أن العلم هو التكنولوجيا فحسب. وعندما نقول إنّا متخلفون علمياً يتصورون أن المقصود بذلك أننا لا نملك ما يملكه سوانا من أدوات الانتاج المتطورة ووسائل الدفاع المستحدثة. وبعض هؤلاء يغالي في أهمية هذه الأدوات والوسائل فيزعم أننا لو ملكناها وحدها لاستطعنا أن نتغلب على الصهيونية واسرائيل ونفوز في معاركنا مع الاستعمار والتخلف. وبعضهم يذهب إلى الطرف الآخر فيقلّل من شأنها ويؤثر عليها فضائل الإيمان والعزم والتضحية، واتقان فنون الحرب الشعبية التي لا تستلزم مثل هذه الوسائل التكنولوجية المستحدثة أو، على الأقل، لا تتطلب التفوق فيها. ويعود هذا الخطأ عند الفريقين إلى اعتبارهم أن التكنولوجيا هي العلم كله، وأن التجهز بها - أو بأدواتها - يكفي ليكتسب مجتمعنا جميع القدرات التي يولدها العلم. والواقع أن التكنولوجيا هي مظهر من مظاهر العلم، ولكنها، على أهميتها، لا تحيط بكامل حقيقته ولا تعبر وحدها عن كل ما ينطوي عليه.

إن هذه النظرة التكنولوجية إلى العلم تحصره غالباً في مجال الطبيعة، فتبقى شؤون الانسان والمجتمع خارجة عنها، مع أن العلم قد تغلغل - أو يجب أن يتغلغل - في كل جانب من جوانب المجتمع. فالاقتصاد علم، والإدارة علم، والتنظيم الاجتماعي علم، والإعلام علم، والتربية علم، والسياسة علم، والحرب علم، والسلم علم. والواقع أنه لم يبق شأن من شؤون الحياة محرماً على العلم، ولم يعد شريان من شرايينها يتفتح ويتدفق إلا بحيويته ومدده.

وعندما نقول «العلم»، سواء أكان تكنولوجياً أم إنسانياً، وسواء أقصد إلى التطبيق

أم إلى البحث الصرف، فإننا لا نعني مجموعة معلومات في حقل معين أو حقول مختلفة تقتبس وتحفظ وتنقل، وإنما نعني قدرة عقلية وخلقية مؤهلة للكشف والابتكار والتطبيق، وعاملة منجزة فيها جميعاً. فممَّ تتكون هذه القدرة؟ إذا لم يكن جوهر العلم تعليماً ينشر أو تكنولوجيا تقتنى وتهيأ، أو معلومات تجمّع ـ إذا لم يكن أيّاً من هذه أو من غيرها، مما هو أقرب إلى الوسائل والمظاهر ـ فما هو هذا الجوهر؟ إنه نظام متماسك من القيم العقلية والملكات النفسية والطاقات الذاتية التي يتميز بها عن سائر النشاطات والجهود الإنسانية. وهو لا يسم بطابعه فرداً من الأفراد، أو شعباً من الشعوب، إلاّ بقدر ما يمتلك هذا أو ذاك من عناصره، وبقدر ما تكون هذه العناصر منتظمة ومتفاعلة فيما بينها. ولعله يحسن بنا أن نسرد هذه العناصر لنستخلص جوهر العلم ولنستبين طبيعته، ولندرك المقتضيات والمطالب الأساسية لبناء المجتمع العلمي الذي نريد، بل الذي لا ندحة لنا عنه ولا منجى لنا بدونه.

العلم هو، بادىء الأمر، تعلق بقيمة أصلية هي **طلب الحقيقة**. إن الفرد أو المجموع يكتسب من مزايا العلم ويدخل في نطاقه ويشارك فيه بقدر ما ينشد الحقيقة ويتلهف إليها ويسعى إلى اكتشافها ويتقيد بسننها ومضموناتها. وطلب الحقيقة يعني الرغبة في معرفة الواقع ـ واقع الطبيعة وواقع الحياة الإنسانية ـ على ما هو، لا على ما يرسمه لنا الوهم أو التخيّل أو التصور أو الهوى أو المصلحة. ولولا هذه الرغبة الفاعلة في نفوس البشر خلال التاريخ لظلّت حياتهم على بدائيتها، ولما اكتسبوا معرفة أو أنشأوا حضارة أو أحرزوا تقدماً أو رقياً. ولسنا نعني أن طلب الحقيقة كان دائماً «للحقيقة ذاتها»، أي لمجرد المعرفة. إن هذا النوع من الطلب كان، لا شك، أحد الدوافع التي حرّكت العلماء والمكتشفين وأثارت اهتمامهم وصرفتهم إلى البحث والتحري. ولكن هناك دوافع أخرى، اقتصادية واجتماعية ودينية وسواها، لعلّ أولها هو السعي إلى سد الحاجات الإنسانية الأساسية من غذاء ولباس وسكن ودفاع عن النفس، ومن ثم المضي في تحسين الأحوال المعيشية وتوفير الغنى والازدهار والاستمتاع بالعز والقوة بمختلف مظاهرهما. على أنه، مهما يكن الدافع، فإن الواقع يدلّ على أن المكاسب لا تحصّل إلا بالمعرفة الصحيحة أي المعرفة القائمة على الحقائق والسنن المثبتة. فنحن لا نستطيع أن نبني بيتاً أو نشفي علة أو نستحدث أداة أو ننظم مشروعاً، أو أن نجري أي عمل آخر يأتي سليماً مجدياً، إلا على أساس الحقائق والسنن التي تحكم كلاً منها وتلك التي تحكمها جميعاً. وإذا نحن أهملنا الحقيقة وازدريناها وخالفناها كان مآلنا إلى الضلال والعجز والخسران. فالعلم، أيّاً كان الغرض منه، لا يصح، بل لا يبدأ، إلا بطلب الحقيقة واحترامها وتطبيقها والسعي إلى نشرها وإنمائها.

والعلم هو، بعد هذا، **اتباع جهد معين** لبلوغ الحقيقة المبتغاة، قد أثبتت الخبرة الانسانية الطويلة صحته وجدواه، وهو النهج الذي يعتمد المشاهدة والاستقراء، والتثبت بالتجريب والاختبار، والقياس والتنسيق، والافتراض والتعليل، توصلاً إلى صوغ النظريات والقوانين التي تربط الحقائق المكتشفة وتؤلف بينها. وسلوك هذا النهج عملية مستمرة لا تنتهي، قوامها التفاعل الحيّ بين المشاهدة والاختبار والتعليل. فالحقائق الجزئية المختبرة تفضي إلى تعليلات عامة من نظريات أو قوانين، وهذه تؤدي عند التطبيق إلى ظهور حقائق جديدة، والحقائق الجديدة تعود بدورها فتقضي بتعديل التعليلات وفقاً لها، وهكذا دواليك. وبهذا التفاعل المستمر يتقدم العلم في الاكتشاف والتطبيق وفي توسيع دوائر المعرفة، ويرقى نهجه دقة وإحكاماً وفاعلية.

إن المعرفة العلمية لا تأتي عن طريق الخيال المطلق، على أهمية الخيال للتحري والريادة واستطلاع الآفاق، ولا تتحقق بالتأمل المجرد، على خطورة التأمل، لاكتناه المجهول وسبر الأغوار. وإنما تتطلب هذه المعرفة ضبط الخيال والتأمل وسواهما من الفاعليات العقلية النفسية بالتحقيق والاختبار، بل بجميع مقتضيات النهج العلمي الذي يؤلف وحدة متماسكة، والذي أثبت دقته وصرامته وبرهن على إنتاجيته القائمة على التزام الدقة والصرامة. إن هذا النهج لا يحتمل أي غموض أو إبهام، وأي زيغ أو التواء.

ومن خصائص العلم أنه **جهد ودأب**. فالإنسان مطبوع بفطرته على حب الاستطلاع. ولكن الاستطلاع الصحيح المنتج، المتقيد بالنهج الصارم الذي يرسمه العلم، عمل شاق ومطلب عسير، إذ إنه يقتضي التخلي عن القعود والرضى، ومغالبة الهوى ومحاسبة النفس، وترويض العقل بأدق شكل وأعند ممارسة. العلم جني واكتساب، وحصيلة سعي ونضال. ومن أراده سهلاً ليناً فقد أخطأه أو اكتفى منه بقشور هشة ومظاهر فارغة. إنه قيمة نفيسة لها ثمنها، ولعلّ من أهم مقاييس القدرة العلمية التي يتمتع بها مجتمع من المجتمعات مقدار الجهود التي بذلتها أجياله السالفة والحاضرة والتكاليف التي أدّتها في سبيل اكتساب المعرفة والإسهام في تقدمها. إن الكسل والتواني والإهمال والاسترخاء هي من ألدّ أعداء العلم. وويل للفرد أو للشعب الذي يعتقد أنه يستطيع أن يستمتع بثمرات العلم دون أن يسعى ويشقى في اقتلاع الأشواك وحراثة الأرض وزرع البذور ومكافحة الأوبئة والأعراض الساطية وبذل صنوف الرعاية والعناية بالعين التي لا تسهو واليد التي لا تكلّ والعقل الذي لا يني.

والعلم كذلك خلق، إذ ما دام مبعثه التعلق بالحقيقة وإيثارها على الهوى، وما دام يتطلب الموضوعية التامة ويسعى إلى التخلص من الذاتية، وما دام لا يحصل إلاّ بالجهد

الذي يقتضي مغالبة النفس وحفزها إلى البذل والعطاء، فإن شروط تحقيقه ليست عقلية فحسب، بل هي خلقية أيضاً. إنه يفرض، أول ما يفرض، الأمانة للحقيقة، ويتعطل كلما انحرف عن هذه الأمانة فانخدع أو خدع، لأن الحقيقة تأنف من الانخداع والخداع وتنكرهما وتتحجب عنهما.

على أن العلم لا يرتفع دوماً إلى هذا المستوى، كما نرى في بعض مظاهر العلم الحديث ونتائجه، وذلك بسبب شائبتين تعتريان هذا العلم: الأولى أنه قد تفرّع وتقسّم، فإذا العلماء ينصبّون على حقولهم المختلفة الضيقة الممعنة في الضيق، وعندما يخرجون منها يتصرفون ـ إلا القلة منهم ـ وكأنهم فقدوا مقتضيات التجرد والتحري، بل صفة العلم وجدارته. ولكم نرى علماء مبرزين في اختصاصاتهم، ممن نالوا جائزة نوبل أو أحرزوا مكانة أو شهرة عالمية أخرى، يطلقون أحكاماً سياسية أو تأريخية أو اجتماعية أو أدبية دون أن يكلفوا أنفسهم مشقة إثباتها ودون التزام حرمة الحقيقة في مجالاتها، بل أحياناً بانتهاك هذه الحرمة انتهاكاً فاضحاً خدمة لغرض أو خضوعاً لضغط أو استجلاباً لغنم. ولنا من بعض العلماء الغربيين الذين تستغلهم الصهيونية العالمية، فيبادرون إلى توقيع البيانات والنداءات التي تهيؤها لهم أو إلى مساندتها بوسائل أخرى ـ لنا من هذا خير دليل على ما ذكرنا. أما الشائبة الثانية للعلم الحديث، فهي أنه أهمل المنابع الأخرى للخلق، الواقعة خارج نطاق الجهد العلمي، فظلت ضحلة أو فاسدة في نفس العالم، وبقي هو ضعيف الذات مشتت النوازع، قد ولّد لنفسه وللمجتمع الإنساني قدرات علمية وتكنولوجية هائلة، ولكنه عجز، وعجز معه مجتمعه، عن إحداث قدرات خلقية ترتفع إلى مستواها أو تعلو عليها وتوجهها إلى الحق والخير. وهكذا بقيت الإنسانية عرضة للأخطار الفادحة التي تنطوي عليها هذه المفارقة المرعبة بين التقدم العلمي والتكنولوجي والتخلف الخلقي والنفسي.

وعلى هذا، لا بد لنا، ونحن في مطلع نهضتنا العلمية، من أن نؤكد ما للعلم، ضمن دائرته ونطاقه، من مطالب خلقية، وأن نسعى جهدنا إلى توفية هذه المطالب حقها كي يصح علمنا وكي نصح نحن أيضاً به ونرقى. ولا بد لنا كذلك من أن نتقصى في نفوسنا كل مصدر آخر من مصادر الرقي الخلقي فنبعثه ونتقوى به، لنسير في تكوين مجتمع يأتي علمياً وفاضلاً معاً، حائزاً، ما أمكن، لمختلف القدرات الذاتية بتوازن معتدل وتفاعل مبدع.

ومن صفات العلم الأساسية أنه **نظام وانتظام**. إن نهجه يؤلف، كما ذكرنا، سلسلة من الخطوات المنتظمة، كل خطوة منها تتبع ما قبلها وتؤدي إلى ما بعدها.

وكذلك المعارف المكتسبة بهذا النهج، فإنها هي أيضاً مترابطة، بحيث إن أي تقدم في بعضها يؤثر في البعض الآخر، سواء في الحقل ذاته أو في الحقول الأخرى. ومن هنا كان هذا الانتظام الباهر الذي نشهده اليوم في جسم المعرفة النظرية والتطبيقية والذي بلغ من الدقة والتناسق ومن التداخل والتماسك ما يحير العقول ويذهل الألباب. وكذلك الأمر في المنشآت البشرية الحديثة في حقول الصناعة والاقتصاد والإدارة والحكم والتربية والتعليم وسواها من نواحي الحياة العامة، فإنها تتميز بالتخطيط والتنظيم والاتساق والانتظام بقدر ما تكون قائمة على العلم متقيدة بسننه مدعومة بروحه ومدده. إن الدقة المتزايدة التي نشهدها في هذه الظواهر وأمثالها إن هي إلا انعكاس ونتاج للعقلية العلمية ـ تلك العقلية المنتظمة في ذاتها، نهجاً وأسلوباً، مادةً ومحتوى. ولنُضف أنها في الوقت ذاته انعكاس ونتيجة للنظام السائد في الطبيعة، وفي الحياة البشرية إلى حد ما. فلو كانت الطبيعة والحياة فوضى لا ضابط لها، وكانت ظواهرها غير مرتبطة بعضها ببعض وغير متعلقة بأسبابها، لما كان للعلم أن يأتي منتظماً، ولا للمعرفة أن تحصل منسقة في نظريات وقوانين، بل لما كان أصلاً معرفة وعلم بصورتهما ونتاجهما الحاليين.

والعلم، بعدُ، **تعاون ومشاركة.** فالحقيقة التي يسعى إليها ليست موقوفة على أحد، فرداً كان أو جماعة، وإنما هي مفتوحة المجال ميسرة المنال لكل من يأتيها عن سبيلها الصحيح ويؤدي فرائضها. والمعارف التي يتألف منها مكسب عام. فكل معرفة جديدة، مهما يكن مصدرها، تنضم إلى سابقاتها وتغدو مثلها ملكاً لجميع الناس لا فرق في ذلك بين فرد وفرد وقوم وقوم إلا بقدر ما يكون طلب العلم والانتاج حياً ناشطاً في النفس والعقل. والمحصول العلمي الذي بين أيدينا هو نتاج الأجيال المتتابعة، كل جيل يتسلم تراث الأجيال السابقة، فيحفظه ويزيد فيه، وإن هو لم يفعل جاء بعده من يحفظ ويزيد. وهو كذلك نتاج شعوب مختلفة، من أقدم أزمنة التاريخ إلى وقتنا الحاضر، كل منها أسهم بنصيبه وشارك في عملية النقل والحفظ والزيادة والتحسين. هكذا كان تطور العلم على الدوام: مشاركة بين الأفراد والجماعات والأقوام والأجيال. وكلما تعززت هذه المشاركة، وأزيلت الحواجز من سبيلها، وقويت روح التعاون بين رجال العلم وأسباب التساند بين رعاته، تعزز العلم وتقوى وزكا وازدهر. وهذا هو الغرض من إقامة مؤسسات العلم ومراكزه وجمعياته ومنظماته، فإن ما تيسره من وسائل الاتصال والتعاون والتبادل بين الذين تضمهم يؤدي إلى تعزيز العلم وتزكيته في مجالات الاكتشاف والتحقيق والتنفيذ والتعميم.

وعلى أن هذه الخاصة ناشئة عن طبيعة العلم، وعلى كونها بادية وفاعلة في

بمختلف الأزمنة والأمكنة، فلد برزت في عصرنا هذا بروزاً هائلاً ونشطت نشاطاً لا مثيل له في السابق، وذلك بسبب تفرع العلم وإيغاله في التخصص من جهة، وانتشاره في شتى الأصقاع من جهة أخرى. فلم يعد بوسع عالم اليوم، كما كان بوسع عالم الأمس، أن يحيط بعلوم جمة، بل لم يعد بمكنته أن يحيط بعلمه كله، أو باختصاصه في داخل ذلك العلم مهما يكن ضيقاً. ولذا غدا أكثر الجهد العلمي اليوم جهداً مشتركاً يقوم به الأفراد والجماعات. سواء ضمن اختصاص واحد أو في اختصاصات متعددة، فإذا كل من هؤلاء يمد غيره بعلمه وعمله، بل لا يستطيع أي منهم أن يثبت ويتقدم بدون هذا الاتصال والإمداد المتبادل. كذلك لم يبقَ العلم مقصوراً على أفراد أو جماعات أو شعوب محدودة النطاق، بل عمّ وانتشر في مناطق العالم. ولذلك اشتدت الحاجة إلى التعاون والمشاركة بين المشتغلين به، ويسّرت بالوقت نفسه سهولة المواصلات وسرعتها - وهي ذاتها من نتاج العلم - تلبية هذه الحاجة. فتعددت المؤسسات والمنظمات العلمية وتضخمت، وتواصلت، على الصعد القومية والإقليمية والعالمية وعبر فروق اللغة والجنس والايديولوجيا، بشبكات واسعة متداخلة تزداد على الأيام اتساعاً وتداخلاً. وهكذا كان العلم، من جهة، وليد التعاون والمشاركة، ومن جهة ثانية، عاملاً من عوامل تقويتهما وتعزيزهما وتوسيع نطاقهما. وإذا أردنا اليوم أن نجد مثالاً صادقاً للاتصال العالمي والتبادل الإنساني، لم نجد ما هو أصدق وأوفى وأكثر إيحاء من العلم، الذي غدا جهداً يحيط بكوكبنا كله ويربط أطرافه ويؤلف بين أجزائه ويمضي ممعناً في الإحاطة والربط والتأليف.

وهذه الخاصة من خصائص العلم تنبىء بخاصة أخرى، هي ما يتميز به من **تقدم وتراكم**. فالتقدم فيه أثبت وأبين مما هو في أي من الحقول الإنسانية الأخرى، وهذا راجع أيضاً إلى ما يسوده من ترابط داخلي. ونحن إذا راجعنا تاريخ البشرية وجدنا أن العلم، النظري منه والتطبيقي، قد سلك في مجمله نهجاً تقدمياً وأن حصائله قد أضيفت بعضها إلى بعض وتراكمت بعضها فوق بعض. ولا جدال في أن هذا التقدم قد توقف في بعض الأدوار، وأن بعض المكاسب العلمية قد ضاعت بنتيجة ما أصاب الشعوب من انحطاط وتخلف وخضوع للظلم والجهالة، وأن العلم قد انحرف في أدوار أخرى عن سبيله السوي فضلّ وأضلّ. ولكن هذه كلها - التوقف والضياع والانحراف وسواها من الأعراض التي انتابت العلم - كانت تدوم مدداً محدودة تقصر حيناً وتطول حيناً، ثم يعود ركب العلم إلى التقدم من حيث انتهى، ويمضي في الاقتحام والفتح واكتساب المغانم وزيادة المحصول. إننا لا نرى مثل هذا التقدم في الجهود الإنسانية الأخرى. لا نرى مثل هذا الخط الممتد خلال الأجيال، ومثل هذه الخاصة التراكمية، في الأدب أو الفن أو

السياسة أو غيرها من شؤون الحياة. وهنا أيضاً: من شاء مثالاً حياً للتقدمية في أصدق مظاهرها وأوضحها، فدونه تطور العلم.

٢ ـــ خاصتان أخريان وميزة شاملة

ومن خصائص العلم أنه **عامل تغيير وتبديل**. فالعلم النظري يبدل نظرتنا إلى الطبيعة والإنسان بما يكتشف من حقائق وما يجمع من معارف، فيؤثر في تطوير الفكر وفي تعديل المواقف التي يتخذها الإنسان من محيطه ومن نفسه. والعلم التطبيقي يستحدث الوسائل والأدوات التي تستخدم للبناء أو للهدم، والتي كان لها شأنها في تطويع الطبيعة واستثمار مواردها وتحسين الأحوال المعيشية وفي إنشاء الحضارة وترقيتها، كما كان لها خطرها في القتل والتبديد والتدمير. ومهما يكن من أمر، فإنها أدوات فعالة للتغيير، المفيد منه والمسيء، تبعاً لمقاصد الإنسان ونزعاته وأهوائه.

ولا شك في أن ثمة عوامل أخرى تدفع إلى تغيير الأحوال الإنسانية، كالنقمة على الأوضاع القائمة والرغبة في تبديلها، وكالطموح إلى الأحسن والأفضل أو الطمع في غنى أو سلطة، وكالنزعة التحررية أو النزعة الإبداعية التي تكمن في نفوس الأفراد والجماعات وعقولهم وتبرز إلى الوجود والفعل عندما تتيسر لها الظروف أو تيسر هي لنفسها الظروف. هذه وغيرها من العوامل النفسية، المرتبطة بالأوضاع المجتمعية، كانت في الماضي ولا تزال في الحاضر وستظل في المستقبل حوافز فاعلة وقوى ناشطة في سبيل التغيير والتغير. ويعظم أثر هذه الحوافز عندما تثور في نفوس الجماهير وتعصف في أفئدتها ومخيلاتها فتدفعها إلى إزالة العوائق وتبديل الأوضاع وتحقيق المطالب. ويعلو شأنها كذلك عندما تتحول إلى إرادة حازمة للتغيير تتمثل في سياسة تتبناها الدولة والرأي العام، وفي جهد تخطيطي وتنظيمي لتطبيق هذه السياسة برسم الأهداف وتعيين الأولويات وتحديد المراحل وحشد الموارد، كما هي الحال اليوم في معظم الدول الحديثة.

على أن للعلم في هذا كله دوره وفعله، وبالتالي أثره في إحداث التغيير عبر هذه العوامل. إنه، بما ينشر من معرفة، يوقظ هذه الرغبات في النفوس ويفتّح العقول فتتحسس الأوضاع القائمة وتسعى إلى التخلص من مساوئها وتتلمس وجوه التحرر والتقدم والترقي. فكم من مجتمع جاهل ظل قروناً يتحمل ضروب الذل والهوان غير شاعر بها أو ناقم عليها إلى أن جاء العلم يطرق أبوابه وينفذ إليه فينبهه من سباته ويبدأ يثير فيه رغبات التغيير ودوافع التبديل. هذا من جهة، ومن جهة ثانية إن العلم يوفر وسائل هذا التبديل والتغيير، سواء الوسائل العقلية كالتخطيط والتنظيم وسبل المعالجة، أو الوسائل المادية

كالأجهزة والأدوات والآلات. ولا مراء في أن يقظة الرغبات وغيرها من عوامل التغيير الحديثة قد عظمت في هذه الأيام، وأن أثر العلم من خلالها، مضافاً إلى أثره المباشر، قد جعله من أقوى عوامل التغيير وأنفذها، إن لم يكن أهمها وأنفذها.

ولا نحتاج إلى كثير من القول لنظهر أن العلم هو أيضاً **مبعث إنتاج وتوفير**. لقد كان كذلك على ممر التاريخ، وقوي في هذا العصر بخاصة، وهو سائر إلى مزيد من القوة والأثر في هذا المجال. ولما كانت التنمية التي تتوخاها اليوم الشعوب المتخلفة تقوم إلى حدّ بعيد على توفير الموارد والمواد والوسائل التي تمكن من رفع مستوى العيش ومكافحة الفقر والمرض والجهل، فلا ندحة لهذه الشعوب عن تحرّي القدرة الانتاجية والإسراع في اكتسابها بأكبر مقدار وأوسع نطاق. وهي عندما تفعل ذلك تتبين أن العامل الأول في تكوين هذه القدرة هو العلم، وأن حظها منها منوط أول الأمر وآخره بحظها منه. إن العدالة في توزيع الثروة القومية أمر هام وضروري وملحّ. ولكن هذه العدالة لا تؤتي ثمارها المطلوبة في رفع مستوى عيش الجماهير وفي توفير أسباب تحررها وكرامتها إلا إذا دعم الجهد لتحقيقها بالجهد لتعزيز الثروة القومية لتتهيأ للعدالة إمكانات التوصل إلى غاياتها القومية والإنسانية، بحيث تغدو، كما يجب أن تكون، أقرب إلى المساواة في الوفرة والنعمة، منها إلى المساواة في العوز والنقمة كما هي في المجتمعات التي أسرعت في الإقبال عليها قبل أن توفر لها وسائلها الإنتاجية والعلمية. وهنا يجدر بنا أن نلاحظ أن اكثر المجتمعات توكيداً على العدالة الاقتصادية والاجتماعية ـ ونعني بها المجتمعات الشيوعية ـ هي أيضاً من أشدها تحمساً للعلم وإيماناً به وبقدرته الانتاجية بوجه خاص.

والعلم، بعد هذا كله، ليس خاصة معينة بل مجموعة خصائص. ولعل الأحرى أن نقول إنه **ميزة شاملة للفرد، ومناخ عام في المجتمع**. إن أية خاصة من الخصائص التي ذكرنا لا تقوم وحدها، وإن تقم تكن ضعيفة وعرضة للخلل والزوال. وإنما تتحقق الميزة العلمية أفضل تحقق عندما توجد هذه الخصائص كلها بشكل شامل متوازن وبتفاعل حيّ مشترك. ففي ما يتعلق بالفرد، نجد هذه الميزة تسم الشخصية بكاملها، وكأنها مركب سحري ينساب في جميع جوانب الشخصية ويشع منها على ما حولها. ونحن عندما نلقى مثل هذه الشخصية، نجد صعباً علينا أن نرد ميزتها إلى سبب أو عنصر معين، ولذلك كثيراً ما ندعو هذه الميزة «الروح العلمية»، فهي للفرد كالروح للجسد في خفائها وتمنعها عن التقييد والتحديد، وفي شمولها ونفاذها وفاعليتها.

كذلك الأمر في المجتمع. فالمجتمع العلمي يتميز بمناخ عام مكون من قيم وعقائد ومناهج منبثة فاعلة، لكل منها أثرها الخاص، ولها جميعاً أثرها المشترك الذي يمكنك

الإحساس به وإدراكه بمجموعه. فأنت إذا ولجت مجتمعاً ما، صغيراً محدوداً كان أو كبيراً واسعاً، وكنت من المتحلين بالعلم، أمكنك أن تدرك بيسر ما إذا كان موالياً للعلم أو منافياً له، لا بإنتاجيته أو بأية خاصة أخرى له، بل بالمناخ العام الذي يسوده، والذي يتنسمه المرء كما يتنسم الهواء ويشعر به شعوراً طبيعياً مباشراً دونما تحليل أو تعليل.

هي ذي إذن العناصر المختلفة التي تؤلف طبيعة العلم، والخصائص التي تميزه، والتي وجدناها في نهاية الأمر تتوحد وتفاعل في كيان علمي، فردي وجماعي، شامل منسجم. ولئن أطلنا في تبيان هذه العناصر والخصائص، فلكي يثبت في ذهننا أن تحقيق المجتمع العلمي الذي يتعين علينا أن نتوخاه لا يأتي بيسر ولين أو بمعالجات سطحية أو بإحداثات جزئية، بل بجهد جذري مدرك لمقومات العلم حق الإدراك، دائب على امتلاكها، مبدل لعقلية الفرد والمجتمع ولسلوكهما. قد يعتقد البعض أنهم يستطيعون أن ينشئوا، أو أنهم أنشأوا فعلاً، مجتمعاً علمياً بالتغلب على الأمية ونشر التعليم العام، أو ببناء المعامل واستجلاب آلات التصنيع واستخدامها، أو بإقامة لجان التخطيط ومجالس البحوث، أو بتأسيس الجامعات والمعاهد المتخصصة، أو بأية من الوسائل الأخرى التي لها صلة، قريبة أو بعيدة، بالعلم دون أن تحيط حقاً بنطاقه أو تنفذ إلى أغواره. غير أن هذه الوسائل وغيرها مما يماثلها لا تبلغ الغرض المقصود إلا بقدر ما تكون صادرة عن المقومات والخصائص العلمية التي ذكرنا موفية بمقتضياتها، وبقدر ما تكون تلك الخصائص والمقومات قد انغرست ونمت في الشخصية الفردية والجماعية وفعلت فيها. فلنحذر إذن، عندما نسعى إلى إنشاء المجتمع العلمي المنشود، أن نقتصر على بعض مقتضياته فحسب، أو أن نخلط بين الفرع والأصل أو بين النتيجة والباعث ونتعلق بالفروع والنتائج ونسهو عن الأصول والبواعث، فيكون العلم عندنا مظهراً خارجياً لا تهيؤاً عقلياً أو قدرة ذاتية. وبصفة خاصة، حذار أن ننسى أن أهم هذه البواعث والأصول هي الإيمان بقيم معينة، والتزام سلوك محدد، وترويض العقل، ومحاسبة النفس، وممارسة الضبط والتنظيم والانتظام، والتغلب على المعوقات المتأصلة والتقاليد الراسخة التي تمنع هذه الالتزامات والجهود أو تفسدها فتعطل فاعلياتها المتنوعة وفاعليتها المشتركة. إن اكتساب مقومات العلم والنهوض بمقتضياته الأساسية، سواء من قبل الفرد أو من قبل المجتمع، لهو أصعب مما نتصور، ولكنه جدير بأن يكون في نطاق ما نتطلع إليه ونطمح.

الفصل الحادي عشر
نَحْوَ مجتمعٍ علميّ

ب: مُقتضيات العِلم في المجتمع الحديث

١ ــ الإدراك والتصميم، والسياسة الوطنية، والمخصصات المالية

لقد تناولنا في الفصل السابق طبيعة العلم ومطالبه الأساسية. وحريّ بأي مجتمع يبغي أن يكون علمياً أن يدرك هذه الطبيعة وأن يعمل ليفي حق المطالب التي تنطوي عليها. غير أننا نعيش اليوم في عصر يختلف جذرياً عن العصور السابقة بتقدم العلم تقدماً حثيثاً متسارعاً، وبتصاعد قدراته على التغيير والإنتاج، وبتزايد نفاذه وأثره في جوانب الحياة كلّها. ولذا، فالجهود التقليدية لاكتساب العلم وتعزيزه وبثه والافادة منه الافادة المرتجاة لم تعد وافية بمقتضيات هذا العصر. يبدو هذا في المجتمعات المتقدمة علمياً التي تتبارى وتتنافس في تمكين سيادتها العلمية وتوسيعها وفي استزادة قدرات العلم المتضخمة واحتكارها. وينطبق خاصة على المجتمعات المتخلفة التي بدأت تعي أن سلامتها ونموها وتقدمها تتوقف على مبلغ تمثّلها للعلم وتقويها بقدراته وسرعة تحولها إلى مجتمعات علمية خليقة بأن تدخل في مصاف المجتمعات المتقدمة أو، على الأقلّ، بأن تقترب منها وتتمكن من مجابهتها والتعايش معها والتعامل وإياها على أسس العدالة والحقوق والمصالح المتبادلة. لم يعد العلم مهمة أفراد متفرقين أو جماعات محدودة النطاق، بل غدا يفرض أن يكون شغل المجتمع الشاغل ومطلب السلطات والهيئات والأفراد، كل بحسب قدرته ومسؤوليته. ولم يبق ترفاً يزهو في البلاطات ويقتات من أعطيات الملوك والأمراء والأعيان وفضلاتهم. أو دعوة تقوم على زهد الرهبان واكتفاء العلماء أو على انصراف المتجردين له وحدهم، بل غدا ضرورة عامة وحاجة ملحة ومهمة

عسيرة التكاليف ملقاة على عاتق الدولة والمواطنين جميعاً.

ومن هنا فإن الجهد العلمي أخذ يقتضي، فوق المطالب الأساسية التي ذكرناها في الفصل السابق، مطالب تصميمية وتخطيطية وتنظيمية تفرضها الطبيعة الخاصة التي أحرزها العلم الحديث. وسيكون كلامنا هنا منصرفاً في الأكثر إلى المجتمعات المتخلفة علمياً، وإلى مجتمعنا العربي بوجه خاص، نظراً لجسامة هذه المطالب وخطورتها وإلحاحها بالنسبة إلى هذه المجتمعات، وإلى اتصالها الوثيق بحاجات مجتمعنا العربي التي تهمنا بالدرجة الأولى. فما هي هذه المطالب؟

المطلب الأول الذي ترتكز اليه جميع المطالب الأخرى والذي يحدد في نهاية الأمر مدى تحققها هو**الإدراك والتصميم**. هو وعي الدور الذي يقوم به العلم في مكافحة التخلف وفي تيسير التنمية والترقي، بل الأثر الأسبق الذي له في الإحساس بالتخلف وفي بعث الرغبة في الخروج من حالته إلى حالة التغير والتحسن والتقدم. وليس يكفي أن يحصل هذا الإدراك عند فريق محدود من أبناء المجتمع، بل يجب أن يعم المجتمع بكامله. ولا شك في أن مسؤولية تولده وتوليده تقع بالدرجة الأولى على رجال الفكر وأهل العلم المطلعين ـ أو المفروض فيهم أن يكونوا مطلعين ـ على أحوال العصر والتطورات الجارية والمرتقبة والقوى الفاعلة فيها، كما تقع على رجال الحكم وأرباب السلطة وذوي الأثر في إحداث التغيير وفي وضع الخطط واتخاذ التدابير المؤدية اليه. وكلما انتشر هذا الإدراك وعمّ، وكلما برز عند أهل النظر وأصحاب الأثر، وكلما جُندت في سبيله وسائل التربية والتثقيف والإعلام، قوي فعله واتسع، وتحول إلى إرادة قومية عامة وإلى تصميم يمضي في الاستيلاء على النفوس وفي دفع قيادات المجتمع وقواعده إلى سلوك السبل التي يرسمها. لقد عرفنا في ماضينا القريب وفي حاضرنا القائم مطالب متعددة رسمت أهدافاً ونصبت شعارات، كالاستقلال والوحدة والحرية والاشتراكية وسواها. وحان الوقت لنتيقن أن أيّاً منها لا يدرك على أفضل وجه، بل قد لا يدرك أصلاً، إلا بقدر ما نقبض على ناصية العلم ونوجهه في خدمة أغراضنا القومية. فخليق بنا أن نجعل العلم في مقدمة مطالبنا، وأن يكون تعلقنا به وحرصنا عليه واندفاعنا في سبيله موازياً لعلو شأنه وقوة أثره في إحداث التغييرات المنشودة والتطويرات الضرورية للنمو والتقدم، بل للصمود والبقاء في أيامنا هذه وفي الأيام المقبلة.

ومن نتائج الإدراك والتصميم عندما يأخذان في النمو والاتساع، ومن العوامل التي تساعد على إنمائهما وتوسيعهما، أن يتجسدا بخطط وتدابير عملية. على أن هذه الإجراءات قلّما تؤتي ثمارها إلا إذ جاءت تطبيقاً لسياسة شاملة تنصب الأهداف وتحدد

الأولويات والمراحل، وتنسقها وتربطها بعضاً ببعض ربطاً عضوياً. وهنا المطلب الثاني للعلم الحديث، وهو أن يتصل بسياسة المجتمع اتصالاً وثيقاً، وذلك بمعنيين: أحدهما عام، والآخر خاص. المعنى الأول هو أن يصبح العلم **قاعدة للسياسة الوطنية** بكاملها، أي أن تكون هذا السياسة قائمة عليه، رامية إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع علمي تحويلاً شاملاً، متهيئة لاتخاذ التدابير التي يفرضها هذا المرمى، منظمة موازنتها العامة حسب متطلباته، عاملة على حشد الموارد المادية والبشرية الضرورية له. أمّا المعنى الثاني الخاص، فهو أن تكون للدولة والمجتمع **سياسة علمية**، أي أن تكون رعايتهما للعلم وجهدهما لاستيعابه وتمثّله وإنمائه وتقوية أثره في الحياة الوطنية ـ أن يكون هذا كله مخططاً منتظماً ومنبعثاً عن إرادة واعية حازمة. وها نحن نشهد عند كثير من الدول المتقدمة والمتخلفة اهتماماً بتكوين هذه السياسة، وتقديراً لخطورتها في دعم الجهد العلمي وتنظيمه وإنفاذ أثره إلى مختلف نواحي الحياة وربطه بالجهد التطويري والإنمائي القومي. وها نحن نرى كذلك المنظمات الدولية تسعى إلى عقد المؤتمرات واللقاءات والاستعانة بالخبراء وإصدار البحوث والنشرات لتوضيح هذه السياسة وتبيين مقتضياتها وحث الدول على إرساء قواعدها وعلى التعاون وتبادل الخبرات في ميادينها. فمنظمة اليونسكو مثلاً قد أنشأت في جهازها قسماً خاصاً بالسياسة العلمية للعناية بهذه القضية في النطاقات القومية والإقليمية والعالمية، بالوسائل المذكورة وسواها. وقد نشرت، في ما نشرت، سلسلة خاصة بهذه القضية عنوانها **دراسات ووثائق في السياسة العلمية**[1]، منها ما يتعلق بالمبادىء والأساليب والمشكلات المتصلة بالسياسة العلمية بوجه عام، ومنها ما يختص بأوضاع هذه السياسة وتطوراتها في بلدان أو أقاليم معينة، متقدمة أو متخلفة علمياً في مختلف أصقاع العالم. ومما يتصل بمنطقتنا الدراسة رقم ٦، الصادرة عام ١٩٦٧، بعنوان **الخطط البنيوية والعملية للسياسة العلمية الوطنية**[2] المتضمنة مقررات الاجتماع الثالث حول السياسة العلمية وتنظيم البحوث في بلاد شمالي افريقيا والشرق الأوسط الذي عقد في مدينة الجزائر في أيلول ١٩٦٦، والدراسة رقم ١٩، الصادرة عام ١٩٧٠، بعنوان **السياسة العلمية الوطنية وتنظيم البحوث في اسرائيل**[3].

---

(١) Science Policy Studies and Documents.

(٢) *Structural and Operational Schemes of National Science Policy.*

(٣) *National Science Policy and Organization of Research in Israel,*

وهذه دراسة جديرة بأقصى الاهتمام لإدراك العناية الفائقة التي تبذلها اسرائيل في استيعاب العلم وانمائه وإدخاله في صلب الدولة والمجتمع، وما لذلك كله من أثر في بناء قدرتها وتصاعد خطرها على فلسطين=

إن هذه الدراسات التي تنظمها وتشرف عليها اليونسكو هي مثل واحد من الأمثلة العديدة على الاهتمام الناشب في مختلف الجبهات بهذا الشأن الجلل من شؤون الحاضر والمستقبل. وإذا كانت الدول التي أحرزت تقدماً بليغاً في الميادين العلمية تشعر بالحاجة إلى أن ترسم لنفسها سياسة علمية وطنية، فما أجدر الدول المتخلفة في هذه الميادين بأن تقدر هذا الأمر حق قدره، وأن تقبل بعزم وسرعة على هذه المهمة التي لا غنى لها عنها إذا أرادت أن تصبح مجتمعات علمية وأن تجني ثمار العلم في الإنماء الداخلي وفي بناء مناعتها تجاه الأخطار الخارجية.

على أن رسم السياسة العلمية الوطنية وحده لا يكفي إذا لم يكن لدى رجال المسؤولية ولدى الرأي العام في المجتمع تقدير واع لمتطلبات هذه السياسة عند التطبيق. ذلك أن تطبيق هذه السياسة يقتضي تكاليف باهظة، ولكنها غير مستحيلة ولا عسيرة إذا حصل الاقتناع وحزمت الإرادة. وفي مقدمة هذه التكاليف **المخصصات المالية**. فقد أخذت الدول والمجتمعات الدولية تقدّر هذه المخصصات لا بالنسبة إلى الموازنة السنوية فحسب، بل بالنسبة إلى الناتج الوطني القائم كذلك. فاليابان مثلاً كانت تنفق على البحوث التطويرية[٤] في منتصف العقد الماضي ١,٣٦ بالمئة من ناتجها الوطني القائم، والولايات المتحدة ٣ بالمئة والاتحاد السوڤياتي ٣,١ بالمئة، أي بمعدل بلغ في الدولتين الأوليين ١٢ دولاراً عن الفرد الواحد. وكانت هذه النسبة (ولا سيما في اليابان) على ارتفاع مستمر خلال السنوات الخمس الأولى من العقد الماضي، ولعلها قد ارتفعت الآن عما كانت عليه حينذاك. أما في البلدان النامية في آسيا وأميركا اللاتينية، فإن هذه النسبة تتراوح بين ٠,١ و ٠,٥ بالمئة من الناتج الوطني القائم. ويقول تقرير صادر عن المكتب الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في بيروت[٥] الذي أخذت عنه هذه المعلومات، أن الإنفاق على البحوث العلمية والتكنولوجية في المنطقة العربية من غربي آسيا لم يكن يزيد

= والوطن العربي. وقد أعدّ هذه الدراسة المجلس العلمي للبحوث والإنماء في اسرائيل. ولا بد هنا من الاشارة أيضاً، من بين الدراسات العديدة في هذا الموضوع، إلى كتاب انطوان زحلان، *Science and Higher Education in Israel,*

الذي ترجم الى العربية تحت عنوان: **العلم والتعليم العالي في اسرائيل**، ترجمة محمد صالح العالم (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ القاهرة: دار الهلال، ١٩٧٠)، و: Antoine B. Zahlan, «The Science and Technology Gap in the Arab - Israeli Conflict,» *Journal of Palestine Studies,* vol. 1, no. 3 (Spring 1972), pp. 17 - 36.

(٤) Research and Development (R and D) أي البحوث الآيلة إلى التطوير التكنولوجي.

(٥) United Nations Economic and Social Office in Beirut (UNESOB).

سنة ١٩٦٩ عن سبعة ملايين دولار، أي أقل من ٠,٠٦ بالمئة من الناتج الوطني القائم، وأقل من ٠,٢ دولار عن الفرد الواحد[٦]. وبمقابل هذا، نرى في التقرير السابق الذكر عن إسرائيل[٧] أن الإنفاق على البحوث العلمية والتقنية (للشؤون المدنية وحدها) بلغ، سنة ١٩٦٦ - ٦٧، ٤٢,٩ مليوناً من الدولارات (أي أكثر من ستة أضعاف ما أنفقته المنطقة العربية في غربي آسيا بعد ثلاث سنوات من ذلك)، وبمعدل ١٥,٤ دولار عن الفرد الواحد (أي ٧٦ ضعف ما أنفق عن الفرد العربي في هذه المنطقة). والمهم ليس هذا المقدار الضخم فحسب، بل معدل تضخمه كذلك، فقد ارتفع إلى أكثر من ضعفه في خلال السنوات الست بين ١٩٦١ - ٦٢ و ١٩٦٦ - ٦٧. أما نسبة هذا الإنفاق إلى الناتج الوطني القائم فقد تراوحت بين ٠,٩ و ١,٣ بالمئة. وتضيف هذه الدراسة: «هذه الأرقام تشمل البحوث المدنية. أما الإنفاقات على البحوث الدفاعية (وهي غير منشورة)، فيفترض أنها ترتفع إلى هذا المستوى على الأقل»[٨]. أليس في هذه المقابلة المذهلة بين الأرقام العربية والأرقام الإسرائيلية في ميدان الإنفاق العلمي ما يدعو إلى النظر العميق والاهتمام الدائب والقلق المثير؟

في الاجتماع الخاص الذي عقدته الهيئة العامة لمنظمة الأمم المتحدة في ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠ بمناسبة مرور خمس وعشرين سنة على إنشاء المنظمة، اتخذت هذه الهيئة قراراً أعلنت فيه عقد الإنماء الثاني للأمم المتحدة ابتداء من ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٧١، ووافقت على استراتيجية شاملة للإنماء الدولي خلال هذا العقد تتضمن التدابير التي تعهدت الدول الأعضاء باتخاذها، ويقع نصها في ٨٤ فقرة. ومن الفقرات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، الفقرة (٦١) التي تقول: «ستستمر الدول النامية في زيادة إنفاقها على البحوث التطويرية، وستجهد لتجعله يبلغ في نهاية العقد معدلاً موازياً ٠,٥ بالمئة على الأقل من ناتجها القائم. وستسعى إلى أن تغرس وتنشر في شعوبها تقديراً

---

(٦) «Regional Plan of Action for the Application of Science and Technology to Development in the Middle East,» (ESOB / HR / 73 / 4 / Rev.l, August 1973, Mimeographed), p. 8.

إن المنطقة التي يتناولها هذا التقرير تشمل البلدان العربية في آسيا وتضم دول الاردن والامارات العربية المتحدة والبحرين وسورية والعربية السعودية والعراق وقطر والكويت ولبنان واليمن الشمالية واليمن الجنوبية.

(٧) *National Science Policy and Organization of Research in Israel,* pp. 17 and 29.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٧.

للاتجاه العلمي كفيلاً بأن يؤثر في سياساتها الإنمائية كافة. وستوجه برامج البحوث فيها إلى تطوير التكنولوجيات التي تتفق والظروف والمقتضيات الخاصة ببلدانها وأقاليمها. وستدعم، بصفة خاصة، البحوث التطبيقية وستسعى إلى بناء القاعدة الأساسية للعلم والتكنولوجيا»[٩].

ومن التدابير التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة لهذه الاستراتيجية الإنمائية العالمية، أنها أنشأت «لجنة استشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا في الإنماء». وقد أعدت هذه اللجنة، في ما أعدت، تقريراً مفصلاً بعنوان **خطة عالمية للعمل في تطبيق العلم والتكنولوجيا في الإنماء**[١٠]. ويقول هذا التقرير[١١] إن الـ ٠,٥ بالمئة من الناتج الوطني القائم الذي يتعين على الدول المتخلفة أن تنفقها على البحوث التطويرية تنطبق على هذه البحوث بمعناها الضيق المحدود، أما إذا ضمت اليها تكاليف الأجهزة والخدمات العلمية والتكنولوجية المتصلة بها، فإن المعدل المطلوب يرتفع إلى حوالى ١ بالمئة.

إن هذا المطلب قد يكون تحقيقه عسيراً على كثير من الدول المتخلفة. أما بشأننا نحن، فالأمر ليس كذلك. ذلك أن دخل الدول العربية من النفط يقدّر بعشرات المليارات. ولقد بلغ في العام ١٩٧٤ حوالى ستين مليار دولار، فلو فرضنا أن الناتج الوطني القائم للبلاد العربية كافة بلغ حوالى مئة مليار دولار، فإن ١ بالمئة من هذا الناتج يوفر مليار دولار للانفاق على البحوث العلمية وتطبيقاتها. وهو مبلغ ليس بالضئيل، إذا أحسن استخدامه، وإذا توفر طبعاً الشرطان الأساسيان، وهما الإيمان بالعلم ومقتضياته، والإيمان أيضاً بقومية المعركة المزدوجة: مع الصهيونية والاستعمار، ومع التخلف. وهاتان المعركتان متصلتان الواحدة بالأخرى أشد اتصال، بل إن الثانية منهما هي أشدهما أصالة وخطراً. ولا بد من أن نذكر هنا ـ لا تثبيطاً للهمم بل استثارة لها ـ أن هذا المبلغ، على ما يبدو من جسامته، يظل معدله أقل من نصف معدل ما أنفقته إسرائيل على البحوث العلمية المدنية وحدها عام ١٩٦٦ ـ ٦٧[١٢].

---

(٩) *International Development Strategy: Action Programme of the General Assembly for the Second United Nations Decade* (New York: United Nations, 1970).

(١٠) *World Plan of Action for the Application of Science and Technology to Development* (New York: United Nations, 1971).

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(١٢) إذا أخذنا الأرقام التي اوردتها الدراسة السابقة الذكر عن السياسة العلمية الوطنية وتنظيم البحوث في اسرائيل نجد في الجدول الأول، ان ما انفقته اسرائيل في العام المذكور على «البحوث=

ولا بد من أن نلفت النظر إلى أمر هام ينطبق هنا، كما ينطبق في المجالات الأخرى للتقييم والمقابلة، وهو الكم والكيف. فالعبرة ليست في الكم وحده، بل في الكيف أيضاً، والأحرى أن نقول في الكيف أولاً. فإن إنتاجية الإنفاق، القائمة على حسن الاستغلال وتقليص الهدر والتخطيط والتنظيم وعلو مستوى العامل البشري، هي عنصر هام ـ ولعلها العنصر الأهم ـ في تقييمه. فإذا كانت هذه الإنتاجية ترتفع في بلد ما إلى خمسة أو عشرة أضعاف ما هي عليه في بلد آخر، فإن الكمية المطلوبة في هذا البلد الآخر يجب أن ترتفع بالمقابل بالمعدل ذاته. فما أشد تخلفنا في هذا المجال!

وسيعترض أرباب الحكم ورجال الدولة عندنا ـ هذا إذا صفت نياتهم وآمنوا ايماناً صحيحاً بقومية المعركة وانصرفوا عن التبذير والإسراف وإرضاء المصالح والشهوات ـ وسيحتجون بأن لمجتمعاتهم حاجات ضخمة ومستشرية: من ضرورات الدفاع إلى مطالب العدالة الاجتماعية في مكافحة الفقر والعطالة والمرض والجهل، إلى مقتضيات الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، إلى غيرها من سلاسل حاجاتنا الثقيلة التي تضيق خناقنا، وهذه كلها تنافس مطالب التطوير العلمي والتكنولوجي ولا تسمح بالإنفاق المطلوب عليه. والجواب أن هذا التطوير هو العامل الذي يضمن سلامة الجهود الأخرى، ويخفف نفقاتها ويستجلب أفضل عوائدها. فإذا انعدم أو ضؤل، جاءت هذه الجهود تخبطات عشوائية مبذرة قليلة الجدوى، بل قد تأتي بالغة الأذى. وفضلاً عن هذا، فإن الاختبار الحديث قد أظهر بأجلى وضوح أن الانفاق على الشؤون العلمية ليس إسرافاً أو إضاعة، بل هو أفضل توظيف للموارد المالية لأنه بالإضافة إلى عوائده العملية والتطبيقية يهيىء الموارد البشرية الحيّة التي تكوّن، آخر الأمر، العنصر الفعال في أي تطوير أو تقدم أو إنماء. وهذا يقودنا إلى المطلب التالي من مطالب العلم الحديث في المجتمع الحديث. ولكن قبل أن ننتقل إلى هذا المطلب، يسعدنا أن نسجل، بتفاؤل واعتزاز، ما توارد من أخبار عن عزم دولة الكويت على إنشاء صندوق لرعاية البحث العلمي العربي برأسمال قدره مئة مليون دينار كويتي. إن هذه المبادرة الممتازة التي نرجو تحقيقها في أقرب وقت، بالإضافة إلى بوادر أخرى تصدر عن الدول العربية، منفردة أو مجتمعة، لحريّة بأن تشكل منعطفاً

= العلمية والتقنية للشؤون المدنية» بلغ ٤٢,٩ مليون دولار أي بمعدل ١٥,٤ دولار عن الفرد الواحد، وإذا قسمنا المليار دولار المفترض انفاقه عربياً على عدد سكان البلاد العربية (أي حوالى ١٤٠ مليوناً)، كان المعدل حوالى ٧ دولارات عن الفرد الواحد، وهو أقل من نصف المعدل الاسرائيلي ـ ولنؤكد مجدداً ـ المقتصر على الشؤون المدنية ولعام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧. انظر:

National Science Policy and Organization of Research in Israel, p. 29.

جديداً للتفكير العربي والمساعي العربية الآيلة إلى دعم أسس البناء العلمي للحياة العربية وتوطيد دعائمه.

٢ ــ حشد الموارد البشرية

إن الموارد المالية هي أداة ضرورية للتطوير، ولكنها بذاتها لا تحدث التطوير. أما الذي يحدث التطوير فهو الإنسان: لا أي إنسان، وإنما الإنسان المهيأ تدريباً وتعليماً، واقتداراً على استيعاب العلم وتطبيقه وعلى الابتكار والإبداع في مجالاته. فالعبرة هنا أيضاً ليست في الكمية، بل في الكيفية. ليست في ضخامة الأعداد البشرية، بل في نوعيتها، أي في ملكاتها ومواهبها المنماة وقدراتها المولدة. ومن هنا كان ذلك المطلب من مطالب العلم الحديث في المجتمع الحديث، وهو **حشد الموارد البشرية الفاعلة**. إن هذا الحشد يتضمن أموراً مترابطة، ويجب أن تؤلف بمجموعها ووحدتها جزءاً عضوياً من سياسة علمية وطنية شاملة.

إن جودة التهيئة تتضمن صلاح الخطط والتدابير والمؤسسات المعنية بالتعليم والتربية والبحث. وهذا موضوع واسع متشعب بالغ الخطورة، وهو يحتاج إلى دراسات مفصّلة توقف عليه وتتقصى نواحيه المختلفة. فلنقتصر هنا، ضمن نطاق مهمتنا، على إشارات موجزة إلى بعض مقتضيات التهيئة المنشودة. من هذه المقتضيات: العناية الوافية بتعليم العلوم البحتة والتطبيقية في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية؛ وتنويع التعليم تدعيماً للإنماء القومي الشامل الذي يتطلب مهارات وملكات في مختلف الاختصاصات وعلى العديد من المستويات، وذلك ضمن خطة تعليمية مرتبطة أوثق الارتباط بالخطة الإنمائية. ومنها رعاية المدربين والمدرسين والأساتذة الذين توكل اليهم مهمة التنشئة والتهيئة؛ والاهتمام الجاد بالبحوث الآيلة إلى التجديد والابتكار. ومنها ـ في هذه الشؤون كلها وما يتصل بها ـ الحرص على الكيفية قدر الاهتمام بالكمية. ولعل هذا المطلب الأخير هو أهم مطالب التهيئة في بلداننا العربية وفي أمثالها من البلدان. ذلك أن الإقبال الناشط السريع على توسيع التعليم وتعميمه قد طغى على العناية بالجودة والامتياز. فأنّى التفتنا، وإلى أي قطاع من قطاعاتنا التعليمية نظرنا، وجدنا أن التقدم الكيفي لم يجار التقدم الكمي، بل تخلف عنه وتعثر بفعل ضغوطه، وأن المسؤولين عن التعليم والمشرفين على التوظيف والعاملين في المهن الحرة وأرباب الحكم والجمهور عامة يشكون من تدني المستويات العلمية ومن انخفاض قيمة الشهادات وما ترمز إليه من معرفة وتحصيل.

أما حسن الاستخدام، أي الانتفاع التام من العناصر المهيأة بأسباب التعليم والتربية

والبحث، فإنه يلخّص بأمر جوهري واحد، هو وضع الشخص المناسب في الموضع المناسب. إذ ماذا يفيد المال الذي ينفق، والجهد الذي يبذل، في تهيئة مواطن للفعل والإنتاج إذا وضعناه في موضع يحول دونهما، أو إذا أحطناه بالمثبطات والمعجّزات وأقمنا في وجهه الحواجز والعراقيل؟ وما أكثر هذه العراقيل والمثبطات عندنا، وما أثقلها على النفس! ما أشد المطالب التي لا علاقة لها بالجوهر، بل التي تنافي الجوهر وتفسده: المطالب الايديولوجية والحزبية والطائفية والمصلحية والبيروقراطية، وما أدراك ما هي! إنه لا يكفي طالب العمل من شباننا المهيأين ولا يجديه أن يعتمد على جدارة وتميّز بل عليه أن يكون حاملاً لعقيدة متسلطة، أو منتسباً إلى حزب حاكم، أو منتمياً إلى طائفة نافذة، أو متمتعاً برعاية زعيم، أو مستنداً إلى أسرة أو عشيرة ذات وزن أو أثر. ولو فرضنا أنه ينعم بحظ أو أكثر من هذه الحظوظ التي «تؤهله» لوظيفة من الوظائف، فثمة أمامه حاجز البيروقراطية، من اعداد طلبات وملء أوراق، والانتقال من دائرة حكومية إلى أخرى، والوقوف على أبواب كبار الموظفين وصغارهم، لإجراء المعاملات وإصدار القرار أو المرسوم المقتضى، وما إلى ذلك من المتطلبات المهدرة للوقت والجهد، والمثبطة للعزيمة، والمهينة أحياناً كثيرة للحرمة والكرامة. كل هذا، والبلد بأمس الحاجة إلى هذا العنصر البشري وأمثاله من العناصر المجهزة للعمل الضرورية لحياة العصر ضرورة الغذاء والماء والهواء. كل هذا، والأيام أيام سباق وتنافس في حقول العلم والإنتاج والتطوير والتنمية.

وإذا اجتاز صاحبنا هذه العراقيل وتغلب على المثبطات كلها، فكثيراً ما يجد نفسه في مهمة أو وظيفة لا تتفق ومؤهلاته العلمية ولا تفسح له في المجال لاستثمار الكفاءة التي جهد في تحصيلها. أضف إلى ذلك ضآلة المرتبات والعوائد المادية التي تقصر عن مطالب العيش المتصاعدة وعن ضمان الاطمئنان والاستقرار، وانخفاض التقدير الأدبي والاعتبار الاجتماعي لرجال العلم وأرباب الاختصاص بالنسبة إلى الفئات المتصدرة تبعاً للتقييم الفاسد السائد في المجتمع، والتدخلات المعوّقة المعطلة من ذوي السلطة وأرباب النفوذ، وضيق مجال الحرية الفكرية والعملية، وقلة المشاركين والمعاونين في حين أصبح الجهد العلمي جهداً جماعياً تعاونياً، والانعزال عن مجرى التقدم العلمي المتسارع في البلدان المتطورة، وندرة الحوافز إلى التجديد والابتكار والإبداع، وفقدان المناخ العام المؤاتي لنمو العلم. هذه وأمثالها من العوائق تضعف من عزيمة العناصر البشرية المهيأة، وتثير كوامن الوحشة والاغتراب في نفوسها، فقليلاً ما تبقى صامدة محتفظة بإيمانها راضية بالبذل والتضحية، وكثراً ما تستسلم وتذوب في المجتمع فتذوب معها مؤهلاتها، أو تسعى إلى الهجرة إلى المجتمعات المتطورة حيث تكون المثبطات أقلّ والمجال أفسح

والفرص المادية والأدبية والعلمية أوفر.وأغنى.

إن هذه المشكلة العصيّة وما تؤدي إليه من خسارة في أهم موارد المجتمع ليست مقتصرة على بلادنا العربية، بل تعم جميع البلدان النامية. وقد برزت منها في الآونة الأخيرة ظاهرة خطيرة أخذت تستدعي الاهتمام والقلق على المستويات القومية والإقليمية والعالمية، نعني بها قضية «الهجرة»: «هجرة الأدمغة» أو «هجرة الكفاءات». ولم تبرز إلى الوجود في البلدان النامية فحسب، بل بدت ملامحها وآثارها في بعض البلدان الأوروبية المتقدمة التي نجدها تشكو هجرة أدمغتها وكفاءاتها إلى الولايات المتحدة الأميركية وكندا. وخطر هذه الظاهرة أنها تعاكس التطور المنشود، أي أنها تمعن في إفقار البلدان النامية وتخلفها وتزيد في إغناء البلدان المتقدمة وتفوقها. إن خسارة البلدان النامية منها خسارة مزدوجة: مادية وبشرية. أمّا من الناحية المادية، فإن المبالغ الطائلة التي تكون قد أنفقتها على الشبان الهاجرين، ولا سيما الذين تلقوا تعليمهم الجامعي فيها ثم ذهبوا ولم يعودوا، تتبدد وتضيع، بل تنقلب توفيراً للبلدان المتقدمة. وقد أعلمنا أحد المتتبعين لهذه القضايا[١٣]، نتيجة دراسة أجريت عن عام ١٩٦٩، أن ما وفرته الولايات المتحدة الأميركية في ذلك العام بسبب توافد أصحاب الشهادات الطبية إليها للتخصص - وأكثرهم من البلدان النامية - ثم استقرارهم فيها، يقدّر بثلاثة مليارات دولار، أي أنه لو كان عليها أن تتعهد تعليم ما يقابلهم من الشباب في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية لتكلفت هذا المبلغ، وهو مبلغ يساوي مجموع ما أنفقته على المساعدات الخارجية (عدا ما يتصل بالهبات العسكرية الضخمة) في العام ذاته. هذا بشأن الأطباء فحسب، فكيف بالمهندسين والكيميائيين والفيزيائيين والمتخصصين بالاقتصاد والاجتماع وسواهم؟ إن الإعانات المادية التي تخصصها وتعلن عنها و «تطنطن» بها الدول المتقدمة الغنية تستردها إعانات خفية تعادلها بل تفوقها من البلدان النامية الفقيرة. وهذه الإعانات الخفية منها ما يتصل بالمواد الأولية التي عمدت البلدان المتقدمة منذ بدء الاستعمار إلى التحكم بأسعارها وما تزال تسيطر على الكثير منها، ومنها الموارد الإنسانية التي نتكلم عنها والتي تفيد منها البلدان المتقدمة، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة ومن بعدها كندا وبعض البلدان الأوروبية الغربية. إن ما تمثله هجرة هذه الموارد من خسارة مادية فادحة للبلدان النامية ومن ربح مقابل للبلدان المتقدمة التي أشرنا إليها لخليق بأن يثير القلق الشديد إذا كشفت حقيقته ووعى الناس جسامته ونتائجه.

---

(١٣) ألبرت بدر، رئيس كلية بيروت الجامعية، وسابقاً استاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت، وفي جامعتي أيوا وسوذرن ايلينوي في الولايات المتحدة والخبير الاقتصادي في الأمم المتحدة.

على أن الأمر لا يقتصر على الخسارة المادية، فإن هذه الخسارة تبقى أهون الشرين. أما الشر الأدهى، فهو الخسارة البشرية. إن هؤلاء الهاجرين قد حرموا غيرهم من المواطنين الفرص التي أتاحها الوطن لهم، ثم إن هجرتهم قد سلبت الوطن الكفاءات والخبرات التي حصلوها وهو في أشد الحاجة إليها، وحوّلتها إلى بلاد ليس لها مثل هذه الحاجة. ولما كان الرأسمال البشري الفاعل أو المؤهل للفعل هو أهم مورد لأي بلد في هذه الأيام، وللبلدان النامية بوجه خاص، لكونه المصدر الأصيل للتطوير والتنمية، فإن هجرة الأدمغة والكفاءات تعطل شرياناً من أهم شرايين البلدان النامية وتمضي في توسيع الفجوة بين هذه البلدان والبلدان المتطورة بما تأخذه من الأولى وتعطيه للثانية.

بيدَ أن هذه الخسارة الفادحة، البشرية والمادية، المتأتية من الهجرة يجب ألاّ تنسينا الخسارة الأخرى التي لا تقل عنها شأناً وإن لم تبرز قدرها إلى العيان. وهي الخسارة الناتجة من تعطيل القدرة العلمية الباقية في بلادنا ومن خمودها وتبددها بسبب المثبطات المختلفة التي تعانيها والعوائق والعراقيل التي تقوم في وجهها. إن هذا التعطيل يؤدي أيضاً إلى نوع من الهجرة، الهجرة الداخلية، لأن هؤلاء المعطّلين، وإن يكونوا قد بقوا في بلادهم بأجسادهم فقد هجروها بعقولهم وإنتاجهم وفاعليتهم. ولعل الهجرة الداخلية، على كونها لم تسترع ـ من الاهتمام ـ ما استرعته الهجرة الخارجية في السنوات الأخيرة، تفوق هذه الهجرة خطراً، ولعلّ الخسارة الآتية منها أضخم وأفدح وأعمق أثراً.

وكثيراً ما يعمد الساعون للحؤول دون هاتين الهجرتين ـ ولا سيما الهجرة الخارجية ـ إلى استثارة الروح الوطنية في نفوس الشبان المتعلمين المتخصصين بتذكيرهم بحق بلادهم عليهم وبواجب الالتزام بقضاياها. ولا شك في أن هذا الالتزام عندما يمتلك النفس يغدو أقوى عامل للتغلب على المثبطات وللصمود في وجه الصعاب وللاندفاع في سبل البذل والتضحية. ولا شك أيضاً في أن ساحاتنا العربية ليست خلواً من أهل العلم والاختصاص الملتزمين المكافحين بصمت وجلد وصلابة. ولكن هذا الالتزام لا يزال على العموم دون المستوى المطلوب والمدى الواجب، وأضعف من المثبطات الداخلية والإغراءات الخارجية. وارتفاعه وانتشاره منوطان بارتفاع الروح المعنوية في المجتمع، وبانتشار القيم الوطنية بين أبنائه. فالواجب الأول هو غرس بذور الالتزام الصادق في نفوس الناشئين، ورعاية هذه البذور لتظل حيّة نامية حامية إياهم فيما بعد من أخطار الملل والوحشة واليأس والتهافت. وغرس هذه البذور إنما يأتي بالتربية الصحيحة، لكن نموها مرهون بما تجده الناشئة في المجتمع وتتأثر به من مُثُل حية للالتزام. فكلما توافرت هذه المثل متجسدة في أشخاص وجماعات، معتملة في نفوسهم، ضابطة أهواءهم، دافعة

إياهم إلى الفعل والبذل، شاعّة منهم إلى ما حولهم، نما الالتزام وانبث في خلايا المجتمع وبثّ فيها قدرات الصمود والكفاح والتقدم.

على أن خبرتنا العربية وخبرة الشعوب النامية الأخرى دلّت على أن هذه الجهود لا تؤتي أكلها إلا إذا دعمت بخطط وتدابير لإزالة المثبطات والعوائق التي ذكرنا أو لتخفيف وطأتها. وفي ظننا أن الأمر يجري على عكس ذلك. في ظننا أن المثبطات تزداد ثقلاً وامتداداً وأن العوائق تتكاثر وتتضخم، فتحيط هذه وتلك بروح الالتزام النامية وتمنعها من التفتح والانطلاق. وعلينا أن نذكر أن للإنسان حاجات أساسية لا بد من توفيتها إذا أردنا استثمار مواهبه على أفضل وجه. فكيف نريده أن ينصرف إلى عمله انصرافاً كافياً، إذا كان عاجزاً عن إعالة أسرته وضمان سكنها وصحتها وتعليمها، أو كان عرضة لتقلب الأهواء والمصالح، أوَ لم تكفل له حريته وتصن كرامته؟ كيف ننتظر أن تكون لديه القوة على مقاومة المنغصات التي تهجره داخلياً والإغراءات التي تستجذبه خارجياً؟ إننا لنخدع أنفسنا إذا توقعنا أن يكون كل عامل من العاملين زاهداً متجرداً أو مجاهداً مرابطاً، خاصة في هذا العصر حين كثرت الحاجات واشتدت الإغراءات وطغى التفكير المادي والسلوك المصلحي على مباعث الزهد والتجرد والجهاد الصامت الذي يمقت الظهور والذكر ويأنف من تقصي المكافأة والربح.

فلا بد لنا إذن كيما ننهض بالمطلب الذي نتحدث عنه لتحويل مجتمعنا إلى مجتمع علمي ـ وهو حشد الموارد البشرية ـ من خطط وتدابير وجهود عملية لرعاية الثروة البشرية التي نملك بعد أن نكون قد هيأناها. فالمحافظة على هذه الثروة، واستجلابها من مهاجرها، وتيسير السبل لها للإنتاج وللانخراط في معركة التقدم، لها من الأهمية والخطورة ما للتهيئة والإعداد. وهذه الوسائل كلها يجب أن تنتظم في سياسة واضحة، سياسة حشد الموارد، تؤلف بمجموعها جزءاً من السياسة العلمية الوطنية، المرتبطة بدورها ارتباطاً عضوياً بالسياسة الوطنية العامة.

ويجدر بنا، في هذا المجال، أن نرحب بالبادرتين الخيرتين اللتين اتخذتهما الجمهورية العراقية والجمهورية العربية الليبية لحشد الموارد البشرية العربية بتشجيع الكفاءات العربية للعودة إلى الوطن وإفادته بخبراتها. فلقد اتخذ مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العراقية في ٢٤ ـ ١٠ ـ ١٩٧٤ القرار الرقم ١١٥٣ بإصدار القانون الرقم ١٥٤ للسنة ١٩٧٤، وعنوانه: «قانون رعاية أصحاب الكفاءات». وتنص المادة الأولى من هذا القانون على اعتبار صاحب كفاءة كل عراقي في الخارج حصل على شهادة الماجستير على الأقل أو ما يعادلها من جامعة أجنبية ذات اعتبار أو مارس وأتقن عملاً، أو

حصل على شهادة في حقل اختصاصه. وقد منح القانون امتيازات مادية مغرية للعراقي الذي يعود للعمل في وطنه، كما أنه جعلها ميسورة لكل عربي صاحب كفاءة مماثلة «إذا رغب في العمل في العراق مدة لا تقل عن عشر سنين». وشكل هيئة خاصة تسمى «هيئة رعاية أصحاب الكفاءات» مرتبطة برئاسة الجمهورية لتقصي أصحاب الكفاءات وتعيينهم ورعايتهم(١٤).

وكذلك أصدر مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية بتاريخ ٦ - ٢ - ١٩٧٥ القانون الرقم ١٣ للسنة ١٩٧٥ «بتشجيع جميع الخبرات العربية اللازمة». وتنص المادة الأولى منه: «على جميع الجهات في الدولة العمل على تسهيل دخول الخبرات العربية اللازمة لأغراض التنمية سواء كان ذلك لتنفيذ المشروعات أو إدارتها أو رفع كفاية العمل فيها أو غير ذلك من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسواء كان هذا الدخول بقصد الإقامة المؤقتة أو الدائمة أو الهجرة إلى الجمهورية العربية الليبية»، واستثنى الفلسطينيين من أحكام الهجرة بقصد التجنس استناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية في شأن جنسية الفلسطينيين، وأنشأ في وزارة الخارجية «ادارة عامة تسمى الادارة العامة لتشجيع الخبرات العربية ويكون لها استقلال مالي وإداري...»(١٥).

فعسى أن تعم هذه البادرة التي اتخذها العراق وليبيا الدول العربية الأخرى، وأن يطبق هذان القانونان وأمثالهما بالروح التي ينمان عنها، أي بالتقدير الصحيح للكفاءة والسعي الجاد لاستجلابها، وبالتجاوز المخلص للعصبيات القطرية والطائفية والحزبية واعتبار العربي أينما ومهما يكن منشأه مواطناً حقاً لا غريباً ولا مستعطياً، وبتوفير مقتضيات الحرية في التفكير وفي ممارسة العمل العلمي. عندها تغدو هذه «الرعاية» منطلقاً صحيحاً لما نحتاج إليه من «حشد» للموارد البشرية العربية الفاعلة.

٣ ــ بناء المؤسسات

إن هذه المطالب العامة الأربعة التي ذكرناها لإنشاء المجتمع العلمي الحديث مرتبطة بمطلب آخر هو الذي يحققها بالفعل ويخرجها إلى حيز التنفيذ. نعني به **بناء المؤسسات المعنية بالعلم والبحوث العلمية**. هذه المؤسسات هي التي تتجسد بها الأهداف والخطط والجهود الرامية إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع علمي. ولا بد لنا، قبل أن نتصدى لهذا

(١٤) انظر نص هذا القانون في: **الوقائع العراقية**، السنة ١٧، العدد ٢٤١١ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤)، ص ٢ - ٣، و**النهار**، ٨/١/ ١٩٧٥، ص ١٢.

(١٥) انظر نص هذا القانون في: **النهار**، ١١/٢/ ١٩٧٥، ص ١٠.

النوع الخاص من المؤسسات، من أن نلفت النظر إلى أهمية المؤسسات في البناء الوطني بوجه عام. فلقد اعتدنا في بلادنا العربية الاعتماد على الجهود الفردية والمبادرات العفوية. ومن طبيعة هذه الجهود أن تأتي متفرقة عشوائية مؤدية إلى البعثرة والهدر. فإذا أردنا أن نتجنب هذا الضياع وأن نقتطف من جهودنا الثمار المبتغاة، وجب علينا أن نمضي قدماً في تطوير ما لدينا من مؤسسات وفي بناء مؤسسات جديدة وفق سياق هذا العصر. إن فضل المؤسسات هو أنها تنسق الجهود في عصر أصبح العمل المجدي فيه العمل الجماعي التعاوني، وأنها تأتي دليلاً على تقدير المجتمع للنظام والانتظام وقدرته عليهما، وأنها، بفعل استمرارها، تحفظ النتائج المكتسبة وتضيف إليها بحيث يغدو أثرها باقياً ومتراكماً على الزمن. ولعلّ من أهم وجوه تخلفنا وهن مؤسستنا الكبرى - وهي المؤسسة الحكومية - وفسادها وحاجتها إلى الإصلاح والتطوير، وضآلة المؤسسات الأخرى التي يتطلبها العصر والتي لم تتوفر لنا بعد. إننا لا نفتقر إلى الدعوات والمطالب، ولا تعوزنا الفكر والآراء في ما يجب أن تكون عليه حالنا. فأجواؤنا مليئة بها، وندواتنا وصحفنا وخطبنا وأحاديثنا تضج بصخبها، وإنما الذي ينقصنا هو الأدوات الصالحة لإخراج هذه المطالب والآراء إلى حيز التنفيذ. وفي مقدمة هذه الأدوات، المؤسسات الفاعلة التي يجب أن يزخر بها القطاع العام والقطاع الخاص في نواحي الحياة كلها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وسواها. فإنها وسيلة التنسيق والمشاركة وترابط الفعل ودوامه وتراكمه، وهي من متطلبات الحياة الوطنية الصحيحة ومن مقتضيات التقدم الذي هو شرط الحياة في هذا العصر.

وبين المؤسسات التي يهمنا أمرها في هذا الحديث والتي يعظم شأنها في المجتمعات الحاضرة المؤسسات المعنية بالعلم وبالبحوث العلمية. وهي على أنواع: منها ما يختص بالتعليم، ومنها ما يمارس البحث نظراً أو تطبيقاً، ومنها ما يعنى بتخطيط السياسة العلمية أو بتنظيم البحوث ودعمها، ومنها ما يجمع بين غرضين أو أكثر من هذه الأغراض. إن هذه المؤسسات، عندما تكون قائمة بنشاط وانتظام، تغدو كالخلايا الحية التي تمد الجسم العلمي والوطني بأسباب انبعاثه وتجدده ونموه. ولكي تؤدي هذه الوظيفة يقتضي أن تحقق الشروط التالية:

أ - أن تكون متغلغلة في جسم المجتمع، لا تقتصر على قطاع من قطاعاته أو جانب من جوانبه. فإن لها فعلها وأهميتها في القطاع العام (الوزارات والمصالح والدوائر الحكومية)، وفي القطاع الخاص (المنشآت الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية). وكلما تعددت هذه المؤسسات وأوغلت في ثنايا المجتمع، نشط الجهد العلمي وقوي أثره وانتشر

في الحياة العامة والخاصة.

ب ـ أن لا ينحصر نطاقها في شؤون الطبيعة وفي البحوث الصناعية والتكنولوجية، بل أن يمتد على الشؤون الاجتماعية والإنسانية كالاقتصاد والسياسة والتأريخ والفلسفة والاجتماع والتعليم وغيرها. ذلك أن التطويرات المادية والصنعية، على أهميتها، ليست هي التطويرات الوحيدة التي نحتاج إليها، فمشكلاتنا ناشئة أصلاً عن علل جذرية في الإنسان العربي والمواطن العربي. وهذه العلل أحرى بالكشف والمعالجة من نتائجها الظاهرة التي تبدو في حقول التكنولوجيا والاقتصاد والدفاع وأمثالها. يضاف إلى ذلك أن لنا قضايا قومية كبرى كصراعنا مع إسرائيل، وبناء المواطنية الصحيحة في مجتمعنا، واستثمار ثروتنا المادية الهائلة ـ هذه وأمثالها من القضايا يجب أن تكون في مقدمة الموضوعات الخليقة بأن تجند لها الجهود وأن تنشأ من أجلها مؤسسات الدراسة والبحث والتأليف والنشر.

ج ـ أن تكون هذه المؤسسات، على اختلاف اختصاصاتها وأنظمتها، متناسقة فيما بينها، سواء ضمن حقلها المعين (كالصحة أو الزراعة أو الصناعة أو غيرها) أو على مدى حقول مختلفة، وأن تهيمن عليها وتضمن تناسقها هيئة عليا في أعلى المستويات الحكومية. وقد تعددت أشكال هذه الهيئة في البلدان المختلفة تبعاً لأساليب حكمها وتقاليدها. فمن هذه الأشكال: وزارة مختصة بالعلم، أو لجنة وزارية للسياسة العلمية، أو مجلس للتخطيط العلمي ولتنظيم البحوث تابع لرئاسة الوزارة، أو هيئة استشارية لرئاسة الجمهورية، وهكذا. ومهما تختلف هذه الأشكال، فالمهم في صحتها ودوام فاعليتها أمران: قيامها في مستوى حكومي رفيع يكفل لها التأثير في السياسة الحكومية والوطنية، وقدرتها على التنسيق بين مختلف المؤسسات والأجهزة العلمية. وإذا رجعنا إلى التقرير الصادر عن الأمم المتحدة بعنوان: **خطة عالمية للعمل**... والذي أشرنا اليه سالفاً[١٦]، وجدنا أن واضعي هذا التقرير، عند مسحهم للهيئات التخطيطية والتنظيمية للعلم في البلدان النامية، يعددون الأنواع التالية:

وزارة للعلم، أو لجنة وزارية للسياسة العلمية

هيئة عليا للتخطيط العلمي

---

(١٦) *World Plan of Action for the Application of Science and Technology to Development.*

هيئة تنسيقية للبحوث العلمية في قطاعات مختلفة

هيئة تنسيقية للبحوث الطبية

هيئة تنسيقية للبحوث الزراعية

هيئة تنسيقية لبحوث الطاقة الذرية

هيئة تنسيقية للبحوث الصناعية(١٧)

هذا إلى غيرها من الهيئات، المنبثة، كما قلنا، في الجسم العلمي والجسم الوطني.

وليس المقصود بالتنسيق هنا اعتماد الفرض من علُ والقصر والطغيان الذي يشل الجهد ويعطل الإبداع، وإنما المقصود ضمان التلاحم والتفاعل بين هذه الخلايا ليأتي فعل كل منها، وفعلها مجتمعة، على أفضل وجه وبأينع ثمار.

د ـ وإضافة إلى تناسق المؤسسات العلمية في ما بينها، يجب أيضاً أن يكون ثمة تناسق بينها وبين المؤسسات الأخرى في المجتمع، وأن تتلاحم بشكل خاص والهيئات العليا المعنية بالإنماء الاقتصادي والاجتماعي. إن هذا التلاحم يكفل ارتباط السياسة العلمية بالسياسة الإنمائية والتخطيط الإنمائي، فتفيد كل منهما من الأخرى، ويفيد المجتمع من هذا الإخصاب المزدوج.

ولعله من المفيد هنا أن نعود إلى التقرير الذي أعده المجلس الوطني للبحوث والإنماء في إسرائيل ونشرته اليونسكو عام ١٩٧٠(١٨) حول السياة العلمية الوطنية وتنظيم البحوث في إسرائيل. ففي هذا التقرير، بالإضافة إلى نصه، رسوم بيانية وملاحق حريّة بالدرس والتدبر. منها، مثلاً، الرسم البياني الأول (ص ٦١)، الذي يذكر مختلف الهيئات التخطيطية والتنظيمية للعلم في إسرائيل ويظهر تداخلها في القطاع العام وتفاعلها ومؤسسات القطاع الخاص، فمن اللجنة الوزارية للعلم والتكنولوجيا إلى المجلس الوطني لإنماء البحوث، إلى أكاديمية إسرائيل للعلوم والإنسانيات، إلى مجلس التعليم العالي، إلى اللجنة المشتركة للبحث والإنماء، إلى وقفية تشجيع العلوم، إلى المستشار العلمي، إلى لجنة الاختصاصيين العلميين، إلى لجنة بحوث البناء، وهي كلها مترابطة ومرتبطة بما يتصل بها من الأجهزة الحكومية. أما الرسوم البيانية ٢ ـ ٦ (ص ٦٢ ـ ٦٣) فكل منها مخصص

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٩١ ـ ٩٤.

(١٨) انظر: *National Science Policy and Organization of Research in Israel.*

لـ «البنية البحثية» لوزارة من الوزارات: الزراعة، والتجارة، والصناعة، والإنماء، والصحة والإسكان. وفي الملحق الرابع (ص ٥٥ ـ ٦٠) جدول بمئة وسبع وعشرين مؤسسة علمية وتكنولوجية ومختبرات بحثية. ولنذكر أن هذا العدد لا يتضمن المؤسسات المثيلة التابعة لجامعات أو لجمعيات مهنية، أو المختصة بالعلوم الاجتماعية، أو الواقعة مباشرة تحت سلطة وزارة الدفاع[١٩].

ويكفينا مثلاً على تغلغل الجهد البحثي الإسرائيلي في مختلف القضايا التي تجابهها إسرائيل الإشارة إلى المعاهد والمراكز والمؤسسات الناشطة التي تعنى بشؤون البلاد العربية وبالتطورات الإقليمية والدولية، كمعهد الدراسات الشرقية في الجامعة العبرية، ومعهد شيلواح في تل أبيب، ومركز الدراسات العربية والأفرو ـ آسيوية في معهد جفعات حبيبة في المثلث، والمعهد الأفرو ـ آسيوي للدراسات العمالية والتعاون في تل أبيب، ودار ويلفرد إسرائيل في كيبوتس هزورياع قرب حيفا، والمعهد الإسرائيلي للمشكلات الدولية والفكر السياسي وقضايا الدول النامية في تل أبيب، واللجنة الأكاديمية الإسرائيلية الخاصة بشؤون الشرق الأوسط، ومؤسسة فان لير في القدس، ومؤسسة الوثائق والبحوث التابعة لمعهد ترومان على جبل المكبر في القدس، الخ[٢٠]. وفي هذا عبرة لمن أراد أن يعتبر!

٤ ــ التعاون والتنسيق

وثمة مطلب أخير من مطالب العلم الحديث في المجتمع الحديث لا بد من الإشارة اليه، وهو **التعاون والتنسيق في ميادين العلم**. لقد ذكرنا أن العلم هو في جوهره جهد تعاوني، ويزكو ويزدهر بالمشاركة والتفاعل المتبادل. وقد برزت هذه الميزة الجوهرية في الآونة الحديثة وعظم شأنها واشتدت الحاجة اليها، وذلك للأسباب التالية:

أ ـ تطور العلم ذاته: اتساعاً وتخصصاً وتسارعاً واشتداد أثره في الحياة العامة والخاصة. لقد أصبح هذا التطور اليوم حركة عالمية دينامية لا تصمد في وجهها الحواجز الطبيعية الجغرافية أو السُتر الايديولوجية السياسية (حتى الحديدية منها). وقد خلقت هذه الحركات شبكات متسعة متكاثفة متداخلة من أشكال التعاون العلمي تلف العالم بأسره. فأية سدود تقام في وجهها هي عوائق معطِّلة أو مضيعة لأصحابها، وإن دامت حيناً

(١٩) انظر أيضاً: زحلان: **العلم والتعليم العالي في اسرائيل**، وبخاصة البابين الثالث والرابع: «المعاهد العلمية» و «الابحاث والدراسات العليا».

(٢٠) استمددت هذه المعلومات من قسم الدراسات الاسرائيلية في مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت.

فمصيرها لا شك إلى الزوال بفعل المدّ العلمي الغامر، وهو في الواقع أقوى مدّ في الحياة الحاضرة مع كونه أقل ظهوراً وأخف صخباً من صنوف «المدّ» الأخرى التي يكثر الحديث عنها في هذه الأيام.

ب ـ تصاعد حاجات التطور العلمي إلى الموارد المادية والبشرية. فالحركة العلمية تتطلب مخصصات مالية ترتفع مقاديرها عاماً بعد عام، كما تتطلب ـ وهذا هو الأهم ـ عناصر بشرية تتوافر أعدادها وترقى استعداداتها ومؤهلاتها على الدوام. إنها حركة نهمة لا تشبع، فكلما غذيتها بمدد جديد طلبت المزيد وفرضت الأفضل. وإذا كان من الصعب توفير المخصصات المالية الضرورية، فأصعب منه إيجاد العناصر البشرية المهيأة. فأنت تستطيع أن تبني بيتاً ببضعة أشهر، أو تنشيء مصنعاً بسنتين أو ثلاث، ولكنك تحتاج إلى ما يقرب من عشرين سنة لتهيئة مهندس أو طبيب أو معلم، وإلى مدة أطول لإعداد عالم أو أستاذ أو متخصص في أحد التخصصات العالية المطلوبة في هذهالأيام. ومن هنا نرى الدول المتقدمة تتبارى في الإنفاق المتزايد على شؤون العلم وفي السعي لإعداد أربابه في مختلف الحقول. وكثيراً ما تجد نفسها قاصرة عن الحاجات المتجددة، وكثيراً ما نسمع من علمائها ورجال التعليم فيها صيحات الضيق والتبرم والاحتجاج لتخلف الكفاءات عن الحاجات في السباق العنيف بينهما. فإذا كانت هذه حال الدول المتقدمة، فما قولنا بالدول النامية التي هي في مستهل نهضتها، وفي المراحل الأولى لإعداد ثروتها البشرية ولتلبية حاجاتها الضخمة المتراكمة؟

ج ـ تصاعد الحاجات الإنمائية والإصلاحية. إذا كانت الحاجات العلمية في تصاعد، فالحاجات الإنمائية والإصلاحية، لا سيما في الدول النامية هي في تصاعد أقوى انطلاقاً وأشد اندلاعاً. ثمة حاجات إنمائية بعيدة المدى كاستصلاح الأراضي وبناء السدود وتوفير الطاقة وتوزيعها وإنعاش الريف وتنظيم المدن وأمثالها مما يتطلب مشروعات ضخمة ووسائل بشرية ومادية مهيأة وافرة. وثمة حاجات إصلاحية ملحة لتخفيف أعباء الفقر والمرض والجهل لا بد من التصدي لها حالاً لأنها تتفشى وتكاد في بعض المواطن تهدد بالانفجار. إن تصاعد هذه الحاجات كلها يفرض أدق تنسيق وأوسع تعاون بين الجهود الضئيلة ولتأتي هذه الموارد بأقوى فعل وأخصب نتاج. هذا، فضلاً عن أن طبيعة العلم إيّاها ـ سواء قصد العلم لذاته أو للإنماء ـ تقتضي، كما قلنا، التعاون والتنسيق، ولا يقوم العلم ويزهو إلا بهما.

ويقتضي أن يحصل التعاون والتنسيق في مختلف الأطر: أولها الإطار الوطني في البلد ذاته، وسبيل ذلك، كما ذكرنا سابقاً، سياسة علمية موحدة مرتبطة بسياسة إنمائية،

وخطة علمية منبثقة عن السياسة العلمية ومرتبطة أيضاً بالخطة الإنمائية، ومؤسسات متناسقة متفاعلة تضبطها وتدعمها هيئة أو هيئات عليا، كوزارة للتعليم العالي والبحوث، أو لجنة وزارية، أو مجلس أعلى لهذه الشؤون، أو غير ذلك. وقد أخذت بعض الأقطار العربية تنشىء هذه الهيئات العليا وتقبل على التخطيط والتنظيم في مجالات العلم والبحث، ولكن الحاضر والمستقبل يتطلبان إقبالاً أشد وأدق وأسرع، منعاً لتبذير الموارد وضياعها، واستجلاباً لأوفر ما يمكن من مردوداتها. ومن المؤسف أن لبنان الذي كان له بين البلدان العربية سبق في ميادين العلم والتعليم، يبدو اليوم من أقلها تقديراً لأهمية التنسيق والتعاون في هذه الميادين. فليس بين جامعاته الخمس ومعاهده العليا المختلفة أي تنسيق أو أي تعاون «مؤسسي». وليس بين هيئاته البحثية المبعثرة ترابط محكم أو تفاعل مثمر. فعلى الرغم من الخطة العلمية التي وضعها المجلس الوطني للبحوث العلمية والتي أدمجت في خطة التنمية الستية (١٩٧٢ - ٧٧) المصدقة من قبل الحكومة[٢١]، فلسنا نجد عند التطبيق أن العمل العلمي في لبنان يجري في إطار خطة عامة وعلى أساس سياسة وطنية أو أن رجال العلم يشعرون بانتمائهم إلى جسم علمي متناسق منتظم متفاعل. وإنما نجد، على العكس، كثيراً من شوائب التفرق والازدواجية التي كان يجدر بلبنان، لسبقه في هذا الميدان، أن يتجنبها، كي لا تؤدي به، كما تكاد أن تفعل، إلى التخلف العلمي والإنمائي لا عن البلدان المتقدمة فحسب، بل عن شقيقاته العربيات أيضاً.

أما الإطار الثاني للتنسيق والتعاون فهو الذي يجري بين بلدان أو دول متقاربة. ولدينا أمثلة عدة من هذا النوع، سواء بين الدول المتقدمة أو بين الدول النامية. وهذا التعاون يتجلى في الاتحادات المهنية أو الجمعيات العلمية الاختصاصية (الفيزياء، والكيمياء، التأريخ، الخ.) أو مؤسسات البحوث أو سواها. وثمة مشروعات ضخمة تتطلب من الموارد المادية والبشرية ما تعجز عنه دولة واحدة وإن تكن غنية، مثل «المركز الأوروبي للبحث النووي» (CERN) و «المركز الأوروبي لبحوث الفضاء» (ESRO)، وهكذا. يضاف إلى ذلك أن التعاون والتنسيق يفسحان للدول في مجال الاختصاص، كل بما يوافق مواردها وظروفها، فتخف الازدواجية والبعثرة، وتأتي النتائج متكاملة وأكثر عائدة للدول بمفردها وبمجموعها.

وإذا كان هذا شأن الدول المختلفة لغة وجنساً وتاريخاً والتي تقبل على التعاون

---

(٢١) انظر: المجلس الوطني للبحوث العلمية، **التقرير السنوي، ١٩٧٢**، المقدمة والملحق رقم ١، ص ٩٦ - ١٠٦.

إقليمياً أو قارياً أو في نطاقات أخرى، فما قولنا بالدول العربية المرتبطة بشتى الروابط اللغوية والتاريخية والثقافية والمصلحية والتي تطمح شعوبها إلى تحقيق وحدتها الشاملة؟ إن التعاون العربي في هذا المضمار خليق بأن يكون للعرب هدفاً قومياً تنتظم في إطاره الأهداف والمنجزات القطرية، وأن يهيب بالدول العربية إلى أن تحشد مواردها البشرية الضئيلة ومواردها المادية الضخمة في سبيل المجتمع العربي ككلّ، وأن يتجلى هذا الحشد بتنسيق الجهود في النطاقات العلمية لتحويل هذا المجتمع إلى مجتمع علمي عن أضمن سبيل وبأقصر وقت. فليس من الضروري أو من المفيد مثلاً أن تكون الجامعات العربية كلها على مثال واحد في تنظيمها وإدارتها وبرامجها، أو أن تتسابق إلى إنشاء مراكز بحوث في الموضوعات ذاتها، أو أن تتماثل جهود التأليف والنشر هنا وهناك. إن المفيد، بل الضروري ضرورة ملحة، أن ينشط التعاون وأن يؤدي إلى التنسيق، وأن يفسح في المجال للتخصص والتنوع، تجنباً للتبذير والإضاعة، وتحقيقاً للتكامل والشمول، وتوصلاً إلى أقصى ما يمكن من النفع والفائدة. يضاف إلى ذلك أن هذا التنسيق يتيح لبعض المؤسسات العلمية العربية، بتخفيف أعبائها وتركيز جهودها، أن تبرّز في ميادين تخصصها وفي مستوى نتاجها، فتمتص الكفاءات المهيأة المتقدمة التي تهجرنا الآن، وترتقي إلى المراتب العالمية فتنجز وتبدع في حقول التحري والاكتشاف والاختراع وتعيد للعرب مكانتهم المرموقة ودورهم البارز في التقدم العلمي الإنساني.

وهذا يؤدي بنا إلى التعاون والتنسيق في الميدان العالمي. لقد ذكرنا أن العلم هو بطبيعته جهد إنساني مشترك، تراثه حصيلة جهود شعوب مختلفة، وتقدمه منوط بقدر ما يتخلله من مبادلة ومفاعلة. وقد قويت هذه الصبغة العالمية باتساع نطاق العلم الحديث وامتداد أثره، فنمت وتفرعت أشكال التعاون العلمي العالمي، سواء بين العلماء أنفسهم، أو بين المؤسسات التعليمية والبحثية، أو بين الدول مباشرة أو في نطاق المنظمات الدولية المتخصصة.

ونظراً لكون الشعوب النامية ـ ومنها شعوبنا العربية ـ قد خضعت حقباً طويلة للاستعمار الغربي ولقيت من هذا الاستعمار شتى أنواع الأذى، فإنه لا يزال يخالطها ويداخلها شكوك وريَب حول التعاون مع هيئات الشعوب المتقدمة وأفرادها. حتى انها لتكاد تجد في كل أجنبي أو هيئة أجنبية أداة لاستعمار قديم أو جديد. ومع إقرارنا بأن الاستعمار لم يزل بعد من هذا العالم، وأنه اتخذ في الآونة الأخيرة ألواناً وأشكالاً جديدة، ومعَ تقديرنا لضرورة الحذر والتنبه للأخطار الحاصلة أو الممكنة، فإننا نأبى الارتياب المستحوذ والشعور الدائم بالنقص وقلة الثقة بالنفس وغيرها من القيود النفسية

التي تزيد في انقفالنا وعزلتنا وتقف بيننا وبين التعاون المفيد، بل، كما أكدنا مراراً، التعاون الضروري والملحّ في الميادين العلمية.

إن العلم عماد الحياة في هذا العصر، والحركة العلمية عالمية، فإذا أردنا أن نكون من أبناء اليوم ورواد الغد، وأن ننشىء مجتمعاً علمياً عربياً ينمي قدرتنا ويعزز كرامتنا، فلا بد لنا من الانفتاح على هذه الحركة العالمية والانخراط في معاركها قادرين لما قد تحمل من أخطار ولكن غير وجلين أو هيابين. وإذا كنا قد استطعنا أن نكون قادتها ورافعي لواءها في عصور مضت، فليكن لنا من الثقة بالنفس ومن العزم والتصميم ما يدفعنا إلى الإقبال عليها والإسهام فيها في هذا العصر، وليكن لنا من الطموح ومن الجهد الدائب والبذل السخي ما يؤهلنا لأن نعود ونكون من قادتها في عصور تالية.

ومما يدل على أننا بدأنا نسير في طريق التعاون العلمي، على الصعد القومية والإقليمية والعالمية، قيام اتحاد الجامعات العربية الذي أنشىء عام ١٩٦٤، وما نظمه هذا الاتحاد لأعضائه من مؤتمرات وندوات ولقاءات وما اتخذه من توصيات في سبيل توثيق هذا التعاون[٢٢]، وكذلك قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو) والجهود التي بذلتها في هذا المضمار، ومؤتمرات وزراء البحث العلمي العرب، ومحاولات التنسيق بين مجالس البحوث والهيئات البحثية في البلاد العربية، والاهتمام ببدء التعاون بينها وبين المجالس والهيئات المماثلة في المناطق الأخرى[٢٣]، والاتفاقات الثنائية للتعاون العلمي والثقافي بين بعض الدول العربية ودول أخرى، والجهود التي تبذل والمؤتمرات التي تعقد والمراكز التي تنشأ بإشراف اليونسكو أو المنظمات العالمية الأخرى والتي تشترك بها بعض الدول العربية أو جميعها لتنسيق العمل العلمي. إن هذه كلها بوادر خيرة للتعاون العربي في الميادين العلمية، ولكنها، في نظرنا، لا تزال ضعيفة بطيئة ودون المطلوب في عصر العلم هذا. إن المطلوب هو تحول جذري يجعل الجهد العلمي أساس سياسة وطنية في كل قطر، وسياسة قومية في المجال العربي، وسياسة منفتحة في المجالين الإقليمي والعالمي.

---

(٢٢) انظر خاصة التقرير الذي اصدره الاتحاد عن «الدراسات العليا والبحث العلمي» وتوصيات مجلس الاتحاد بشأنه (القاهرة، ١٩٦٨).

(٢٣) عقد في دكار عاصمة السنغال بين ٢١ و ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤ مؤتمر لوزراء البحث العلمي الافريقيين اشترك فيه وزراء ومندوبون من البلاد العربية الافريقية، وقد صرح النذير دفع الله رئيس المجلس القومي للبحوث في جمهورية السودان حينذاك أن أميز مقررات هذا المؤتمر التي صيغت بشكل «إعلان دكار» كان توصية عامة بضرورة التعاون بين الدول الافريقية ككل والدول العربية ككل في مجال البحث العلمي. انظر: **النهار**، ٣/٢/ ١٩٧٤، ص ٧.

وعماد هذه السياسات كلها تصميم وتخطيط وتنظيم، وتعاون ومشاركة.

هذه هي، بإيجاز، بعض مطالب العلم الحديث في المجتمع الحديث. فإذا وعيناها وقبضنا على ناصيتها، وأدركنا معها، بل قبلها، المطالب الناشئة عن طبيعة العلم الأساسية التي نوهنا بها في الفصل السابق، أمكننا أن نسير بخطى ثابتة «نحو مجتمع علمي عربي»، يضمن لنا قسطاً جوهرياً وافراً من **القدرة الذاتية** التي هي في الحاضر ـ وستكون أكثر فأكثر في المستقبل ـ شرط بقائنا وتحررنا وعزتنا، والتي يجب بالتالي أن تغدو مناط أملنا ومبعث جهدنا وبذلنا.

الفصل الثاني عشر
نحو مجتمع فاضل

١ ـ قوام المجتمع الفاضل: الكرامة

قلنا في فصل سابق[1] إن التحول الجذري المنشود للمجتمع العربي هو تحوّل مزدوج جانب منه عقلي علمي، وجانب نفسي خلقي. وقد عالجنا الجانب الأول في الفصلين السابقين، واستعرضنا الشروط التي يقتضيها التحول إلى مجتمع علمي حديث ونوع القدرة الذاتية التي يجلبها هذا التحول وينميها. ويهمنا في هذا الفصل أن نؤكد أن القدرة الذاتية المطلوبة لا تنحصر في هذا النوع، ولا تنبع منه وحده. وأكبر دليل على هذا أن الشعوب التي بلغت اليوم أبعد المدارك في ميادين العلم تشكو أمراضاً داخلية مستعصية، فنجد الفساد يستشري في خلاياها، ونسمع أصوات القلق والنقمة تعلو من جوانبها، ونرى قدرتها الهائلة تعجز عن حلّ مشكلاتها الأساسية، بل تزيدها تفاقماً، وتبعد أبناء هذه الشعوب عمّا يبتغون من حياة راضية كريمة. هذا، فضلاً عما تبعثه هذه القدرة الهائلة من نزعات للسيطرة على الغير، ولبسط النفوذ والتحكم والاستغلال، وما تثيره بالتالي في أجواء عالمنا الحاضر من عواطف الاضطراب والانقسام وأخطار التنازع والهلاك.

إن السبب الرئيسي لهذا كلّه هو أن القدرة العلمية التي حصلتها وسخرتها الشعوب المتقدمة كانت موجهة، في الأكثر، إلى استثمار الطبيعة وتطوير وسائل الاكتشاف والتطبيق والصنع، فوفرت لهذه الشعوب موارد مادية زاخرة وفجّرت لها طاقات تقنية وعلمية جبارة، ولكنها لم تولد لها القدرة على حسن استخدام الموارد

(١) انظر ص ١٩٣ ـ ١٩٤ ضمن الفصل التاسع من هذا الكتاب.

والطاقات لخيرها ولخير الإنسانية. لقد طغت الوسائل عندها على الغايات، فإذا الوسائل، على غزارتها وتدفقها، تعجز عن الإتيان بالنفع المنشود، بل كثيراً ما تجلب المضرة والشر والفساد. ومن هنا فإننا نخطىء عندما ننعت هذه الشعوب بالتقدم المطلق أو عندما نتكلم عن «الدول المتقدمة» أو «الشعوب المتقدمة» بدون تحفظ أو احتياط. إنها متقدمة فعلاً في حقول العلم والتصنيع تقدماً منطلقاً نافذاً لم تحققه، بل لم تحلم به، الشعوب السالفة. وهي قادرة، بفعل هذا التقدم، قدرة رهيبة في بعض النواحي، ولكنها ما فتئت في النواحي الأخرى متخلفة عاجزة، وقد كوّن البون الشاسع بين تخلفها وعجزها هنا وتقدمها وقدرتها هناك معضلة من أدق معضلات هذا العصر وأشدها خطراً. ولهذا وجب أن نقيد مفهومنا لهذا التقدم بما هو عليه فعلاً، فنقول: «الدول أو الشعوب المتقدمة علمياً وصناعياً»، وأن نحترز من بسطه بصورة مطلقة.

ونخلص من هذا إلى أنه لا يكفينا، ونحن نتطلع إلى المستقبل، أن نستهدف إنشاء مجتمع علمي - لا سيما إذا قصرنا مفهومنا للعلم على ظواهره التكنولوجية والتطبيقية - بل يجدر بنا أن نجهد لنجعل هذا المجتمع العلمي مجتمعاً فاضلاً أيضاً، لكي ندرأ الأخطار التي يتعرض لها الانطلاق العلمي ونفيد إفادة خالصة من قدراته ووسائله ونوفر الخير لأجيالنا القادمة. فما هو المجتمع الفاضل، وبماذا يتميز؟

ليس البحث عن «المجتمع الفاضل» أمراً مستحدثاً، فلقد شغل الأنبياء والمصلحين والفلاسفة والأدباء والعلماء خلال الأجيال. إنه حلم راود الشعوب جميعاً، وأنتج من العقائد والأفكار والحركات والآثار الأدبية والفنية ما لا يحصى عدداً ولا يحصر نوعاً أو شكلاً. وبعث كوامن العقول والنفوس فدفع الشعوب - بالدعوة واللين حيناً وبالثورة حيناً آخر - إلى تحسين أوضاعها وإلى مكافحة المساوىء التي تتخبط فيها والظلم الذي يثقل كواهلها. وتعددت صور هذا المجتمع، واختلفت الشعوب والأجيال والحضارات في مفاهيمها لمقوماته ومميزاته، وبالتالي في تطلعاتها اليه ومساعيها لتحقيقه. فهل هو، في المقام الأول، مجتمع الإيمان والعبادة والتقوى، أم مجتمع المحبة والأخوة، أم مجتمع العقل والعلم، أم مجتمع الوفرة والغنى، أم مجتمع العدالة الاقتصادية والاجتماعية، أم غير هذه من الصفات والميزات؟ وإذ نحن نتصدى الآن للدعوة إلى مجتمع عربي فاضل، فما هي صورته في ذهننا، وما هو الجوهر الذي يقوم به والصفات التي تسِمه؟

إن جميع المقومات التي ذكرنا، وغيرها مما لم نذكر، تؤلف عناصر حريّة بأن يحتويها ويتحلى بها المجتمع الفاضل المنشود. ولكن لا بد لنا، في محاولتنا هنا للتصوّر والتبصر، من فكرة جوهرية شاملة تنتظم في نطاقها هذه العناصر المرجوة. إذ بدون فكرة

كهذه يخشى على نظرنا أن يميع ويتيه، وعلى بحثنا أن يتشعب ويتعثر، فلا تحتل مفاهيمنا ومطالبنا مواضعها التي تخصها ومراتبها التي يجب أن تنتظم فيها.

إن الفكرة التي ننطلق منها ـ ولسنا ندعي أنا نأتي هنا بشيء مبتكر ـ هي: **كرامة الإنسان**. فأي مجتمع من المجتمعات يكتسب من الفضل بقدر ما يعي أبناؤه معاني الكرامة الإنسانية ويسعون إلى تحقيقها في نفوسهم وفي مجتمعهم. فالمجتمع الفاضل هو في رأينا: «مجتمع الكرامة». وهذه الفكرة تنبثق هي ذاتها من مبدأ أول نعتبره الأصل والمنطلق، وهو: أن الإنسان هو أهم الكائنات في الوجود وأولاها بالرعاية، وأن الصفات التي يتصف بها هي التي تعيّن نوع مجتمعه ومدى تقدم هذا المجتمع أو تأخره. فاذا رقيت وأزهرت كانت الحضارة، وإذا خستت وأجدبت كان الانحطاط والفساد. وهذه الصفات تتمثل في القيم التي يؤمن بها المجتمع ويسعى إلى تحقيقها. وأعلى هذه القيم وأشملها هي الكرامة. إنها القيمة الإنسانية الجوهرية التي بها تقوم سائر القيم وتنتظم. إنها الغاية التي يجب أن تظلّ منصوبة أمام العين مستثيرة للجهد الفردي والجماعي في مختلف حقول النشاط. وإذا أردنا مرادفاً لها، قلنا: «الحرية». فالإنسان الكريم هو الإنسان الحر بأعمق معاني هذه الكلمة. فكيف نعّرف هذه الكرامة ـ الحرية، أو الحرية ـ الكرامة، ونسبر غورها ونستكشف لبّها ونطاقها؟

٢ـ الكرامة تنبع من القدرة الذاتية

لعلنا نتوصل إلى هذه الغاية إذا ربطنا هذا المعنى الأساسي بمعنى آخر عرضنا له وبسطنا وجوهه في فصل سابق[٢]، وهو معنى «القدرة الذاتية». فالمجتمع الفاضل، شأن المجتمع العلمي، مجتمع متميز بالقدرة الذاتية، وإذا كانت ميزة المجتمع العلمي تتجلى، أكثر ما تتجلى، في الوجه الأصلي الأول من وجوه هذه القدرة، أي في تطور العقل الذي يكتشف النواميس الطبيعية والإنسانية ويطبقها في توفير الوسائل وفي تنظيم الحياة، فإن ميزة المجتمع الفاضل تبرز في الوجه الأصلي الثاني وهو القدرة الخلقية، قدرة الانضباط النفسي والإخلاص والبذل والتعاون، قدرة استخدام الوسائل التي يوفرها العلم للغايات الخيّرة النبيلة بدلاً من توجيهها للظلم والشر. أما الوجهان الآخران من وجوه القدرة الذاتية، وهما القدرة النضالية التحررية والقدرة البنائية الوطنية، فهما، كما قلنا، مستمدان من الوجهين الاصليين، القدرة العلمية والقدرة الخلقية.

(٢) انظر ص ١٨٦ ـ ١٩١ ضمن الفصل التاسع من هذا الكتاب.

لقد عرّفنا المجتمع الفاضل بأنه مجتمع الكرامة المرادفة للحرية، فهو إذن المجتمع المتميز بالقدرة الذاتية بوجوهها جميعاً، ذلك ان كل وجه من هذه الوجوه يتضمن نوعاً من أنواع الحرية والكرامة. فالفرد العاجز أو المجتمع العاجز هو فرد أو مجتمع مستعبد. إنه عبد للطبيعة تنزل به نوازلها وتبث فيه أعراضها وتغلق عليه أسرارها ومواردها، وهو عبد لغيره من البشر يستبدون به ويستخدمونه لأغراضهم، وهو عبد لأهوائه وشهواته تدفعه إلى النزاع والفساد. وكلما أحرز قدرة ذاتية على الطبيعة بالعلم، وعلى أهوائه بالخلق، وعلى الظلم الإنساني بهما معاً، اكتسب قسطاً من الحرية ونصيباً من الكرامة، وارتفع بالتالي في مراتب الرقي والفضل. وهذه المكاسب المتراكمة التي حصلها البشر، أفراداً وجماعات، في خلال التاريخ هي لبّ الحضارات التي أنشأوها وجوهر التراث الإنساني في مظاهره المتنوعة. إنها المكاسب التي يجب ان يعيها البشر ـ أينما كانوا ـ وأن يتعلقوا بها ويدافعوا عنها، لأنها حصيلة جهاد الأجيال المتتابعة والشعوب المتعددة منذ نشوء الإنسان على الأرض، وبالتالي عنوان إنسانية الإنسان المحققة ودليل تميزه الفعلي عن سائر المخلوقات.

ومن هنا كان قولنا إن المجتمع الفاضل، بهذا المعنى الشامل، هو المجتمع الذي يتسم بمختلف وجوه هذه القدرة، وبأنواع الحرية والكرامة الناتجة عنها، ومنها القدرة والحرية والكرامة التي يوفرها تطور العقل وتقدم العلم. فلئن لم يكن كل مجتمع علمي بالضرورة مجتمعاً فاضلاً، فلقد أصبح العكس صحيحاً في هذا العصر وسيظل كذلك في المستقبل القادم، أي لا بد للمجتمع الفاضل من أن يكون علمياً، لأن العلم غدا وسيلة كبرى من وسائل التحرر واكتساب الكرامة، بل الوسيلة الضرورية لمجرد الصمود والبقاء في عالم مضطرب مضطرم لا يرحم ضعيفاً ولا يرأف بجاهل.

إننا لسنا من الذين يلتفتون إلى فجر الإنسانية ويتخيلون نعيماً بدائياً كان الإنسان يعيش فيه حراً سعيداً في حضن الطبيعة، فلما بدأ يجهد ويتعلم ويقتني ويقيم المجتمعات ويخوض المنازعات والحروب افتقد حريته واحترم نعيمه، وخطىء وسقط كما خطىء وسقط آدم من الجنة السماوية. إنا لسنا نرى في الطور البدائي ما يصح أن يدعى نعيماً، وما ينبىء بالحرية الحقيقية، إلا إذا كان مفهوم الحرية هو اتباع الهوى ومفهوم النعيم الرضى بالواقع وجهل ما هو أفضل. بل نرى، على العكس، أن النعيم المتخيل كان شقاء، لأن الإنسان البدائي الجاهل كان راسفاً في قيود الطبيعة خاضعاً لها متحملاً طغيانها محروماً خيراتها إلا النزر اليسير الذي تتكرم به هي عليه أو يقتنصه هو بجهده. ولنا أكبر دليل على هذا في ما نجده اليوم من أوضاع الجماعات البدائية المتفرقة في مجاهل عالمنا

الحاضر وأطرافه. فما نحسب أحداً يعتبر أن الإنسان السادر في هذه الأوضاع المتوحشة قد حقق حريته وكرامته، وأنه في حال يصح أن يبقى فيها أو أن يرتد سائر الناس إليها. وإذا كانت البدائية محببة أحياناً لعفويتها وبساطتها، وإذا كان أصحابها راضين بما هم عليه لجهلهم ما هو أفضل، فليس معنى هذا أنها حال تصفو فيها إنسانية الإنسان وترقى، ذلك أن هذه الإنسانية إنما تتكون من القدرة الذاتية المكتسبة ومن الحرية والكرامة الحاصلة عنها. ولقد صدق هيغل حين قال: «إن ما نتبينه من حال الطبيعة في الواقع الاختباري يتفق تماماً ومثال (Idea) الوضع الطبيعي الصرف. إن الحرية بصفتها مثلاً أعلى (Ideal) لما هو أصلي وطبيعي لا توجد بشكل أصلي أو طبيعي، وإنما يجب أولاً أن تقصد وتكتسب، وذلك بواسطة ترويض لا يقدّر للقوى العقلية والخلقية»(٣).

ولعلّ البعض يعترضون على تنويهنا بشأن القدرة العلمية، المتجلية في السيادة على الطبيعة وفي تنظيم الحياة الإنسانية، بما أوردناه سابقاً من أمثلة لشعوب متخلفة علمياً وصناعياً في عصرنا هذا استطاعت أن تصمد في وجه شعوب متفوقة عليها تفوقاً هائلاً في هذين الميدانين، بل أن تدفع عن نفسها عدوان هذه الشعوب وتنتزع منها حقوقها وسيادتها، وذلك بفضل إيمانها وجدّها وتضحيتها وبفضل المدّ التحرري المنتشر في أيامنا هذه. على أنه يجب ألاّ ننسى أن هذه الشعوب لم تكن على تخلفها خلواً من التطور العلمي، لا سيما في قياداتها. فالحرب الشعبية حرب ثورية، تنطلق من أفئدة الجماهير ومن عزائمهم، ولكنها اذا اقتصرت على ذلك ولم يدعمها العقل والعلم انتهت إلى العشوائية والفوضى وانطفأت وتبددت. إنها لا تؤتي أكلها إلا إذا عرفت كيف تضبط لهيبها بالتخطيط والتنظيم وتجند قواها بالحشد والتنسيق وتفكر وتعمل بلغة العصر وأساليبه. يضاف إلى هذا أن المدّ التحرري المنتشر في عالم اليوم والذي يمنع القوى المتفوقة من أن ترمي بكامل طاقاتها في الميدان ـ بسبب ضغوط الرأي العام، سواء في بلادها أو في البلاد الأخرى ـ أن هذا المدّ هو، إلى حدّ كبير، من نتائج تطور العلم وتنبّه الفكر وما أحدثاه من توثيق الاتصال بين أصقاع العالم وشعوبه. وأخيراً: إن هذه الشعوب المتخلفة، بعد أن تنهي معركة التحرر من القوى الغالبة، وتلتفت إلى بناء كيانها الداخلي وإلى تنمية مواردها المادية والبشرية، تجد أن لا بدّ لها من الإقبال على العلم ومن التجهّز بما يمدها به من قدرة ذاتية وبما ييسره لجماهيرها من حرية وكرامة.

---

(٣) John Sibree, tr., *The Philosophy of History* (New York: [n.pb.], 1900), pp. 40-41.

إننا نسوق هذا كله ـ مع أننا كنا عالجنا موضوعه في الفصلين السابقين ـ لندل على أن المجتمع الفاضل الذي نحاول استشرافه في هذا الفصل ليس مجتمعاً منفصلاً عن المجتمع العلمي الذي عرضنا له، أو مستغنياً عن مدده، أو مناقضاً له، وإنما هو مجتمع يشمله ويتقوى بقدرته العلمية، وبالإضافة إلى هذا يستطيع، بما ولّد لذاته من مناعة خلقية، أن يضبط شطط القدرة المذكورة وأن يوجهها إلى سبل الخير ويضعها في خدمة القيم الإنسانية.

على أننا، وقد عالجنا القدرة الأولى فيما سبق، يجدر بنا في هذا الفصل أن نصب اهتمامنا على القدرة الثانية وهي عماد المجتمع الفاضل. ولعلنا، ونحن نتطلع إلى المستقبل، نلحظ، بل نتيقن، أن إنماء هذا النوع من القدرة الذاتية هو أهم حاجات السنين المقبلة. فنمو القدرة العلمية الصنعية سائر سيراً حثيثاً متسارعاً ويكاد تقدمه أن يكون محتماً. أما نمو القدرة الخلقية، فلا يحدث بمثل هذه السرعة والحتمية، بل يتلكأ وكثيراً ما يتوقف أو يتقلص. وإذا دامت الحال على هذا المنوال، وظل الفارق بين القدرتين يتضخم ويتعمق، بقيت حضارة اليوم والغد، بل الحياة الإنسانية ذاتها، عرضة لأخطار التصدع والانهيار والزوال. ولعل الشعوب المتخلفة، ونحن منها، تعي أن أقرب المجالات لها وأجداها لمنافسة الشعوب المتقدمة علمياً هو هذا المجال بالذات. فالفجوة العلمية والتكنولوجية القائمة بينها وبين هذه الشعوب هي فجوة واسعة، وستظل تتسع ما دامت قوى العلم والصنع هي وحدها المتحكمة المسيطرة. أما إذا ولدت الشعوب المتخلفة لنفسها قوة خلقية ـ دون أن تفتر لحظة عن تنمية كفاءاتها العلمية ـ أسعفها ذلك في تضييق الفجوة، بل في كل جانب من جوانب تحررها الخارجي والداخلي، وأكسبها من الكرامة الذاتية ما يثير الاعتزاز في نفوس أبنائها وما يوطد مكانتها حاضراً ومستقبلاً. وهنا أيضاً نقول: إن القدرة العلمية آتية لهذه الشعوب وإن تلكأت، فقوى العصر سوف تفرضها فرضاً، حتى عندما يكون تنبه الشعوب لها وتحفزها لامتلاكها ضعيفاً. أما القدرة الخلقية، فأغلب مباعثها داخلية، إذ قليلاً ما تسعفها التأثيرات الخارجية، بل كثيراً ما تأتي هذه التأثيرات، المنبثقة من الحضارة العصرية المتفشية، معطلة لها وباثة في أجسام الشعوب المتخلفة صنوفاً جديدة من العبث والفساد تضاف إلى أسباب ضعفها الموروثة فتزيدها خلخلة ووهناً وتخلفاً.

٣ــ دليل القدرة والكرامة: نظام «القيم»

ومن هنا نعود إلى دعوة شعوبنا العربية، وهي تهيىء لمستقبلها، أن تجدّ في السعي

لإنشاء مجتمع فاضل. ونعود كذلك إلى التساؤل عن مؤشرات هذا المجتمع ودلائله. ويخيل إلينا أن هذه المؤشرات والدلائل تلتقي وتتمثل في نظام «القيم» السائد في المجتمع، الفاعل في أفراده وجماعاته ومؤسساته، المنساب في جوانب كيانه ووجوه فاعليته. إن تقدير «القيم» وتحرّيها ومحاولة تحديدها وترتيبها هي أمور عريقة في الفكر الإنساني طالما استدعت اهتمام الفلاسفة وعلماء الاجتماع وغيرهم من المفكرين والباحثين. على أنها برزت بروزاً خاصاً في الأيام الأخيرة، نظراً لما تموج به شعوب الإنسانية من اضطراب وقلق وضياع ولاشتداد تساؤلها عن أسباب هذه العلل ونفاذها من هذا التساؤل إلى «القيم» الفردية والاجتماعية التي تبدو وكأنها في مقدمة هذه الأسباب، إن لم تكن أصلها ومبعثها. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فإن الاهتمام المنتشر بقضية الإنماء قد أدى أخيراً بالمشتغلين بها، من مفكرين وباحثين ومخططين، إلى تجاوز العوامل والوجوه الاقتصادية الصرف، وتحري العوامل الإنسانية، والتنبه إلى عامل هام منها، هو هذه «القيم» التي نتحدث عنها، سواء في تحديد غاية الإنماء، أو في تبيّن الحوافز التي تطلقه أو القيود التي تعيقه أو تعطله.

ولسنا هنا في معرض بسط النظريات المختلفة التي دارت وما تزال تدور حول «القيم». وحسبنا أن نعرّفها بكل بساطة بأنها الأمور المادية والمعنوية التي تكون موضع طموح أبناء المجتمع وتقديرهم، فيحرك هذا التقدير شعورهم وتفكيرهم ويوجه سلوكهم وسعيهم. ولئن كانت القيم السائدة في مجتمع ما تبدو منفصلة متفرقة، فإنها في الواقع مترابطة متفاعلة، وتتآلف بمجموعها في «نظام» معين له طبائعه وصفاته ومراتبه الخاصة به. إن هذا الانتظام يبدو حتى في المجتمعات البدائية، فإن لها، كما للمجتمعات المتحضرة، قيمها المنتظمة، والفرق بين مجتمع ومجتمع وبين حضارة وحضارة هو فرق في نوع النظام وترتيبه، لا في وجوده أو عدمه.

قلنا: فرق في النوع والترتيب. ذلك أن القيم بمفردها تختلف في جوهرها، والنظم التي تؤلفها تتباين في ترتيبها. وهذا الاختلاف والتباين هو الذي يحدد في النهاية مقدار ما يتمتع به المجتمع من جدارة وفضل. فاذا أردت أن تدرك أوضاع مجتمع من المجتمعات وأن تقدر رقيّة الحقيقي، تحرَّ القيم السائدة فيه وحكّها بمحك الاختبار الإنساني، وامتحن روابطها والمراتب التي تنتظم بها. وإذا كنت تعنى بتحول من التحولات الحضارية، فانظر إلى ما يحدث عنه وما يحدثه من تحول في جوهر القيم وفي انتظامها لتفهم وجهة ذلك التحول ولتستخلص خيره أو شرّه.

قلنا في ما سبق إن القيمة الإنسانية الأصيلة الشاملة التي يسعى إليها ويتميز بها

المجتمع الفاضل هي قيمة الكرامة المنبثقة من الحرية. فما هي القيم التي تتفرع منها وتعبّر عنها؟ إن كل قيمة من القيم الفرعية تتضمن إدراكاً لمفهوم من المفاهيم وإيثاراً له على غيره ورغبة في تحقيقه وتطبيقه وفي إزالة ما ينفيه أو يفسده، فهي بالتالي تتمثل بولاء معين. وهذه الولاءات جميعاً تتوافق وتتكامل في ولاء شامل هو الولاء لحرية الإنسان وكرامته. فلنحاول تعداد بعض هذه الولاءات، وتبيان ما تنطوي عليه من اختيارات أساسية وما تمثّله وتولده من قيم إيجابية وما ترفضه من «قيم» سلبية.

نبدأ أولاً **بالولاء للحقيقة**. إن المجتمع الذي لا يدرك قيمة الحقيقة، ولا يؤثرها على الباطل ولا يسعى إلى تحصيلها واستزادة قسطه منها ليس مجتمعاً حراً كريماً، وبالتالي ليس فاضلاً. ومهما تكن أسباب هذه العلّة، سواء كانت منبثقة من النفس أو مفروضة من الغير، أي سواء كانت جهلاً أو تجهيلاً، فهي علة تضعف المجتمع وتعبث فيه وتبقيه متمرغاً في أوحال العجز والتخلف والفساد. إن كلاً من الجهل والتجهيل يصدر عن «قيم» فاسدة معينة. فجهل الإنسان ينتج عن رضاه بما هو عليه، وتعلقه بمعتقدات أو أوهام يستكين لها فتمنعه من سلوك الدروب الشاقة إلى المعرفة. والتجهيل الذي يفرضه فرد مستبد أو طبقة نافذة أو دولة جائرة ينشأ عن «قيمة» التسلط التي يشتهيها كل من هؤلاء وعلى «قيمة» الاستمتاع بما يوفره التسلط والاستغلال. ولذا، فإن نهوض المجتمع وسعيه لاكتساب الصحة والفضيلة يقتضيان منه أن يتخلى عن هذه وأمثالها من «القيم» السلبية الفاسدة وأن يستبدل بها أضدادها من القيم الإيجابية الصحيحة: أن يثور على الرضى والاستكانة اللذين يؤديان إلى الجهل ويؤثر عليهما القلق والجهد الدائب لاكتساب المعرفة، وأن يقلع عن التسلط بالتجهيل ويقبل على التحرير بالتعليم والتثقيف والتنوير.

والولاء **للحقيقة** يستتبع **الولاء للصدق** والجهد للتخلص من أدران النفاق، وهي الأدران العالقة بنفس العارف المتجاهل، ذلك الذي يقول غير ما يفكر ويفعل غير ما يقول، طمعاً في ربح أو تقصياً لمصلحة أو جاه. إن هذا الاختلاف أو التناقض بين الفكر والقول والعمل هو جوهر النفاق والمخاتلة، وهو من أعصى الأمراض الاجتماعية وأشدها انتشاراً بين الخاصة والعامة، بين الطبقات الحاكمة والمحكومة، وهو يؤدي إلى انفصام بشع في شخصية الفرد وإلى فساد كريه في حياة المجتمع. وعلى عكس هذا تكون الشخصية الصادقة، فإنها شخصية موحدة في داخلها جريئة تجاه غيرها. إنها تحرص على أن تقول ما تفكر، وتفعل ما تقول، فتتغلب على ما يداخلها من تناقض أو تجزئة أو انفصام. وليس هذا التغلب أمراً هيناً، لأن النفاق أيسر من الصدق والمداهنة أسهل من المصارحة والجبن

أسلم من الجرأة. بل إن الأولى في كل من هذه النقائض هي أوفر غنماً وعائدة من الثانية، لا سيما في مجتمع تسوده «قيم» الربح و«الشطارة» والنفوذ والوجاهة. ولكنها لا تقيم، ولا تمثل، مجتمعاً فاضلاً لما تتضمنه من انتهاك للكرامة ومنافاة للحرية الأصلية.

ومن الولاءات الباعثة للكرامة **الولاء للواجب** وتقديمه على الحق. إن نسيج المجتمع يتألف من خيوط متشابكة، بعضها حقوق وبعضها واجبات. والإنسان مفطور على السعي لنيل حقوقه أكثر مما هو على الجهد لأداء واجبه. وقد تيقظ هذا الاحساس الفطري عنده في الأزمنة الحاضرة بخاصة، وازدادت حدته حتى بلغ، كما ذكرنا سابقاً، حدّ التفجر، تفجر الرغبات والأماني لتحصيل الحقوق وتحسين الأوضاع. وليس في هذا أية غضاضة، بل الغضاضة هي في الاستكانة للامتهان والذل والخضوع للقهر والتسليم بالاغتصاب. وكل تنبه لعدوان وظلم، وكل تحدٍ لهما، وكل استعادة لحق، إنما هي مكاسب لقيمة الحرية والكرامة وإثراء للحياة الإنسانية. على أنه إذا كان هذا أمراً لا يعتريه الشك ولا يأتيه الباطل، فمما لا شك فيه أيضاً أن هذا السعي يبقى ناقصاً، ومعرضاً لأن يفسد ويتعثر، إذا لم يصاحبه حرص مقابل على أداء الحق والقيام بالواجب. بل نذهب إلى أبعد من هذا فنقول إن السعي الثاني مقدَم على الأول، وذلك من وجهين: أولهما أنه شرط له ضرورة لنجاحه. فنيل حق من الحقوق لا يأتي عفواً ولا يمنح منحاً وإنما يقتضي ثمنه دأباً وأداء. أمّا الوجه الثاني، فهو أن الإنسان يرقى في سلم الكيان كلما وعى واجبه وقلق عليه، وتقدم وعيه وقلقه هذا على اهتمامه بحقوقه. وإذا كان هذا العصر يشهد ثورية مندلعة لتحصيل الحقوق، وهي ثورية جديرة بكل تأييد لاستعادة الحرية المستلبة وصون الكرامة المنتهكة، فإن سلامة الأفراد والشعوب ونموهم ورقيهم تستلزم ثورية لا تقل عمقاً واندلاعاً في المبادرة إلى القيام بالواجب. وإذا جئنا نؤكد هذه الحقيقة هنا، فلأن الثورية الأولى هي اليوم ملء العيون والأذهان، أما الثانية ـ وهي التي لا يتحقق المجتمع الحر الكريم الفاضل إلاّ بها ـ فما أقل ما نوليها حقها من التقدير والاهتمام ونتحرك لرفع لوائها والكفاح من أجلها!

وشبيه بهذا الولاء، إن لم نقل إنه هو ذاته بتعبير آخر، **الولاء للعطاء** وإيثاره على الأخذ. فالفرد يرقى بقدر ما يعطي: والداً أو معلماً أو مواطناً أو ثائراً أو حاكماً أو كائناً من كان. والمجتمع يحقق من الفضل بقدر ما تغلب فيه معاني العطاء وحوافزه على معاني الأخذ وبوادره. وقد وعى الحسّ العربي الأصيل هذه الحقيقة فجمع بين «الكرامة» و«الكرم» واشتقهما من أصل واحد. على أن الكرم لا يقتصر على بذل الأشياء المادية، بل يشمل كل نوع من أنواع العطاء. ولكم من بذل أدبي معنوي هو أعلى شأناً وأعمق أثراً

من أي عطاء مادي، بل نقول إن ذلك البذل هو المورد الذي به تغنى الأمم وترقى الحضارات.

وولاء آخر من هذا القبيل، هو **الولاء للغير** وإيثاره على الذات. وليس هذا الولاء بحاجة إلى توضيح أو تفصيل. ذلك أن نقيضه - أي إيثار الذات - هو من أعرق العلل الإنسانية إن لم يكن أصلها ومنبعها جميعاً. فهو مبعث الطمع والاستيلاء، والتسلط والاستغلال، والتنازع والتناحر. يقول مثل فرنسي: «قل لي من تعاشر، أقل لك من أنت»، ولعلّ أصحّ من هذا أن نقول: «قل لي بمن تفكر وعلى من تقلق ومن أجل من تسعى، أقل لك من أنت». فإذا كان إيثارك لذاتك متغلباً على فكرك باعثاً لقلقك وسعيك كنت نوعاً من الناس، وإذا كان إيثارك، على العكس، هو لغيرك وقلقك عليه وسعيك من أجله كنت نوعاً آخر. وما أحقر ذاك النوع وأذلّه، وما أعزّ هذا وأكرمه!

وكلما اتسعت دائرة الغير صعب هذا الولاء وارتقى. فالولاء للذات أهون من الولاء للأسرة، والولاء للأسرة أو للعشيرة أو للطائفة أيسر من الولاء للوطن، والولاء للوطن أقرب للنفس من الولاء للإنسانية. ولكن اليسر ليس سبيل الجدارة والسمو أو دليلهما. وإنما السبيل والدليل مدى ما نعزز به قضية الحرية ونثري معاني الكرامة. ومما يبسط هذا المدى امتداد الأفق واتساع الشعور واجتياز الحدود والانطلاق من دوائر الاهتمام الصغرى إلى دوائر أكبر فأكبر. ولنؤكد ما ذكرناه سابقاً من أن معنى الكرامة الإنسانية ينطلق من اعتبار الإنسان الآخر غاية لذاته لا وسيلة للاستغلال. فمن يقدم نفسه على غيره لا يلبث أن يستغل الغير ويستخدمه أداة لإرضاء شهوة أو تلبية طمع أو اقتناص مغنم. ومتى استغللت إنساناً فقد انتهكت كرامته في صميمها، واعتديت عليها اعتداء شائناً، بل انتهكت أيضاً كرامتك وابتذلت ذاتك الإنسانية. ولعلّ شر هذا لا يقل عن شر ذاك، بل يفوقه ويتعداه.

وطبيعي أن يؤدي هذا الولاء للغير إلى **إيثار التعاون**، والعزوف عن التسلط. فالتعاون نتيجة الاحترام المتبادل والشعور بالأخوة والمساواة. أمّا التسلط فهو دليل الاحتقار والامتهان والاستغلال. ولذا كان الإيثار في هذا المضمار معياراً لسلامة المجتمع أو فساده ومؤشراً لمرتبته في سلم الرقي. فالمجتمع التسلطي هو في المرتبة الدنيا من هذا السلم، وكلما خف التسلط فيه وتكاثف التعاون ارتفعت مرتبته وازدهر نتاجه وسلم من عوارض التفكك والفساد. يصدق هذا على المجتمع في ذاته كما يصدق على علاقته بالمجتمعات الأخرى، أو لنَقُل: على تكوينه الداخلي وعلى نظرته إلى غيره من المجتمعات ومعاملته لها. فالوضعان مرتبطان أحدهما بالآخر، إذ إن المجتمعات التي يتسلط فيها فرد أو فئة أو

طبقة تكون عادة مجتمعات اعتدائية طامعة في التسلط على سواها. أمّا المجتمع التعاوني في كيانه ونظامه فهو أقرب إلى التعاون والتبادل مع المجتمعات الأخرى. وهذا يدل على نفاذ القيم وشمول أثرها. فمن تعلق بقيمة ما - إيجابية كالتعاون أو سلبية كالتسلط - سرت آثارها في مختلف وجوه حياته وسائر أشكال فاعليته، ووسمته بسمتها الخاصة، إن خيراً وإن شراً.

ويصل بالولاء للغير وإيثاره على الذات **الولاء للمستقبل** وإيثاره على الحاضر. إن من حق الإنسان أن يستمتع بنعم الحاضر، ولكن ليس من حقه أن يذهب في هذا الاستمتاع إلى حدّ التفريط والتبذير، وذلك حرصاً على مصلحة الغير الذي يجب أن ينال حظه من هذه النعم. والغير ليس المواطنين وسواهم من المعاصرين فحسب، بل الأجيال القادمة أيضاً. إن الحرص على المستقبل هو الحرص على هذه الأجيال. وهذا الحرص يدعو إلى الاعتدال والاقتصاد، بل كثيراً ما يدعو إلى التقشف والحرمان الطوعي. والإنسان الذي يتخذ شعاراً له: «بعدي الطوفان» - وما أكثر من يتصرفون منا بوحي هذا الشعار! - ليس كالإنسان الذي يحسّ بمسؤولية تجاه المستقبل وأهله. فهذا يدرك انه مدين بالكثير من النعم التي يستمتع بها للأجيال الماضية: لإيثارها وجهدها وبذلها، فعليه أن يفي هذا الدين بما يؤثر ويجهد ويبذل للأجيال التالية. ولولا هذا الاهتمام بالمستقبل وأهله، الذي بدا وفعل في خلال التاريخ، لما أنشىء ولما حفظ الكثير من معالم الحضارة التي تزهو بها البشرية. فعلى الفرد أو المجتمع الذي يبغي أن يكون كريماً فاضلاً، أن يتحلى، في ما يتحلى به، بالحرص على مصلحة الخلف، وأن يروض نفسه على الحرمان والتقشف والتضحية التي يستوجبها هذا الحرص.

ويسري في هذه الولاءات كلها ويجمع بينها ولاء أصيل هو **الولاء للمسؤولية** وإيثارها على الحرية المطلقة. فالولاء للحقيقة وللصدق إنما ينشأ عن إحساس بالمسؤولية: مسؤولية الفكر أن لا يضل ولا يخادع، ومسؤولية الكلمة أن لا تعمّي ولا تماري، ومسؤولية السلوك أن لا ينحرف عن الكلمة الصادقة والفكر الملتزم. والولاء للواجب وللعطاء إنما هو رديف الشعور بالمسؤولية ونتاجه. والولاء للغير وللمستقبل وللتعاون يصدر عن تنبه الشعور بالمسؤولية تجاه الإخوة في المواطنة وفي الإنسانية، الحاضرين منهم والماضين والمقبلين.

ويناقض هذه الشعور بالمسؤولية علتان خطيرتان، تنشأ إحداهما عن العجز وضعف النفس، والأخرى عن سوء الإدراك الذي هو أيضاً ضرب من ضروب العجز. العلة الأولى هي التهرب من المسؤولية الذاتية والتمادي في إلقاء التبعة على الآخرين. فما

أكثر ما نجد أبناء المجتمع العاجز يشتكون من كل شيء إلاّ من أنفسهم، ويحملون على القوى الخارجية والنظام والحكومة والطبيعة وكل ما عداهم، ناسين أو متناسين قسطهم من المسؤولية ونصيبهم من التبعة. وغالباً ما نجد قادتهم الذين يستثيرونهم لنضال الأعداء الخارجيين يغذون هذه النزعة في نفوسهم، وهي على كل حال نزعة طبيعية في الإنسان، إذ إن تبين عيوب الغير أسهل من تبين عيوب الذات ونقد الآخرين أيسر من نقد الذات. ولكن هذه النزعة إذا استفحلت، استفحل معها قصر النظر وخداع النفس والجبن والتخاذل، وعملت على ترسيخ العجز ومضاعفة شروره في حين أن الحاجة الماسة هي إلى النهوض منه والتغلب عليه.

أما العلة الثانية، فهي تلك التي تنشد الحرية المطلقة اعتقاداً أو توهماً أنها سبيل الإزدهار، والتقدم والرقي. والواقع أن الحرية كثيراً ما تكون، ولا سيما في المجتمع المتخلف، حرية الفوضى والفساد والاستغلال وغيرها من المساوىء الفردية والوطنية. والحرية لا تنضبط، وبالتالي لا تصح، إلا بقدر ما تنشأ عن المسؤولية وتلتزمها وتنصهر في بوتقتها. فمصدر العلتين اللتين ذكرناهما هو: «اللامسؤولية». ومعالجتهما تكون بالجهد الدائب لتنمية روح الانضباط والعدالة في النظر والفكر والسلوك والتروض على استقصاء التبعة الذاتية وتحمل أعبائها. وهو طريق ضيق شاق، ولكنه الطريق الواجب اتباعه إذا أراد الفرد أن يحقق قابلياته وأراد المجتمع أن يحرز القدرة الحقيقية والكرامة الصادرة عنها، أي إذا أراد هذا وذاك أن يكونا خيّرين فاضلين.

٤ــ الثورية القيمية

نعود إلى منشأ بحثنا هذا فنذكّر بأن سبيلنا نحن العرب إلى إصلاح أوضاعنا الحاضرة وبناء مستقبلنا المرتجى هو تجهيز أنفسنا بالقدرة الذاتية. وهذه القدرة هي بشرية لا مادية، تتمثل بنوع المواطن العربي والإنسان العربي وجدارته وفاعليته، وقد وصفناها بأنها عقلية من جانب وخلقية نفسية من جانب آخر.

إننا نعيش في عصر «ثوري»، ولعلّ السنوات المقبلة لن تكون أقل ثورية من الحاضر. وإذا كانت الثورية المندلعة اليوم هي ثورية العلم والتكنولوجيا، وثورية الرغبات والمطامح، وثورية التحرر من الظلم والاستغلال، فإن ثمة حاجة لثورية أخرى هي التي تدعم «الثوريات» المذكورة وتصونها من الشطط والانحراف، نعني بها **«الثورية القيمية»**، أي التي ترفض القيم السلبية الفاسدة السارية في المجتمع وتكافحها وتسعى إلى التحرر

منها تلهفاً إلى قيم إيجابية صحيحة قد أثبتت الخبرة الإنسانية جدواها فغدت جديرة بالمستقبل القادر الكريم الفاضل الذي نتطلع إليه.

ولما كنا عرضنا في ما سبق من هذا الفصل بعض هذه القيم الإيجابية الصحيحة التي يقوم بها أي مجتمع فاضل والتي يجب أن يتسم بها المجتمع العربي المنشود، فعلينا أيضاً أن نوجه أنظارنا إلى «القيم» السلبية الفاسدة التي تسيطر على مجتمعنا الحاضر والتي تنفث فيه علل العجز والتخلف وتعيقه عن الانطلاق في ميادين القدرة والتقدم والتحرر.

بعض هذه القيم مستمدة من تراثنا العريق، وبعضها من عهود الركود والانحطاط التي سدرنا فيها طويلاً، وبعضها من العالم «المتقدم» المعاصر الذي يجتاحنا من كل صوب. ولن نحاول هنا الإحاطة بها جميعاً، بل يكفينا أن نأتي بمثال واحد لكل من هذه الصنوف. لعلّ أخطر ما ورثناه من تراثنا العريق هو «ضيق ولاءاتنا» وتأصل الفردية والعشائرية والقبلية في نفوسنا. لقد كان النظام السائد لدى الشعوب الساميّة النظام القبلي، والرابطة المسيطرة العصبية القبلية. وفيما يختص بنا نحن العرب نرى هذه العصبية عميقة الجذور متغلغلة في ثنايا الماضي المديد، بادية فاعلة لا في موطنها الجزيرة العربية فحسب، بل في كل صقع انتقل اليه العرب وبسطوا فيه سلطتهم. لقد كانت في كل بلد، قريباً كان أو بعيداً، وفي كل حقبة، قديمة كانت أو حديثة، مصدر تنازع وتناحر وتأخر. ومن الواضح أنها لم تكن تصلح للماضي، فهي أحرى بأن لا تصلح للحاضر وللمستقبل، أي لأزمان الولاءات المتسعة التي تفرض التخلي عن العصبيات الضيقة المفرقة والانصهار في البوتقة الوطنية، بل في البوتقة الإنسانية التي بدأت تفرض ذاتها على البشر أينما كانوا. لقد أكدنا العصبية القبلية لتغلغلها النافذ في تاريخنا وحضورها البارز في جوانب عريضة من حاضرنا. على أن ثمة عصبيات أخرى عريقة تسايرها، كالطائفية والبلدية والإقليمية وأمثالها مما يفرق ويقيد ويعيق الاندماج والتعاون والتآخي. إن كلاً من هذه العصبيات تمثل «قيمة» سلبية يقتضي اقتلاعها من النفوس، بالرؤية الواضحة وبالعمل الجادّ، وبسائر الوسائل المؤدية إلى خلق المواطن والإنسان العربي الصالح، الثائر على نفسه، الرافض لكل ما يوهن تحفزه لبناء قدرته الذاتية وللصمود والتقدم في الحاضر والتهيؤ لمجابهة مطالب المستقبل.

ومن «القيم» السلبية الفاسدة التي ورثناها من عهود الركود والانحطاط الحرص على السلامة بأية وسيلة ولقاء أي ثمن. فلقد مني أسلافنا في تلك العهود بقوافل متتابعة من الحكام الجائرين المستبدين كانت الحياة في ظلهم رخيصة والجهالة والحقارة والمذلة مستحوذة على السواد الأعظم من الناس. فلم يكن بد، لضمان عيش أو لنيل حظوة، من

مداورة الحكام وممالأة السائدين ومن بذل الكرامة نفاقاً ومخاتلة. وهذا كله يتجلى في بعض أمثالنا الشعبية المتوارثة، كقولهم: «من يأكل من خبز السلطان يضرب بسيفه» و«اليد التي لا تستطيع أن تقطعها، قبّلها وادعُ عليها بالكسر». إن النفاق هو وليد الذل الاجتماعي، ولكنه إذا امتدّ واستشرى ظل ينفث سمومه حتى بعد أن تزول أسبابه وتنفسح مجالات التقدم لأصحابه، فيبقى هؤلاء، مع ما أحرزوا من غنى وجاه، أذلاء النفوس مرضى القلوب. فما أحرى النفوس العربية الطامحة إلى التجدد والتجديد أن تتخلى عن هذه المفاسد الموروثة من عهود الظلام والظلم والخنوع لتنطلق في سبل النور والحرية والكرامة!

ومن «القيم» التي تجتاحنا من الحضارة المعاصرة «قيمة» الاستمتاع المادي. ولا شك في أن جماهيرنا التي ظلت قروناً طويلة محرومة من هذا الاستمتاع والتي ما تزال كثرتها تفتقر إلى أود العيش وإلى أبسط مستلزمات الصحة - لا شك في أنها حرية بأن تنهض للمطالبة بهذه الحقوق الأساسية وأن تسعى لنيلها، بل لنيل حظوظ أوفر من الكفاية والتنعم. ولكن أن يغدو التنعم غرضاً لذاته لدى الطبقات المكفية والمحظية، وأن يصبح التنافس، بل التكالب، على اغتنام وسائله والاستزادة منها وإلهاب النفوس بشهواتها شغل هذه الطبقات الشاغل، وأن يصرفها عن المتع النفسية وعن وجوه الرقي الذاتي والعطاء الوطني، فهذا أمر فائق الخطورة، لأنه يعطل تولد قيم الانضباط والبذل والتعاون والتضحية والعدل وغيرها من مقتضيات الحياة الصحيحة والبناء القومي السليم. وتعظم هذه الخطورة في مجتمعنا العربي الحاضر بسبب ضعف مناعته الخلقية الموروث من أجيال الركود السابقة، وبسبب إغراء المال الجديد المتدفق عليه من منابع الأرض، وكلاهما مبعث فساد وإفساد وتفكك وتفكيك. إن المجتمعات المتقدمة ذاتها أخذت تشكو من تفشي نزعة الاستهلاك فيها، ومن تهالك أفرادها وجماعاتها على اقتناء المصنوعات وعلى الاستمتاع المادي وعلى ابتغاء السلطة والمقام، وعلى التماس «الوصول» بأية وسيلة وعن أي طريق. إن طبقاتها الواعية أخذت ترفض هذه «القيم» وتدعو إلى تحري قيم جديدة أو العودة إلى قيم قديمة توحي بترقية ذات الإنسان.وتحرير عقله ونفسه، لا بإثارة شهواته ونهمه وتغزير مقتنياته وتوسيع سلطته على الغير. فعلينا إذن ألاّ نقع فريسة هذه «القيم» المستوردة التي تبين فسادها عند أهلها، وأن نتقصى القيم الفردية والوطنية والإنسانية - سواء في تراثنا الجليل أو في تراث غيرنا من الشعوب - التي ثبتت صحتها وفاعليتها الإيجابية كتلك التي ذكرنا عند عرضنا لمقومات المجتمع الفاضل ودلائله.

هذه بعض الأمثلة عن العلل، المختلفة الأنواع والمصادر، التي يجب تنقية مجتمعنا منها. ولن تأتي هذه التنقية بمجرد التمني، ولن يكون التخلي عن «القيم» الفاسدة وتبين القيم الجديدة والتمسك بها أمراً هيناً. إنه يتطلب بناء قدرات، وهو عمل شاق ومهمة قاسية. ولنذكر أننا عند الإشارة إلى القيم التي يتميز بها المجتمع الفاضل وجدنا أن كلاً منها ـ شأن القيم العلمية ـ أصعب من نقيضتها وأعسر منالاً. فكما أن التحقيق والتدقيق أصعب من التوهم والتصديق، والنهوض للعلم أعسر من الاستسلام للجهل، كذلك التزام الحقيقة والصدق بالنسبة إلى الانخداع بالباطل والكذب والنفاق، وتحري الواجب وبذل العطاء بالنسبة إلى الترامي على طلب الحق والانصباب على الأخذ، وإيثار الغير والمستقبل والتعاون بالنسبة إلى محبة الذات والتنعم بالحاضر والتسلط، والشعور بالمسؤولية المنضبطة بالنسبة إلى الانفلات بدافع الحرية المطلقة.

ولعل العبرة الأساسية التي نستخرجها من عرضنا في هذا الفصل وفي الفصلين السابقين هي أن أية قدرة نطمح إلى التجهّز بها لا تتكوّن الا بقدر ما نبذل لها من جهد، على اختلاف وجوه هذا الجهد وأشكاله. إنها لا تأتي من مواردنا الطبيعية مهما تزخر، ولا من أعدادنا مهما تكثر، ولا من قابلياتنا الفطرية مهما تحسن، ولا من تاريخنا الموروث مهما يعظم ويزهُ، وإنما تأتي مما ندأب ونعمل ونصنع، وما نؤدي من تكاليف وما نبذل من أثمان. هذه هي عبرة التاريخ الماضي وضريبة المستقبل الآتي.

بقيت ملاحظة أخيرة حول ما عرضنا في هذا الفصل. إن الكلام عن «المجتمع الفاضل» وعن «الفضيلة» يبدو ناشزاً في هذه الأيام. فالفضيلة قد اختفت عن العيون والأذهان أو كادت، ولم يعد ذكرها يدور على الشفاه أو يظهر في ما نقرأ أو نسمع أو ما نُدعى اليه ونستثار من أجله. بل لعل ابرازها وتأكيدها في هذه الأيام يعتبر تفكيراً رجعياً أو مضللاً. ولهذا الاتجاه الحاضر بعض ما يسوغه، وهو أن الدعوة إلى الفضيلة كثيراً ما انطلقت، ولا سيما في عصور الانحطاط، من طبقات رجعية متسلطة، فكانت دعوة كذب وخداع، غايتها تضليل الطبقات المحرومة وابقاؤها في حالتها من الجهل والذل والشقاء.

وقد يعتبر البعض أن هذه الدعوة، وإن خلصت، تدل على جهل بحقائق التاريخ وتكوين المجتمعات وتطورها. فالفضل أو الفساد عندهم ليس في الإنسان ذاته، بل في أوضاع المجتمع. والسبيل إلى الإصلاح هو تغيير هذه الأوضاع حسب سنن الاجتماع والتطور التي يؤمنون بها. الفضل أو الفساد هو في «النظام»، فإذا أبدلنا انظام لنجاري تلك السنن، سرنا في طريق التقدم وفي إنشاء المجتمع الفاضل. وكل كلام عن الفضيلة

خارج هذا المنظور يدل على ضلال أو تضليل، وفي أحسن وجوهه على جهل بطبائع الأشياء وتقديم للعرَض على الجوهر وللنتيجة على السبب.

إن هذا الاعتراض يؤدي بنا إلى ما سنتصدى له في الفصل التالي ويربط بينه وبين هذا الفصل والفصلين السابقين. فلن نجابهه الآن الا بتأكيد إيماننا بالفضائل الإنسانية العلمية والخلقية، وإيلائنا إياها أهمية جوهرية لا عرضية، وسببية لا تبعية، واعتبارنا إياها مصدر القدرات التي تصنع المواطن والإنسان والتي يجب أن يتحلى بها الشخص العربي المنشود. وبقدر ما تنصرف العيون والأذهان عن هذه الحقيقة أو تصرف عنها، تشتد الحاجة إلى تحريها وإبرازها والدفاع عنها، مهما يحتجّ المحتجون أو ينكر المنكرون.

الفصل الثالث عشر

السبل والوسائل:

إصلاح الأشخاص وإصلاح الأنظمة

١ ـ أهم الوسائل حتى العصر الحديث: إصلاح الأشخاص بالدين وبالتربية

نصل الآن إلى مسألة عصيّة، بل لعلّها أعصى المسائل، وهي: ما هي السبل التي يجب اتباعها لإنشاء المجتمع العربي العلمي الفاضل، وما هي الوسائل لبناء القدرة الذاتية التي تبعث هذا المجتمع وتصونه وتضمن تقدمه ورقيه؟

إن أيّ مجتمع يتألف من أفراد وجماعات يكوّنون عنصره البشري، ومن علاقات تقوم بينهم ومؤسسات تجسّد هذه العلاقات وتضبطها. ومجمل هذه العلاقات والمؤسسات يكوّن «بنية» المجتمع، ويعين «نظامه». وقد اعتاد علماء الاجتماع والتأريخ أن يصنّفوا المجتمعات حسب «النظام» الذي يسود علاقاتها ومؤسساتها، فثمة النظام الأبوي، والنظام الثيوقراطي، والنظام الإقطاعي، والنظام الديمقراطي، والنظام الرأسمالي، والنظام الشيوعي، وغيرها.

ومنذ ما بدأ الإنسان يفكر في أحواله ويسعى إلى تحسينها توزع نظره وهمه بين العنصر البشري، والنظام. فمن المصلحين من جعل العنصر البشري الأصل والسبب فدعا إلى العناية به وإصلاحه أولاً، على اعتبار أنه جوهر المجتمع ومادته، وأقوى عامل في تكوينه وتطويره. ومنهم، على العكس، من رأى أن النظام هو العلّة الأولى، وأن العنصر البشري هو فرع من أصل ونتيجة لسبب، فمتى صلح الأصل ـ وهو النظام ـ سلم الفرع، ومتى صحّ السبب حسنت النتيجة. وكذا الأمر في الخلل والفساد عند كلّ من الفريقين.

وقد برز من الفريق الأول الأنبياء وأتباعهم من رجال الدين وبعض الفلاسفة وأهل

التعليم والتربية، ومن الفريق الثاني فلاسفة آخرون ومفكرون وعاملون في حقول السياسة والاقتصاد والاجتماع. وآلمجال الذي اتجهت إليه دعوات الفريق الأول وانصبت فيه جهودهم هو مجال الدين من جهة، والتربية من جهة أخرى: مجال إصلاح النفوس وتثقيف العقول. أمّا مجال الفريق الآخر، فهو إصلاح النظم بتعديل مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، بالجهد التطويري حيناً وبالثورة والعنف حيناً آخر. على أن هذا التقسيم أو التصنيف لا يخلو من تبسيط. فلم يهمل أهل الفريق الأول أوضاع النظام كل الاهمال ولم يغفلوا عن شوائبه ومفاسده، بل نبهوا إليها وحذروا منها ونهوا عنها وثاروا أحياناً كثيرة عليها، ولكنهم توجهوا في المقام الأول إلى العنصر البشري وعلّموا وعملوا لإصلاحه وتنقيته وترقيته. وكذلك لم ينسَ أصحاب الموقف الثاني هذا العنصر ولم يتخطوه تخطياً تاماً، وإنما جاء اهتمامهم به متخلفاً، على درجات متفاوتة من التخلف، عن اهتمامهم بمؤسسات المجتمع وبنيته.

والواقع أن من ينظر في أحوال المجتمعات نظراً دقيقاً يجد أنه من الصعب، إن لم نقل من المستحيل، أن نفصل فصلاً تاماً بين العنصر البشري والنظام. فالمجتمع كيان عضوي يتألف منهما معاً. وقد يكون أحدهما في بعض الأحوال سبباً والآخر نتيجة، وينعكس الأمر في أحوال أخرى فيصبح ما كان نتيجة سبباً، وهكذا دواليك بارتباط وثيق وتفاعل مستديم بين هذين العاملين. والمجتمع من هذا القبيل شبيه بجسم الإنسان وبكيانه العضوي. فعناصر الجسم هي الدم والعصب والعظم، ونظامه يتألف من العروق التي يجري فيها الدم، والأنسجة التي ينتظم بها العصب، والرُبُط التي تشد العظم بعضه إلى بعض. والفساد قد يأتي من هذه أو من تلك، فإذا فسد الدم أو العصب أو العظم اختلت أجهزتها وروابطها، ومن جهة أخرى، إذا تعطلت هذه الأجهزة والروابط اعتلت العناصر وفسدت. وهكذا الأمر دوماً بينهما: اتصال وتفاعل وتأثير متبادل.

وإذا نحن ألقينا النظر على تطور التاريخ وجدنا مثل هذا الاتصال والتفاعل بين العنصر البشري والنظام. فأسباب الخلل والفساد التي انتابت المجتمعات كانت تأتي من هذا أو من ذاك أو منهما معاً، أي مما يغشى العقول من جهل وما تضطرب به النفوس من أهواء وشهوات وأطماع، ومما ينتاب الأنظمة من قسر وظلم ومن هلهلة وفساد. ومن طبيعة كلّ من هذين العاملين السلبيين أن يؤدي إلى الآخر فيضخم علّته ويوسع أثره. وكذلك الأمر في التقدم والرقي، فقد كانا يحصلان إمّا من تنقية العقول والنفوس من شوائبها، وإما من تعديل الأنظمة وإصلاحها، وكان كلّ من هذين الجهدين الإيجابيين يدعم قرينه ويزيد فعله متانة وانتشاراً.

ولنحاول الآن أن نعرض بإيجاز كلي هذين الجهدين الإصلاحيين خلال التاريخ. لقد كان إصلاح الأشخاص يتخذ سبيلين رئيسيين: الدين، والتربية. أما إصلاح الأنظمة، فقد كان سبيله السعي إلى تغييرها لما هو أفضل بالدعوات الفكرية وبالحركات السياسية والاجتماعية وبالإجراءات الدستورية والقانونية وبالثورات الشعبية وغيرها. ولكن، قبل أن نبدأ هذا العرض، يحسن بنا أن نعّرف مقصودنا من التعابير المختلفة التي سنستعملها لأداء المعنى الأساسي الذي يدور عليه هذا الفصل والفصل التالي. سوف نتكلم عن «التغيير» و«التبديل» و«التطوير» و«التعديل» و«الإصلاح». فعندما نورد أيّاً من التعابير الأربعة الأولى، لا نقصد به أي تغيير، بل نعني التغيير الذي يؤدي إلى الإصلاح والتحسين أو الذي يعتقد أصحابه أنه يؤدي إلى ذلك. ولذلك ننعت أحياناً هذا اللفظ فنقول «التغيير الإصلاحي». ولكن سواء نعتنا أو لم ننعت، فمقصودنا واحد وهو ما ذكرنا. ذلك أنه يجب أن نذكر أننا نتطرق إلى هذا البحث عن السبل والوسائل في نطاق تحرّينا للمجتمع الفاضل، وللمجتمع العربي الفاضل بوجه خاص. كما يجب أن نذكر أيضاً أن تطلعات شعوب اليوم وجهودها تهدف إلى هذا النوع من التغيير، وإن لم تكن هذه التطلعات، والجهود والتضحيات التي تستثيرها، تؤدي دوماً إلى الإصلاح المنشود. ولكن أيّاً كان اللفظ الذي نلجأ إليه والذي قد يفرضه سياق البحث، فالمهم ملاحظته أن ثمة أسلوبين للتغيير الذي نتكلم عنه: أسلوباً تدريجياً تطويرياً، وأسلوباً ثورياً. ولعل اللفظ الأقرب إلى تأدية معنى الأسلوب الأول هو «التعديل»، بمعنى التقويم لتحقيق العدل. أما اللفظ الذي سنستخدمه للتعبير عن الأسلوب الثاني، فهو «التبديل». وكلاهما يندرجان تحت «الإصلاح»، وكلاهما في نظرنا ينطبقان على الأشخاص وعلى الأنظمة. فالإيمان قد يصلح الشخص إصلاحاً متدرجاً «فيعدّل» صفاته ومواقفه، وإذا جاء عميقاً عنيفاً متملكاً للشخصية بكاملها فقد «يبدّله» تبديلاً جذرياً ويجعله مختلفاً اختلافاً جوهرياً عما كان عليه. والنظام قد «يُطوّر» أو «يعدّل» بالجهد الدائب المستمر، أو قد «يبدّل» نظاماً آخر بالعنف والثورة. ومن الملاحظ أن التبديل الثوري يستهدف في أيامنا الأنظمة، وقلما يستهدف الأشخاص. ونحن نقول إنه خليق بأن يتناول هؤلاء أيضاً، بل لعلّ هذا التبديل الثوري للإنسان أضحى في أزمتنا المضطربة الحاجة الأوليّة والفرض الملح.

لقد كان الجهد لإصلاح الأشخاص أسبق في التاريخ من الجهد لإصلاح الأنظمة. فمع أن بعض الملوك والأباطرة والقواد الذين تسلموا الحكم في العصور السالفة ادعوا أنهم جاءوا لإصلاح شؤون شعوبهم، أو أنهم صنائع الآلهة أو الأقدار للقيام بهذا الإصلاح، فإن هذا لم يكن على الغالب هدفهم أو نتاجهم. وإذا حصل في بعض

الأحوال، فقد جاء متقطعاً لا يكوّن خطاً متصلاً يمكننا أن نعتبره مجرى من مجاري التاريخ القديم أو الوسيط. ولئن تكن حدثت في العصور القديمة بعض ممارسات ديمقراطية وشعبية وبعض محاولات سياسية لتطوير النظم وإصلاحها - وأهمها ما قام في «المدينة» اليونانية وفي «الجمهورية» الرومانية - فإن هذه الممارسات أو المحاولات، على ما خلّفت من أثر في الأنظمة الغربية، تبقى ضئيلة، سواء من حيث النطاق أو العمق أو الفاعلية، بالنسبة للموجة العارمة الهادفة إلى تغيير الأنظمة التي بدأت في مطلع العصر الحديث وما فتئت تزداد سعة وهياجاً، بحيث إنها اصبحت سمة بارزة من سمات هذا العصر وطابعاً مميزاً لتطلعات شعوبه وجهودها في سبيل الإصلاح.

أما الطابع الغالب على التطلعات والجهود في القرون القديمة والوسيطة، فقد كان الطابع الديني، المنصب أصلاً على إصلاح الأشخاص. فنحن نرى في مختلف المجتمعات الكهنة والأنبياء والرسل والمؤمنين والمبشرين ينهضون لينذروا الناس بغضب الآلهة أو الإله الواحد إذا هم اتبعوا مسالك الشر والفساد وتمادوا في غيهم وطغيانهم. وكانت دعواتهم في مراحلها الأولى تتصف بالتخويف والتهويل من ناحية، وبالإغراء والتشويق من ناحية ثانية. فالإله أو الله يغضب ويقتص وينتقم، والبشر مدعوون إلى نبذ الشر والإقبال على الخير خوفاً من غضبه ونقمته واستجلاباً لمرضاته. ثم ارتقى مفهوم القدرة الإلهية فغدت تتصف بالعدالة والرحمة والعناية وسواها من القيم السنية التي تطلع إليها البشر. وتوجهت الدعوات إلى الإيمان به تعالى واتباع أقواله ووصاياه وإلى معاملة البشر بعضهم بعضاً بالعدل والرأفة والمحبة، لأنهم إخوة بانتسابهم جميعاً إليه ولأن هذه الصفات هي صفاته التي تعكسها تعاليمه وأوامره ونواهيه. فمن أطاع هذه الأوامر والنواهي نال الثواب في الدنيا والآخرة، ومن خالف وضل استحق العقاب في هذه وتلك، والثواب والعقاب في الآخرة أبلغ وأبقى. بل هو أبدي لا يتحول ولا يزول.

ومهما يكن اللون الغالب على هذه الدعوات الدينية: أهو الإغراء والتخويف والوعد والوعيد، أم الاستثارة العميقة لأنبل الأحاسيس الإنسانية، فإن وجهتها الأساسية كانت إلى العنصر البشري ذاته. أمّا إصلاح الأوضاع البشرية، فيأتي عن طريق تطهير النفوس من رذائلها، وتنمية بذور الفضائل فيها، بإطاعة المشيئة الإلهية والخضوع لأحكامها. إن هذه الدعوات لم تُعنَ أولاً بالنظم القائمة ولم تقم في سبيل تبديلها أو تعديلها. فالكهنة في العصور القديمة لم يكونوا من دعاة هذا التبديل أو التعديل. إنهم كانوا، على العكس، من حماة الأنظمة ومناصريها، تأكيداً لنفوذهم وسيطرتهم، وتأييداً لنفوذ الحكام والقادة العسكريين الذين كان الكهنة يخدمونهم أو يحالفونهم. فلما جاء

الأنبياء لم يغب تبديل النظم والأوضاع عن أذهانهم، بل لعل جوهر رسالاتهم كان خلق مجتمع فاضل يختلف جذرياً عن المجتمع السائد. فموسى توخى إنقاذ شعبه من الأسر ومكافحة علله ليصبح خليقاً بدخول «أرض الميعاد»، والمسيح ثار على الكتبة والفريسيين وغيرهم من ذوي السلطة ودعا إلى «ملكوت الله» على الأرض، ومحمد جاء بصورة جديدة لمجتمعه، صورة «الأمة» الإسلامية الواحدة التي تنصهر فيها العصبيات القبلية وتتبدل مراكز القيادة ومواقع الأثر. ولكن السبيل المباشر والمرتجى عندهم جميعاً كان سبيل إصلاح النفوس، والتخلي عن الرذائل والتحلي بالفضائل. ومثل هذا كان شأن أديان عالمية أخرى، كالبوذية التي ذهبت في هذا السبيل المختار إلى أبعد مما ذهبت إليه أية ديانة أخرى، فرسمت نهجاً محدداً صارماً لإصلاح النفس ونبذ الشهوات، ينتهي عبر مقامات من الزهد والفقر والتجرد والتأمل، إلى «فناء» ذات الإنسان الصغرى في ذات العالم الكبرى، فناء يتحقق به كمال النفس وسعادتها القصوى.

ولئن اجتذبت الأوضاع القائمة نظر بعض رجال الدين، سلطات أو أفراداً، فنهضوا لمحاربة فسادها بالدعوة إلى تبديلها وثاروا على الظلم ونظموا الحركات الإصلاحية، أو انفصلوا عن الأوضاع القائمة وحاولوا إقامة أوضاع أو نظم أو مجتمعات جديدة - كما فعل لوثر مثلاً بوضع أسس المجتمع البروتستانتي أو كما فعلت بعض الطوائف البروتستانتية المضطهدة بالنزوح إلى أميركا لإنشاء مجتمع تتمتع فيه بحريتها وتصوغه حسب عقائدها - فإن المجرى الرئيسي لرجال الدين كان إلى سنين قليلة، مجرى الإصلاح النفسي وتقديم العنصر البشري على النظام. أمّا عندما كانت حمية الإيمان والدعوات الدينية تخبو ويتربع رجال الأديان ومؤسساتها وقياداتها على سدة السيادة، فلم يعد أمر هؤلاء يقتصر على إهمال العناية بالنظم وبتبديلها، بل أصبحوا من دعائم بقائها وتثبيتها حفظاً لمصالحهم ولمصالح حلفائهم من أرباب السلطة. هكذا كان رجال الكنيسة في أواخر العصور القديمة وفي العصور الوسطى حلفاء الأباطرة والملوك والأمراء وأتباعاً لهم، وإن هم خاصموهم، كما حدث بين الباباوات والأباطرة، فهو خصام على النفوذ والحكم والسيطرة، لا من أجل التحرير والإصلاح. وهكذا نراهم أيضاً يحالفون رجال الإقطاع ويساندونهم، وعندما انتقلت السلطة من هؤلاء إلى التجار والصناع والرأسماليين، تحولت محالفة رجال الدين إليهم، فسندوا أنظمتهم ومؤسساتهم بالتعليم والتبشير والممارسة. ومن هنا يمكننا القول بوجه عام إن اتجاهات رجال الدين ومساعيهم في المجتمع الغربي كانت - بعد الهبّة الأولى - ترمي إلى المحافظة والاستقرار ومساندة ذوي السلطة والنفوذ، إمّا إيماناً مخلصاً من جانبهم بأن سبيلهم المختار هو تبديل

النفوس الذي به يحصل تبديل النظم، وإمّا اعتقاداً أن هذه النظم تمثل مشيئة الله التي يجب الرضوخ لها، وامّا - وهو الأغلب في عصور الاستقرار ثم الانحطاط - حرصاً على مصالحهم القائمة وتمكيناً لسيادتهم ونفوذهم أفراداً ومجموعاً.

وكذلك كان الأمر في المجتمع الإسلامي. فلقد كان «العلماء» من رجال العلم أو التعليم أو القضاء أو الإدارة أو سوى ذلك تابعين بوجه عام لرجال السلطة، من خلفاء وملوك وقوّاد، يدورون في أفلاكهم ويخدمون أغراضهم، ولم يخل الأمر - في عصور النهضة والعز - من علماء جابهوا السلطات القائمة فتجرأوا على الخلفاء وغيرهم من الحكام وحذروهم ونهوهم ودعوا إلى التغيير والإصلاح ووضعوا حدوداً للتعديات والمظالم، ولكنّ الاتجاه كان في الأعم الأغلب إلى المحافظة على الأوضاع وتأييد أرباب الحكم وإلى صيانة نفوذ العلماء أنفسهم ومصالحهم أفراداً وطبقة. وعندما تدهورت الخلافة وآل الأمر إلى أصحاب السلطة العسكرية من ملوك وقواد ومماليك، قوي التحالف بين الفريقين، رجال السيف ورجال القلم (والعلماء منهم خاصة)، فاستعان الأولون بالآخرين في الحكم وفي السيطرة على الجماهير، وتحالف الفريقان وتقاسما النفوذ والنعم - كل ذلك على حساب الشعب المرهق المحروم الذي لم يكن له من هذه الخيرات أيّ نصيب إلا ما كان يتصدق به هؤلاء المسيطرون. فكان هذا الوضع من أهم الأسباب لجمود الحضارة العربية الإسلامية وانحطاطها.

ولسنا نخال أن مواقف رجال الدين في المجتمعات الأخرى كانت تختلف في جوهرها عن موقف أمثالهم في المجتمع الغربي المسيحي والمجتمع العربي الإسلامي. ولكن مع هذا، وعلى الرغم من هذه النقائص والانتكاسات، لا بد من الإقرار بأن الدين كان، إلى مطلع العصر الحديث، أقوى عوامل التغيير وأبين السبل التي كانت تتطلع اليها وتسلكها الشعوب لتحقيق المجتمع الفاضل.

هذا شأن الدين. أما شأن التربية (وهي السبيل الرئيسي الآخر للتغيير بواسطة الأشخاص)، فلعله كان أقلّ واضأل في العصور القديمة والوسيطة مما كان شأن الدين من هذا القبيل. وذلك لأسباب **ثلاثة: أولها** أن التربية (والأحرى أن نقول «التعليم» لأن مفهوم التربية بمعناه الواسع لم يكن قد نشأ أو انتشر عند ذاك) كانت محصورة في أقلية محدودة، فلم يكن للمجتمعات القديمة والوسيطة وسائل تعميم التعليم التي استحدثت في الغرب إثر الثورة الصناعية والتي تكتسح عالم اليوم. يضاف إلى ذلك أن هذه الأقلية الضئيلة كانت تحرص على تقييد انتشار المعرفة حفظاً لامتيازات أصحابها ومصالحهم،

وكثيراً ما كان يتوارثها الأبناء عن الآباء فتبقى محصورة في أسر وأوساط ضيقة لا تتعداها. وهذا نقيض حال الدين الذي كان ينبث ويُبث في جماهير الناس يحمله الدعاة والمبشرون وترعاه أو تفرضه السلطات الحاكمة من دينية أو مدنية. أما السبب **الثاني** فهو أن الفئة الضئيلة المتعلمة كانت بطبيعتها محافظة ومتعلقة بالماضي. ذلك أنّ إحدى وظائفها الأساسية كانت العناية بتراث الآباء والأجداد، من أدب ودين وما كان يدعى علماً في تلك الأيام. فالكهنة أو العلماء أو الأدباء كانوا يُعتبرون ويعتبرون أنفسهم حفظة التراث وحماته ونقلته، وفي أحيان كثيرة كانوا هم الوحيدين القادرين على قراءة لغة التراث وفك طلاسمه. فلا عجب، وهذه نظرتهم الغالبة، ألاّ نجدهم من رواد المستقبل ومن دعاة التغيير. والسبب **الثالث** لاتجاههم هذا هو أن الملوك والحكام كانوا يستخدمونهم لإدارة الدولة، كما كانوا يستخدمون رجال الدين، وغالباً ما كان هذان الفريقان يؤلفان طبقة واحدة. ومن هذه الطبقة كان القضاة والكتاب والمشرفون على الأراضي والأموال وعلى السجلات والمراسلات والأخبار، وبواسطتها كان أرباب السلطة الحربية أو المدنية يحكمون الشعب ويتحكمون به. فمن الطبيعي إذن أن يكون «أهل القلم» من دعائم الأنظمة القائمة حفاظاً عليها وعلى منزلتهم ومصالحهم فيها.

وخلاصة القول إن التعليم كان طيلة قرون عدة حتى مطلع العصر الحديث قليل الشأن في إحداث التغيير لأنه لم يكن يهدف إلى تغيير النظم ولأن أثره حتى في تغيير الأشخاص كان محدوداً سواء من حيث العدد والنطاق أو من حيث المحتوى والاتجاه. ولا يخلو هذا الحكم من استثناءات، وهي استثناءات هامة جداً في تاريخ الحضارة البشرية. وأهمها أثراً في هذه الحضارة ما حدث عند الإغريق، لا سيما في الجهود التعليمية التي قام بها سقراط وأفلاطون وأرسطو وفي الحلقات والمؤسسات التي ضمت تلامذتهم وأتباعهم. فلا شك أن هذا التعليم الهادف إلى تحري الحقيقة في شؤون الطبيعة والإنسان وإلى ترويض العقل على محاولة كشفها والتقيد بها وتنظيم معرفتنا لها ـ لا شك أن هذا التعليم (وما صحبه وما نتج عنه من منجزات أدبية ومكاسب فكرية) قد بدل العقول وأيقظ النفوس وكان من أهم مباعث التبديل والإحياء في العصور التالية. فما كان للحضارة الحديثة أن تقوم وأن تتخذ الشكل الذي اتخذته لولا هذا التراث الفكري التعليمي ـ بأوسع معاني التعليم ـ الذي انحدر من هؤلاء القادة ومن أتباعهم والذي أخصب وفعل وانتشر جيلاً بعد جيل. ومن المعلوم أن هذا التراث قد اتصل بالتراث الديني وتفاعل وإياه، فتكوّن من حصيلة هذا الاتصال لبّ حضارة القرون الوسطى في الشرق الإسلامي والغرب المسيحي.

٢ـ التحول إلى إصلاح الأنظمة في العصر الحديث

تلك كانت عوامل التغيير والإصلاح إلى مطلع العصر الحديث: الدين من جهة والتعليم من جهة أخرى، وكلاهما، كما قلنا، يهدفان مبدئياً إلى تغيير الأشخاص. أمّا التغيير عن طريق تبديل الأنظمة فقد كان مظهراه الرئيسيان قيام الكنيسة في العالم المسيحي والخلافة في العالم الإسلامي. وكان ظهور هذين النظامين نتيجة ثورتين مبعثهما الدين. ولئن تكن هاتان الحركتان قد اتجهتا إلى بعث النفوس أولاً، فان كلاً منهما لم تلبث، شأن أمثالهما في المجتمعات الأخرى، أن تجسدت بنظام خاص بها: إحداهما بنظام الكنيسة، والأخرى بنظام الأمة والخلافة. ذلك أنه لا سبيل، كما أكدنا في ما سبق، إلى عزل النفوس والأشخاص عن النظام الذي يربطهم، والعكس بالعكس. فلا أشخاص بلا نظام، ولا نظام بلا أشخاص. على أن النظامين المذكورين، اللذين انطلقا تبديليين ثوريين، سارا فيما بعد ـ كغيرهما من الأنظمة التاريخية ـ نحو الاستقرار والمحافظة، ولم يطل بهما الزمن حتى تجمدا وأخذا يلقيان بوزنهما الثقيل على محاولات التبديل والتجديد. لقد قامت في داخل كل منهما قبل العصر الحديث حركات تبديلية وتجديدية، ولكن السلطة المركزة والتقليد المتسلط كانا يعملان على قمع هذه الحركات أو حصرها في نطاق محدود. وهذا يتبين من تاريخ الفرق السياسية والدينية والمذاهب الفقهية والحركات الفكرية في الإسلام، ومن تاريخ الطوائف المنشقة والحركات الإصلاحية والتطلعات العلمية في المسيحية، خلال القرون الوسطى في الشرق والغرب. وليس هذا فحسب، بل إن بعض الفرق أو الطوائف التي كانت في بدء ظهورها تمثل التبديل والتجديد انتهت هي أيضاً إلى المحافظة، وأصبحت قوى ضاغطة على المحاولات التحريرية التي كانت تنبعث في داخلها بين آن وآخر.

والواقع ان الدعوة إلى الإصلاح عن طريق تبديل الأنظمة لم تنشط ولم تؤتِ نتائج مرموقة إلاّ منذ مطلع العصرالحديث، وذلك بفعل تطورات موضوعية تضافرت على خلق مناخ جديد للتغيير. وقد أشرنا إلى هذه التطورات وإلى نتائجها في سياق هذا الكتاب، ونكتفي هنا بالتركيز على **نتيجتين اثنتين** كانتا، مجتمعتين، العامل الغالب في إشاعة هذا المناخ الجديد، **أولاهما** تيقظ وعي الإنسان الحديث لإمكان التغيير وضرورته. فلقد كان المناخ العام السائد في العصور القديمة والوسيطة هو مناخ الخضوع والاستسلام: الخضوع لقدرة بشرية أو إلهية أو لقدر محتوم. وقد أشاع أرباب السلطة هذا المناخ تأييداً لسلطتهم، وعززه رجال الدين بتعاليمهم الاستسلامية وبتوجيههم أنظار الناس واهتماماتهم إلى الدار الآخرة وتقليلهم من شأن الدار الدنيا، بل بذهاب الكثيرين منهم

إلى اعتبار الحرمان والعذاب في هذه الدنيا الزائلة سبيل النعمة والسعادة في الآخرة الباقية. ثم جاءت التطورات الجديدة، التي بدأت تظهر وتفعل فعلها بظهور العصر الحديث، فأخذت تزعزع هذا الاعتقاد السائد وتحوّل الأنظار من الآخرة إلى الدنيا، وتثير الشكوك في حتمية النظم والأوضاع القائمة وتوقظ العزائم على تبديلها. أما النتيجة الثانية للتطورات المتتالية التي حدثت بقيام هذا العصر، بل التي أحدثت هذا العصر، فهي تكوّن القدرة المادية والفكرية على التغيير، وذلك باتساع التجارة وتمركز المدن وظهور الطبقات الوسطى وبروز العقلانية ونشاط العلم وتقدم التقنية وانتشارها في الثورة الصناعية. إن هذه التطورات أخذت تضع في يد الإنسان الناهض وسائل فعالة لإحداث التغييرات المنشودة. فإذا هو يستطيع أن يثور على مراكز القوى الطاغية، من إقطاعية ودينية وملكية، ويتغلب عليها ويتحرر منها، وأن يبني المعامل والمنشآت لسد حاجاته وإغناء أسباب عيشه وتقوية طاقاته في الحرب والسلم، وأن يوفر من الثروة المحصلة ما يمكن صرفه لنشر التعليم ولرعاية العلم والأدب والثقافة. وبهذا وبغيره أصبح أكثر قدرة على إنجاز التغيير في أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهكذا اجتمع الوعي المتيقظ لإمكان التغيير وضرورته، والقدرة على هذا التغيير، فتحركت الحياة الإنسانية من جمودها، وسرت الدينامية في عروقها، فاذا العصر الحديث يموج بالتطورات والاضطرابات، الإيجابية منها والسلبية، ويخبرُ تحولات متتابعة في الأوضاع والنظم. وكان من طبيعة كل من هاتين الظاهرتين (وعي الناس لإمكان التغير، وقدرتهم عليه) أن تنمو وتتسع بمفردها وبالتفاعل وصاحبتها. فكل تيقظ جديد للوعي يستحث طلب القدرة، وكل قدرة جديدة تستثير مزيداً من الوعي، وهكذا بتصاعد وتضافر مستمرين إلى أن بلغ الأمر في الأيام المعاصرة حالة التفجر، تفجر الرغبات والمطامح الإنسانية من جهة، وتفجر الطاقات لتحقيقها بالعمل والنضال من جهة أخرى. وقد نتج عن هذا كله أن أخذت الأنظار تتجه اتجاهاً مطرداً إلى تغيير النظم، وطفق الشعور يقوى بأنه الوسيلة الفعالة للإصلاح المبتغى. فقامت الحركات التحريرية، التدريجية منها والثورية، تسعى إلى إزالة الظلم وتحصيل الحقوق، بتعديل النظم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو بتبديلها، وجاءت المكاسب التي أحرزتها تعزز الشعور النامي بأن هذا أو ذاك هو سبيل الإصلاح. وبلغ هذا الشعور أوجه في الماركسية، فكانت، بعقيدتها النظرية وتطبيقها العملي، أشد هذه الحركات التحريرية تأكيداً لأولوية النظام، وإيماناً بأن الكفاح الثوري لتغييره هو منطق التاريخ ومنهج التقدم. أمّا الحركات التغييرية الإصلاحية الأخرى، «الديمقراطية» أو «الليبرالية»، فإنها، بالإضافة إلى إيثارها النهج التدريجي التطويري (أو لعلها بسبب هذا الإيثار)، ما زالت تفسح مجالاً، يختلف سعة وشكلاً وأهمية، للإيمان بتغيير الأشخاص، وللأثر المباشر الذي له،

عن طريق التربية أو عن طريق الدين، في إحداث التبدلات الإصلاحية المنشودة.

ومن هنا نرى أن الحال قد انعكست في القرون الحديثة والمعاصرة عما كانت عليه القرون القديمة والوسيطة. ففي حين كان للدين في نظر أهل تلك القرون المقام الأول وكان له فعلاً الأثر الأقوى في إحداث التغييرات المرتجاة، أصبح هذا المقام والأثر اليوم للسعي إلى تعديل الأنظمة أو تبديلها، وللجهد التربوي الذي غدا السبيل المفضل والمعمم للتغيير بواسطة الأشخاص وطغى على ما كان للدين من منزلة وفعل في هذا النطاق.

٣ــ الدين والتربية: أثرهما الإيجابي، وحدودهما الذاتية، والأعراض التي تنتابهما

لقد حان الوقت الآن، بعد هذا الاستعراض التأريخي، للتصدي لهذه الوسائل الثلاث للتغيير: الدين، والتربية، وإصلاح النظم، ولتقييم أثر كل منها وحدوده، ولا سيما في هذه المرحلة من التاريخ التي تنشط فيها الشعوب لتحسين أوضاعها والتحرر من قيودها وأعبائها والاندفاع في سبل التقدم والرقي.

لا جدال في أن تغيير الأشخاص بالتربية والدين هو شرط جوهري لإحداث أي إصلاح مجتمعي مرغوب فيه. وذلك من وجهين: غاية هذا الإصلاح، ووسيلته. الغاية هي البشر بالذات، هي تحقيق كرامتهم المنبثقة من تحررهم (تحررهم من قيود الطبيعة وقيود الغير وقيود الذات). فما معنى أي نظام وما فضله، إذا لم يؤد إلى ترقية الأشخاص الذين يتألف منهم، وإذا لم يحقق لهم حظوظاً من الكرامة الذاتية والرقي الإنساني؟ إن قيمة أي نظام تتحدد بهذا الحدّ وتقاس بهذا المقياس. هذا من حيث الغاية، أما من حيث الوسيلة، فإن الأشخاص هم الذين يصدر عنهم، آخر الأمر، التغيير والتبديل. إن الآلة وسيلة فعّالة للتغيير المادي والإنساني. ولكن وراء الآلة ثمة الإنسان الذي تصورها واصطنعها، والذي يستعملها. وأثر الآلة ـ حجمه ونوعه وخيره أو شره ـ تابع لنوع الإنسان المتصور والصانع والمستعمل. إن هذا القول لا ينكر دور العلاقات التي يقيمها الأشخاص بعضهم ببعض، والمؤسسات والأنظمة التي ينشئونها، في إحداث التغيير أو منعه وفي تسريعه أو تعويقه، ولكن الإقرار بهذا الدور يجب ألاّ ينفي الإقرار بالدور الموازي ـ بل لعله الدور المتقدم ـ الذي يقوم به الأشخاص أنفسهم، ويجب بالتالي ألاّ يعطل أو يعيق السعي إلى تنمية طاقاتهم العقلية وإغناء قدراتهم الذاتية.

لنتناول الآن الدين والتربية على حدة، ولنحاول تبين ما لكل منهما من أثر إيجابي في المجال الذي نتحدث عنه. إن للدين **آثاره** الجمّة، نبرز منها هنا **اثنين**: **الأول** إصلاح

النفوس ذاتها بما يثير الدين فيها من تطلعات إلى المثل العليا، وبما ينميه من فضائل الإيمان والصدق والمحبة والتضحية، وبما يبعثه من جهد للتحرر من أهواء الذات وشهواتها وأطماعها. ولسنا نحتاج إلى دليل على هذا، فان التاريخ مليء بالشواهد على القمم الإنسانية التي ارتقى اليها أفراد من مختلف المجتمعات بفضل جهادهم النفسي الداخلي وما أحرزوا في ارتقائهم من قيم الصلاح والفضيلة والقداسة، التي ما زالت مناراً للإنسانية ومصدراً لقلقها وانتفاضها وتحررها ورمزاً لما يستطيع الإنسان أن يكون، بل لما يجب أن يكون. ولئن لم يكن باستطاعة الناس جميعاً أن يصعدوا إلى هذه القمم، فإن ما يحدثه الدين في نفوسهم من تهذيب وتحرير وما يهيئه لهم من صلاح ذاتي هو كسب لنضال مجتمعاتهم ونضال الإنسانية جمعاء في سبيل التغيير والتقدم. ولقد نطالَب هنا بأن نعرّف مقصودنا من الدين. فالأديان تختلف في معتقداتها واتجاهاتها، وكل منها قد مرّ في أطوار تباينت فيها محتوياته وأشكاله وآثاره. على أننا نعتقد أن جوهر رسالاتها جميعاً يمكن تلخيصه بحقائق ثلاث تبينتها وعملت على تبيينها وتطبيقها بأشكال متعددة وبدرجات مختلفة. هذه الحقائق الثلاث هي: الأخوة الإنسانية المستمدة من كون البشر جميعاً من تراب واحد ومن خلق مبدع واحد، وإصلاح النفس كشرط أولي لتحقيق أي إصلاح آخر، وإيثار «الغير» على «الذات». ولا ينكر أن هذه الحقائق يمكن أن يتوصل إلى بعضها أو إليها كلها عن طرق أخرى غير الدين. ولكن الدين كان في الواقع سبيلاً هاماً، وفي مراحل مديدة أهم سبيل، لصوغها ونشرها، وقد خلّف تراثاً ضخماً في هذا المضمار يحسن بالعاملين في سبيل التغيير الإصلاحي أن يستوحوه ويمتلكوه ويغنوا جهودهم بمدده.

أما الأثر الإيجابي **الثاني** للدين فهو أنه، بتوكيده الأخوة الإنسانية وبتوجيهه النظر والاهتمام إلى «الغير» بدلاً من «الذات»، تعدى الإصلاح الشخصي إلى الإصلاح المجتمعي. ذلك أن الحدب على الغير، ولا سيما المحرومين منهم، كان مطلباً جوهرياً من مطالب الدعوات الدينية، وحافزاً قوياً على إنشاء ذلك الحشد الضخم من الهيئات والمؤسسات الاجتماعية التي رعتها الأديان المختلفة للعناية بالفقير والمريض والجاهل وسواهم من المحرومين. ومهما نحاول في هذه الأيام أن نصرف اهتمامنا عن هذه المؤسسات لنلقي المهمة التي كانت تقوم بها على عاتق الدولة، فإننا لا نستطيع أن ننكر الخدمات الجليلة التي صدرت عنها خلال التاريخ سواء في الإصلاح الاجتماعي ذاته أو في إيقاظ الضمائر الإنسانية لضرورته. وكذلك كان شأن الانتفاضات والتحركات الدينية، وما جلبت من مكاسب تحريرية للعبيد ولغير العبيد من طبقات الناس المقهورة أو

المستعبدة. بل إننا إذا أمعنا النظر وجدنا أن الحركات الإصلاحية والتحررية التي قامت في العصر الحديث تحت ألوية أخرى غير لواء الدين قد تغذت، واعية أو غير واعية، بروح الدين وتراثه، وأن الدعوات المختلفة إلى الحرية والعدالة والأخوة والمساواة لم تكن لتقوم، أو لتقوم على النحو الذي قامت عليه، لولا تأثرها البالغ بما تبينته الأديان وبينته وبشرت به من هذه المعاني الإنسانية.

لنتقدم الآن إلى التربية. وقبل أن نلج بابها لنذكر أننا لا نحصرها في نطاقها التقليدي، أي المدرسي والجامعي فحسب، بل نطلقها على جميع السبل والوسائل التي تحدث بها توعية الأذهان وإيقاظ العقول في داخل المؤسسات التربوية التقليدية، أو في خارجها كالكتب والصحف والإذاعة والتلفزيون وسائر وسائل الإعلام، وكالجهود التي يبذلها المفكرون والأدباء والهيئات السياسية والدينية والاجتماعية وسواها. فالتربية اليوم أصبحت قضية جماهيرية، والتقدم التقني والاجتماعي المعاصر قد عدّد الوسائل التي تسري فيها. وغدت هذه الوسائل بما لها من عمق نفاذ وسعة انتشار أقوى أثراً من التربية التقليدية في التنبيه والتوعية والتحريك، أي في إيقاظ الرغبات والسعي إلى تحقيقها وتوليد الطاقات على هذا التحقيق.

إن للتربية بمعناها الشامل هذا أثراً إيجابياً مزدوجاً مشابهاً لأثر الدين. فهي، من ناحية، تصلح الأشخاص بتحريرهم من الوهم والجهل، وبتزويدهم بالملكات العقلية والفنية والخلقية لتحري الحقيقة وتطبيقها، وبتنمية طاقاتهم عامة لإحداث التغيير المرجو. فلا شك في أن الشخص الذي تكون التربية الصحيحة قد فعلت فيه فعلها هو أصلح من الشخص الجاهل سواء برقيه الذاتي أو بمقدرته الفعلية. ولا شك كذلك في أن ما تقدمه التربية للمجتمع من أشخاص قد نالوا حظوظاً من الرقي الذاتي والمقدرة الفعلية هو غنم له وإثراء لكفاءاته في حقلي الصلاح والإصلاح. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فإن التربية بتفتيحها للعقل وتنويرها للذهن تكشف للمرء عورات مجتمعه والمجتمع الإنساني عامة وما يشوبهما من مفاسد وما يقوم فيهما من قهر وظلم وعدوان. لقد كان للتربية بفعلها النافذ المنتشر في الأذهان والنفوس، وبما حفظته ونقلته من تراث المفكرين الذين عنوا بشؤون العقل والأدباء والفنانين الذين رادوا مجاهل النفس، أثر شبيه بأثر الدين في إجلاء قيمة الإنسان الذاتية وكرامته، وبالتالي في الدعوات والحركات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الثورية منها وغير الثورية، لإعلان الحقوق الوطنية والإنسانية وصيانتها وتحصيل المكاسب في مجالاتها.

هي ذي إذن بعض الآثار الإيجابية للدين وللتربية في التغيير الإصلاحي، ولكنَّ

لهذه الآثار حدوداً، منها ما يتصل بهما بالذات، ومنها ما يبرز عندما يتخلى أي منهما عن جوهر رسالته فيصبح معطلاً لهذا التغيير ومبطلاً، بدلاً من أن يكون حافزاً ومحققاً.

الحد الذاتي الرئيسي للدين وللتربية ينجم عن انصرافهما الطاغي إلى تغيير الأشخاص. فإن هذين الجهدين، وسواهما من الجهود التي تنشد هذا النوع من الإصلاح، تنطوي على فهم صحيح للفرد ولكنها تخطىء في فهم الجماعة. إن الفرد شخص له نفس وعقل ويمكن إصلاحه بإصلاح كل منهما، فهو بالتالي كائن «خلقي». أما الجماعة، عشيرة كانت أو طبقة أو طائفة أو أمة، فليست كائناً خلقياً وإنما هي كائن «سياسي». إنها لا تتميز بالنفس والعقل، بل بالمصلحة التي تربطها وبالقوة التي تملكها. ولذا، فالعلاقات السائدة في داخل الجماعة هي في جوهرها علاقات مصلحية، أمّا العلاقات بين الجماعات فتقوم على القوة وتتمثل في توزيع هذه القوة بينها وفي نصيب كل جماعة منها. قد نستطيع بالدين أو بالتربية أو بسواهما من الوسائل الإصلاحية الفردية أن نصنع إنساناً «غيريّاً» أي متحرراً من أهوائه وأنانيته ومتوجهاً لخير سواه. حتى هنا ثمة حدود لفعل هذه الوسائل. فإن الطبيعة البشرية هي مزيج من الخير والشر، ومهما يتغلب الخير على الشرّ فإنه لا يبلغ أن يقضي عليه قضاء مبرماً، بل لا بد من أن يبرز هذا بين آن وآن، وأن تكون محاولة التغلب عليه جهاداً دائماً لا قرار له ولا نهاية. وقد تفعل «الخلقية» أو «الغيرية» فعلها في بعض الجماعات الإنسانية الضيقة، كالأسرة المتحابة أو فئة الرسل أو الصحابة أو المتصوفين أو النخبة المصطفاة من المفكرين والفلاسفة والعلماء. ولكن عندما يتعدى الاتصال البشري هذه الدوائر الحميمة ليؤلف طوائف وفرقاً وأحزاباً وطبقات وأمماً وسواها، فإن حدود «الخلقية» و«الغيرية» تصبح أضيق وأقسى لأنهما لا تتواءمان وقوام الكيان الجماعي. نعود فنقول إن قوام هذا الكيان هو المصلحة، هو الحرص على «الذات الجماعية»، لا التخلي عن هذه الذات في سبيل الغير. وسبيل الجماعة في حرصها هذا وفي كفالة مصلحتها هو القوة: القوة بمظاهرها المختلفة، العسكرية والمالية والاجتماعية والعلمية وسواها.

وما دام الأمر كذلك، فان الدعوات الموجهة إلى الجماعات لإصلاح ذاتها فحسب تظل محدودة النطاق والأثر. ذلك أن الإصلاح الجماعي يأتي، أكثر ما يأتي، عن طريق تعديل توازن القوى، الذي يتقلص به نفوذ الجماعات الطاغية أو المنعمة، وتحقق به الجماعات المقهورة أو المحرومة حقوقاً ومكاسب تتناسب وقدر نضالها والظروف الموضوعية التي يجري فيها هذا النضال. ولما كان عسيراً على الجماعات السائدة أن تتخلى عن نفوذها واستئثارها برضاها ذاتها أو بحثّ الآخرين لها على أن ترتفع عن

الأنانية وتتصرف بروح «غيرية»، فلا بد إذن من اللجوء إلى تعديل توازن القوى بتعديل النظام القائم أو تبديله. وكلاهما ـ ولا سيما التبديل ـ يستدعي القسر والإكراه، ولا يحصل بدون نضال. وأي رجل دين أو مربٍّ، أو مفكر أو مصلح، يعتقد أن الإصلاح يمكن أن يتم بالدعوة الحسنة أو بالجهد العقلاني وحدهما دون نضال من الجماعات المقهورة لإكراه الجماعات القاهرة على التنازل عن نفوذها واستئثارها والإقرار بحقوق سواها ـ أي شخص يعتقد هذا الاعتقاد أو يبشّر به هو إمّا حالم منخدع أو مضلل خادع. إن النضال لتعديل الأنظمة أو تبديلها وتحقيق مكاسب أكبر فأكبر من العدالة والمساواة سيبقى ما دامت الطبيعة البشرية ما هي، وما دام تكوين الجماعات ودوافعها حسب ما ذكرنا.

ومع هذا ـ مع الاعتراف بهذه الحقيقة الأساسية ـ فإننا نخطىء إذا أنكرنا ما لخبرة الجماعات والمجتمعات وللجهد العقلاني الذي يبذل بواسطة التربية وأمثالها من الوسائل من أثر في هذا المضمار. إنه يصعب على الجماعات أو المجتمعات أن تتخلى عن مصالحها، ولكن هذا لا ينفي إمكان تبينها بالخبرة أو بالتربية أن ثمة «مصلحة» أكبر وأرفع لها في الحوار والتعايش والمشاركة. ولولا هذا الإمكان، وما بذل في سبيل تحقيقه خلال الأجيال، لما حصل ما حصل في المجتمعات البشرية من تعاون وترابط، ولما نشأت الوحدات الكبيرة من الوحدات الصغيرة: العشائر من الأسر، والأمم من العشائر والطوائف، والفئات الاقتصادية والمنظمات الإقليمية والدولية من الأمم المختلفة. فإذا كان المرء الذي يعتقد أن هذه وغيرها من الغايات الإصلاحية التقدمية تحقق بالدعوة الحسنة وحدها خاطئاً، منخدعاً أو خادعاً، فإن الحكم نفسه ينطبق على الذي يرى أنها تنال بتبديل الأنظمة عن طريق تصادم المصالح وتصارع القوى فحسب. بل نذهب إلى القول إن المجتمعات تقوى وترقى بقدر ما تتقارب جماعاتها، وتستبدل بالتصادم تعاوناً وتسانداً وبالتصارع تعايشاً وتآلفاً. وكذلك أمر الإنسانية فيما يختص بعلاقات المجتمعات بعض ببعض. نقول: بقدر ما يحصل هذا التحول، لأننا لا نرى أن هذا التحول سيصبح تاماً، ما دام البشر بشراً، لا يستطيعون أن يتجردوا تجرداً كلياً عن الهوى، وبصفة خاصة ما دامت الجماعات البشرية تتألب حول مصالحها ولا تنفذ فيها دعوات الحق والخلق والعقل إلا بقدر يسير وبجهد عسير.

إننا، مهما نحاول، لن نستطيع على هذه البسيطة بلوغ مجتمع «يوتوبي»، قومي أو انساني، يسوده الوئام التام وتحكمه الغيرية والمؤالفة والمحبة بصورة مطلقة. لن نستطيع ذلك سواء بتغيير الأنظمة أو بتغيير الأشخاص أو بهما معاً. وإنما نستطيع أن نتقدم وأن

نرقى في معارج الصلاح والإصلاح وإن لم نبلغ القمة، ولولا هذا التقدم والرقي ولولا الإيمان بإمكانه وضرورته، لما كان للحياة الإنسانية من معنى وللجهد الإنساني من قيمة. ويحدث هذا التقدم والرقي بوسائل ثلاث، ويتوقف انطلاقه وسداده وجدواه على قدر صحة كل من هذه الوسائل بمفردها، وعلى مدى تلاقيها معاً وتفاعلها وإثراء كل منها بالأخرى. هذه الوسائل الثلاث هي: (١) تزويد المجتمع، بوسائل التربية والدين، بأشخاص ذوي عقول واعية نيّرة ومقاصد مخلصة غيرية لتطعيمه بالعناصر الخيّرة المتحررة في ذاتها الباعثة بالتالي للتحرر في الجماعات التي تضمها؛ و(٢) توجيه أبناء المجتمع لإدراك القوى المتصارعة، وللتمييز بين ما هو منها تحريري محقق لمكاسب في العدالة والمساواة وما هو عدواني ظالم مستغل، ولمساندة الأولى منها على الثانية والنضال من أجل غلبتها وفوزها؛ و(٣) تخفيف حدة القسر والاكراه في هذا النضال بممارسة نضال آخر يصاحبه، وهو الجهد الصادق المستمر لتنبيه الجماعات إلى ما تستطيع كسبه إذا ما هي أدركت أهدافها المشتركة وجهدت لبلوغها وتروّضت على تقديمها على أهدافها الخاصة، مضحية بالعاجل في سبيل الآجل، وبالمصلحة الصغرى من أجل الكبرى. نقول «تخفيف حدة» القسر، ولا نقول نفيه أو إزالته، لاستحالة ذلك. ووسيلة توجيه الجماعات في هذا المضمار هي لغة «المصلحة» أكثر مما هي لغة «الخلق»، لأن التاريخ، البعيد منه والقريب، قد أثبت أنها أوفر استجابة للأولى مما هي للثانية.

هذه هي أهم الحدود الذاتية للدين وللتربية ولأمثالهما من سبل التغيير بواسطة الأشخاص. وترتفع الحدود وتطغى، وتضيق السبل وتنغلق، بل تنقلب حواجز وعوائق دون التغيير المطلوب، عندما ينحرف الدين والتربية عن رسالتهما التحريرية فيتعطلان ويعطّلان. يحصل هذا للدين عندما يتحول من إيمان بالحق وبالأخوة البشرية ومن ثورة عارمة على ضلال الذات والمجتمع وفسادهما ومن انطلاق محبة وعطاء للغير إلى عقائد جامدة وألفاظ متلوّة وطقوس فارغة هي نقيض ما يتطلبه الإصلاح الذاتي والمجتمعي. وعندما يتعطل الإصلاح ينفسح المجال للفساد والانحطاط، لأن الحياة الفردية والجماعية لا تسكن ولا تقف. فاذا لم تتوجه نحو الخير ساءت واذا لم تجهد للسمو انحطت وتدهورت. وفي هذه الحال، إذ يفرغ الدين من محتواه، ويبقى مظهراً فحسب، تعتريه شائبة أخرى يلحقها به أتباعه، ولا سيما قادتهم وزعماؤهم، هي «تسييسه». فبدلاً من أن يبقى، كما هو في جوهره، دعوة «خلقية» ينقلب رابطة «سياسية» تتسم كغيرها من الروابط الجماعية بالمصلحة والقوة، ويصبح لأتباعه، أفراداً وجماعات، عصبية من العصبيات التي تستثار لخدمة غرض أو إحراز مغنم أو تقوية نفوذ في الصراعات الناشئة

في الميدان الوطني أو الميدان الإنساني. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن زعماءه يتجهون إلى محالفة القوى الضالعة ويأخذون يحتمون بها ويحمونها حفاظاً على مصالحهم ومصالحها، فينصرون الظلم الظاهر أو المستتر ويدعمون الأوضاع الفاسدة بدلاً من أن يسعوا إلى إصلاحها أو إزالتها. واذا ما اهتموا بالفروق بين المنعمين والمحرومين وبين السائدين والمسودين فانهم قلّما يخرجون عن الدعوة إلى معالجتها بالتصدق والإحسان وبالرأفة والشفقة، مع أن التطورات الإنسانية تظهر بوضوح أن القضايا التي تطرحها هذه الفروق ليست قضايا إحسان وشفقة، وإنما هي قضايا حقوق إنسانية أساسية في الحرية والعدالة والكرامة، وأنها تؤخذ أكثر مما تعطى. وبهذا كله يشتد عجز هؤلاء الزعماء عن ملاءمة تطورات العصر وعن القيام بمهمة الدين الإصلاحية والإحيائية. على أنه مما يثير الإعجاب والتفاؤل في بعض الحركات المعاصرة أن فريقاً من رجال الدين قد بدأوا يثورون على تلك المواقف الجامدة أو السلبية ويناصرون الانطلاقات التحررية سواء في داخل مجتمعاتهم أو خارجها، فنراهم ينخرطون تحت لواء هذه الانطلاقات، ويجاهدون ويضحون ويؤدون الشهادة في أميركا اللاتينية وفيتنام والجزائر وفلسطين وغيرها من البلدان في مقاومة الاستعمار والاستبداد، كما يناضل أمثالهم في داخل المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة في مكافحة التعسف والاستئثار وفي مساندة المحرومين ونصرة العدالة. ولئن لم تصبح هذه الجهود والمشاركات التحريرية سائدة لدى رجال الدين عامة، فلعلّها تكوّن الشرارة التي سيندلع منها إحياء الدين ـ ذلك الإحياء الجديد المنشود الذي يبعث جوهر رسالته الإنسانية، ويوجهه إلى حاجات اليوم والغد في تحرير الأفراد والشعوب من شهوات النفس ومن ظلم الغير.

وإذا انتقلنا إلى التربية، وجدنا شوائب مثيلة تعتريها عندما تنحرف عن مقصدها في تحرير الأذهان من الوهم والجهل وفي تنمية مواهبها العقلية وطاقاتها الخلقية. فكما يفرغ الدين من محتواه فيغدو حروفاً وطقوساً، كذلك تفرغ التربية من محتواها فتصبح ألفاظاً تردد ومعلومات تلقن وشهادات تطلب وتمنح. وهذا كله نقيض العقل المتفتح، المدعوم بالخلق الكريم، الذي يفرض أن تولده التربية الصحيحة. وكما ينحرف الدين عندما يحالف القوى الضالعة فيساندها ويدعم الأوضاع السائدة، كذلك يحصل للتربية (سواء بمعناها التقليدي داخل مؤسساتها المعروفة أو بمعناها الأوسع الذي يشمل النشاطات الأدبية والفكرية بوجه عام) عندما يستسلم المربون والمفكرون والأدباء إلى السلطات النافذة فيتملقونها أو يستجدونها ويحاولون خدمة مصالحهم بخدمتها. وهنا أيضاً نرى شرارات جديدة تندلع ومحاسبات قاسية يجريها المربون والمفكرون لأنفسهم،

أو يدفعون إلى اجرائها، لتجديد مفاهيمهم وتثوير جهودهم لتغدو أدوات فعالة في إصلاح المجتمع وتجديده.

هي ذي إذن الآثار الإيجابية التي يحدثها الدين والتربية في التغيير الإصلاحي، والحدود الذاتية التي تحد فعلهما هذا، والأعراض التي تنتابهما عندما يتحولان عن مقاصدهما الأصلية. وإذا كنا قد تصدينا لهذه الحدود والأعراض، فليس ذلك انتقاصاً منا لهذين الجهدين البشريين النافذين أو انكاراً لإنجازاتهما الضخمة المنتشرة زماناً ومكاناً، بل بالأحرى لأمرين ضرورين: **أولهما** أن لا نحمّلهما فوق طاقتهما فنعتبر أنهما وحدهما الكفيلان بالقيام بالإصلاح المنشود، **والثاني** أن نتلمس السبل التي يستطيعان بها التخلص من الشوائب الماضية والحاضرة والمرتقبة لينطلقا متجددين متحررين في أداء أوفى إسهام ممكن في تجديد الأشخاص وتحرير المجتمعات.

٤ــ إصلاح الأنظمة: أثره الايجابي، وحدوده الذاتية، والأعراض التي تنتابه

نأتي الآن إلى تعديل الأنظمة وتبديلها. هنا أيضاً نجد لهذا الأسلوب آثاره الإيجابية، وحدوده الذاتية، والأعراض التي تنتابه عندما يخرج عن مقصده الصحيح. أما آثاره الايجابية فبيّنة من التطورات التقدمية التي حدثت والمكاسب التحررية التي حصلت من إصلاح أوضاع المجتمعات، سواء بالطرق التدرجية كالقوانين التي تسنها البرلمانات والتدابير التي تتخذها الحكومات أو بالحركات الثورية كالثورة الأميركية والثورة الفرنسية والثورة الشيوعية والانطلاقات التحررية الوطنية التي اندلعت في سائر أنحاء العالم. والمهم أن نلاحظ أن الإصلاح من هذا القبيل يعني، آخر الأمر، تعديل علاقات القوة والعجز، والاستغلال والحرمان، في داخل المجتمع وبين المجتمعات، بحيث يتسع توزع القوة ويخف التسلط وتتدنى الفروق بين فئة وفئة وبين مجتمع ومجتمع. وبهذا تسير الشعوب، وتسير الإنسانية عامة، في طريق العدالة التي تتضمن الحرية وتضمن الكرامة. فكل قانون يسنّ، وكل إجراء يتخذ، سواء في النطاق القومي أو في النطاق العالمي، لإزالة القهر وتخفيفه وتوزيع القوة (بما في ذلك الثروة وهي مظهر من مظاهر القوة) إنما هو خطوة في سبيل الإصلاح الهادف إلى العدالة. وكل ثورة تهب على الاستئثار والاستغلال والظلم وتؤدي إلى خضد شوكتها أو تقليص سيطرتها تمثل أيضاً كسباً للعدالة وتقدماً في مضمار الإصلاح. فلا جدال إذن في أن «تعديل» الأنظمة أو تبديلها ابتغاء للعدالة هو أسلوب ضروري وفعّال للتغيير الإصلاحي.

على أن لهذا الأسلوب أيضاً حدوده الذاتية. وهي مقابلة للحدود الذاتية للجهود الرامية إلى التغيير بواسطة الأشخاص. فلقد وجدنا أن هذه الجهود تخطىء وتنخدع وتخدع عندما تعتقد أنها هي وحدها سبل التغيير أو أنها دوماً أنجع هذه السبل وأفضلها نتاجاً. وكذلك الأمر في الجهود الهادفة للإصلاح بتعديل الأنظمة أو تبديلها، فهي أيضاً تخطىء وتنخدع وتخدع عندما تنكر أو تزدري فعل الدين والتربية وسائر أساليب إصلاح الأشخاص. ولقد ظهر هذا الخطأ ظهوراً واضحاً في تجارب الأمم التي هبّت من جمودها وتحررت من نير الاستعمار وأخذت تكوّن بُناها وأنظمتها الجديدة. لقد عمدت هذه الأمم إلى اقتباس أنظمة الأمم المتقدمة، سواء الليبرالية أو الدكتاتورية، في دساتيرها وقوانينها وإدارتها، ولكن الخبرة دلّت على أن النظام وحده، مهما يكن جيداً وصالحاً، لا يأتي بالنتيجة المرتجاة إذا لم يكن الذين يسنونه وينفذونه والذين يسنّ من أجلهم وينفذ فيهم على المستوى الذي يقتضيه. إنّ قانوناً ضرائبياً مثلاً يُسن في بلد ليبرالي متقدم ينعم فيه المواطن بتراث أجيال من الجهود الإصلاحية ويتلقى تربية عقلية وخلقية سديدة، فيشعر بأن عليه واجباً ومسؤولية تجاه دولته ومجتمعه يدفعانه إلى أداء حقهما عليه - إن قانوناً كهذا لا يعطي ثماره في بلد تعوّد أهله، بنتيجة أجيال من الحكم القاهر والناهب، أن يعتبروا الحكومة عدوتهم وسالبتهم والتهرب من دفع الضريبة دليل «الشطارة» وعنوان النجاح. وكذلك الذين يقتبسون النظم الشيوعية، ويحاولون تطبيقها في بلاد لا يزال أهلها يفكرون ويتصرفون فردياً وعشائرياً وطائفياً، ولم يتروضوا على الانتظام الدقيق والعمل الجاهد، يجدون أن هذه النظم تبقى قاصرة عن بلوغ أغراضها والوفاء بوعودها، وأنها لا تؤتي نتائجها الإيجابية إلا بقدر ما يتوفر لها الأشخاص المعدّون لها والمتلائمون وإياها.

وهذه الحقيقة ذاتها يتبينها أيضاً المعنيون بشؤون التنمية. فلقد دعوا الشعوب إلى تقصي هذا الهدف وإلى التخطيط في مجالاته وإلى اتخاذ التدابير المختلفة التي يتطلبها من سنّ قوانين وإقامة أجهزة وإصلاح إدارات وما إلى ذلك من التغييرات النظمية، ولكنهم لم يلبثوا أن اكتشفوا، على ضوء الحصيلة البادية، أن هذه التدابير مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأشخاص المخططين والمنفذين، وأنها محدودة بحدودهم العقلية والخلقية، خاضعة لمستواهم، فلا تفيد إلا في نطاق تلك الحدود ومن ضمن هذا المستوى. ولذلك يؤكد اليوم المعنيون بشؤون التنمية أهمية التربية، فيحلونها مرتبة مرتفعة في سلم الأولويات ويضمنون توجيهاتهم توصيات تربوية عاجلة وآجلة لتهيئة العنصر البشري الواعي واجبه والقادر على القيام بأعبائه.

وكما أن لتبديل الأنظمة حدوده الذاتية، كذلك له، شأن الدين والتربية، أعراضه وشوائبه التي تنتابه عندما ينحرف عن مقاصده الاصلاحية فيصبح عائقاً للإصلاح أو مبدداً له. لقد قلنا إن النظام يمثل العلاقات السائدة بين الجماعات التي تكوّن المجتمع، وإن الرابطة الأساسية التي تربط أفراد أية جماعة هي رابطة المصلحة، وقلنا أيضاً إن الجماعة تعزز مصلحتها بقدر ما تهيىء لنفسها من قوة، وبقدر ما تستخدم هذه القوة مستفيدة من الأوضاع والظروف المؤاتية لإزالة القهر وكسب الحق وتعزيز العدالة.

على أن الخبرة التاريخية قد أظهرت هنا أيضاً أن لاعتماد القوة، على ضرورته، أخطاره الملازمة له. ولم يخطىء المؤرخ البريطاني اللورد أكتون[1] في عبارته الشهيرة: «إن القوة تُفسد، والقوة المطلقة تفسد بصورة مطلقة». ذلك أن القوة التي تؤلبها الجماعة المقهورة أو المجتمع المقهور من أجل التحرر غالباً ما تنقلب بعد التحرر وسيلة من وسائل قهر الآخرين، وغالباً ما نشهد أن جل ما نتج عن تبديل نظام بنظام هو تبديل فئة بفئة أو طبقة بطبقة. فالمقهور قد أصبح قاهراً والمحروم قد غدا منعماً وحارماً، أما القهر والحرمان ذاتهما فقد بقيا، ولعلهما لم ينقصا بل ازدادا عمّا كانا عليه. ومن هنا كان خطر الدعوات إلى تبديل الأنظمة بصورة مطلقة. فما أكثر الجماعات التي تتبنى شعارات إصلاح النظام أو قلبه انطلاقاً من نقمة الناس على مساوئه، فإذا كونت لنفسها القدرة الكافية لإحداث التبديل، إمّا بتحريك الجماهير أو بالتغلغل في مراكز القوة، وبلغت هدفها، نراها بعد فترة قصيرة أو طويلة تجنح إلى الاستقرار وتستعذب المكانة والسيطرة وتنقلب شعاراتها، كما تنقلب شعائر الدين عندما تخبو حيويته، ألفاظاً تتلى وتروّج، ومظاهر تزوّق وتفرض. إن الخطر الذي يجب أن تظلّ الجماعات والشعوب أبداً يقظة له، عاملة ما استطاعت على ابعاده (وليس من سبيل إلى نفيه نفياً تاماً) هو أن تتحول القوة التي تثور على الظلم إلى «سلطة»، فتتخذ ما يشوب السلطة عادة من الزهو والاعتزاز والتحكم والاستغلال. فخليق بالمجتمعات عامة، وبالتي تحمل اليوم لواء التحرير منها خاصة، أن تظل حذرة من هذا المنزلق وصائنة قواها التحريرية من الانقياد اليه والسقوط في مهاويه.

والآن، بعد أن استعرضنا الوسائل المختلفة للتغيير الإصلاحي وللسير نحو المجتمع الفاضل، نلخص القول بأن لكل من هذه الوسائل فعلها الإيجابي وحدودها الذاتية وأعراضها المَرَضية التي تسطو عليها عندما يفسد جوهرها وتنحرف عن طريقها السويّ.

---

(١) Lord Acton (1834-1902).

فلا بدّ إذن من جهدين متلازمين مستمرين تبذلهما الشعوب: جهد لتكثيف الأثر الإيجابي لكل من هذه الوسائل، وجهد لصيانتها من الأعراض والأخطار.

ومن شأن وسائل التغيير بواسطة الأشخاص أن آثارها الإيجابية، على كونها أرسخ وأضمن من سواها، لا تتكون بسرعة. فليس ثمة ما هو أكثر تطلباً، جهداً ووقتاً وكلفةً، من بناء العقول والنفوس. ويتلوه، من حيث طول الزمن وبطء النتاج، «تعديل» الأنظمة بالوسائل الديمقراطية. والمجتمعات اليوم، ولا سيما المتخلفة منها، تشعر بأنه يتوجب عليها أن تسبق الزمن، وأنه ليس بمقدورها أن تنتظر النتائج البعيدة المدى. ولذا، فهي تولي تبديل الأنظمة اهتمامها الأول وتنيط به آمالها ومطامحها. فهي أسرع إقبالاً على هذه الوسيلة وبالتالي أكثر تعرضاً لأخطارها. إن عليها إذن أن تخوض نضالين: نضال تبديل الأنظمة والبنى بحيث يأتي هذا «التبديل» بأوفر فائدة وأقل خطر، ونضال تسريع فعل التربية لتماشي التغيرات المتسارعة في الأوضاع والنظم والهبّات المندلعة للرغبات والمطامح. وهذا ما سنتصدى له في الفصلين التاليين، آخذين بعين الاعتبار ما يتصل بمجتمعنا العربي بصورة خاصة.

وغني عن القول أن هذين النضالين ـ البنيوي والتربوي ـ غير منفصلين أحدهما عن الآخر، فأية قدرة يكتسبها أي منهما تسري إلى الثاني، وأية علة تنتاب هذا تفسد ذاك. إنهما في الواقع نضال واحد متعدد الوجوه، وهو الذي سيقرر، آخر الأمر، مصير الشعوب. إن مستقبل أي شعب رهين بما يتسم به هذا النضال الشامل من بعد رؤية، وصدق نظر، وإحكام فكر، وصحة عزيمة، وبكلمة وجيزة: بما إذا كان نضالاً حقاً صادقاً أو نضالاً باطلاً مدعياً. وما أكثر هذا، وما أقلّ ذاك!

الفصل الرابع عشر
إصلاحُ الأنظمة في المجتمع العربيّ

١ ــ انعكاسات الوضع العالمي على المجتمع العربي، والميل إلى الإصلاح الثوري

لقد ألقينا في الفصل السابق نظرة عامة على الوسائل الرئيسية للإصلاح. وتوصلنا إلى أحكام نعتقد أنها تنطبق على مختلف الشعوب والمجتمعات في مراحل تطورها الكبرى. ونرجو أن نكون قد هيأنا بذلك خلفية صالحة لمقصودنا بالذات، وهو مستقبل المجتمع العربي، وكيفية العمل لبنائه مجتمعاً قادراً فاضلاً. وسنتناول هذا الموضوع من ناحيتيه: الأنظمة (في هذا الفصل)، والأشخاص (في الفصل التالي).

لا بد لنا، قبل النظر في المجتمع العربي ذاته، من أن نتفحص موقع هذا المجتمع في المجتمع الإنساني الشامل، طبقاً لما عرضنا سابقاً من أن قضايا الشعوب أصبحت في هذا العصر قضايا مترابطة متشابكة لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى ولا يصح أن نتناول أية منها إلا من ضمن نطاقها العالمي. ونحن إذا بسطنا نظرنا على هذا النطاق، وجدنا أن عالم اليوم يتخبط تخبطاً ذريعاً مروعاً ويجابه أزمات هائلة قد استفحل قديمها واستعر جديدها، وذلك من جراء الأسباب التي ذكرناها في الفصول السابقة، وأهمها أن القدرة الخلقية التي اكتسبها الإنسان بجهوده التحررية المختلفة خلال التاريخ هي ضئيلة متضائلة بالنسبة إلى قدرته الصنعية الضخمة المتضخمة. وهي كذلك معرضة دوماً للتزعزع والانتكاس، لأن نزعة الظلم والاستئثار ما فتئت تحرك الشعوب والطبقات الطاغية، ناهيك بالسلطة المتزايدة التي وضعتها الحضارة المعاصرة في أيدي هذه الشعوب والطبقات فجعلتها أكثر إقداماً على خدمة أغراضها وأوفر استطاعة لتحقيق مطامعها. ولكن عوامل هذه الحضارة ذاتها قد أيقظت الشعوب والطبقات المظلومة والمحرومة

وأثارت فيها كوامن الرفض والرغبة في التحرر، ونفخت فيها روحاً مشتدة منتشرة للتخلص من الأعباء التي تثقل كواهلها وللانطلاق في كسب حريتها وكرامتها. إن هذا التصاعد في القدرتين: القدرة على القهر والقدرة على الرفض، هو من أهم عوامل الاضطراب والتوتر في عصرنا الحاضر، إن لم يكن أهمها. فلقد كان من أعظم آثار القوة المتفجرة التي أطلقها التقدم العلمي التكنولوجي المتسارع أنها وسّعت الفوارق والفجوات، وضخمت المشكلات والمعضلات، وزادت التوتر بين الشعوب والطبقات حدة وخطراً.

فما هو موقع المجتمع العربي من هذا كله؟

إن لهذا الوضع العالمي **انعكاسات** عديدة على المجتمع العربي، أبرزها في نظرنا **ثلاثة**: **الأول** هو أن الظلم الذي يمثله الاستعمار التقليدي، أي تحكم شعب بشعب تحكماً مباشراً، لا يزال قائماً في بلد متوسط في الوطن العربي هو فلسطين. والاستعمار هنا يتجلى بأفظع صوره وأبشعها، لأنه ليس، كأكثر الاستعمار الغربي المعروف، احتلال أمة لها موطنها الأصلي لموطن أو مواطن أخرى من أجل مكاسب سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية، وإنما يتعدى ذلك إلى استلاب الأرض وإجلاء شعبها عنها وإقامة وطن غريب وقومية غريبة فيها. لقد عرف العرب ضرباً من هذا الاستعمار الفاضح في ما أقدم عليه الإيطاليون في ليبيا والفرنسيون في الجزائر. وتوصل شعبا هذين البلدين بجهادهم المرير وتضحياتهما الغالية وبمساندة الشعوب العربية الأخرى وقوى التحرر العالمية إلى التخلص من هذا الاستعمار والظفر بحريتهما واستقلالهما. أما فيما يختص بفلسطين، فإن العرب لا يجابهون دولة واحدة فحسب، وإنما يجابهون قوة الصهيونية العالمية التي تبسط نفوذها على أغلب الدول الغربية وتحظى خصوصاً بمعاضدة أقوى هذه الدول وأوسعها نفوذاً في الوقت الحاضر، وهي الولايات المتحدة الأميركية. وهذا الدعم الجبار الذي يلقاه الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين يفسر الواقع الغريب الذي نشهد ونختبر، وهو أن الاستعمار قد انحسر عن أكثر مناطق العالم وانتكس وارتد إلى قواعده، ولكنه لا يزال قائماً بأفظع أشكاله وأوقحها في متوسط البلاد العربية. فالواجب الأول للشعوب العربية إذن هو مواصلة النضال المرير الذي بدأته لإزالة هذا الاستعمار ولإعادة الحقوق إلى أصحابها ولرفع كابوس الصهيونية عن فلسطين وسواها من أنحاء الوطن العربي وعن العالم أجمع.

أما **الانعكاس الثاني** للوضع العالمي على المجتمع العربي، فهو مواجهة هذا المجتمع لأخطار قديمة بمضمونها جديدة بشكلها. ومنشأ هذه الأخطار هو أن الدول المتقدمة، التي كانت قد استطاعت، بما ولدت لنفسها من قوة علمية تكنولوجية وبالتالي من سيادة

سياسية وعسكرية، أن تستولي على موارد البلاد العاجزة المحكومة وأن تستوفيها بأبخس الأثمان، تبغي اليوم أن تحافظ على سيادتها ومستوى معيشة شعوبها بإدامة سيطرتها على هذه الموارد بوسائل أخرى غير الحكم المباشر الذي كانت تلجأ إليه حتى زمن قريب والذي لم يعد مقبولاً في هذه الأيام. لقد عمدت، في ما عمدت إليه، إلى التحكم بالموارد عن طريق الشركات الاستثمارية والمصارف وأمثالها من المؤسسات الاقتصادية وبواسطة الاتفاقات الثنائية غير المتكافئة وغير ذلك. وعندما قامت البلدان صاحبة الموارد لتقف في وجه هذا الخطر رافضة ما يلحقها من غبن وعازمة على صون حقوقها، أخذت أصوات الدول الغربية المتقدمة تتعالى بالاحتجاج والتهويل والتهديد. وقد وجهت هذه الدول سهامها إلى الدول العربية خاصة، وذلك بسبب سيطرة القوى الصهيونية على مؤسسات الاقتصاد والسياسة ووسائل الاعلام في المجتمع الغربي. فقد اتُهمت دولنا، لمحاولتها الحصول على نصيب عادل من مدخول النفط، بأنها سبب الاضطراب الاقتصادي الذي يعانيه العالم الصناعي اليوم. ومع أن هذه المحاولة ليست من الدول العربية وحدها بل من جميع الدول النفطية المشتركة في منظمة الدول المصدرة للنفط (وبعض هذه الدول كإيران أكثر تصلباً من الدول العربية في هذا المضمار)، ومع أن المصاعب التي تجابه النظام الاقتصادي العالمي، سواء من حيث التضخم أو الانتكاس الانتاجي أو العطالة المتزايدة راجعة أصلاً إلى مساوىء هذا النظام ذاته لا إلى زيادة أسعار النفط التي لم يتعدَّ أثرها في رفع الأسعار ٣ بالمئة إن لم يكن أقل (بينما بلغ معدل ارتفاع الأسعار المسجلة في الدول الصناعية ١٣ بالمئة عام ١٩٧٤)،[١] ومع أن دولنا العربية كانت قد تحملت غبناً فاضحاً منذ أن بدىء بإنتاج نفطها ـ مع هذا كلّه، فإن أصوات الاحتجاج وسهام التهديد تطلق، بإحكام وتنظيم عجيبين، في اتجاهنا، ويصوّر العرب بأنهم أعداء الحضارة وسبب تقلقلها وتخلخلها، ويصرح وزير خارجية الولايات المتحدة وغيره ويلمحون بجواز احتلال آبارهم النفطية لإنقاذ النظام والمدنية. وما هذه الحملة المنظمة سوى وجه واحد من الوجوه المتعددة المختلفة التي يتخذها خطر الاستعمار، القديم بمضمونه الجديد بشكله، الذي تنعكس آثاره على المجتمع العربي.

ومع أن العرب يملكون ثروة نفطية ضخمة، فإن هذه الثروة لا تزال خاماً لم تتحول بعد إلى قدرة إنتاجية صناعية ولم تُنهض شعوبها من تخلفها الاجتماعي والحضاري. يضاف إلى ذلك أن هذه الثروة محصورة في بلدان ومناطق عربية معينة ولا '

---

(١) *International Financial Statistics* (May 1975).

يصيب البلدان الأخرى سوى جزء صغير منها عن طريق المساعدات الحكومية والأعمال التعميرية والنشاطات الاقتصادية الخاصة. وينتج من هذا ومن غيره أن المجتمع العربي، كما بينّا في فصل سالف، لا يزال من ضمن العالم الثالث المتخلف، وإن كان يحتل مكاناً خاصاً فيه نظراً لطاقته المادية التي لم تصبح بعد طاقة فعلية. وهذا هو الانعكاس الرئيسي **الثالث** من انعكاسات الوضع العالمي على المجتمع العربي الذي نبغي الإشارة إليه نظراً لاندلاع معارك التقدم والتخلف وشمولها.

إن المجتمع العربي يشارك أغلب مجتمعات العالم الثالث في الهبّة الملحة المنتشرة في النهوض والإصلاح. وينظر أبناء هذه المجتمعات عامة في تخلفها، وفي الأسواء العميقة الجذور الممتدة الفروع المتغلغلة فيها، وفي الفجوة المتسعة التي تفصلها عن المجتمعات المتقدمة، فيثور القلق في نفوسهم، ويندفعون إلى طلب الطرق المختصرة والوسائل المستعجلة لتلبية مطامحهم في القضاء على التخلف والانطلاق لنيل الحرية والازدهار والعدالة. ومن هنا كان ميلهم الأول الجامح إلى تبديل الأنظمة، ذلك أن إصلاح الأشخاص وتعديل الأنظمة تعديلاً متدرجاً يتطلبان من الزمن ما يضيق به صبرهم وما لا تتحمله نفوسهم النافرة من الأوضاع السيئة، الفائرة توقاً إلى إصلاحها. وليس هذا فحسب، بل إنهم يتطلعون إلى تبديل الأنظمة تبديلاً جذرياً وسريعاً، والسبيل الوحيد لذلك هو العنف الذي به يهدم النظام القائم ويقام نظام جديد على أنقاضه. ومن هنا كانت الانقلابات العسكرية أو الحزبية أو الجماهيرية التي شهدها عدد كبير من بلدان العالم الثالث توصلاً إلى هذا الغرض. ولم تكن هذه الانقلابات لتقع بدافع من الاستياء المحلي المتفاقم وحده، وإنما هبت على هذا الاستياء رياح ثورة عالمية، هي الثورة الشيوعية، حاملة لواء تبديل الأنظمة تبديلاً ثورياً، فأضرمت نيرانه التي أخذت تكتسح بلداً بعد بلد فتقضي على الأنظمة القائمة وتستبدل بها أنظمة «اشتراكية» أو «شعبية» أو «تقدمية». والحق أن الشيوعية لم تكن وحدها حاملة هذا اللواء ومثيرة هذا الاندلاع. فلقد صاحبها بين الحربين الحركات الدكتاتورية الجماعية: الفاشستية في إيطاليا، والنازية في ألمانيا، والعسكرية في اليابان. وجميع هذه الحركات كانت تؤمن بالتغيير السريع عن طريق تبديل الأنظمة تبديلاً انقلابياً بالاستيلاء على الحكم وإعادة بناء الدولة والمجتمع. ومن هنا كان تأثيرها حينذاك في بعض أوساط العالم الذي ندعوه اليوم عالماً ثالثاً، والذي كان يرزح تحت نير الاستعمار الغربي. ولكن أغراض هذه الأنظمة العدوانية واستعلاءها القومي ومغامراتها العسكرية قضت آخر الأمر عليها، ووجهت ميول الشعوب نحو الحركات الاشتراكية الماركسية التي كان لها أثرها الكبير في الانقلابات التي حدثت بعد

الحرب العالمية الثانية، مع العلم بأن بعض هذه الانقلابات ما لبثت أن اتخذت شيئاً قليلاً أو كثيراً من سمات «الوطنية الاشتراكية» الماضية.

على أن جو العالم الثالث ليس كله ملكاً لهذه الحركات الاشتراكية الثورية. فثمة بلاد في هذا العالم - وأضخمها الهند - لا تزال تؤمن بتعديل الأنظمة تعديلاً تدريجياً وبالأساليب الديمقراطية. وثمة تساؤلات في البلدان التي اتبعت الطرق الثورية عن جدوى هذه الطرق وعمّا إذا كانت بالفعل وفت بوعودها وعهودها ولبّت مطامح الشعوب في الإصلاح السريع والتنمية المرتجاة. إننا نجد هنا وهناك محاولات لتقييم خبرات هذه الأنظمة الجديدة، بل محاولات جدية لتعديلها بجعلها أكثر «اعتدالاً». وهكذا فإن بلاد العالم الثالث جميعاً، والبلاد العربية من ضمنها، تتوازعها تيارات مختلفة بشأن إصلاح الأنظمة. ولئن تختلف هذه التيارات هدفاً وشكلاً وأسلوباً، فإنها كلها تصدر عن مطامح شعوب هذا العالم إلى التغيير الضروري والإصلاح المتطلب الذي تعلّق عليه أعظم الآمال في التنمية والتحرر والعدالة.

٢ ــ موقفنا من هذه القضية

ولمّا كان لا بدّ لأي مفكر مسؤول، بل لأي مواطن، من أن يتخذ موقفاً من هذه القضية الكبرى، فإن موقفنا يتلخص في النقاط التالية:

أ ــ لا شك في أن متطلبات التحرر والتنمية - وهي متطلبات ضخمة وملحة - تقتضي وجود سلطة مركزية تستطيع اتخاذ القرارات الناجزة السريعة، سواء من حيث مجابهة الأعداء الخارجيين والأخطار المحيقة أو من حيث حشد القوى المادية والبشرية للنهوض بأعباء التنمية. وهذا النوع من السلطة هو ما هيأته وتهيئه الانقلابات الثورية التي تضع على رأس الحكم وفي مصدر النفوذ فرداً أو حزباً أو جنداً، أو تحالفاً بين بعض هذه العناصر أو كلها بشكل ظاهر صريح أو بشكل خفي محجوب. ولا شك في أن قرارات كثيرة حاسمة، سواء في قتال الأعداء أو في التعبئة أو في تأميم الشركات الأجنبية أو في سن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، لم تكن لتتخذ - أو لتتخذ في الوقت أو على الشكل الذي اتخذت فيه - لو كان الأمر متروكاً للنظم والأساليب الديمقراطية المعروفة. ومن هنا يبدو ضعف هذه النظم والأساليب، بالنسبة إلى النظم والأساليب ذات السلطة المحصورة، في تلبية الحاجات الملحة وفي التعبئة المادية والبشرية الضرورية. ويلاحظ أن هذه النظم الأخيرة تختلف فيما بينها، كما قلنا، في نوع هذه السلطة ومصدر حصرها: أهي سلطة فرد، أم سلطة حزب أم سلطة جيش، أم سلطة مقتسمة بين هذه العناصر كلها

أو بعضها؟ كما أنها تتباين في مدى النقاش والنقد وتوزيع المسؤولية ضمن النطاق المحصور. فكلما اتسع هذا المدى، وكان النظام متفتحاً ضمن نطاقه وقابلاً للتفتح لما يقع خارج هذا النطاق، جاء أقل تعرضاً للخطأ وأسلم عاقبة، والعكس بالعكس.

ب ــ إن حصر هذه السلطة ليس وقفاً على النظم الثورية. فثمة أنواع من الحصر، الظاهر أو الخفي، في أيدي أفراد أو فئات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية حتى في النظم الديمقراطية. والمهم هنا هو الجوهر، والجوهر يتوقف على أمرين: على اتجاه أصحاب السلطة ونصيبه من مقاصد التحرير أو من مطامع الاستغلال، وعلى مدى الحرية الحقيقية ـ لا الظاهرة أو الزائفة ـ المتاحة للمواطنين لإبداء الرأي والنقد والنقاش والمحاسبة.

ج ــ إن دعوى النظم الثورية تقوم على أنها هي وحدها نظم «تحررية» و «تقدمية» وممثلة لمصالح الجماهير. ومع أنه لا ينكر أنها تزيل أو تضعف سلطات استغلالية سابقة وتنادي بحقوق الجماهير وترفع عن كواهلها أثقالاً من الظلم والفساد، فليس ينكر أيضاً أنها، بدرجات مختلفة، تجنح إلى إبدال سلطة بسلطة، وإحلال طبقة جديدة مكان الطبقة أو الطبقات القديمة التي تزيحها، وأن هذه الطبقة الجديدة تغتنم أحياناً من طول الباع وسعة النفوذ وعمق التأثير ما لا يقل عمّا كان لسابقاتها إن لم يفقه ويطغَ عليه.

د ــ ترتكز دعوى النظم الثورية أيضاً إلى أنها تحالف قوى التحرر في العالم الممثلة في الدول الاشتراكية الماركسية، في حين أن النظم الأخرى تحالف قوى الرأسمالية والإمبريالية الممثلة في الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية. والواقع أنه ليس ثمة ضامن أكيد لهذا، فإن السلطة المحصورة التي تضعف فيها المحاسبة الداخلية قد تتحول عن اتجاهها وتميل من جانب إلى آخر. ثم إن النظرة التي تقسم دول العالم تقسيماً قاطعاً بين نيّر ومظلم وخيّر وشرير أصبحت تحتاج إلى إعادة تفحص وتقييم. فليس النظام الرأسمالي الغربي أو النظام الاشتراكي الماركسي خيراً مطلقاً أو شراً مطلقاً. والاتجاه العالمي الملحوظ اليوم بين القوى القائدة لهذين النظامين هو إلى التقارب والتعايش، كما أن دولاً عديدة في كل من الجبهتين تحاول أن تقتبس ما يوافقها من الجبهة الأخرى وأن تقيم أنظمة تجمع ما أمكن من مزايا النظامين. والمهم لأية أمة من الأمم أن تدرك مصلحتها أولاً، وأن تتقيد بهذه المصلحة، فلا تتبع نظاماً ما اتباعاً ايديولوجياً جامحاً. ولقد أخذت دول العالم الثالث تشعر بهذه الضرورة فتحاول ألاّ تنحاز إلى هنا أو إلى هناك فتقع في قبضة أحد هذين النظامين وتصبح تبعاً له. وكان لإحدى الدول العربية ـ وهي مصر بزعامة عبد الناصر ـ فضل السبق، مع الهند ويوغوسلافيا، في تبين هذه الحقيقة وفي الدعوة إلى تكوين جبهة الدول غير المنحازة. وهذه الجبهة تتسع وتقوى، كما ظهر من

المؤتمر الحاشد الذي عقده رؤساء دولها في الجزائر في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣، ومن مداولات وقرارات الدورة الخاصة السادسة التي عقدتها الهيئة العامة للأمم المتحدة في نيسان (أبريل) ١٩٧٤ بمبادرة من الرئيس هواري بومدين بصفته رئيساً للمؤتمر ولمجموعة هذه الدول، والتي انتهت إلى إصدار «إعلان بشأن نظام اقتصادي دولي جديد» و «منهاج عمل» لهذا الغرض[٢]. وهذه المجموعة، إذا استطاعت أن تثبت وجودها وأثرها، خليقة بأن تغدو خير ضامن لمصالح دول العالم الثالث وشعوبه منفردة ومجتمعة.

هـ ــ إن المكاسب الإنمائية العاجلة التي تحصلها النظم الثورية تقتضي ثمنها في تقييد حرية المواطن والإنسان. وقد تستلزم الظروف التي تمر بها الشعوب ـ كالظروف الحاضرة لشعوب العالم الثالث الطامحة إلى الإنماء العاجل ـ تأدية هذا الثمن. ولذا نرى بعض هذه الشعوب تقبل على هذه التأدية إما راضية مختارة أو بفرض من قياداتها، بينما تحجم شعوب أخرى إمّا ضعفاً وعجزاً وإمّا اعتقاداً بأنه ثمن باهظ لا تعادله المكاسب الإنمائية المحصلة أو المرتجاة. وعندنا أنه لا بد من أداء ثمن ما، ولعل الظروف التي تجوزها الشعوب المتخلفة تقتضي أن يكون هذا الثمن غالياً. ولكن رجال الاقتصاد والمعنيين بشؤون التنمية ليسوا جميعاً، حسب علمنا، متفقين على جدوى المكاسب من الوجهة الاقتصادية الإنمائية الصرف، إذ يعتقد بعضهم أن «النظام الحر» الذي يتوازن فيه القطاع الخاص والقطاع العام، فيفيد من النشاط الفردي الذي يتيحه الأول ومن التخطيط والتوجيه الذي يفسحه الثاني، هو أقدر على تحصيل هذه المكاسب في المدى البعيد، بل إن منهم من يعتبر أنه أقدر وأولى حتى في المدى القصير. على أن هذا التوازن أمر بعيد المنال، ومدى النجاح أو الفشل في تحقيقه رهين بأوضاع المجتمع الذي يسوده هذا النوع من النظام، وخاصة بدرجة استعداد أبنائه للأداء الطوعي الذي هو في نهاية المطاف أضمن أنوع الأداء وأنجعها. فإذا لم يتوفر هذا الاستعداد، وتقاعس هؤلاء عن القيام بتبعاتهم أو عجزوا، لم يأتِ النظام المذكور بفوائده المرجوة، بل مالت أوضاعه إلى التردي وجنح أبناؤه إلى التخلص منه والثورة عليه والتضحية بما يتضمن من حرية في سبيل تسريع التنمية ونشر العدالة، وارتضوا تأدية هذا الثمن الغالي أو دفعهم قادتهم إلى ذلك.

و ــ إن التبديلات الثورية لا تأتي إلا بالعنف. وقد ذكرنا في الفصل السابق أن الإكراه يكاد يكون عنصراً ملازماً لتبديلات الأنظمة، لأن الجماعات البشرية لم تتعود أن

---

(٢) Declaration on the Establishment of a New Economic Order; Plan of Action on the Establishment of a New Economic Order.

تتخلى عن مصالحها بالرضى والاختيار. وعندما تطغى، تأخذ تنادي بالاستقرار والسلام لأن في الاستقرار حفاظاً على مصالحها النافذة ووضعها السائد. ولذلك نجدها تعتبر كل مطالب بالتغيير مشاغباً أو هداماً. وتشتد حملتها عليه ومحاربتها له عندما يدعو إلى التغيير بوسائل الإكراه والعنف، مع أن وضعها السائد هو في ذاته وضع إكراهي عنفي. ثمة عنف ظاهر لدى العاملين للتبديل، ولكن ثمة عنف خفي لدى الداعين إلى إبقاء الأمور على حالها الواقفين في وجه التبديل، كما يستدل من خروج هذا العنف إلى العلن وكشفه عن أنيابه عندما يشعر أصحابه بازدياد الخطر. ومن هنا نرى أن أضمن الطرق وأجداها للتغيير هو ذلك الذي يتقصى تعديل الأنظمة بالحوار والمعاملة وبالتروض على التنازل الطوعي والتضحية بالمصالح الصغرى من أجل المصالح الكبرى المشتركة. ومع أنه طريق شاق وضيق، فليس من خير لأي شعب أن يتخلى عنه أو أن يكف عن السعي لاكتشافه والولوج فيه. ذلك أن العنف، على ضرورته ما دامت الطبيعة البشرية هي ما هي، لا يمثل خير ما في هذه الطبيعة، أو خير ما يجب أن نتطلع إلى تحقيقه، لما يؤدي إليه من إثارة العصبيات وتصعيد الأحقاد وتوسيع الفجوات بين الناس أفراداً وجماعات وأمماً. فالدماء إذا أهرقت لا تسكت بل تستصرخ الانتقام، ومن يستلّ سيف العنف لا يضمن ألاّ يرتد هذا السيف عليه.

ز ــ لا بدّ من الإشارة إلى قضية هامة في هذا المجال، وهي قضية يجب ألا تغيب عن الأذهان في معرض البحث عن إصلاح الأنظمة. إنه من الخطأ الشديد، بل من الخطر الفادح، أن ننسب كل ما تعانيه الشعوب المتخلفة اليوم من حرمان وعجز وفساد إلى الأنظمة التي تسودها. فإن لهذا الوضع السيىء جذوره العميقة المديدة التي لا يمكن اقتلاعها بمدة وجيزة، مهما تكن أساليب المعالجة وأشكال النظام. ولنأخذ على هذا مثلاً واحداً، هو مصر. ففي مقدمة مشكلات هذا القطر العربي كثرة سكانه بالنسبة إلى موارده، بل تكاثر السكان تكاثراً تعجز تنمية الموارد عن اللحاق به. ولذا، أي نظام جديد يقوم فيه يصطدم بهذا الحد الأساسي وغيره من الحدود المنيعة التي أقامتها الأوضاع الطبيعية أو البشرية. ولذا أيضاً، يخطىء النظام في حق شعبه وفي حق ذاته إذا غالى في وعوده وعهوده، وإذا نسب السوء كله إلى الأنظمة السابقة. ويخشى أن الأنظمة الثورية في مختلف البلدان كثيراً ما تقع في هذا الخطأ، ولا تلبث شعوبها أن تكتشف الحقيقة المرّة، وهي أن الوعود الباهرة لم تحقق والعهود المقطوعة لم توفَّ. ويكون السبب الأساسي أن هذه الوعود والعهود ـ كما أعطيت ـ هي بطبيعتها غير قابلة للتنفيذ في زمن عاجل أو بمجرد تبديل نظام بنظام، مهما يتفوق الجديد منهما على القديم. وتكون النتيجة

خيبة للشعوب تعمق وتشتد بقدر ما تكون آمالها قد استثيرت فاستحوذت على نفوسها، وتزيد هذه الخيبة نقمتها فتدفعها إلى التحرك والتمرد كلما وجدت من نفسها قوة ومن النظام ضعفاً، أو تجعلها تسترسل في اليأس والاغتراب والضياع، فتضيع أهليتها للدفاع عن الوطن ولإنماء مقوماته، ويذهب إيمانها بالقيم وأملها بامكانات الإصلاح.

ح ــ ينتج من هذا كلّه أن المثل الأعلى الذي يصح أن يبتغى في تغيير الأنظمة، تعديلاً أو تبديلاً، هو الجمع بين **الفعالية**[٣] (السريعة ما أمكن)، وبين **الحرية**. إن **الميزة الأولى** ضرورية للتعبئة التي تتطلبها شعوب اليوم لمجابهة المشكلات القومية والعالمية المتصاعدة. وهي ضرورية بوجه خاص للشعوب المتخلفة التي هي أشد ما تكون حاجة للتعبئة، للدفاع عن نفسها ولإحراز التقدم العلمي والصناعي ولرفع مستوى جماهيرها ولتحقيق العدالة المرجوة. أمّا **الميزة الثانية** ـ الحرية ـ فهي أيضاً حاجة أساسية، لمحاسبة ذوي السلطان ولضمان كرامة المواطن والإنسان. على أن المثل الأعلى الذي ذكرنا هو أمنية يوتوبية لا سبيل إلى بلوغها بصورة كاملة ما دامت الطبيعة البشرية ما هي. وإنما يمكن استيحاؤها والاسترشاد بها والاقتراب منها. ومن هنا نلاحظ، كما ذكرنا سابقاً، محاولات مختلفة من هذه الجبهة أو تلك للتوفيق بين الحاجتين. ففي الجبهة الرأسمالية الغربية تحول عام نحو الاشتراكية في سبيل العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ونزوع في بعض المواطن كفرنسا دي غول إلى تقوية السلطة المركزية لتعزيز الفعالية. وفي الجبهة الماركسية الشيوعية اقتراب من الغرب الرأسمالي وجنوح إلى التبادل والتعامل وإياه وانفراجات هنا وهناك في مجالات النشاط الخاص والحرية الفردية. ويبدو أن المكاسب في توفية إحدى الحاجتين ـ الفعالية والحرية ـ تحصل في الغالب على حساب الأخرى. فضرورات الفعالية تقيد الحرية، ومطالب الحرية تقوم في وجه الفعالية التي تزدري أي ثمن في سبيل أغراضها. إنه لم يعد ممكناً، بالنظر إلى تعقد المشكلات القومية والإنسانية وتطلع الشعوب إلى التقدم والعدالة والمساواة وضرورة حشد القوى في هذه السبل، أن تكون ثمة حرية مطلقة، وهي، على كلِ حال، حرية لم توجد أصلاً في أيِ مجتمع أو في أية مرحلة من مراحل التاريخ. ومن جهة أخرى، ليس ثمة فعالية ناجعة أو دائمة بدون قسط وافٍ من الحرية. فالمساعي القومية والإنسانية يجب أن تتجه إلى محاولة التوفيق بينهما ما أمكن. وهذا التوفيق لا يحصل إلا بتضحية من هذا الجانب ومن ذاك: الحرية يجب أن تقبل وتتحمل قيوداً في سبيل الفعالية، والفعالية يجب ألا تعطل الحرية أو

(٣) Efficiency.

تفسدها. أمّا إذا لم يكن هذا التوفيق ممكناً، فإن الواجب في نظرنا هو التمسك بالحرية، حتى لو كان هذا التمسك على حساب الفعالية. ذلك أن الحرية هي ضمانة سلامة الإنتاج وسواه من وجوه العمل الوطني، بما تتيحه من إمكانات لمناقشة السلطات ونقدها ومحاسبتها، ولتصحيح مسالكها إذا هي انحرفت أو ضلّت. وفضلاً عن هذا كله، إنها حق الإنسان الأساسي ودرعه التي بها يصون كرامته من الامتهان والابتذال.

وربّ قائل يقول إن هذه الحرية تكون أحياناً زائفة تخفي ضروباً عديدة من الظلم والاستغلال. فما فائدة حرية الانتخاب مثلاً إذا كانت النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية تسد الطرق في وجه دعاة التغيير، وما جدوى حرية الفكر والتعبير إذا كان أكثر المستفيدين منها هم أصحاب الطوّل الاقتصادي والنفوذ الاجتماعي؟ حقاً قد تكون الحرية ناقصة أو زائفة، ولكن تكميلها أو إصلاحها لا يتم إلا من ضمنها هي، أي في جوّ من الحرية، وفي مناخ من النقد والمحاسبة. فإذا زال الجوّ وانعدم المناخ، تعطّل جوهر الحرية مهما تعلُ باسمها الدعوات وتنطلق الشعارات. لا إصلاح للحرية إلا بالإيمان الصادق بها حقاً أصيلاً وتعبيراً عن الكرامة الإنسانية، وبممارستها ممارسة جادة مسؤولة مستمرة. وحتى إذا أدى هذا الإيمان والممارسة إلى ضعف النظام وقلة فعاليته في المدى القصير، فإنه سبيل القوة في المدى البعيد. وأهم من هذا كله أنه سبيل الكرامة الفردية والوطنية والإنسانية.

٣ ــ قومية المعركة العربية وضرورة تعايش الأنظمة وتضافرها

في البلاد العربية اليوم أنظمة «ثورية» وأخرى «تطورية». ويخيل الينا أن هذا التصنيف هو أقرب إلى الصحة من التمييز بين أنظمة «تقدمية» وأخرى «رجعية». فقوى العصر المنطلقة من تسارع العلم ومن تصاعد الرغبات والمطامح في الأفئدة والنفوس لا تسمح بالوقوف، بله بالرجعة إلى الوراء. وهي اليوم تدفع بكل نظام، شاء أو لم يشأ، إلى التحرك في مضامير التنمية والعدالة، تحركاً يختلف سرعةً أو بطأً تبعاً للمخلفات التاريخية وللأحوال الموضوعية السائدة في المجتمع. فمنها ما يؤهل المجتمع للتحرك، فيجعله قابلاً له وراغباً فيه، ومنها ما يخلق عراقيل وتحسبات وعقداً نفسية تقف في وجه التحرك فتؤخره، ولكنها لا تستطيع على أي حال أن توقفه وتجمده. وتنعكس هذه المخلفات والأحوال في درجة تولد الوعي لضرورة التغيير وإرادة احداثه. وكلما تيقظ هذا الوعي وانتشرت الإرادة وقام لها دعاتها، وتسربت بصورة خاصة إلى الناشئة السريعة التحسس وإلى الجيش الممتلك للقدرة على إحداث التغيير، مال المجتمع إلى التغيير الثوري السريع وإلى

اقتباس الأنظمة الثورية، وفضَّلهما على النهج التطوري. وهذا ما نراه في بلداننا العربية وفي مختلف بلدان العالم الثالث.

وقد قارنّا وقابلنا في القسم السابق من هذا الفصل هذين النظامين وأبدينا إيثارنا للنظام التطوري، وكان إيثارنا ناجماً في الأكثر عن مدى ما يتيحه هذا النظام، على علله وضعف فعاليته، من مجالات الحرية وبالتالي من إمكانات الحوار والمحاسبة. فهذه وتلك تغذي الأداء الطوعي من جهة، وتجنب، من جهة ثانية، الأضرار والأخطار الناتجة عن القرارات الفردية والتشبثات الايديولوجية والسلطوية. على أن هذا لا يعني أن جميع الأنظمة العربية التي دعوناها تطورية تبعث هذا المناخ من الحرية والحوار والمحاسبة. فبعضها يتطور ـ أو يرغم على التطور ـ بفعل قوى العصر، ولكن في إطار سلطة محصورة وقيود مفروضة، قد تكون ضرورية لفعالية الحكم في مجتمعها في ظرفه الحاضر، ولكنها لا تضمن بقاء هذا الحكم واستمراره، ولا تتيح للتطور أن يؤتي خير ثماره. وكذلك، إن بعض الأنظمة المنضوية تحت لواء «الثورية» تجد نفسها متهمة من قبل أنظمة «ثورية» أخرى بالرجعية أو الفاشية أو الانحراف. وهذا الترجرج في أوضاع الأنظمة العربية يؤدي بنا إلى الملاحظة التالية: وهي أن أي تصنيف لهذه الأنظمة نأتي به في الوقت الحاضر لا بد من أن يكون مبسطاً لواقع معقد متشابك. ذلك أن معاني «الثورية» و «الرجعية» و «القومية» و «التقدم» و «التطور» و «الحرية»، وغيرها مما تحمله الشعارات أو يجري على الألسن، قد اضطربت في هذه الآونة وتداخلت، وهي تتغير بتغير الأنظمة ذاتها، وتتحول بتحول الظروف والأحوال. فالشعار الذي يؤدي معنى من المعاني في ظل نظام ما أو في ظرف معين يتخذ معنى آخر في ظل نظام مخالف ـ بل في ظل نظام مماثل ـ أو في ظرف لاحق. وكثير من هذه المعاني قد أفرغت من محتواها الحقيقي. ومن هنا، فإن تصنيفنا للأنظمة العربية إلى «ثورية» و «تطورية» يجب أن يؤخذ مع جميع هذه التحفظات والتحوطات التي ذكرناها.

على أن هذا الاختلاف بين الأنظمة العربية، كائناً ما كان، يثير قضية أساسية لعلها الآن أشد القضايا التي تجابهها الشعوب العربية إلحاحاً وأكثرها تطلباً لاتخاذ موقف حاسم واضح. هذه القضية هي: ما إذا كان يجوز، أو ما إذا كان يجب كما يريد البعض، أن يتحول هذا «الاختلاف» إلى «خلاف». فثمة من يقولون إن هذه الأنظمة تحوي من التناقض فيما بينها، وفي علاقاتها بحركة التحرر العالمية وخطها التقدمي، ما يجعل المهمة الأولى المطلوبة لإزالة هذا التناقض بتحويلها كلّها إلى أنظمة «ثورية» أو «تقدمية» ملتحمة بالخط المذكور أو متحالفة وإياه. وثمة من يرون، على العكس، أن

المهمة الأولى، الملحة في هذه المرحلة وإن تطُل، هي حشد القوى العربية، على تباين أنظمتها، لمجابهة المعركة القومية الشاملة. وهذا يفرض إنزال الاختلافات بين الأنظمة إلى المرتبة الثانية أو الثالثة من الاهتمام، وتعايش هذه الأنظمة معاً، وتعاونها في الغرض القومي الذي يضمها جميعاً. ولما كان يقتضي، كما قلنا، اتخاذ موقف بيّن من هذه القضية واختيار أحد هذين الاتجاهين، فإن موقفنا يتفق والاتجاه الثاني، القائل بالتعايش والتعامل والتعاون، وذلك للأسباب التالية:

أ ــ السبب الأساسي هو: «قومية المعركة». فإن الشعوب العربية تخوض معركة شاملة تغمر هذه الشعوب جميعاً، ولا تقتصر على فريق دون فريق. وهي معركة متعددة الجبهات، وأهم جبهاتها أربع: تحرير الأرض المغتصبة، والحفاظ على الموارد القومية والتراث التاريخي، والإنماء الاقتصادي والبشري، وتحقيق العدالة بمختلف وجوهها. وهذه المعركة المتفرعة والمترابطة في آن، هي معركة ضارية باهظة التكاليف نظراً لضخامة القوى المحيقة وعدوانيتها وجسامة الضرورات الداخلية وإلحاحها. ولذا، لا بد للشعوب العربية، إذا أرادت السلامة والنصر، من أن تخوضها مجتمعة متكاتفة دون إحجام أو تلكؤ من أحد، وبأقصى ما يمكن من التعبئة المادية والحشد البشري. وما دام الأمر كذلك، فلا بد أيضاً من أن تقلّص الخلافات بين الأنظمة العربية وتطوّق، فلا تبقى مدعاة لخلخلة القدرات الذاتية وهدر الموارد والجهود وتوسيع الفجوات وتعميق التناقضات، بينما العدو يتربص على الأبواب، بل يقتحم الدار مهاجماً أو متسللاً فيغتصب ويتحكم ويزيد الجبهة العربية توزعاً وتفككاً.

ب ــ يقول الذين يرون غير هذا الرأي: كيف يمكن نظاماً تحررياً تقدمياً أن يعايش ويعامل نظاماً تعسفياً رجعياً. والجواب على هذا هو أن هذه النظرة التي تقسم المجتمعات والدول تقسيماً قاطعاً، وتحكم على البشر والأشياء أحكاماً مطلقة، لا تطابق الواقع وغدت تحتاج إلى تعديل. فكل نظام من الأنظمة هو مزيج من خير وشر، وقد يكون الخير في بعض الأنظمة أوفر وفي بعضها أقل، وكذلك الشر. يضاف إلى هذا أن الأنظمة ليست أشياء ثابتة لا تتحول ولا تتبدل، فهي دوماً في حركة دينامية تتغير بتغير الأوضاع البشرية المادية والفكرية. ولذا، فإن الايديولوجيات المطلقة، يسارية كانت أو يمينية، ثورية أو تطورية، التي تصر على رؤية لونين متناقضين وخطين متعاكسين فحسب، قد أخذت وطأتها تخف في هذه الأيام، وأخذ أصحاب هذه الايديولوجيات يرون في الجبهة التي كانوا يعتبرونها سواداً طامساً بعض البياض، وفي الخط الذي كانوا يعدّونه باطلاً بطلاناً كليّاً بعض الميزات التي يحسن اقتباسها.

أما بشأن الايديولوجية الثورية بخاصة، فان المجتمعات التي اعتنقتها وصدّرتها، ولبثت مدة طويلة تصب جهودها على نصرتها ونشرها في أنحاء العالم أجمع، أصبحت اليوم أميل إلى الاستقرار وإلى وضع مصلحتها القومية في المرتبة الأولى وإلى معايشة المجتمعات المقابلة والإفادة من التعامل وإياها. فإذا كان منبع هذه الايديولوجيات الثورية يجري في هذا السياق، أفلا يجدر بالمستقين منه أن يجاروه فيما يختص بمجتمعهم العربي وقضاياهم العربية؟

ج ــ لا شك في أن المعترضين يهاجمون هذا الموقف بحجج كثيرة. ولعل أهم حججهم هي أن هذا التعايش الذي تقول به الأنظمة الثورية العالمية وتسير في سياقه هو موقف مرحلي أو تكتيكي، وليس موقفاً مبدئياً. لقد دعت اليه ضرورات قاهرة في هذه المرحلة من مصير الإنسانية، وهو لا ينافي التناقض الأساسي بين التحرر والتقدمية من جانب والاستعمار والرجعية من جانب آخر. وأشد هذه الضرورات، في ما يقولون، هي الحاجة إلى درء خطر الحرب والمحافظة على السلام. فإن التقدم العلمي والتكنولوجي قد وضع في أيدي القوى المسيطرة، وفي يدي الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي بخاصة، من الأسلحة المتفوقة، كماً وكيفاً، ما لو انطلق واصطدم لنشر الموت والخراب، بل لهدّم الحضارة القائمة في دقائق معدودة. وتفادياً لهذا الخطر الرهيب، تجد القوى الثورية نفسها مضطرة إلى مهادنة القوى «الإمبريالية» ومعايشتها. والواقع أن الشعوب التي تسودها النظم الماركسية ـ وفي مقدمتها شعوب الاتحاد السوفياتي ـ قد خبرت خلال الحرب العالمية الأولى والحروب الأهلية، والحرب العالمية الثانية بوجه خاص، من أهوال القتل والدمار والجوع، والعذاب ما لا يزال ماثلاً أمام عيونها مسيطراً على أخيلتها وأذهانها. فهي تخشى على نفسها ما هو أشد من هذه الأهوال. ولذا فهي تجتنب الانزلاق إلى حرب نووية لا تبقي ولا تذر، وتجنح إلى سبل السلام. ولكن الواقع أيضاً هو أن هذه الشعوب أخذت أيضاً تميل إلى الاستقرار وإلى نشدان بعض المنافع المادية والنعم الاجتماعية والفكرية التي حُرمت منها سنين طويلة، وأنها تجد بعض هذه المنافع والنعم في النظم الغربية فتحاول أن تقتبس تكنولوجية هذه النظم المتفوقة وتتوق إلى بعض حرياتها. والملاحظ كذلك أنها طفقت تتصرف، بشكل يزداد وضوحاً، كدول أكثر منها كأنظمة، أي بتقصي مصالحها أولاً، وجعلت تعنى بتراثاتها الماضية السابقة للثورة وتعزز روابطها وخصائصها القومية دعماً لحاضرها ورعاية لمستقبلها. هذه وغيرها من التحولات والمواقف المستجدة، التي لا نراها مرحلية أو تكتيكية بحتة، هي التي دفعت وما تزال تدفع هذه النظم إلى سياسة التعايش والمعاملة واقتسام المصالح والمنافع.

ولكن لو فرضنا أن الدوافع كانت مرحلية أو تكتيكية بحتة ـ لا مبدئية ـ فما المانع من أن تسلك النظم العربية هذا المسلك الواقعي أو العملي ذاته، فتؤجل معالجة خلافاتها إلى أن تحرر الأرض وتستعيد الحق وتتمكن من حماية ثروتها والانطلاق في سبل التنمية؟ نعود فنقول: إذا كان قادة حركة التغيير الثوري العالمي قد خففوا حدة تدخلاتهم لتغيير النظم الأخرى، وذلك من أجل مصالحهم هم ومن أجل السلام العالمي، فلِم لا يكون هذا سبيل الأنظمة العربية من أجل مصلحتها القومية الكبرى ولكسب المعركة الشاملة الضارية التي تخوضها والتي تعلو مطالبها على أي مطلب آخر؟

د ـــ إن النظم الثورية العربية نادت، في ما نادت، بالوحدة العربية وبرّرت كثيراً من الخطى التي اتخذتها على هذا الأساس. وقامت بمحاولات لتنفيذ الوحدة أو الاتحاد، ولكن هذه المحاولات لم تفلح. وذلك لسببين رئيسيين: **أولهما** الخلافات التي قامت وتقوم بين الأنظمة الثورية ذاتها والمنافسات والمنازعات بين قياداتها، فلم تكن الثورية إذن هي الطريق المحتمة للوحدة. والسبب **الثاني** هو أن الوحدة لا تفرض فرضاً، وإن فرضت فلن تلبث أن تتزعزع وتتفكك. وإنما تأتي الوحدة نتيجة للمعاملة المستمرة والمشاركة واقتسام الحقوق والواجبات. فمتى شعر المواطنون واقتنعوا بأن الوحدة تحمي كيانهم وتحفظ كرامتهم وتكفل مصالحهم أكثر مما يفعل الانقسام والتجزئة نهضوا إلى طلبها بعزم وإيمان وإلى صيانتها بأعز ما يملكون.

إن الوحدة ليست بداية، بل نهاية. إنها تحصل تدريجاً بالتدرب على التعايش والمقاسمة والمشاركة في المغانم والمغارم. إنها وليدة التضحية ـ التضحية بالمصالح الصغرى في سبيل المنافع والغايات الكبرى. وما دام المواطنون بشراً، فإن مما يدفعهم إلى بذل هذه التضحية أن يحسوا بجدواها، أي بأنها تجلب لهم يسراً في العيش وسهولة في التنقل ومجالاً فسيحاً للعمل وقدرة عسكرية واقتصادية وسياسية تجعل الشعوب الأخرى تنظر إليهم بهيبة واحترام. إن هذه وأمثالها من الأمور العملية التي تمس الناس في مصالحهم اليومية وتثير تفكيرهم الغالب هي الأساس الذي يقام عليه بناء الوحدة حجراً حجراً وطابقاً فوق طابق. فإذا لم يكن الأساس ثابتاً وعريضاً، وإذا لم يكن البناء مخططاً ومتماسكاً، لم يأمن التضعضع والانهيار مهما تكن أشكال الأنظمة التي ترعاه.

على أن ما يجابه الشعوب العربية اليوم هو أخطر جداً من هذه المطالب الحياتية التي يحس بها الناس عادة ويتحركون بدوافعها. ذلك أننا لا نعيش في هذه الفترة أياماً عادية، بل نخوض معركة بقاء وحضارة (وهي معركة، كما قلنا، واحدة، فلا بقاء بلا حضارة، وبطبيعة الحال لا حضارة بلا بقاء). وهذه المعركة هي الفرصة التاريخية التي

تتاح للعرب لتحقيق ما يتطلعون إليه من وحدة. فبقدر ما يشعرون بأنها معركتهم جميعاً، على اختلاف أقطارهم وعقائدهم وأوضاعهم، وبقدر ما يبذلون لها، لا في المواقف الباهرة فحسب، بل يوماً بعد يوم بإيمان وصدق وصفاء، وصبر وجلد وعناد، دون ادعاء أو مفاخرة أو استغلال ـ بهذا القدر يخدمون قضية الوحدة ويجنون ثمارها. إن هذه المعركة هي الطريق، ولا طريق مضمونة سواها.

هـ ــ وأخيراً، إن الوحدة، وإن تكن نهاية، فهي ليست بذاتها غاية. وإنما هي وسيلة: وسيلة لصيانة الإنسان العربي وتحريره وتحضيره. فالإنسان هو الغاية، وكرامته هي المطلب. فيجب ألاّ يأتي استعمالنا للوسيلة مضرّاً بالغاية، بل أن يكون خادماً لها وميسراً. ليس ممكناً أن نوفّر للإنسان العربي حريته بخنق الحرية، أو نعزز كرامته بوسائل الامتهان والإذلال، أو أن نضمن تحضره بأساليب تنافي العقل وتجافي الخلق. وإذا أردنا الإنسان العربي المنشود أن يتميز عن سواه من الناس، فإنما يكون تميزه بمزيد من الإنسانية، النابعة من الفضائل العقلية والنفسية، والمتسمة بأرفع ما يمكن من التحرر والكرامة الذاتيين. وعندما يكون هدفنا بهذا السموّ، فخليق بالوسائل التي نستخدمها وبالأساليب التي نتبعها ألاّ تتدنى عن هذه المنزلة وألاّ تتعارض وإياها.

٤ ــ خلاصة

قد نكون بعدنا عن موضوعنا في هذا الفصل، وهو: إصلاح الأنظمة العربية. فلْنلملم خيوط بحثنا ولننسج منها النتائج التي تتضمنها.

من الأكيد الواضح أن الشعوب العربية لا تستطيع أن تخوض معركتها الشاملة الخطيرة مطمئنة إلى سلامتها وتقدمها إذا لم تعمد باستمرار إلى إصلاح ما فسد من أنظمتها وإلى تجديد ما لم يعد منها ملائماً لأوضاعها ومطامحها ولمجرى العصر.

ونريد أن نؤكد على ملاءمة مجرى العصر، بل يهمنا ـ منطلقين من هدف هذا الكتاب واتجاهه ـ أن نقدّم على هذه الملاءمة الرؤية المستقبلية التي تحاول استباق التطورات الإنسانية والقومية المقبلة ووعي مضموناتها ونتائجها والإعداد لها إعداداً منتظماً مخططاً. فالنظام الثيوقراطي مثلاً الذي كان يصلح لزمن ما في الماضي، لم يعد يصلح للحاضر، فكيف للمستقبل؟ ذلك أن العلمانية غدت ركناً أساسياً من أركان تنظيم الدولة لضمانة المساواة التامة، الحقوقية والعلمية، بين المواطنين جميعاً على اختلاف مللهم ونحلهم. بل إن الأنظمة الحديثة ـ كالنظام البرلماني الديمقراطي والنظام الشيوعي ومختلف الأنظمة الأخرى السائدة اليوم ـ ستجد نفسها مضطرة إلى التعدل والتطور، وفقاً للتغيرات

الموضوعية المتلاحقة. وكل نظام يعتبر أنه قد بلغ الغاية التي ما بعدها غاية، وأنه النظام الأمثل الملائم لحاجات الشعوب طرّاً والموافق لكل زمان ومكان يقضي على نفسه بالجمود، والجمود منشأ الذبول والعقم والفساد. هكذا كان الأمر في الماضي، والأحرى أن يكون كذلك في المستقبل.

لقد قلنا إن إصلاح الأنظمة العربية يجب أن يستهدف، ما أمكن، الجمع بين الفعالية والحرية. ولنضف إلى هاتين الميزتين ميزة ثالثة، غدت في منظور الحاضر وعلى ضوء المستقبل توازيهما قدراً وأهمية، وهي العدالة. وليس من السهل، ولا سيما في المدى القصير، الجمع بين هذه الميزات الثلاث. فقد تقضي زيادة الفعالية الدفاعية والانمائية تقييداً للحرية، وقد تضطر مطالب الحرية الى تأخير الفعالية المستعجلة أو العدالة المتطلبة. وعلى الشعوب العربية أن تدرك ضخامة التضحيات التي تفرضها معركتها الحاضرة ومطامحها المستقبلية، والتي لا تسمح لها بأن تحقق غاياتها كلها معاً، في وقت قريب على الأقل. فلا بد لها إذن من الاختيار: أن تتمهل في جانب (الفعالية أو الحرية أو العدالة) لتستطيع الانطلاق في جانب آخر. فإذا أدركت هذا الواقع إدراكاً صحيحاً جاء اختيارها، وبالتالي إصلاحها لأنظمتها، أقرب إلى السداد وأبعد عن العبث والضياع.

ومن الطبيعي، نظراً لاختلافاتها التاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية، أن تختلف اختياراتها. والمهم هنا هو أن تتيقن، عبر هذه الاختلافات، أن المعركة التي تخوضها يجب أن تكون معركة قومية شاملة، سواء في جبهة الدفاع أو في جبهات الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، وأنها بهذه الصفة معركة كبرى تهون إزاءها المعارك الجانبية الصغرى. إنها معركة تتطلب أن تتآلف فيها الاختيارات النظمية العربية المختلفة، فتتحالف القوى جميعاً على حماية الكيان ـ كيان كل بلد عربي والكيان العربي بكامله ـ وعلى استثمار موارد العرب جميعاً، البشرية والمادية، لخير العرب أجمعين.

إن هذا كلّه يتطلب، في مقدمة ما يتطلب، قناعات تتجدد وتتعمق في أذهان المواطنين في كل بلد عربي وتنتشر في صدورهم: قناعات بقومية المعركة وبوحدة المصير، وبضرورة ملاءمة الأنظمة لمطالب الفعالية والحرية والعدالة ولمقتضيات المستقبل، وبحتمية البذل والتضحية، وبواجب وضع كرامة الإنسان العربي وقدرته على الصمود وعلى الإبداع فوق أي اعتبار آخر.

وفي يقيننا أن هذه القناعات لا تتولد إلا في ظل نظام ديمقراطي، يتسع فيه مجال الحرية والنقاش والنقد والمحاسبة. ولهذا كان إيثارنا لهذا النوع من النظام. ولعل الأحرى

أن نقول: لهذا يجب أن تتقوى العناصر الديمقراطية في كل نظام، لكي تترسخ فيه قواعد الحرية وتشيع في أجوائه ثقة المواطن بنفسه وبنظامه وبقادته. ونؤكد أننا لسنا نعني الحرية المطلقة ـ تلك الحرية التي تسمح للذئب بافتراس الحمل. ولا ينكر أن في البلاد العربية ذئاباً كثيرة تفترس ضحاياها أو تعد نفسها للانقضاض والافتراس. وإنما نعني الحرية التي تتيح للمواطنين أن يكتشفوا الذئاب فلا ينخدعوا عنها، وأن يشددوا عزائمهم الفردية والمشتركة لتطويقها واقتلاع أنيابها، ولتنمية مناعاتهم ومصادر قواهم فلا يكونوا فرائس سائبة أو ضحايا هينة.

ومعنى هذا أن إصلاح النظم يقتضي نضالاً مستمراً. ولكن من خير هذا النضال ومن خير الشعب الذي يقوم به أن يجري في ظل القانون والقضاء المستقل، وفي جوّ احترام حقوق المواطن والإنسان. من الخير ألاّ يكون سبيله القوة العارية فحسب، فيؤدي إلى سلطة مطلقة أو إلى صراع مستمر على السلطة يهدر الدماء ويثير الأحقاد ويوسع مدى الاختلافات والتناقضات. إن هذا الخير لا يتم إلاّ إذا قدّر الحكام والقادة هذا النضال قدره وأفسحوا له في المجال ليعمل في الأنظمة إصلاحاً وتعديلاً يزيدان من فعاليتها وحريتها وعدالتها. فإن لم يفعلوا وأركنوا إلى ما يتمتعون به من قدرة وسلطة آنية، فإن مطالب الشعوب المتقدمة قمينة بأن تدفعها للجوء إلى أية وسيلة تلوح منها بارقة أمل، صادقة أو خادعة، لإصلاح الأوضاع والأنظمة، وللتخلص من الظالمين والانتقام من المستغلين، مهما تستدعِ هذه الوسيلة من عنف وإهدار وتخريب ومهما تكن النتائج المترتبة عليها.

من هنا تتبين لنا أهمية القادة في هذا المجال، بل في كل مجال. إن صفاتهم من حيث صحة الرؤية أو فسادها، وحسن التقدير أو سوؤه، وتفتح العقل أو انغلاقه، ومجاراة العصر أو التخلف عنه، وإيثار الغير أو التعلق بالذات، والقدرة على العطاء أو الشهوة للأخذ ـ إن هذه وأمثالها من صفات القادة تيسر أو تعيق نضال شعوبهم لإصلاح أنظمتها. ولسنا نعني القادة في أعلى المراتب وأعظمها سطوة فحسب، بل في كل مرتبة من مراتب الكيان الوطني ومهما تكن السلطة الفعلية التي يتمتعون بها. ولنؤكد: إن أحداً لا يستطيع أن يعطي إلا مما عنده أو مما هو نفسه. فلا تنتظرن ممن لم يحرر ذاته أن يكون أداة تحرير لسواه مهما يعلُ نداؤه بالحرية، أو بمن لم يروّض نفسه على إيثار الغير أن يخدم قضية العدالة مهما يتغنَّ باسمها، أو ممن لم يناضل لتنمية كفاءاته وتربية عقله أن يكون عاملاً فعالاً في تنمية شعبه وتنظيمه، أو ممن لم يجاهد لاكتساب كرامة ذاتية وتحضر حقيقي أن يكون رائد كرامة قومية أو حضارة إنسانية.

وهكذا نعود في نهاية المطاف إلى موقفنا في بدايته. وهو أن إصلاح الأنظمة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بإصلاح الأشخاص، وأنه مهما تكن نظرتنا إلى هذا وذاك من حيث الأولوية والفاعلية، فلا جدال في أنهما متداخلان ومتفاعلان، يعزز أحدهما الآخر أو يعطله، وأن النضال في سبيلهما يجب أن يكون نضالاً مشتركاً. فلننتقل الآن إذن إلى الوجهة الثانية من هذا النضال المشترك، وجهة إصلاح الأشخاص في المجتمع العربي بوسائل التربية.

الفصل الخامس عشر
إِصلاحُ الأشخاص: التّربية العربيّة

١ ــ التربية محور إصلاح الشخص العربي

النظام أيّاً كان، لا يقوم ولا يفعل إلا بواسطة الأشخاص، فهم الذين يتصورونه وينشئونه ويطبقونه. ومن ناحية مقابلة، إن حسن أي نظام أو سوءه يتوقف على مدى ما يؤدي إليه من إصلاح الأشخاص أو من إفسادهم. فلا بُد إذن، عند البحث في تجديد المجتمع العربي ليكون مجتمعاً علمياً فاضلاً، متمتعاً بالقدرة الذاتية وبالتحرر الأصيل، من النظر في حال الإنسان العربي الحاضر وفي سبل إصلاحه ليستطيع صنع المستقبل العربي المرجو.

ولسنا نحتاج إلى أن نخوض خضم الإحصاءات لنتيقن أن الإنسان العربي الحاضر لا يزال، في كثرته الغالبة، فريسة ثلاث علل أساسية: الفقر، والمرض، والجهل. فلا تغرننا هذه الضجة المتعالية عندنا وفي الخارج عن الغنى النفطي الهائل الذي بدأ يتدفق على البلاد العربية المصدرة للنفط منذ عام ١٩٧٣. فإذا صح تقديرنا أن مجمل الناتج الوطني القائم لمجموع هذه البلاد بلغ حوالى ١٠٠ مليار دولار في العام ١٩٧٤ (وهو عام ارتفع فيه الدخل النفطي إلى قمة عالية جاورت ٦٥ مليار دولار)، وأن عدد سكانه ناهز ١٤٠ مليوناً، يكون معدل نصيب الفرد العربي من هذا الناتج، أي معدل دخله، حوالى ٧٠٠ دولار، وهو مبلغ متواضع سواء بذاته أو بمقارنته مع دخول الأفراد في المجتمعات المتوسطة، دون الذهاب إلى الغنية[1]. غير أن هذا المعدل لا يدل على حقيقة الواقع، فإن

---

(١) بالمقارنة مع البرازيل (حوالى ٨٠٠)، الارجنتين (حوالى ٥٠)، اسبانيا (حوالى ١٨٥٠)، اليونان (حوالى ١٩٠٠).

الغنى الذي يكثر التحدث عنه والمباهاة به محصور في بقع معينة، ولم يَسر إلى المجتمع العربي عامة. فلا يكاد معدل الدخل الفردي في البلاد العربية غير النفطية يبلغ ٣٥٠ دولاراً[٢]. وإذا نظرنا إلى البلاد العربية الأقل نمواً أو إلى المحرومين في البلاد العربية عموماً، كأهل الريف مثلاً وهم كثرة المجتمع العربي، وجدناه أدنى من هذا بكثير وقد لا يتعدى ثلث المبلغ المذكور[٣]. فنحن لا نخطىء إذن عندما نقول إن الكثرة الغالبة من أبناء مجتمعنا لا تزال تعيش في فقر مدقع.

أمّا بشأن مستوى الصحة العامة، فانه يمكننا تكوين صورة عنه من مؤشرين من مؤشراته لهما دلالتهما البارزة، أولهما ـ ولعله أهم هذه المؤشرات ـ معدل وفيات الأطفال (من عمر سنة أو أقل)، والثاني نسبة عدد الأطباء إلى مجموع السكان. فإذا نظرنا إلى المؤشر الأول وجدنا أن معدل وفيات الأطفال بالنسبة إلى ألف ولادة في البلاد العربية يتراوح تقديره[٤] بين ٥٩ في لبنان و١٦٠ في اليمن الشمالية أو اليمن الجنوبية، وأكثر من ١٠٠ في معظم هذه البلاد[٥]، وهو على العموم أعلى من معدل أميركا اللاتينية ومقارب لمعدل البلدان الآسيوية والافريقية السوداء، ويبلغ أضعاف المعدل في البلدان المتقدمة[٦]. أما

---

(٢) تراوح عام ١٩٧١ بين ٧٠ دولاراً (الصومال) و ٦٦٠ دولاراً (لبنان)، وكان في تسعة من البلاد العربية الاثني عشر غير المصدرة للنفط دون ٣٠٠. انظر تقديرات: Kuwait Fund for Arab Economic Development, *The Arab World Key Indicators* (Kuwait: KFAED, 1975), p. 14.

(٣) حسب الاحصاءات المتوفرة لعام ١٩٦٩، نجد ان متوسط الدخل في القطاع الزراعي قد تراوحت نسبته إلى متوسط الدخل في القطاعات الأخرى من ٤ بالمئة في المملكة العربية السعودية إلى حوالى الثلث في كل من الاردن وسورية وحوالى الثلاثة الأرباع في اليمن الشمالية، انظر:
United Nations, Economic Commission for Western Asia (ECWA), «Mid - Term Review and Appraisal of Progress in the Implementation of the International Development Strategy for the Second Development Decade in Countries of Western Asia,» (E / ECWA / 21 Annex), (Beirut, April 1975, Mimeographed), Annex Tables, p. 15, table 1 - 11.

(٤) إن هذه التقديرات تتوقف على مستوى الاحصاء الصحي. ولما كان هذا الاحصاء لم يبلغ بعد في البلاد العربية وفي البلاد المتخلفة عامة الدقة المرجوة، فإن التقديرات هي على الارجح دون الحقيقة مما يجعل الصورة أكثر قتامة.

(٥) World Health Organization, Regional Office for the Eastern Mediterranean (Health Statistics Unit), «Basic Country Information,» (July 1974, Mimeographed).

(٦) World Health Organization, *World Health Statistics Annual, 1970,* (Geneva: [n. pb.], 1974), vol. 1: *Vital Statistics and Causes of Death.*

بشأن عدد الأطباء بالنسبة إلى عشرة آلاف من السكان، فتقديره في البلاد العربية يتراوح بين ٩,٦ في الكويت و٠,٤ في اليمن الشمالية، ويقف دون ٦ في معظمها[٧]، وهو على العموم أدنى من معدل أميركا اللاتينية وأعلى من معدل البلدان الآسيوية والافريقية السوداء، وحوالى ثلث مما هو عليه في البلدان المتقدمة[٨]. ومما يجدر ذكره أن هذا التقدير لا يأخذ بعين الاعتبار سوء توزيع الأطباء داخل كل بلد عربي حيث الاتجاه الملحوظ هو إلى تكاثفهم في المدن وندرتهم في الريف، فهو بالتالي لا يعكس حقيقة تدني الواقع الصحي في مجتمعنا بوجه عام.

وإذا انتقلنا إلى الجهل، كفانا أن نتخذ من الأمية المنتشرة دليلاً بارزاً عليه. فلقد بلغ عدد الأميين من الكبار (عمر ١٥ فما فوق) في مجموع البلاد العربية عام ١٩٧٠، بحسب تقديرات اليونسكو، ٤٩ مليوناً وتسعمائة ألف، أو حوالى ٧٣ بالمئة من مجموع الكبار، بينما هو في جملة البلدان النامية ٥٠,٢ بالمئة من مجموع الكبار، وفي البلدان المتقدمة ٣,٥ بالمئة من هذا المجموع[٩]. وليس هذا فحسب، «فإن الظاهرة الملفتة للنظر هي أن أعداد الأميين في تزايد (من ٤٣,٨ مليون سنة ١٩٦٠ إلى ٤٩,٩ مليون سنة ١٩٧٠)، وذلك بسبب الزيادة المطردة في عدذ السكان في الوقت الذي لم يحظ فيه قطاع الكبار بالاهتمام التربوي المناسب كما لم يحظَ قطاع الصغار بالاستيعاب الكامل في المرحلة الابتدائية في معظم الأحوال»[١٠]. والواقع أن مكافحة الأمية، لا تزال عاجزة عن اللحاق بتزايد عدد السكان. وإذا اعترض معترض بأن العبرة ليست في التغلب على أمية الكبار، بل في تعميم التعليم بين الصغار، فإن ثمة دراسة أعدتها اليونسكو (سنة ١٩٧٠) عن مستقبل التعليم في البلدان العربية تنبهنا «إلى أنه في حالة تحرك هذه البلدان بخطى حثيثة خلال هذا العقد (١٩٧٠ - ١٩٨٠) لتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، فسيظل عدد الأميين المحتملين أو المتوقعين ممن هم في سن العاشرة أكثر من

---

(٧) World Health Organization, Regional Office for the Eastern Mediterranean (Health Statistics Unit), Ibid.

انظر أيضاً: The Population Council, *Reports on Population / Family Planning*, no.2, 6th ed. (December 1974), pp, 7 - 18, Tables 3 and 4.

(٨) World Health Organization, *Worl Health Statistics Annual, 1970* vol.3: *Health Personnel and Hospital Establishments*, pp. 41 - 44.

(٩) محمد احمد الغنام، «مستقبل التربية في العالم العربي،» (الجزء الأول)، **التربية الجديدة**، السنة ١، العدد ٢ (نيسان / ابريل ١٩٧٤)، ص ٢١ (الجدول ١٠).

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٠

مليون طفل سنوياً»[١١].

وهذا كله يدل على الواقع البشري المرير الذي يكتنف المجتمع العربي، وعلى صعوبة الطريق المرتسمة أمام هذا المجتمع ليولد لذاته القدرة الذاتية المبتغاة، وهي في نهاية الأمر القدرة البشرية المطوّرة، لمجابهة تحديات المستقبل وأخطاره الجسيمة. ولا ينكر أن كلاً من البلدان العربية قد بذل منذ بداءة نهضته جهوداً بالغة في مكافحة هذه العلل البشرية، وليس المقصود من عرض الصورة القاتمة التي ترتسم أمامنا انتقاص هذه الجهود، وإنما حسن تقدير الواقع، الذي هو منطلقنا إلى المستقبل ـ هذا الواقع الذي لا يزال يثقله تخلف رهيب قد تراكم خلال قرون طويلة كان المجتمع العربي فيها يرسف في أغلال الانحطاط الداخلي والتحكم الخارجي. كذلك لا ينكر أن ثمة تفاوتاً بين البلدان العربية في درجة تغلبها على هذا التخلف، بسبب التفاوت في أوضاعها السكانية والاجتماعية وفي تاريخ تعرضها لمؤثرات العصر ونوع تفاعلها وإياها، ولكن إذا كانت النظرة المستقبلية تفرض علينا اعتبار المجتمع العربي كلاً متضامناً وتخطيط مستقبلنا على هذا النطاق، فلا بدّ من البدء بتقدير الحاضر وتقييمه على النطاق الواحد ذاته، لا على نطاقات جزئية، مع الاعتراف بالفوارق القائمة بين أجزائه واتخاذها منطلقاً للتنويع والتمايز وبالتالي للإغناء.

يختلف المخططون والمصلحون في تقديرهم لأثر كل من هذه العلل التي ذكرنا ـ الفقر والمرض والجهل ـ في إحداث التخلف، وفي ترتيبهم للأولويات التي يرسمونها لمكافحة هذه العلل. فمنهم من يعتبرون الفقر مصدر هذه العلل كلها، أو على الأقل أعظمها خطراً، فيدعون إلى وضع مكافحته في صدر معركة الإصلاح، ومنهم من يعلقون الأهمية الكبرى على المرض أو على الجهل. على أن الحقيقة التي لا مراء فيها هي أن هذه العلل الأساسية تؤلف سلسلة من الشرور المترابطة التي يفعل بعضها في بعض، ويؤدي بعضها إلى بعض، وأن معركة الإصلاح يجب أن تكون بالتالي معركة مترابطة منسقة، تتصدى لهذه السلسلة الجهنمية بمجموعها، دون إهمال لأية حلقة من حلقاتها.

وإنما نتناول في هذا الفصل قضية الجهل بخاصة، على اعتبار أن العلم، معرفة وخلقاً، هو الذي يؤهل الإنسان ليكون أداة تغيير وتطوير لمجتمعه، ويعده لمعركة الإصلاح وبناء المستقبل المنشود. إنه العامل الذي ينمي في الشخص القدرة على تبين حال مجتمعه وما يعتريه من أسواء (بما فيها المرض والفقر) ويمده بالوسائل التي يستطيع بها حسن

---

(١١) محمد احمد الغنام، «مستقبل التربية في العالم العربي،» (الجزء الثاني)، **التربية الجديدة**، السنة ١، العدد ٣ (آب / اغسطس ١٩٧٤)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

التشخيص والمعالجة. من أجل هذا وجّهنا اهتمامنا إليه وجعلناه محور «إصلاح الأشخاص». على أننا إذ نفعل هذا، لا ننسى **حقيقتين أساسيتين: أولاهما** ما ذكرنا من أن هذا العامل لا يعمل في فراغ، بل ضمن واقع معين، وهو محدود بغيره من أسواء الواقع التي تقصر فاعليته وتقيدها. فلا الشخص ذاته يستطيع أن يحصل العلم كما ينبغي إذا كان معوزاً أو مريضاً، ولا العلم الذي يكتسبه هو أو غيره يؤتي ثماره المرجوة في مجتمع فقير عليل. أما **الحقيقة الثانية**، فهي تأكيد ما أوردناه سابقاً من أن إصلاح الأشخاص بالتعليم والتربية محدود أيضاً بالنظم القائمة: النظم التربوية ذاتها، والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقلية، التي يجب أن تتصدى لها معركة الإصلاح كما تتصدى للأشخاص جنباً إلى جنب بعناية مشتركة وتنسيق محكم.

وإنما نتناول في هذا الفصل قضية الجهل بخاصة، على اعتبار أن العلم، معرفة وخلقاً، هو الذي يؤهل الإنسان ليكون أداة تغيير وتطوير لمجتمعه، ويعده لمعركة الإصلاح وبناء المستقبل المنشود. إنه العامل الذي ينمي في الشخص القدرة على تبين حال مجتمعه وما يعتريه من أسواء (بما فيها المرض والفقر) ويمده بالوسائل التي يستطيع بها حسن التشخيص والمعالجة. من أجل هذا وجّهنا اهتمامنا إليه وجعلناه محور «إصلاح الأشخاص». على أننا إذ نفعل هذا، لا ننسى حقيقتين أساسيتين: أولاهما ما ذكرنا من أن هذا العامل لا يعمل في فراغ، بل ضمن واقع معين، وهو محدود بغيره من أسواء الواقع التي تقصر فاعليته وتقيدها. فلا الشخص ذاته يستطيع أن يحصل العلم كما ينبغي إذا كان معوزاً أو مريضاً، ولا العلم الذي يكتسبه هو أو غيره يؤتي ثماره المرجوة في مجتمع فقير عليل. أما الحقيقة الثانية، فهي تأكيد ما أوردناه سابقاً من أن إصلاح الأشخاص بالتعليم والتربية محدود أيضاً بالنظم القائمة: النظم التربوية ذاتها، والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقلية، التي يجب أن تتصدى لها معركة الإصلاح كما تتصدى للأشخاص جنباً إلى جنب بعناية مشتركة وتنسيق محكم.

٢ ــ إصلاح التربية في المدى الطويل

فما هي السبيل، أو السبل، لجعل التربية الأداة الفعالة لإصلاح الأشخاص في المجتمع العربي، كيما يؤدوا مهمتهم المرجوة في تجديد هذا المجتمع وتأهيله للصمود والتقدم والفعل الحضاري؟

قلنا إن كلاً من البلاد العربية قد بذل منذ بدء نهضته جهوداً متوافرة في سبيل نشر التعليم والتربية، وإن هذه البلاد قد حققت في هذا الميدان، منفردة ومجتمعة،

مكاسب لا يستهان بها. غير أن العبء الجسيم الذي ورثته عن عصور الانحطاط، والمطامح التي تغلي في صدور أبنائها، والتحديات التي تواجهها في الداخل والخارج، أخذت تثير في نفوس القائمين على التربية ورجال السلطة وأبناء الشعب عامة تساؤلات ملحة مثيرة حول كفاية هذه المكاسب التربوية، كمّاً وكيفاً، سواء من وجهة إصلاح الأشخاص الذين تتناولهم، أو من وجهة الإسهام في تغيير المجتمع وتطويره. بل أكثر من هذا: ثمة مجال للتساؤل عمّا إذا كانت التربية في البلاد العربية، بمفاهيمها ونظمها السابقة والحاضرة، قد نشرت مفاسد موروثة أو مقتبسة بقدر ما أصلحت، وعمّا إذا كانت تعيق عملية التنمية بدلاً من أن تسرّعها. ومن هنا كانت دراسات متعددة لحال التربية العربية ووسائل تحسينها سواء على المستوى القطري (دراسات رسمية حكومية وبحوث أفراد أو جماعات خاصة)، أو على المستوى العربي (مؤتمرات وزراء التربية والتعليم العرب، واللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية، ثم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، أو بالتعاون مع المنظمات الدولية، وفي مقدمتها اليونسكو، قطرياً وعربياً. ومن الواضح أننا لا نستطيع في هذا الفصل المحدود، الذي لا يتقصد الموضوع بذاته بل يتناوله من ضمن نظرة مستقبلية عامة للمجتمع العربي، أن نحيط بجميع المشكلات التي تكوّن «أزمة التربية» في البلاد العربية، أو أن نستعيد أو نحلل جميع المقترحات والتوصيات التي أبديت لحلّها. فخير لنا إذن أن نحصر محاولتنا هذه في أصول القضية لا في فروعها، وأن ندلي برأينا الشخصي فيها، وهو رأي مستمد مما تيسر لنا الاطلاع عليه من دراسات واكتسابه من خبرات، وهذه وتلك محدودة بالنسبة إلى ما يتطلبه الموضوع وإلى ما يملكه المتخصصون بشؤون التربية والخبراء فيها.

جوهر القضية هو أن التربية في البلاد العربية لا تزال، رغم ما أحرزت من تقدم، **متخلفة** بالنسبة إلى مطالب الحاضر، وأهم من هذا، بالنسبة إلى تحديات المستقبل. ومن الطبيعي أن تربية متخلفة في ذاتها تعجز عن أن تكون أداة فعالة للتغلب على تخلف مجتمعها ولتطويره تطويراً صحيحاً كفيلاً بتلبية الحاجات الفائقة القائمة والمقبلة. وليس من الضروري، ونحن نتطلع إلى المستقبل، أن نطيل الالتفات إلى الماضي لتبيّن أسباب هذا التخلف التربوي. ولعلّه يكفينا أن نشير إلى الحقبة الطويلة في ذلك الماضي التي كانت فيها التربية ضئيلة عقيمة والتي تكاثفت وانتشرت فيها رواسب من الجهل والوهم والفساد يصعب التخلص منها. ثم عندما تنبهت البلاد العربية من سباتها وبدأت مسيرتها التربوية الحديثة لم تجد أمامها سوى النظم التربوية الغربية، وأخذ حكامها ومستشاروها الأجانب يفرضون عليها هذه النظم، بأشكالها المختلفة، ليربطوها بعجلاتهم الثقافية

والسياسية، دون أن يهتموا بالنظر في ما إذا كانت هذه النظم توافق أوضاع المجتمع وتلبي حاجاته تلبية صحيحة، لأن اهتمامهم كان منصرفاً إلى حاجاتهم هم، وإلى خدمة مصالحهم وتمكين نفوذهم. وعندما استقلت هذه البلدان وأخذت تبني حياتها الوطنية، ظلّت تطبق النظم ذاتها، مع تعديلات جزئية هنا وهناك، بل نجد المسؤولين وسواهم يتمسكون بها حتى بعد أن أخذت نقائصها وقلة ملاءمتها للأوضاع المتطورة تثير التساؤلات والشكوك في مواطنها الغربية نفسها، فتنتشر في تلك المواطن الدعوات إلى تعديلها وإصلاحها، وتكثر محاولات التعديل وتتنوع فنون الإصلاح.

هذا وغيره من الأسباب التي لا مجال للتبسط فيها هنا أدّت إلى تخلّف التربية في البلاد العربية. ومع أن ثمة تفاوتاً في مستويات هذا التخلف، فقد أصبح واضحاً لكل من يمعن النظر أن التربية في هذه البلاد جميعاً لن تستطيع أن تفي بحاجات المستقبل وبتطلعات الشعوب العربية إذا لم تتبدل تبدلاً جذرياً يتناول مختلف عناصرها من مفاهيم، ونظم، وإدارة، ومؤسسات وما إليها. بل نذهب إلى أبعد من هذا، لنبدي خشيتنا من أنه إذا لم تحصل هذه التبدلات، فإن التربية بشكلها واتجاهها الحاليين ستزيد المشكلات العربية تفاقماً، وتغدو ـ من وجوه عدة ـ عائقاً للتقدم والتنمية، بدلاً من أن تكون ـ كما يفترض فيها ـ حافزهما الأصيل ودافعهما الأقوى. فما هي هذه التبدلات الجذرية المبتغاة؟ إننا نلخصها بتبدلين شاملين: تبدل في المفاهيم، وتبدل في النظم والوسائل.

أ ــ التبدل الجذري في المفاهيم

المفاهيم، في أي جانب من جوانب الحياة، تتصل بالجوهر وتنبىء عن الغاية، فإذا كانت خاطئة أو معتلة، لم تُجدِ الوسائل والنظم والمؤسسات نفعاً مهما تحسَّن وتُحكم. وفي رأينا أن التبدلات المطلوبة في المفاهيم التربوية تنتظم في ثلاثة رئيسية:

(١) من التلقين إلى تطوير الشخصية. أول ما يجبه المراقب هو أن معظم ما يجري في المدارس والجامعات العربية ليس تربية بالمعنى الصحيح، وإنما هو تعليم، بل بالأحرى ما يشبه التعليم أو يدّعي أنه تعليم، لأنه يفهم ويطبق على أدنى المستويات وأشدها بدائية، أي على مستوى التلقين الذي ينقل للتلميذ أو للطالب معلومات يحشو بها ذاكرته ليرددها في الامتحان. ففي المدارس الابتدائية والثانوية كتب تحوي معلومات «يحفّظها» المعلم تلاميذه، وفي الجامعة محاضرات يمليها الأستاذ على الطلاب لتدون وتطبع وتوزع وتكون آخر الأمر مدار الامتحان وسبيل نيل الشهادة. وليس هذا تعليماً

بالمفهوم السليم، دع عنك التربية. وإنما التعليم في جوهره تطوير ذهن التلميذ أو الطالب بمساعدته على اكتساب ملكات عقلية تكوّن كل منها قدرة من القدرات وتؤلف بمجموعها عدّة الإنسان العاقل الفاعل. وأهم هذه الملكات هي:

(أ) **ملكة التعلم الذاتي**. إن التلقين يجعل من الطفل أو الفتى أو الشاب كائناً انفعالياً، معتمداً كل الاعتماد على المعلم والمنهج والكتاب، في حين أن المطلوب هو أن يتدرج في مراتب الفعل، أي التعلم، مستعيناً بهذه الأدوات كلها دون أن يكتفي بها أو يستسلم إليها. وغني عن البيان أن هذا المطلوب ـ التعلم الذاتي ـ قد ارتفع شأنه واشتدت الحاجة إليه في هذه الأيام، وسيزداد شأنه ارتفاعاً والحاجة إليه اشتداداً في الأيام المقبلة، نظراً لتوافر المعارف وتشعب مصادرها، وعجز أي جهد تعليمي محدود، أو أية مرحلة من مراحل العمر، عن استيفائها واستيعابها. ولقد صدق من قال إن أميّ المستقبل لن يكون من يجهل القراءة والكتابة، بل من لم يحصّل القدرة على أن يعلّم نفسه. وهذه القدرة تنطوي على حب الاستطلاع والسعي والممارسة والمعاناة. وتنميتها تأتي بتفتيح هذه المواهب وإخصابها، وهي في مقدمة ما يجب أن يتصدى له التعليم الصحيح، التعليم الذي لا يكتفي بأن يكون تلقيناً فحسب.

(ب) **ملكة التفكير العلمي**. وليس من الضروري تبيان أهمية هذه الملكة، في وقت أصبح فيه العلم عنوان الحاضر، والمستقبل وعدتهما البارزة. ولكن لا بد من التنبيه بإيجاز إلى **أمرين** في هذا المجال، **أولهما** أن هذا التفكير ليس مطلوباً في ميدان «العلوم» فحسب، بل هو دعامة كل جهد عقلي، «علمياً» كان أو «أدبياً» أو «فلسفياً» أو غير ذلك. بل لعلّ الحاجة إليه في الميادين «الأدبية» أو «الإنسانية» هي أشد منها في الميادين العلمية بالمعنى التقليدي الضيق. أما **الأمر الثاني**، فهو أن إمكانات تنمية هذا التفكير لا تقتصر على المراحل التعليمية العليا، بل تشمل مراحل التعليم كافة من أدناها إلى أعلاها ـ من البيت إلى أعلى مراتب التحصيل الجامعي ـ تبعاً لتهيؤ ذهن المتعلم وتكوّن مواهبه. ففي كل مرحلة من هذه المراحل، مجال للمعلم، وقابلية لدى المتعلم، لمكافحة التوهم والميعان والشطط، ولضبط الفكر وتسديده.

(ج) **ملكة تبيّن المشكلات ومجابهتها**. إن الحياة بأسرها تقوم على مجابهة المشكلات التي تعترض الإنسان فرداً أو جماعةً. والتقدم الإنساني هو، في وجه من أهم وجوهه، تقدم في القدرة على هذه المجابهة، وعياً وتحليلاً ومعالجة. فجدير بالتعليم إذن أن يرتبط بالحياة في هذا المجال، شأنه في كل مجال، فيروض المتعلم على أن يتخطى الآراء والنظريات التي تعرض له وأن ينفذ في كل موضوع من الموضوعات إلى المشكلات

الطبيعية أو الإنسانية التي تولدت الآراء والنظريات عنها، وإلى تطور الوقائع والأفكار وتفاعلها المشترك الدائم. وبهذا الترويض يكتسب المتعلم كفاءة لإدراك دينامية الحياة والمعرفة وتفاعل العمل والنظر فيهما. وهذه الكفاءة تكوّن عنصراً أساسياً من عناصر القدرة الذاتية التي يجب أن تكون غاية التعليم والتعلم ومحورهما.

(د) **ملكة التكيف والملاءمة.** لقد أصبح واضحاً أن الأوضاع الإنسانية في تغير متسارع، فإذا أراد الفرد، أو الشعب، أن يحيا عصره ويعد لمستقبله، وجب عليه أن يمتلك القدرة على التحول والتطور. لم يعد ممكناً أن نجابه أوضاع اليوم بعقلية الأمس، أو أن نستقبل الغد بعقلية اليوم. وثمة فرق واسع بين تعليم تلقيني لا ينمي من الملكات إلا أدناها، أي ملكة الذاكرة والحفظ، وتعليم يبعث في الذهن القدرة على التطور الذاتي.

وتوليد هذه الملكة يقتضي نظماً ومناهج متطورة. فكل مادة من مواد التدريس مثلاً يجب أن تظلّ خاضعة للمراجعة والنقد لتأتي ملائمة لحاجات الحاضر والمستقبل. ولقد تدعو هذه المراجعة إلى حذف بعض المواد أصلاً، إذ إن وجود أية مادة في منهاج التدريس عشرات أو مئات من السنين ليس مسوغاً لبقائها. وإذا دلت المراجعة على وجوب استبقائها، فلا بد من تطويرها تطويراً مستمراً في عصر متسارع التغير والتطور.

(هـ) **ملكة الإبداع.** ليس يكفي شعباً طامحاً أن يخرج من حالة سلبية هي حالة التخلف، بل يجدر به أن يتطلع إلى الفعل الإيجابي والإبداع الحضاري. وفي كل فرد قابلية ـ قلّت أو كثرت ـ للابتكار والإبداع. فخليق بالتعليم، الذي يفرض فيه أن يكون باعثاً ومولداً، أن يتوخى هذه القابليات ويسعى جهده لكشفها وإبرازها وتفتيحها، لتتكون من حصيلتها تلك الذخيرة الإنسانية الإبداعية التي بها تتميز الشعوب وتحدث أثرها في صنع الحياة وتوجيه التاريخ.

(و) **الملكات الخلقية.** إن التعليم الصحيح لا يقف عند حدود الذهن، بل يتناول شخصية المتعلم بكاملها: جسداً وعقلاً ونفساً. وإذا كان هدفه صنع المواطن الصالح والإنسان الفاضل، فإن هذا الهدف يقتضيه أن ينمي عند المتعلم الفضائل الخلقية بجانب الفضائل العقلية. ولنؤكد أن الأولى لا تقل شأناً عن الثانية، بل تفوقها أهمية نظراً لاشتداد الأزمات الخلقية في الحاضر وما يبدو من نذر تفاقمها في المستقبل. وبالجهد لتنمية هذه الملكات يتحرر التعليم من قيوده الضيقة ليصبح **تربية**، أي بناء للشخصية بكاملها.

وخلاصة القول إن في مقدمة التبدلات الأساسية المرجوة في مفاهيم التربية العربية، التبدل المتصل بمفهوم جوهر التربية وهويتها، ذلك التبدل الذي ينزه هذا الجوهر

من الأعراض والنقائص التي تكتنفه، ويرقيه صعداً من التلقين إلى التعليم، ومن التعليم إلى تكوين الملكات العقلية، ومن التكوين العقلي إلى التربية، أي إلى تطوير شخصية المواطن والإنسان بكليتها، أو بالأحرى إلى تأهيله لأن يتطور شخصياً بما يظل يكتسب هو ذاته من قدرات عقلية وخلقية.

ولعنا نلخص قولنا هذا بعبارة أخرى. وهي أن مفهوم التربية يجب أن يتحول من إعداد لشهادة، على ما هو شائع الآن، إلى إعداد للحياة، أي إلى اكتساب القدرة لإدراك الحياة على حقيقتها وللإسهام في تغييرها نحو الأفضل. وبهذا التحول ينتفي التناقض بين المفهومين، ويرتفع المفهوم الأول إلى أعلى مستوياته، فيصبح إعداداً للفرد ليكون «شاهداً» على ما يجب أن يتحلى به الإنسان المتطور المجاهد لتحقيق إنسانيته وتحرير مجتمعه وترقيته.

(٢) من التربية المحدودة المجزأة إلى التربية الشاملة. وثمة تبدل أساسي آخر في مفاهيم التربية تفرضه مطالب المستقبل والحاضر. وهو تحوّل من التربية المحدودة المجزأة إلى التربية الشاملة. ولهذا الشمول المنشود معانٍ ووجوه عدة أهمها:

(أ) أن تعم جميع أفراد المجتمع، ولا تقتصر على قلّة منه. وهذا النوع من الشمول يستند إلى **دعامتين، أولاهما** دعامة مبدئية، وهي حق كل مواطن وكل إنسان بالتربية ـ هذا الحق الذي انتشر الاعتراف به في الدساتير الوطنية والشرع الدولية والذي يكوّن عنصراً رئيسياً من عناصر العدالة الاجتماعية. ويقابل هذا الحق واجب المجتمع في تهيئة فرص متكافئة لأفراده جميعاً للإفادة من التربية والتمتع بها. لقد غدت ديمقراطية التربية من أهم وجوه الديمقراطية، وأصبح التطلع إليها والمطالبة بتطبيقها من أقوى دوافع النفوس وحوافز الشعوب. وكثيراً ما نجد الجماهير ـ حتى أشدها إمعاناً في الحرمان والفقر ـ تقدم هذا المطلب على مطالب العيش الأساسية، كالغذاء والملبس والسكن وسواها. ومن الطبيعي أنه يصعب على أي مجتمع ـ وخاصة على مجتمع نام كالمجتمع العربي ـ أن يبلغ هذا الهدف في فترة قصيرة، لما تعترضه عن عوائق مادية وبشرية. ولكن المهم هو الاتجاه: أن يكون نحو الديمقراطية التربوية، وأن يشتد الجهد ويتسارع في سبيلها، مع إزالة الفروق الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دونها. على أنه لا بد من التنبيه إلى أمر هام في هذا المجال، وهو أمر يتصل بمعنى هذه الديمقراطية، نظراً لما يجر إليه التباس هذا المعنى من آثار سيئة في التربية، ولا سيما الجامعية منها. إن تكافؤ الفرص يعني أن تكون أبواب التعليم مشرعة أمام كل مواطن دون قيد اقتصادي أو اجتماعي، ولكن ثمة قيد يجب اعتباره، وهو المواهب الذاتية ومقدار الجهد الذي يبذله المتعلم من أجل التحصيل. إن مواهب

الأفراد متنوعة، ومن الضروري أن يتنوع التعليم ليتيح لهذه القابليات المختلفة الفرص التي تلائمها، على ان يحفظ لكل نوع من التعليم مستواه ولكل مرحلة من مراحله مقتضياتها، فلا يحشر في أي منهما من ليس أهلاً له أو لها باسم الديمقراطية، فتتضخم الأعداد ويتدنى المستوى وينعكس هذا التدني إضراراً بالمجتمع، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالمراحل التعليمية العليا.

أما **الدعامة الثانية** للشمول التربوي المطلوب، فهي الفائدة المجنية منه في نمو المجتمع وتكوّن قدرته على القيام بالأعباء المطلوبة في هذا العصر. فإن الدراسات المقارنة في هذا الموضوع تفيد أن المستوى الاقتصادي والاجتماعي والدفاعي والحضاري لأي شعب من الشعوب ـ أو لنقُل المستوى القومي العام الذي تقاس به درجة التقدم أو التخلف ـ مرتبط أشد ارتباط بمدى انتشار التربية وجودتها. فالتربية هي سبيل استثمار المواهب وتحصيل القدرات، وبها تتوفر للوطن ثروته البشرية الفاعلة، وهذه أهم جداً من ثروته المادية، بل إنها الشرط المسبق لتكوين هذه الثروة وضمانتها الأكيدة. ومن هنا كان الاهتمام المتزايد الذي ينيطه بها المعنيون بشؤون التنمية، والدعوات المتتابعة التي يوجهونها لإيلاء التنمية التربوية مرتبة عليا بين مطالب التنمية القومية.

وإذ ينهض المجتمع العربي ليجري في سبل التنمية القومية، لا بد له من أن يضع في مقدمة مقاصد هذه التنمية، ولا سيما الجانب التربوي منها، الاهتمام بالقطاعات الضخمة التي لا تزال كثرتها محرومة من حقها الأصيل في التربية وغير مستفيدة منه أو مفيدة به. وأهم هذه القطاعات أبناء الريف، والبنات، والأميون الكبار. ولا نقلل من خطورة العناية بتربية الأطفال قبل السن المدرسية، لما للعادات المكونة في الطفولة المبكرة من آثار نافذة مدى الحياة. على أنه، مع تأكيدنا لأهمية هذا النوع من الشمول الذي تتحقق به ديمقراطية التربية وشعبيتها، يتوجب علينا تأكيد آخر يكمله ويدعم فعله. نعني بهذا أن تقوم على القاعدة الشعبية العريضة مراقٍ متدرجة ومتنوعة ترتفع إليها صنوف مختلفة من **النخبة**، كل صنف حسب مؤهلاته الطبيعية وجهوده المبذولة. وإعداد هذه النخبة، الذي لا يخلّ في شيء بمعنى الديمقراطية ومقتضياتها، ضروري **لسببين جوهريين** على الأقل: **أولهما** أن أي مجتمع، في أي مكان أو زمان، يحتاج لنموه وإبداعه إلى نخب من أبنائه على مختلف المستويات، وفعل هذه النخب القيادية ظاهر بيّن في حياة المجتمعات وتطورها في الماضي والحاضر. على أن الأمر ـ وهنا السبب الجوهري **الثاني** ـ أشد خطورة فيما يتعلق بالمستقبل. ذلك أن الحاجات المتطورة والمشكلات المتفاقمة، وتسارع العلم والتكنولوجيا، وغيرها من دلائل المستقبل، تشير إلى ضرورة تجهز المجتمع

بالقدرات الفاعلة على المستويات الراقية بوجه خاص. فلم يعد نمو المجتمعات وقدرتها الصمودية وفعلها التقدمي تقوم باتساع عدد المتعلمين منها تعليماً عاماً فحسب، وإنما أصبح مفروضاً عليها أن تكوّن لنفسها أيضاً، بجانب هذا التغليم الواسع النطاق، كفاءات عليا، علمية وتكنولوجية وفكرية وأدبية ووطنية وإنسانية، لتستطيع مجاراة التقدم ومقابلة المجتمعات الأخرى سواء في ساحات الكفاح أو في مجالات التعاون والتبادل أو في سبل الخلق والإبداع.

(ب) ومن معاني شمول التربية أن **تنسحب على مختلف جهود الناشئة ووجوه نشاطها**. فثمة ثنائيات عدة في التربية العربية الحاضرة تضعف أثرها، بل تجلب أضراراً لها وللمجتمع. ونكتفي هنا بالإشارة إلى **ثنائيتين** بارزتين فحسب. **الأولى** هي ثنائية الفكر والعمل. فالتربية العملية غائبة أو شبه غائبة عن مناهجنا الأكاديمية التي يحصر فيها المتعلم حوالى ست سنوات أو اثنتي عشرة أو ست عشرة سنة دون أي تدريب عملي يصح ذكره أو تلمس فوائده. أمّا التعليم المهني الذي ينال هذا التدريب حظاً فيه، فهو مفصول عن التعليم الأكاديمي، له إدارته، ومعاهده، وهيئاته التعليمية والطلابية الخاصة به. وقد غدا من الضروري الخروج من هذه الثنائية إذا أردنا أن يكون المواطن متعلماً وعاملاً معاً، كما يجب أن يكون في كل آن، ولا سيما في الآونة الحاضرة والمقبلة لأسباب لا حاجة لترددادها. وقد تنبهت المجتمعات المتقدمة لهذه العلّة، وأخذت تعالجها بمختلف الوسائل. وكان للمجتمعات الشيوعية، وللصين الشعبية على وجه الخصوص، إقبال مرموق على هذا النوع من الإعداد التربوي والحياتي، لأن أحد المبادىء الأساسية للايديولوجية الشيوعية هو وحدة النظر والعمل، أو بالأحرى التفاعل الديالكتيكي بينهما.

أما **الثنائية الأخرى** التي نشير إليها، فهي التي تظهر في أواخر المرحلة الثانوية وفي المرحلة الجامعية، بين التعليم الأدبي والإنساني، والتعليم العلمي والمهني. لا جدال في أن ثمة ضرورة، لا سيما في التعليم العالي، للاختصاص في هذا الفرع أو ذاك بل في موضوع معيّن هنا أو هناك. على أن ثمة ضرورة مقابلة لإخصاب كل منهما ببذور الآخر. فالثقافة الأدبية أو الإنسانية التي تخلو من الاطلاع العلمي أو من التطبيق العملي ليست ثقافة جديرة بمسايرة عصر العلم والتكنولوجيا. ومن جهة مقابلة، التخصص العلمي الصرف أو المهني المحصور قد يولّد معرفة نظرية دقيقة أو مهارة عملية رفيعة، ولكن نفعه يقل، بل قد ينقلب في بعض الأحيان ضرراً، ما لم يستند إلى تثقف أدبي وإنساني يعنى بالأهداف والقيم أكثر مما يعنى بالوسائل وينمي الفضائل الخلقية إلى جانب الكفاءات العقلية والعملية. فكل فرع من هذين الفرعين يجب أن يطعم بالآخر، كما

يجب تقليص الحدود والحواجز القائمة بينهما، لتصبح ثنائيتهما ثنائية متقاربة متفاعلة بدلاً من أن تكون متباعدة ومتناقضة.

(ج) وثمة معنى ثالث لهذا الشمول التربوي، هو **أن يمتد على العمر بكامله**. فإن تبدل المعرفة وتطور الحاجات - وكلاهما منطلقان انطلاقاً متسارعاً - لا يسمحان اليوم بحصر فترة التعليم في سنوات النشأة فحسب، بل يفرضان على التعليم أن يستمر خارج المدرسة والجامعة وأن يتناول العمر كله، من المهد إلى اللحد كما يقول الحديث الشريف. وها نحن نرى المهندس أو الطبيب أو الاقتصادي أو صاحب أي اختصاص آخر لا يكاد ينهي تحصيله حتى يكون تطور المعرفة قد بدّل الكثير مما تعلمه، فيضطر إلى العودة إلى منابع العلم ومراكز البحث ليجدد معارفه وليجاري تطور اختصاصه ما أمكنه ذلك. ومن هنا كانت الدعوة المنتشرة إلى «التربية المستديمة»، هذه الدعوة التي برزت أخيراً في ميدان الإصلاح التربوي، وطنياً ودولياً، والتي عبّر عنها تعبيراً جازماً وملحاً تقرير اللجنة الدولية لتطوير التربية التي شكلتها اليونسكو برئاسة الوزير الفرنسي السابق إدغار فور[12]. فقد جعل هذا التقرير من «التربية المستديمة» مفهوماً وأسلوباً محوريين في إصلاح التربية والمجتمع، ووضعها في صدارة توصياته التجديدية لمفاهيم التربية. فالمبدأ الأول الذي صاغه والذي دعاه «المبدأ الموجه للسياسات التربوية» ينص على ما يأتي: «كل فرد يجب أن يكون في وضع يتيح له دوام التعلم مدى حياته. إن فكرة التربية المستديمة خلال الحياة هي حجر العقد [في بناء] المجتمع المتعلم»[13]. ونتج عن هذا المبدأ الأول توصية هي: «إننا نقترح أن تكون التربية المستديمة خلال الحياة المفهوم الرئيسي للسياسات التربوية في السنوات القادمة للبلدان المتقدمة والمتخلفة على السواء»[14]. إن هذه التوصية تعبر عن تبدل جذري في أحد المفاهيم الرئيسية للتربية كان قد بدأ يظهر ويطبق بصور محدودة في أنحاء مختلفة من العالم، وقد جاء هذا التقرير الدولي يبرزه ويدعو إلى تعزيزه وتعميمه.

(د) والمعنى الأخير من معاني الشمول التربوي التي نذكر هو **انبثاث التربية في مختلف خلايا المجتمع**، وتجاوزها الخلية التي كانت وما تزال تعتبر موئلها الرئيسي، إن لم نقل الوحيد، وهو المدرسة (أو التعليم النظامي بمراحله المعروفة). فكما أنه لم يعد يصلح

(١٢) UNESCO, *Learning to Be* ([n.p.]: UNESCO, 1972).

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٨٢.

أن نقصر التعليم على فترة معينة من حياة الإنسان، كذلك أصبح ضرورياً ألا نحصره في مكان محدود شبه منعزل عن بقية المجتمع. إن التطورات الحاضرة والمقبلة تدعو إلى فتح مجالات التعليم والتعلم حيثما يكون الإنسان، لا في المدرسة فحسب، بل في البيت، والحقل، والمصنع، والمتجر، والمعبد، والثكنة، والنوادي السياسية والاجتماعية والأدبية، وغيرها من مؤسسات القطاعات العامة والخاصة وأجهزتها. فالتوسع المنطلق في التعليم النظامي أصبح يتطلب نفقات هائلة متزايدة في تشييد الأبنية المدرسية وتجهيزها وصيانتها، وهي نفقات تنوء بها حتى الدول الغنية، فإذا توزع التعليم على الأمكنة التي يتواجد فيها الناشئون أو أبناء المجتمع عامة بصورة طبيعية، كان في ذلك توفير عظيم في الكلفة المادية. على أن وراء هذا التوفير غاية أولى ونفع أكبر يتحققان في دمج التعليم والعمل وفي إثارة التفاعل بينهما، وفي تهيئة العنصر البشري لمجاراة الحياة، بل في جعل هذه التهيئة فاعلية أصلية موصولة بسواها من الفاعليات. ولقد جاءت الوسائل التقنية الحديثة في الإذاعة والتلفزيون والحواسب الإلكترونية، والتطورات التي دخلت على الوسائل التقليدية كالطباعة والتصوير، بتسهيلات مستجدة وإمكانات منطلقة لاختراق الحواجز والجدران ولتسهيل نشر التعليم عبر المسافات والحدود القائمة في داخل المجتمع أو بينه وبين سواه. ومن هنا كانت الدعوات التي نسمعها الآن، والتي بدأت تطبق في بعض الأقطار، إلى «مدارس بلا جدران» وإلى «جامعات مفتوحة»، وإلى سواها من الخلايا التعليمية المنبثة في سائر قطاعات المجتمع والفاعلة فيها.

هذه هي بعض نواحي الشمول التربوي المنشود، وتحقيقه، أو على الأقل التوجه نحوه، يمثل تبدلاً جذرياً في المفاهيم التربوية. وجوهر هذا التبدل هو تحرير التربية من حدودها التقليدية، وإزالة الحواجز التي كانت وما تزال تجزئها: الحدود والحواجز القائمة بين قلة متعلمة وكثرة جاهلة، بين العلم والعمل، بين الثقافتين الأدبية والعلمية، بين الثقافة مجملاً والتدريب المهني والتقني، بين مرحلة محدودة من العمر والمراحل الأخرى، بين «المدرسة» والمجتمع.

(٣) من التربية الاستهلاكية إلى التربية الإنتاجية. بقي تبدل جذري ثالث في المفاهيم تجب الإشارة إليه، وهو، وإن يكن مرتبطاً بالتبدلين السابقين ومتفاعلاً وإيّاهما، يتخذ أهمية خاصة في هذا العصر، لا سيما للمجتمعات النامية كمجتمعنا العربي. أعني به التبدل من التربية الاستهلاكية الانتفاعية إلى التربية الإنتاجية الإنمائية. وهذا التبدل يتناول التربية من ناحيتين: مضمونها، وروحها. أما من حيث المضمون، فقد أصبح

واضحاً أن المجتمعات النامية إذا أرادت تسريع نموها وجب عليها أن تربط خططها وبرامجها التعليمية بحاجاتها الإنمائية بوجه عام، وأن تنسق، بوجه خاص، بين نظم التعليم وبرامجه وحاجات العمالة. ومن المفارقات الخطيرة التي أخذت تبدو للعيان وتستدعي الاهتمام أن العمالة وفرص العمل تتطور تطوراً سريعاً تبعاً لتطور الأوضاع الاقتصادية بينما التربية تظل على ما هي ويبقى تخلفها عن هذا التطور ويزداد. بل نجدها لا تتلاءم ملاءمة صحيحة والاقتصاد التقليدي، إذ يغلب فيها الإعداد للوظائف الحكومية والإدارية وترجح الدراسات الأدبية فيها على التخصصات العلمية والتكنولوجية، فنرى جانباً مختنقاً بوفرة أصحاب الشهادات فيه (مع تدني مستوى هذه الشهادات) وجانباً آخر لا يكاد أصحابه يسدون جزءاً من حاجات المجتمع. فالتخطيط التربوي الذي يفرض فيه أن يستهدف ـ في ما يستهدف ـ ربط التربية بحاجات المجتمع، لا سيما حاجاته الإنمائية والمستقبلية، ما فتىء ضعيفاً في البلاد العربية، ولم يدرك المسؤولون عنه بعد إدراكاً كافياً أن التربية تتلكأ بطبيعتها عن التطورات المجتمعية، وأن هذا التلكؤ يزداد ويتسع في هذا العصر السريع التغير. فالتبدل الذي يجري اليوم في المصنع مثلاً لا يقابله تبدل في الإعداد المدرسي ملائم له ومتفاعل وإياه. وفي سبيل هذا التلاؤم والتفاعل يقتضي السعي الجاد، دون إضاعة أي وقت أو فرصة، للبدء بتطوير التربية ولمتابعة هذا التطوير وتنشيطه وتسريعه سواء من حيث الأهداف والنظم والأساليب بصورة عامة ومن حيث تلبية الحاجات الاقتصادية والإنمائية بصفة خاصة. وإذا لم تتخذ هذه المبادرات بالحرص والسرعة المطلوبين، فإن التربية سوف تظل متلكئة عن مطالب سوق العمل التقليدي، فكيف بسوق العمل المتبدل المتجدد؟ والأمر الذي نود الإشارة إليه هنا وتوكيده هو أن أضرار هذا التلكؤ لا تقف عند ضعف الإنتاج القومي لقلّة المؤهلين له، بل تتعدى ذلك إلى تكوين طبقة متضخمة من المتعلمين العاطلين أو شبه العاطلين الذين يضخمون بدورهم أعباءه الاقتصادية، فتتسع الفجوة بين قدرة المجتمع الإنتاجية ومطالبه الاستهلاكية بدلاً من أن تتقلص وتضيق.

على أننا حريصون على عدم حصر الحاجات الإنمائية والمستقبلية في نطاق ضيق، أي نطاق الانتاج الماديّ. فبجانب الإنماء المادي إنماء أهم وهو الإنماء البشري: في الإدارة والتعليم والتوجيه وسواها. ولذا، فالتبدل المرجو في مردود التربية الإنمائي يتجاوز مضموناتها واختصاصاتها إلى الروح التي تتحلى بها وتصدر عنها. فكأي من مهندس أو صانع أو عامل تغلب حاجاته ومطامحه الاستهلاكية على مقاصده وفاعليته الإنتاجية، وكأي من موظف أو معلم يفوق مردوده الإنتاجي الإنمائي ما يستهلكه، أو ما يشتهي

استهلاكه، من ثروة المجتمع. فالقضية ليست إذن في الأصل قضية مناهج واختصاصات فحسب، وإنما هي أيضاً - بل في المقام الأول - قضية توجيه عقلي وخلقي قائم على تكوين مزايا الانضباط والإنتاج والحرص المستقبلي وعلى السعي الدائم لبثها في نفوس الناشئة وترويضهم عليها وعلى ما يتصل بها من فضائل.

إن في مقدمة العلل التي تشكو منها المجتمعات الغربية المتقدمة أنها أصبحت مجتمعات استهلاكية، وليس معنى هذا أن استهلاكيتها تطغى كمّا على إنتاجيتها (كما هي الحال في المجتمعات النامية)، بل ان الغايات والمطامح والنوازع والقيم السائدة فيها ذات طابع استهلاكي، وقد جرّت على هذه المجتمعات شروراً مادية ومعنوية أدت إلى انتقادات ذاتية متعالية وإلى حركات رفض واغتراب تهزها هزاً عنيفاً. ولعلّ أفظع ما يخشى على المجتمعات النامية، ومنها مجتمعنا العربي، أن تقتبس، وهي لا تزال في مستواها الإنتاجي المنخفض، نوازع المجتمعات الغربية المتقدمة وقيمها الاستهلاكية التي أخذت هذه المجتمعات ذاتها تضيق بها وتثور عليها، فيصيب المجتمعات النامية من هذا شران: اتساع الفجوة بين ضآلة الانتاج وضخامة الاستهلاك، وتفشي الروح الاستهلاكية. وفي ما يخصنا نحن العرب، يزداد هذا الشر المزدوج خطورة بتطلع القوى السائدة في المجتمعات المتقدمة، على أنواعها، إلى امتصاص الغنى النفطي العربي، وسعيها إلى إغراء المجتمع العربي بالحاجات الاستهلاكية والأسلحة القديمة وإغراقه بها لتحصل منه ما تحتاج إليه من نفط أو من مال، ولتصون نظمها الصناعية والمالية من عوارض التخلخل والتدهور، ولتدعم قدرتها الشرائية والإنتاجية.

فعلى المجتمع العربي أن يصمد في وجه هذا الهجوم من الخارج، وفي وجه التيه والاغترار والإسراف غير المنضبط وغير المحتشم عند طبقاته الميسورة في الداخل. وأقوى عدده في هذا الصمود العدة القيمية التي تصحح هذا الاتجاه التمتعي الاستهلاكي، وتثير فيه مطامح الإنتاج بمختلف وجوهه ووسائله. ولا مراء في أن إعداد هذه العدة وتجهيز المجتمع العربي بها هما من أخطر مهمات التربية وأشدها ضرورة للحاضر وللمستقبل، لا سيما وأننا ورثنا تقاليد سيئة عريقة من حيث ازدراء العمل واشتهاء الوجاهة والحكم، وأن التربية التي نمارسها الآن تجاري هذه التقاليد وتشجعها بدلاً من أن تكافحها وتزيلها. ومن هنا كانت ضرورة التبدل الجذري الذي نتحدث عنه في هذا الجزء من الفصل، وهو التبدل الذي يدخل معاني الإنتاجية وقيمها في صلب مفهوم التربية وفعلها، ويبرز هذه المعاني والقيم سمة أساسية من سمات المواطن الصالح الذي تهدف التربية إلى تكوينه.

ب ـ التبدل الجذري في النُظُم والوسائل

بعد هذا الاستعراض الموجز للتبدلات الجذرية المطلوبة في مفاهيم التربية في المجتمع العربي (من التلقين إلى التربية، ومن التربية المجزأة إلى التربية الشاملة، ومن التربية الاستهلاكية إلى التربية الإنتاجية)، ننتقل إلى النظم والوسائل فنجد أن الحاجة إلى التبدل الجذري هنا لا تقل عنها في مجال المفاهيم. بل لعلنا نجد أن التخلف في نظم التطبيق ووسائله هو أشد من التخلف في الأفكار والآراء. فخليق بالجهود الإصلاحية أن تولي الجانب التطبيقي التنفيذي حقه من العناية وأن تحله مكاناً بارزاً في التحليل والمعالجة، إذ مهما تحسن الأفكار وتصلح، تظلّ قاصرة عن النفع المنشود إذا لم تتجسد بوسائل نافذة ومؤسسات حيّة فاعلة. وأهم وجوه الإصلاح في هذا المجال هي:

(١) **«تصنيع» وسائل التربية.** ونعني بهذا إفادة العملية التربوية من الوسائل التكنولوجية التي ابتدعتها الصناعة الحديثة في حقول الإذاعة والتلفزة والسينما والحواسب الإلكترونية وبنوك المعلومات والأدوات المسجلة والابتكارات الجديدة في الطباعة والنشر. فلقد انقضى، كما قلنا، الزمن الذي كان فيه الكتاب، أو الإلقاء الشفوي المحصور داخل غرفة من الغرف، هو وسيلة التعليم، وبدأت الثورة التكنولوجية التي تكتسح مختلف مجالات الحياة تنفذ إلى ميدان التربية، ولكن نفاذها هذا ما زال مجزأ مشتتاً مقصراً عن التغيرات الاجتماعية المتلاحقة وعما تفرضه هذه التغيرات من مطالب متسعة. ولعلّ من أهم أسباب هذا التقصير طبيعة المحافظة التي تتصف بها التربية، ونفور المربين التقليديين من الآلة وخشيتهم أن تميع بها العملية التربوية أو يتدنى مستواها. والواقع أن الوقوف في وجه هذه الثورة التكنولوجية أمر مستحيل، فإذا صدت المدرسة أبوابها عن التلفزة مثلاً، لم تستطع منع انتشارها في البيت. ولعل أثرها هنا أقوى من أثر الكتاب أو المعلم هناك. إن هذه الوسائل المستحدثة تمثل إمكانات هائلة قد تستخدم للشر والهدم أو للخير والبناء. ولذا، من واجب التربية العربية إذ تستهدف الخير وبناء الشخصية الصالحة أن تستغلها استغلالاً عقلانياً مخططاً ملائماً لحاجات المجتمع العربي الحاضرة والمستقبلة، وأن تضع هذا الهدف في صلب تطلعاتها وتصاميمها. وفي العالم اليوم اختبارات جريئة في هذا المجال وجهود رائدة أثبتت فائدتها. وثمة دراسات عدة، لهيئات تربوية خاصة أو حكومية، وطنية أو إقليمية أو دولية، تصدت لوصف هذه الاختبارات الجديدة وتقييمها. ونكتفي هنا بالإشارة، على سبيل المثال، إلى تقرير بعنوان «الثورة الرابعة»[١٥]، نشرته لجنة

---

(١٥) *The Fourth Revolution: Instructional Technology in Higher Education* (New =York, 1972).

كارنغي للتعليم العالي في الولايات المتحدة، وهو محصور بهذه المرحلة من التعليم. وقد أخذت اللجنة عنوانه من العالم والمربي الإنكليزي إريك أشبي[١٦] الذي اعتبر أن التربية جازت في تاريخها **أربع ثورات: الأولى** عندما أخذت المجتمعات تخصص فئة من أبنائها للتعليم فانتقلت هذه الوظيفة من الأهل إلى المعلمين ومن البيت إلى المدرسة، **والثانية** - وقد حدثت في بعض المجتمعات قبل الأولى - عندما اعتُمدت الكلمة المكتوبة أداة التربية، **والثالثة** وهي التي جاءت باختراع الطباعة وما أدت إليه من انتشار الكتب، **والرابعة** تبدو تباشيرها باستخدام الأدوات الالكترونية، الإذاعية والتلفزية والتسجيلية والحاسبة، للأغراض التربوية[١٧]. وقد حلل هذا التقرير مظاهر هذه الثورة الجديدة في التعليم العالي، وما تمثله من إمكانات وما يحدها من حدود. وذكر، في ما ذكر، بالإضافة إلى ما يجري في الولايات المتحدة، الاختبارات الناشطة في هذا المجال في دول أخرى كأسوج واليابان وألمانيا الغربية وبريطانيا[١٨]. وأهمها الاختبار الرائد الجريء: «الجامعة المفتوحة»[١٩] في بريطانيا ومشروع «جامعة الأثير»[٢٠] في اليابان، وكلاهما يعتمدان بصفة أساسية وسائل الإذاعة والتلفزة. ومن الاختبارات الناجحة، في المراحل الأولى من التعليم، البرنامج التلفزيوني المعروف في الولايات المتحدة بـ «شارع سمسم»[٢١]، الموجه إلى الأطفال قبل سنّ التعليم النظامي وفي سنواته الأولى، والذي استنبط طرقاً ووسائل طريفة لتعليم الأطفال تعليماً نافذاً وعلى نطاق واسع.

إن هذه الطرق والوسائل المستحدثة لا تصنع المعجزات، وليست بديلاً تاماً للمعلم وللكتاب وللوسائل التقليدية الأخرى، بل إنها لا تأتي بفائدة، وقد تأتي بضرر، إذا نظر المربون إليها كأدوات فحسب، وإذا اعتبرت المؤسسات التربوية أنها، بمجرد اقتنائها إياها ومحاولة استخدامها، تصلح الناتج التربوي وتعززه. ذلك أن هذه المستحدثات لها مطالبها من علماء نفس واجتماع وتربية ينظمون برامجها، ومن معلمين يطبقون هذه البرامج ويدخلونها عنصراً حياً فعالاً في العملية التربوية الشاملة، ومن تقنيين مهرة في استعمال

= ومن أراد متابعة هذا الموضوع امكنه الاسترشاد بقائمة المراجع، ص ١٠٣ - ١٠٦.

(١٦) Eric Ashby, Master of Clare College, Cambridge.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٩.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٥ - ٢٧.

(١٩) The Open University.

(٢٠) The University of the Air.

(٢١) Sesame Street.

الأدوات الدقيقة وصيانتها ومتابعة تطورها. ولذا، إننا عندما نذكر الحاجة إلى «تصنيع» التربية العربية، لا يقتصر مفهومنا على اقتباس الآلات والأدوات المادية فحسب، بل يتعداه إلى ما هو أهم، أي إلى إعداد الأجهزة البشرية القادرة على أن تتحكم بها وتحسن استثمارها.

وعلى رغم أن هذه الوسائل لا تزال في مرحلتها الاختبارية، وعلى رغم ضخامة مطالبها، فمما لا شك فيه أنها من أهم بوادر المستقبل التربوي وتتضمن إمكانات ثرية لإنماء العوائد التربوية، كمّا وكيفاً. فإذا طمحنا فعلاً إلى أن نكون من رواد الغد، وجب ألاّ يقف هذا الطموح دون ميدان التربية أو أن يتعثر فيه، بل أن يقبل عليه إقبالاً صادقاً جريئاً لما للتربية من فعل خطير في إعداد المستقبل بصنع أشخاصه. ومن البديهي أن تربيتنا لن تصلح لهذه المهمة المستقبلية إذا لم تكن هي مستقبلية بطبيعتها واتجاهها.

(٢) تطوير الإدارة التربوية. ولعلّ كلمة «تطوير» لا تفي هنا بالمطلوب، والأصح أن نقول بلغة العصر «تثوير» هذه الإدارة. إذ إن هذه الناحية من الجهد التربوي العربي تبدو أكثر نواحيه قصوراً وتخلفاً. والشكوى منها ترتفع في جميع الجهات وعلى مختلف المستويات. ولا ينكر أن الإدارة التربوية مثقلة بأعباء تتزايد سنة بعد سنة بل يوماً بعد يوم نظراً للضغوط التي تتلقاها من الهيئات الرسمية والشعبية وللتوسع المطرد في مهامها، مع ضيق الإمكانات المادية والبشرية المتاحة لها. إن الإنصاف يدعونا إلى الإقرار بأن جانباً من عجزها عن التطور واللحاق راجع إلى هذه الضغوط والأعباء وإلى اضطرارها إلى معالجة المشكلات الملحة بأيسر الطرق وأقربها إلى ارضاء الجهات الضاغطة. ولكن لا ينكر أيضاً أن جانباً آخر هاماً يعود إلى عجزها الذاتي وإلى سوء إدراكها لطبيعة وظيفتها ولأفضل السبل للقيام بها. إن الإدارة[٢٢] أصبحت اليوم علماً قائماً بذاته له أساليبه ووسائله المتطورة. وقد أدركت المؤسسات الاقتصادية في البلدان المتقدمة أهمية هذا العلم ودوره في تحسين الإنتاج، فأخذت تعمل في دعمه ونشره، داخل نطاقها وفي المؤسسات التعليمية، لتهيئة العنصر البشري القادر على وفاء حاجاتها التي تزداد دقة وتشعباً. يضاف إلى هذا أن الإدارة أيضاً فن، لأنها تقوم على تنظيم العلاقات البشرية، وهو أمر يتطلب، فوق المعرفة العلمية والتدريب التقني، حساً إنسانياً متنبهاً وخبرة في استثارة الحمية وإذكاء روح المبادرة والتعاون والولاء المشترك. إن «التثوير» المطلوب للإدارة التربوية يقتضي، من ناحية، حسن اختيار الإداريين وصحة تدريبهم على هذا العلم المعقد، ومن ناحية أخرى،

---

(٢٢) Management.

تبديل العقلية الإدارية تبديلاً جذرياً، من عقلية إثبات السلطة والنفوذ والبيروقراطية والاهتمام بالمظاهر والوسائل، إلى عقلية تشجيع المبادرة والتجديد والابتكار، وتقديم الغايات على الوسائل وابتغاء التعاون والمشاركة.

ويجب ألاّ ننسى أن الإدارة التربوية هي جزء من إدارة الدولة، وأن تخلفها ظاهرة من ظواهر التخلف الإداري العام، بل من ظواهر تخلف المجتمع بأسره، وأن «تثويرها» لا يتم إلاّ إذا «ثورت» عقلية الحاكمين وأصلح نظام المجتمع. ولكن ثمة مجالات لإصلاح وافر وضروري ضمن هذه الحدود، إذا أحسن المربون إدراك وظيفتهم وجندوا نفوسهم لها وكوّنوا قوة ضاغطة في سبيل الإصلاح. إن اعترافنا بدور النظام وأثره يجب أن يزاوجه تقدير لدور المواطنين، ومنهم المربون، كل في نطاقه وعلى قدر منسؤوليته، وما أهم مسؤولية المربّين!

(٣) إقامة البنية المؤسسية للإصلاح التربوي. إن من أبرز مظاهر التخلف ضعف المؤسسات القائمة في المجتمع واختلالها وفسادها. والخروج من حالة التخلف يتطلب إيجاد المؤسسات الصالحة لتنفيذ الأفكار والخطط بأسلوب انتظامي تعاوني يتوخى حشد الكفاءات وتلاقحها، واستمرار فعلها وتراكم نتاجها على الأيام. والإصلاح التربوي لا يشذ عن هذه القاعدة: إنه يتعثر إذا قام على الجهود الفردية أو الجماعية الضيقة، المشتتة والعابرة، ولم تنظمه وتسنده بنية مؤسسية تجمع أطرافه وتضبطها وتعزز فاعليتها. وفي نظرنا أن نظام هذه البنية ومتضمناتها تتوقف على أوضاع كل بلد من البلدان واتجاهاته، ولكن لا بد من أن تضم هذه البنية، بشكل أو بآخر، الأركان المؤسسية التالية:

(أ) مجالس مشتركة لشؤون التربية مؤلفة من ممثلي الوزارات المعنية بالتربية والثقافة والاقتصاد والعمل والتخطيط وممن يقابلهم في القطاعات الخاصة ومن المربين وذوي التلاميذ والطلاب لتقديم المشورة للسلطات التي تتولى هذه الشؤون، على أن يكون للهيئات الخاصة والشعبية نصيبها الوافي وصوتها المسموع، وعلى أن تعم هذه المجالس مختلف مناطق البلد وتصان حريتها ويعترف بمسؤوليتها، فلا يقتصر الأمر على مجلس واحد مركّز في العاصمة أو مشفوع بمجالس محلية خاضعة لسلطته ومنقادة له.

(ب) مراكز للبحوث العلمية التربوية. إن الإصلاح التربوي يتطلب الاطلاع الدائم على تقدم العلم التربوي والمشاركة في هذا التقدم وتطبيق النتائج الحاصلة على الأوضاع المحلية والوطنية. فالبحث أصبح اليوم عماد أي نشاط حي وأي مشروع متطور. وكلما قويت مراكز البحوث وانتشرت في البنية التربوية، جاء فعلها في هذه البنية وفي

المجتمع عامة أوفر وأخصب. وهذه المراكز على أنواع، أهمها اثنان: مراكز في كليات ومعاهد المعلمين لإجراء دراسات وتجارب أساسية في علوم النفس والتربية، ومراكز بحوث تطبيقية في وزارات التربية تعنى بالمناهج والكتب ووسائل التعليم وأمثالها. ولهذه المراكز وظائف عدة، منها إجراء التجارب والاختبارات وتقييم النشاط التربوي القائم، والإسهام في تطوير هذا النشاط وتجديده أهدافاً ونظماً ووسائل وأجهزة. والمهم في هذا كله أن يكون للجانب البحثي شأنه ودوره في القطاع التربوي، بخلاف ما هو عليه الآن، إذ نجده غائباً أو شبه غائب في الأجهزة الإدارية وفي كليات التربية ومعاهدها على السواء، تطغى عليه «الإدارة» من جهة، و«التدريس» من جهة أخرى، بينما هو من الجسم التربوي بمنزلة الجهاز العصبي، أي مصدر الحساسية والضبط والتوجيه. فإذا افتقد أو فسد، شل الجسم واعتل وتفسخ.

(ج) **مراكز للتخطيط التربوي** تغذيها مراكز البحث التي أشرنا إليها وتتفاعل وإياها. ومن شروط انتظام هذه المراكز وضمانة جدواها أن تكون مرتبطة عضوياً بالتخطيط العام الذي يتناول حياة المجتمع بكاملها، وأن تتفاعل وإياه فتغذيه ويغذيها وتوجهه ويوجهها بصورة حية مستديمة. ولا حاجة هنا لترديد أهمية التخطيط، سواء في الحقل التربوي أو في الحقل الوطني عامة، فإن هذا الكتاب هو كله، بنحو ما، دعوة إليه وتأكيد لشأنه على اعتبار أنه الجهد العقلاني المنتظم لاستكشاف المستقبل ومجابهته، وأن المستقبل يحسن أو يسوء تبعاً لحسن التخطيط له أو سوئه.

ومن الأمور التي غدت بديهية أن هذه المراكز والمؤسسات تقوم، أول ما تقوم، على المعلومات الصحيحة الوافية. ذلك أن البحث والتخطيط والمعالجة يجب أن تستند استناداً كلياً إلى الواقع كما هو، لا إلى تخيلات أو انطباعات أو آراء مستنبطة من وقائع خاطئة أو ناقصة. وقد تطورت، كما هو معروف، وسائل جمع المعلومات وتخزينها واستخراجها وتحليلها بالحواسب الإلكترونية، فأقيمت لهذه الأغراض «بنوك للمعلومات» وسواها من المستنبطات الصناعية، وأنشئت علوم وتقنيات لاستخدامها وتطويرها. وأصبحت هذه وتلك عماداً قوياً للأجهزة المتطورة في ما تقوم به من تحليل وتخطيط، في ميادين الدفاع والسياسة والاقتصاد والمواصلات والتربية وسواها. فلا غنى للمراكز التربوية والتخطيطية التي ذكرنا عن أن تكون مجهزة بهذه الوسائل وبكل ما يضمن لها الوصول إلى أوفى المعلومات وأصحها في أسرع وقت ليقوم بناؤها على أساس الواقع المتين وبضوء العلم النير والخبرة الصادقة.

إن هذه المجالس والمراكز والمؤسسات وما يقام على غرارها، وبالتعاون وإياها، هي

الأجهزة العضوية التي تؤلف بمجموعها البنية المؤسسية الحية الفاعلة المهيأة للقيام بمطالب الإصلاح التربوي.

(٤) **التعاون والتكامل بين البلاد العربية.** إن قومية المعركة العربية، لا سيما في مكافحة التخلف الداخلي، تشمل الجبهة التربوية. فإذا كان مفروضاً في التربية أن تجهز القدرة البشرية الذاتية المؤهلة للانضواء في هذه المعركة الحاسمة والظفر فيها، فلا مراء في أنها قضية تنسحب على المجتمع العربي ككل، وأنها خليقة بأن تعالج، سواء من حيث رسم الأهداف أو التخطيط أو تعبئة الموارد، ضمن رؤية شمولية وبجهد متسق متضامن. على أننا، إذ نقرر هذا المبدأ الأول والرئيسي، نسارع إلى الإيضاح بأن ليس معناه أن الجهد التربوي العربي يجب أن يصب كلّه في قالب واحد أو أن يصبغ بلون معين. إن في البلاد العربية أوضاعاً مختلفة، وبينها تفاوتات اجتماعية وثقافية بيّنة، وما يصح من صيغ تربوية هنا قد لا يصح هناك. ولذا، فإن من الخطأ، عند البحث في التعاون التربوي أو الثقافي بين هذه البلاد، أن ينظر إليه من زاوية «توحيد» التعليم، سلّماً أو مناهج أو كتباً أو ما إلى ذلك. إن هذا «التوحيد» كما يفهم وينادى به عادة، يتجاهل الاختلافات والتفاوتات التي ذكرنا ليعود إلى الاصطدام بها فيتضعضع ويتبدد. ثم إنه، بالإضافة إلى هذا، يسدّ الطريق على فوائد التنوع والاختبار والتجديد التي تتطور بها التربية وتغنى، والتي غدت من أهم متطلبات التربية الحديثة ومميزاتها.

إن مفهومنا للقومية لا ينطوي على الوحدة المركزية المبسّطة، وإنما على وحدة الولاء، والتضامن في تحقيق فروض هذا الولاء. وإذا كنا نتطلع إلى قيام اتحاد عربي يضم شؤون السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد، فإنّا نرى أن ثمة شؤوناً ـ في مقدمتها التربية ـ يجب أن تظل ضمن نطاق كل بلد من البلاد، شرط التنسيق والتعاون في ما بينها، كما هي الحال في بعض الدول الاتحادية، كالولايات المتحدة أو ألمانيا الغربية، حيث يقع التعليم والتربية في أيدي الولايات لا في يد الحكومة الاتحادية. على أنه، مهما يكن شكل التنظيم السياسي العربي، فالمهم أن ننظر إلى التربية العربية وأن نحاول صياغتها بمنظار التعاون والتكامل لا بمنظار «القولبة» الموحدة. ففي الميادين التربوية العربية مجالات جمة جليلة للاختصاص والتميز، مع تقليل الكلفة وتقليص الهدر. ولا يتم هذا التعاون التكاملي وما يثمره من تميز فردي إلا من خلال رؤية شمولية وبنتيجة تخطيط منتظم منسق. فهو بالتالي مرهون بصلاح البنى المؤسسية التربوية التي رسمنا بعض خطوطها، والتي يجب أن تقوم وتنتظم في كل بلد من البلاد العربية وعلى الصعيد العربي الشامل. ففي كل من هذه البلاد حاجات لتخفيف الازدواجية والهدر، وإمكانات للتنويع

والامتياز. وكذلك الأمر، بل هو أوسع وأوضح، في المجتمع العربي بكامله نظراً للاختلافات في أوضاع بيئاته ومواردها. وهذه الحاجات والإمكانات يجب أن تكون مدار اهتمام المراكز البحثية والتخطيطية في شتى الأطر والمستويات القومية. وبانتظام هذه المراكز وتناسقها، وبتلاحم البنى المؤسسية عامة وتفاعلها، تنشط الفاعلية التربوية العربية، ويخصب نتاجها، ويقل هدرها.

إن ضرورات الحشد والتعبئة التي تفرضها معركة البقاء والحضارة لا تنحصر في ميدان الكفاح التحريري فحسب، بل تشمل أيضاً ميدان الكفاح التحرري ـ ميدان العلم والتربية ـ بل لعلّها هنا أولى وأدعى إلى الاهتمام، لأن مكاسب التحرير منوطة بمكاسب التحرر، ولأن مطالب التعبئة والتنظيم التي تبرز وتتضح هناك تخفى وتغيب عن العيان هنا، فتعظم الحاجة إلى إبرازها وتوكيدها لتظلّ نصب العيون ومبعث الاهتمام في معركة الإصلاح التربوي، وهي اليوم مدار إصلاح الأشخاص وأضمن سبيل لإصلاح المجتمعات.

٣ ــ إصلاح التربية في المدى القصير

لقد آثرنا أن نركز النظر في هذا الفصل على التبدلات الجذرية التي يقتضيها الإصلاح التربوي كي تغدو التربية العربية أداة فعالة في إعداد القدرة البشرية لصنع مستقبل عربي زاهر. إن هذه التبدلات صعبة المنال، وتستدعي جهداً منتظماً مستديماً من قبل السلطات الحكومية والمسؤولين عن التربية وأبناء المجتمع عامة. ولهذا يجب أن يبادر إليها بسرعة وحزم، وألاّ تكون مصاعبها مدعاة للتلكؤ. ذلك أن فعل التربية ـ إذ يتصدى لتكوين العقول وتهذيب النفوس وإذ يتوجه إلى الأجيال الناشئة بخاصة ـ هو بطبيعته فعل بطيء، ومهما يُتخذ من التدابير لتسريعه فإنه يظل متأخراً عن التغيرات المجتمعية والمطامح الشعبية. فكيف به إذا أهمل، وإذا كانت الجهود في إنمائه ودعمه هزيلة متعثرة؟ من هنا كانت الحاجة إلى الإرادة والتصميم والمساعي الجادة في هذا الميدان من ميادين الجهاد القومي، وكان لتبديد الوقت وتفويت الفرص والتقاعس والتردد والاكتفاء بالمعالجات السطحية آثارها السلبية التي تتضاعف على الأيام وتوسع الفجوة بين ما نحن عليه وما يجب أن نكون.

على أن هذا السعي إلى إحداث التبدلات الجذرية لتحقيق الإصلاح التربوي الشامل ينبغي ألاّ يوقف أو يعطل اهتمامنا بإجراء الإصلاحات الجزئية الملحة، وبمعالجة المشكلات القائمة المتفاقمة التي يجابهها المسؤولون عن التربية يوماً بعد يوم. إن هؤلاء المسؤولين يجدون أنفسهم في سباق دائم مع هذه المشكلات، فلا يكادون يحلّون واحدة

منها حتى تبدو غيرها أو تعود هي ذاتها بشكل أعنف، ولذا فهم لا يستطيعون التمهل والتأجيل، ولا يصح أن يتمهلوا ويؤجلوا، ريثما تحدث التبدلات الجذرية المنشودة وتؤتي ثمارها. لا بد لهم ولنا من إصلاح القديم بينما يبنى الجديد. والمهم في هذه العملية المزدوجة هو تناسق الجهدين وتلاحمهما. المهم هو الإقبال الصادق على التنظيم والتخطيط لإنشاء الجديد، والمضي في نفس الوقت وبنفس العزم في تعديل القديم، شرط أن يكون الإنشاء والتعديل مترابطين متفاعلين يفيد أحدهما من الآخر، فيهتدي التعديل بخطط الإنشاء ويلتزم الإنشاء بالواقع الذي يعالجه التعديل دون شطط أو زيغان. وإذا لم يحصل هذا، أي إذا افترق العملان أو تعارضا، تشتت الجهد وتضاعف الهدر، وازدادت المشكلات استعصاء والتربية تخلفاً.

من هنا كان لا بد من الإشارة إلى ما يجب أن يتجه إليه الإصلاح التربوي العاجل، أو لنَقُل الإصلاح التربوي اليومي، لأنه شاغل المسؤولين عن التربية، أو يجب أن يكون شاغلهم، في كل يوم من أيام ممارستهم لعملهم. ولما كانت المشكلات التي تعرض لهؤلاء متعددة ومتزايدة ولا يمكن الإحاطة بها في فصل محدود كالذي بين أيدينا، ولما كانت ثمة تقارير وبحوث وافرة وضعها أفراد أو لجان أو هيئات حكومية تتناول بعض هذه المشكلات أو كلها، فإنا نكتفي هنا بمحاولة رسم الاتجاهات الأساسية الضرورية لهذا الإصلاح في معالجة القضايا التي يتصدى لها. وفي نظرنا أن أهم هذه الاتجاهات هي الخمسة التالية:

أ ــ الصمود في وجه إفساد التربية

إذا كنا نرغب في إصلاح التربية العربية وتجديدها، فأول ما يجب التصدي له، وأدنى حدّ من حدود الجهد المطلوب، هو الحؤول دون العوامل التي تفسدها فتزيدها ضعفاً وتخلفاً. وهذه العوامل متوفرة في الحياة العربية الحاضرة. على أن أهمّها وأفظعها شراً في نظرنا هو «تسييس» التربية، أي جعلها أداة لكسب سياسي من قبل حزب أو هيئة أو زعيم أو أي متسلط آخر. وهنا لا بد من التمييز بين الولاء السياسي والولاء الوطني. فما من شك في وجوب توجيه التربية لإنماء الولاء الوطني، ولتنشئة أفراد متعلقين بوطنهم قادرين على خدمته ودعم بنائه. أما السياسة فشأنها مختلف. ذلك أنها تتغير وتتبدل، وليس من الخير أن يؤدي هذا التبدل إلى تبدل في توجيه النشء، بحيث إن ما هو حق ومقبول اليوم يصبح باطلاً ومرفوضاً غداً، وعلى العكس. ثم إن السياسة تخدم أغراض الحاكمين والمتسلطين، فتتدخل مثلاً في انتقاء المعلمين وترقيتهم ونقلهم وصرفهم تبعاً

لتلك الأغراض لا للأغراض التربوية. وأيضاً: لما كانت فئات الدولة العربية الواحدة، وكانت الدول العربية في ما بينها، تختلف في سياساتها، فإن التسييس التربوي يغدو أداة تحريض واستعداء لفئة على فئة ودولة على دولة، مما يزيد في التشتيت وبعثرة القوى، في حين أن الحاجة القومية تدعو إلى رصّ الصفوف وتعبئة الجهود. وإذا كانت سيطرة الدولة وتبدل سياساتها يؤديان إلى نوع من أنواع تسييس التربية، فإن غياب الدولة أو ضعفها وسماحها لشتى الفئات والطوائف بإنشاء المعاهد الدراسية وتسييرها دون توجيه أو رقابة أو محاسبة كافية يفسح في المجال لنوع آخر من التسييس، تخدم به هذه المعاهد أغراض أصحابها أكثر مما تخدم أغراض الوطن وتنشر الفرقة والتباعد بين أبنائه بدلاً من أن تشدهم بعضاً إلى بعض وتدفعهم إلى التلاؤم والتلاحم.

إن هذه المساوىء التسييسية وأمثالها تنطبق على التربية النظامية في المعاهد الدراسية كما تنطبق على الوسائل الأخرى التي يشتد أثرها التوجيهي التربوي في هذه الأيام، كوسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزة وما إليها. لقد ذكرنا أن هذه الوسائل يعظم شأنها بسبب ما لها من قابلية النفاذ وذيوع الأثر، فيعظم بالتالي ما ينتج عنها من خير أو من شر. وكثيراً ما نراها تُفسد، توجيهاً وتربيةً، بدلاً من أن تصلح، وتخلخل العمل البنائي التجديدي بدلاً من أن تدعمه. وخلاصة القول، إنه مهما يكن الوجه التربوي الذي نلتفت إليه، نجد تصديقاً للقول المأثور: «ما دخلت السياسة شيئاً إلا أفسدته». ولعل إفسادها «للشيء» التربوي أبعد أثراً وأوخم عاقبة منه لأي شيء آخر.

ومما يدخل في نطاق الإفساد استخدام التربية أداة لربح مادي أو تجاري، ولا سيما في تقرير الكتب المدرسية أو الجامعية، من قبل المعلمين والأساتذة والمسؤولين عن هذا التقرير. فكم من مساوىء ـ إن لم نقل جرائم ـ ارتكبت في هذا المضمار، إذ وضعت في أيدي النشء كتب هزيلة وضارّة، بدون مسوّغ سوى ما تجلبه من ربح لأصحابها أو مستغليها. على أن خطر هذا الإفساد، وإن كان لا يزال قائماً، قد خف بإقدام الدول العربية على تنظيم تأليف الكتب المدرسية ونشرها وإقرارها وفق قواعد معينة وبواسطة دوائر أو هيئات مسؤولة. وهنا أيضاً: ما يصدق عن الكتب وعن استغلالها للكسب المادي يصدق أيضاً عن الوسائل التوجيهية الأخرى التي ذكرناها وفي مقدمتها الصحافة، حيث مجالات هذا النوع من الاستغلال أوسع وأفضح.

ومهما يكن من أمر، فإنا نؤكد أن الواجب الأول في الإصلاح التربوي اليومي العاجل هو صمود المسؤولين عن التربية في وجه أي عامل من العوامل، أيّاً كان نوعه أو مصدره، يؤدي إلى تضليل العمل التربوي بإخراجه عن غرضه الأصيل وإخضاعه

لأغراض أخرى غريبة عنه ومفسدة له. وهو صمود عسير وباهظ التكاليف في كثير من الأحوال والظروف السائدة.

ب ــ تقليص الهدر

وفي نطاق الوقوف في وجه المساوىء المستحوذة على التربية والعاملة في تعميق تخلفها يقع أيضاً الجهد لتقليص الهدر المسبّب الذي يحصل فيها. ويتجلى هذا الهدر في عدة مظاهر، لعل أهمها المعدلات المرتفعة في رسوب التلاميذ والطلاب، أو في إعادتهم صفوفهم سنة بعد سنة، أو في تسربهم إلى خارج المعاهد الدراسية. إن هذا الهدر له وجهه المادي في الخسارة المالية التي تنفق على هذه الجمهرة من الناشئين، كما أن له وجهه البشري في إضاعة سنوات ثمينة من حياتهم وفي تفويت سواهم فرص التعليم التي أتيحت لهم. ومن مظاهر الهدر التكاليف المتصاعدة لإقامة الأبنية المدرسية والتي يمكن أن تخفض باصطناع نماذج مبسطة لهذه الأبنية معتمدة المواد المحلية، وبإنشاء مجمعات للمخابر والملاعب وأمثالها تفيد منها عدة مدارس. ومن هذه المظاهر أيضاً الازدواجية بين معاهد التعليم العالي في بعض الدراسات التخصصية المكلفة، والتي يستطاع تجنبها أو تخفيفها بالتعاون والمشاركة. وليس يخامرنا شك في أن المسؤولين عن التربية يلحظون صنوفاً أخرى متنوعة من هذا الهدر ويشكون منها، لا سيما أن مطالب النمو التربوي تتجاوز الإمكانات المالية والبشرية الواقعة تحت تصرفهم تجاوزاً مستمراً ومتسعاً. ويحسن بهؤلاء المسؤولين، بقدر ما يستطيعون الصمود في وجه الضغوط التي تحيق بهم، أن يحتذوا حذو رجال الأعمال وأصحاب المشروعات الخاصة الذين يسهرون سهراً يقظاً ليوفروا مردود مالهم وجهدهم بالمقارنة الدائمة بين الكلفة والعائد، وبالحرص الجاد على تخفيض الأولى ورفع الثاني. إن الهدر والتبذير هما من ألد أعداء الشعوب المتخلفة: ينطبق هذا على التربية مثلما ينطبق على أي وجه آخر من وجوه الجهد القومي.

ج ــ العناية بالمعلم

إذا انتقلنا من دفع المضار والمساوىء إلى التحسين والتجويد، ووجهنا نظرنا إلى صميم العملية التربوية، وجدنا ثمة العامل الفاعل فيها، وهو المعلم، على اختلاف مراتبه من مدرس القرية إلى أستاذ الجامعة. فمهما تُستحدث الوسائل وتطور الأدوات، يظل جوهر العملية التربوية اتصال شخصية بشخصية وحياة بحياة. والمعلم هو مبعث هذا الاتصال، وهو الذي يستثمر المنهاج والكتاب وكل ما بين يديه من أدوات ووسائل. فإذا صلح صلحت هذه به وغزرت فوائدها، وإذا ساء لم تُغنِ عنه بديلاً. ولذا، فإن حسن

انتقاء المعلمين وتدريبهم ومكافأتهم وضمانة كفايتهم وتقدمهم تقع في مقدمة الأولويات التي يجب أن يتقصدها جهد الإصلاح التربوي اليقظ الدائب في تقوية فاعلية التربية وتجويد نتاجها.

د ــ ربط التربية بالحياة

ومن هذه الأولويات أيضاً توثيق التربية بالحياة، وإذا أردنا استعمال لغة العصر قلنا: توجيه التربية لخدمة مقاصد التنمية. وذلك بمعنيين: ضيّق وواسع. أما المعنى الضيق فهو الربط بين الإعداد التربوي ومطالب التنمية الصناعية والاقتصادية، وذلك عن طريق توليد المهارات المتعددة، المتخصصة والمتطورة، التي تقتضيها هذه التنمية. فإذا وضع المسؤولون عن التربية هذا الهدف نصب أعينهم، كان لهم دليلاً صالحاً في ما يتوخون ويعمدون إليه من تحويل وإصلاح في نظم التعليم ومناهجه وكل ما يتصل به. وأمّا المعنى الواسع لهذا الربط، فمستمد من المعنى الواسع للتنمية وللحياة. فلا الحياة، ولا تنميتها، تنحصر في الميدان الاقتصادي. وإنما لهذه ولتلك أهداف أخرى أوسع وأشمل، هي التي تعيّن نوعيتهما وقيمتهما. والتربية المعدة لهما ينبغي أن تتقصد إعداد نشء قادر على تحسين هذه النوعية وترقية هذه القيمة، وذلك بما تجهزه به من فضائل عقلية وخلقية، ومن حسّ اجتماعي وولاء وطني، ومن قدرة على إدراك الحياة وعلى الإسهام في تغييرها إلى الأفضل. وبهذا ترتبط التربية بالحياة أوثق ارتباط وتتفاعل وإياها أجدى تفاعل.

هـ ــ توفير الوسائل المالية للتربية

إن حاجات التنمية التربوية العربية، كماً وكيفاً، تتصاعد يوماً بعد يوم، ومهما تضبط تكاليفها ويقلص الهدر فيها، فإن هذه التكاليف سوف تتصاعد باستمرار، وسوف تضخم العبء الثقيل الذي تتحمله الدول العربية الكثيرة السكان القليلة الموارد. فلا ندحة إذن عن التعاون العربي في هذا المجال الحيوي. ولعل في مقدمة المبادرات التي يفرضها هذا التعاون إنشاء صندوق عربي لشؤون التربية العربية تمول الدول الغنية القسط الأكبر منه وتستخدمه الدول جميعاً لتلبية أكثر الحاجات إلحاحاً ولسدّ الفجوات الفاضحة في البناء التربوي العربي. وإذا تيقن المجتمع العربي أن قومية المعركة تشمل الميدان التربوي، بل ان هذا الميدان يقع منها في الصميم، لم يجد المسؤولون غنى عن اتخاذ هذه المبادرة أو غيرها للتعاون والمشاركة في توفير الموارد المالية الضرورية لتنمية التربية العربية تنمية تصلح ما اختلّ منها وتكمل ما نقص.

هذه في نظرنا بعض الاتجاهات التي يجدر أن ينطلق فيها الإصلاح التربوي اليومي

الدائب، بينما العاملون يعملون في تخطيط الإصلاح الجذري البعيد المدى وتجهيز متطلباته. وقد يجد غيرنا اتجاهات أخرى هي أولى بسدّ الحاجات الآنية وبضبط المعالجات الجزئية للمشكلات القائمة. على أن هذه المشكلات هي بطبيعتها متداخلة. وأي طريق يسلكه المرء في معالجتها يؤدي إلى سواه. فالعبرة إذن ليست في اختيار السبيل أو تعيين الاتجاه، وإنما هي في سلامة الغاية ووضوحها، وفي عقلانية النهج وانضباطه، وفي صدق الممارسة وجدّها وبذلها.

٤ ــ خلاصة

لعلنا قد أطلنا الكلام في هذا الفصل. وما ذلك إلاّ لإيماننا المكين بأهمية التربية في تكوين الأشخاص، وبأهمية هذا التكوين في خلق المجتمع العربي القادر الفاضل. ولقد حاولنا في هذا الفصل رسم الخطوط الكبرى للإصلاح التربوي، الذي به يصلح الأشخاص في المدى البعيد وفي المدى القصير، وحاولنا، كذلك، وصف التدابير التي يجب أن تتخذ وفق هذه الخطوط. على أن ثمة أمراً جوهرياً يتعدى أي تدبير معين، بل هو الشرط الأساسي لنجاح أي تدبير، وهو أمر يصعب تحديده لأنه أشبه بالروح التي تتغلغل في العملية التربوية بكاملها.

إن هذه الروح المرجوة تنبثق عن الإيمان بأن التربية مهمة شعبية شاملة، لا يحدّها مكان أو زمان، ولا يحتكرها أفراد أو هيئات. فإن تولّد هذا الإيمان وفعل في المجتمع، أخذ كل مواطن يعد نفسه متعلماً ومعلماً في آن، لا في المدرسة فحسب، بل في كل مكان، وحيثما اتصل بغيره من المواطنين. فالوالد في البيت، والعامل في الحقل أو في المصنع، والمدرّس في المدرسة، والمؤلف والصحفي ورجل الدين والسياسي والحاكم، والمهندس والطبيب والموظف، والصديق والرفيق والزميل - كل من هؤلاء وغيرهم يصلح، إذا آمن وأراد، أن يكون متعلماً مدى الحياة مفيداً من غيره من المواطنين ومعلماً إياهم ومفيداً لهم بوجه من الوجوه. وبهذا تصبح التربية هي الحياة ذاتها. والواقع أن الحياة التي يحياها أيّ منا هي أصدق تعبير عما تعلم، وأبرز مثال لما يعلّم. وبهذا أيضاً تعبأ قوة الأمة كلها للجهد التربوي المنشود.

على أن اكتساب المهمة التربوية هذه الصفة الشعبية الشاملة وتعززها بالتعبئة المحتشدة لا يؤتيان ثمارهما إلا أذا ساد المجتمع خلق شخصي ووطني يسدد خطى الجهد التربوي ويصونه، وينفث في الحياة التي هي التربية، وفي التربية التي هي الحياة، المعاني الإيجابية والقيم الصحيحة فيجعلهما معاً مصدر النمو الحقيقي ومبعث القدرة الذاتية التي

بها ينهض المجتمع ويسمو، ويبدع ويعطي. وبدون هذا الخلق، تفسد الحياة كما تفسد التربية، مهما يتخذ بشأن التربية من سياسات وخطط وتدابير، ومهما يتسع نطاقها وتتنوع أساليبها.

ومن البديهي أن هذا الخلق يجب أن يتجلى، أصدق ما يتجلى، عند الذين يتجندون للتربية بصورة مباشرة، من معلمين وأساتذة وإداريين وسواهم من المعنيين. فمهما تقسُ الظروف التي تحيط بهم، وتشتد المثبطات التي تتوالى عليهم، يظلوا هم المؤتمنين الرئيسيين على هذه المهمة، وبالتالي المقياس الحقيقي لصلاحها أو فسادها. فالمقام الذي تحتله التربية في المجتمع، ونوع الإيمان بها، ومقدار التجند لها، منوطة، آخر الأمر، بالصورة التي تتجلى بها في تفكير المربين وسلوكهم. ومن هنا نتبين صحة قول الشاعر الكبير أحمد شوقي: «كاد المعلم أن يكون رسولاً»، هذا القول الذي نردده باقتناع وإعجاب حيناً، وبتبرم وإنكار حيناً آخر إذ ننظر في أحوال المعلم وظروفه في بلادنا العربية.

وخلاصة القول إن الجهد التربوي يصح ويثمر عندما يغدو جهداً نضالياً صادقاً شاملاً، له في المجتمع قواعده العريضة، وقياداته الجريئة الرشيدة، وفدائيوه الذين يكافحون ليل نهار ليكونوا أهلاً له ولتكون حياتهم تعبيراً صادقاً عن معانيه وتلبية سخية لمطالبه.

خاتمـــة

والآن، وقد بلغنا نهاية المطاف، قد يتساءل القارىء: ما هي صورة المستقبل العربي التي نخلص إليها؟ وبخاصة: ما هو مستقبل الصراع العربي الصهيوني الذي يقع من الحياة العربية الحاضرة في الصميم والذي يتغلغل أثره في شتى نواحيها؟ ولما كانت ثمة أسئلة واختلافات في وجهات النظر حول الاستراتيجية العربية الواجب اتباعها في هذا الصراع، ولا سيما في المدى القصير، كما يتبين من المواقف التي تتخذها الحكومات والأحزاب والهيئات في هذا الشأن، فقد ينتظر القارىء من كتاب عنوانه **«نحن والمستقبل»** أن يدلي بأجوبة محددة عن الأسئلة المثارة وأن يرسم استراتيجية معينة لصراعنا مع الصهيونية وإسرائيل في الأيام والسنوات المقبلة.

على أني لم أتوخَّ هذا، ولن أقدم عليه في خاتمة هذا البحث. وليس إحجامي عائداً إلى تهرب من المسؤولية، بل، على العكس، إلى إحساس بها وتقدير لشأنها. ذلك

أن الأجوبة المحددة المطلوبة تقتضي من الاطلاع على دقائق الواقع العسكري والسياسي والدولي، ومن توفر الوسائل لتحليل الأوضاع والاتجاهات وتقييمها، ما يصعب تحققه لدى فرد من الأفراد مهما تكن مؤهلاته ـ خصوصاً إذا لم يكن منصبّاً على هذه المهمة كل الانصباب. إن هذه المهمة تقع بالأحرى (كما هي الحال في الدول المتقدمة وفي الحركات التحريرية الناجحة) على عاتق هيئات منتظمة من أرباب المسؤولية ومن المطلعين المختصين في شتى نواحي القضايا المطروحة. فإذا لم يحصل هذا التقصي النافذ الشامل المنتظم، وجاءت الآراء سطحية مشتتة، والقرارات عفوية والتحركات عشوائية، كانت مغبة ذلك الضياع والخسران والمزيد من الانتكاس في معاركنا القومية، وأخصها المعركة الضارية مع الصهيونية وإسرائيل. ولا أظن أننا نبالغ عندما نردّ معظم ما أصابنا من خسائر ونكبات في الماضي إلى افتقارنا إلى هذا النوع من التقصي المسؤول للواقع ولاتجاهات تحركاته، وإلى التخطيط المنتظم لمجابهته والسيطرة عليه. فلقد كانت الأحداث تتغلب علينا بدلاً من أن نتغلب عليها، كما يجب أن نفعل، بجهدنا الاستباقي فكراً وعملاً، تخطيطاً وتنظيماً.

ولذلك فجلّ ما نطمح إليه هنا، في ما يتعلق بالمراحل الحاضرة والمقبلة لهذا الصراع، هو الدعوة إلى سلوك هذا النهج الصارم في استباقها ومجابهتها وتوفير الهيئات الدراسية والتخطيطية التي يقتضيها وتوفية حاجات هذه الهيئات وتعزيز فاعليتها. ومن البديهي ان الشرط الأساسي لاستقامة هذا كله ونجاحه هو انتظام موقف الفلسطينيين وتماسكهم الداخلي، وانتظام موقف دول المواجهة، ومن وراء هؤلاء وأولئك الدول العربية كافة، وتوازع الأدوار بين جميع الفرقاء، كل بما يخصه ويقتضيه، حسب سياسة محكمة شاملة لهذه الأدوار جميعاً.

على أننا ما إن نقول هذا القول ونتطلب هذا المطلب حتى نجد أنفسنا وجهاً لوجه لا أمام مستقبلنا الأقرب فحسب، بل أمام مستقبلنا القريب كله الذي بسطناه على ما بقي من هذا القرن، ولا إزاء صراعنا مع الصهيونية وإسرائيل وحده بل إزاء قضايانا القومية جميعاً. ذلك أن هذا الصراع، على أهميته وبروزه، ليس سوى قضية من هذه القضايا، وهي مرتبطة بسواها ـ لا سيما بقضية التخلف ـ أوثق ارتباط ومتأثرة بها ومؤثرة فيها (بل لعل التخلف هو من هذه القضايا جميعاً أعمقها جذوراً وأقواها أثراً). كذلك ما يطلب منا للسنوات القليلة المقبلة متصل أشد اتصال بما نتصوره ونخطط له ونسعى إلى تحقيقه بشأن الفترة القادمة بكاملها ـ هذه الفترة التي لم نمدها إلى أبعد من ربع قرن،

لصعوبة التكهن بما ستكون عليه الحياة العربية والحياة الإنسانية في هذا العصر المتغير تغيراً مطرداً متسارعاً.

وإذ نوسع نظرتنا قومياً، ونمدها زمنياً، كما نفعل في هذا الكتاب، نجد أن جلّ ما نستطيع فعله ـ أو بالأحرى جل ما يستطيع فعله فرد غير مزود بأسباب الاستطلاع الحديثة الدقيقة المتطورة ـ هو استخلاص المبادىء الأساسية، مع الدعوة إلى الإقدام الجريء والسريع على إنشاء الهيئات البحثية العربية المزودة بتلك الأسباب (التي غدت اليوم للأمم من لوازم البقاء)، القادرة على أن تستخلص من المبادىء استراتيجيات مرنة متناسقة لاستباق الأحداث القادمة ومجابهتها، والمؤهلة لأن ترسم معالجات عملية تفصيلية لمختلف جزئياتها.

ويهمنا في هذه الخاتمة أن نؤكد **المبادىء الخمسة** التالية:

أول هذه المبادىء مرتبة وشأناً، بل المبدأ المحوري الذي يدور عليه كل ما عداه والذي حاولنا توجيه الأنظار إليه في خلال هذا الكتاب، هو أن مستقبلنا رهين بقدر ما نستجمع من **القدرة الذاتية**. فسواء قبلنا في قضية فلسطين التسوية السلمية أو رفضناها، ومهما تكن النهج والأساليب التي يتبعها القابلون أو الرافضون، فإن ما سيقرر في النهاية مدى نجاحنا في بلوغ غايتنا في هذا الميدان من ميادين تحررنا القومي هو مقدار ما نكتسب من صحة ونقاء وما نعد لأنفسنا من قوة بأصح معاني هذه الكلمة وأشملها. وكذا الأمر في الميدان التحرري الداخلي، وهو ميدان التنمية، الذي يتطلب منّا أمضى العزم وأصدق النضال لنتغلب على الفقر والمرض والجهل، ولنوفر لإنساننا العربي نِعَم الحرية والكرامة والعدالة. إن العدة الحقيقية للظفر في هذا الميدان هي أيضاً محصّلنا من القدرة الذاتية، كما أن أي ظفر نناله يعزز بدوره تلك القدرة وينميها.

وهذه القدرة الذاتية، كما أكدنا أيضاً، ذات وجهين بارزين: وجه علمي تكنولوجي تشيع فيه النظرة العلمية والتفكير العقلاني ويصدر عنه الجهد الدؤوب لاستثمار موارد الطبيعة وتصنيعها وتوفير وسائل الدفاع والازدهار ورفع مستوى الصحة وتعميم التربية، ووجه أدبي خلقي يشع منه الإيمان والاخلاص والغيرية والتضحية وسواها من الفضائل التي تدعم النضال القومي في شتى ميادينه وتخلق من الضعف قوة، والتي ترفع قدر الإنسان العربي وترقيه ذاتياً وتعزز وجوده، بل تبرر هذا الوجود.

وعندنا أن هذه القدرة الذاتية لا تتحقق على النحو المرجو إلا إذا كانت قومية النطاق. ولذا كان تأكيدنا على **قومية المعركة** (وهذا هو **المبدأ الثاني**). ولسنا نعني معركة

فلسطين فحسب، بل المعركة القومية العربية بمجموعها، المعركة الشاملة على تعدد ميادينها واختلاف جبهاتها، لتحرير الإنسان العربي من صنوف العدوان والاستغلال الخارجي والضعف الداخلي. ومن هنا كانت ضرورة تعاون الجهود العربية بدلاً من تنافرها، وتلاحمها بدلاً من تناحرها، ووجوب اتخاذ خُطى جريئة لتحقيق أقصى ما يكون من التضامن وأوثق ما يمكن من التآلف بين الدول والشعوب العربية في الشؤون السياسية والدفاعية والاقتصادية. ومن هنا أيضاً كانت الحاجة الخطيرة الملحة إلى صب الموارد النفطية العربية الهائلة (وهي موارد محدودة الزمن، وقد لا يتعدى توفرها نهاية هذا القرن أو نهاية العقد الأول من القرن القادم) لتقوية الدفاع العربي واستعادة الحقوق المغتصبة، ولتنمية المجتمع العربي في شتى الحقول. إن أنفع استثمار للمال العربي وأضمنه هو في الوطن العربي ذاته، مهما يبدُ استثماره خارج هذا الوطن مربحاً أو مضموناً في الوقت الحاضر. ذلك أننا إذا وضعنا هذا المال تحت سلطة القوى الأجنبية النهمة، فليس لنا ضمان من أن تستلبه وتلتهمة. ناهيك بالحاجات المتفجرة، في كل جانب من جوانب الحياة العربية، وما تستدعي من إمداد وتقوية لصيانة الحق العربي وتعزيز الكرامة الفردية والجماعية.

ولنتذكر أن ألدّ أعداء هذا الإمداد وأضخم عوائق تكوين القدرة الذاتية هو الهَدْر، الهدر الحاصل من الإسراف الضار والشائن من قبل بعض المنعمين بهذه الثروة النفطية والمستفيدين منها الذين كثيراً ما يتصرفون بها كأنها ملكهم الخاص لا ملك الوطن والأمة ويستغلونها للعبث والفساد وللسيطرة والإفساد. وما أفظع الشرور السياسية والاجتماعية والخلقية الناجمة عن هذا التصرف والاستغلال، وما أوخم أثرها في إضعاف الخلق الفردي والوطني وفي خلخلة الكيان القومي بمجمله! ثم هناك الهدر المنصرف إلى إقامة المشروعات الكمالية الضخمة غير المنتجة التي يجب الإقلاع عنها أو إحالتها إلى أدنى مراتب الأولويات والتي يدفع إليها اغترار ذوي السلطة بالمظاهر البراقة والاعتبارات الدعاوية من جهة، ومن جهة أخرى إغراء أهل الحكم والصناعة والتجارة في البلدان المتقدمة وسماسرتهم المحليين والدوليين واستثارتهم أهواء «الأغنياء الجدد» لامتصاص ثرواتهم وإبقائهم في تخلفهم. ونوع ثالث من الهدر: هو ذلك الذي ينتج عن ضعف التنسيق أو عدمه في استخدام الثروة القومية. فكل دولة من الدول العربية تضع خططها الدفاعية والإنمائية وتخصص لها الأموال بالاستقلال عن الدول الأخرى، مما ينتج الكثير من الازدواج المبذر، ومما يعيق التكامل العربي بدلاً من أن ييسره ويوطد خطاه. ولا ننسَ أن الأموال المخصصة التي تبلغ في بعض الأحيان مبالغ هائلة نسبياً هي في البلدان العربية

غير النفطية عصارة الثروة القومية الحاضرة (وفي بعض الحالات ارتهان لثروة السنوات المقبلة)، وأما في البلدان النفطية فهي اغتراف من منبع سريع النضوب.

ولنذكّر أنفسنا أيضاً أن الشرط الأول لتحقيق التكامل المطلوب هو صدق الشعور بالانتماء العربي. فإذا ظل هذا الشعور واهياً، وظلّ الشعور الطاغي هو المنبعث من مصالح فردية أو فئوية أو قطرية، وكان الانتماء العربي تعبيراً لفظياً لا يتعدى الشفاه، أو سبيلاً من سبل الادعاء والمباهاة والمزايدة، فإن قومية المعركة التي نكثر من تردادها تبقى اسماً بلا مسمى ومظهراً بلا مضمون، ولن تسعف في بناء القدرة الذاتية المنشودة بل تعطله وتفسده لأن كل ما يقام على أسس النفاق والتضليل زائف زائل.

ويتصل بهذا المبدأ الثاني **مبدأ ثالث**، وهو أن المعركة التي يجب أن نخوضها، والقدرة الذاتية التي يتعين علينا أن نكوّنها، تقتضي، بالإضافة إلى التركيز القومي، **الانطلاق العالمي**. ذلك أن العالم، كما بيّنا مراراً، قد صغر وتواصلت أطرافه وتشابكت مشكلاته، فلم يعد ممكناً لأي شعب أن ينعزل عن سواه، ولأية معالجة لأية مشكلة أن تأتي صحيحة إذا انحصرت في نطاق ضيق محدود. يضاف إلى هذا أن حركات التحرير وجهود التحرر يفيد بعضها من بعض ويدعم بعضها بعضاً كما تشهد بذلك العقود الأخيرة. فإذا كان الانتماء القومي قد أصبح شرطاً لازماً لإنشاء القدرة الذاتية المطلوبة للتحرير والتحرر، فإن الانتماء الإنساني غدا كذلك واجباً في الحاضر وسيكون أكثر وجوباً في المستقبل القادم علينا. وليس ثمة تعارض جوهري بين الانتماءين، بل إن صياغة جهادنا القومي بالمفاهيم الحضارية وإقامته على أسس المبادىء الإنسانية يقوي تعاطف الشعوب وإياه ونصرتهم له، ويرفع شأنه التاريخي ويرقّي كيانه الذاتي (وهو الأهم). ولندرك إدراكاً واعياً حازماً أن قوى المستقبل ستمضي في تقوية الشعور بالانتماء العالمي، وستعمل داخل هذا الانتماء في تغليب الروابط الحضارية على الروابط القومية، وفي جعل الصفة التي تميز الأفراد والجماعات وتربط بينهم قدرَ تحضُّرهم ونوعه أكثر مما هي نوع القوم الذي يؤلفون ومدى ولائهم له.

ومبدأ رابع هو **الاتجاه المستقبلي**. فكما أنه لم يعد مجدياً أو ممكناً أن نحصر رؤيتنا ومعالجتنا في حيز محدود (حتى وإن اتسع اتساع المجتمع العربي)، كذلك لم يعد مفيداً أن نقصر اهتمامنا على الحاضر الزائل، بل وجب أن نتجاوزه إلى المستقبل رؤيةً وفكراً وعملاً، بل لعل الواجب هو أن نبدأ بالمستقبل ونستلهمه في معالجة الحاضر.

ومهما يكن الأمر، سواء أكان التجاوز المنشود نهاية أم بداءة، فإنه ليس مجرد

امتداد زمني، أو انتقال من نقطة إلى أخرى على خط واحد، وإنما هو ارتفاع من خط إلى خط. إنه تجاوز كيفي، وتغير جوهري من نوع معين من التفكير والحياة إلى نوع آخر. إنه انقلاب على الذات وثورة على النفس، انطلاقاً من أن المستقبل يبدو وكأنه سيختلف عن الحاضر، بله عن الماضي، اختلافاً نوعياً، فهو يتطلب بالتالي مجابهة من نمط جديد، لا يقدر عليها إلا إنسان جديد، إنسان متحلٍّ بالفضائل العقلية والخلقية التي حاولنا إبرازها في هذا الكتاب.

وخامساً وأخيراً، نتساءل: لماذا بناء القدرة الذاتية؟ أية غاية يتوخى هذا البناء، وأي غرض يخدم؟ ثمة مراتب من الغايات والأغراض، نوجزها بثلاث أصلية، جامعة، ومتصلة بعضها ببعض هي: **التحرير، والتنمية، والإبداع.** أما التحرير فهو لاستعادة فلسطين وسواها من الأرض العربية التي اغتصبها الصهيونيون، ولحماية الكيان القومي، حاضراً ومستقبلاً، وصيانة الوجود العربي أرضاً وموارد وشعوباً وتراثاً من العدوان والاستغلال بمختلف وجوههما. ولما كانت الصهيونية حركة اعتدائية توسعية، ولما كانت أطماع القوى الكبرى ومنافساتها ما تزال مضطرمة، فإن معركة التحرير معركة شاملة، وذلك بمعنيين: شمولها للأرض العربية بكاملها، ونفاذها إلى كل جانب من جوانب الحياة. فليس لأي شعب من الشعوب العربية أن يعتقد أو يدعي أنه خارج عنها أو ناج منها، وليس لأي جانب من جوانب الحياة العربية أن يكون بمنأى عن نتائجها وآثارها. وعلى شمول هذه المعركة المزدوجة وتعدد جبهاتها، فإن لها اليوم وفي الغد القريب جبهتين رئيسيتين، هما مناضلة الاغتصاب الصهيوني، وحماية النفط العربي والمال المتوفر منه. وهاتان الجبهتان مترابطتان، وقد قوي ترابطهما بتصاعد أهمية النفط وتزايد حاجة البلدان الصناعية له، وبتوافر قسط البلاد العربية من ناتجه واحتياطيّه. ولئن تكن جبهة الصراع العربي الصهيوني هي الجاذبة للأنظار والغالبة على اهتمام الرأي العام العربي والعالمي، ولئن تكن الصيغة الخاطئة المفتعلة التي غُلِّفت بها، أي «قضية الشرق الأوسط»، هي من أكثر القضايا بروزاً في المجتمع الدولي وفي مجالات الإعلام العالمية، فإن الجبهة الأخرى - جبهة النفط - لا تقل عنها شأناً، خصوصاً عند الذين بيدهم وسائل تحريك الأحداث والذين يدركون مواطن القوة ومواطن الضعف ويجدّون ويتنافسون في تعزيز سلطتهم وإضعاف سلطة سواهم. ولعل هذه الجبهة هي عند هؤلاء الجبهة الرئيسية التي تتحكم بسائر الجبهات (ومنها الصراع العربي الصهيوني) وتوجه تطوراتها. نخلص من كل هذا إلى أن القدرة الذاتية التي يتوجب على الشعوب العربية توليدها للصمود والظفر في هذه المعركة الشاملة هي القدرة النضالية، البشرية والمادية - في ميادين الدفاع

والسياسة والتصنيع والدعاوة والتعبئة الشعبية ـ التي تؤهلهم لتحرير أرضهم ولحماية كيانهم. إن هذه القدرة هي الشرط الأول للحفاظ على أنفسهم ولصون كرامتهم في مستقبل الأيام.

على أن هذا الجانب من القدرة الذاتية مرتبط بجانب آخر، بل لعلّه ناتج عنه ومستمد منه. هذا الجانب الثاني هو الذي تحققه عملية التنمية الداخلية، وهي العملية التي تنصب على الموارد المادية والقوى البشرية فتخرجها من حيز الإمكان إلى حيز الفعل، لتبني الكيان الفردي والكيان الوطني بناء صحيحاً متيناً. إن الكيان لا يصان من العوادي الخارجية ولا يثبت في خضم الزعازع إلا بقدر ما يكون سليماً في ذاته وقادراً على صيانة نفسه. وهو لا يتصف بهذه الصفة ويرتفع إلى هذه المرتبة إذا كانت تنتهكه العوادي الداخلية من فقر ومرض وجهل وفساد وغيرها من الأسواء العابثة والشرور المهلكة. فللتنمية إذن وجهان: وجه يصدّ الشرور الداخلية ويسعى إلى التغلب عليها (وهو بهذا شبيه بالجانب الأول من جوانب القدرة الذاتية المتجه إلى صدّ الشرور الخارجية والصمود إزاءها)، ووجه يولّد في خلايا المجتمع الخيرات المادية والعقلية والأدبية التي بها يحصل التقدم والرقي. وإذا كانت غاية الجانب الأول هي التحرير، فإن غاية هذا الجانب الإنمائي هي التحرر، أي الانطلاق من العبودية الذاتية، عبودية العجز والوهم والأثرة والفساد، واكتساب حرية القدرة والعقل والإيثار والصلاح.

قلنا إن التنمية، بالمعنى البشري الذي نتحدث عنه، هي سبيل التقدم والرقي. وكثيراً ما يستعمل هذان اللفظان ـ التقدم والرقي ـ ولعلهما استعملا أيضاً في سياق هذا الكتاب، كأنهما مترادفان. والواقع أنه يصح التمييز بينهما انطلاقاً من المعنى الأصلي لكل منهما وإظهاراً لفارق هام في المطلب والغاية. فالتقدم يحصل على المستوى الأفقي، أما الرقي فتدرُّج تصاعدي عمودي. ويخيل إلينا أن مبعث التقدم هو تكوين القدرة على الطبيعة بالعلم، بينما أن مبعث الرقي هي تكوين القدرة على الذات بالفضيلة والخلق. ويتجلى هذا الفارق في المجتمعات التي جرينا على تسميتها بالمتقدمة، فهي قد بلغت مدى بعيداً في التقصي العلمي والتطبيق الصناعي فوفرت لأبنائها وسائل مادية متكاثرة ونظماً سياسية واقتصادية واجتماعية متطورة. على أن الأمراض التي تنتابها والاضطرابات التي تعتورها تدل ـ كما أشرنا مراراً ـ على أن هذا «التقدم» الرائع في بعض الجبهات لم يتناول جبهات أخرى حياتية أساسية، وهي الجبهات الواقعة في صميم الكيان الإنساني، فجاء ناقصاً مختلاً باعثاً لشتى المساوىء التي يشكو منها أربابه والتي أخذوا يخشون نتائجها الراهنة والمرتقبة. وبكلمة أخرى، إن هذا **التقدم** الخطي الأفقي لم يرافقه **الرقي**

المطلوب في أدراج السمو والعزة الذاتية، وإن «الكم» فيه قد غلب على «الكيف» ووفرة الوسائل على نبل الغايات.

ولذا، فالجهود الإنمائية التي يتعين علينا بذلها لتكوين هذا الجانب من جوانب القدرة الذاتية يجب أن تسير في الاتجاهين معاً، لتصنع إنساناً عربياً متقدماً وراقياً في آن، إنساناً جاداً مناضلاً للتحرر من ضروب العجز والفساد التي تضنيه وتدنس نفسه، وساعياً إلى اكتساب الفضائل العقلية والأدبية التي بها يرتفع قدره الذاتي ويسمو كيانه. وإذا كان التحرر هو مقصد التقدم والرقي، فإن التقدم يحرر الإنسان من أشياء، أما الرقي فيحرره من أجل أشياء: **من أجل** غايات أبعد فأبعد وأغراض أنبل فأنبل.

وهذا يؤدي بنا إلى المرتبة الثالثة والعليا من مراتب الغايات التي يجب أن يتقصدها بناء القدرة الذاتية. وهي الإبداع. فليس يكفينا أن نحرّر أرضنا ومواردنا وتراثنا من المعتدين والمتربصين، وأن نتحرر بالإنماء الصحيح المكتمل، بل علينا، إذا أردنا أن نكون مستقبليين حقيقيين، أن نسهم في التقدم والرقي الإنسانيين. إلى هذا الإسهام المبدع يجب أن تطمح أنظارنا وتنهض هممنا، لأنه هو الذي يبرر، آخر الأمر، وجود الأمم، ويسبغ عليها ميزاتها. إن الميزات التي لنا اليوم ليست من صنعنا. فالثروة النفطية التي تتدفق علينا هي من صنع الطبيعة وعطائها، ولم تكن لنا يد في تكوينها. والتراث الحضاري العربي الذي نفخر به هو وليد جهود أسلافنا، ونحن لا نزال في أوائل مراحل اكتشاف حقيقته واستخلاص جوهره، ناهيك بتجديده وتكييفه لمواءمة مطالب الحاضر والمستقبل. فالمطلوب إذن هو أن نكون من صَنَعة المستقبل فنستحقه، كما كان أسلافنا في الماضي من صنعة مستقبلهم فاستحقوه، أن نعطي كما أعطوا، بل خيراً مما أعطوا، وأن نحوِّل الموارد والذخائر التي بين أيدينا إلى ميزات فعلية تجعل العالم كلّه يحرص على وجودنا ويلتفّ حولنا إذا ألمَّ بنا مكروه، لشعوره حينذاك بأن أية علّة تعترينا تصيبه هو أيضاً، وأية خسارة تلحق بنا هي خسارة له وللحضارة الإنسانية. وليس الأمر كذلك في الوقت الحاضر.

ولقد يتساءل البعض: أيحق لنا أن نطلب هذا المطلب البعيد، ونحن في خضم شواغل أهمّ وأشد إلحاحاً؟ أليس من السذاجة أن نتكلم عن الإبداع بينما جزء من أراضينا مغتصب محتل، والمتربصون بنا كثر أقوياء، وجماهير شعوبنا تتلوى من آلام الحرمان والتخلف؟ والجواب أن الشعوب بمطامحها، تعظم بعظمة هذه المطامح وتصغر بصغرها. وليس سذاجةً أو عيباً أن نعلو بمطالبنا ـ حتى لو بدت عسيرة أو مستحيلة ـ بل السذاجة

والعيب أن نخفض أنظارنا ونضيق آفاقنا ونقعد عن التحليق والتجاوز. العيب والسذاجة أن ننصرف عن تبصُّر المستحيل والسعي إلى تحقيقه.

والواقع أن مطلب الإبداع ليس أمراً مستحيلاً حتى في وضعنا المتخلف الحاضر. فثمة إمكانات إبداعية بين أيدينا إذا أحسنا الرؤية وأجدنا السعي. وهي لا تتنافى وجهادنا للتحرير وللتحرر، بل تعزز هذا الجهاد وتضفي عليه معاني بهية. ولنضرب على هذا مثلين اثنين **أحدهما** في الميدان العلمي **والثاني** في الميدان الأدبي الخلقي. ففي الميدان العلمي، أليست تتيح لنا مواردنا النفطية إقامة بعض المعاهد أو المؤسسات البحثية في شؤون تهمنا وتهم العالم أجمع، كتوليد الطاقة الشمسية واستثمار الصحارى والبحار؟ إن هاتين القضيتين وأمثالهما قد أخذت تسترعي الأنظار وتستنهض الهمم في مواطن عديدة من العالم المتقدم نظراً لاستنزاف موارد الطاقة وتناقص المواد الخام. أليس بمقدورنا أن نسهم في هذه الجهود الاستكشافية فنبدع في إفادة أنفسنا وفي معالجة بعض القضايا العالمية؟ قد يقال إنه إذا توفرت لنا الموارد المالية لهذه المشروعات، فإننا نفتقر إلى القوى البشرية لتنفيذها. والواقع أنه ليس صعباً أن نتعاون والهيئات العلمية أو المنظمات الدولية المعنية بهذه الشؤون، وأن نعمل في الوقت ذاته في حشد ما لدينا من كفاءات عربية مهيأة غير مستغلّة عندنا أو مهاجرة إلى البلدان المتقدمة، وفي تهيئة كفاءات أخرى، لمثل هذه المهمة الجليلة. إن في هذا الحشد والتهيئة إعداداً لإبداع مقبل، إن لم يكن تحقيقاً لإبداع حاضر. المهم في هذا كلّه هو الإقدام والجرأة، والاقتناع الذاتي بأننا مؤهلون للإبداع وللإسهام الحضاري وأننا قادرون عليه حتى في غمرة المشكلات والظلمات التي تحيط بنا.

أمّا الإمكان **الثاني** ـ ويقع في الميدان الأدبي ـ فقد يكون أشد عسراً ولكنه أعظم شأناً. إننا نخوض معركة تحريرية لاسترداد الأرض واستعادة الحق. وهنا أيضاً مجال للإبداع. قد تكون قدرتنا السياسية والعسكرية والدعاوية دون قدرة العدو. ولكن ليس محتماً علينا أن تكون قدرتنا النضالية أدنى من قدرته. وهذه القدرة النضالية تنبع من فضائل الإيمان والبذل والتضحية والتلاحم والتعالي فوق الأغراض والمصالح الخاصة والانصهار التام في السعي المشترك. ولنا في الماضي البشري ـ ومنه ماضينا ـ وفي الحاضر، أمثلة رائعة لهذه القدرة النضالية، المتولدة من فضائل إنسانية، أثارت إعجاب العالم وخلّدت ذكرها ومآثرها في التاريخ. فهل يرتفع نضالنا التحريري إلى هذا المستوى، ويغدو مثالاً يحتذى وجهاداً رائداً يتسم بالمعاني الإنسانية السامية وبأمثولاتٍ رائعة تهتدي بها تطلعات الشعوب؟ إنه لخليق بنا ألاّ نعجز، وبمطامحنا ألاّ تقصر، عن هذا النوع من الإبداع.

إن هذه الكلمات تكتب في إحدى زوايا موطنٍ عزيز غالٍ هو لبنان، موطن قدَّم للنهضة العربية وللقضايا العربية خدمات جليلة لا تنكر، موطن مؤهل لأن يكون بلد الحرية والكرامة والإخاء والمحبة ولأن يصوغ مثالاً مستقبلياً لما يجب أن يكون عليه الإنسان العربي والمجتمع العربي. إن هذه الكلمات تكتب[1] في ظل واقع مأساوي يهيمن على هذا الوطن العزيز: واقع التنافر والتناحر والاقتتال، وبروز أمقت العصبيات وأشنع الغرائز البدائية. وللّبنانيين ولأشقائهم العرب جميعاً أن يتساءلوا: أين نحن من الإبداع الحضاري المرجو؟ يا للمدى الواسع الذي يفصل هذا الدرك الذي نتمرغ فيه عن الرقي الذي يجب أن نسمو إليه وأن نتميز بسماته بين الشعوب! إن الواقع الشائن الأليم، المنبعث من أدران الماضي ومفاسد الحاضر، حقيق بأن يكون مدعاة لليأس والانهيار إذا ظللنا نسير على الدروب التي سلكناها وإذا ظلَّ تفكيرنا وتصرفنا ملوثين بالأدران والمفاسد التي ورثناها أو التي غرسناها بأيدينا. ولكنه حقيق أيضاً بأن يكون النار التي نذيب فيها هذه الأدران والمفاسد، فنطهّر أنفسنا بضرامها، ونلمح بنورها دروب المستقبل، فنقدم على اقتحام هذه الدروب طامحين إلى الحرية والكرامة، عاملين على تكوين قدرتنا الذاتية الحقيقية ـ تلك القدرة التي لا تمنح من خارج بل تكتسب بالجهد المضني والبذل السخي، والتي بها نصون كياننا ونرتفع فعلاً في مدارج الرقي الوطني والإنساني. ولئن يكن البعض يعتقدون أن سبيل تكوين هذه القدرة هو تبديل النظم أو تعديلها، ولئن نكن نوافق القائلين بالتعديل ـ التعديل الجريء السريع لإذابة الطائفية والعشائرية وسواهما من النزعات المتخلفة المفرقة في بوتقة الوطنية، ولتحقيق أقصى ما يمكن من مساواة وعدالة اجتماعية واقتصادية بين المواطنين ـ فإنا نرى أيضاً أن أي تعديل نتوصل إليه لا يؤتي ثماره إلا إذا رافقه تجدد إنساني ووطني نابع من ضمير كل منا مهتدٍ بضياء العقل مؤمن بالعمل الدؤوب والعطاء السمح ومقبل عليهما، تجدّدٌ يغيرنا تغييراً جوهرياً، فيجعلنا أهلاً للحياة الحرّة الكريمة وللفعل الحضاري الذي نرجو أن يتميز به مستقبلنا. هنا، في نظرنا، مجال الثورية والتبديل، هنا الطريق التي نتهرب منها ونعمى عنها. ولما كانت الدعوات والصيحات تكثر وتصخب اليوم في اتجاه النظام، فإن الحق والواجب يفرضان دعوات لا تقل عنها ارتفاعاً وانتشاراً في اتجاه الذات، دعوات لتنمية العقل واستثارة الضمير وإذكاء الجدّ والتضحية، لأن أي بناء نشيده على غير هذه الأسس

(1) في ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥ بعد توالي الاضطرابات في العاصمة والضواحي ثم اندلاعها في البقاع والشمال، وقبل الجولات الرهيبة التي بدأت في أواخر الصيف واشتدت عنفاً واتساعاً.

لن يثبت، وإذا ثبت لفترة من فترات الحاضر فهو غير خليق بمطالب المستقبل - تلك المطالب التي ستدور أكثر فأكثر على ما تتمتع به الأفراد والشعوب من قيمة ذاتية واستحقاق إنساني.

لقد اختلف الناس في السابق، وهم يختلفون الآن، من حيث نظرهم إلى المستقبل واهتمامهم به.

فمنهم من لا ينظرون ولا يهتمون، بل يظلون غارقين في لجج الماضي أو لاهين بشواغل الحاضر، فلا عجب إذا ما قعدوا وعجزوا عن صنع المستقبل.

ومنهم من يعتقدون أن المستقبل لا يُصنع، لأنه وليد قدر مسيطر ليس للبشرية يد فيه أو أثر في سياقه. هؤلاء أيضاً يقعدون ويعجزون.

ومنهم من يحاولون أن يصوغوا المستقبل على صورة الماضي ومثاله، فيخفقون لأن دولاب الحياة لا يعود القهقرى.

ومنهم من يعتقدون أنهم اكتشفوا القدر المحتم وأنهم يمسكون بزمامه، ويقودون طلائعه، فيضيقون مجال الحرية ويرسمون للمستقبل خطاً محدداً، ولكن المستقبل يأبى أن يتقيد لأنه غني بالإمكانات غنى الإنسان الذي ينسج خيوطه.

وفي نظرنا أن المستقبل ليس تكراراً لماضٍ ولا قدراً مجهولاً أو قدراً معروفاً محتوماً. وإنما هو احتمال أو احتمالات، بل خيارٌ أو خيارات. وهذه الاحتمالات أو الخيارات ليست غير متناهية، لأن للحياة سننها المستمدة من أن الإنسان «حيوان ناطق» أي عاقل، فهو بالتالي منتظم أو قابل للانتظام، غير أنه، مع انتظامه، حرّ، أو مهيأ للحرية. فالعقل، الذي يكوّن جوهر الإنسان، هو مبعث الحرية والانتظام معاً. ولذا، فالسنن الحياتية ليست سنناً جامداً لا تحوّل ولا تطوّر. ولو كانت كذلك، لانتفت الحرية ولما اختلف الإنسان عن الطبيعة غير الحية وغير العاقلة.

المستقبل هو ما نصنع، وحسنه أو سوؤه رهين بنوع هذا الصنع.

فقد نرى الخيارات الماثلة أمامنا أو لا نراها، وندرك حقيقتها أو لا ندرك، ونميز بين خيرها وشرها أو لا نميز، ونصمم على الاختيار أو لا نصمم، ونتحمل مسؤوليته أو لا نتحمل. وبين هذه الأطراف المتقابلة درجات من الرؤية والإدراك والتمييز وتحمّل المسؤولية، تحدّد نوع صنعنا وبالتالي ماهية مستقبلنا. وليس الصنع المجدي اعتباطاً وفوضى، وإنما هو فعل إرادة نيّرة وتقرير واعٍ وتدبير حازم. وليس فعلاً يُقدَم عليه مرة ثم

ينقضي الأمر، وإنما هو إقدام مستمر متجدد، ما دامت الحياة الإنسانية مستمرة بطبيعتها، وما دام تقدمها ورقيها يأتيان نتيجة لما نحدث فيها من انبعاث وتجدد.

فهل نقدم على هذا الصنع أو نقعد عنه؟

إن إمكانات الصنع المستقبلي والإنجاز الحضاري منفسحة أمام جميع الشعوب. فمن الشعوب من أقدم على تحقيقها، ومنها من لم يقدم. ومن أقدم تفاوتت إنجازاته وتباينت مآتيه. على أنه قلَّ بين هؤلاء من استطاع أن يبرز ويقود في ميادين الصنع والإنجاز أكثر من مرة في مراحل التاريخ الكبرى. لقد أوتيت الشعوب العربية، بأصولها الساميّة، هذه الاستطاعة في العصور القديمة، فأقبلت على إمكاناتها وحققتها تحقيقاً سباقاً متميزاً، فإذا هي مجليّة في إنشاء الحضارة، بل إذا الحضارة الإنسانية بوجوهها المادية والفكرية والدينية تنبت في أرضها، وتنمو في المآثر المصرية والبابلية والفينيقية والعبرانية والآرامية وسواها، التي غدت أصولاً لمدنيات البحر الأبيض المتوسط وبالتالي للحضارة الحديثة. ثم كان التحقيق الثاني الرائع في العصور الوسيطة عندما نهضت الشعوب العربية والمستعربة للإسهام والإبداع والعطاء، فأنتجت حضارتها السابقة التي بسطت ظلها على أبعاد المعمور وغذّت بثمارها موكب التاريخ.

وعرض للشعوب العربية ما عرض لسائر الشعوب في تقلبات الزمان من تخلف وذبول، فتقدمها غيرها في العصور الحديثة، وضعفت هي واستكانت وخضعت لهذا الغير، وعجزت عن تحقيق الإمكانات المتاحة دوماً للشعوب، إلى أن كانت الأيام المعاصرة، فإذا هي تتنبه وإذا الإمكانات تعظم والتحديات تلحّ. ثمة إمكانات الموارد النفطية الوفيرة والمحدودة في آن، وثمة تحديات التحرير والتحرر العسيرة والمثيرة. فأمام الشعوب العربية خيار تاريخي، وهو خيارها الثالث، وقد يكون الخيار الأخير: بين القعود والتبعثر والاشتغال بصغائر الأمور، التي كانت سبب تخلفها في العصور الحديثة والتي ستوسع هذا التخلف وتعمقه، وبين الطموح إلى العظائم والجد الصادق الحثيث في تحقيق الإمكانات والرد على التحديات لإبداع مستقبليّ يأتي خليقاً بالإبداعين التاريخيين السابقين، بل متفوقاً عليهما.

ذلك هو الخيار الأعظم، الخيار الذي به سنقرر مستقبلنا، والذي يجب أن نطمح ونجدّ ليأتي مشرّفاً لنا وللمستقبل المرجو.

ملحق
من وحي أحداث لبنان

لقد فرغت من هذا الكتاب، بما في ذلك التوطئة والخاتمة، في القسم الأول من شهر أيلول (سبتمبر) وتسلم الناشر نصف المخطوط، ودفع قسماً منه إلى المطبعة، وبدأت هذه فعلاً بالطباعة، ثم اندلعت «الجولة الرابعة» وما تلاها من جولات النزاع المسلح في بيروت وضواحيها ثم في سائر أنحاء لبنان، فتوقف العمل في إخراجه، كما توقفت سائر الفاعليات في هذا البلد، ما عدا فاعليات الاحتراب والاقتتال، وتدمير مؤسساتنا السياسية ومنشآتنا الاقتصادية والعمرانية والحضارية، وتبديد ما كنا قد أحرزنا من مكاسب ـ على ضآلتها ـ في التعايش والتآلف والبناء الوطني المشترك.

وتحت وطأة هذه المحنة التي لم يشهد لبنان لفداحتها مثيلاً في تاريخه، والتي قلّ مثيلها في عصرنا الحاضر، وما تفتقت عنه من تفكك الدولة وانحلال مؤسساتها، ومن ضياع الإرادة العامة وشللها، ومن اشتداد ضراوة العنف واتخاذه أشنع الألوان وأوحشها، وسيطرة البندقية والمدفع والصاروخ على مظاهر الحياة كافة، وانتشار الرعب والهلع في الأذهان والقلوب حتى أصبح التطلع الوحيد الطاغي هو إلى السلامة والبقاء والحفاظ على النفس من القتل أو النهب أو التهجير أو غيرها من الكوارث والنوازل ـ تحت وطأة هذه المحنة الفاجعة يتساءل المرء: ما علاقة هذا الذي نشهد ونعيش بمضمون هذا الكتاب الذي يحاول استبصار المستقبل ـ مستقبلنا ومستقبل العالم ـ والذي أعدّ وكتب في جوّ من الهدوء النسبي يتيح للمفكر أن يمد ببصره إلى أبعد من الحاضر وأن يتطلع إلى ما هو أسمى من مجرّد الحفاظ على النفس والبقاء على قيد الحياة؟ ترى، هل جاءت هذه الأزمة العاصفة فبددت، في خضم ما عصفت به وبددت، الأفكار والنتائج التي تضمنتها فصول هذا الكتاب؟

في رأينا أن الأزمة لم تأت مناقضة لجوهر هذه الأفكار والنتائج، وأنها ليست سوى ظاهرة حادة عنيفة للعلل والأدواء التي أبرزناها خلال الفصول وحاولنا تشخيصها وتبيّن سبل معالجتها. هذه العلل والأدواء هي جذور الأحداث الحاضرة وقد أنبتت في جسم المجتمع اللبناني أسباب الضعف والفساد، كما أن بعضها وأمثالها سرت في المجتمع العربي بوجه عام، فغدت هذه وتلك مصدراً للتنازع والتناحر، ومبعثاً للاضطرابات والفتن، وأرضاً خصبة للمطامع الخارجية والمؤامرات الدولية. وهي، بكنه طبيعتها، تمثّل للشعب اللبناني ولسائر الشعوب العربية اختيارات حاسمة وقرارات مصيرية، فإذا أحسنت الشعوب الاختيار والقرار سارت في طريق البقاء والتقدم والعزة والحضارة، وإذا أساءت تعثرت خطاها وتدهورت أحوالها وعانت محناً ومآسي لا تقل قهراً وتهديماً عن محن الحاضر ومآسي الماضي.

فما هي الاختيارات؟

لنركز كلامنا أولاً على لبنان، لأن محنته هي الناشبة الآن، وهي التي تتطلب المعالجة العاجلة والتي تفرض نفسها على فكرنا وقلمنا كما تفرض نفسها على ضمير كل مواطن مسؤول في هذه الأيام.

إن مختلف الاختيارات الماثلة أمامنا في لبنان تتفرع من اختيار أصلي واحد، هو الذي يقوم بين الطموح والانطلاق وبين الركون والتراجع. إن علينا، أفراداً وشعباً، أن نقرّر بجدّ وحسم ما إذا كنا نرغب في تقبل شروط الحياة المعاصرة واتباعها والتطلع إلى تطورات المستقبل والسعي لاستباقها، أو ما إذا كنا سنظلّ متعلقين بتخلفنا الحاضر راكنين إليه، أو بالأحرى متراجعين عنه إلى ما هو أشدّ تخلفاً وأبلغ منافاة لضرورات البقاء والصلاح. ولا بد من التذكير بأن التخلف ليس حالة ثابتة تقف عند حد من الحدود، ذلك أن كل وقوف هو، بالمقياس النسبي، تراجع بالمقابلة مع المتقدمين، وبالمقياس المطلق، استسلام لعوامل التجمد والتحجر فالتراجع والتدهور. إن للحياة شروطها وسننها. وهي شروط وسنن تنطبق على الشعوب كافة دون أية رحمة أو محاباة. وفي مقدمة هذه السنن أن الشعب الذي يعجز عن أن يعيش يومه وأن يستبق غده مقضيّ عليه بالتأخر وبالخسران، بل معرّض لخطر الزوال. والتاريخ الطبيعي مليء بأمثلة عديدة لصنوف من الأنواع الحية التي نمت وترعرعت في عهد من العهود أو بيئة من البيئات بفضل ما أحرزت من قدرة على التكيف والتلاؤم، ثم عندما فقدت هذه القدرة توقفت عن النمو أو زالت من الوجود واحتلت مكانها أنواع أخرى قد تكون أقل شأناً ولكنها أقدر على التكيف والتطور. وكذلك الأمر في التاريخ البشري، فكم من شعب استجمع قوة وبنى

سؤدداً وأقام حضارة ثم تصلبت شرايين الحياة فيه وتجمدت أوصاله فما لبث أن تفسخ وقضى. وكم من مجموعة بشرية ما تزال منذ ظهورها على بدائيتها وتوحشها لأنها لم تولّد لنفسها القدرة على تطوير ذاتها تبعاً لضرورات البيئة أو لتغيرات الأوضاع.

ولقد يستغرب الكثيرون منا أن ننعت حالنا في لبنان بالتخلف، ذلك أن الرأي المنتشر في صفوفنا والذي تغذيه ألوان من التفكير السطحي هو أن لبنان عنوان الحضارة ومثال التقدم في هذا الجزء من العالم ـ هذا إذا لم نذهب مذهب المتطرفين الذين يجعلونه مصدر إشعاع للعالم أجمع. ومع أنه يجب علينا أن نحرص على كل مأثرة من مآثر التراث اللبناني، قديمه وحديثه، وأن نفتخر بهذا التراث ونعتز، فإن الحقيقة الجوهرية التي تفرض نفسها علينا اليوم ـ شأننا في هذا شأن شعوب الأرض قاطبة ـ هي أنه لا عبرة بأن يكون أسلافنا الأقدمون قد اخترعوا الحرف إذا لم نستطع نحن أن نقرأ حرف هذا الزمان، ولا جدوى باقية من كون أجدادنا قد أشاعوا مناخاً من الحرية والتسامح إذا كنا نفسد هذا المناخ في هذه الأيام، ولا نفع من الإشادة بخدمات آبائنا للنهضة الثقافية العربية وللقضايا الوطنية العربية إذا لم نحسن نحن تصوّر الإمكانات المتاحة الآن في هذا المجال ونلتزمها ونقبل عليها مثلما التزموا وأقبلوا، بل خيراً مما فعلوا.

فما هي مظاهر هذا التخلف التي باختيارنا التمسك بها نبقى عاجزين عن ملاءمة الحاضر، بله استباق المستقبل، ونناقض بذلك سنة الحياة ومنطق التاريخ؟ نكتفي بالإشارة إلى **ثلاثة مظاهر** أساسية:

الأول هو غلبة الانتماءات الجزئية الموروثة على الانتماء الوطني الشامل. وفي مقدمة هذه الانتماءات المتفرقة المفرقة، الانتماء الطائفي. هذا الانتماء هو طابع هوية اللبناني، ومحور حياتنا السياسية والاجتماعية والتربوية والفكرية، والعامل الباعث لتصرفاتنا الغريزية والشعورية والتراثية والمصلحية. فلا غرو إذن أن يضعف الولاء للدولة وللوطن، وأن يتفتت الانتماء العام تفتتاً يجعل لبنان يعيش في أزمة دائمة، خفية أو ظاهرة، ولكنها فاعلة ومخربة في كلا الحالين. ولا غرو أن تتعطل أسباب التقدم، بل دواعي الأمن والاستقرار، وأن نبقى دوماً عرضة للتفرق والتنازع، وللاضطراب والتزعزع.

هذا الواقع السلبي أريد له في الآونة الأخيرة أن يكون ميزة إيجابية، فارتفع شعار «التعايش بين الطوائف» وأخذت الأصوات تعلو من هنا وهناك مشيدة به عنواناً لِ «الصيغة اللبنانية» بل مثالاً فريداً يصح أن يحتذى في هذا العصر الذي تضطرم فيه شتى صنوف التوتر بين فئات المجتمعات. ولقد كان هذا المطمح خليقاً بأن يصدق

ويتحقق وأن يؤتي ثماره الإيجابية لو أن الطائفة حافظت على معناها الأصيل ونمّت هذا المعنى وطوّرته حسب مطالب العصر ومفاهيمه، أي لو أنها ظلت موئلاً روحياً ومصدر قيم وفضائل تحيي ضمير المؤمن وترشد سلوكه وترقي خلقه وتجدد إنسانيته. أما وقد تخلت الطائفة عندنا عن هذه الرسالة الأصيلة، وتلبست لبوس المؤسسة السياسية والاجتماعية والمصلحية وغدت مطيّة مطامع ومكاسب وبؤرة ضغائن وأحقاد، فلا غرو أن تسطو على الرابطة الوطنية وتوهنها، وأن تمضي تمزق الشعب وتزيده تخلفاً وفساداً. وشر ما في هذا الأمر الفاجع أنه يقوم في زمن أصبح واضحاً فيه وضوح الشمس لمن له عين ترى أن الدولة لا تستقيم إلا إذا قامت على أساس العلمانية، أي على أساس الانتماء الوطني وحده الذي لا يعترضه أو يتقدم عليه أي انتماء آخر، وعلى قواعد المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين جميعاً، مبدئياً وعملياً. وليس من حاجة إلى القول إن هذا الأساس وما ينتظم به من قواعد يبقى ركيكاً وعرضة للزعازع إذا لم تسنده دعائم العدالة الاقتصادية والاجتماعية التي أصبح إنشاؤها من مسلّمات هذا العصر والتي تفرضها على كل حال كرامة المواطن والإنسان، إذ لا عزة لوطن، بل لا ضمان لبقائه، إلا بقدر ما يحقق لأفراده من حرمة وكرامة.

وما يقال عن الطائفة، يصح أيضاً عن العشيرة وسواها من الروابط الموروثة التي تمتزج بالرابطة الطائفية وتقوي فعلها في إضعاف الولاء الوطني وخلخلة كيان الشعب ونظام الدولة. يضاف إلى ذلك أن هذه الروابط الصغرى تفسح في المجال للزعماء التقليديين ليستغلوا ما تنطوي عليه من ولاءات ونعرات وليحركوها في سبيل أطماعهم ومصالحهم، إما احتفاظاً بزعامات موروثة أو تحصيلاً لمراكز وامتيازات جديدة. وليس من قبيل الصدف، ولا هو من «طبائع العمران» بلغة ابن خلدون، أن نجد معظم الذين يحتلون ساحة لبنان السياسية، من رؤساء ووزراء ونواب وسواهم من المسيطرين، من طبقة الزعماء التقليديين الذين بلغوا ما بلغوا عن طريق الطائفة أو العشيرة أو الثروة أو ما هو متصل بها وناشىء عنها، وأن يكون بينهم من لا يزالون هم هم في صدارة الساحة منذ أربعين أو خمسين سنة، وأن يعمد بعضهم إلى فرض أبنائهم عليها لخلافتهم فيها. أليس في هذا كله مظهر فاضح للتخلف السياسي والوطني؟

ومظهر ثانٍ من مظاهر التخلف ـ وهو مرتبط بالأول، إذ جميع هذه المظاهر مترابطة عضوياً ومعبرة عن واقع واحد شامل ـ هو ذلك الذي يتصل بمضمون الانتماء الوطني. فالمضمون الشائع بيننا هو القائم على الأخذ والانتفاع بدلاً من العطاء والنفع، وقدر انتمائنا للوطن موقوف على ما نحصله منه. وهذا المعنى له بعض ما يبرره، خصوصاً

في هذه الأيام التي تنبهت فيها الشعوب لحقوقها ومطالبها. إن وطناً لا يكفل لأبنائه قدراً كافياً من حاجات العيش المادية ومقومات الحياة الكريمة، وتنتشر فيه مفاسد الحرمان والظلم وتتسع بين فئاته وطبقاته الفروق والفجوات ـ إن وطناً كهذا يعجز عن أن يكون لمن يضمهم مصدر ولاء متين وموئل ارتباط وثيق، مهما تحسن الأرض التي يقوم عليها والتاريخ الذي ينحدر منه ومهما يكثر التغني به ويُسعَ إلى تقوية حسّ التعلق به والانضواء تحت رايته. ذلك أن الوطنية، ككل دعوة أخرى، إذا هي اقتصرت على أن تكون شعاراً يطلق ولواءً يرفع، لا تلبث أن تتفكك وأن تفقد سطوتها على القلوب والنفوس. إنها تقوى وتتعمق بقدر ما تحقق للمواطن من قيم مادية ومعنوية تعزز شأنه وتغني حياته. فلا بد لها إذن ـ لا سيما في هذه الأيام ـ من أن تمثّل له مكاسب ملموسة وعوائد بيّنة.

على أن هذا المعنى يفسد ويُفسد عندما يتجاوز حدَّ كسب الحقوق ونيل المطالب المشروعة ليغدو ـ كما هي الحال السائدة لدى القلة المسيطرة في هذا البلد ـ طمعاً وجشعاً، واقتناصاً واستغلالاً، ورشواً وارتشاءً، وتسابقاً على أسباب الترف ومظاهر الوجاهة، وتنافساً في التباهي والتعالي، بل مثلاً أعلى في الفكر والسلوك يتلبس حيناً شعار النشاط الفردي والازدهار الاقتصادي وحيناً رداء التحضر والرقي إلى أن جاءت المحنة ففضحت نفاق الشعار وزيف الرداء.

ومهما يكن من أمر، فإن الوطنية الصحيحة المكتملة ترقى عن هذا المعنى ـ معنى الاكتساب والانتفاع ـ مبرَّراً كان أو غير مبرَّر ـ لتتجوهر بمعنى البذل والعطاء. بل هي لا تستطيع أن تُكسب ذويها إذا لم تكتسب من جهودهم وتفانيهم أولاً. فجوهر الوطن أنه ذخيرة من النعم، ومهما تكن الذخيرة وافرة فإن النيل منها وتوزيعها يؤديان حتماً إلى نفادها ما لم يتسما بالاقتصاد والاعتدال وما لم تقابل نزعة الأخذ والاغتناء نزعة أقوى إلى العطاء والإغناء. فما قولنا إذا كانت الذخيرة هي أصلاً ـ كذخيرتنا ـ ضئيلة لم يمضِ على تجميعها سوى فترة قصيرة، وكانت الجهود خلال هذه الفترة مصروفة إلى تبديدها وإفسادها بدلاً من الحفاظ عليها وتوفير حصيلتها؟

ومن هنا نجد أن مضمون الوطنية الذي نتحدث عنه وثيق الارتباط بالمستوى الخلقي العام وبنوع القيم السائدة في المجتمع. ولقد ذكرنا عند تحليلنا للمجتمع الفاضل في الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب القِيم التي تميز هذا المجتمع والتي تعبر عن ذاتها بالولاءات المسيطرة على أفراده، الغالبة على شعورهم وتفكيرهم، الحافزة لتصرفاتهم، كالولاء للحقيقة وللصدق وللواجب وللعطاء وللغير وللمستقبل وللمسؤولية وأمثالها. ونحن إذا نظرنا في مجتمعنا اللبناني وجدنا أن الغلبة فيه ليست لهذه الفضائل بل

لنقائضها من الرذائل، وأن سلّم قيمنا مقلوب رأساً على عقب. فالبطلان يعلو عندنا على الحقيقة، والنفاق على الصدق، وطلب الحق على أداء الواجب، والأخذ (مهما يكن سبيله) على العطاء، والأثرة على الغيرية، وشهوة التسلط على نزعة التعاون والتآلف، والتعلق برواسب الماضي على تحري مطالب المستقبل، والنزوع إلى الحرية العشوائية على الانضباط بروح المسؤولية. وهذه كلها وجوه لواقع مرير، هو واقع تخلفنا الخلقي الذي يسقمنا أفراداً ويعيينا مجموعاً.

ولئن يكن هذا التخلف الخلقي الذي نصف كافياً وحده لإحداث ما نعانيه من خلل وطني ومن عجز عن النهوض، بل من قصور عن تحقيق شروط البقاء، فإن جولات الاقتتال التي اندلعت في أرجاء بلدنا أظهرت أن الواقع هو أشد فظاعة وأبلغ مرارة وإيلاماً، وأن التدني الخلقي قد انحط إلى دركات لم نكن نتخيلها، وأن القشرة الحضارية البراقة التي كنا نزهو بها قد زالت بأسرع مما كنا نتصور وكشفت عن ضروب من القساوة والوحشية تشمئز منها النفوس وتهتز لهولها الضمائر. فالخطف على الهوية وقنص الأبرياء وتشويه الأحياء والأموات والتخريب العشوائي والنهلستي والتعدي على المعابد والمعاهد وعلى المؤسسات والفاعليات التي لها حرمتها المعترف بها والمحافظ عليها عالمياً ـ كالمستشفيات وعربات نقل المرضى وفرق الإطفاء وسواها من وسائل الإنقاذ والإسعاف ـ هذه الأعمال المخزية تدل على أن تخلفنا الخلقي قد بلغ حداً ينافي أبسط شروط التكوّن الوطني، ويفقد جسمنا الجماعي المناعة الضرورية للصمود في وجه الزعازع التي تعصف في هذه الأيام، بل في وجه التغيرات الطبيعية التي تتعرض لها الشعوب.

ننتقل أخيراً إلى **المظهر الثالث** من مظاهر التخلف، وهو التخلف العلمي. وهنا أيضاً مجال للتساؤل والاستغراب. فالشائع أن لبنان هو وطن العلم بوفرة مدارسه وتعدد جامعاته وكثرة المتعلمين من أبنائه الذين كان له السبق في «تصديرهم» إلى البلدان الشقيقة والذين يهجرون الآن بنسب مرتفعة إلى البلدان الأجنبية المتطورة. ولكن هذا الاستغراب يزول إذا نظرنا في ناحيتين أساسيتين من نواحي البناء العلمي الوطني. الناحية **الأولى** هي مستوى العقلانية في السلوك الفردي والعام. فليس يكفي المرء ليتسم حقاً بسمة «المتعلم» أن يكون ذهنه محشواً بشتى المعلومات أو مطلياً بألوان براقة من الزين الثقافية المستعارة من هنا أو من هناك، بل لا يكفيه أن يكون متخصصاً في علم أو مجلياً في فن أو متقناً لمهارة، وانما يستحق هذه السمة بقدر ما تنفذ العقلانية العلمية الى صميمه وتحكم سائر تصرفاته. ونحن لا نرى هذا حاصلاً عند أفرادنا ـ حتى المتعلمين والمثقفين منهم ـ وفي سلوكنا الجماعي بوجه عام، بل، على العكس، إن الحوافز التي تحرك السلوك

هي في الأعم الأغلب حوافز الشعور البدائي والانفعال العفوي والوهم والتخيل وتقصي المصلحة الخاصة، وهي كلها عدوة للعقلانية ومنافية لضوابطها. لقد كثر التحدث في هذه الأيام عن الرأسمال الوطني أو الناتج الوطني أو ما يماثله مما يقاس بالمقاييس المادية وبالنمو الاقتصادي، ولكن ثمة رأسمالاً أو ناتجاً هو أهم من ذاك، بل هو في النهاية مدده وسنده، والمصدر الأصيل لمناعة الجسم الوطني وقدرته على الصمود في وجه الأحداث، نعني به الرأسمال أو النتاج العقلاني المتكون من الجهود المبذولة من قبل الأفراد، وفي المجتمع عامة، في سبيل ضبط الأهواء وانتهاج أساليب التفكير العلمي، والذي يعبر عن ذاته بنوع العقلية السائدة وبالسلوك الخاص والعام.

أما **الناحية الأخرى** الأساسية لتخلفنا العلمي، فهي ضآلة البحوث والدراسات التي يفترض أن تكون أساساً لسياسة الدولة وأعمالها وللمشروعات التي يضطلع بها القطاع الخاص. وعندما تصدينا لوصف المجتمع العلمي في الفصلين العاشر والحادي عشر من هذا الكتاب، حاولنا عرض المقومات والشروط التي تقتضي أن يحققها أي مجتمع ليكتسب هذه الصفة، وذكرنا، في ما ذكرنا، الدور الذي تلعبه في مثل هذا المجتمع مؤسسات البحث والاستطلاع والتخطيط، سواء ما كان منها منبثاً في ثنايا القطاع العام أو ما قام على جهود خاصة. أما عندنا فكلما حاول المسؤولون أن يعالجوا وضعاً أو أن يفكروا بإصلاح نراهم يتلفتون شمالاً ويميناً فلا يجدون ما يحتاجون إليه من دراسات. وليس الأمر مقصوراً على الأوضاع المستجدة والأزمات المفاجئة، بل هو يتناول أيضاً العلل القديمة والأزمات المستعصية التي كان يجب أن تحظى بعناية دراسية منتظمة مستمرة تقوم بإعدادها وتطويرها أجهزة بحثية متغلغلة في جسم الدولة والمجتمع وممدة إيّاهما على الدوام بالوقائع والتحاليل والاستطلاعات والتوصيات. ولو توفرت هذه الأجهزة وأحسنت عملها لما وجد المسؤولون أنفسهم في فراغ، ولما اضطروا عند قيام الأزمات إلى استنفار الاختصاصيين والمستشارين من هنا وهناك بشكل ارتجالي عشوائي دون انتظام وتناسق، أو استمرار وتراكم.

هاتان الناحيتان اللتان نكتفي بالإشارة إليهما تدلان دلالة صريحة على التخلف العلمي الذي نرزح تحت أعبائه. فإذا أضيف هذا التخلف الى التخلف في المفهوم الوطني والممارسة الوطنية وإلى التخلف الخلقي، تبينت لنا الجذور الأصيلة والعلل الرئيسية لأزمتنا، هذه الأزمة التي تفاقمت على مدى السنين والتي أبينا أن نراها على حقيقتها وأن نتصدى لمعالجتها فانفجرت الانفجار الرهيب الذي يلفّنا الآن. وهذه الجذور والعلل هي التي تسبب أيضاً تعثر خطانا في ضبط الانفجار وفي إطفاء نيرانه.

لقد كثر الكلام وارتفعت الأصوات بأن سبيل الخلاص هو «الحوار»، وألفت الحكومة «هيئة الحوار الوطني»، وقامت جهات قيادية وشعبية مختلفة تدعو إليه وتنشىء من أجله اللجان والهيئات. ولكن الحوار ليس علاجاً سحرياً، ولن يأتي بالنفع المرتجى إن لم توفَّ شروطه. وهذه الشروط هي المقتضيات ذاتها التي يتطلبها أي جهد وطني صادق والتي ألمعنا إلى قصورنا في توفيتها، وهي تتلخص في أنها من ناحية «روح»، ومن ناحية أخرى «علم». أما «الروح»، وهي للحوار قوامه الأول، فإنها تنبع من المفهوم الوطني والالتزام الخلقي. إنها، عندما تتكوّن، تحوّل أنظار «المُحاور» عن «الكسب» الذي يسعى إليه وعن حصته من الحقوق والمنافع لتصبها على «الكسب الوطني» الشامل، الذي يحصل، كما قلنا، بالعطاء والتضحية لا بالأثرة والاقتناص. ولقد حان الوقت ليدرك الجميع أنه ليست ثمة مكاسب حقيقية وباقية إلا التي تمثل مكسباً وطنياً مشتركاً، وأن حواراً لا يرى هذه الرؤية ولا يسعى جاهداً إلى تحقيقها يعجز عن بلوغ غايته، بل يتدنى عن مستوى هذا الاسم. وكذلك فيما يختص بالعلم. فإنه لا يكفي أن يجلس «المحاورون» حول طاولة ويتبادلوا الآراء والأفكار، لأن الحوار الصحيح الذي يرتجى منه الخير يفرض مجابهة الواقع على حقيقته دون انخداع أو خداع، كما يفرض الاطلاع الدقيق على تطورات العصر ونتائج العلم في كل جانب من جوانب الحياة. نعني ذلك النوع من الاطلاع الذي يقوم على الدراسات الدقيقة المخططة المنسقة الصادرة عن أجهزة حيّة ثابتة، منبثة، كما قلنا، في قطاعات المجتمع ومؤهلة إياه لاكتساب صفة العلم والتجهز بقدراته.

كل هذا يعود بنا إلى منطلقنا الأول، وهو أن الاختيار الأساسي الذي يواجهنا في لبنان ـ هذا الاختيار الذي أفصحت عنه محنتنا أيما إفصاح ـ هو الاختيار الصريح الجريء بين الاستسلام للعلل العقلية والخلقية الموروثة عن الماضي القريب والبعيد وبين الثورة عليها لإدراك شروط الحياة الحاضرة والشروط الأقسى للحياة المقبلة، والإقبال على توفية هذه وتلك بكل ما نملك من جهد وما نحن أهل له من عطاء.

على أن الأمر لا يقتصر على لبنان وحده الذي ركزنا كلامنا عليه. ذلك أن المجتمع اللبناني هو جزء لا يتجزأ من المجتمع العربي، الذي تطغى عليه جميعاً علة التخلف بتعدد ألوانها وتنوع مظاهرها. والاختيار الأساسي الذي يجابه هذا المجتمع عامة هو ذاته الذي يجابه المجتمع اللبناني: بين إنشاء مجتمع العصر على ضوء تطورات المستقبل، وبين الركون إلى التخلف الموروث. وتجنباً لتكرار ما فصلناه سابقاً، نوجز هنا بتأكيد **المظهرين** البارزين للتخلف العربي، **وأولهما** تجزئة الجهود وبعثرتها وإفسادها بالانقياد للمصالح

المفرقة في حين أن كل ما حولنا من أخطار وما في داخلنا من علل يدعو إلى التضامن وتأليب القوى وحشد الإمكانات، وفي حين أن هذه المقتضيات غدت فرضاً واجباً على أي مجتمع يبغي الحياة في هذه الأيام. أمّا المظهر البارز **الثاني** لتخلف مجتمعنا العربي، فهو تلكؤه في إقامة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواكب مجرى الحضارة وتخدم أغراضها، وفي توليد الطاقات العقلية والضوابط الخلقية التي تضمن سلامة هذه الأنظمة وحيويتها. ولا ضرورة لأن نردد هنا ما أصبح واضحاً ومعروفاً بشأن الديمقراطية السياسية والعدالة الاقتصادية والمساواة بين المواطنين وإقامة الإدارة الصالحة والأجهزة التربوية المتجددة وما إلى ذلك من مقومات المجتمع المتحضر والدولة المتطورة. على أننا، ونحن نركز نظرنا هنا على لبنان وأزمته، لا بُدّ من أن نؤكد بصفة خاصة شرطاً أساسياً من شروط الدولة الحديثة وهو العلمانية، ذلك لاعتقادنا الوطيد أن حلّ المشكلة الطائفية في لبنان ـ وهي من أهم علل هذه الأزمة ـ مرتبط بمدى انتشار النظم العلمانية وصحة تطبيقها في البلدان العربية عامة وبقدر ما تصبح العروبة سمة قومية لا طائفية.

ولرب معترض أو مستريب ينكر تركيزنا في هذا العرض للواقع اللبناني وللواقع العربي على جذورهما العقلية والخلقية، وعلى الاختيار الحاسم الذي نقول إنه يجابهنا جميعاً بين الركون إلى التخلف والانطلاق المستقبلي. ولعله ينتقد إهمالنا هنا لأثر الصراع العربي الصهيوني (الذي كان في مقدمة اهتماماتنا في هذا الكتاب)، وللوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، ولتدخلات دول عربية وأجنبية في النزاع، وللمؤامرات التي تخططها وتنفذها الدول الكبرى تحقيقاً لأطماعها واغتناماً لمنافعها، وللحرب الخفية النافذة التي تمضي الصهيونية العالمية وإسرائيل في شنها على جميع المواقع العربية من الخارج ومن الداخل. إننا لا ننكر هذه العوامل، وكيف يمكن أحداً أن ينكرها، وهي تحيط بنا من كل جهة وتنفذ إلينا من كل جانب؟ ولكننا ننطلق من مبدأ أول، هو أن العامل المقرِّر في نهاية الأمر هو صحة الجسم الوطني أو علته، وبتعبير آخر وفرة القدرة الذاتية المكونة أو ضآلتها. فما هو من العوامل المذكورة لبناني أو عربي مرده إلى علة وعجز ذاتيين، وما هو أجنبي معادٍ لم يكن ليحدث أثراً أو ليبلغ أثره الحد الذي بلغ لولا العلة والعجز. إننا قد نستطيع أن نخفف هول المعركة اللبنانية بمعالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المثارة بين اللبنانيين وبتسوية الخلافات الناشبة في الميدان اللبناني الفلسطيني وبإدراك الأخطار الخارجية والاحتراز منها، كما يمكننا أن نتقدم ونحرز مكاسب في المعركة العربية بكبح جماح النزاعات العربية وبدرء الخطر الصهيوني والمضي في النضال لاستعادة الحق السليب. على أننا إذا فزنا في أية من معارك اليوم، فلا نضمن

أن نفوز ـ بل الأرجح ألاّ نفوز ـ في معارك الغد وفي حربنا الطويلة الأمد، ما لم نمضِ، لبنانياً وعربياً، في بناء قدرتنا الذاتية ومناعتنا الوطنية وطاقتنا التأثيرية بالتجرؤ على إحداث انقلاب في عقليتنا وتجدد في إنسانيتنا.

والواقع أن المعارك التي نخوضها الآن في مختلف الجبهات، على خطورتها، ليست سوى مراحل في حرب مستمرة. والميدان المركزي لهذه الحرب هو الميدان الداخلي: في مكافحة التخلف الوطني الساطي على مجتمعنا وفي معالجة جذوره المتغلغلة في صميم عقولنا ونفوسنا. الواقع أن فوزنا في هذه الحرب منوط بقدر ما نكسب لمجتمعنا من صحة وحيوية، وهذا بدوره منوط بصحة الإنسان اللبناني والإنسان العربي عامة، وبما يحصّله هذا وذاك من فضائل ذاتية، عقلية وخلقية، وبنوع القيم التي تسود حياتنا جميعاً وتكيّف سلوكنا. ولنذكّر أن هذا الفوز ليس أمراً محتماً، فالتاريخ حاكم صارم، وقدر كل أمة هو في نهاية الأمر في يدها، فإما إلى بقاء وصحة وانتصار وإما إلى خسران وسقام وانعدام. وبهذا يتجوهر معنى الاختيار الذي نجابهه، ونوع الرؤية والإرادة والقدرة التي يفرضها هذا الاختيار ليأتي لنا لا علينا، وليخرجنا من العسر إلى اليسر ومن الظلام إلى الضياء ومن دركات المذلة والشر إلى مراقي العزة والخير.

قد تكون الصورة التي نعرضها هنا أشدّ قتامة من الواقع، وقد نكون ـ تحت تأثير هول الفاجعة ـ قد وقعنا في قبضة الظلام المحيط والشر المستولي فغابت عن أنظارنا مباعث النور ومكاسب الخير، فقسونا على أنفسنا وعلى مجتمعنا اللبناني وضخّمنا وجوه التخلف وأنكرنا ما حققنا وما حققه لبنان في مجالات التقدم وفي خدمة الحضارة ماضياً وحاضراً. وقد تأتي قتامة هذه الصورة صادمة لنا نظراً لما جرينا عليه من التغني بمحاسن هذا البلد العزيز ومآتيه الماضية وإنجازاته الحاضرة. ولعلّ البعض ممن ذهبوا بعيداً في هذا التغني يعتبرون هذه الصورة محاولة تيئيسية أو يتهمون صاحبها بضرب من ضروب التهم ـ وما أكثرها! ـ الشائعة والمتبادلة بيننا في هذه الأيام.

على أن الصدمة الحقيقية ليست من الصورة ذاتها، وإنما من واقع المحنة، بل مما سبق المحنة وما كان جلياً لمن حسنت رؤيته وصدق قصده. ولن ينقذنا من محن تالية سوى البدء بمجابهة الواقع على حقيقته. وحتى لو غلونا في حكمنا على هذا الواقع وفي استنكارنا له وفي قسوتنا على أنفسنا، فإن هذا الغلو يظل أقل خطراً من الركون والاستسلام والرضى بما نحن عليه وبما نتغنى به. إن أول ما يتوجب علينا هو إخضاع هذا التغني للنقد وأنفسنا للمحاسبة الذاتية. فإن فعلنا، وجدنا أن زبدة ما نتغنى به قد تكوّنت بالنشاط الفردي لا بالجهد الجماعي، ثم إذا جرينا في تحليل هذه الزبدة ألفينا أن

كثيرها مادي استمتاعي وقليلها أخلاقي عطائي. وهذا يؤدي بنا إلى الجوهر: وهو أن القيم الفردية والجماعية السائدة بيننا هي غير ما يجب أن تكون، إن لم نقل عكس ما يجب أن تكون. وهذا الجوهر هو صلب ما نقصده عندما نتكلم عن التخلف. ولنكرر ما ذكرناه في فصل سابق من أن العيب «ليس في التخلف ذاته، وإنما في الرضى به والاستكانة له والعجز عن استجماع الإرادة القاهرة والعزم المتسلط، والجدّ الدؤوب والتضحية السخيّة، للخروج من نطاقه ولتجاوزه إلى الحياة الكريمة الجديدة بفتوحات الماضي ورؤى المستقبل»[1].

قلنا ان مصير الاختيار المطروح أمامنا يتوقف على نوع الرؤية والإرادة والقدرة التي نتمتع بها. ولعل شر ما نزل بنا في هذه المحنة اللبنانية المروعة هو في هذا المجال بالذات. فالرؤية معدومة أو زائغة، وإرادة الخير مشلولة بينما إرادة الشر ناهضة وفاعلة، والقدرة على الصمود والخلاص مهزومة في وجه القدرة على الخراب والدمار. ليست الفاجعة بالنفوس التي أزهقت، وبالأبنية التي دمرت، وبالأموال التي أحرقت أو نهبت، وبالمؤسسات التي هدمت، وبالثقة التي بددت، ليست الفاجعة هنا ـ على فداحة هذا كله ـ بقدر ما هي في ضلال الرؤية والإرادة والقدرة، وفي توجهها إلى نقيض ما يجب أن تنصبّ عليه. إن الخسارة المادية الهائلة قد تعوّض، ومع أنه ليس للضحايا البريئة من عوض لأن الحياة هي أثمن ما في الوجود ولا يقوم شيء مقامها، فإن أرواح هذه الضحايا قد تهدأ ونفوس ذويهم وخلفهم قد تتعزى ـ إن هذا وذاك وغيرهما من وجوه المحنة قد تزول آثارها أو تخف إذا حدث الانقلاب المرجو في الرؤية والإرادة والقدرة.

إننا نخط هذه الأسطر والظلمة المدلهمة ما فتئت تحيط بنا من كل جانب، والشعب اللبناني ما زال يعلق آماله على الانفراج، وعلى بزوغ الفجر ليتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود. ومع أننا نؤمن بحتمية التاريخ، فإننا نؤمن بقدرة الإنسان ـ وبقدرة مجتمعه ووطنه وأمته ـ إذا صفت رؤيته وصحت عزيمته. فهنا إذن منطلق الخيار: أن نرى أو أن نعمى، أن نعقل أو أن نجهل، أن نرشد أو أن نغوى. وليس هذا الخيار مفروضاً على البعض منا دون البعض، بل هو تبعة كل فرد وكل جماعة. وإنما نعي معنى المحنة التي نجوزها ونسبر أغوارها، إذا أدركنا هذه التبعة وعاهدنا أنفسنا على القيام بفروضها وكنا أوفياء للعهد وجديرين بحمل الأمانة.

فهل نرتفع إلى هذه المرتبة فنستحق أن نكون، أو نتدنى عنها فلا نستحق ولا

---

(١) انظر ص ١٩٣ ـ ١٩٤ من هذا الكتاب.

نكون: ذلك هو الخيار!

٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥

* * *

مضى على كتابتي هذه السطور أحد عشر شهراً تفاقمت فيها المحنة اللبنانية تفاقماً خطيراً، فاشتدت الحرب الأهلية وحمي أوارها، وارتفع عدد ضحاياها (وأكثرهم من غير المقاتلين)، ومضت تمعن في تخريب المدن والقرى، وفي تدمير مؤسسات الدولة والمنشآت الاقتصادية والثقافية، بحيث لم يبق من هذه وتلك إلا النزر اليسير الذي كان مهدداً في كل لحظة بالانهيار والزوال، بل بحيث أصبح الوطن، لبنان ذاته، في مهبّ الأعاصير.

والآن، وقد بدت تباشير وقف المجزرة ـ ولا نقول بعدُ انطلاق السلام، لأن السلام إنما يأتي نتيجة إرادة ذاتية لا بواسطة «ردع» خارجي ـ يهمنا، إذا قدّر لهذا الكتاب أن يخرج للملأ بعد أن تعطلت طباعته وتأخر نشره مدة تزيد على السنة، أن نؤكد بعض المعاني الأساسية التي تضمنها على ضوء استفحال الأحداث الرهيب في الأشهر الأخيرة، وما يكشف لنا من حقائق وما يحمل من دروس وعبر.

وغني عن البيان إيفاء المحنة حقها من البحث والتحليل، بتبيّن أسبابها واستعراض تطورها واستخراج نتائجها واستكشاف تحدياتها لنا حاضراً ومستقبلاً ـ أن هذا لا يصح أن يكون ملحقاً لكتاب. وإنما يحتاج إلى أكثر من دراسة وكتاب. وكتابنا هذا قد وضع قبل اندلاع المحنة، فما عرضناه في ما سبق من هذا الملحق وما سنعرضه في ما يلي لا يطمح إلى أن يكون دراسة من الدراسات المطلوبة بشأنها، بل يقتصر على ملاحظات أولية نحاول ربط بعض مظاهرها وعبرها بالموضوع الأصلي لهذا الكتاب، وهو استشفاف المستقبل العربي واستبصار متضمناته واستكشاف فروضه ومتطلباته.

من ضمن هذا الغرض المحدود، نسوق الملاحظات التالية:

١ ـ إن من يتأمل هذه المحنة ليجد نفسه تضطرب بل تتحرق بمزيج صاخب من الألم والاستفظاع والقلق. أما الألم، فللضحايا الكُثُر الذين التهمتهم نار الحرب والذين يقدّرون بعشرات الألوف، ولعشرات بل مئات الألوف الآخرين من الجرحى والمشوهين والمفقودين والمهجرين والمنكوبين. إن هذه الخسارة البشرية الهائلة لتفوق ما أصاب العرب في جميع حروبهم مع إسرائيل، ولتمثّل نزفاً حياتياً ضخماً مُوهناً للبنان وللمقيمين فيه. وهي، بعدُ، فاجعة إنسانية يتحسّر لها قلب أي إنسان بما يشعر من رابطة بأخيه الإنسان،

مهما يكن انتماؤه أو وطنه.

يضاف إلى هذه الخسارة البشرية، الخسارة القومية الأخرى في الممتلكات والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي خسارةٌ لم تسبر أغوارها بعد، وإن تكن ظواهرها السطحية تقدّر بالمليارات. على أن التقدير المادي لا يحيط بها إحاطةً وافية، لأنها في الواقع الأصيل خسارة بشرية أيضاً: خسارة الجهود التي بذلتها الملايين من الأيدي والعقول والنفوس خلال العشرات من السنين. فهناك حياة فاعلة أو قابلة أبيدت أو عطلت، وهنا نتاج حياتيّ زاخر بُدّد وأهدر. فما أبلغ ما أُصبنا به هنا وهناك، وما أشدّه إيلاماً للنفس وبعثاً للأسى!

أما الاستفظاع، فللشراسة الشنعاء التي اتصفت بها هذه الحرب، والتي لم نكن نحلم ـ ولا إخال أصحابها كانوا يحلمون ـ بأنها ستكشّر عن أنيابها يوماً كما فعلت، أو أنها قد تصدر عنا بهذا الشكل المروِّع، ونحن ما نحن عليه طبعاً وخلقاً وتحضراً حتى وإن كانت تساورنا شكوك بحقيقة ما نملك من هذا وذاك وذلك. والواقع أن هذه الشراسة النكراء بلغت حداً أخذ البعض منا عنده يأنف من الشعارات والمفاهيم المطروحة ومن الألوية والأهداف المرفوعة وينزع إلى مفهوم واحد فحسب، هو المفهوم الإنساني والمطالب الإنسانية. فبئس الوطنية والسيادة، وبئس الحرية والتحرير، وبئس العدالة والمساواة إذا أفرغت من معانيها الإنسانية، وإذا تخطى النضال من أجلها الحرمات التي تفرضها الضمائر أو الأعراف، كما حدث من قنص الأبرياء، والتعذيب والتشويه، والخطف على الهوية، وقصفَ المنازل الآمنة والمستشفيات والمعابد والمعاهد، والحؤول دون إطفاء الحرائق، ناهيك بالسلب والنهب، والتخريب بقصد التخريب فحسب!

٢ ـ ولقد كان بالإمكان أن نتحمل ذلك الألم المبرّح ونتغلب على آثاره، وأن نتجاوز هذا الضرب من الشراسة (الذي إن كان له مثيله أو ما هو شرّ منه في الماضي البشري، فإنه لم يعد جائزاً أو مقبولاً في الحاضر) ـ كان بالإمكان أن ننصاع لهذا وذاك، لو أنهما أديا إلى كسب إيجابي حقيقي لأي من فرقاء هذا الوطن المتحاربين، أو للبنان من جهة وللثورة الفلسطينية من جهة أخرى. أجل! ثمة كسب نرجو أن يبقى، وهو الحؤول دون تقسيم لبنان، ولكنه كسب سلبي بمعنى أنه دفعُ شر داهم لا اغتنام خير جديد. ويا له من شر إن تحقق، الآن أو في أي آن! إذ انه ينبعث من عقيدة فاسدة ومناقضة لتطورات العصر ولتطلعات الإنسان، عقيدة الجمع بين القومية والدين، وهي العقيدة ذاتها التي تقوم عليها الصهيونية والتي نجهد في محاربتها وتبيان ضررها وخطرها. ولا ينكر أنه، فيما يختص بلبنان أيضاً، ثمة كسب آخر في إثارة الوعي للمفاسد التي

كانت ساطية ـ سياسياً وإدارياً واجتماعياً وثقافياً ـ وفي تباشير إزالة الكثير منها أو تقليصها. ولا داعي لشرح هذه المفاسد، فقد غدت و'ضحة للعيان، وانتشر الإحساس بها والإفصاح عنها. أما الثورة الفلسطينية، فقد بقيت ـ وفي بقائها كسب أيضاً ـ ولكنها ضعفت وأضعفت، بما خسرت من رجال ومن مقومات وما ألقي عليها من أعباء جديدة بنتيجة القتال، وخفّ البريق الذي كان لها والفوز المتصاعد الذي أحرزته في الميدان العالمي في الآونة الأخيرة قبل المحنة.

ترى أية قضية من القضايا التي نزلت أو أنزلت إلى ساحة الصراع قد أفادت من هذه الحرب الفاجعة؟ وإن كانت ثمة إفادة، إيجابية أو سلبية، فهل توازي هذه الإفادة المآسي التي تحمّلها، والتي سيبقى يتحملها لسنوات عديدة، جيمع الفرقاء؟ ومن هنا منشأ الألم ومثار الاستفظاع.

٣ ـ إلى الألم والاستفظاع في ما يختص بالماضي القريب وبالحاضر الراهن يضاف القلق بشأن المستقبل. وهذا، في نظرنا، هو الأهم والأدعى إلى التبصر والتدبر.

هذه الأفواج من الشبان والصبية الذين حملوا السلاح وشاهدوا الفظائع أو شاركوا فيها، والذين أقدم بعضهم على السلب والنهب والتخريب بقصد التخريب، هل يعود هؤلاء إلى حياة السلم، ويألفون مجدداً أساليب التعلم والعمل، ويسلكون دروب الإنشاء والتعمير بدلاً من الاحتراب والتدمير؟ وإذا تم ذلك، فكم يقتضي من سنوات، وكل يوم من عمر الوطن له وزنه وقيمته، خصوصاً في هذا العصر المتسارع وفي خضم السباق المرير الذي تندفع فيه الأمم جمعاء؟ وما هو أبعث على الاضطراب والقلق: هذه النفوس الفتية، التي منها سيصاغ المستقبل، هل ستتغلب على الأحقاد والضغائن التي حشدت بها ـ أيَّ حشد! ـ خلال المحنة وما قبلها؟ هل ستتحرر من التعصب المقيت المشتت الذي كان يرجى أن تتخلص منه، فإذا القيادات التي استهوتها، وخلعت عليها الألبسة والشعارات، تزيده ترسيخاً في نفوسها وامتلاكاً لتفكيرها وتصرفها؟ هل ستنظف أدمغتها مما «غسلت» به؟ هل تعود تعقل فتعتبر أن من يخالفها في الدين أو العقيدة السياسية أو المذهب الاجتماعي ليس «عدواً» يجب القضاء عليه، كما لقنت خلال هذه الحرب، بل مواطناً مشاركاً في العيش والمعاملة، وفي مجابهة الأعداء الحقيقيين، وفي بناء الغد وتكوين المصير؟ وهذه المواكب من الكفاءات المهيأة الفاعلة، أو القابلة للتهيئة والفعل، التي هجرت الوطن إلى المواطن القريبة والبعيدة؛ هذه الثروة الأصيلة للوطن والعدة التي يملكها لغده، هل ترجع إليه أم تذهب وتبتعد عنه فتفقره وتغني سواه؟

إذا كنا قد خصصنا الناشئة بهذه التساؤلات المقلقة، فلأنها، كما قلنا، مادة المستقبل وصانعته. ولكن القلق نفسه يتناول غيرها من القطاعات الوطنية، نظراً للردّات المريعة في الشعور والتفكير والتعامل الاجتماعي التي تطغى على أكثر من فريق وأكثر من منطقة في هذا الوطن. لقد سدّت الطرق بين المنطقتين «الشرقية» و«الغربية» في العاصمة وبين كثير من المناطق الأخرى في أنحاء لبنان، وانقطعت المواصلات المادية أشهراً عدة، وها هي، وأنا أخط هذه الكلمات تعاد فتفتح بفضل تدخل قوى الردع العربية. ولكن هل، ومتى، ستفتح المواصلات الفكرية والروحية، وتزال الأحقاد والضغائن التي بنتها أو رصتها دوافع القتال، كما تزيل اليوم «جرّافات» قوى الردع الحواجز والسدود والمتاريس الفاصلة بين الشوارع والمناطق؟

يضاف إلى هذا القلق بشأن ما يجري وما سيجري في داخل لبنان القلقُ المنبعث من العدو الحقيقي الرابض على التخوم الجنوبية، المدبر المخطط، الساهر ليل نهار، الذي حملنا نحن عنه ـ واعين أو غير واعين ـ عبء معركته ودفعنا تكاليفها دماً ودماراً. إنها المعركة ذات الغرض المزدوج: القضاء على الثورة الفلسطينية أو تقليص خطرها عليه، والقضاء على لبنان، لأن لبنان هو النقيض الأمثل لكيانه الصهيوني ـ لا بديمقراطيته واقتصاده الحر ونشاط أبنائه فحسب، بل بتعدد طوائفه وتعايشها وأهليته لإقامة الدولة العلمانية الجامعة لمختلف الأديان والطوائف والتي تطالب الثورة الفلسطينية بمثلها لفلسطين. وبتمزيق لبنان دويلات طائفية تجني الصهيونية ثمار تخريب بلد عربي، وأهم من ذلك، دعم نظريتها لدى الرأي العام العالمي الذي ما فتئت تسعى إلى إقناعه بأن هذا النوع من الدول الطائفية هو الوحيد الذي يصلح أن يقام في الشرق الأوسط. كما أنه يدفعها إلى المضي في تغذية أطماعها بفرض سيطرتها على هذه الدول أو الدويلات وبخلق أخرى شبيهة بها تسدّ على العرب المنافذ وتحيطهم بشتى الأخطار.

٤ ـ إن هذا الكلام عن أطماع إسرائيل وتطلعاتها يجر إلى الحديث عن المؤامرة، مؤامرة الصهيونية وما تستند إليه من قوى عالمية وما تستأثر به خاصة من سلطة الولايات المتحدة الأميركية وغناها ـ تلك المؤامرة التي لا شك أنه كان لها ضلع كبير، مباشر وغير مباشر، في إثارة المحنة التي عصفت بنا. إنها مؤامرة قديمة قدم إقبال الصهيونية على تحقيق أطماعها في فلسطين، وهي مستمرة ما دام العدو الصهيوني يدبر ويخطط وينفذ وما دام يعلم (ويتصرف على أساس هذا العلم) انه يتوصل إلى أغراضه لا باكتساح الأرض واكتساب المعارك الحربية فحسب، بل بإضعاف العرب وتمزيق روابطهم وبث التفرقة والنزاع في صفوفهم.

يضاف إلى ذلك الواقعُ المسيطر في الأوضاع الدولية والأوضاع العربية. إن الواقع الدولي يتجه نحو حلّ ما أصبح يدعى «أزمة الشرق الأوسط» سياسياً وسلمياً. فلا الدول الغربية الكبرى - حتى أقربها تفهماً لموقف الفلسطينيين كفرنسا - ولا الاتحاد السوفياتي الحامل لواء نصرة القضية الفلسطينية دولياً، ولا أية دولة من الدول الأخرى الدائرة في هذا الفلك أو ذاك، ولا الصين الشعبية البعيدة والمشغولة بهموم أكبر وأضخم، ولا دول العالم الثالث التي تقف في جانب الفلسطينيين والعرب في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية - لا أي من هؤلاء الفرقاء يجد نفسه مستعداً (مهما تكن رغبته الخفية أو همساته لنا) لتأييد الحلّ الحربي لهذه المشكلة تأييداً فعلياً وللقضاء على إسرائيل، خصوصاً في جوّ «الانفراج» الدولي القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

كذلك الدول العربية المشغولة باسترداد ما خسرته في حرب ١٩٦٧ وبمنازعاتها بعضها وبعض وبصيانة نظمها ومواردها وبمشكلاتها الاجتماعية وهمومها الإنمائية، فإنها، على اختلافها في الايديولوجيات والتصريحات، تجنح، في ظلّ أوضاعها الداخلية والأوضاع العربية العامة والأوضاع الدولية، إلى تقديم الحلّ السياسي على الحلّ الحربي، أو - على الأقل - إلى إعطاء الحلّ السياسي فرصة يحاول بها استرداد أكثر ما يمكن من حقوق فلسطينية وعربية.

وفي وجه هذا كلّه تقف الثورة الفلسطينية، التي لا تستطيع - والتي لا يجوز لها - أن تتخلى عن حقها وحق شعبها الطبيعي والمبدئي بكل شبر من أرض الآباء والأجداد. ولما كانت تتصرف قولاً وفعلاً على هذا الأساس، ولما كان البديل الذي تطرحه - وهو الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية - يبدو تطبيقه غير ممكن في ظل الأوضاع الحاضرة، فقد توافقت الإرادات المتوازية أو المتشابكة على «ضبط» الثورة الفلسطينية لتسير في ركاب الحلّ السياسي المهيمن الآن في الساحة الدولية.

ولما كان هذا «الضبط» قد حدث في جميع الدول العربية التي كان للثورة الفلسطينية نشاط فاعل فيها ما عدا لبنان، فقد تضافرت الرغبة في تنفيذه، وأوضاع لبنان الداخلية، وتجاوزات الثورة الفلسطينية، وتخطيط الصهيونية العالمية وإسرائيل، على فتح السبيل إليه سهلاً عريضاً ومشحوناً باسوأ الإمكانات وأشنعها.

ومن هنا فإن التعليلات المبسّطة والمتنافرة والمنفرة بعضنا عن بعض، التي تصطخب في أجوائنا اليوم والتي قذفنا بها إلى أبعد الآفاق فلم تكن مشرفة لنا أو لحربنا - إن هذه التعليلات لا تصيب الحق ولا تحيط به ولا تفيدنا في حاضرنا أو مستقبلنا. فلم تكن حربنا

نتيجة أحد هذه العوامل التي ذكرنا ـ لم تقتصر أسبابها على الصراعات «الأهلية» الطائفية أو الطبقية، أو على «المؤامرات» الخارجية أو «التجاوزات» الفلسطينية ـ وإنما كانت حصيلة هذه كلها وغيرها أيضاً من الأسباب التي ستظهر للملأ أو سيكشفها التاريخ. ولعل في مقدمة هذه الأسباب القوى العالمية والموضعية التي أثار شهوتها ونقمتها ما أصاب لبنان من ازدهار اقتصادي وما اجتذب من أموال عربية مغرية وما تبوأ من مركز مالي عالمي، فعملت على ضربه لتحويل هذه المغانم إليها.

ومهما يكن من أمر، فإن هذه القوى والأسباب كافة ما كانت لتفعل بنا ما فعلت، أو لتحدث فينا ذلك الأثر الرهيب الذي أحدثت، لو أن بنيتنا الوطنية كانت سليمة. وكانت لنا المناعة القومية التي تصوننا منها ومن أخطارها. وإنه لمن أشد ما يؤذينا في حاضرنا وفي الإعداد لمستقبلنا أن نظلّ نكتفي ـ لبنانياً وفلسطينياً وعربياً ـ بإلقاء المسؤولية على سوانا، وننصرف عن نقد ذاتنا وعن معالجة مواطن الضعف ومباعث الشر في نفوسنا. إن الأدلة لتدل في الماضي، ونراها ستظل تدل في المستقبل، على أن العوامل المتحكمة في مصير الأمم هي العوامل الذاتية المتمثلة بما تملكه الأمة من أسباب القوة أو الضعف، أكثر مما هي الأسباب والأخطار الخارجية مهما تبلغ هذه من شدة وقسوة. وقد صدق المؤرخ أرنولد توينبي لدى استعراضه أسباب تفكك الحضارات وانهيارها، عندما عزا كل تفكك أو انهيار من هذا القبيل إلى «عمل انتحاري» من أبناء الحضارة ذاتهم. إن مصيرنا هو، آخر الأمر، في يدنا، ومسؤوليته ملقاة على عاتقنا قبل أن تكون على سوانا.

٥ ـ هل يخرج من الظلمة نور، وهل يشرق فجر جديد؟ إذا كان لنا أمل في ذلك، فإن هذا الأمل لا ينبثق من المصالحات الوطنية أو من الاتفاقات بين الفرقاء اللبنانيين أو بين اللبنانيين والفلسطينيين أو بين الأطراف العربية، على ما لهذه وتلك من ضرورة آنية لإشاعة الأمن والتهدئة ولإدارة دولاب الحياة. وإنما الأمل في ما نكون قد أخذنا نتيقنه، بفعل آلام المحنة ومآسيها، من ضرورة إحداث تبدل جذري في مفاهيمنا ونظمنا وفي سبل تفكيرنا وتصرفنا. إننا لن نخرج من هذه المحنة سالمين، ولن نستطيع بناء غد أفضل، إلاّ إذا تجاوزنا ماضينا وحاضرنا تجاوزاً «كيفياً» فغدونا غير ما كنّا، أشخاصاً ومجموعاً، نظماً ومؤسسات. إن المحنة تدعونا إلى أن نرتفع من المستوى الذي نحن عليه إلى مستوى أرفع، بل أن نظلّ ساعين إلى الارتفاع المستمر في عوالم الشعور والفكر والعمل. ذلك أن التجارب ـ تجارب الأفراد والأمم ـ تُظهر أن أية مشكلة من المشكلات لا تُحلّ حلاً جذرياً أو نهائياً ما دامت معالجتها باقية على المستوى الذي تقوم فيه. فالمشكلة السياسية مثلاً

تبقى قائمة، وإن «سويّت» سياسياً. وإنما يكون حلّها على مستوى أعلى من السياسة، وهو المستوى الأخلاقي.

نعود فنؤكد ما ذكرناه سابقاً في هذا الملحق [٢]: «إن مختلف الاختيارات الماثلة أمامنا في لبنان تتفرع من اختيار أصلي واحد هو الذي يقوم بين الطموح والانطلاق وبين الركون والتراجع»، أي بين التحرر من رواسب الماضي وعلله وبين التعلق بها والاستسلام لها. إن نقطة الانطلاق للاختيار المنشود هي إدراك مطالب العصر لنكون حقاً من أبنائه، واستبصار مقتضيات الغد لنغدو حقاً من مستحقيه.

لنُعد إلى الأذهان أهم التطورات العصرية والمستقبلية التي ترتكز إليها هذه المطالب والمقتضيات والتي بسطناها في فصول هذا الكتاب. إنها تختصر، على وجه الإجمال، في التطورات الخمسة التالية:

أ ـ تسارع التغير، وشموله مختلف الشعوب وجميع جبهات الحياة، بفعل دينامية العلم وتطلعات النفوس. إن ضرورة ملاءمة التغير شرط أول من شروط البقاء والتقدم. بهذا حكم تاريخ الإنسان، وهذا الحكم هو اليوم أشد وأوضح منه في أي يوم مضى.

ب ـ تقلُّص العالم، بفعل التقدم العلمي أيضاً، وتواصل الشعوب وترابط مصائرها مما يدعو البشر حيثما كانوا إلى اجتياز الحدود، وهدم السدود، والانفتاح على السوى، وتكوين مفاهيم واصطناع نظم تلفّ كوكبنا بمجمله.

ج ـ تعقُّد المشكلات القومية والإنسانية بسبب هذا التواصل والتشابك، تعقداً لا يصلح معه إلاّ الرؤية الواضحة والتخطيط المنتظم المنبثقان من عقلية شمولية النطاق علمية النهج مستقبلية الاتجاه.

د ـ تفجُّر التطلعات التحررية وانتشارها، سعياً إلى اكتساب الحرية الفردية والفئوية والقومية والعدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنمو العلمي والثقافي، وكل ما تقتضيه كرامة المواطن والإنسان.

هـ ـ تصاعد قدر الكفاءة الإنسانية، علماً وخلقاً. أما العلم، فلأنه العامل الدينامي الذي يؤهل الفرد والمجتمع لفهم التغير ومجاراته وإحداثه، وهدم السدود واجتياز الحدود، ومجابهة المشكلات المعقدة والتخطيط لحلّها، وبناء القدرة الاقتصادية والدفاعية

---

(٢) انظر ص ٣٤٢ من هذا الكتاب.

والسياسية، وتوفير الوسائل للإنماء الاجتماعي والثقافي. وأمّا الخلق، فلأنه الضابط لهذه القدرة العلمية، الموجه الوسائل الزاخرة التي تطلقها إلى غايات سامية، والباعث على التواصل والالتحام، بتغليب الأداء على الأخذ، والمسؤولية على الحرية، والكل على الجزء، والغير على الذات.

٦ ـ إذا كانت هذه هي أهم التطورات العصرية والمستقبلية، فما هي المطالب والمقتضيات التي تفرضها علينا في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا؟ لعلّ هذا هو في مقدمة ما يجب أن يتصدر له المفكرون والمخططون، وقادة الرأي والعمل، لكي ينتهوا إلى ترجمة تلك المطالب والمقتضيات إلى خطط وبرامج واضحة الأهداف والسبل، ومتجسدة باستراتيجيات عامة للعرب قاطبة وخاصة بكل شعب من شعوبهم، شاملة للحياة العربية بمجملها ونافذة لكل جبهة من جبهاتها. وهذا ما دعونا إليه وأكدناه في صفحات هذا الكتاب.

وعلى ضوء المحنة، يبدو لنا أن الاختيار الأصلي الذي أشرنا إليه أعلاه «بين الطموح والانطلاق وبين الركون والتراجع» يتمثل في أمهات من الاختيارات التي تجابهنا لبنانياً وفلسطينياً وعربياً، وفي اختيارات تفصيلية تقع ضمن كل منها. ولا يسعنا في هذ الكلمة المجملة ـ وتحليل المحنة كما قلنا يحتاج إلى دراسات متقصية عديدة ـ إلاّ أن نشير إلى بعض هذه الأمهات التي نرجو أن تكون، هي وسواها، مدار تركيز وتوضيح، وتحليل وتفصيل، وتطبيق وتنفيذ، من قبل رجال الفكر والعمل فينا.

إن أبرز الاختيارات اللبنانية هي:

أ ـ بين التلاحم الوطني، والتفرق الطائفي والعشائري والفئوي. إن السبيل للاختيار الأول هو هدم السدود التي أقامتها عقليات الماضي وأوضاعه، وتجاوزها إلى ولاء وطني تنصهر فيه جميع الولاءات الصغرى. إن السبيل هو العزم الصحيح على تحقيق المقتضيين الأساسيين لهذا الولاء: المقتضى النظامي، والمقتضى الشخصي. أما النظامي، فهو بناء الدولة الديمقراطية الحقيقية التي تضمن المساواة الفعلية بين المواطنين، والتي تزيل الطائفة كوحدة سياسية مع المحافظة عليها وتعزيزها كوحدة روحية وأخلاقية، والتي تشيع العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أرجاء الوطن جميعاً. وأمّا المقتضى الشخصي، فهو الإيمان الصادق العميق بهذا الولاء، والتصرف الفردي والجماعي بفعله في تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الشخصية والفئوية وفي التنافس على تعزيز النتاج الوطني وتوفيره بدلاً من التهافت على اقتسامه و«تناتشه».

ب - بين الانفتاح على الشعوب العربية، والانغلاق دونها والتعالي عليها. هنا أيضاً التوجه إلى الاختيار الأول المنشود توجه مزدوج: جانب منه من قبل ذلك الفريق من المسيحيين الخائف على لبنانيته وحقوقه وكرامته، وجانب من قبل ذلك الفريق من المسلمين الذي ما زال يخلط بين العروبة والإسلام. إن الخوف، أيّاً كان مصدره، يتنافى والاختيار المستقبلي الريادي المنطلق، ولا ينسجم مع تاريخ هذا البلد الذي انتشر أبناؤه في مختلف أصقاع العالم، وتغلبوا على صعوبات وأخطار وهدموا سدوداً وجازوا حدوداً أين منها الأخطار والسدود والحدود التي تقف بينهم، أو يتوهمون أنها تقف بينهم، وبين أشقائهم في البلاد العربية؟ إن الاختيار المستقبلي يستدعي تحويل المصاعب والأخطار إلى تحديات، وإلى إمكانات أفسح فأفسح في مجالات الفكر والعمل والإبداع. هذا بصدد الفريق الخائف، أمّا بصدد الفريق الذي لا يزال يخلط بين القومية والدين، فإن مفاهيم العصر وأوضاعه قد تجاوزته، بينما المطلوب اليوم من كل فريق ومن كل شعب أن يكون هو المتجاوز لا للماضي فحسب، بل للحاضر أيضاً في سبيل مستقبل جعل يفرض نفسه بمزيد من الشدة والإلحاح.

ج - بين الانتظام المنضبط، والحرية المنفلتة: في السياسة والأمن والدفاع والاقتصاد وسواها. إن تعقد مشكلات هذا العصر، ودواعي النهوض بحاجات الجماهير، والصمود تجاه إغراءات الطامعين وتعدياتهم الظاهرة والخفية، لم تعد تسمح بهذا النوع من الحريّة. لقد أخذت الحرية تخضع لشتى الضوابط حتى في البلدان التي كانت سائدة فيها وصدرت عنها. فالاختيار المستقبلي يفرض التخلي عنها في سبيل الحرية المنضبطة، كما يفرض من جهة ثانية الحؤول دون كل محاولة لاستغلال الحرية في سبيل هدم أركانها وإقامة أنظمة قهر وإكراه مكانها. إن هذا الاختيار يفرض، كما قلنا، الانتظام المنضبط ذاتياً بالعقل وبروح المسؤولية وبالديمقراطية الحقيقية.

د - بين التعليم الجامع الناظم، والتعليم الموزِّع المفرّق. وهذا، في الواقع، هو وجه من وجوه الاختيار بين الانتظام المنضبط والحرية المنفلتة التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة. ولكن نظراً لأهميته في تكوين الناشئة وهي مادة المستقبل، ولاعتقادنا أن التعليم الموزّع المفرّق خلال عشرات السنين قد شحن الأدمغة والنفوس بشتى الأضاليل والضغائن فكان من أقوى أسباب المحنة التي عانيناها، آثرنا إفراده وتأكيده.

هـ - بين عمق الثقافة وطلائها. لم يفدنا طلاؤنا الثقافي في هذه المحنة، بل سقط وتبعثر. والثقافة المطلوبة لهذا العصر وللمستقبل هي التي تقبض على ناصية العلم وتقوم بفروضه، فتستخدمه للبناء الوطني، وتسهم في تقدمه العالمي، وتفعل الفعل ذاته في

مجالات الأدب والفن، وتوفر لهذا كله وسائله المادية ومؤسساته البحثية والنشرية وهيئاته الرعائية والتنظيمية.

٧ ـ هذه بعض أمهات الاختيارات التي تجابهنا لبنانياً والتي تفرضها مطالب العصر والمستقبل القريب. أمّا أهم الاختيارات التي تجابهنا فلسطينياً، وتجابه المقاومة الفلسطينية بخاصة، فهي:

أ ـ بين حسن ملاءمة المبدأ والواقع، والتأرجح فالتوزع بينهما. إن المبدأ الذي تنطلق المقاومة منه، وهو النضال لاستعادة كامل التراب الوطني والتراث القومي ورفض التنازل عن أي جزء منهما هو مبدأ يقرّها عليه ـ أو يجب أن يقرّها عليه ـ كل عربي، ولا يجوز لها ـ تجاه حقوق الآباء والأبناء ـ أن تتخلى عنه أو تفرط فيه. على أنه يبدو، كما قلنا، أن الواقع الدولي والواقع العربي لا يسمحان بتحقيق هذا المبدأ في الوقت الحاضر. وإن المقاومة لتخطىء إذا ظنّت أنها تستطيع أن تغير الواقع العربي ـ بله الواقع الدولي ـ لهذا الغرض. فإن إقبال بعض قياداتها وعناصرها على الدعوة إلى تغيير الأنظمة العربية وعلى التدخل في الشؤون الداخلية أدّى إلى تسلط هذه الأنظمة عليها، كما أدى إلى محاولة ضبطها و«تحجيمها» عبر الحرب في لبنان. ولا شك أن حسن ملاءمة المبدأ والواقع هو أمر في غاية الصعوبة ويتطلب أوضح رؤية وأصلب عقيدة وأحكم سياسة. ولكنه يمثل تحدي الحاضر والمستقبل القريب، وهو على كل حال خير من التوزع والانقسام إلى «معتدلين» أو «واقعيين» و«متطرفين» أو «رافضين»، وأمثالها من الفرق والشعارات.

ب ـ بين التلاحم الوطني، والتفرق الفئوي. لقد كان هذا التوزع بين الجبهات التي ذكرنا خليقاً بأن يغدو مفيداً وداعماً للقضية الفلسطينية في نضالها المرير الطويل لو أنه جاء نتيجة لتوافق في الرؤية وتلاحم في الجهد، لأنه عند ذاك يتيح للمساعي الواقعية أن تتحرك وأن تستعيد ما تستطيع استعادته من الحقوق بينما يبقيها مسترشدة بنور المبدأ وخاضعة لضوابطه. أمّا التوزع، الذي ليس مبعثه الاتفاق والتنسيق، فإنه يؤدي إلى البلبلة والتعثر وبعثرة الجهود في حين أن المطلوب الأول هو حشد الجهود وتعبئة الطاقات ورص الصفوف والمضيّ قُدماً بوضوح وحزم من تحقيق إلى تحقيق.

هوذا سبب من الأسباب التي تعترض التلاحم العضوي المطلوب. على أن ثمة، كما نعرف، أسباباً أخرى، كالصراع على السلطة والنفوذ، وكتدخل الأنظمة العربية واستغلالها للقوى الفلسطينية، وكتوسل بعض هذه القوى أساليب تحدث ضجة آنية

ولكنها لا تفيد القضية الفلسطينية بل تضرّ بها، إلى غير ذلك مما يقتضي الاختيار المستقبلي التغلب عليه وتجاوزه إلى ما هو أفعل وأبقى.

ج ـ بين التخطيط العلمي المنسق، والتصرف الانفعالي المرتجل. يخطىء من يظن أن نجاح أية ثورة يقوم على عمق الإيمان وانتشاره وعلى دفق البذل والعطاء وحدهما. إنه ـ وفي هذا العصر بخاصة ـ يتطلب أيضاً التخطيط العلمي المنتظم الذي يوضح المفاهيم والأهداف ويصنّف الأولويات ويقسّم مراحل التطبيق ويرسم الاستراتيجيات ويضبط وسائل تعديل الخطط والمناهج تمشياً مع التطورات بل تحسباً واستباقاً لها. إن هذا النوع من التخطيط هو الذي يجعل أية ثورة بل أية فاعلية جماعية سيدة نفسها ومصيرها تتحكم بالأحداث وتقوى عليها، وتفيد من الآخرين ولكنها تصمد دون تسلطهم واستغلالهم.

د ـ وأخيراً، بل الأحرى أن نقول أولاً: الاختيار بين أداء دور الطليعة المستقبلية المبدعة، والسير على خطى الماضي وبعقليته والتلوث بمساوئه ومساوىء الحاضر. إن فريقاً كبيراً من العرب، ومن الأجيال الصاعدة بخاصة، ينظر إلى المقاومة الفلسطينية (وما احتضنت من عمل فدائي) كرائدة للمستقبل العربي، ويعتبر مهمتها لا استعادة الأرض والكيان فحسب، بل إضاءة شعلة التحرر العربي الحقيقي أيضاً. وعندما تدلهم الأخطار الخارجية أو يكاد اليأس يتسرب إلى النفوس من التعثر الداخلي، تأخذ القلوب تتجه إلى الثورة الفلسطينية ناشدة في نضالها وتضحياتها انبثاق القوة التحررية الذاتية (إيماناً وعطاءً، تجدداً نفسياً وعقلياً) التي ستفتح للعرب كافةً أبواب حياة أفضل. يا لها من مسؤولية تتحملها هذه الثورة! ما زالت هذه المسؤولية التاريخية الجسيمة تتحداها، وما زال ردها على هذا التحدي رهيناً بنوع اختياراتها. فماذا ستختار وتلتزم في المراحل القادمة من نضالها؟

٨ ـ نأتي أخيراً إلى الاختيارات العربية وقد عرضناها في فصول هذا الكتاب، فلا حاجة لإعادة العرض، وإنما نكتفي بالإشارة إليها إشارات موجزة:

أ ـ بين الالتزام الصادق بالتضامن العربي وأداء تكاليفه بسخاء، والاكتفاء باتخاذه شعاراً أو باستغلاله لكسب نفوذ أو مصلحة أو تأييد شعبي مع الانسياق إلى التنازع والتصارع في الميدان العربي.

ب ـ بين الالتزام الصادق بالقضية الفلسطينية وأداء تكاليفه بسخاء، والاكتفاء باتخاذها شعاراً أو باستغلالها لكسب نفوذ أو مصلحة أو تأييد شعبي.

ج ـ بين الإقبال على بناء مجتمع علمي فاضل، والتردي في مساوىء الماضي ومفاسد الحاضر.

٩ ـ قد يوافق القارىء على المطالب المفروضة والاختيارات الماثلة التي أشرنا إليها، ولكنه لا بد من أن يتساءل: ثم ماذا؟ إن منابرنا وصحفنا وتصريحات القادة والأحزاب والهيئات لا تخلو من تحليلات لأسباب المحنة ومن دعوات للإصلاح ومن اقتراحات لتحقيقه. ومع حاجتنا الماسة إلى الدراسات الموضوعية المتقصية التي تتخطى هذا كله، ومع الضرورة الملحة للإقدام عليها في المجال الوطني الشامل وفي كل جانب من جوانبه، فإن يبدو أن المطلوب لا يقتصر على هذا. المطلوب ليس الرأي الصحيح وحده، على أهميته، وإنما هو أيضاً النهوض لتنفيذه ولتحويله إلى فاعلية ناشطة مبدعة. ثمة علّة في ضآلة الإبداع الفكري، وثمة علّة ـ نراها أبلغ وأشد أثراً ـ في هزال الإبداع العملي. ولعلّ مصدر العلتين هو في صميم النفس وفي حيّز الحوافز والبواعث: في وهن طموحنا إلى القدرة الذاتية المرجوة وفي قصورنا عن أداء الثمن الذي تتطلبه.

في حديث ألقيته في حفل أقامته جمعية «أصدقاء القدس» عام ١٩٦٨ في ذكرى ١٥ أيار حاولت التمييز بين «الحق» و«الاستحقاق». وذكرت أن جهودنا في الماضي كانت منصرفة إلى تبيان حقوقنا والدفاع عنها أكثر منها إلى «استحقاقها». إن أصواتنا، لبنانيين وفلسطينيين وعرباً، حاكمين ومحكومين، ترتفع دوماً في الميادين الداخلية والعالمية مطالبةً بالحقوق. وقد اصطرعت مطالباتنا المختلفة في خلال المحنة: فريق يدافع عن حقه في السيادة والحرية، وفريق يدعو إلى إثبات حقوق الطوائف المغبونة والطبقات المحرومة وتحصيلها، وفريق يناضل في سبيل حقه في الثورة لاستعادة أرضه ووطنه، وفرقاء يرفعون ألوية حقوق أخرى. ومع الإقرار بأن «الحقوق» ليست متساوية أصالةً وقدراً ـ فمنها الصحيح ومنها الزائف، ومنها ما هو على درجات بينهما ـ ومع الإقرار أيضاً بأن المطالبة بها والسعي إليها كانا وما يزالان من أهم شروط تحصيلها، فلا جدال كذلك في أن المطالبة والسعي وحدهما لا يضمنان هذا التحصيل، أو لا يضمنان بقاءه أو نفعه. فعسى أن تكون المحنة قد علمتنا أن ضمان الحقوق باستحقاقها، فيؤدي كل فريق منّا ضريبة حقه على أكمل وجه وأكثره إيفاء لضرورات العصر وبوادر المستقبل. بهذا نستحق، فنحقق، فرقاء ومجموعاً، سيادة لبنان وحريته وعدالة نظمه وإشراقه الحضاري، وبهاء الثورة

الفلسطينية المستمد من نضالها في سبيل أرض قدستها الأجيال، وتطلُّع الشعوب العربية إلى فتوحات في الغد شبيهة بفتوحات الأمس بل أعظم وأرقى.

بهذا تغدو لنا المحنة، على فداحة تكاليفها، منطلق حياة جديدة ومبعث بقاء وعز وباب المستقبل المرجوّ.

في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦.